

تقديم: جورج حبش

من داخل إسرائيل
الآن ومنذ نصف قرن

تحرير: د. عماد جاد

المشاركون:
أحمد السيد النجار - أمين إسكندر
أحمد بهاء الدين شعبان - د. أحمد ثابت
أحمد ابراهيم محمود - باهر شوقى - أكرم ألفى

ميريت

مختارات ميريت

من داخل إسرائيل

الآن ومنذ نصف قرن

تحرير: د. عماد جاد

تقديم: جورج حبش

الطبعة الأولى، ٢٠٠٢

ميريت للنشر والمعلومات

٦ (ب) شارع قصر النيل، القاهرة

تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)

merit56 @ hotmail. com

الغلاف : أحمد اللباد

رقم الإيداع: ٢٠٠٢/٣٧١٠

الترقيم الدولى: 977-351-031-x

تقديم : جورج حبش

من داخل إسرائيل

الآن ومنذ نصف قرن

صراعات داخلية
وطموحات خارجية

تحرير: د. عماد جاد

المشاركون

أحمد السيد النجار
أحمد بهاء الدين شعبان
أحمد إبراهيم محمود
أكرم ألفي
أمين إسكندر
د. أحمد ثابت
باهر شوقي

ميريت للنشر والمعلومات
القاهرة ٢٠٠٢

الفهرس

في البدء ٥

مقدمة ١١

الفصل الأول:
البعد الديموجرافى فى مسيرة الصراع ودوره المستقبلى عماد جاد ١٥

الفصل الثاني:
الاقتصاد الإسرائيلى من النشأة على قاعدة المساعدات إلى طموحات الهيمنة الإقليمية أحمد السيد النجار ١١٣

الفصل الثالث:
الانقسامات والصراعات فىالمجتمع الإسرائيلى باهر شوقى ١٦٥

الفصل الرابع:
التعليم فى إسرائيل: معضلات البقاء والدمج والهيمنة أكرم ألفى ٢٢٧

الفصل الخامس:
النظام السياسىالإسرائيلى أمين إسكندر ٢٧٩

الفصل السادس:
المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أحمد إبراهيم محمود ٣٣٥
القدرات والأدوات والاستراتيجية العسكرية

الفصل السابع:
العلم والتكنولوجيا فى "إسرائيل" الواقع.. ونظرة على المستقبل أحمد بهاء الدين شعبان ٤١٥

الفصل الثامن:
علاقات إسرائيل الخارجية د. أحمد ثابت ٥٢٧

في البدء

عندما وصلتني مخطوطة الإصدار الأول "إسرائيل من الداخل: دراسة تشريحية" وجدتني مدفوعا لكتابة ذلك المفتتح ، متناولا فيه فكرة "مركز دراسات الغد العربي" ، إنتساباته ، أغراضه ، أهدافه ، وجديده ، ومقدما العمل الاول الصادر عنه ، مدللا عن مصداقية أغراض وأهداف المنتسبين إليه.

مقدمة لا بد منها

منذ فترة ليست بالقصيرة – بالأحرى منذ توقيع النظام في مصر معاهدة كامب ديفيد ، وما جرى على جبهة الصراع العربي/الصهيوني من مؤتمر مدريد والمعاهدة الاردنية – الاسرائيلية ، واتفاقية اوسلو وما تبعها من تنازلات وإنهيارات في الموقف العربي والفلسطيني – وتدور في داخلي العديد من الأسئلة. أسئلة التقويم: تقويم الماضي وما تم فيه من أفكار وسلوك وعقائد وجماعات وإنتماءات ، أسئلة تنفذ الى المستقبل بمتغيراته وآفاقه وموازين قواه ، ومدى قدرتنا كعرب على الفعل فيه ، أسئلة تتوقف عند مراحل تاريخية بعينها خلال مسيرة النضال ، لكي تطرح سؤالا عن صحة موقف ما من خلال بيئته المحيطة به ، وعن البدائل الممكنة آنذاك ، وهل كان من الممكن تبني بعضها ام لا ، وما هي نتائج ذلك على المرحلة وبالتالي على المسيرة.

لم تكن الأسئلة اسئلة شكاكة حول جدوى العقائد والايديولوجيات ومدى نفعها ، ولم تكن كذلك حول نهج النضال والممارسة والسلوك ، إنما كانت دائما حول تقويم ما فات من اجل ما هو آت. وقد صنعت لي الاحداث الكبرى الواقعة في عالمنا الكبير ، والعربي ، مناسبة طويلة للتأمل فيما مضى ، بعدما كان العمل اليومي يلاحقني ، والفعل المطلوب

يطاردني. من منا كان بقدرته - مهما كانت - قادرا على التأمل والإلتفات التقويمي لما مضى من أجل إستخلاص العبر والدروس لصالح الفغل في المستقبل ؟ الجميع منا وقع تحت وطأة الفعل ورد الفعل المحكوم دائما بالبيئة المحيطة وتعدد الارادات فيها ، في اطار الزمن المتاح والممكن ، مما انتج - احيانا - حركة بغير حكمة ، لكن الاحداث الكبرى والمتغيرات العظمى تجبر كل منا على الوقوف والتأمل وذلك بسبب التغير الهائل في البيئة الحاضنة والفاعلة والمؤثرة في قضيتنا ، قضية حركة التحرر العربية ، وقضية الوحدة العربية ، وقضية الصراع العربي/الصهيوني ، وقضية الصراع العربي/الامبريالي.

وقبل التغير الكبير ، وهو الانهيار الذي حدث للإتحاد السوفيتي ، وما تبعه من احداث لحقت بالكتلة الاشتراكية من دول اوروبا الشرقية ، وتأثير كل ذلك على النموذج الاشتراكي كفكرة وكمشروع ، وتأثير هذا الزلزال على موازين القوى الدولية وعلى حركات التحرر الثالثية - كان هناك تغير صادم وإنقلابي في معادلة الفعل العربي والقومي ، وبالتالي معادلة الصراع العربي/الصهيوني ، وبالذات بعد رحيل القائد التاريخى والزعيم القومي جمال عبد الناصر ، حيث وقع النظام في مصر منفردا معاهدة صلح مع الكيان الاسرائيلي ، وترتب على تلك المعاهدة قيود هائلة على الدور المصري قلب الفعل العربي جغرافيا وتاريخيا وعسكريا وأمنيا ، لذا كان طبيعيا ان تكون استهدافات العدو من تلك المعاهدة "كامب ديفيد المشئومة" هو إخراج مصر من معادلة الفعل العربي في مواجهة هذا الكيان الاستعماري الاستيطاني العنصري المهدد لارضنا العربية ، ولأمننا ولمشروعنا المستقبلي في الوحدة والتقدم.

ولم تكن تلك المعاهدة هي الاولى من نوعها - من قبل المستعمر- بل كانت هناك معاهدة ١٨٤٠ التي فرضت على محمد علي ، والتي استهدفت واشترطت نفس الشروط والاستهدافات التي جاءت بمعاهدة كامب ديفيد تقريبا ، والغرض هو ذاته " عزل مصر وتحجيم دورها القائد في المنطقة". إن الفعل مؤسس على رؤية ووجهة نظر وكذلك رد الفعل.

بعد ذلك توالت الانتكاسات ، وعندها فقط اكتشفنا حجم الخسارة التي لحقت بالامة من جراء هزيمة المشروع القومي الناصري ، كما

اكتشفنا مدى مساهمة قوى التحرر العربي بالاخطاء التي وقعت فيها اثناء الممارسة في تلك الهزيمة ، ورغم ذلك ظهرت في سماء العرب بواكير مقاومة وانتصار ، كان منها وابرزها انتفاضة فلسطين الاولى والثانية ، وتحرير الجنوب اللبناني من قبل المقاومة الوطنية والإسلامية بقيادة حزب الله ونمو أجندة التعاون بين التيار القومي والتيار الإسلامي على الأرض العربية ، وصمود العراق في مواجهة العدوان الامريكي البريطانى المستمر ، مقاومة التطبيع في الوطن العربي وفي القلب منه مصر التي قاوم شعبها ومثقفوها التطبيع منذ توقيع كامب ديفيد ١٩٧٩ حتى الآن . وتأكدنا المرة تلو المرة بأن الصراع طويل وممتد ، صراع أجيال ، صراع وجود لا حدود مهما كانت الاتفاقيات والمعاهدات والهدن والمؤامرات بل والخيانات.

ولم يكن طريق التأمل خاليا من المشاكل ، بل كان دائما متشابكا مع الواقع بتفاعلاته . وتفاعلات بيئة الهزيمة غير تفاعلات بيئة المقاومة والانتصار ، لذا كان لا بد من قرار يربطني بالمستقبل ويتيح لي فرصة تقويم ما فات ، ما وقع من افكار وممارسات وسلوك وقيم ، ويتيح لي ايضا المساهمة في تهيئة المناخ لفعل آت ، طالما توافرت الإرادة.

وكان قراري بالإستقالة من موقع الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، في ظل رؤيتي لمرحلة جديدة يمر بها النضال الفلسطيني وكذلك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وإيماني عند ذلك بأهمية تسليم المسئولية لقيادات جديدة تحمل الراية وتكمل مسيرة النضال الى أن يتم تحرير فلسطين العروبة. تحررت من الإلتزام اليومي وارتبطت بالالتزام المستقبلي ، ودارت الكثير من الحوارات مع رفاق كثر ، مع رفاق من الجبهة ، ورفاق من حركة القوميين العرب ، ورفاق من حركات وأحزاب قومية وناصرية ، كان منهم من هو محسوب على جيلي ، ومنهم من هو محسوب على أجيال جديدة.

وكان القرار الثاني والذي جاء بعد حوارات مكثفة تأسيس "مركز دراسات الغد العربي: تقويم للماضي .. إستشراف للمستقبل" ، وأتفقنا بعد حوارات طويلة ومكثفة على أن:

١- ينتسب المركز بصورة واضحة الى أحد التيارات الرئيسية للحياة السياسية العربية ، وهو التيار القومي العربي التقدمي ، وينتسب على

نحو صريح الى تجارب الحركة القومية العربية ، ويعمل على تجديد مقولاتها وإعادة صياغة مشروعها التاريخي في ضوء المتغيرات والمستجدات الحضارية والدولية والاقليمية والعربية ، والتجديد لن يتم إلا في ضوء تقويم مسارات حركة القومية العربية في الماضي وحتى الآن ، كما لن يتم التقويم إلا في ضوء جدول أعمال المستقبل وحقائقه الجديدة وثوراته التقنية والمعلوماتية والديمقراطية.

٢- المركز بإنتمائه الواضح واحترامه الموضوعي للبحث العلمي ومناهجه ، يضع ضمن اهتماماته الاساسية سد الفجوة بين العلم والايديولوجيا .. فالعلم بالنسبة لهذا المركز ليس محايدا ، والايديولوجيا تعبير عن اختيار وانتماء ، اختيار طريق للحرية والتقدم والوحدة ، ولا يعد ذلك انتقاصا من القيمة العلمية للمركز ، فالعلم لا يمكن له في ظروف امتنا العربية وظروف الجنوب المتخلف والمقهور سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا ، ان يكون على الحياد بين السقوط والنهضة ، بين التبعية والتحرر ، بين الاحتلال والاستقلال ، بين التجزئة والوحدة ، بين الظلم الاجتماعي والعدل الاجتماعي.

ومن هنا فإن العلم هو القاعدة الصلبة لصياغة هذا المشروع بتوجهاته وقيمه المستقبلية ، كما ان العلم الاجتماعي يمثل اداة نقدية تقوم على المعرفة الصحيحة بالواقع واشكالياته ، وتصحيح العلاقات بين العلم والايديولوجيا يعني بالضرورة تطهير الايديولوجيا من الاوهام والاساطير ، وإبعاد العلم عن اساطير الحياد او التسليم بحكمة الامر الواقع.

٣- وجديد هذا المركز يتلخص في العمل من اجل تقويم مسيرة النضال العربي الحديث بكافة مشتملاتها من افكار وعقائد ، وحركات ومنظمات واحزاب ، وسياسات وبرامج ، وقيادات وشخصيات ، وزعامات ، ومراحل تاريخية ، وهي مقدمة ضرورية لفرز الغث من السمين في تلك المسيرة ، كما انها مدخل وحيد للدخول الى المستقبل متسلحين بحقائقه وادواته ، والاهم طرق تفكيره.

٤- ويتميز المركز من خصوصية اهتماماته بشأن الصراع العربي/الإسرائيلي على مستوى تقويم الماضي وما وقع فيه من

احداث وما رفع فيه من شعارات ، وما تم فيه من تحالفات ، وذلك من اجل استشراف المستقبل وتهيئة البيئة الصحية للفعل المقاوم على كافة المحاور والمستويات.

ومن هنا فأولوية عمل المركز في المرحلة الاولى سوف تنصب على قضايا الصراع العربي/الاسرائيلي ، بالاضافة الى تقويم مسار النضال العربي وفي القلب منه الفلسطيني على جبهة هذا الصراع ، حتى تتمكن الامة وقوى التحرر على أرضها من عزل سلبيات تلك المسيرة (افكار وسياسات وممارسات ومنظمات وحركات وأحزاب) وتعمل على تثبيت ما هو ابجدي وصحيح، ويعمل على تنمية المشترك بين قوى وحركات وفصائل قوى الثورة العربية والتحرر العربى.

٥- كما يتميز المركز من إهتمامه بالاجيال الجديدة من الباحثين ، حتى يتمتع بالحساسية الجديدة للعصر والعال ، وحتى يتمكن من الاستفادة من بكارة الرؤى والبحث ، كما يأمل المركز عن هذا الطريق ان يساهم في الدفع بباحثين جدد على مستوى الساحات العربية منتمين لقضاياها وهموم شعوبها.

٦- يطرح المركز على نفسه وفي مركز اهدافه ان يمثل دائرة حوار وتفاعل خلاق بين تيارات الحركة القومية وكافة المفكرين والباحثين القوميين ، بغية تفاعل الخبرات بهدف تطوير مناخ البحث العلمي ، والمساعدة في توفير مناخ ديمقراطي يؤسس لبيئة صالحة للتفاعل مع الرأي الآخر.

٧- يسعى المركز لربط الفكرة بالممارسة ، من خلال التصدي بالبحث العلمي الموضوعي لاشكاليات الممارسة النضالية على كافة مستوياتها العقائدية والثقافية والاجتماعية.

بهذا المعنى فإن المركز يمثل قوة إسناد للحركة النضالية العربية وللحركات الشعبية ، وذلك عبر تسليحها بالاساس الفكري العلمي والموضوعي الذي يخدم اهدافها التقدمية الثورية.

٨- المركز يأخذ على عاتقه التعاون مع مراكز البحث العربية من منظور تكامل الادوار والمهمات على طريق مشروع التحرر والتقدم والوحدة ، مشروع النهوض العربي ، ويرى في تعدد مراكز

البحث تعبير عن وعي موضوعي لدور البحث العلمي في الصراع مع اعداء الامة ، والعمل على سد الثغرات في جبهتنا الداخلية عبر الاجتهاد الخارج من تلك المراكز والمؤسسات البحثية والعامل على نسج اطار ديمقراطي عربي يحتوي على تنوع الخصوصيات في الواقع العربي سياسيا وثقافيا واقتصاديا واجتماعيا. وبهذا المعنى يصبح التعدد تكاملا ، والتنوع تعبيرات قوة وديمقراطية.

ويأتي كتابنا الاول (إسرائيل من الداخل) الذي أتشرف بتقديمه من "مركز دراسات الغد العربي" كباكورة إنتاج المركز وكإعمال لخطة العمل المتفق عليها بين مؤسسي المركز والمشاركين فيه والداعمين له ، وتهدف تلك الدراسة الى تحديد اهم ملامح وسمات الكيان الصهيوني وبالتحديد تناقضاته المختلفة ، وذلك في ابعادها التاريخية والمعاصرة ، ومن ثم تركز الدراسة على هذه السمات والمعالم في مرحلة ما قبل إنشاء الدولة ، ثم تناقضات الدولة منذ إنشائها وحتى الآن ، وأخيرا إستشراف مستقبل هذه التناقضات.

وفي الختام من الاهمية بمكان ان يكون هناك حوار متواصل مع قراء هذا العمل ، ومع مركز دراسات الغد العربي ، حتى يتم توسيع دائرة الرؤية والمعرفة حول هذا الكيان وحول كافة القضايا التي يمكن تناولها في المستقبل ، الذي يتوقف صنعه على وعي البشر وإرادتهم.

جورج حبش
مؤسس حركة القوميين العرب
و
الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مقدمة

يسعى هذا الكتاب إلى تقديم دراسات تشريحية "لإسرائيل" كدولة ومؤسسات، وللمجتمع أيضا، كما يركز على شبكة علاقاتها الخارجية في محاولة لتقديم دراسات علمية دون تهوين أو تهويل على النحو الذي يفيد القارئ والمتخصص وأيضا صانع القرار في الإحاطة بكافة الأبعاد الخاصة بالمشروع الصهيوني الذي أفرز "إسرائيل" ككيان استيطاني إحلالي.

وتتبنى الدراسة نظرية الصراع الاجتماعي الممتد والتي تفيد بأن هذه النوعية من الصراعات تتسم بسمات خاصة تجعلها تستعصي على التسوية بمجرد توقيع اتفاقات بين القيادات السياسية، إذ تلعب المتغيرات الديموجرافية، أي البشر، دورا رئيسيا في كافة التفاعلات الخاصة بالصراع وتظل كذلك حتى بعد تسويات القيادات السياسية وتدخلات الأطراف الخارجية.

من هنا يبدأ الكتاب بدراسة حول " البعد الديموجرافي في مسيرة الصراع ودوره المستقبلي" فكما سبق القول يلعب البعد الديموجرافي دورا رئيسيا في مسيرة الصراع والتسوية أيضا. وترصد الدراسة جذور الصراع على هذا المستوى عبر متابعة عملية أو مخطط استجلاب اليهود من شتى بقاع الأرض، وطرد أصحاب الأرض للقيام بعملية الإحلال. وتكشف الدراسة كيف كانت عملية التسوية حسب صيغة مدريد /أوسلو مجرد حلقة في تنفيذ سيناريو الاستجلاب–الإحلال، عملت على تمزيق الأرض الفلسطينية وتشتيت الشعب عبر رفض مبدأ حق العودة.

ويأتي بعد ذلك التعامل مع الوقائع الخاصة بالكيان الصهيوني، فيتناول الفصل الثاني "الاقتصاد الإسرائيلي من النشأة على قاعدة المساعدات إلى طموحات الهيمنة الإقليمية". ويركز الفصل على الحقائق الأساسية الخاصة بالاقتصاد الإسرائيلي عند إعلان الدولة والكيفية التي

تطور بها هذا الاقتصاد إلى أن وصل إلى وضعه الراهن، مع مقارنة الأوضاع الاقتصادية الإسرائيلية الراهنة بالأوضاع الاقتصادية للدول العربية. وتنتقل الدراسة بعد ذلك إلى استشراف مستقبل الاقتصاد الإسرائيلي. وتولي الدراسة أهمية كبيرة لقضية قدرة وسبل الدول العربية في مواجهة إسرائيل على الصعيد الاقتصادي أو "كيف يمكن للدول العربية خلق إطار إقليمي عربي يحرم إسرائيل من غنيمتها الكبرى التي لم تنلها بعد حتى الآن، أي الأسواق العربية والإمكانيات الاقتصادية العربية التي ترغب إسرائيل في توظيفها لمصلحتها بالأساس. ويبدو واضحا أن الدراسة تتعامل مع حقائق الأوضاع دون تهوين أو تهويل وذلك حتى تأتي النتائج والتوصيات موضوعية وتصلح في الوقت نفسه لوضع مكونات وأسس إستراتيجية مواجهة عربية.

ويتناول الفصل الثالث قضية "الانقسامات والصراعات في المجتمع الإسرائيلي" وكيف كان قادة الكيان الصهيوني على وعي بها منذ البداية ومن ثم اندفاعهم للبحث عن عامل "توحد" خارجي أو خطر خارجي تتراجع في مواجهة مخاطره ، عوامل الصراع الداخلية، وهو الأمر الذي وجده قادة الكيان الصهيوني في "ذكريات تاريخية مؤلمة" وتصورات مزعومة جرى توظيفها جميعا لتأجيل عمل عوامل الانقسام والصراع الداخلية. ومن هنا ترى الدراسة أن تسوية سياسية للصراع العربي الإسرائيلي سوف تطيح بعامل التوحد الخارجي، ومن ثم تتوقع الدراسة تبلور نزعة إسرائيلية لتأجيل عملية التسوية السياسية وذلك لاعتبارات تتعلق بالتهرب من استحقاقات التسوية من ناحية، وعدم الوصول بالعملية إلى محطتها النهائية حتى لا تبدأ تداعيات التناحر الداخلي من ناحية ثانية.

ويتناول الفصل الرابع "التعليم في إسرائيل:معضلات البقاء والدمج و الهيمنة"، قضية الدور الجوهري الذي لعبته وتلعبه منظومة التعليم في الدولة الصهيونية، دورها في إنشاء الدولة، باعتبار أن التعليم أحد أعمدة البقاء، والتعامل معه على أنه "بوتقة صُهر الهجين البشري غير المتجانس، وأيضا ضبط الصراعات وطمس هوية غير اليهود ". ويتناول الفص أربع مراحل مرت بها منظومة التعليم في إسرائيل وهي

مرحلة ما قبل إعلان الدولة، مرحلة "بوتقة الصهر"، مرحلة الدمج الاجتماعي وأخيرا مرحلة التعددية، وهي المرحلة الراهنة.

أما الفصل الخامس فيتناول "النظام السياسي الإسرائيلي" عبر العودة إلى المنابع الرئيسية التي شكلت النظام السياسي الإسرائيلي والتأكيد بداية على النشأة غير الطبيعية للدولة على أيدي عدد من العصابات والمنظمات الإرهابية، وهي المنظمات والعصابات التي منها خرجت مؤسسات الدولة. وتركز الدراسة على طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي باعتباره نظاما عنصريا ينهض على عقيدة إيديولوجية عنصرية تمثل المفتاح الرئيسي لفهم أداء وسياسات هذا النظام.وتؤكد الدراسة أن هذه الإيديولوجية التي تنهض على التفوق والنقاء العنصري أدت إلى ولادة غير طبيعية لدولة لليهود فقط دون أن تكون "لكل مواطنيها"، ومن ثم ولدت "المؤسسات مشوهة والقيم منقوصة والسياسات عدوانية".

ويعالج الفصل السادس "المؤسسة العسكرية الإسرائيلية: القدرات والأدوار والإستراتيجية"، حيث يحيط بالدور أو الأدوار التي تلعبها القوات المسلحة الإسرائيلية انطلاقا من الثقل الجوهري المعطى للقوة في ذاتها كأداة رئيسية تتقدم كافة الأدوات والوسائل لدى القيادة الإسرائيلية. فالمنظمات الإرهابية المسلحة التي أقامت الدولة وتولت توسيع رقعتها الجغرافية. وترصد الدراسة على نحو دقيق الأدوار المختلفة التي تؤديها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

أما الفصل السابع فيتناول قضية "العلم والتكنولوجيا في إسرائيل: الواقع ونظرة على المستقبل" ويقدم هذا الفصل دراسة تشريحية موثقة عن حال التطور التكنولوجي في إسرائيل بشقيه المدني والعسكري والقطاع المتداخل بينهما. وتقدم الدراسة عرضا تفصيليا لخريطة العلاقات مع العالم الخارجي في هذا المجال، وأيضا الطموحات الإسرائيلية في ذلك القطاع الحيوي والحساس والهام للغاية اليوم وغدا.

وأخيرا يتناول الفصل الثامن "علاقات إسرائيل الخارجية"، ويقدم شرحا وافيا للأهداف الحقيقية التي ترمي إسرائيل إلى تحقيقها عبر نسج شبكة ضخمة من الروابط الخارجية سواء مع القوى المنحازة لها أو التي ترضخ لابتزازها، أو تلك التي كانت تعد حتى وقت قريب أحد أبرز

معاقل دعم وتأييد الحقوق العربية والتي استعصت كثيرا علـى الضغـوط الغربية/الأمريكية من أجل مجرد الاعتراف بإسرائيل والآن صـارت مـن بين أبرز ساحات التمدد الإسرائيلي، بل أن التفاعلات بينها وبي إسـرائيل دخلت في مناطق باتت تمثل تهديدا واضحا للأمن القومي العربي.

ولا يسعني في النهاية سوى تقديم جزيل الشكر والتقدير لـلزملاء الأفاضل الذين شاركوا في هذا العمل الجماعي بروح الفريق ومن منطلق الالتزام بقضايا الوطن والأمة.

د. عماد جاد

الفصل الأول

البعد الديموجرافي في مسيرة الصراع ودوره المستقبلي

د. عماد جاد

مقدمة

يعد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، نموذجا للصراع الاجتماعي الممتد، ذلك النمط من الصراعات الذي تلعب فيه المتغيرات السكانية، أي البشر، دورا رئيسيا في مسيرة وتطور الصراع، كما يشارك البشر أيضا في تحديد ملامح الحل أو التسوية السياسية. وبعد اتمام التسوية، يواصل البشر لعب دور فاعل في التحكم في طبيعة ومستويات التفاعلات بين الأطراف المختلفة ويساهمون في وتيرة تحول التسوية السياسية إلى سلام شامل.

والمعروف أن الصراع الاجتماعي الممتد يعد أكثر أنواع الصراعات تعقيدا وأيضا مقاومة للتسوية السياسية بفعل تدخل أطراف خارجية، ومن ثم عادة ما تتم تسوية مثل هذا النمط من الصراعات عبر تمزيق "جوهر الصراع" الذي يتمثل بالأساس في بعدي الأرض والشعب، لأن الصراع عادة ما يدور بين التكوينات البشرية المختلفة في العرق واللغة والدين، وفيها جميعا، حول السيطرة على أرض محددة يقدم كل طرف طائفة من الإدعاءات التاريخية والدينية تجاهها.

وغالبا ما تنتهي هذه الصراعات على نحو تدرجي ووفق مجموعة من الخطوات التي تمثل حلا وسطا بين الرؤى المتناقضة، ذلك لأن الحل الجذري لها يقتضي نصرا ساحقا لطرف من الطرفين المتصارعين تعقبه عملية ترحيل أو تصفية جماعية للبشر المنتمين للطرف الخاسر.

ولأن الحلول الوسط تنهي الأشكال الصريحة للصراع، دون أن تنهي الصراع ذاته، فعادة ما تتم إدارة الصراع عبر أدوات أخرى غير عسكرية. ومن هنا نفهم أطروحات التطبيع وما شابهها من مصطلحات تهدف إلى التغلب على صعوبة تحويل اتفاقات التسوية إلى سلام شامل ودائم.

من هنا تبدو أهمية التعرف على الأوضاع الديموجرافية- السكانية - على أرض فلسطين، الماضي والحاضر والمستقبل، وصولا إلى محاولة رسم ملامح الصورة التي يمكن أن يكون عليها الوضع الديموجرافي على أرض فلسطين التاريخية.

ولذلك تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة أقسام يتناول الأول السكان في أرض فلسطين التاريخية، أما الثاني فيخصص للزيادة الطبيعية وصافي الهجرة في إسرائيل .ويتناول الثالث الإسقاطات السكانية في إسرائيل والأراضي المحتلة (أرض فلسطين التاريخية). أما الرابع والأخير فيتناول البعد الديموجرافي في التسوية حسب صيغة مدريد.

أولا السكان في أرض فلسطين التاريخية

عندما نتناول هذا الموضوع فإننا نركز على الأوضاع الديموجرافية في أرض فلسطين التاريخية، ومن ثم نعود بشكل موجز للتاريخ كي نستعرض التواجد اليهودي على أرض فلسطين، ونستعرض أيضا حجم ونسبة هذا التواجد، وصولا إلى رصد ملامح المشهد الديموجرافي عند إعلان قيام الدولة العبرية في مايو عام ١٩٤٨، وهو التاريخ الذي مثّل نقطة الانقلاب الجذري في التطور الطبيعي للتواجد العربي على أرض فلسطين. أيضا نركز على استمرار عملية الانقلاب الديموجرافي في فلسطين التاريخية عبر تلازم ظاهرتين متناقضتين الأولى هي التوسع في طرد وترحيل العرب، ومنع عودتهم مرة أخرى، والثانية فتح أبواب الهجرة أمام اليهود فقط، بل وتبني سياسة جلب اليهود من شتى بقاع العالم عبر سن قوانين تؤمن ذلك مثل قانون العودة، وهو القانون الذي يقتصر على اليهود فقط باعتبار إسرائيل "دولة اليهود".

علاقة اليهود بأرض فلسطين

كانت علاقة اليهود بأرض فلسطين ، علاقة ترحال وتنقل غير محددة المعالم ولم تكن هذه الأرض ذات هيمنة يهودية في فترات زمنية طويلة، وظل اليهود أقلية في فلسطين الى أن بدأت موجات الهجرة الكثيفة قبل عام ١٩٤٨ وبعد إعلان إسرائيل في وقت بدأت فيه عملية مخططة لطرد العرب عن الأراضي المخصصة للدولة اليهودية وما

سيطرت عليه من أراض كانت مخصصة للدولة العربية بموجب قرار التقسيم . واحتلال إسرائيل لما تبقى من أرض فلسطين – الضفة الغربية وقطاع غزة – ليتكرر سيناريو طرد العرب ويبدأ مسلسل توطين اليهود في هذه الأراضي ورغم ذلك تزايدت المخاوف الإسرائيلية من تحول اليهود الى أقلية في أرض فلسطين على النحو الذي انعكس في الاسقاطات السكانية.

١-السكان في إسرائيل

نظرا للطبيعة الخاصة للمجتمع اليهودي في فلسطين والتي اعتمدت على تدفق موجات الهجرة اليهودية خلال فترة زمنية محدودة لا يمكن تناول خريطة السكان في إسرائيل اليوم، دون استعراض علاقة اليهود بأرض فلسطين ونسبة تواجدهم في فلسطين من إجمالي يهود العالم.

أ- اليهود في فلسطين

بإيجاز شديد، نجد أن علاقة اليهود بأرض فلسطين هي علاقة ترحال وتنقل غير محددة المعالم. حيث لا يوجد سند تاريخي يؤكد أن هذه الأرض كانت ذات هيمنة يهودية في فترات زمنية طويلة، إنما كانت هناك باستمرار أحداث مرتبطة باليهود وقعت في هذه الأرض. ومن خلال التوراة، نجد أن العبرانيين الأوائل هاجروا إلى أرض كنعان ولم يستقروا في مكان واحد، إنما داوموا التنقل في أرض فلسطين. وبسبب عنصريتهم هاجر العديد منهم إلى مصر ولنفس السبب اضطروا للخروج منها (١).

وفي أعقاب الخروج من مصر، استقر اليهود في فلسطين حيث تركزوا في الجزء الداخلي الفقير وأسس داود مملكة يهودية لم تدم سوى ٧٨ عاما، ففي عام ٩٢٢ ق.م ثارت قبائل اليهود الشمالية وانفصلت مطلقة على نفسها اسم إسرائيل، وعادت دويلة الجنوب إلى اسمها القديم (يهودا)، واستمر الصراع بينهما إلى ان قضى الآشوريون على إسرائيل عام ٧٢٢ ق.م، وقضى البابليون على "يهودا" عام ٥٨٢ ق.م، ومن ثم كان السبى البابلى. وعندما سمح الملك "قورش" لليهود بالخروج من السبى عام ٥٣٨ ق.م عادت أعداد ضئيلة إلى أرض فلسطين بينما خرج

العديد إلى بلدان أخرى وبقى البعض في بابل[٢].

وعندما استولى الرومان على فلسطين عام ٦٣ ق.م، ثار اليهود، فكانت المذابح الرومانية وهدم الهيكل اليهودي وإرسال الكثير منهم إلى روما، وهروب الغالبية إلى مصر والعراق وبعض البلدان الأوروبية، وقد أسفر ذلك عن بقاء بضعة آلاف من اليهود في فلسطين.

وعندما انقسمت الامبراطورية الرومانية، وأصبحت فلسطين جزءا من الامبراطورية البيزنطية كانت غالبية سكان فلسطين من المسيحيين وهو الوضع الذي كان سائدا حتى ألفتح العربي لفلسطين عام ٦٣٦م. وقد استمر الوضع على ما هو عليه في القرون اللاحقة، إذ قدر احد الرحالة اليهود (بنيامين التطلى) عدد اليهود في فلسطين عام ١١٦٩م بنحو ألف أسرة فقط[٣]. وقد قدر عدد اليهود في نهاية القرن الثامن عشر (أثناء غزو نابليون لفلسطين عام ١٧٩٩م) بنحو خمسة آلاف فقط. ويعترف الكتاب "السنوى الإحصائي الإسرائيلى" بهذه الحقيقة من خلال استعراضه لتاريخ توزيع اليهود في العالم حينما أشار إلى أن عدد اليهود في فلسطين عام ١٨٨٢ لم يتجاوز ٢٤ ألفا أو ما يوازي ٠,٣٪ من إجمالي يهود العالم الذين بلغوا ثمانية ملايين في ذلك العام.

واستمر الوضع كذلك حتى ثلاثينيات القرن العشرين، إذ لم يتجاوز عدد يهود فلسطين عام ١٩٢٥، ١٣٦ ألفا أو أقل من ١٪ من يهود العالم الذين بلغ عددهم خمسة عشر مليونا في ذلك العام[٤].

وقد بدأ الانقلاب السكاني في فلسطين، مع اشتعال الحرب العالمية الثانية، فقفز عدد اليهود في فلسطين من ٤٤٩ ألفا ، عام ١٩٣٩ إلى ٦٥٠ ألفا عام ١٩٤٨، أو ٦٪ من إجمالي يهود العالم. ومع قيام إسرائيل تكرس هذا الانقلاب فارتفعت نسبة يهود فلسطين من إجمالي يهود العالم من ٦٪ عام ١٩٤٨ إلى ٢٠٪ ثم ٢٨٪ عامي ١٩٧٠ – ١٩٨٨ على التوالي، وأخيرا وصلت هذه النسبة إلى ٣٦٪ عام ١٩٩٧. وهكذا يتضح لنا أنه – وعلى مر العصور – لم يكن لليهود تواجد دائم ومكثف في أرض فلسطين، بل إن تجمعاتهم الماضية في فلسطين كانت تتسم بالتشرذم والتنافر بل والعداء، وقد وضح ذلك لدى التجمعات اليهودية في فلسطين في القرنين الثامن والتاسع عشر، إذ اتسمت ب– :

(١) – أنها جاءت في أغلبها إما لاغراض دينية (زيارة الأماكن المقدسة)

أو هربا من الاضطهاد الذي يتعرضون له في البلدان الأوروبية.

(٢) – إن هذه التجمعات اعتمدت في نمط حياتها على المعونات والهبات التي يرسلها إليهم اليهود من الخارج باعتبار أن مساعدتهم واجب ديني، أي لم يكن لديهم نمط حياة يعتمد على الاكتفاء الذاتي والاستقرار الدائم.

(٣) – لم يكن لهذه التجمعات اسهام واضح في أي مجال من مجالات الانتاج بل رفضوا الاندماج في السكان انطلاقا من ان اقامتهم مؤقتة(٥).

(٤) – لم يشكل يهود فلسطين في ذلك الوقت، مجموعة متجانسة، إذ كانوا خليطا من الأجناس والقوميات والثقافات واللغات المختلفة(٦).

(٥) – حافظ يهود فلسطين على علاقاتهم مع بلدانهم الأصلية، إذ احتفظوا بجنسيتها، وكثيرا ما طلبوا تدخل بلدانهم الأصلية في القرن التاسع عشر، كما تدخلت البلدان الأوروبية بدعوى حماية رعاياها في بلدان المنطقة، وهو ما كان يحدث عن طريق قناصل الدول الأوروبية لدى الدولة العثمانية(٧).

ونخلص مما سبق إلى التأكيد على أن علاقة اليهود بأرض فلسطين هي علاقة ترحال دائم، واستقرار مؤقت، وهكذا إلى أن أخذت شكل المخطط المحكم في المؤتمر الأول للحركة الصهيونية عام ١٨٩٧ . مخطط الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

تعد الحركة الصهيونية هي المحرك الأساسي وراء إضفاء صفة القومية على اليهود واعتبارهم عرقا نقيا لابد أن يحافظ على نقائه هذا، ومن ثم عارضت الحركة اندماج اليهود في أوطانهم الأصلية وروجت لفكرة ان اليهود لا يمكن أن يحافظوا على نقائهم هذا إلا بالهجرة إلى فلسطين لما لهم فيها من "حقوق" تاريخية ودينية.

وقد ركزت الحركة الصهيونية نشاطها على يهود شرق أوروبا لما كانت تتسم به حياتهم في المجتمعات الأوروبية الشرقية من انعزال في اطار "الجيتو" عكس الحال في أوروبا الغربية التي شهدت –غالبا– سرعة اندماج اليهود.

ونجحت الحركة الصهيونية على يد تيودور هرتزل – ١٨٦٠

-١٩٠٤- في تحويل اماني العودة اليهودية من هدف ديني إلى هدف سياسي. وقد صاغ هرتزل افكاره هذه في كتيب بالألمانية بعنوان "دولة اليهود" عام ١٨٩٦، ونجح هرتزل في إنشاء أول حركة يهودية عالمية ممثلة في المؤتمر الصهيوني الأول (بازل ١٨٩٧). وقد تضمن البرنامج الذي اقترحه النقاط التالية:

١- تشجيع الهجرة المنظمة وعلى نطاق واسع إلى فلسطين.

٢- الحصول على اعتراف دولي بشرعية الاستيطان اليهودي في فلسطين.

٣- إنشاء منظمة دائمة توحد كل يهود العالم في خدمة القضية اليهودية[٨].

وفي هذا الإطار وظف هرتزل فكرة معاداة السامية "Antisemitism" لخدمة أهداف الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وقد اعترف هرتزل بذلك مؤكدا أنه "يجب على اليهود أن يعرفوا كيف يستخدمون معاداة السامية لصالحهم". وسعت الحركة الصهيونية إلى توظيف العلاقات الخارجية لرموزها مع مختلف الأطراف في سبيل تشجيع هجرة اليهود إلى فلسطين. فعلى صعيد البلدان التي يعيش فيها اليهود، حاولت الحركة الصهيونية اقناع قادة هذه البلدان بالمنافع المالية التي ستترتب على هجرة اليهود نتيجة شراء املاك المهاجرين اليهود وتوطين مواطنين بدلا منهم. أما بالنسبة للدولة العثمانية فقد حاول هرتزل اقناع الباب العالي بمنح فلسطين لليهود مقابل مساعدة الباب العالي في تنظيم مالية الدولة. كذلك سعى هرتزللاقناع الدول الأوروبية بمساعدته في إنشاء وطن لليهود في فلسطين، سيكون في حالة انشائه ممثلا للحضارة الأوروبية في الشرق، ومن ثم يصبح اليهود جزءا من السد الأوروبي في وجه "البربرية" [٩].

وعندما فشل هرتزل في الحصول على الشرعية الدولية لهجرة اليهود إلى فلسطين، لاسيما بعد أن رفض الباب العالي، ظهرت فكرة "الصهيونية التوفيقية" التي أقرها المؤتمر الصهيوني الثامن استنادا إلى خطة وايزمان. وتقوم فكرة الصهيونية التوفيقية على التسلل البطيء إلى فلسطين وإقامة مستعمرات يهودية تكون دعامة لإقامة المجتمع الصهيوني.

وفي هذا الإطار استخدمت الصهيونية كافة الطرق لاقناع اليهود بالهجرة إلى فلسطين بدءا من العزف على وتر المشاعر الدينية وانتهاء بتدبير أعمال الإرهاب ضد اليهود لاجبارهم على الهجرة إلى فلسطين حيث الأمان لليهود والتخلص من الاضطهاد التاريخى!

موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل ١٩٤٨

بدأت هجرة اليهود إلى فلسطين تأخذ طابع الموجات - المحدودة في البداية - منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، ومنذ هذا التاريخ وحتى مايو ١٩٤٨ وفدت سبع موجات يهودية إلى فلسطين حملت معها نحو ٣٧٩ ألفا على النحو التالي:

الموجة الأولى ١٨٨٢ - ١٩٠٣

وقد تراوح عدد اليهود الذين حملتهم هذه الموجة ما بين ٢٠ - ٣٠ ألفا [١٠] جاءوا بالأساس من روسيا وبولندا ورومانيا، وبدأت هذه الموجة تضع أسسا للاعتماد على الذات من خلال الاشتغال بالزراعة، ومن ثم تقلص الاعتماد على مساعدات يهود البلدان الأخرى. ودشنت هذه الموجة عددا من المستعمرات الزراعية مثل "ريشون لزيون" (الاولون إلى صهيون) و"نسى زيون" (صهيون الجديدة) .. وقد اعتمدت على معونات الثرى اليهودي ادموند روتشيلد ومساعدات "الجمعية اليهودية لاستعمار فلسطين "Jewish Palestine Colonilization Association"[١١]

الموجة الثانية ١٩٠٤ - ١٩١٤

وقد بلغ عدد اليهود الذين جاءوا إلى فلسطين خلال هذه الفترة ما بين ٣٥ - ٤٠ ألفا [١٢] جاءوا بالأساس من بولندا وروسيا. وقد تميزت هذه الموجة بوجود بعض اليهود ذوى الاتجاهات الاشتراكية الذين هربوا من روسيا بسبب الاضطهاد. وقد استحدثت هذه الموجة نوعين جديدين من مشاريع الاستيطان الزراعى هما الكيبوتس والموشاف. كما حملت هذه الموجة معها بعض الزعماء الصهاينة المؤسسين للدولة امثال دافيد بن جوريون وبن زفي وليفي اشكول[١٣].

الموجة الثالثة ١٩١٩ - ١٩٢٣

وقد جاءت هذه الموجة في أعقاب صدور وعد بلفور. وبلغ إجمالي من حملتهم هذه الموجة ٣٥ ألفا [١٤] جاء ٤٥٪ منهم من الاتحاد السوفييتي و٣٠٪ من بولندا، ولذلك تأثر هؤلاء اليهود بالأفكار الاشتراكية والاتجاهات السياسية والاجتماعية التي سادت بلادهم الأصلية، ومن ثم ظهرت بعض المؤسسات ذات الطبيعة الاشتراكية مثل الهستدروت(١٩٢٠) [١٥].

الموجة الرابعة ١٩٢٤ - ١٩٣١

وقد حملت معها نحو ٨١ ألفا [١٦]، جاء نحو ٨٧,٦٪ منهم من البلدان الأوروبية و١٢,٤٪ من بلدان افروآسيوية، وهنا بدأت سلطات الانتداب البريطانى في تشجيع هجرة اليهود من بين الذين يملكون موارد مستقلة تمكنهم من اعالة أنفسهم، وكذلك الذين يعتمدون في معيشتهم بعد - وصولهم إلى فلسطين - على بعض أقاربهم المقيمين فيها. وبدأت أعداد اليهود المهاجرين إلى فلسطين في التزايد خلال تلك الفترة للعديد من الأسباب على رأسها:

أ- صدور قانون الحصص في الولايات المتحدة الذي حد من هجرة اليهود من شرق أوروبا إلى الأراضي الأمريكية.

ب- اشتداد الأزمات الاقتصادية في وسط وشرق أوروبا.

وفي نهاية هذه الموجة بلغ عدد اليهود في فلسطين نحو ١٧٥ ألفا أو ما يوازي ١٦,٩٪ من إجمالي سكان فلسطين.

الموجة الخامسة ١٩٣٢ - ١٩٣٨

وقد حملت معها نحو ١٩٧ ألف مهاجر [١٧] جاء ٩١٪ منهم من البلدان الأوروبية، لاسيما وسط أوروبا وذلك بسبب صعود النازية فضلا عن اشتداد حدة الأزمة الاقتصادية. وفي نهاية هذه الموجة بلغ عدد اليهود في فلسطين - حسب تعداد عام ١٩٣٨ - ٤١١ ألفا أو ما يوازي ٢٨,٦٪ من إجمالي سكان البلاد.

الموجة السادسة ١٩٣٩ - ١٩٤٥

وهي الموجة التي استمرت طوال فترة الحرب العالمية الثانية ووصل خلالها نحو ٨١ ألفا جاءوا بالأساس من وسط أوروبا ومنطقة البلقان والشرق الأوسط.

الموجة السابعة ١٩٤٦ - ١٩٤٨

وقد دامت ثلاث سنوات ٤٦ - ١٩٤٨ وحملت معها نحو ٥٦ ألفا أغلبهم من أوروبا الشرقية. وقد بلغ عدد اليهود في فلسطين في مطلع عام ١٩٤٨، ٦٥٠ ألفا [١٨].

الهجرة إلى فلسطين قبل ١٩٤٨ في اطار الهجرة اليهودية العالمية

يلاحظ أن نصيب فلسطين من إجمالي حركة الهجرة اليهودية ظل حتى عام ١٩٤٢ يمثل نسبة صغيرة من إجمالي اليهود الذين تركوا بلادهم الأصلية واتجهوا إلى بلدان أخرى. فعلى سبيل المثال في الوقت الذي خرج فيه ٢٢١ ألف يهودى من بلادهم الأصلية خلال الفترة من ١٨٤٠ - ١٨٨٠ لم يذهب منهم إلى فلسطين سوى عشرة آلاف أو ٤,٥٪. كذلك في الوقت الذي خرج فيه ١,٦٠٢,٤٤١ يهودى من بلادهم الأصلية إلى بلدان أخرى خلال الفترة من ١٩٠١ - ١٩١٤، فإنه لم يذهب إلى فلسطين سوى ٣٥ ألفا أو ٢,٢٪ فقط. والفترة التي شهدت استثناء من هذه القاعدة هي فترة صعود نجم النازية واشتداد حدة الأزمة الاقتصادية في بلدان شرق ووسط أوروبا، إذ مثل اليهود الذين ذهبوا إلى فلسطين خلال الفترة من ١٩٣١ - ١٩٣٥ نحو ٦١,٧ من إجمالي اليهود الذين تركوا بلدانهم الأصلية خلال تلك الفترة (ذهب إلى فلسطين ١٤٧,٥٠٢ يهودى، بينما خرج ٢٣٨,٢٥٠ يهودى من بلدانهم الاصلية).

وإجمالا نلاحظ أنه خلال الفترة من ١٨٤٠ وحتى ١٩٤٢ ذهب إلى فلسطين ٣٧٩ ألف يهودى من إجمالي اليهود الذين غادروا بلادهم الأصلية والذين بلغ عددهم ٣,٩١٧,٠٠٠ يهودي أى نحو ٩,٧٪ [١٩] وبالرغم من محدودية وزن المهاجرين اليهود إلى فلسطين من بين إجمالي التحركات البشرية اليهودية على الصعيد العالمى (١٨٤٠ -

١٩٤٢)، إلا أنها ساهمت في وضع بذور إختلال هيكل السكان في فلسطين لصالح اليهود الذين قفزت نسبتهم من إجمالي سكان فلسطين من ٨٪ عام ١٩١٩ إلى ١٦,٨ عام ١٩٣١ ثم إلى ٢٥,٣٪ عام ١٩٣٥ وأخيرا إلى ٣٧,٤٪ في مايو ١٩٤٨ - عند إعلان قيام إسرائيل - حيث بلغ إجمالي سكان فلسطين-في ذلك العام ١,٨٧٠,٠٠٠ نسمة منهم ٧٠٠,٠٠٠ نسمة من اليهود مقابل مليون ومائة وسبعون ألف نسمة من العرب[٢٠]

موجات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل :

جاء إعلان قيام إسرائيل الصادر في ١٥ مايو ١٩٤٨ ليحدد المفهوم الصهيونى للهجرة اليهودية إلى فلسطين، والهجرة حسب هذا المفهوم تعنى عودة مشروعة "للشعب اليهودي" إلى أرض إسرائيل لاستعادة حقوقه السياسية لما له فيها من حقوق طبيعية وتاريخية، ومن ثم ارتكزت الهجرة على حق الشعب اليهودي بتحقيق بعثه القومى في بلاده الخاصة به، وذلك حسب ما جاء في ختام المؤتمر الصهيونى الأول. وتحدد الأمر بوضوح في قانون العودة الذي صدر في ١٥ يوليو ١٩٥٠، والذي نص في مادته الأولى على أن الهجرة إلى إسرائيل هي "حق لكل يهودى بصفته مهاجرا عائدا " وجعلت القيد الوحيد على هذا الحق هو خطورة المهاجر على أمن الدولة أو الصحة العامة [٢١].

وقد أخذت الهجرة اليهودية إلى إسرائيل شكل الموجات الكثيفة، لاسيما في المرحلة التالية لإعلان قيام الدولة، ثم أخذت في التراجع إلى ما يشبه النضوب في عقد الثمانينيات، وأخيرا ومع نهاية هذا العقد وبداية عقد التسعينيات بدأت تظهر ملامح عودة الموجات الكثيفة، لاسيما من الاتحاد السوفييتي - السابق - وشرق أوروبا.

وقد توالت موجات الهجرة على النحو التالي :

الموجة الأولى (الكبرى) ١٥ مايو ١٩٤٨ نهاية ١٩٥١

وحملت معها نحو ٦٨٧ ألفا في الوقت الذي كان عدد يهود إسرائيل عند قيام الدولة لا يتجاوز ٦٥٠ ألفا ، وقد جاءت هذه الموجة من مصدرين هما :

أ- هجرة أوروبية جاءت بالأساس من يهود البلدان الاشتراكية وبلغ عددهم ٣٣١,٨٣٧ ألف شخص[٢٢] جاء معظمهم من رومانيا (١١٧,٩١٢ نسمة) وبولندا (١٠٦,١٣٦) وتشيكوسلوفاكيا (٢٤,٧٣١)[٢٣] .

ب - هجرة أفروآسيوية وبلغ إجمالي موجتها نحو ٣٣٠ ألفا ، جاءوا بالأساس من العراق (١٢٣,٦٥٢) واليمن (٤٥,٠٤٠) وتركيا (٣٤,٩٢٤) وليبيا (٣٠,٩٤٢) وإيران (٢١,٧٨٤) ومصر (١٦,٦٠٧)[٢٤].

الموجة الثانية ١٩٥٢ - ١٩٥٤

وقد حملت هذه الموجة معها ٥٤,٠٦٥ ويرجع انخفاض عدد المهاجرين في هذه الموجة إلى تصفية تجمعات اليهود الذين غيروا أماكن إقامتهم في أوروبا، وإلى نضوب تجمعاتهم في بعض الدول مثل بلغاريا والعراق واليمن وليبيا، هذا بالاضافة إلى القيود التي فرضتها البلدان الاشتراكية على هجرة اليهود[٢٥] .

الموجة الثالثة : ١٩٥٥ - ١٩٥٧

وقد بلغ إجمالي اليهود الذين جاءوا إلى إسرائيل خلال هذه الفترة ١٦٤,٩٣٦ مهاجر جاء ٥٦٪ منهم من أوروبا والباقى من البلدان الأفروآسيوية، لاسيما البلدان العربية خلال الفترة من ٥٦ - ١٩٥٧ أى بعد العدوان الثلاثى على مصر ١٩٥٦[٢٦].

الموجة الرابعة : ١٩٥٨ - ١٩٦٠

وقد حملت هذه الموجة معها ٧٥,٤٨٧ مهاجر جاءوا بالأساس من بلدان أوروبا الشرقية، لاسيما رومانيا ومن البلدان الأفريقية، لاسيما الشمال الأفريقى[٢٧].

الموجة الخامسة ١٩٦٠ - ١٩٦٤

وقد جاء معها ٢٢٨,٠٤٦ مهاجر جاء معظمهم من بلدان أفروآسيوية ومن أمريكا اللاتينية.

الموجة السادسة : ١٩٦٥ - ١٩٦٨

وقد حملت ٨١,٣٣٧ مهاجر جاءوا بالأساس من بلدان شرق أوروبا وبعض البلدان الأفروآسيوية[٢٨].

الموجة السابعة : ١٩٦٩ - ١٩٧١

وقد جاء خلالها ١١٦,٤٤٨ مهاجر جاءوا بالأساس من بعض البلدان الأوروبية والأمريكية اللاتينية والولايات المتحدة، كما جاء من بلدان آسيا وأفريقيا ٣١,٠٦٥ مهاجر أو ٢٦,٧٪ من إجمالي هذه الموجة[٢٩].

الموجة الثامنة : ١٩٧٢ - ١٩٧٤

وقد حملت معها ١٤٢,٧٥٥ مهاجر جاء نحو ٨٩٪ منهم من أوروبا وأمريكا واستراليا (١٢٧ ألفا)، وجاء نحو ١٣ ألفا من البلدان الأفروآسيوية[٣٠].

الموجة التاسعة : ١٩٧٥ - ١٩٧٩

وقد حملت هذه الموجة معها ١٢٤,٨٢٧ مهاجر جاء ١٠٦,٣٥٠ منهم من أوروبا وأمريكا واستراليا (٨٥,٢٪) و١٨,١٢٢ من الدول الأفروآسيوية[٣١].

الموجة العاشرة : ١٩٨٠ - ١٩٨٤

وقد حملت هذه الموجة معها ٨٣,٦٣٧ جاء ٦١,٠١٤ منهم من أوروبا وأمريكا (٧٣٪) و٢٢,٦٢٣ من البلدان الأفروآسيوية.

الموجة الحادية عشرة : ١٩٨٥ - ١٩٨٩

وقد جاء خلالها ٧٠,١٧٦ مهاجر ٧٦٪ منهم من أوروبا وأمريكا و٢٤٪ منهم من البلدان الأفروآسيوية[٣٢] ويلاحظ أن الموجة الأخيرة (٨٥ - ١٩٨٩) تعد من أقل الموجات حملا لليهود إلى إسرائيل للعديد من الأسباب التي سوف نناقشها بالتفصيل عند التعرض لدور صافي الهجرة.

الموجة الثانية عشرة "موجة اليهود السوفييت" ١٩٩٠- ١٩٩٩

وقد جاء خلالها نحو ٩٠٥ ألف يهودى وبدأت هذه الموجة بارتفاع أعداد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفييتي وزيادة نسبة المهاجرين منهم الى إسرائيل ، ففي عام ١٩٩٠ قفز عدد اليهود المهاجرين الى إسرائيل من الاتحاد السوفييتي إلى نحو ٢٠٠ ألف، وشهد هذا العام تزايد نسبة المهاجرين إلى إسرائيل من إجمالي المهاجرين من الاتحاد السوفييتي فارتفعت هذه النسبة من ١٨,٢٪ عام ١٩٨٩ إلى ٩٢,٣ عام ١٩٩٠ وقد تراجعت هذه الموجه بدءا من عام ١٩٩٢ الذي وصل فيه ٧٧ ألفا وصولا الى عام ١٩٩٨ الذي حمل معه ٥٦ ألفا. وقد بلغ عدد المهاجرين في الفترة من يناير وحتى أغسطس ٢٠٠٠ نحو ٢٧ ألفا.

وأدت هذه الموجه الى تزايد أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل مقارنة بالسنوات السابقة، فوصل خلال عامي ١٩٩٠و ١٩٩١ فقط إلى ٣٧٥,٦١٦ مهاجر، وهو عدد يفوق إجمالي عدد المهاجرين إلى إسرائيل خلال السنوات العشر السابقة ٧٩ - ١٩٨٩، والتي شهدت وصول ١٦٩,٤١٠ مهاجر أو ما يوازي ٤٥,١٪ فقط من إجمالي المهاجرين الذي وصلوا إلى إسرائيل خلال عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ . وشكل يهود الغرب ٩٦,٣٪ من إجمالي المهاجرين في عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ في حين شكل يهود الشرق ٣,٧٪، ويرجع ذلك بالأساس إلى هيمنة يهود الاتحاد السوفييتي خلال هذه الفترة ومع تراجع أعداد المهاجرين من روسيا الاتحادية ودول الاتحاد السوفييتي السابق بعد عام ١٩٩١، تراجعت نسبة يهود الغرب من إجمالي المهاجرين الى إسرائيل وإن ظلت تمثل الأغلبية، وإذ تراجعت من ٩٥,٩٪ عام ١٩٩٣ إلى ٩٢، ٨ ٪ عام ١٩٩٨. (٣٣)

٢ : السكان في إسرائيل :

اختلفت الخريطة السكانية في أرض فلسطين اختلافا شديدا خلال فترة محدودة بدأت مع مطلع الأربعينيات، بحيث أدت موجات الهجرة اليهودية إلى ما يشبه الانقلاب الجذري في تركيب السكان،

وأخذت نسبة اليهود في التزايد على ذلك الجزء من الأراضي الفلسطينية التي حددها قرار التقسيم (١٩٤٧) لإقامة إسرائيل عليها. وجاء ذلك على حساب تراجع نسبة العرب داخل الخط الأخضر نتيجة عمليات الترحيل القسري والطرد الجماعي للعرب.

أ – اليهود :

(١) اليهود في إسرائيل :

قفز عدد اليهود داخل الخط الأخضر من ٦٥٠ ألف في مايو ١٩٤٨ إلى ٧٥٨,٧ ألف في نهاية ذلك العام، ثم أخذ عدد اليهود في التزايد بفعل موجات الهجرة المتتالية فارتفع عددهم من ١,٢٠٣,٠٠٠ عام ١٩٥٠ إلى ١,٩١١,٣٠٠ عام ١٩٦٠ ثم إلى ٢,٥٨٢,٠٠٠ عام ١٩٧٠ أو ما يوازي ٨٥,٤٪ من إجمالي سكان إسرائيل. ومع نهاية عام ١٩٨٠ قفز عدد اليهود داخل الخط الأخضر إلى ٣,٢٨٢,٧٠٠ أو ٨٣,٧٪ من إجمالي السكان ثم وصل عددهم عام ١٩٨٨ إلى ٣,٦٥٩,٠٠٠ أو ٨١,٨٪ من إجمالي السكان، وبلغ عدد اليهود في إسرائيل عام ١٩٩٠، ٣,٩٤٦,٧٠٠ نسمة أو ما يوازي ٨١,٩٪ من إجمالي السكان واستمر هذا العدد في التزايد بفعل تدفق موجات المهاجرين لا سيما من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق ، ووصل عدد اليهود بنهاية عام ١٩٩٧ إلى ٤,٧٠٢,٠٠٠ نسمة أو مايوازي ٧٩,٧٪ من إجمالي السكان. أما في عام ١٩٩٨ فقد وصل العدد إلى ٤،٧٨٥،١، أو ما يوازي ٧٩،٤٪ من السكان. وفي عام ١٩٩٩، وصل عدد اليهود إلى ٤،٩٠٠،٠٠٠، بنسبة ٧٩٪ من السكان. وترجع انخفاض نسبة اليهود من بين مكونات السكان الى استمرار معدلات الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب والتي وصلت عام ١٩٩٨ إلى ٨٦،٤ في الألف للمسلمين مقابل ٦٧،٢ في الألف لليهود. ، ايضا وتراجع موجات الهجرة مؤخرا والتي وصلت عام ١٩٩٩ الى نحو ٧٨ ألف مهاجر مقابل نحو ٢٠٠ ألف عام ١٩٩٠ . [٣٤]

(٢) يهود إسرائيل حسب العرق :•

• يعود الانقسام بين يهود الغرب (الأشكيناز) ويهود الشرق (السيفارديم) الى ما قبل الميلاد أو ما يزيد على الألفين عام، فقد عاش كل منهما مستقلا ومنفصلا عن الآخر، فالأشكيناز عاشوا في أوروبا ثم أمريكا منفصلين بحدود طبيعية وثقافات مختلفة عن السيفارديم الذين عاشوا بالأساس في اسبانيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط والبلقان، وقد تكرس الانقسام حتى تحول، بفعل اختلاف الطقوس والعقائد والثقافات والعادات الى كراهية شديدة بين الطرفين.

أ- الأشكيناز لفظ قديم ورد في التوراة وهم اسم أحد أحفاد نوح وأطلق في القرن التاسع الميلادى على اليهود الألمان ثم ضم الفرنسيين تمييزا لهم عن يهود أسبانيا (السيفارديم) وبعد طرد اليهود من فرنسا عام ١٣٠٦ أصبحت ألمانيا مركز الأشكيناز الذين توارثوا الاسم.

وترجع أصولهم الى هجرة ذات شقين الأولى في القرن الأول الميلادى حيث انتقل اليهود شمالا عبر آسيا الصغرى الى موانى البحر الأسود ثم روسيا وفي القرن الثامن وجد اليهود في كييف، أما الثانية فقد جاءت من غرب أوروبا حيث انضمت الى اليهود السابقين.وبعد الحروب الصليبية تزايدت الهجرات اليهودية من غرب أوروبا الى شرقها حيث اندمجوا في الجماعات اليهودية التي سبقتهم الى الاستقرار، كما أدى اضطهاد اليهود في ألمانيا في القرن السادس عشر الى تزايد الهجرة نحو الشرق لاسيما صوب بولندا وروسيا حيث انتشرت لغة "اليديش" وهي لغة المهاجرين الألمان محل اللغة السلافية التي كانت لغة الجماعات اليهودية السابقة لهم. كذلك أدى اضطهاد اليهود في أوكرانيا في منتصف القرن السابع عشر الى هجرة يهودية عكسية نحو الغرب استمرت طوال ثلاثة قرون. وفي القرن التاسع عشر حدثت تغييرات كبيرة في التوزيع الجغرافي لليهود الأشكيناز، فبينما كان تعدادهم في مطلع القرن يناهز ٥ر١ مليون تزايد الى ٥ر٩ مليون وتركزت غالبيتهم في روسيا حيث بلغ تعدادهم هناك ٢ر٥ مليون نسمة. ثم هاجر عدد كبير من يهود شرق أوروبا الى غربها، فهاجر خلال الفترة من ١٨٠٠ - ١٨٣٠ نصف مليون يهودى من شرق أوروبا الى النمسا وألمانيا وبجليكا وفرنسا وانجلترا. وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت موجة كبيرة من الهجرة اليهودية من شرق أوروبا الى العالم الجديد فارتفع عدد اليهود في الولايات المتحدة من ٢٣٠ ألف عام ١٨٨٠ الى ٦٣٢ ألف عام ١٩٠٠ ثم الى ٧٩٥ ألف عام ١٩٣٩.

ب - السفارديم : ترجع أصولهم الى يهود بابل وفلسطين الذين انتشروا شرقا عبر وسط وجنوب آسيا ومنها الى أسبانيا في القرن الحادى عشر. وطوال القرون الأربعة التالية في عهد الحكم العربي في أسبانيا، حقق اليهود هناك مكانة مميزة واطلق على اليهود هناك لفظ "السيفارديم" وقد شاع استعمال هذا اللفظ بعد طردهم من أسبانيا عام ١٤٩٢ حيث اتجهوا الى الساحل الشمالى لأفريقيا لاسيما بلدان المغرب العربي، وكذلك إيطاليا ومصر وفلسطين وسوريا وبمرور الوقت استقروا في المجتمعات التي هاجروا اليها كما هاجر العديد منهم الى غرب أوروبا والعالم الجديد.

لمزيد من التفاصيل أنظر :

- وليم فهمى، الهجرة اليهودية الى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
- أبو مازن ، الصهيونية بداية ونهاية، مجلة الطليعة، القاهرة، عدد ٥، السنة الثانية عشرة، مايو ١٩٧٦.
- Mourice M. Romani، The Sephardim Factor in Israeli Politics، Middle East Journal، Volume 42، No. 3، Summer 1988، p. 234.

اختلف التركيب العرقى ليهود إسرائيل بين القادمين من بلدان أوروبية وأمريكية (يهود الغرب أو الأشكيناز) والقادمين من بلدان أفروآسيوية (يهود الشرق أو السيفارديم)، ففي الوقت الذي شهدت فيه السنوات الأولى التالية لقيام إسرائيل غلبة وهيمنة يهود الغرب (حيث وصلت نسبتهم من إجمالي يهود إسرائيل عام ١٩٥٠، نحو ٥١,٥٪ مقابل ٢٢,٢٪ ليهود الشرق، ٢٦,٣٪ لمواليد فلسطين في ذلك العام)، فإن السنوات التالية شهدت انحسار هيمنة يهود الغرب لصالح مواليد إسرائيل (الصابرا) ويهود الشرق. ففي عام ١٩٧٠ بلغت نسبة يهود الغرب من إجمالي يهود إسرائيل ٢٧,٩٪ مقابل ٢٦,٣٪ ليهود الشرق و٤٥,٨٪ لمواليد فلسطين (ثم إسرائيل)، وفي عام ١٩٨٨ هيمن مواليد فلسطين (ثم إسرائيل) الذين بلغت نسبتهم ٦٣,٣٪ مقابل ٢٠,٣٪ ليهود الغرب و١٦,٤٪ ليهود الشرق، ومع تدفق موجات الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي حدث تغيير في هذه النسب ففي عام ١٩٩٠ بلغت نسبة مواليد إسرائيل ٦١,٩٪ ومواليد أوروبا وأمريكا ٢٣,١٪ وبلغت ١٥٪ لمواليد آسيا وأفريقيا أما في عام ١٩٩٦ فقد بلغت نسبة مواليد فلسطين (إسرائيل) ٦٢,١٪ مقابل ٢٥,٦٪ لمواليد أوروبا وأمريكا و ١٢,٤٪ لمواليد آسيا وأفريقيا [٣٥]. وفي عام ١٩٩٨ بلغت نسبة الصابرا حوالي ٢،٦٣٪ مقابل ١،٢٥٪ ليهود الغرب و٦،١١٪ ليهود الشرق. ويلاحظ أن تراجع نسبة يهود الشرق مؤخرا لصالح يهود الغرب يعود إلى أن موجات الهجرة اليهودية في عقدى السبعينيات والثمانينيات قد شهدت هيمنة يهود الغرب، لاسيما بعد أن نضبت معظم جاليات اليهود في البلدان الأفروآسيوية .

(٣) توزيع يهود إسرائيل حسب مناطق الإقامة والعرق :

يلاحظ من خلال متابعة التوزيع الجغرافي لإقامة اليهود في إسرائيل بحسب الأعراق المختلفة ان يهود الغرب يميلون إلى التركز في المدن الكبرى مثل تل أبيب وحيفا ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة يهود الغرب من إجمالي يهود إسرائيل عام ١٩٧٢ ٢٧,٩٪ فإنهم شكلوا ٤٠,٣٪ من سكان حيفا و٣٢,٢٪ من تل أبيب مقابل ٢٠,٣٪ من منطقة

القدس. وقد تقلصت هذه النسبة بسبب تقلص نسبتهم في المجتمع حيث وصلت عام ١٩٨٣ إلى ٢٣,٩٪، إلا أن إقامتهم كانت أعلى في حيفا (٣٤,٣٪) وتل أبيب (٢٥,٥٪) مقابل ٢١,٦٪ في القدس، أما يهود الشرق فقد ابتعدوا عن المدن الكبرى . ويرجع ذلك إلى سياسة التمييز من جانب يهود الغرب المسيطرين على أجهزة الدولة، ففي الوقت الذي بلغت نسبتهم عام ١٩٧٢ حوالي ٢٤,٧٪ فإنهم شكلوا ٢١,١٪ من سكان تل أبيب و١٧٪ من سكان حيفا و٢١٪ من سكان القدس. وقد استمر الحال كذلك عام ١٩٨٣ حيث أنهم شكلوا ١٧,٦ من يهود إسرائيل، إلا أنهم شكلوا ١٣,٦ من سكان حيفا، ١٥,٧٪ من سكان القدس بينما ارتفعت نسبتهم من تل أبيب إلى ١٧٪ من سكانها[٣٦] .

هذا في الوقت الذي مال فيه يهود فلسطين (ثم إسرائيل) إلى التركز في منطقة القدس بشكل واضح، ففي عام ١٩٧٢ بلغت نسبتهم ٤٧,٤٪ وشكلوا ٥٨,٧١٪ من سكان منطقة القدس مقابل ٤٦,٧٪ من سكان منطقة تل أبيب و٤٢,٧٪ من سكان منطقة حيفا. واستمر الوضع كذلك عام ١٩٨٣، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبتهم ٥٧,٥٪ فإنهم شكلوا ٦٢,٧٪ من سكان منطقة القدس مقابل ٥٦,٨٪ من سكان منطقة تل أبيب و٥٢,١٪ من سكان منطقة حيفا[٣٧].

وفي عام ١٩٩٤ توزع يهود إسرائيل على النحو التالي ، ١٠,٠٧٪ في القدس، ١٢,٧٪ في حيفا، ٢٤,١٪ في المنطقة الوسطى و٢٥,١٪ في تل أبيب ، ١٤,٢٪ في المنطقة الجنوبية و ٢,٩٪ في الضفة والقطاع المحتلين.

أما في عام ١٩٩٧ فقد توزع يهود إسرائيل على النحو التالي ١٠,٧ في القدس ، ١٠,٣ في المنطقة الشمالية ، ١٢,٥٪ ، منطقة حيفا ٢٥,٢٪ المنطقة الوسطى ،٢٣,٤٪ تل أبيب ،١٤,٦٪ المنطقة الجنوبية وأخيرا ٣,٤٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة .

(٤) التوزيع العمري ليهود إسرائيل :

ينعكس انخفاض معدلات المواليد في إسرائيل لدى اليهود بوضوح في تراجع نسبة صغار السن من إجمالي سكان البلاد من اليهود، وذلك لحساب فئة كبار السن أو أكثر من ٦٥ سنة. فيلاحظ

تراجع نسبة من هم دون الخامسة من العمر من ١٣,٦٪ من إجمالي يهود إسرائيل عام ١٩٥٠ إلى ١٠،٣٪ عام ١٩٨٨، ثم إلى ٩,٨٪ عام ١٩٩٠ووصلت هذه النسبة عام ١٩٩٧، إلى ١٠،٢٪. كذلك تراجعت نسبة من هم دون الخامسة عشرة من العمر من ٣٠٪ عام ١٩٥٠ إلى ٢٩,٧٪ عام ١٩٨٨، ثم إلى ٢٨,٩٪ عام ١٩٩٠، ووصلت هذه النسبة عام ١٩٩٧، إلى ٢٩٪ هذا في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة كبار السن أكثر من ٦٥ سنة من ٣,٨٪ من يهود إسرائيل عام ١٩٥٠ إلى ١٠,٢ عام ١٩٨٨، ثم إلى ١٠,٤٪ عام ١٩٩٠ . ووصلت هذه النسبة عام ١٩٩٧ الى ٩،٩٪.

كما ارتفعت نسبة من هم فوق ال- ٧٥ من ١٪ من السكان عام ١٩٥٠ إلى ٤,٢ من السكان ١٩٩٠، ووصلت هذه النسبة عام ١٩٩٧ إلى ٤،١٪ [٣٨].

ب - العرب في إسرائيل :

أدت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين ثم إسرائيل، وموجات النزوح العربي إلى إحداث انقلاب جذري في تركيب سكان فلسطين لحظة إعلان قيام إسرائيل، ولذلك انخفض عدد العرب من ٦٠٪ من السكان (١,٣٣٨,٠٠٠ نسمة) قبل مايو ١٩٤٨ [٣٩] إلى ما لا يزيد عن ١٧٠ ألف (١٣,٥٪ من سكان إسرائيل) عام ١٩٤٩ .وهناك تضاربا وعدم دقة في تحديد عدد من بقى من العرب في إسرائيل في أعقاب إعلان دولة إسرائيل، فعلى حين يقدرهم ويليام برينير بنحو ١٥٦ ألفا [٤٠] فإن د. شريف كناعنه يقدرهم بما يقارب ١٧٠ ألفا [٤١] في الوقت الذي قدرتهم مجلة الأرض "الفلسطينية" ب- ١٦٠ ألفا [٤٢] وهو التقدير الذي أكده الباحث شميلز (١٥٩,٥ ألف) [٤٣].

ومن هنا يمكن تبنى احصاء وسط بين هذه الإحصاءات وهو ١٦٠ ألفا ، حيث أنه الأقرب إلى الاجماع لدى معظم المصادر.

ومن هنا نجد أنه تم خلال الفترة السابقة واللاحقة مباشرة على قيام إسرائيل ترحيل مئات الآلاف من العرب (نحو ١,١٧٨,٠٠٠) [٤٤] توجهوا إلى الضفة والقطاع وبلدان أخرى عربية وغير عربية، لاسيما

الأردن ولبنان وسوريا ثم الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية. وقد جاء طرد العرب نتيجة لاحتلال العصابات الصهيونية للمدن والقرى العربية وهدم العديد منها وإزالته، حيث تم في أعقاب قيام إسرائيل هدم ٥ مدن و٤١٨ قرية عربية اضطر سكانها إلى الهرب إلى الخارج تحت ضغط أعمال الإرهاب .

ولذلك أصبح العرب (منذ عام ١٩٤٨) أقلية داخل الخط الأخضر، وقد أخذت نسبتهم في التزايد التدريجي، لاسيما مع تراجع معدلات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ونزوح بعض قطاعات اليهود من إسرائيل إلى الخارج، وقد ارتفع عدد العرب (ونسبتهم) من إجمالي سكان إسرائيل من ١٦٠ ألفا (أو ١٣,٧٪ من السكان) عام ١٩٤٩ إلى ٤٢٢,٣ ألف (١٤,٥٪ من السكان) عام ١٩٦٩ ثم إلى ٨١٧,٧ ألف (١٨,٢٪ من السكان) عام ١٩٨٨ وفي ١٩٩٠ بلغ عددهم ٨٧٥ ألف أو ١٨,١ من إجمالي السكان. والملاحظ أن إسرائيل أضافت منذ عام ١٩٦٧ تضيف عرب القدس الشرقية المحتلة إلى إجمالي عرب إسرائيل فارتفعت نسبة العرب من ١١,٨٪ من السكان عام ١٩٦٦ إلى ١٤,٢٪ عام ١٩٦٧. وبلغ عدد عرب القدس الشرقية عام ١٩٨٨، ١٤٤,٣ ألف نسمة (ومن ثم يصل عدد عرب إسرائيل بدون القدس الشرقية إلى ٦٧٣,٤ أو ١٥,٠٤٪ من إجمالي سكان إسرائيل في نفس العام. وفي عام ١٩٩٠ وصل عدد العرب في إسرائيل إلى ٨٧٥ ألف نسمة أو ١٨,١٪ من إجمالي السكان، وإلى ٧٢٣,٩ ألف نسمة بدون سكان القدس – أو ما يوازي ١٥,٠١٪ من سكان إسرائيل في ذلك العام، حيث بلغ عدد عرب القدس ١٥١,١ ألف نسمة[٤٥]. وفي عام ١٩٩٧ وصل عدد العرب في إسرائيل الى ١,٠٩٠,٧ نسمة أو ما يوازي ١٨,٥٪ من إجمالي السكان وذلك بعد أن تم استبعاد غير المصنفين دينيا من فئة العرب المسيحيين على نحو أدى الى استبعاد قرابة مائة ألف نسمة بدءا من عام ١٩٩٥ وجرى وضعهم في فئة مستقلة.

وإذا ما تم استبعاد سكان القدس الشرقية البالغ عددهم ١٩٦.٠ ألف نسمة ، يصل عدد العرب في إسرائيل عام ١٩٩٧ إلى ٨٩٤ ألف نسمة أو ما يوازي ١٥,٠٢٪ من إجمالي السكان. وفي عام ١٩٩٩ بلغ عدد العرب نحو ١،٣ مليون نسمة أو ما يوازي ١٨،٨٪ من

سكان إسرائيل.

عرب إسرائيل حسب الإقامة :

يتوزع العرب في إسرائيل على مناطق إسرائيل الست وهي (القدس، المنطقة الشمالية، حيفا، المنطقة الوسطى، تل أبيب، والمنطقة الجنوبية)، إلا أنه يلاحظ أنهم يتركزون أكثر في المنطقة الشمالية حيث حافظ العرب على تركزهم في هذه المنطقة منذ عام ١٩٤٨، إذ تركز ٥٨,١٪ منهم هناك في ذلك العام وقد وصلت هذه النسبة إلى ٤٧,٣٪ عام ١٩٨٨ ثم إلى ٤٧٪ عام ١٩٩٠ . وأخيرا وصلت هذه النسبة إلى ٤٦,٣٪ عام ١٩٩٧ . ويعيش ٩٪ من عرب إسرائيل في خمس مدن مختلطة هي يافا والرملة واللد وحيفا وعكا.

تأتى بعد ذلك منطقة حيفا التي كان يقطن بها ١٧,٦٪ من العرب عام ١٩٤٨ ووصلت النسبة إلى ١٥,٨٪ عام ١٩٩٠ثم الى ١٥,٢٪ عام ١٩٩٧، ثم المنطقة الوسطى حيث تركز فيها ١٠,٣٪ من عرب إسرائيل عام ١٩٤٨، ثم وصلت هذه النسبة إلى ٩,٦٪ عام ١٩٩٠ ولم يحدث تغير ملموس في هذه النسبة بحلول عام ١٩٩٧ حيث بلغت ٩,٧٪ وبعد ذلك تأتى المنطقة الجنوبية التي استقطبت ١٥,٤٪ من إجمالي العرب داخل إسرائيل عام ١٩٤٨ ووصلت هذه النسبة إلى ٨,٥٪ عام ١٩٩٠ثم وصلت عام ١٩٩٧ ، إلى ٩,٣٪ (٤٦).

وأخيرا تأتى منطقة تل أبيب التي كانت نسبة العرب فيها عام ١٩٤٨حوالي ٣,٦٪ من إجمالي عرب إسرائيل انخفضت عام ١٩٩٠ إلى ١,٨٪ثم إلى ١,٥٪ عام ١٩٩٧، أما منطقة القدس فلها وضع خاص، إذ بلغت نسبة العرب المقيمين في القدس الغربية عام ١٩٤٨، ٢,٩٪ من عرب إسرائيل انخفضت عام ١٩٦١ إلى ١,٧٪ ومع إعلان إسرائيل ضمها القدس الشرقية العربية قفزت نسبة العرب في القدس إلى ١٧,٣٪ من إجمالي عرب إسرائيل عام ١٩٩٠ كما تسجلهم الإحصاءات الإسرائيلية، ولكن نظرا لأن هذا الضم مخالف للقانون الدولي، فضلا عن عدم الاعتراف به فإننا قمنا بإسقاط هذه النسبة، لاسيما مع هروب العرب من القدس الغربية في أعقاب حرب ١٩٦٧ إلى القدس الشرقية العربية المحتلة وتشير الإحصاءات الإسرائيلية الى أن نسبة العرب الذين يقيمون في مدينة القدس – بعد توحيدها وتوسيع حدودها الجغرافية،

تصل الى ١٨٪ من إجمالي عرب إسرائيل إذ يبلغ عدد العرب في القدس ١٩٦ ألف نسمة ذلك مقابل ٥٠١ ألف نسمة من اليهود .

العرب والكثافة السكانية في إسرائيل :

إذا ربطنا مناطق عرب إسرائيل مع الكثافة السكانية في هذه المناطق، يتضح لنا أن عرب إسرائيل يتركزون في المناطق منخفضة الكثافة ويبتعدون عن التركز في المناطق مرتفعة الكثافة، ويدلل ذلك على أن العرب يتركزون في المناطق الأكثر فقرا فضلا عن ابتعادهم عن المدن الكبرى. فمنطقة تل أبيب التي تحتل المرتبة الأولى في ارتفاع الكثافة ٦,٠٧١,٩ /كم٢ يعيش فيها ١,٥٪ من العرب عام ١٩٩٧، بينما المنطقة الشمالية التي يعيش فيها ٤٦,٣٪ من عرب إسرائيل تحتل المرتبة قبل الأخيرة في معدلات الكثافة السكانية في إسرائيل حيث تصل معدلات الكثافة إلى ١٦٥,٩ نسمة/كم٢ في نفس العام. كذلك نجد أن منطقة القدس التي يعيش فيها ١٨٪ من العرب (بما فيها القدس الشرقية) تصل الكثافة فيها إلى ٨٦٧,٩ نسمة/كم٢ .

التوزيع العمري للعرب في إسرائيل :

بالرغم من الانخفاض الذي طرأ على معدلات المواليد لدى عرب إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن، والذي انعكس في انخفاض نسبة صغار السن (دون الخامسة عشرة من عمرهم) إلا أن هذا الانخفاض لم يكن لصالح فئة كبار السن (أكثر من ٦٥ سنة) وعليه، فإن المجتمع العربي في إسرائيل لازال يتفوق على مثيله اليهودي في ارتفاع نسبة صغار السن، فبالرغم من انخفاض نسبة من هم دون الخامسة من العمر من ١٨,٣٪ عام ١٩٥٥ إلى ١٥,٥٪ عام ١٩٩٠ فإن النسبة لدى اليهود بلغت ٨,٩٪ عام ١٩٩٧، أيضا بلغت نسبة من هم دون الخامسة عشرة من عمرهم ٤٥,٦٪ عام ١٩٥٥، وانخفضت إلى ٣٩,٨٪ عام ١٩٩٧، ولكنها تفوق بكثير مثيلتها لدى اليهود حيث بلغت هذه النسبة في نفس العام ٢٦,٧٪، ٢٨,٩٪ على التوالي.

وبالرغم من ذلك انخفضت نسبة كبار السن في المجتمع العربي في إسرائيل فانخفضت نسبة من هم فوق ٦٥ سنة من ٥,٤٪ عام ١٩٥٥

إلى ٣,٢٪ عام ١٩٩٧ [٤٧].

ثانيا : الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة في إسرائيل

تمثل معدلات الزيادة الطبيعية ألفارق بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات . وفي هذا الإطار يتمتع العرب في إسرائيل والأراضي المحتلة بمعدلات زيادة مرتفعة في المقارنة بمثيلتها لدى اليهود. وتكمن أهمية معدلات الزيادة الطبيعية في أنها لا تخضع مباشرة لسيطرة السلطات الحاكمة أو بمعنى آخر تتقلص قدرة السلطات الحاكمة على التحكم في هذه المعدلات لاسيما في المدى الزمني القصير[٤٨]. ومن هنا تكمن أهمية ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية لدى العرب في إسرائيل والأراضي المحتلة، وتزداد أهمية دور الزيادة الطبيعية في الأوقات التي تتقلص فيها محصلة صافي الهجرة.

وصافي الهجرة هي محصلة ألفارق بين التحركات السكانية القادمة والمغادرة للبلاد خلال فترة معينة. وبعكس الزيادة الطبيعية فإن الهجرة تخضع لسيطرة السلطات الحاكمة على الأقل بدرجة أكبر مما هو عليه الحال بالنسبة للزيادة الطبيعية، فيمكن للسلطات أن تدفع بقطاعات واسعة من سكانها للهجرة إلى الخارج وتمنع عودتهم أو تفتح باب الهجرة لدخول فئات معينة من البشر دون فئات أخرى.

الزيادة الطبيعية في إسرائيل

يتمتع السكان العرب في إسرائيل بمعدلات زيادة طبيعية مرتفعة في المقارنة باليهود داخل الخط الأخضر. وتكاد نسبة الزيادة الطبيعية لدى العرب تقترب من ضعف مثيلتها لدى اليهود، فقد بلغت معدلات المواليد لدى العرب ٥٥,٢ في الألف عام ١٩٦٠ مقابل ٢٣,٩ في الألف لدى اليهود[٤٩]، وبمرور الوقت أخذت معدلات المواليد لدى العرب واليهود في الانخفاض نتيجة للتطور الذي مرت به المجتمعات العربية واليهودية في إسرائيل والذي شمل ارتفاع معدلات التعليم لدى العرب واليهود، لاسيما من اليهود الشرقيين فانخفضت معدلات المواليد لدى العرب إلى ٣٨,٩ في الألف عام ١٩٨٠ في حين وصلت لدى اليهود إلى ٢٢ في الألف في نفس العام[٥٠]. وقد انخفضت هذه المعدلات عام

١٩٨٨ إلى ٣٥,٥ لدى العرب مقابل ٢٠,٢ في الألف لدى اليهودثم بدأت في الارتفاع فوصلت عام ١٩٩٧ الى ٣٧,٣ في الألف لدى العرب مقابل استمرار الانخفاض لدى اليهود حيث وصلت في نفس العام الى ١٨,٣ في الألف [٥١]. وبالرغم من استمرار انخفاض معدلات المواليد لدى العرب واليهود، إلا أن معدلات المواليد لدى العرب مازالت مرتفعة في المقارنة بمثيلتها لدى اليهود، وإذا كانت معدلات المواليد لدى العرب سوف تستمر في الانخفاض فيقابل ذلك استمرار انخفاض معدلات المواليد لدى أبناء الجيل الثانى من اليهود الشرقيين الذين يتمتعون الآن بمعدلات مواليد مرتفعة ... أما فيما يتعلق بمعدلات الوفيات لدى العرب واليهود في إسرائيل فقد اتجهت إلى الانخفاض لدى العرب بينما استمرت على معدلاتها لدى اليهود إن لم تكن قد ارتفعت في السنوات الأخيرة. فقد انخفضت معدلات الوفيات لدى العرب من ٦,٦ في الألف إلى ٣,٥ في الألف خلال الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٨٨ ووصلت عام ١٩٩٧ إلى ٢,٩ في الألف. أما لدى اليهود فقد ظلت مرتفعة بل تزايدت في السنوات الأخيرة فارتفعت من ٦,٥ في الألف عام ١٩٥٠ إلى ٧,٢ عام ١٩٨٤ ثم إلى ٧,٣ في الألف عام ١٩٨٨، وعادت بعد ذلك الى الانخفاض فوصلت عام ١٩٩٧ الى ٦,٨ في الألف ورغم ذلك تظل أكثر من ضعف مثيلتها لدى العرب [٥٢]، يرجع ذلك في جزء منه إلى اختلاف التركيب العمري لدى العرب عنه لدى اليهود، إضافة الى تفضيل عدد كبير من اليهود خارج إسرائيل ، والهجرة في سن متقدمة لاعتبارات دينية تتمثل في "دفن جثمانهم" في الأراضي المقدسة ... أما وفيات الأطفال فقد انخفضت لدى العرب واليهود خلال الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٨٨، إذ انخفضت لدى اليهود من ٤٦,٢ في الألف إلى ٧,٧ في الألف مقابل انخفاضها لدى العرب من ٥٦ في الألف إلى ١٧ في الألف خلال نفس الفترة واستمر الانخفاض فوصلت النسبة لدى اليهود ٥ في الألف مقابل ١٠ في الألف للعرب وذلك عام ١٩٩٧ [٥٣] . وفيما يتعلق بالانجاب الكلى للمرأة، فبالرغم من استمرارها في الانخفاض لدى اليهودية أو العربية إلا أن معدلاتها لدى المرأة العربية لازالت تمثل ضعف مثيلتها لدى اليهودية، إذ انخفضت لدى المرأة العربية من ٨ أطفال عام ١٩٦٠ إلى ٤,٧ طفل عام ١٩٨٨ مقابل انخفاضها بين اليهود من ٣,٥ طفل عام ١٩٦٠ إلى ٢,٧

طفل عام ١٩٨٨وفي عام ١٩٩٧ وصل المعدل لدى المرأة العربية الى ٤,٧ طفل مقابل ٢,٩ طفل للمرأة اليهودية (٥٤). وفي هذا الإطار يبرز الاختلاف في معدلات الزيادة الطبيعية بين المرأة العربية بحسب خلفيتها الدينية كما يبرز هذا الاختلاف لدى اليهودية بحسب خلفيتها العرقية.

صافي الهجرة في إسرائيل

يختلف دور صافي الهجرة في إسرائيل لليهود عنها بالنسبة للعرب، إذ تعتمد السلطات الصهيونية على هجرة قطاعات واسعة من يهود الخارج إلى إسرائيل وتعتمد عليها لتحييد أثر الزيادة الطبيعية المرتفعة لدى العرب والحفاظ على اليهود كأغلبية في إسرائيل.

وقد حظيت قضية الهجرة باهتمام كبير من قادة الحركة الصهيونية منذ مرحلة ما قبل إنشاء الدولة، بل إن هذه القيادات والتي أصبحت فيما بعد قيادات إسرائيل رأت في قضية الهجرة وما يطرأ عليها من تغيير هي المحدد الرئيسي لمستقبل الدولة وبقائها، وكثرت التحذيرات الصهيونية المؤكدة على انهيار الدولة ما لم تستمر موجات الهجرة اليهودية في التدفق إلى إسرائيل. فمن ناحية أكد دافيد بن جوريون على ذلك في يوليو ١٩٤٩ بقوله، "أن من واجب يهود العالم أن يعودوا إلى وطنهم الأول، أن هدفنا الآن ينحصر في حث جميع يهود العالم على العودة إلى إسرائيل" (٥٥)، وعاد في أواخر عام ١٩٦٠ ليؤكد على عدم استقامة بقاء اليهودي خارج إسرائيل مع ديانته اليهودية حين قال "أن اليهود الذين يعيشون خارج إسرائيل كفارا ، ويتعرضون لنقض الفرائض اليهودية كل يوم" (٥٦)، وأكد بن جوريون صراحة على استحالة الإبقاء على الدولة ما لم يهاجر إليها اليهود من الخارج إذ أعلن أمام الكنيست، "أنه بالهجرة الجماعية أمكن إنشاء الدولة وبفضل الهجرة وحدها يمكن أن تصمد"، أما جولدا مائير فقد كانت أكثر صراحة من بن جوريون في التأكيد على هذه الأفكار إذ قالت "لا جدوى لدولة إسرائيل دون شعب يهودى مرتبط بها. كيف يكون لنا دولة بدون هجرة"!! (٥٧) . وأخيرا لخص أحد مسئولى الوكالة اليهودية المخاطر التي يمكن أن تترتب على انحسار الهجرة اليهودية من الخارج بأنها ستسفر عن ابتلاع المحيط العربي لإسرائيل "إذا نضب ينبوع الهجرة فلن نستطيع الحفاظ على

الدولة، حتى وإن عقدنا تحالفا سلميا مع كل جيراننا، إن المحيط العربي سيبتلعنا دون أن يترك لنا أى أثر".

ولجأت السلطات الصهيونية إلى العزف على الوتر الديني لليهود والتأكيد على عدم استقامة البقاء في الخارج مع الهوية اليهودية ووضعت هذه العلاقة في إطار ثلاثة مصطلحات عبرية لوصف اليهود حسب وجهتهم وأماكن اقامتهم وهي :

١- مصطلح Aliyah والذي يعنى العلو والصعود، ومن ثم فهو يطلق على اليهودي الذي يهاجر إلى إسرائيل.
٢- مصطلح Yeridah والذي يعنى الانحطاط والتردى ويطلق على اليهودي الذي يغادر إسرائيل إلى الخارج.
٣- مصطلح Neshirah والذي يعنى قطع الصعود ويطلق على اليهودي الذي يغادر مجتمع شتات إلى مجتمع شتات آخر بدلا من الذهاب إلى إسرائيل. وقد استخدم هذا المصطلح أساسا لوصف اليهود السوفييت الذي يخرجون من الاتحاد السوفييتي ثم يهربون عبر محطات الانتقال (فينا - بوخارست) إلى البلدان الأوروبية الغربية والولايات المتحدة.

الهجرة اليهودية إلى إسرائيل :

شهدت السنوات السابقة واللاحقة مباشرة على قيام إسرائيل ارتفاعا هائلا في معدلات الهجرة اليهودية من الخارج إلى إسرائيل، حيث هاجر أكثر من مائة ألف يهودي في النصف الأخير من عام ١٩٤٨ وهاجر نحو ٢٣٩ ألف خلال عام ١٩٤٩ ونحو ١٧٠ ألف خلال عام ١٩٥٠ . ومع منتصف الخمسينيات أخذت موجات الهجرة في التراجع فهاجر خلال عام ١٩٥٨ نحو ٢٧ ألف واستمر هذا الانخفاض حتى وصل إجمالي المهاجرين عام ١٩٨٥ إلى نحو عشرة آلاف وعام ١٩٨٨ إلى نحو ١٣ ألفا [٥٨].

وقد أثارت هذه الظاهرة مخاوف قادة إسرائيل الذين اندفعوا إلى البحث عن السبل الكفيلة بإقناع (أو حتى إجبار) يهود الخارج على الهجرة إلى إسرائيل، وفي هذا الإطار دخلت إسرائيل في صفقات سرية لجلب اليهود من بعض البلدان مثل الصفقة التي عقدت مع أثيوبيا عام ١٩٨٢ - عن طريق نظام الرئيس السوداني جعفر نميري - لترحيل ١٥

ألفا من يهود أثيوبيا إلى إسرائيل أو ما عرف "بعملية موسى"، وكذلك الصفقة التي عقدتها إسرائيل مع إيران لجلب بضعة آلاف من يهود إيران مقابل إمداد الأخيرة بما تحتاجه من نوعيات معينة من الأسلحة وقطع الغيار الأمريكية فيما عرف باسم "إيران جيت" عام ١٩٨٨ .

وبالرغم من هذه الجهود الإسرائيلية، إلا أن معدلات الهجرة كانت تسير في طريق التقلص في الوقت الذي برزت فيه ظاهرة نزوح قطاعات متزايدة من يهود إسرائيل إلى الخارج لتكتمل ملامح الأزمة الديموجرافية في إسرائيل.

النزوح اليهودي من إسرائيل

جاءت ظاهرة نزوح اليهود من إسرائيل إلى الخارج لتمثل أزمة بنيوية لإسرائيل التي اعتمدت منذ البداية على الهجرة كأساس إيديولوجي لها، ولذلك تمثل هذه الظاهرة بداية الانحسار للحركة الصهيونية كحركة سياسية أيديولوجية عالمية تعمل على استقطاب يهود العالم، ومن ثم فإن عملية النزوح تأتى لتشكك في هوية الدولة التي قامت على ذلك الأساس. وهو ما عبر عنه اسحق طشلر بقوله "إذا لم تكن إسرائيل بلدة هجرة، فإنها لن تبرر هويتها اليهودية(٥٩).

وبالرغم من أن ظاهرة النزوح اليهودي من إسرائيل ليست ظاهرة جديدة إلا أنها أخذت شكلا تصاعديا مع منتصف السبعينيات. ولذلك أثيرت قضية النزوح لأول مرة في الكنيست عام ١٩٧٦ عندما تقدمت النائبة جيئولا كوهين – الليكود في ذلك الوقت – باقتراح إلى الكنيست لبحث ظاهرة ما أسمته "النزوح المرعب" ليهود إسرائيل(٦٠)، ومن جانبه ركز مناحم بيجن في يونيو ١٩٧٦ – حينما كان زعيما للمعارضة في الكنيست – على مخاطر استمرار النزوح والبحث عن سبل إعادة النازحين إلى إسرائيل بقوله: إننا فقدنا حتى الآن ١٠٪ من سكان الأمة، يشكلون ١٢ لواء مقاتلا ، فمن بين النازحين مقاتلين قدامى عملوا في منظمات محاربة، ولابد من تشكيل مركز خاص لمنع النزوح وإعادة النازحين(٦١).

وفي هذا الإطار استمرت موجات النزوح في الارتفاع حتى فاقت في بعض السنوات عدد المهاجرين إلى إسرائيل، فارتفع عدد

النازحين من ٧٥٠٠ عام ١٩٥٥ إلى ١٨ ألفا عام ١٩٨٠ ثم انخفض العدد عام ١٩٨٨ إلى ٩,٧٠١ نازح. ووصل العدد إلى ٨,٨٨٥ نازح عام ١٩٩٠ [٦٢]. وبالرغم من المحاولات الإسرائيلية المتكررة لوقف تدفق النازحين اليهود إلى خارج إسرائيل، إلا أن هذه التدفقات استمرت في اتجاهها التصاعدي، بل ازداد قلق السلطات الإسرائيلية نتيجة حقيقتين ظهرتا من خلال ما تم إجراؤه من استطلاعات للرأي العام حول مسألة النزوح وهما:

(١) أشارت استطلاعات الرأي العام إلى التزايد المستمر في القطاعات الراغبة في النزوح بل والقطاعات التي لديها مبررات مقنعة للنزوح. فقد أظهر استطلاع للرأي العام أجراه معهد "بورى" أن نسبة الراغبين في النزوح قد ارتفعت من ٥,٣٪ في مارس ١٩٨٤ إلى ٦,١٪ مارس ١٩٨٥ ثم إلى ٧,٧٪ في أغسطس من نفس العام، وأخيرا إلى ٩٪ في نهاية عام ١٩٨٦ [٦٣]. كذلك أشار استطلاع آخر لنفس المعهد في منتصف ١٩٨٥ إلى أن ٦,١٪ من يهود إسرائيل يخططون للنزوح إلى الخارج و٣,١ قد حسموا أمرهم بالنزوح و٢٨,٣٪ يعرفون يهودا على وشك النزوح من إسرائيل[٦٤]. وأظهر استطلاع ثالث في أواخر عام ١٩٨٥ أن ٥٪ من يهود إسرائيل يفكرون في النزوح و٨٪ منهم يعتبرون أنفسهم مرشحون للنزوح في حين أن ٢٠٪ لديهم مبررات مقنعة للنزوح[٦٥].

(٢) نوعية النازحين: فقد لوحظ أن معظم النازحين من أبناء الطبقة الوسطى والمسرحين حديثا من الجيش فضلا عن أن معظمهم من الشباب الأكاديمى. فقد رصدت السلطات الإسرائيلية عام ١٩٨٢ حوالي ٥٠ ألف اكاديمى يحملون الجنسية الإسرائيلية، ويعيشون مع أسرهم في الولايات المتحدة وكندا، ولا ينوون العودة إلى إسرائيل[٦٦]. وتعليقا على ذلك أكد شموئيل لاهيس المدير الأسبق للوكالة اليهودية "إن الخطورة على إسرائيل فيما يتعلق بالنزوح لا تكمن في أعداد النازحين بقدر ما تكمن في طبيعة هؤلاء النازحين ونوعيتهم، فهم غالبا من فئة الأدمغة، وخاصة في مجال الصناعة حيث شكل أصحاب المهارات والكفاءات نحو ٩٠٪ من مجموع النازحين في أواخر السبعينيات". ومع بداية عقد

الثمانينيات بدأت ظاهرة نزوح أصحاب الدخول المتوسطة من سكان الكيبوتسات وضباط الجيش المسرحين حديثا من الخدمة وذوى المهارات الفنية، وذلك بحثا عن فرص عمل أفضل في الخارج، وذكرت مريام جلازر رئيسة لجنة الهجرة في الكنيست أن ٦٠٪ من النازحين من إسرائيل حتى عام ١٩٨٥ كانوا من مواليد فلسطين وتتراوح أعمار ٢٨٪ منهم ما بين ٢٢ - ٣٤ عاما و٣٦٪ منهم ما بين ٣٥ - ٣٩ عاما (٦٧). كذلك أكدت دراسات إحصائية أعدها البروفيسور روبرت باكى - الأستاذ بالجامعة العبرية بالقدس - انخفاض متوسط عمر النازحين فأكد في ختام دراسة له في منتصف عام ١٩٨٦ على ذلك بقوله.. "لقد غير النزوح من طبيعة البلاد بدرجة كبيرة، فقد كان يتمثل في الماضي في سفر بعض المهاجرين الذين لم ينجحوا في التكيف في إسرائيل، أما حاليا فهناك نزوح لمن ولدوا في إسرائيل حيث تخسر إسرائيل سكانها وأبناءها(٦٨)، أيضا أشارت دراسة لحزب "مابام" عن النزوح نشرت عام ١٩٨٤ إلى أن ٢٢٪ من النازحين هم من مواليد إسرائيل وأن ٢٧٪ منهم عاشوا في البلاد ربع قرن و٣٤٪ عاشوا ما بين ١٠ - ٢٥ عاما وأن ٦٠٪ منهم تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ - ٤٤ عاما . كذلك أشارت دراسة أخرى حول شخصية النازحين من إسرائيل خلال عام ١٩٨٣ إلى أن ٢٧,٦٪ من النازحين كانوا يحملون شهادات جامعية و٢٨,٥٪ يحملون مؤهلات أخرى بينما يحمل ٢٦,٧٪ منهم الدكتوراه(٦٩).

ومما يثير قلق القيادة الإسرائيلية أن أغلبية النازحين هم من أصول غربية (اشكنازية) الأمر الذي يفاقم من مشكلة غلبة أبناء العنصر الشرقى (السيفاردى)، فقد أشارت الدراسة التي أجريت على النازحين خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ إلى أن ٦٤,٥٪ من النازحين كانوا من مواليد الولايات المتحدة وحدها(٧٠).

ومن هنا جاءت ظاهرة النزوح - بكافة مكوناتها - لتتفاعل مع ظاهرة انحسار موجات الهجرة اليهودية إلى إسرائيل مما أفرز المخاوف الإسرائيلية المتصاعدة من مخاطر الانقلاب الديموجرافي لصالح العرب في إسرائيل على المدى الطويل، وفي إسرائيل والأرض المحتلة في حالة وجود خيار الضم الرسمي أو الواقعي في المدى المنظور.

لماذا انحسرت الهجرة وازداد النزوح اليهودى ؟

الواقع أن ظاهرتى الهجرة والنزوح هما وجهان لعملة واحدة، وإذا حاولنا أن نحدد الأسباب التى تقف وراء هاتين الظاهرتين فى الحد من الأولى وتسريع وتيرة الثانية، يمكن أن نرجعها بداية إلى تراجع الأيديولوجية الصهيونية فى نفوس اليهود الموجودين فى إسرائيل ويريدون النزوح، أو الموجودين فى الخارج ويحجمون عن الذهاب إلى إسرائيل، كذلك يمكن أن نحدد أسبابا أخرى أهمها:

١-العامل الاقتصادى

حيث عانى الاقتصاد الإسرائيلى من تراجع معدل نمو الناتج القومى ابتداء من منتصف السبعينيات، كما ارتفعت معدلات التضخم بشكل هائل خلال تلك الفترة وكذلك ارتفعت معدلات البطالة. فعلى صعيد تراجع معدلات نمو الناتج المحلى فقد انخفض هذا المعدل من ٤,٢٪ عام ١٩٨٧ إلى ٢.٠٪ عام ١٩٩٠ (٧١) .

أما معدلات التضخم السنوية فقد قفزت من ٦,١٪ عام ١٩٧٠ إلى ١١٦,٨٪ عام ١٩٨١ ثم إلى ٣٧٣,٨٪ عام ١٩٨٤ و٤٨,١٪ عام ١٩٨٦ وتراجعت عام ١٩٨٨ إلى ١٦,٣٪ (٧٢).

وأخيرا فقد ارتفعت معدلات البطالة فى إسرائيل من ٣,١٪ عام ١٩٧٥ إلى ٤,٥٪ ١٩٨٣ ثم إلى ٥,٩٪ عام ١٩٨٤ ثم إلى ٦,٤٪ عام ١٩٨٨ وارتفعت عام ١٩٩٠ إلى ٩,٦٪ (٧٣) .

٢- التفرقة العنصرية فى المجتمع اليهودى فى إسرائيل :

إذا كانت التفرقة العنصرية تمارس فى إسرائيل بشكل رئيسى وحاد ضد العرب، فأنها تمارس أيضا ضد بعض اليهود على أسس عرقية، فهى تمارس ضد كل من هو من غير الأصول الغربية (الإشكينازية) أى ضد السيفارديم أساسا أو ذوى الأصول الشرقية. وقد عبر عن ذلك عالم الاجتماع اليهودى، سامى سموحا بقوله "أن البنية الاجتماعية لإسرائيل هرم اجتماعى يتناقض مع حلم آباء الصهيونية والدولة. ففى أسفل الهرم يوجد عرب المناطق المحتلة، وفى الدرجة الأولى يوجد عرب إسرائيل، وفوقهم فى الدرجة الوسطى أبناء الطوائف الشرقية من اليهود (السيفارديم)، وفى قمة الهرم وعلى مسافة طويلة

نسبيا هناك الاشكيناز"، وينسحب هذا التمييز العنصرى على المهاجر الجديد الذى لا يتمتع بما يتمتع به المهاجر القديم اقتصاديا واجتماعيا[٧٤].

ويبرز التمييز ضد يهود الشرق (السيفارديم) فى كافة مجالات المعيشة ابتداء من طريقة الاستقبال وأماكن التوطين وانتهاء بالوظائف التى يسند اليهم القيام بها[٧٥]. يلاحظ أن التفرقة ضد يهود الشرق لا تنتهى عند حدود اليهودى الشرقى بل تنسحب على أولاده من بعده مقارنة بأولاد الاشكينازى، ونشير هنا إلى ابرز مجالات التفرقة.

أ- متوسط الدخل :

لازال دخل اليهودى الشرقى أقل بكثير من متوسط دخل اليهودى الغربى، بل وأقل من دخل اليهودى الغربى الذى هاجر حديثا إلى إسرائيل، وإن كان الأخير لا يتمتع بنفس المزايا التى يتمتع بها من سبقه فى الهجرة. ففى عام ١٩٧٠ بلغ دخل اليهودى الشرقى ٧٣,٩٪ من دخل اليهودى الغربى، وبلغ دخل اليهودى الشرقى الذى هاجر إلى إسرائيل بعد عام ١٩٦٥، ٦٣,٢٪ من دخل اليهودى الغربى مقابل ٧٧,٢٪ لليهودى الغربى الذى هاجر بعد ١٩٦٥، أى أن اليهودى الغربى الذى هاجر بعد عام ١٩٦٥ يحصل على دخل أعلى من اليهودى الشرقى الذى سبقه فى الهجرة إلى إسرائيل، واستمر ذلك الوضع عام ١٩٨٩ حيث بلغ متوسط دخل اليهودى الشرقى ٨٣,٧٪ من دخل اليهودى الغربى مقابل ٩١,٩٪ لليهودى الغربى الذى هاجر إلى إسرائيل بعد عام ١٩٦٥ و٨١,٧٪ لليهودى الشرقى الذى هاجر بعد عام ١٩٦٥، أما فى عام ١٩٩٣ ، فقد ارتفع دخل اليهودى الشرقى الى نحو ٩٧,٥٪ من متوسط دخل اليهودى الغربى.

وفى عام ١٩٩٧ بلغت معدلات البطالة ٨٪ من اجمالى القوة العاملة وكانت النسبة ٤,٧٪ ليهود الغرب مقابل ١٠,٣٪ ليهود الشرق ، ووصلت لدى مواليد اسرائيل الى ٧,٥٪. [٧٦]

ب- كثافة الإقامة فى المساكن :

حيث تتسم اقامة يهود الشرق بارتفاع الكثافة فى الحجرة الواحدة مقارنة بانخفاضها لدى يهود الغرب، ففى عام ١٩٨٠ بلغت نسبة من

يقيمون فى حجرات تقل كثافتها عن فرد لكل حجرة ٢٤,٣٪ من إجمالى سكان إسرائيل منهم ٤٥,٥٪ من يهود الغرب و١٩٪ من يهود الشرق وبلغ هذا المعدل عام ١٩٨٨، ٣٢,٦٪ و٦٠,٤٪، و٣١,٨٪ على التوالى. أما نسبة من يقيمون فى حجرات يزيد عدد أفراد الحجرة عن ثلاثة أشخاص فقد بلغ نصيب إسرائيل ككل ١,٨٪ عام ١٩٨٠، وبينما بلغت النسبة لدى يهود الغرب ٠.٦٪ فأنها بلغت ٣,٦٪ لدى يهود الشرق وبلغ هذا المعدل ١,١٪ عام ١٩٨٨ لإسرائيل، و٠.٢٪ ليهود الغرب، و١٪ ليهود الشرق(٧٧) .

ج- التعليم :

بالرغم من أن نسبة الأمية كانت مرتفعة لدى يهود الشرق عند هجرتهم إلى إسرائيل مقارنة بيهود الغرب، فإن التفرقة مازالت قائمة ضد أبناء الطوائف الشرقية فى جيلهم الثانى والثالث أو ضد أبناء المهاجرين الجدد، ففى عام ١٩٨٨، كان نصيب التعليم الأكاديمى فى إسرائيل عامة ١٦,٢٪ من إجمالى السكان الحاصلين على شهادات دراسية. هذا بينما بلغ نصيب اليهودى الغربى ٢١,٩٪ بلغ نصيب اليهودى الشرقى ٦,٣٪ هذا عن الجيل الأول، أما الجيل الثانى فقد بلغ نصيب الأبناء ذوى الأصول الشرقية للأب ٧٪ مقابل ٢٩,٥٪ لأبناء اليهود الغربيين وقد استمر ذلك الوضع قائما ، ففى عام ١٩٩٧ بلغت نسبة العاملين فى الحقل الاكاديمى فى اسرائيل ١٣,٤٪ ، ووصلت هذه النسبة لدى اليهودى الغربى المهاجر خلال الفترة من ١٩٦١ - ١٩٧٤ نحو ، ٢٢,٦٪ بينما وصلت لدى اليهودى الشرقى المهاجر بعد عام ١٩٦٥ نحو ٨,٦٪ وبلغت لذوى الاصول الغربية ٢٢٪ مقابل ٦,٢٪ لذوى الأصول الشرقية (٧٨).

وفيما يتعلق بنسبة الأمية (نسبة الذين لم يتلقوا أى نوع من التعليم) فقد بلغت ١٠,٣٪ بالنسبة لإسرائيل عام ١٩٨٤، وبينما وصلت إلى ١,٩٪ لدى يهود الغرب فقد وصلت لدى يهود الشرق إلى ١٧,٦، وبالنسبة للجيل الثانى فقد بلغت ٠.١٪ لأبناء يهود الغرب و٥٪ لأبناء يهود الشرق أى إنها لدى يهود الشرق خمسة أضعاف مثيلتها لدى يهود الغرب. وفى عام ١٩٩٧بلغت نسبة من لم يتلقوا أى تعليم فى إسرائيل

٣,٧٪ ، وكانت هذه النسبة لدى يهود الغرب ١,١٪ مقابل ١٤,٤٪ ليهود الشرق .

وفيما يتعلق بعدد سنوات التعليم ، فقد بلغت نسبة من تلقوا تعليما لمدة أكثر من ١٦ سنة من يهود الغرب ٢٨,١٪ مقابل ٨,٨٪ ليهود الشرق وقد استمر الوضع لدى الجيل الثانى المولود لآباء من يهود الغرب فوصلت هذه النسبة الى ٢٦,١٪ مقابل ٧,٩٪ لليهود المولودين من آباء جاءوا من دول أفرو أسيوية .

وفيما يتعلق بنوع التعليم الجامعى فى العام الجامعى ٩٤ – ١٩٩٥ بلغت نسبة من يدرسون بالهندسة والانشاءات من يهود الغرب ٤٥,١٪ مقابل ٢٤٪ ليهود الشرق ، وفى الطب وصلت هذه النسبة الى ٤٨,٣٪ مقابل ١٩,٥٪ ليهود الشرق.

وفيما يتعلق بالتعليم الجامعى ككل فى العام الجامعى بلغت نسبة يهود الغرب ٤٠,٣٪ مقابل ٢٧,١٪ ليهو دالشرق و٣٢,٥٪ لمواليد اسرائيل . وفيما يخص حملة الماجيستير فقد بلغت نسبة يهود الغرب ٤٥,٩٪ مقابل ٢٤,٤٪ ليهود الشرق و٢٩,٧٪ لمواليد اسرائيل أما حملة الدكتوراة ، فقد بلغت نسبة يهود الغرب ٥٨,١٪ مقابل ١٧,٥٪ ليهود الشرق و٢٦,٣٪ لمواليد اسرائيل. (٧٩)

د- نوع العمل :

يعمل يهود الشرق والمهاجرين الجدد عادة فى أعمال أدنى مرتبة من تلك التى يشغلها يهود الغرب وأبنائهم، ففى عام ١٩٨٤ بلغت نسبة من يعملون فى المجالات العلمية والأكاديمية ٨,٨٪ من إجمالى القوى العاملة فى إسرائيل . وفى الوقت الذى بلغت فيه النسبة لدى يهود الغرب ١٩,٣٪ فانها وصلت إلى ٤,٩٪ لدى يهود الشرق. وقد استمرت هذه الفجوة مرتفعة لدى أبناء الجيل الثانى حيث بلغت لدى أبناء يهود الغرب ٢٦,٩٪ مقابل ٤,٨٪ لأبناء يهود الشرق(٨٠).

هـ- المجال السياسى :

لا تزال نسبة أبناء الطوائف الشرقية متدنية فى الوظائف السياسية الهامة بشقيها التشريعى والتنفيذى، فعلى الصعيد التشريعى

ارتفع عدد يهود الشرق أعضاء الكنيست من ٩ أعضاء عام ١٩٤٩ (من بين إجمالى أعضاء الكنيست ١٢٠ عضوا) أو ٧,٥٪ إلى ١٧ عضوا ، أو ١٤٪ فى الكنيست الخامس عام ٦١ - ١٩٦٥، ثم إلى ٣٧ عضوا فى الكنيست الثانى عشر عام ١٩٨٨ أو ٣٠,٨٪ ناقص ٩٢ و ١٩٩٦[٨١].

أما فى المجال التنفيذى والحكومة الإسرائيلية فقد بلغت نسبة يهود الشرق فيها منذ بدايتها ٩٤٩ وحتى ١٩٨٨ - ٢٣ شخصا أو ١٦,٦٪ من إجمالى من تولوا مناصب وزارية [٨٢] ومن بين ١٨ وزيرا فى الحكومة التى تشكلت بعد انتخابات ١٩٩٦، كان هناك ٤ وزراء من أصول شرقية. هذا فى الوقت الذى لم يتول فيه أى يهودى شرقى منصب رئيس الحكومة من بين ٢٦ شخصا تناوبوا على رئاسة الحكومة الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٩ وحتى الآن (١٩٩٨) [٨٣].

٣- اضطراب الأوضاع الأمنية :

فإسرائيل تعيش فى حالة حرب - على الأقل من الناحية الرسمية - مع معظم الدول العربية، وقد كلفتها جولات هذه الحالة خسائر بشرية جسيمة. ووفقا لتقرير وزارة الدفاع الإسرائيلية المنشور فى مايو ١٩٨٧، فقد خسرت إسرائيل فى حروبها مع الدول العربية ١٦,٢٠٠ قتيل و٣٦,٦٨٤ مشوه بنسبة تشوه أكثر من ١٠٪ و١٥,٢٨٦ مشوه بنسبة تشوه أقل من ١٠٪، هذا بالاضافة إلى الآثار النفسية المترتبة على العمليات المسلحة التى تشنها قوات المقاومة الفلسطينية والعمليات الانتحارية التى تنفذ ضد المستوطنات ودوريات الجيش الإسرائيلى، الأمر الذى يزعزع الاستقرار داخل نفوس سكانها، هذا بالاضافة إلى انعدام الشعور بالأمن داخل قطاعات عريضة من سكانها الأمر الذى يدفع بالعديد منهم إلى النزوح إلى الخارج، كما أن انتشار أنباء هذه الأعمال المسلحة تساهم فى دفع اليهود فى الخارج للإحجام عن الهجرة إلى إسرائيل. وفى هذا الاطار يظهر الدور الذى لعبته الانتفاضة الفلسطينية التى اندلعت فى ٩ ديسمبر ١٩٨٧ .

٤- توقف موجات الاضطهاد ضد اليهود فى الخارج :

فالملاحظ أن الحركة الصهيونية وإسرائيل نجحتا فى توظيف فكرة معاداة السامية ورفعها فى وجه بعض الأشخاص والأنظمة إلى الدرجة التى جعلت هناك حساسية شديدة لدى معظم الأنظمة من التعرض لليهود، حتى وإن كان التعرض لهم لا يأتى من منطلق عنصرى أو طائفى، وفى هذا الاطار استطاع اليهود أن يتكيفوا فى المجتمعات التى يعيشون فيها إلى درجة الاندماج التام، وهو ما عبر عنه عاموس رؤوبين المستشار الاقتصادى لرئيس الحكومة الإسرائيلية بقوله: "أن عقيدة إسرائيل المعروفة بإقناع اليهود بالعودة إلى "أرض الميعاد" لا توفر ليهود العالم حاليا حافزا قويا لاجتذابهم إلى إسرائيل".

وما كان يثير مخاوف قيادة إسرائيل من ارتفاع معدلات النزوح وانخفاض معدلات الهجرة اليهودية هو ارتفاع معدلات الاندماج اليهودى فى المجتمعات التى يعيشون فيها، والتى يترتب عليها غالبا فقدان اليهودى ليهوديته من خلال الزواج المختلط مع أبناء الديانات الأخرى، حيث أن الديانة اليهودية لا تعترف بالنسب سوى للأم، ومن هنا فزواج اليهودى من غير يهودية يفقده يهوديته، ومن هنا يفهم مغزى الدراسة التنبؤية التى أعدها البروفيسور روبرت باكى والتى تنبأ فيها بانخفاض عدد يهود العالم عام ٢٠٠٠ إلى ٨ ملايين ثم إلى ٦ ملايين عام ٢٠٢٥[٨٤].

قضية اليهود السوفييت :

تعد قضية هجرة يهود الاتحاد السوفييتي – السابق – إلى إسرائيل من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام القيادات والهيئات الإسرائيلية والصهيونية المختلفة منذ فترة طويلة، إلا أن هذه القضية طفت على السطح بشكل بارز في أواخر الثمانينيات مع بروز إصلاحات جوربا تشوف، والتقارب السوفييتي – الأمريكي، والتي أدت في النهاية إلى فتح أبواب الهجرة أمام المواطنين السوفيت – اليهود أساسا – وفي نفس الوقت إغلاق الأبواب الأخرى أمام اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفييتي لإجبارهم على التوجه إلى إسرائيل.

اليهود في الاتحاد السوفييتي "السابق" :

تعد الأقلية اليهودية في الاتحاد السوفييتي – السابق – ثالث أكبر تجمع لليهود في دولة واحدة بعد الولايات المتحدة وإسرائيل. وظلت أعداد اليهود هناك محل خلاف شديد بين الدارسين حسب هوية القائم بالدراسة. ففي الوقت الذي أكد فيه بعض الدارسين العرب مستشهدين بمصادر يهودية، أن عدد يهود الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينيات تراوح ما بين ١,٥ – ٢ مليون نسمة(٨٥) فإن بعض الدارسين اليهود يرون أن عدد اليهود في الاتحاد السوفييتي يفوق ذلك بكثير، وهناك من يقدر عددهم بنحو خمسة ملايين نسمة معللين ذلك بوجود أعداد هائلة من "اليهود المجهولين"، حيث تختلف تقديرات هؤلاء الدارسين لأعداد "اليهود المجهولين" فيقدرهم جريجورى روزنشتاين بنحو ٣,٥ مليون نسمة، في حين يقدرهم لاست أهارون بما يتراوح ما بين ١,٣ – ١,٥ مليون نسمة. وباستبعاد من يسميهم بعض الدارسين اليهود "اليهود المجهولين" نرى أن عدد يهود الاتحاد السوفييتي – السابق – لا يزيد عن ١,٥ مليون نسمة وهو التقدير الذي يتبناه د. عبد الوهاب المسيرى. ويأتي ذلك منطقيا مع ما سجلته الإحصاءات السوفيتية حيث سجل إحصاء عام ١٩٧٩ أن عدد يهود الاتحاد السوفييتي بلغ في ذلك العام ١,٨١٠,٨٧٦ نسمة بعد أن كان هذا العدد يبلغ ٢,٢٦٨,٠٠٠ نسمة عام ١٩٥٩(٨٦)، فالمؤكد أن عدد يهود الاتحاد السوفييتي في تناقص مستمر كما سجلت ذلك الإحصاءات السوفيتية.

وهذا التناقض يرجع إلى العديد من الأسباب على رأسها تزايد معدلات اندماج اليهود في المجتمع السوفييتي نتيجة الزواج المختلط، حيث أظهر إحصاء عام ١٩٨٧ أن نسبة الزواج المختلط تتراوح ما بين ٤٠ – ٥٠٪ من إجمالي زيجات اليهود السوفييت، وإن انخفاض معدلات المواليد لدى اليهود السوفييت حيث تصل إلى ٦,٧ في الألف مقابل ١٤,٧ في الألف لغير اليهود في الاتحاد السوفييتي، وأخيرا هناك الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي إلى الخارج(٨٧).

هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل

اتسمت هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي إلى فلسطين، قبل ١٩٤٨ بالارتفاع خلال الموجتين الأولى والثانية، ثم عادت بعد ذلك للانخفاض، فطوال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين لم تزد الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل عن ٥٢ ألف مهاجر أو نحو ١٢,٢٪ من إجمالي الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال هذه الفترة[٨٨].

وفي أعقاب قيام إسرائيل استمرت الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي في الانخفاض بسبب القيود التي وضعتها السلطات السوفيتية على هجرة المواطنين السوفييت، فلم تسمح بالهجرة إلا للمعنيين بجمع شمل العائلات واللحاق بالأقارب الذين سبق وهاجروا إلى إسرائيل، ولذلك لم يزد عدد المهاجرين إلى إسرائيل خلال الفترة من ٤٨ – ١٩٥٧ عن ١٢ ألف مهاجر أو ما يوازي ١,٤٪ من مجموع اليهود الذين هاجروا إلى إسرائيل خلال هذه الفترة[٨٩]، وقد أدى ذلك إلى شن الصهيونية لحملة ضد الاتحاد السوفييتي والترويج لفكرة اضطهاد الأقلية اليهودية . وقد بلغت هذه الحملة أوجها عامي ١٩٦٤ – ١٩٦٥ وتركزت في الولايات المتحدة، وأصدر الكونجرس الأمريكي قرارا بإدانة ما أسماه بسياسة اضطهاد اليهود في الاتحاد السوفييتي[٩٠]، وفي أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، ومع تزايد حاجة إسرائيل لجلب اليهود مع بلدان العالم، تزايدت الحملة الصهيونية على الاتحاد السوفييتي، لاسيما بعد أن أصدر مجلس السوفييت الأعلى قرارا في يوليو من نفس العام، بإسقاط الجنسية السوفيتية عن كل يهودي يهاجر إلى إسرائيل، وفي إطار هذه الحملة جاء في الكتاب السنوي للحكومة الإسرائيلية "أن التطبيق العملي لسياسة الحكومة السوفيتية ينكر على اليهود حريتهم ومساواتهم وحقهم في تقرير مصيرهم وحقهم في عقيدتهم اليهودية" [٩١]. وكانت هذه الحملة تهدف في نفس الوقت إلى إذكاء روح الصهيونية لدى يهود الاتحاد السوفييتي لمنع اندماجهم في المجتمع، ومن ثم تسهل عملية استقطابهم للهجرة إلى إسرائيل.

واستمر الاتحاد السوفييتي يقيد عملية الهجرة اليهودية – كجزء من تقييد هجرة المواطنين السوفييت إلى الخارج. ومع انفراج العلاقات الأمريكية السوفيتية في النصف الأول من السبعينات بدأت السلطات

السوفيتية في تخفيف القيود على هجرة اليهود، وارتفعت أعداد اليهود المغادرين للاتحاد السوفييتي ووصلت إلى القمة عام ١٩٧٩ حيث خرج نحو ٥١ ألف يهودي، ومع عودة الحرب الباردة في أواخر السبعينيات عادت السلطات السوفيتية لفرض مزيد من القيود على هجرة اليهود كغيرهم من المواطنين السوفييت، ومن ثم عادت أعداد اليهود المغادرين للأراضي السوفيتية للتقلص من جديد ووصل عددهم عام ١٩٨٤ إلى أقل من ألف مهاجر .

ويلاحظ هنا أن نسبة كبيرة من اليهود السوفييت كانت تتوجه إلى إسرائيل وأن التوجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية الأخرى لم يكن كبيرا خلال عقد الستينيات والنصف الأول من السبعينيات، ففي عام ١٩٧١ بلغت نسبة من هاجر إلى إسرائيل ٩٩,٥٪ من إجمالي اليهود الذين غادروا الاتحاد السوفييتي في ذلك العام. وخلال الفترة من ١٩٧٢ حتى ١٩٧٤ بلغت نسبة اليهود الذين وصلوا إسرائيل من بين إجمالي المهاجرين من الاتحاد السوفييتي نحو ٩٤٪، حيث خرج من الاتحاد السوفييتي خلال هذه الفترة ٨٧,٥٣١ مهاجر وصل إلى إسرائيل منهم ٨١,٩٤٥ مهاجر [٩٢]. وابتداء من النصف الثاني من السبعينات بدأت نسبة اليهود السوفييت المهاجرين إلى إسرائيل من إجمالي المغادرين للأراضي السوفيتية في الانخفاض، حيث تراجعت من ٦٣,٤٪ عام ١٩٧٥ إلى ٣٥٪ عام ١٩٨٠ وبلغت هذه النسبة ٣٩,٨٪ خلال الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٨٠، فقد غادر الاتحاد السوفييتي خلال هذه الفترة ١٣٣,٠٤٩ يهودي وصل منهم إلى إسرائيل ٥٣,٠٠٣ مهاجرين .
ومع مطلع الثمانينيات عادت أعداد اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفييتي إلى الانخفاض بشكل حاد حيث وصلت إلى أقل من ألف مهاجر عام ١٩٨٤، وفي نفس الوقت تقلصت نسبة المهاجرين منهم إلى إسرائيل حيث وصلت إلى أدنى معدل لها عام ١٩٨٨، إذ بلغت ١٢,٣٪ فقط[٩٣]. هنا تحركت الولايات المتحدة لاستغلال الطرح السوفييتي للتقارب والتعاون وجعلت قضية هجرة اليهود السوفييت أحد قضايا حقوق الإنسان، وتم تخصيص الجلسة الأولى من لقاء القمة بين ريجان وجوربا تشوف - موسكو في مايو ١٩٨٨- لمناقشة قضية هجرة اليهود السوفييت إلى إسرائيل، وضخم الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريجان مما أسماه تقييد هجرة اليهود إلى الخارج واعتبرها تدخل في عداد

انتهاكات حقوق الإنسان، ومن ثم تقدم بطلب للرئيس جورباتشوف لاتخاذ الإجراءات العاجلة من أجل السماح بهجرة اليهود السوفييت. وفي أعقاب هذه القمة قفزت أعداد اليهود المغادرين للاتحاد السوفييتي من ٩٤٣ مهاجرا عام ١٩٨٦ إلى ٨٠١١ مهاجرا عام ١٩٨٧ ثم إلى ١٨,٩٦٥ عام ١٩٨٨ ثم إلى ٧١ ألفا عام ١٩٨٩ (٩٤).

وعلى الرغم من ازدياد عدد اليهود المغادرين للأراضي السوفيتية إلا أن المشكلة الأساسية ظلت هي هروب أعداد كبيرة منهم إلى البلدان الغربية – وهو ما يؤكد الدافع الاقتصادي لخروج اليهود من الاتحاد السوفييتي وانعدام البعد الأيديولوجي لدى الأغلبية منهم كما سيتضح فيما بعد – وقد دفع ذلك رئيس الوزراء اسحق شامير إلى الدعوة – في ٩ فبراير ١٩٨٧ – لإجراء حوار خاص حول هذا الموضوع الذي وضع له عنوان "انسلاخ اليهود السوفييت" واشترك في هذا الحوار وزير الاستيعاب يعقوب تسور ووزير الخارجية آنذاك شيمون بيريز ومدير الوكالة اليهودية أرييه دولتشيني، وقد تم الاتفاق على إتباع عدة سياسات كبدائل للتحرك من أجل استقطاب اليهود السوفييت والحد من انسلاخهم ومن أهم هذه السياسات :

- التفاوض مع السلطات السوفيتية للسماح بالنقل المباشر لليهود من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل.
- تغيير محطة الانتقال من فيينا إلى بوخارست للاستفادة من إجراءات الأمن المحكمة في مطار بوخارست.
- عقد صفقات مع بلدان محطات الانتقال ودفع مبالغ مالية مقابل عدم السماح لليهود السوفييت بالهروب إلى الغرب. وتم في هذا الإطار إبرام صفقة مع السلطات الرومانية تحصل الأخيرة بموجبها على ٨٠ ألف دولار عن كل يهودي يتوجه إلى إسرائيل.
- الحصول على تعهدات من اليهود السوفيت بالهجرة إلى إسرائيل قبل مغادرتهم للأراضي السوفيتية، وفي هذا الإطار قررت الحكومة الإسرائيلية في يوليو ١٩٨٨ عدم إعطاء رسالة موافقة لليهودي السوفييتي الذي لا يتعهد بالسفر إلى إسرائيل، وهي الرسالة التي يحتاجها اليهودي السوفييتي حتى تسمح له السلطات السوفيتية بالحصول على إذن بالهجرة.

– التفاوض معالولايات المتحدة لكي تحد من منح اليهود السوفييت مكانة اللاجئ وتضع سقفا أعلى للأعداد المقبولة سنويا .

ونجحت الحكومة الإسرائيلية فيما رمت إليه، حيث ألغت الولايات المتحدة في سبتمبر ١٩٨٩، مكانة اللاجئ السياسي التي كانت تضفيها على اليهودي المهاجر من الاتحاد السوفييتي، الأمر الذي كان يخرج اليهود السوفيت من دائرة القيود العددية المسموح بقبولها سنويا ، وأصبحت الولايات المتحدة بعد ذلك تتعامل مع اليهود السوفييت كمهاجرين عاديين وحددت الحد الأقصى الذي يمكن السماح لهم بدخول الأراضي الأمريكية ب– ٥٠ ألف مهاجر سنويا ، وألغت بذلك الولايات المتحدة الصلاحيات المخولة لسفارتها في فيينا بمنح اليهود السوفييت تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة[٩٥].

وفي اطار التحولات السريعة التي شهدها الاتحاد السوفييتي على الصعيدين الداخلي والخارجي في أواخر الثمانينيات أقر مجلس السوفييت الأعلى في مايو ١٩٩١ قانون حرية المغادرة والعودة الذي نص على منح كافة المواطنين السوفييت جوازات سفر تمكنهم من التوجه إلى أى بلد يمنحهم تأشيرة دخول، كما يمكنهم من العودة إلى الاتحاد السوفييتي إذا رغبوا في ذلك في أى وقت. وأجاز القانون قيام رحلات جوية مباشرة من الاتحاد السوفييتي إلى إسرائيل لنقل اليهود الراغبين في الهجرة إليها بوصفهم مواطنين سوفييت لهم الحق في الهجرة إلى أى مكان، وبدأ في نوفمبر ١٩٩١ تنفيذ ذلك الاتفاق حيث بدأت شركة "العال" الإسرائيلية في نقل مهاجرين سوفييت إلى إسرائيل لأول مرة[٩٦].

ونتيجة لهذه التطورات التي أدت إلى فتح أبواب الهجرة على مصراعيها أمام اليهود للخروج من الاتحاد السوفييتي، وفي نفس الوقت إغلاق كافة الأبواب أمامهم ماعدا إسرائيل، قفزت أعداد اليهود المغادرين للأراضي السوفيتية وقفزت أيضا نسبة المهاجرين إلى إسرائيل.

فعلى صعيد عدد اليهود المغادرين للأراضي السوفيتية، فقد قفز هذا العدد من ٧١ ألفا عام ١٩٨٩ إلى نحو ٢٠٠ ألف عام ١٩٩٠ هاجر منهم ١٨٤,٦٠٢ ، إلى إسرائيل بنسبة ٩٢,٣٪ . وبعد ذلك تراجعت معدلات الهجرة من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق الى ٢١،٤٦٠ مهاجرا عام ١٩٩٨، أو ما يوازي ٨١٪ من إجمالي المهاجرين اليهود

في ذلك العام [٩٧].

دوافع هجرة اليهود السوفييت

تشير معظم الدراسات التي جرت على اليهود المغادرين للأراضي السوفيتية إلى أن هؤلاء اليهود اتخذوا قرار الهجرة للخروج من الاتحاد السوفييتي وليس للذهاب إلى إسرائيل، بعكس مهاجرى الستينيات والنصف الأول من السبعينيات، حيث أن المهاجرين الجدد يتسمون بالبرجماتية ولا علاقة لهم بالعقيدة الصهيونية، ومن ثم لا تحظى إسرائيل بأية مزايا لدى اليهودي السوفييت، وهو ما أكده المنشق السوفييتي شارانسكى - الذي هاجر إلى إسرائيل في مرحلة سابقة - حيث وصف المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفييتي بأنهم "ليسوا مثاليين أى لا تدفعهم العقيدة الصهيونية[٩٨]. وقد أكدت المعنى ذاته الكتابات الغربية التي وصفت هؤلاء المهاجرين بأنهم مهاجرين اقتصاديين، هاربون من الاتحاد السوفييتي وليسوا مهاجرين إلى إسرائيل" كما وصفتهم جوليا ميرسكى عالمة النفس بالجامعة العبرية بأنهم "لاجئون وليسوا مهاجرين" [٩٩].

ويرى أحد الدارسين اليهود - اليشع أفرات أستاذ الجغرافيا والتخطيط بالجامعة العبرية - أن انعدام البعد الايديولوجى لدى المهاجرين الجدد من الاتحاد السوفييتي ينعكس في نمط استيطانهم، حيث لا تحظى القدس أو الأراضي المحتلة بأية أولويات لديهم بعكس مهاجري السبعينيات، ويقول أنهم يفضلون المدن في قطاع الساحل الأوسط بالقرب من المراكز الاقتصادية والإدارية.

ويتضح ذلك من مقارنة نمط استيطان مهاجري عقد السبعينيات بمهاجري عقد الثمانينيات، ففي الوقت الذي استوطن فيه ١٠,٩٪ من اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفييتي خلال الفترة من ٧٠ - ١٩٧٤ في مدينة القدس، فإن هذه النسبة وصلت إلى ٨,٢٪ فقط من مهاجرى الفترة من ٨٠ - ١٩٨٣، ثم إلى ٨٪ من مهاجرى الفترة من مارس حتى سبتمبر ١٩٩٠ [١٠٠]. كذلك نجد أن نسبة استيطان المهاجرين الجدد في الأراضي المحتلة منخفضة في المقارنة بمهاجرى عقد السبعينيات، ففي الوقت الذي استوطن ٦٠٪ من المهاجرين خلال الفترة من ٧٠ - ١٩٧٤

في الأراضي المحتلة فإن هذه النسبة تقلصت إلى ٠.٢٪ من مهاجرى الفترة من ٨٠ – ١٩٨٣ . والملاحظ أن هذه النسبة عادت للارتفاع عام ١٩٩٠ فوصلت إلى ١٪ أى تعادل النسبة الإجمالية لاستيطان المهاجرين اليهود إلى إسرائيل في الأراضي المحتلة[١٠١]. ولكن ذلك يرجع إلى العديد من الأسباب على رأسها كثافة موجة الهجرة عام ١٩٩٠ وعدم وجود أماكن لاستيعاب هؤلاء المهاجرين فضلا عن المزايا الهائلة الممنوحة للمستوطن في الأرض المحتلة.

ثالثا: الإسقاطات السكانية في إسرائيل والأراضي المحتلة

تعد الإسقاطات السكانية Population Projections أداة معترف بها في المجتمعات الحديثة نظرا لأهميتها القصوى في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، وتأتي عملية التنبؤ بأعداد السكان من خلال قاعدة البيانات المعطاة عن الوضع السابق والقائم واستخدام المعادلات الحسابية لتقدير التطورات المستقبلية الخاصة بها[١٠٢]. وتستند الإسقاطات السكانية إلى :

١- معدلات الزيادة الطبيعية لدى السكان أى معدلات المواليد والوفيات.
٢- معدلات صافي الهجرة أى محصلة الهجرة الخارجية والداخلية[١٠٣].

وتعد الإسقاطات السكانية دقيقة إلى حد ما ، ومع ذلك فالتنبؤات الخاصة بالإسقاطات السكانية يمكن أن تتعرض لمخاطر العصف بها في حالة حدوث تغيرات غير متوقعة (فجائية أو غير محسوبة)، وهي تحدث في حالات استثنائية مثل حالات الحروب، الأوبئة والهجرات غير المتوقعة، الأمر الذي يقلب التنبؤات رأسا على عقب، ومن قبل هذه الأحداث قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ وما ترتب عليها من خروج مئات الآلاف من العرب وقدوم مئات الآلاف من اليهود، كذلك ارتفاع أسعار البترول من ١ – ٢ دولار للبرميل في أوائل السبعينيات إلى نحو ٤٢ دولارا في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، الأمر الذي أثر على اتجاهات الهجرة في العديد من البلدان النفطية وغير النفطية[١٠٤]. وأخيرا موجات الهجرة اليهودية الكثيفة من الاتحاد السوفييتي في مطلع التسعينيات والتي قلبت كافة الإسقاطات المبنية على معدلات محدودة للهجرة اليهودية.

وفي هذا الإطار تعد إسقاطات السكان في إسرائيل من أكثر

النماذج إطاحة بالتنبؤات نظرا للدور الذي يلعبه عامل الهجرة اليهودية، ويستدل على ذلك بعدم دقة العديد من تنبوات إسقاطات السكان التي أعدها مكتب الاحصاء المركزى الإسرائيلى، الذي تنبأ عام ١٩٥٤ بأن عدد السكان سيصل عام ١٩٦٥ إلى ٢,٥ مليون نسمة وهو العدد الذي وصلته إسرائيل عام ١٩٦٤، كذلك تنبأ إسقاط عام ١٩٦٧ بأن يصل سكان إسرائيل إلى أربعة ملايين نسمة عام ١٩٨٥ ولكنهم وصلوا إلى هذا العدد عام ١٩٨٢ بسبب كثافة موجات الهجرة الخارجية في أواخر السبعينيات، لاسيما من الاتحاد السوفييتي، ولكن اسقاطات عام ١٩٦٣ التي تنبأت بأن يصل عدد سكان البلاد عام ١٩٧٠ إلى ثلاثة ملايين نسمة قد تحققت بالفعل، كما أدت موجة الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي مع مطلع التسعينيات الى العصف بكافة التنبؤات السكانية لإسرائيل كما سيتضح لاحقا.

أ - الإسقاطات السكانية في إسرائيل :

تعتمد الإسقاطات السكانية في إسرائيل بحدود ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ على العناصر التالية :

(١) - معدلات الزيادة الطبيعية لدى العرب واليهود.

(٢) - معدلات صافي الهجرة لدى اليهود فقط، أى محصلة ميزان الهجرة والنزوح نظرا لأن محصلة ميزان صافي الهجرة لدى العرب صفر لهامشية تأثير الهجرة والنزوح، وانطلاقا من تفاعل العاملين السابقين تحدد الإسقاطات السكانية في إسرائيل. ويلاحظ في هذا الإطار إن الاختلاف بين الاسقاطات التي يعدها بعض الباحثين تنبع بالأساس من تقديراتهم لمحصلة صافي الهجرة، وفضلا عن التقديرات للانخفاض في معدلات الزيادة الطبيعية وتخلصا من مخاطر التقدير الأحادي للعوامل الطبيعية وصافي الهجرة، لجأت بعض المراكز البحثية والباحثين إلى طرح أكثر من احتمال للإسقاطات السكانية، فهناك من وضع ثلاثة احتمالات أحدها مرتفع وثانيها منخفض وآخرها متوسط مثل أرنون سوفير، والكتاب الإحصائي الإسرائيلى في بعض السنوات مثل عام ١٩٨٩، وهناك أيضا من وضع احتمالين كالكتاب الإحصائي الإسرائيلى

في بعض السنوات كعام ١٩٨٥ .

وسوف نأخذ ثلاثة نماذج لهذه الإسقاطات وهي :

١- اسقاطات إدوارد عازار.

٢- اسقاطات الكتاب السنوى الإحصائي الإسرائيلى.

٣- اسقاطات أرنون سوفير.

١- اسقاطات إدوارد عازار

ونسوقها باعتبارها نموذجا للإسقاطات الأحادية الاحتمال، وقد اعتمد في أعدادها على احصاءات عام ١٩٧٥ فيما يتعلق بالزيادة الطبيعية، وحي د أثر صافي الهجرة تماما فافترض أن محصلة الهجرة والنزوح هي صفر (١٠٥).

ووفقا لهذه الاسقاطات تنبأ عازار بأن عدد سكان إسرائيل سيصل عام ١٩٩٠ إلى ٤,٦٣٤ مليون بينهم ٣,٨٦٦,٤ مليون يهودى و٧٦٧,٦ ألف عربى (أو ١٦,٥٪ من السكان) وقد بلغ هذا التعداد وفقا للاحصاءات الإسرائيلية عام ١٩٨٨ - ٤,٤٧٦,٨ مليون نسمة بينهم ٣,٦٥٩ مليون يهودى و٧١٨,٧ ألف عربى)، وأن هذا العدد سيرتفع عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٦٦٣ مليون نسمة منهم ٤,٥٥٢,٦ مليون يهودى و١,١١٠,١ مليون عربى، أو ١٩,٦٪ من إجمالي السكان، ثم يرتفع هذا العدد إلى ٧,٨٤٢ مليون نسمة عام ٢٠١٥ بينهم ٥,٩٧٩,٤ مليون يهودى و١,٨٦٣ مليون عربى أو ٢٣,٧٪ من السكان، وهكذا يرى عازار ارتفاع نسبة العرب في إسرائيل من ١٢٪ عام ١٩٦٧ إلى ١٦,٥٪ عام ١٩٩٠ ثم ٢٣,٧٪ عام ٢٠٢٥. ويلاحظ أن عدد اليهود في إسرائيل والذي تنبا به هذا الاسقاط عام ٢٠٠٠ (٤,٥٥٢,٦ مليون) قد تحقق عام ١٩٩٥ .

وأن العدد الخاص بإسقاط عام ٢٠١٥ (٥,٩٧٩,٤ مليون) سيكون أقل من العدد الفعلى ، إذ وصل عدد اليهود في إسرائيل عام ١٩٩٧ الى ٤,٧٠١,٨ .

٢- إسقاطات الكتاب الإحصائي السنوى الإسرائيلى

وهي نموذج للإسقاطات المبنية على احتمالين ثم ثلاثة احتمالات، وفيما يتعلق بإسقاطات الاحتمالين فقد استندت إلى إحصاءات

عام ١٩٨٤ وانطلقت من فروض مختلفة في كل احتمال على حدة.

أ- الاحتمال الأول

(١) أن ميزان الهجرة في الثمانينيات كانت محصلته ايجابية لليهود بمعدل ٥٠٠٠ مهاجر سنويا وإن هذه المحصلة ستصل إلى صفر في التسعينيات.

(٢) الانجاب الكلى للمرأة اليهودية سوف ينخفض من ٢,٧ طفل في الثمانينيات إلى ٢,٤ طفل في التسعينيات. أما بالنسبة للمرأة العربية (المسلمة والدرزية) فسوف ينخفض من ٦,٥ طفل إلى ٣,٥ في التسعينيات.

(٣) معدلات الوفيات أخذت استنادا إلى متوسط الفترة من ٧٦ – ١٩٧٩.

ب- الاحتمال الثانى

(١) إن ميزان الهجرة في الثمانينيات كان إيجابيا بمعدل ١٥ ألف مهاجر يهودى سنويا وسيصل في التسعينيات إلى ٥٠٠٠ مهاجر.

(٢) الزيادة الطبيعية ستظل كما هي في الاحتمال الأول.

ومن خلال هذه الفروض وصل معدو الإسقاط في الاحتمال الأول إلى أن عدد سكان إسرائيل سيصل عام ١٩٩٥ إلى ٤,٦٩٢,٥ مليون نسمة منهم ٣,٩٢٤,٦ مليون نسمة من اليهود و١,٠٣٧,٩ مليون نسمة من العرب، أو ٢٠,٩٪ من السكان. هذا في حين وصل عدد سكان إسرائيل في ذلك العام (١٩٩٥) الى ٥,٦١٢,٣ مليون نسمة من بينهم ٤,٥٢٢,٣ مليون من اليهود ، ومرجع هذه الزيادة ارتفاع الهجرة اليهودية الى إسرائيل لتصل عام ١٩٩٠ الى نحو مئتى ألف في حين كان الافتراض الذي بنى عليه هذا الاسقاط يستند الى معدل هجرة قوامه خمسة الآف مهاجر سنويا.

ووفقا لهذا الاسقاط فإن عدد السكان سيصل عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٦٩٤,٤ مليون نسمة منهم ٤,٣٤٣ مليون نسمة من اليهود و١,٣٥٢,٢ مليون نسمة من العرب و٢٣,٧٪ من إجمالي السكان، أى أن نسبة العرب وفقا لهذا الاحتمال سوف ترتفع من ١٩,٣٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٣,٧٪ عام ٢٠٠٥ وقد وصل سكان إسرائيل عام ١٩٩٥ الى ما

يتجاوز العدد الذي تنبأ به هذا الاسقاط لعام ٢٠٠٥ ، وذلك بفعل تدفق موجات الهجرة اليهودية ، في حين لم تصل نسبة العرب هناك الى ماتنبأ به الاسقاط بفعل تأثير نفس الظاهرة ، أى تدفق اليهود من الخارج الى إسرائيل.

أما الاحتمال الثانى فيرى أن عدد سكان إسرائيل سيصل عام ١٩٩٥ إلى ٥,٠٩٧,٠ مليون نسمة منهم ٤,٠٥٩,١ مليون يهودى و١,٠٣٧,٩ مليون عربى بنسبة ٢٠,٤٪ من السكان، ثم يرتفع عدد سكان إسرائيل عام ٢٠٠٥ إلى ٥,٦٩٤,٤ مليون نسمة منهم ٤,٥٣٧,٧ مليون يهودى و١,٣٥٢,٢ مليون عربى بنسبة ٢٢,٩٪ من السكان[١٠٦]. ويلاحظ هنا أن الفارق بين الاحتمالين (الأول أن نسبة العرب ستصل عام ٢٠٠٥ إلى ٢٣,٧٪ من السكان بينما يرى الاحتمال الثانى أنها ستصل إلى ٢٢,٩٪ من السكان) يعود إلى معدلات الهجرة اليهودية من الخارج، حيث يرى الأول أن محصلتها صفر، فيما يرى الثانى أن محصلتها ستصل إلى خمسة آلاف مهاجر. وبديهي أنه كلما ارتفعت محصلة الهجرة اليهودية من الخارج، أدى ذلك إلى تقلص نسبة العرب في إسرائيل، أو على الأقل الحد من تصاعدها، وذلك بافتراض ثبات ألفروض الخاصة بمعدلات الزيادة الطبيعية. وفي داخل هذه الإسقاطات، وفي الاحتمالين نجد اتجاه نسبة السكان صغيرى السن إلى التقلص لدى العرب واليهود بفعل اتجاه معدلات الخصوبة إلى الانخفاض، وإن ظلت النسبة لدى العرب أعلى بكثير من مثيلتها لدى اليهود. فالاحتمال الأول يرى أن نسبة من هم دون الخامسة عشرة من عمرهم من اليهود ستنخفض من ٢٧,٩٪ من إجمالي السكان عام ١٩٩٠ إلى ٢٥,٤٪ عام ٢٠٠٥، أما بالنسبة للعرب فإن هذه النسبة ستنخفض من ٤٣,٧٪ من إجمالي السكان عام ١٩٩٠ إلى ٣٧,٥٪ من الإجمالي عام ٢٠٠٥، وبالنسبة للاحتمال الثانى فإن نسبة من هم دون الخامسة عشرة من عمرهم من اليهود ستنخفض من ٢٧,٩٪ من إجمالي السكان إلى ٢٥,٥٪ عام ٢٠٠٥ .

أما بالنسبة للعرب فستظل كما هي من ٤٣,٧٪ إلى ٣٧,٥٪ عام ٢٠٠٥ وهكذا. وبالرغم من الانخفاض في الطرفين إلا أن النسبة لدى العرب ستظل مرتفعة مقارنة باليهود، حيث ستصل لدى العرب عام

٢٠٠٥ إلى ٣٧,٥٪ من إجمالي السكان العرب في إسرائيل مقابل تراوحها ما بين ٢٥,٤٪ و٢٥,٥٪ لدى اليهود[١٠٧]. وهو ما يعكس نفسه في الابقاء على المجتمع العربي في إسرائيل ديناميكيا وحيويا بارتفاع نسبة صغار السن بالمقارنة لليهود وإن كان لذلك أعباؤه الاقتصادية على الأسر العربية.

إسقاطات الكتاب الإحصائي الإسرائيلى ذات الاحتمالات الثلاثة

وقد استند معدو الكتاب في إسقاطاتهم ذات الاحتمالات الثلاثة على إحصاءات عام ١٩٨٥ واستند كل احتمال من هذه الاحتمالات الثلاثة إلى فروض مختلفة على النحو التالي :

(أ) الاحتمال الأول (المنخفض) وقد استند إلى :

١- انخفاض الانجاب الكلى للمرأة اليهودية من ٢,٨ طفل إلى ٢,١ طفل وانخفاضها لدى المرأة العربية المسلمة من خمسة أطفال إلى ٢,٥ طفل مع بقائها لدى المرأة المسيحية كما هي ٢,٢ طفل.

٢- محصلة صافي الهجرة هي لصالح النزوح اليهودي بمعدل ٥٠٠٠ نازح سنويا ومحصلتها لدى العرب تساوى صفرا.

(ب) الاحتمال الثانى (المتوسط) وقد استند إلى ألفروض التالية :

١- انخفاض الانجاب الكلى للمرأة اليهودية من ٢,٨ طفل إلى ٢,٤ طفل مع انخفاضها لدى المرأة العربية المسلمة من خمسة أطفال إلى ثلاثة أطفال وبقائها لدى المسيحية كما هي ٢,٢ طفل.

٢- محصلة صافي الهجرة تساوى صفر الجميع الأطراف.

(ج-) الاحتمال الثالث (المرتفع) وقد استند إلى ألفروض التالية :

١- استمرار الانجاب الكلى لدى المرأة اليهودية كما هي ٢,٨ طفل مع انخفاضها لدى المرأة العربية المسلمة من خمسة أطفال إلى ٣,٥ طفل وبقائها لدى المسيحية كما هي ٢,٢ طفل.

٢- ميزان الهجرة ايجابى لدى اليهود بمعدل ٥٠٠٠ مهاجر سنويا ومحصلته صفر للعرب.

وفقا لهذه الإسقاطات اختلفت تقديرات عدد سكان إسرائيل

وتوزيعهم بين اليهود والعرب بحسب كل احتمال من هذه الاحتمالات، فالاحتمال الأول (المنخفض) يرى أن عدد السكان في إسرائيل سيصل عام ١٩٩٥ إلى ٤,٨٧٤,٨ مليون نسمة بينهم ٣,٨٨٦,٥ مليون يهودى و٩٨٨,٣ ألف عربى بنسبة ٢٠,٣٪ من السكان، ثم يصل عدد السكان عام ٢٠١٠ إلى ٥,٧٤٠,١ مليون نسمة بينهم ٤,٣٨٦,٥ مليون يهودى و١,٣٥٣,٦ مليون عربى أو ٢٣,٦٪ من إجمالي السكان، بينما يقدر الاحتمال الثانى عدد سكان إسرائيل عام ١٩٩٥ ب- ٤,٩٧٤,١ مليون بينهم ٣,٩٦٧,٥ مليون يهودى و١,٠٠٦,٦ مليون عربى بنسبة ٢٠,٢٪، وإن هذا العدد سيصل عام ٢٠١٠ إلى ٦,١٦٠,٦ مليون نسمة بينهم ٤,٧٠٢,٦ مليون يهودى و١,٤٥٧,٩ مليون عربى بنسبة ٢٣,٧٪ من إجمالي السكان.

هذا في الوقت الذي يقدر فيه الاحتمال الثالث "المرتفع" عدد سكان إسرائيل عام ١٩٩٥ بنحو ٥,٠٦٣,٧ مليون نسمة بينهم ٤,٠٥١,٠ مليون يهودى و١,٠١٢,٥ مليون عربى بنسبة ٢٠٪، وإن هذا العدد سيصل عام ٢٠١٠ إلى ٦,٥٦٢,٥ مليون نسمة بينهم ٥,٠٥٠,٨ مليون يهودى و١,٠٥٨,٧ مليون عربى بنسبة ٢٣٪ وهكذا تجمع الاحتمالات الثلاثة على ارتفاع نسبة العرب في إسرائيل وإن ظلت ألفروق بينها ضئيلة، فالأول يرى أن نسبة العرب ستصل عام ٢٠١٠ إلى ٢٣,٦٪ بينما يراها الثانى ستصل إلى ٢٣,٧٪ ويقلصها الثالث إلى ٢٣,٠٪ من إجمالي سكان إسرائيل ما قبل ٥ يونيو ١٩٦٧(١٠٨).

وتجمع الاحتمالات الثلاثة في هذه الاسقاطات على استمرار نسبة صغار السن مرتفعة لدى العرب عن مثيلتها لدى اليهود. فالاحتمال الأول يرى أن نسبة من هم دون الخامسة عشرة من عمرهم من اليهود في إسرائيل ستنخفض من ٢٨,٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٢,٨٪ عام ٢٠١٠، بينما تنخفض لدى العرب من ٤١,١٪ عام ١٩٩٠ إلى ٣٠,٥٪ خلال نفس الفترة، ويرجع ذلك إلى استمرار ارتفاع معدلات الانجاب الكلية لدى المرأة العربية في المقارنة بمثيلتها اليهودية، أما الاحتمال الثانى فيرى انخفاض هذه النسبة لدى اليهود من ٢٨,٨٪ إلى ٢٥,١٪ خلال نفس الفترة بينما تنخفض لدى العرب من ٤١,٤٪ إلى ٣٤,٣٪، أما الاحتمال الثالث فيراها ستنخفض من ٢٨,٩٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٧,٦٪ لدى اليهود مقابل انخفاضها لدى العرب من ٤١,٥٪ إلى ٣٦,٢٪ خلال

نفس الفترة[١٠٩]. وفي جميع الأحوال تظل ألفئة العمرية دون الخامسة عشرة أعلى لدى العرب منها لدى اليهود. ويلاحظ هنا أن الزيادة المفاجئة في أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل ابتداء من عام ١٩٩٠ أدت إلى تجاوز الحد الأعلى لهذه الإسقاطات بنسب كبيرة جدا لم تكن متوقعة عند أعدادها.

٣- اسقاطات أرنون سوفير (ذات الثلاثة احتمالات)

وقد صاغ أرنون سوفير اسقاطاته السكانية في ثلاثة احتمالات استند كل احتمال منها على فروض مختلفة.

(أ) الاحتمال الأول (المنخفض)

١- استمرار الانخفاض التدريخى في معدلات الانجاب الكلية لدى العرب واليهود، ولكن بدرجة أكبر من المعدل في السنوات السابقة.

٢- محصلة صافي الهجرة سالبة بمعدل ٥٠٠٠ نازح يهودى سنويا ، بينما محصلتها لدى العرب تساوى صفرا.

(ب) الاحتمال الثانى (المتوسط)

١- انخفاض معدلات الانجاب الكلى لدى العرب واليهود، ولكن بمعدلات أقل من المعدل الذي ساد في السنوات السابقة.

٢- محصلة صافي الهجرة تساوى صفر للجميع.

(ج) الاحتمال الثالث

١- استمرار معدلات الانجاب الكلى لدى العرب واليهود لنفس المعدل الذي ساد في السنوات السابقة.

٢- محصلة ميزان الهجرة والنزوح لصالح الهجرة بمعدل ٥٠٠٠ مهاجر يهودى سنويا مقابل محصلة تساوى صفرا للعرب.

وفي هذا الإطار وجد ارنون سوفير أنه بالنسبة للاحتمال الأول فإن عدد سكان إسرائيل سيصل عام ٢٠١٠ إلى ٥,٧٤٠ مليون بينهم ٤,٣٨٦ مليون يهودى و١,٣٥٦ مليون عربى بنسبة ٢٣,٧٪، وإن هذا العدد سيرتفع عام ٢٠٢٠ إلى ٦,٣ مليون نسمة بينهم ٤,٧ مليون يهودى

و١,٦ مليون عربى بنسبة ٢٥,٤٠٪ من إجمالي السكان، أما الاحتمال الثانى فيرى أن عدد سكان إسرائيل عام ٢٠١٠ يصل إلى ٦,١٦٠ مليون نسمة بينهم ٤,٧٠٣ مليون يهودى و١,٤٥٧ مليون عربى بنسبة ٢٣,٧٪ وإن هذا العدد سيرتفع عام ٢٠٢٠ إلى ٦,٩٥٠ مليون نسمة بينهم ٥,٢ مليون يهودى و١,٧٥ مليون عربى بنسبة ٢٧,٧٪ من إجمالي السكان. أما الاحتمال الثالث فيرى أن عدد سكان إسرائيل سيصل عام ٢٠١٠ إلى ٦,٥٦٢ مليون نسمة بينهم ٥,٠٥١ مليون يهودى و١,٥١١ مليون عربى بنسبة ٢٣٪، وأن هذا العدد سيرتفع عام ٢٠٢٠ إلى ٧,٦٢٠ مليون نسمة بينهم ٥,٧٥٥ مليون يهودى ومليون ٨٦٥ ألف عربى بنسبة ٢٤,٤٪[١١٠].

وعليه ففي كافة الاحتمالات هناك اجماع على ارتفاع نسبة العرب باستمرار من بين إجمالي سكان إسرائيل، وإن الاحتمال الثانى المتوسط يراها ستقفز من ٢٣,٧٪ من إجمالي السكان عام ٢٠١٠ إلى ٢٧,٧٪ من إجمالي السكان عام ٢٠٢٠ .

الإسقاطات السكانية في الأراضي المحتلة

الضفة الغربية: أعد أحد الباحثين ألفلسطينيين، اسقاطا لسكان الضفة الغربية المحتلة وفق احتمالات ثلاثة، وقد استند إلى متوسط احصاءات الفترة من ٧٦ – ١٩٧٩، وقد وضع لكل احتمال مجموعة فروض مختلفة على النحو التالي:

(١) الاحتمال الأول (المنخفض) وقد استند إلى :

أ- انخفاض معدل المواليد من ٤٥ في الألف إلى ٣٠ في الألف، وانخفاض معدل الوفيات من ٢٥ في ألف إلى ١٥ في الألف.

ب- استمرار متوسط النزوح إلى الخارج بمتوسط ١٥ ألف نازح سنويا.

(٢) الاحتمال الثانى (المتوسط) وقد استند إلى ألفروض التالية :

أ- استمرار معدلات المواليد (٤٥ في الألف) والوفيات (٢٥ في الألف) كما هي بدون تغيير.

ب- متوسط الهجرة - نزوح - ١٥ ألف شخص سنويا .

(٣) الاحتمال الثالث (المرتفع) وقد استند إلى ألفروض التالية :

أ- استمرار معدلات المواليد كما هي (٤٥ في الألف) وانخفاض معدلات الوفيات من ٢٥ في الألف إلى ١٠ في الألف.

ب- استمرار متوسط صافي الهجرة وقدره نزوح ١٥ ألف شخص كل عام.

أن المتغير لديه كان معدلات الزيادة الطبيعية، أما غير الطبيعية فهي ثابتة في الاحتمالات الثلاثة.

ووفقا لهذه الظروف قدر الباحث أن عدد سكان الضفة الغربية سيرتفع عام ١٩٩٠ إلى ٩٢٧,٩٠٧ ألف نسمة ثم إلى ١,٠٠١,١٢٧ مليون نسمة عام ١٩٩٥ وأخيرا إلى ١,٠٨٠,٠٥٠ مليون عام ٢٠٠٠، وذلك وفقا للاحتمال الأول (المنخفض)، أما الاحتمال الثانى فيرى أن عدد السكان سيرتفع من ٩٩٣,٣ ألف عام ١٩٩٠ إلى ١,٠٩١,٥٣٢ مليون عام ١٩٩٥ ثم إلى ١,٢٠٢,٣١٩ مليون عام ٢٠٠٠ . وأخيرا قدر الاحتمال الثالث (المرتفع) عدد سكان الضفة عام ١٩٩٠ بنحو ١,١٨٠,٩٨٤ مليون يزيدون عام ١٩٩٥ إلى ١,٤٠٩,٧١٥ مليون ثم إلى ١,٦٨٢,١٩٠ مليون عام ٢٠٠٠.

ويبدو واضحا أن الزيادة الحقيقية لسكان الضفة الغربية قد تجاوزت الاحتمال الثالث المرتفع ، فقد وصل عدد السكان عام ١٩٩٧ إلى ١,٧٠٧,٠٠٠ نسمة.

قطاع غزة :

وقد أعد ادوارد عازار اسقاطا لسكان قطاع غزة وفق احتمال واحد استند إلى فرضين أساسيين هما :

(١) استمرار معدلات الزيادة الطبيعية في المستقبل في اتجاه الانخفاض بمعدل الفترة من ٧٦ - ١٩٧٩ .

(٢) أن محصلة الزيادة غير الطبيعية تساوى صفرا.

ومن خلال هذين الفرضين وجد أن عدد سكان قطاع غزة سيرتفع من ٦٥٥,٦ ألف نسمة عام ١٩٩٠ إلى ٩٢٩. ألف عام ٢٠٠٠

ثم إلى ١,٥٢٣ مليون نسمة عام ٢٠١٥ . ويبدو واضحا هنا أيضا ان عدد السكان الحقيقى قد تجاوز في عام ١٩٩٧، ما توقعه عازار لعام ٢٠٠٠، حيث وصل عدد سكان القطاع عام ١٩٩٧ الى ١,٠٥٤,٠٠٠ نسمة. ومن ناحية أخرى وضع إدوارد عازار اسقاطا لإجمالي سكان أرض فلسطين (إسرائيل والأراضي المحتلة) وفق احتمال واحد. حي د فيه أثر صافي الهجرة ورأى أن المحصلة ستكون صفرا للعرب ورأى أن الزيادة الطبيعية ستستمر في الانخفاض لدى العرب واليهود بنفس المعدلات التي سارت عليها خلال الفترة من ٧٦ - ١٩٧٩ .

وانطلاقا من ذلك استخلص عازار عدة تقديرات حسب الحدود، أى إسرائيل بحدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧، ثم بإضافة القدس الشرقية، وأخيرا بإضافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة والقطاع) وبالنسبة لإسرائيل بحدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧ قدر عازار ان نسبة العرب في إسرائيل ستقفز من ١٦,٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٣,٧٪ عام ٢٠١٥، أما إسرائيل والقدس الشرقية فإن نسبة العرب سترتفع من ١٨,٨٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٦,٧٪ عام ٢٠١٥، وأخيرا وجد أن نسبة العرب في أرض فلسطين التاريخية سترتفع من ٤١٪ عام ١٩٩٠ إلى ٥١,٨٪ عام ٢٠١٥.

وفي الختام نؤكد على أهمية الإسقاطات السكانية السابق استعراضها كمرشد لنا في تقدير عدد سكان المناطق المختلفة في أرض فلسطين، وذلك في إطار الفروض التي تبناها كل باحث وبنى عليها ثلاثة احتمالات، هذا بالاضافة إلى ضرورة أن نأخذ في الاعتبار أن هذه الاسقاطات تمتلك قدرا كبيرا من الصدق في حال استمرار عوامل الزيادة الطبيعية، وصافي الهجرة التي تسير بطريقة تدريجية طبيعية سواء في اتجاهها التصاعدى (الهجرة والنزوح) أو التنازلى (كما هو الحال في معدلات المواليد والوفيات).

ومن هنا فإن حدوث تدفق كثيف في هجرة اليهود إلى إسرائيل إبتداء من عام ١٩٩٠ - بسبب هجرة اليهود السوفييت - أدى إلى الاطاحة بالاسقاطات المذكورة بالنسبة لليهود في إسرائيل ، وتجاوز تلك الخاصة بالعرب لاسيما في الضفة والقطاع نظرا لارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية وايضا عودة أعداد من المهاجرين بعد أزمة وحرب الخليج

الثانية ٩٠ / ١٩٩١ . ونظرا لأنها وضعت معدلات للهجرة اليهودية تدور حول صافي سلبى ثم ايجابى يقدر بنحو خمسة آلاف وبعضها جعل الصافي محصلته صفرا، فان الصافي الايجابى عام ١٩٩٠ وصل إلى نحو ٢٠٠ ألف مهاجر ورغم انخفاضه بعد ذلك إلا انه ظل يماثل نحو عشرة أضعاف افتراض هذه الاسقاطات .

ونشير إلى انه في عام ١٩٩٧ بلغت نسبة العرب في إسرائيل بدون القدس الشرقية الى ١٨,٥٪ من السكان ، وبإضافة القدس الشرقية تصل النسبة الى ٢٠,٣٪ أما في أرض فلسطين التاريخية فإن هذه النسبة تصل الى ٤٥,٤٪ من إجمالي السكان . وذلك عدا اللاجئين من أبناء الشعب الفلسطيني والذين إذا تمت إضافتهم فسوف تصل نسبة العرب في أرض فلسطين التاريخية الى ٦٢,٧٪ من إجمالي السكان على هذه الارض.

ثالثا العرب في إسرائيل

يعيش العرب الذين بقوا في الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل، سواء التي كانت مخصصة لإسرائيل في قرار التقسيم، أو تلك التي كانت مخصصة للدولة العربية وسيطرت عليها إسرائيل، حالة اضطهاد وتمييز من جانب الدولة العبرية التي أعلنت كدولة لليهود، فهذه الدولة لم تكن ترغب في وجودهم، ولم تتعامل معهم - بعد أن اكتسبوا جنسيتها- على أنهم مواطنيها، بل كانت النظرة الإسرائيلية إليهم باعتبارهم "طابور خامس". وكان واضحا منذ البداية ، أن إسرائيل التي أعلنت كدولة لليهود المقيمين فيها والذين يعيشون خارجها، لم تكن ترحب بالوجود غير اليهودي على أراضيها. ويرجع عدم صياغة إسرائيل دستورا لها في شق رئيسي منه إلى رغبة أصلية في عدم تحديد شكل العلاقة مع غير اليهود وربما رهانا على إمكانية طردهم في مراحل تالية للوصول إلى دولة يهودية خالية من غير اليهود.

وقد تعاملت إسرائيل مع العرب الذين بقوا داخل الأراضي التي دانت لها السيطرة عليها، وفق إستراتيجية من أربعة عناصر:

١-إعفاء العرب من واجبات المواطنة، فهي في حالة حرب دائمة

مع الدول العربية، ومن ثم فلا مجال لدخول العرب إلى الجيش الإسرائيلي.

٢-غياب نظام تعليمي موحد.

٣-مصادرة مساحات واسعة من الأراضي التي كانت مملوكة للعرب .

٤-فرض حكم عسكري على السكان العرب استمر حتى عام ١٩٦٦.

ومنذ إعلانها كدولة يهودية اتبعت إسرائيل سياسات تمييز حادة ضد العرب هدفت بالأساس إلى الإبقاء عليهم أقلية هامشية محدودة التعليم والقدرات الاقتصادية ومهمشة سياسيا وممزقة دينيا.

وعلى مدار ما يزيد على النصف قرن، تدور رحى المعركة بين الدولة العبرية وتيارات فاعلة داخل العرب هناك، الأولى تستهدف تهميشهم وربما دفعه للخروج من الدولة اليهودية، أو تحقيق ذلك عبر صفقة تسوية سياسية، والثانية بهدف التصدي للمشروع الصهيوني ونزع سماته اليهودية للوصول إلى مشروع "دولة كل مواطنيها" حسب تعبير د. عزمي بشارة.

ينقسم هذا الجزء إلى قسمين، يعالج الأول أوضاع عرب ١٩٤٨، ويرصد الثاني حدود إدراك عرب ١٩٤٨ لهويتهم .

التمايزات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين العرب واليهود في إسرائيل

١ : التمايزات في المجال الاجتماعي :

عمدت السلطات الإسرائيلية في أعقاب إعلان قيام إسرائيل الى ترحيل أكبر عدد ممكن من العرب والسعى لتمزيق من بقى منهم حتى تسهل عملية تذويب وطمس هويتهم ، دون ان يتم استيعابهم ، وسعت الى الابقاء على العرب كأقلية في مرتبة أدنى من اليهود سواء من الأصل الغربى أو الشرقى ، وفي هذا الإطار تنوعت السياسات الإسرائيلية ما بين تمزيق هذه الأقلية بحسب الخلفية العرقية والدينية وبين افراغ التعليم العربي من اى محتوى وطنى، بالاضافة إلى الحفاظ على الخدمات المقدمة لهم عند مستوى ادنى من تلك المقدمة إلى اليهود .

تمزيق المجتمع العربي في إسرائيل :

اتجهت السلطات الإسرائيلية في تعاملها مع عرب إسرائيل الى اتباع سياسات عدة بحسب ألفئة أو الطائفة التي تتعامل معها، وكذلك

ضرب مصالح كل فئة أو طائفة بالأخرى ، فعملت منذ البداية على التمييز بين ابناء الأقلية العربية على اساس الدين فأصبحت تتحدث عن العرب المسلمين والمسيحيين ثم قسمت ابناء الأقلية العربية على أساس الطائفة أو المذهب وجعلت تعاملها مع كل مذهب يختلف عن التعامل مع المذهب الآخر فقسمت المسلمين الى مسلمين فقط ودروز والمسيحيين الى روم كاثوليك وروم أرثوذكس ولاتين وموارنة وأقباط واتجهت الى محاباة مذاهب معينة على حساب المذاهب الأخرى .

بالنسبة للمسلمين – والذين فصلت عنهم الدروز – الذين يشكلون ما يقرب من ٨٠٪ من عرب إسرائيل ، ركزت السلطات الإسرائيلية في تعاملها على اسلوب المواجهة والقمع لتصفية أكبر عدد منهم والإبقاء عليهم في وضع متدن جدا مقارنا ببقية الطوائف .

وبالنسبة للمسيحيين ، الذين يشكل الروم الكاثوليك نحو ٤٢٪ منهم والروم الأرثوذكس ٣٢٪ واللاتين ١٥٪ والموارنة ٦٪ وآخرون ٥٪ [١١١]،فقد عملت إسرائيل على التفرقة بينهم على أسس مذهبية ، فنظرت الى الروم الكاثوليك واللاتين والموارنة على انهم ذو انتماءات غربية والروم الارثوذكس والأقباط على انهم ذو انتماءات عربية نظرا لأن أصولهم ترجع الى القبائل العربية القديمة كالغساسنة ، وهو الأمر الذي يطرح نفسه في رؤية أبناء هذا المذهب لذاتهم على انهم عرب الدماء والانتماء . وعلى هذا الصعيد صرح مدير الدائرة العربية في الهستدروت امنون لين ، عقب حرب يونيو ١٩٦٧ ، بأنه يشك في "ولاء هذه الطائفة لإسرائيل نظرا للشعور الذي اظهرته الطائفة في حرب يونيو"، وقد أكد نفس المعنى المستشار الأسبق لرئيس الوزراء الإسرائيلي للشئونالعربية يهوشاع بلمون عندما اكد على ان المسيحيين الارثوذكس مرتبطون أكثر من المسيحيين الآخرين بالعالم الإسلامي [١١٢]. وقد حاولت السلطات الإسرائيلية عزل ابناء هذه الطائفة عن تيار القومية العربية واجتذابها الى صفوفها أو على الاقل تحييد دورها في الصراع العربي – الإسرائيلي ، فعرضت السلطات الإسرائيلية على زعماء هذه الطائفة تشكيل فرقة مسيحية في الجيش الإسرائيلي على غرار الدروز والبدو ، إلا ان زعماء الطائفة رفضوا ذلك [١١٣]. اما بالنسبة للطائفة الدرزية التي تعيش في إسرائيل والتي هي امتداد لدروز لبنان وجبل

العرب في سوريا ، فهـي طائفـة إسلامية منذ أكثر من ألف عـام [114] ويعيش ابناء هذه الطائفة في ١٧ قرية ومدينة منهـا ثمـانى مـدن مختلطـة وتقع جميعها في جبـل الجليل باستثناء داليـة الكرمـل وعسفيا الواقعتيـن علـى جبل الكرمـل [115] ويعيش ٩١٪ منهـم علـى الزراعـة فـي الريـف والبـاقى يعمـل فـي المـدن المختلطـة كعمـال وموظفيـن وحـراس لمنشـآت الدولـة فـي النقـب وعلـى الحـدود، وكذلـك حـراس فـي الشــرطة المدنيــة وشرطة السجون، ويلاحظ على هذه الطائفـة – بـالرغم من دخولهـم فـي نطاق الهدف الاستراتيجى الإسرائيلى الرامى الى تصفية الوجود العربـي في إسرائيل – انها الطائفة العربية الأولى التي يخدم ابناءهـا فـي الجيش الإسرائيلى . فقد لحقت بها طائفة البدو بعد ذلـك وقـد خـدم ابنـاء الطائفـة الدرزية كمتطوعين خـلال الفـترة ٤٨ – ١٩٥٥، ومنـذ عـام ١٩٥٥ أخـذ وزير الدفاع الإسرائيلى يستدعى أبناء الطائفة الدرزيـة بصـورة اجباريـة بموجب انظمة خدمة العمل، ومن جانبهـا بـررت السـلطات الإسـرائيلية قبولها لالتحاق أبناء الطائفة الدرزية بالجيش بأنـه جـاء بنـاء علـى إلحـاح وجهاء الطائفة فهم الذين طالبوا بإلحـاح بتجنيد الـدروز فـي الجيش وإن السلطات الإسرائيلية لم توافق على ذلك الا بعد مراجعات عديدة [116].

وتعمـل الحكومـة الإسـرائيلية علـى تعميـق الهـوة بيـن الـدروز والطوائف العربية الأخرى في محاولة لفصلهم من العرب وجعلهم طائفـة مستقلة بين المسلمين والمسـيحيين ، وفـي هـذا الإطـار اتجهـت السـلطات الإسـرائيلية الـى استحداث ادارات مسـتقلة للـدروز وإلحـاقهم بـالدوائر الرسمية الحكومية بعـد ان كـانوا تـابعين للدوائـر العربيـة الملحقـة بشـتى الـوزارات مثـل سـائر العـرب فـي إسـرائيل، اضافـة الــى ذلـك اتجهـت السلطات الإسرائيلية الى فصل الدروز عن المسلمين مذهبيا وذلك بجعلهم مستقلين في تشريعاتهم وقوانينهـم المتعلقـة بـالأحوال الشـخصية وفصلهـم عن المحاكم الشرعية الاسلامية وقد تم ذلك على ثلاث مراحل :

– **المرحلـة الأولـى عـام ١٩٥٧**: حيـن قـام وزيـر الأديـان الإسـرائيلى– بموجب الصـلاحيات المخولة له وفقا لقانون المنظمات الدينية لعام ١٩٢٦ – بالاعتراف باستقلال الطائفة دينيا .

– **المرحلـة الثانيـة اكتوبـر ١٩٦١** : حيـث تـم تشـكيل المجلـس الدينـي

الدرزى الذي ضم الزعامة الروحية للطائفة .

- **المرحلة الثالثة : ديسمبر ١٩٦١** : حيث اصدر الكنيست قانونا يوافق علي تشكيل محاكم دينية للدروز وأصبح المجلس الدرزى محكمة استئناف له صلاحية البت في الأمور الشخصية لأبناء الطائفة، ولذلك يتوجه الدروز في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية من زواج وطلاق وميراث الى محاكم دينية خاصة بعد أن كانوا يتوجهون الى المحاكم الشرعية الإسلامية .

ولا يفهم من ذلك ان الطائفة الدرزية مستوعبة تماما في المجتمع الإسرائيلى ، فهناك تفرقة تمارس ضدهم ، كما يدخلون في إطار الاستراتيجية الرامية الى التخلص من كل من هو غير يهودى في إسرائيل ، فيخضع ابناء الطائفة الى مصادرة الأراضي والعزل في قرى بعيدة لا تتوافر بها الخدمات الملائمة ، كما يتسم المستوى التعليمى لديهم بالتدنى، فضلا عن استغلالهم في الأعمال الموسمية المجهدة.

وقد نجحت الاستراتيجية الإسرائيلية الى حد كبير في فصل الطائفة الدرزية عن بقية العرب في إسرائيل، ومن ثم فهذه الطائفة اكثر تعاطفا مع الدولة الصهيونية ، بل إن الطائفة تعمل - لا سيما وجهاءها - بالتنسيق مع السلطات الإسرائيلية على نحو ما ظهر من مناشدة رئيس المحافل الدرزية يوسف نصر الدين للحكومة الإسرائيلية بمساعدة المائتى عائلة الدرزية في هضبة الجولان بسبب التحريم الذي فرض عليها نتيجة قبولها بطاقات الهوية الإسرائيلية - حيث قال في مناشدته - ان وضع هذه العائلات لا يطاق على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي[١١٧]، كذلك قام شيخ عقل الطائفة في إسرائيل - امير طراف - عام ١٩٨٤ بتحريم توجه دروز إسرائيل الى مجدل شمس في الجولان للمشاركة في الاحتفال بأحد الأولياء - وهو الاحتفال الذي يقام سنويا ويذهب اليه دروز إسرائيل - تعبيرا عن عدم رضاه عن تصرفات دروز الجولان "المتطرفة" ومقاومتهم لسلطات الاحتلال الإسرائيلى. وكانت هذه هي المرة الأولى التي لم يشارك فيها دروز إسرائيل في هذا الاحتفال منذ عام ١٩٦٧ [١١٨].

أما البدو فتعمل السلطات الإسرائيلية على عزلهم عن التيارات الوطنية ، والمحافظة على أوضاعهم المتردية وتدنى نسبة التعليم لديهم

الأمر الذي يحافظ على التقاليد القبلية ويسهل تحريكهم بأوامر وجهاء العائلات وشيوخ القبائل . وفي هذا الإطار أشار بيريز في رسالته الى زعماء البدو عام ١٩٨٤ ، الى رغبته في تحسين احوال ابناء الطائفة "ان المعراخ سوف يلحق البدو من ذوى الكفاءات بوزارات الحكومة والهيئات البلدية وذلك للتعبير عن ارتباطهم بحياة الدولة وبعملية صنع القرارات التي تمسهم" [١١٩] .

ضرب مصالح الطوائف المختلفة :

تتبع السلطات الإسرائيلية سياسات واضحة لضرب مصالح الطوائف العربية بعضها ببعض، وذلك بسبل شتى من بينها ضرب القبائل والعائلات ببعضها البعض ومحاباة بعض العائلات على حساب الاخرى وتبديل تحالفاتها باستمرار لخلق شقاق بين العائلات المختلفة المتسابقة على تبوؤ المناصب الهامة . وتدخل الاحزاب الإسرائيلية في هذه اللعبة حيث تسعى من خلال تبديل الاشخاص على قوائمها الانتخابية الى خلق حالات صدام وعداء بين الطوائف العربية المختلفة، بل وداخل الطائفة الواحدة بين عائلاتها المختلفة. وقد وضح ذلك في الانتخابات التي جرت عام ١٩٨٤ حيث اختار حزب العمل الشيخ حماد أبو ربيعة (من البدو) على قوائمه بدلا من الياس نخله (كاثوليك) – بعد استمرار دام ١٨ عاما في عضوية الكنيست الأمر الذي أدى الى استياء بالغ لدى الطوائف الكاثوليكية تجاه البدو. كذلك نشبت صدامات مسلحة بين البدو والدروز نتيجة رغبة الدروز في احتلال مكان البدو في قائمة حزب العمل، وقد اسفرت هذه الصدامات عن مقتل الشيخ حماد ابو ربيعة على يد الشيخ الدرزى جبر داهش معدى الذي كان يرغب في دخول قائمة الحزب[١٢٠].

وفي هذا الإطار ايضا اتجهت السلطات الإسرائيلية الى إثارة الأحقاد بين اصحاب الديانات المختلفة وزرع الشقاق بينهم دون تدخل من أصحاب الديانات أنفسهم أو دون أن يكون لهم دخل في ذلك ، ومن قبيل ذلك استثناء السلطات الإسرائيلية للأوقاف المسيحية من اعتبارها املاك غائبين، ومن ثم لا تستولى عليها دون ان تستثنى الأوقاف الإسلامية من ذلك، الامر الذي أدى إلى استياء أبناء الطوائف الإسلامية .

التفرقة بين العرب واليهود :

يتعرض العرب في إسرائيل لسياسات تمييزية حادة في كافة المجالات وتبدأ التفرقة ضدهم بالتأكيد على الطابع اليهودي للدولة ومن ثم يأتي قانوني الجنسية والعودة ليؤطرا هذه التفرقة ، ففي الوقت الذي يعطى قانون الجنسية والعودة الحق لكل يهودى في أى مكان في العالم في الهجرة الى إسرائيل والحصول على الجنسية تلقائيا بعد وصوله ، يعانى العرب في إسرائيل من سياسات تمييزية تهدف الى تضييق الخناق عليهم والابقاء عليهم في مرتبة متدنية مقارنة باليهود.

وتبرز آثار التفرقة بين العرب واليهود في المجال الاجتماعي في قطاعى الخدمات والتعليم . ففي قطاع الخدمات يلاحظ ان المناطق العربية تعانى من نقص شديد في الخدمات، لاسيما عند مقارنتها بالمناطق اليهودية ، وتنخفض مخصصات الخدمات العامة الموجهة للمدن والقرى العربية انخفاضا شديدا عند مقارنتها باليهودية المقاربة اليها في المساحة وعدد السكان، فلم يتعد نصيب المدينة أو القرية العربية أكثر من ثلث مثيلتها اليهودية في الوقت الذي تتقارب فيه معدلات الضرائب المفروضة عليها (١٢١) .

وينعكس انخفاض الخدمات العامة في المدن والقرى العربية في المشاهد الخارجية للمدن والقرى العربية .. وبحسب شهادة اليهود الإسرائيليين أنفسهم اذ ذكر أحدهم (١٢٢) "ان القرى العربية تعانى من نقص التسهيلات التي تتمتع بها القرى اليهودية من حمامات سباحة عامة وأماكن منظمة للسيارات ، نظم مجارى، شوارع واسعة معبدة" . وفي الوقت الذي يعتمد فيه يهود إسرائيل على التمويل الخارجي من يهود الولايات المتحدة وغيرهم من يهود العالم ، فإن السلطات الإسرائيلية تمنع العرب من تلقى الأموال والمساعدات من البلدان العربية بحجة منع تأثير العرب الراديكاليين على عرب إسرائيل (١٢٣).

قطاع التعليم

أما في قطاع التعليم فيلاحظ انه ومنذ أن تم تدشين أركان الدولة الصهيونية، سعت سلطاتها الى طمس الهوية العربية وإزالة كل ما يربط العرب بجذورهم وتاريخهم وتراثهم ، ولم تجد مجالا يحقق لها ذلك

أفضل من مجال التعليم ، فاتجهت الى حذف التاريخ العربي وكذلك التراث من المناهج الدراسية، وأصبح لزاما على التلاميذ العرب أن يدرسوا التاريخ والثقافة والتراث والديانة اليهودية، في حين لا يدرس اليهود بالمقابل شيئا يذكر عن العالم العربي، تاريخه وحضارته أو تراثه(١٢٤) .

كذلك جعلت إسرائيل محتوى التعليم يدور حول خلق الولاء للدولة الصهيونية وهو ما جاء في قانون التعليم الرسمى الصادر عام ١٩٥٣ والذي نص في مادته الثانية على أن أهداف التعليم الرسمى هي "إرساء التعليم في الدولة على قيم حضارة إسرائيل". أيضا سعت إسرائيل إلى الحد من ارتفاع معدلات التعليم لدى العرب بالسماح بارتفاع معدلات التسرب من الدراسة من ناحية، وتشجيع توجه من يستمرون في التعليم الى التعليم المتوسط من ناحية ثانية. وقد اتبعت في ذلك سلسلة من الإجراءات ضد المؤسسات التعليمية العربية على النحو التالي (١٢٥):

التراخي في تطبيق مبدأ الإلزامية على التلاميذ العرب

فبالرغم من ان التعليم الابتدائى إلزامى في إسرائيل لجميع الأطفال في سن من ٥ – ١٥ سنة ، إلا انه لم يطبق في الوسط العربي بالدقة التي يطبق بها في الوسط اليهودي، ولذلك بلغت نسبة التسرب في المدارس العربية حتى الصف الثامن ٣٢٪ (١٢٦). وقد انعكس ذلك في تدنى نسبة أبناء العرب في مدارس الحضانة (من سن ٣ – ٥ سنوات) فقد بلغت نسبة العرب في الحضانة في العام الدراسى ٨٦ / ١٩٨٧ ، ٢٧,٥٪ من الاطفال في هذه الفئة العمرية مقابل ٩٦,٨٪ لدى اليهود، الأمر الذي يعنى حرمان نحو ٧٢,٥٪ من الاطفال العرب من دخول رياض الاطفال ، كذلك وجد في نفس العام الدراسى أن ٩٤,٢٪ من العرب من سن ٦ – ١٣ سنة في الدراسة مقابل ٩٦,٧٪ لليهود، ومع ارتفاع مستوى التعليم يتزايد التساقط العربي حيث بلغت نسبة من هم في الدراسة في سن ١٤ – ١٧ سنة ٥٠٪ من لدى العرب مقابل ٨٠٪ لدى اليهود.

– فيما يتعلق بنسبة التعليم في إسرائيل ، نلاحظ تدنى نسبة العرب في المقارنة باليهود واستمرار هذه النسبة متدنية لديهم حتى الآن ، ففي عام

١٩٦١ كانت نسبة من لم يتلقوا اى تعليم في إسرائيل ١٦,١٪، وكانت هذه النسبة لدى اليهود ١٢,٦٪ بينما وصلت لدى العرب الى ٤٩,٥٪، وقد انخفضت هذه النسبة عام ١٩٨٠ الى ٨٪ لإسرائيل وبلغت لدى اليهود ٦,٤٪ مقابل ١٨,٩٪ لدى العرب، بلغت هذه النسبة عام ١٩٨٩، ٥,٨ لإسرائيل ، ٤,٢٪ لليهود مقابل ١٤,٤٪ للعرب أما عام ١٩٩٧ ، فقد وصلت النسبة الإجمالية في إسرائيل الى ٣,٧٪ بينما بلغت ٧,٧٪ لدى العرب (١٢٧). كذلك يظهر تدنى مستوى التعليم العربي في إسرائيل في المقارنة باليهود هناك من انخفاض نسبة العرب في التعليم العالى . ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة من تلقوا تعليما لأكثر من ١٦ عاما في إسرائيل ٤,٤٪ عام ١٩٧٠ فإنها بلغت لدى اليهود ٤,٩٪ مقابل ٠,٥٪ لدى العرب ، وقد ارتفعت هذه النسبة عام ١٩٨٩ الى ١٠,٨ لإسرائيل وكانت لدى اليهود ١٢٪ مقابل ٢,٦٪ لدى العرب (١٢٨) وفي عام ١٩٩٦ بلغت هذه النسبة في إسرائيل ١٢,٤٪ ولدى اليهود ١٦,١٪ مقابل ٤,٨٪ للعرب .

- وفيما يتعلق بنوع التعليم الجامعى في إسرائيل وتوزيعه ما بين العرب واليهود نجد ان هناك تدنيا لنسبة العرب في كافة المجالات العلمية بمعدلات لا تتناسب مع نسبتهم في المجتمع ، ففي العام الجامعى ٨٥ – ١٩٨٦ بلغت نسبة الطلبة العرب الى إجمالي الطلاب الإسرائيليين ٤,٢٪ في الزراعة ٤,٧٪ في العلوم ، ٦,١٪ في الهندسة ، ٧,٦٪ في الطبيعة والرياضيات ٨,٥٪ في الطب (١٢٩) أما في العام الجامعى ٩٤ – ١٩٩٥ فقد بلغت نسبة الطلبة العرب في مجال الزراعة إلى ١,٤٪ والعلوم والرياضيات ٥,٧٪ . وفي الهندسة ٤,٢٪ والقانون ٥,٥٪ . وبدا ذلك واضحا في المجال الاكاديمى الذي وصلت نسبته في إسرائيل عام ١٩٩٧ إلى ٢١,٥٪ وبلغت لدى اليهود ٢٣,٩٪ مقابل ٩,٤٪ للعرب.
- وفيما يتعلق بتوزيع العرب على الجامعات الإسرائيلية المختلفة نجد هناك استبعادا للعرب من بعض الجامعات وتدنيا لنسبتهم في اخرى ، ففي العام الجامعى ٨٥ – ١٩٨٦ بلغت نسبة الطلبة العرب في الجامعة العبرية ٠,٧٪ وجامعة بارايلان ٠,٩٪ وجامعة تل أبيب ١,٨٪، هذا في الوقت الذي انعدم فيه تواجد الطلبة في معهد فايتسمان للعلوم (١٣٠).

كذلك يتعرض المدرسون العرب في إسرائيل للعديد من المضايقات ، وتهدف إسرائيل من ورائها الى تشديد قبضتها على التعليم العربي والحد من مستواه فترمى من وراء ذلك الى تقليص عدد المدرسين في وقت أخذ فيه عدد الطلاب في التزايد الأمر الذي يقود الى تدنى مستويات الدراسة، وارتفاع نسبة التسرب، ففي الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة التلاميذ والطلبة بنحو ٢٣٢,٤٪ خلال الفترة من ٧٥ – ١٩٨١ فإن نسبة المدرسين لم تزد سوى بنحو ٩,٨٪ خلال نفس المدة، وفي مجال أعداد المدرسين بلغ إجمالي عدد طلبة المعاهد المتخصصة في تخريج المدرسين عام ٨٥ – ١٩٨٦ نحو ١١,٦٠١ بينهم ٤٢٠ عربيا أو ٣,٦٪ من الإجمالي (١٣١).

كذلك تمتد الاستراتيجية الإسرائيلية في محاربة التعليم العربي إلى المدارس وغرف الدراسة، إذ تعانى المدارس العربية من نقص التجهيزات، فهناك اختلاف واضح في المعدات والتسهيلات، لاسيما في ألفصول العلمية والتكنولوجية وهناك ترد وتدهور في الخدمات التعليمية المقدمة للعرب (١٣٢)، كذلك تعانى المدارس العربية من نقص خطير في عدد الغرف الدراسية ، ففي الوقت الذي قدرت فيه وزارة المعارف عام ٨٦ – ١٩٨٧ ضرورة بناء ٢٠٠٠ غرفة دراسية فإنها اعطت للقطاع العربي ٩٠ غرفة فقط أو ٠,٤٥٪ (١٣٣).

وأخيرا يظهر مدى تبلور الاستراتيجية الإسرائيلية في خنق التعليم العربي، وفي الحد من عدد ساعات التعليم الأسبوعية المقدمة للعرب مقارنة باليهود ، فقد بلغت عدد الساعات لليهود ٢١٨ – ٢٢٠ ساعة مقابل ٢٠٣ ساعات تعليم للعرب .

وتنعكس آثار التفرقة بين العرب واليهود في المجال الاجتماعي (وإن كان لا يخلو من بعد اقتصادى) في ارتفاع الكثافة العربية داخل المساكن والحجرات ، بحيث نجد ان الكثافة العربية أعلى بكثير في الحجرة الواحدة، من مثيلتها لدى اليهود حتى الشرقيين منهم ، كما تنخفض الكثافة بشكل كبير لدى يهود الغرب ويليهم يهود الشرق ثم بفارق كبير عرب إسرائيل . ففيما يتعلق بنسبة العرب الذين يسكنون بمعدل أقل من فرد واحد في الحجرة فقد بلغت عام ١٩٨٠ ، ٥,١٪ مقابل ٢٤,٣٪ هو معدل إسرائيل و ٤٥,٤٪ ليهود الغرب و١٩٪ ليهود

الشرق، وقد تغيرت هذه النسب عام ١٩٨٨ لصالح جميع الأطراف، الا أنها ظلت لدى العرب متدنية جدا بحيث ازدادت ألفجوة ، فقد بلغ المعدل العام لإسرائيل ٣٦,٦٪ مقابل ٦٠,٤٪ ليهود الغرب و٣١,٨٪ ليهود الشرق، في حين بلغت نسبة العرب الذين يقطنون في مساكن اقل من فرد للحجرة ٩,٨٪ أما عام ١٩٩٧ فقد وصلت النسبة في إسرائيل الى ٤٠,٨٪ ، وبينما بلغت ٤٧,٣٪ لدى اليهود عامة و٥٣,٢٪ لدى يهود الغرب و٢٩٪ لدى يهود الشرق ، فقد وصلت لدى العرب الى ١٣,٩٪.

وفي الوقت نفسه انخفضت نسبة اليهود المقيمين في مساكن نصيب الحجرة فيها اكثر من ثلاثة افراد انخفاضا كبيرا، في حين ظلت مرتفعة لدى العرب بمعدلات كبيرة. ففي عام ١٩٨٠ بلغ المعدل العام للذين يقيمون في مساكن أكثر من ثلاث افراد للحجرة الواحدة ، ١,٨٪ مقابل ٠,٦٪ ليهود الغرب ، ٣,٦٪ ليهود الشرق و٣٥,٢٪ للعرب.

وقد تغيرت هذه النسب عام ١٩٨٨ لتصل الى ١,١٪ لإسرائيل ٠,٢٪ ليهود الغرب و١٪ ليهود الشرق ، فيما ظل نصيب العرب مرتفعا اذ بلغ ١٩٪ واستمر الحال كذلك ، ففي عام ١٩٩٧ بلغت هذه النسبة في إسرائيل ٠,٩٪ ، و ٠,٥٪ لدى يهود إسرائيل في حين بلغت لدى الغرب ٧,٦٪ (١٣٤).

ومن المجالات الأخرى التي تنعكس فيها اصداء التفرقة الاجتماعية (وأيضا الاقتصادية) بين العرب واليهود هي معدلات الوفيات لدى الاطفال ومتوسط عمر ألفرد ، إذ نجد هناك هوة واسعة بين المعدلات العربية واليهودية .

فعلى صعيد وفيات الأطفال يلاحظ استمرار معدلات وفيات الاطفال العرب قريبة من ضعف مثيلتها لدى اليهود ، ففي عام ١٩٦٩ بلغت نسبة وفيات الأطفال اليهود ١٨,٩ في الألف مقابل ٤٠,٣ في الألف للعرب وقد انخفضت هذه النسبة عام ١٩٨٧ لدى اليهود الى ٧,٧ في الألف، بينما انخفضت لدى العرب الى ١٤,٥ في الألف اى انها لدى العرب تقترب من ضعف مثيلتها لدى اليهود وهو الأمر الذي استمر بعد ذلك حيث بلغت وفق احصاءات عام ١٩٩٧ ، ٥٪ لدى اليهود مقابل ١٠٪ لدى العرب .

وفيما يتعلق بمتوسط عمر ألفرد في إسرائيل فأننا نجد اختلافا

واضحا بين العرب واليهود اذ بينما ارتفع المعدل لدى اليهود (الرجال والنساء) فانه ظل أدنى لدى العرب، ففي عام ١٩٧٥ كان متوسط عمر الرجل اليهودي ٧٠,٠٩ سنة مقابل ٦٨,٢ سنة للعربي وكان متوسط عمر المرأة اليهودية ٧٤,٥ سنة مقابل ٧١,٥ سنة للمرأة العربية، وقد استمر هذا ألفرق حيث بلغ متوسط عمر الرجل اليهودي عام ١٩٨٩ ، ٧٤,٦ سنة مقابل ٧٣,١ سنة للرجل العربي، وبلغ متوسط عمر المرأة اليهودية ٧٨,١ سنة مقابل ٧٥,٥ سنة للمرأة العربية. وفي عام ١٩٩٧ وصل متوسط عمر الرجل اليهودي الى ٧٦,٦ سنة مقابل ٧٤,٩ للرجل العربي، ووصل متوسط عمر المرأة اليهودية الى ٨٠,٣ سنة مقابل ٧٧,٧ للمرأة العربية [١٣٥].

٢: التمايزات في المجال الاقتصادي

تبرز السياسات الإسرائيلية التمييزية ضد العرب في المجال الاقتصادي في تحطيم البنية الزراعية العربية وجعلها غير ذات جدوى ، وإجبار ملاك الأراضي على هجرها والتحول الى عمال أجراء رح ل في قطاعات الاقتصاد الإسرائيلى الشاقة مثل الإنشاء والتعمير والصيد والخدمات الجسدية التي يعف اليهود عن القيام بها ، فضلا عن الأعمال الموسمية . وأسفرت هذه السياسات التمييزية عن تدنى معدلات الاجور العربية مقارنة بدخول اليهود ، ناهيك عن الغبن الذي يقع على العمالة العربية في الهستدروت .

أ - تحطيم البنية الزراعية العربية

انصب النشاط الإسرائيلى ازاء الانشطة الاقتصادية العربية في إسرائيل على تحطيم بنية الزراعة العربية وتحويل المزارعين العرب الى عمال اجراء رح ل، وقد تشابكت خيوط السياسة الإسرائيلية في ثلاثة جوانب هامة مكملة لبعضها البعض أولها مصادرة الأراضي الزراعية العربية، وثانيها التحكم في مصادر المياه لتقليص انتاجية الأراضي الزراعية العربية وجعلها غير ذات جدوى اقتصادية حتى يهجرها ملاكها

ويتحولون الى عمال أجراء، وثالثها ايجاد أعمال اخرى مغرية لتشجيع المزراعين العرب على التحول اليها .

(١) - مصادرة الأراضي الزراعية العربية

صادرت إسرائيل منذ قيامها مساحات شاسعة من أراضى العرب الزراعية وذلك من خلال سن القوانين التي تبيح لها مصادرة الأراضي، فصادرت خلال الفترة من ٤٨ - ١٩٥٨ نحو مليون دونم من اراضى العرب الذين بقوا داخل الخط الاخضر بعد قيام إسرائيل(١٣٦)، ثم ارتفعت مساحة الأراضي التي تم مصادرتها الى ٢,٢ مليون دونم عام ١٩٦٠ ، وبانتهاء عام ١٩٧٢ كانت إسرائيل قد صادرت ما يوازي ٧٥٪ من إجمالي مساحة الأراضي العربية التي كانت مملوكة للعرب هناك (١٣٧)، واستمرت عمليات المصادرة فانخفضت نسبة الأراضي الزراعية المملوكة للعرب في إسرائيل من ٢١٪ من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في إسرائيل عام ١٩٦١ الى ١٨٪ عام ١٩٨٤ ولم تتوقف مصادرة الأراضي المملوكة للقرى العربية ، حيث استمرت على النحو الذي تبلور في الصدامات الواسعة التي جرت في سبتمبر ١٩٩٨ بين عرب قرية أم ألفحم وقوات الأمن والجيش الإسرائيلى على إثر إغلاق الجيش لنحو ٤٢ ألف دونم مملوكة للقرى العربية المحيطة تحت دعوى إجراء تدريبات عسكرية، ورأى العرب فيها جزءا من الخطة الرامية الى تهويد الجليل (١٣٨).

ويلاحظ ان الأراضي الزراعية العربية في إسرائيل تتسم بالتشتت والتشرذم، اضافة الى عدم وجود تعاونيات عربية ناجحة بسبب استثناء العرب من عضوية اتحاد ألفلاحين القومى المنتمى للهستدروت والذي يلعب دورا مركزيا في تمثيل ألفلاحين على المستوى القومى(١٣٩).

(٢) - التحكم في مصادر المياه

حيث تتحكم الهيئة الإسرائيلية للمياه (ميكروروت) في عملية توزيع حصص المياه من الآبار بما في ذلك الآبار الارتوازية الخاصة الشائعة في منطقة المثلث.

باستثناء منطقة النقب، رويت ١٦٪ من الأراضي العربية المزروعة مقابل ٥٦٪ على المستوى الكلى وهذا وفي الوقت الذي تشكل فيه الأراضي العربية المروية ٢,٦٪ من إجمالي اراضى البلاد المروية فإنها تستهلك ٢,٢٪ من المياه المخصصة للرى [١٤٠].

تستمر إسرائيل في تضيق الخناق على الزراعة العربية من خلال تغذية الأراضي التي يزرعها اليهود بما تحتاجه من مياه ، وقد نجحت إسرائيل في تقليص الزراعة العربية وإجبار قطاعات واسعة من المزارعين العرب على التحول الى مجالات عمل اخرى غير الزراعة وترمى من وراء ذلك الى تحقيق هدفين في آن واحد أولهما مصادرة الأراضي التي يتركها العرب بدون زراعة، وثانيهما فصل العلاقة بين الانسان والارض وتحويله الى عامل أجير كثير الترحال الأمر الذي يسهل امكانية التحكم في مصدر رزقه ، وكذلك امكانية طرده من المناطق التي يقيم فيها الى مناطق اخرى أو خارج البلاد اذا رأت ضرورة لذلك .

بالفعل تقلصت القوة العربية العاملة في الزراعة من بين إجمالي القوى العربية العاملة في إسرائيل من ٨٠٪ عام ١٩٤٨ الى ٤٧,٩٪ عام ١٩٦١ ثم الى ١٥٪ عام ١٩٨٠ ، ووصلت الى ٦,٣٪ عام ١٩٩٠ ثم تقلصت الى ٢,٥٪ عام ١٩٩٧ [١٤١] .

(٣) – تقديم مجالات عمل مغرية للعرب

حيث بدأت السلطات الإسرائيلية في الوقت الذي جعلت فيه انتاجية الأراضي العربية غير مجدية اقتصاديا، اذ بلغ قيمة انتاج الدونم العربي ٢٠,٦٪ من قيمة انتاج الدونم الذي يزرعه اليهودي، كما قدم القطاع العربي الزراعى ٢١٪ من الأراضي و٢٥٪ من قوة العمل الإسرائيلى عام ١٩٦٧ واقل من ١٠٪ من قيمة الانتاج الزراعى في إسرائيل. في ذلك العام [١٤٢] بدأت في فتح مجالات عمل ذات دخل مرتفع للعمالة العربية ، الأمر الذي دفع بقطاعات واسعة من العمالة الزراعية العربية التي التحول لمجالات أخرى كالبناء والشييد والخدمات والأعمال الصناعية غير الماهرة .

مجالات عمل القوة العاملة العربية في إسرائيل

بعد ان نجحت السلطات الإسرائيلية في استقطاب نسبة كبيرة من العمال الزراعيين العرب الى المجالات الاخرى ، حرصت على توجيه العمال العرب للقيام بالاعمال التي يعف اليهود عن القيام بها ، وبرز ذلك في تدنى نسبة العرب العاملين في المجالات المهنية والصناعية التي تتطلب مهارة عالية . ففي عام ١٩٨٤ بلغت نسبة العرب العاملين في المجال الاكاديمى والعلمى ٣,٢٪ من إجمالي القوة العاملة في إسرائيل في هذا المجال (٣٥٦١ من إجمالي ١١٠,٠٢١) وقد بلغت هذه النسبة عام ١٩٨٨ ، ٣,٦٪ فقط، اما في مجال الاعمال الإدارية فقد بلغ نصيب العمالة العربية ٣,٦٪ من إجمالي القوة العاملة في إسرائيل في هذا المجال عام ١٩٨٤ . وقد انخفضت هذه النسبة الى ٣,٥٪ عام ١٩٨٨ .

وترتفع نسبة العرب في مجالات الاعمال الجسدية الشاقة وغير الماهرة، وتتمثل في أعمال البناء والتصنيع والزراعة ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة القوة العاملة العربية في إسرائيل ١٠,٩٪ من إجمالي القوة العاملة في إسرائيل فإن نصيبها كان ٣٦,٩٪ من العمالة في المجالات غير الماهرة ، ارتفع عام ١٩٨٨ الى ٤٠٪ ثم وصل عام ١٩٩٧ الى ٤٨,٨٪ (١٤٣) .

دخول العمال العرب مقارنة باليهود في إسرائيل:

ونلاحظ هنا ان العرب يحتلون قاع هرم الأجور في إسرائيل. فليس فقط ان دخولهم اقل من دخول يهود الغرب والشرق، بل وأيضا اقل من دخول المهاجرين الجدد من يهود الغرب والشرق، هذا بالإضافة الى ان نسبة دخولهم تكاد تكون ثابتة بالمقارنة باليهود الشرقيين والغربيين في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة دخول المهاجرين اليهود الجدد لتقترب من دخول اليهود الذين سبقوهم في الاستيطان على ارض فلسطين ، فإذا اخذنا دخول يهود الغرب كمؤشر لقياس دخول الفئات الاخرى في المقارنة بهم فأننا نجد ان دخل العربي قد بلغ ٦١,١٪ من دخل اليهودي الغربى عام ١٩٧٠ ، ولم يرتفع عام ١٩٨٨ سوى إلى ٦٢,٦٪ ، هذا في الوقت ارتفع فيه دخل اليهودي الشرقى الذي هاجر إلى إسرائيل قبل عام ١٩٦٥ من ٧٣,٥٪ من دخل اليهودي الغربى عام

١٩٧٠ إلى ٨١,٨٪ عام ١٩٨٨ ، كذلك ارتفع دخل اليهودي الغربي الذي هاجر إلى إسرائيل بعد عام ١٩٦٥ من ٧٧,٢٪ من دخل اليهودي الغربي عام ١٩٧٠ الى ٨٩,٣٪ عام ١٩٨٨ . ليس هذا فقط بل ارتفع دخل اليهودي الشرقي الذي هاجر الى إسرائيل بعد عام ١٩٦٥ ، والذي يشكو من التفرقة ضده على يد يهود الغرب، ارتفع من ٦٣,٢٪ من دخل اليهودي الغربي عام ١٩٧٠ الى ٧٤,٥٪ عام ١٩٨٨ ليتفوق على دخل العربي صاحب البلاد الذي بلغ معدل دخله في ذلك العام (١٩٨٨) ٦٢,٢٪ من دخل اليهودي الغربي. واستمر الوضع على نفس المنوال ، ففي الوقت الذي ارتفع فيه متوسط دخل اليهودي الشرقي عام ١٩٩٣ الى ٩٧,٥٪ من دخل اليهودي الغربي، فان متوسط دخل العربي وصل الى ٦٥,٢٪ فقط من دخل اليهودي الغربي. [(١٤٤)]

ارتفاع نسبة البطالة بين العمالة العربية لا تعاني العمالة العربية في إسرائيل من الاعمال الجسدية الشاقة والموسمية وتدني الاجور فقط ، بل ترتفع بينها نسب البطالة، وباستمرار تكون معدلات البطالة أعلى بين القوى العاملة العربية ففي عام ١٩٦٨ بلغت نسبة البطالة لدى اليهود ٥,٨ من إجمالي القوة العاملة اليهودية مقابل ٧,٣٪ لدى العرب، وفي عام ١٩٨٥ بلغت هذه النسبة لدى اليهود ٦,٤٪ مقابل ٩,٥٪ لدى العرب وأيضا بلغت هذه النسبة عام ١٩٨٧ – ٥,٨٪ لدى اليهود مقابل ٧,٩٪ لدى العرب . ثم ارتفع لدى العرب عام ١٩٩٠ إلى ١٠,٦٪ [(١٤٥)].

العمال العرب والهستدروت

بالرغم من أن الهستدروت قد تأسس عام ١٩٢٠ إلا أنه لم يفتح أبوابه أمام العمال العرب إلا عام ١٩٥٣ ، ومنذ تأسيسه عام ١٩٢٠ وهو يعتبر نفسه إطارا نقابيا للعمال اليهود دون العرب، ولذلك أقدم على إقامة تشكيل نقابي باسم (اتحاد عمال فلسطين)، وأوجد دائرة باسم الدائرة العربية عام ١٩٢٥ للاشراف على العمال العرب وإبعادهم في نفس الوقت عن جمعية العمال العربية الفلسطينية وعن أى حركة نقابية عربية مستقلة يكون مجال عملها بعيدا عن السيطرة الصهيونية .

وبعد إنشاء إسرائيل (١٩٤٨) عارض ممثلو العمال اليهود ادراج العمال العرب ضمن نطاق العمل المنتظم واستمر ذلك حتى عام ١٩٥٣

حينما فتح الهستدروت أبواب نقاباته المهنية ومؤسساتها الصحية (صندوق المرضى وصناديق التأمينات الاجتماعية وغيرها) امام العرب، الأمر الذي دعا مؤتمر العمال العرب الى وقف اعماله عام ١٩٥٣، ودعوة العمال العرب الى دخول نقابات الهستدروت ، وظل العمال العرب اعضاء غير متساوين مع اليهود حتى آواخر عام ١٩٥٩ حينما قرر الهستدروت قبول العمال العرب في عضويته كأعضاء متساوين في الحقوق والواجبات وأصبح إسمه الإتحاد العام للعمال في ارض إسرائيل[١٤٦] حيث اسقط كلمة "اليهود" من الاسم، ويلاحظ ان الهستدروت أبقى على الدائرة العربية منذ ١٩٢٥ كأحدى دوائره الأساسية من أجل التحكم في وضع العمالة العربية والإشراف على الأجهزة الخاصة بعضوية العمال العرب . وبالرغم من تغيير اسم الدائرة العربية عام ١٩٨١ الى دائرة "الدمج" فإن أوضاع العمالة العربية ظلت متردية في المقارنة باليهود ، حيث لم يتول رئاسة هذه الدائرة اى شخص عربى، اذ يشترط ان يكون الرئيس عضوا في اللجنة المركزية - أو سكرتارية الهستدروت - كذلك لم يصل اى عربى الى منصب ما في الأجهزة القيادية للهستدروت .

ونتيجة للإجراءات المعقدة التي وضعتها قيادة الهستدروت نجد ان نحو ٦٥٪ من العمال العرب الأعضاء في الهستدروت (والذين بلغ عددم ١٦٤,٦٤٠ عامل عام ١٩٨٤) محرومون من حق انتخاب مجالس عمالية خاصة بهم، حيث يتم الحاقهم بمجالس مدن يهودية، ولذلك نجد ان هناك ٢٢,٨٪ فقط من العمال العرب أو (٣٧,٨٠٨٣١ عامل) لهم حق انتخاب مجالس عمالية هي مجالس الناصرة ، شفا عمرو، الطيبة ، الجليل [١٤٧]، وهناك ٢٢,٣٣٦ عامل يشاركون في مجلسين فرعيين تابعين لمدينة حيفا ، هذا في الوقت الذي ألحق فيه ٥٢,٣٦٢ عامل عربى بمجالس يهودية و٢٤,١٢٥ عامل تشرف عليهم دائرة الدمج و٢١,٧٦٣ عامل تدير شئونهم مجالس عمالية معينة في سبع عشرة بلدية وهي بلديات كبيرة، ويتمتع الكثير من البلديات والقرى اليهودية التي يقل عدد سكانها عن نصف عدد نظيرتها العربية بمجالس عمالية منتخبة ، هذا بالرغم من أن قانون الهستدروت ينص على أن كل قرية تضم ٧٥٠ عضو هستدروت أو أكثر يحق لها انتخاب مجلس عمالى [١٤٨].

وتكمن أهمية وجـود مجلس عمالى منتخب فـي المكاسـب التـي يحققها للعمـال والخدمـات التـي يقدمهـا لهـم ، فهـو المعـبر الأول عـن حقوقهم، ومن ثم فإن حرمـان العمـال العـرب (أو اكثـر مـن الثلثيـن) مـن انتخاب مجالس عمالية خاصة بهم يساهم في ضياع حقوقهم بـل وتـردى الخدمات المقدمة لهم دون وجود من يدافع عنهم ويعبر عن مطالبهم. وقد اظهر تقرير مراقب الهستدروت أنه أقام في الوسط العربي ١٠٣ عيادات طبية و١٢ صيدلية و٥٩ غرفة أدوية بها ٤٨٥ طبيبـا وممرضـا وموظفـا وعامل صيانة في الوقت الذي لم تشيد فيه اى مستشفي في هذا الوسـط ، الأمـر الـذي يضطـر العمـال العـرب الـى البحـث عـن مستشفيات خـارج مناطق إقامتهم (١٤٩).

٣: التمايزات في المجال السياسى

سعت السلطات الإسرائيلية منـذ قيـام الدولـة الـى تشـتيت العـرب سياسـيا حتـى لا يتبلـور اتجـاه وطنـى فلسطينى يسـتقطب أبنـاء المجتمـع الفلسطيني فـي إسـرائيل. واعتمـدت إسـرائيل فـي ذلـك علـى سياسـتين رئيسيتين هما مقاومة تشكيل هيئات وأحزاب عربية مستقلة من ناحيـة ، وجذب الصوت العربي للمشاركة في الانتخابـات الإسـرائيلية والتصـويت لصالح الأحزاب الصهيونية من ناحية أخرى، هذا في الوقت الذي تحـول فيه السلطات الإسـرائيلية بيـن العـرب وتولـى الوظـائف السياسـية الهامـة سواء في المجال التشريعى أو التنفيذى أو القضائى .

أ – مقاومة تشكيل هيئات وأحزاب عربية

حيث نجد السلطات الإسرائيلية سعت منذ قيام الدولة الـى احبـاط كل المحاولات العربية لإنشـاء هيئـات أو أحـزاب تمثلهم تمثيـلا مباشـرا بعيدا عـن هيمنـة الأحـزاب الصهيونيـة، وقـد عبر عــن ذلـك بوضــوح مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلى لشئون العرب خلال الفترة من ٦٦ – ١٩٧٧ شـموئيل توليدانـو بقولـه .. ان ذلـك جـاء نتيجـة قـرار واع مــن الحكومـة الإسـرائيلية بأنـه مـن الأفضـل بالنسـبة للعـرب ان يندمجـوا فـي الاحزاب الصهيونية القائمة لمنع تشكيل حزب سياسى عربى (١٥٠) . وفي هذا الإطار فشـل المحـامى الفلسـطيني اليـاس كوسـا – مـن حيفـا – عـام

١٩٥٥ في إنشاء الحزب العربي ، وفي عام ١٩٥٨ وعلى أثر اشتداد الاحتجاجات العربية ضد الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية ضد العرب ، اجريت مشاورات بين بعض المواطنين وأعضاء من الحزب الشيوعى الإسرائيلى وعقدوا مؤتمرا في عكا في ٦ يوليو ١٩٥٨ اعلنوا خلاله إقامة الجبهة العربية التي اضطرت فيما بعد الى تغيير اسمها الى الجبهة الشعبية وأعلنت برنامج عمل من خمس نقاط هي :

١ - الغاء الحكم العسكرى .
٢ - وضع حد لمصادرة الأراضي العربية .
٣ - اعادة الأراضي العربية المصادرة .
٤ - تعميم اللغة العربية في الدوائر الحكومية .
٥ - اعادة اللاجئين الى ديارهم .

غير ان الحكومة الإسرائيلية حاربت هذه الجبهة بوسائل شتى حتى وصلت الى فرض الإقامة الجبرية على أعضائها، وقد ساعدت الخلافات العربية بين الأحزاب القومية من جهة والشيوعية من جهة أخرى على حدوث انشقاق داخل الجبهة حيث انشطرت الى فريقين استمر أولهما في التعاون مع الحزب الشيوعى الإسرائيلى والبقاء داخل الجبهة، اما ثانيهما فقد شكل تنظيما عربيا قوميا سمى في البداية "أسرة الأرض" ثم اصبح بعد ذلك يعرف باسم " حركة الأرض" نسبة الى الصحيفة التي اصدرت الحركة بعض أعدادها، ولكن السلطات الإسرائيلية اوقفت صدور الصحيفة ثم اعقب ذلك صدور امر عسكرى من وزير الدفاع عام ١٩٦٤ يعتبر هذه الحركة خارجة على القانون(١٥١).

بعد ذلك اتجه عرب إسرائيل الى استخدام أساليب اخرى تمثلت في نمطين من العمل للتعبير من مطالبهم السياسية والحصول على حقوقهم المدنية والوطنية ومقاومة الأساليب القسرية الى تمارس ضدهم.

النمط الأول هو إنشاء هيئات لأغراض محددة مثل اللجنة الوطنية للدفاع عن الأراضي العربية، لا سيما في الجليل حيث يعيش معظم العرب وقد دعت هذه اللجنة الى الإضراب العام الأول الذي رفع شعار "يوم الأرض"، فلقى استجابة من قطاعات واسعة من العرب مما دفع السلطات الإسرائيلية الى استخدام القوة في مواجهة المضربين، الأمر الذي اسفر عن سقوط ٦ شهداء وهو اليوم الذي تحرص اللجنة حتى الآن على إحياء

ذكراه سنويا ، كما تحييه الجماهير العربية في الضفة والقطاع . وكذلك تم إنشاء اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية التي أنشئت عام ١٩٧٥ من أجل مكافحة التمييز بين المجالس المحلية العربية والمجالس المحلية اليهودية والسعى لتحقيق المساواة بينهما .

اما **النمط الثانى** فكان إنشاء هيئات وطنية ذات انتماءات سياسية وايديولوجية مثل حركة أبناء البلد التي انشئت عام ١٩٧٢ . وهي من التنظيمات التي ظهرت كامتداد لحركة الأرض سواء من حيث النهج ألفكرى أو من حيث القيادة. إذ أن بعض قادتها كانوا من أعضاء حركة الأرض، وأهم ما جاء في برنامج هذه الحركة العمل على المحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطيني (١٥٢).

أيضا ظهر مؤتمر الجماهير العربية وهو مؤتمر عقد في ٦ سبتمبر ١٩٨٠ في شفا عمرو وصادق على الميثاق الوطنى للعرب في إسرائيل ، وقد وقعت عليه أكثر من مائة شخصية عربية من مختلف الاتجاهات . وقد جاء في الميثاق ، أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطيني وأن ألفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الحكم الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٨ هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، ورفض الميثاق الاحتلال الإسرائيلى وضم المناطق المحتلة والاستيطان فيها وكذلك العقوبات الجماعية والتفرقة التي تمارس ضد عرب إسرائيل ودعا إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب إسرائيل . أيضا ظهرت الحركة الوطنية التقدمية والتي شكلها مجموعة من الطلبة الحزبيين بعد انسحابهم من حركة ابناء البلد وهي قريبة منها في الخط العام. وأخيرا ظهرت الحركة التقدمية العربية في ٣٠ يناير ١٩٨٢وجاء في ميثاقها ، إن عرب إسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطيني الذي يناضل في سبيل المحافظة على وجوده ، وإن حل المشكلة الفلسطينية لن يتم إلا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وانسحاب الجيش الإسرائيلى من المناطق المحتلة (١٥٣).

ويلاحظ أن الحركات السابقة تعرضت لأعمال قمع شديدة من جانب السلطات الإسرائيلية التي خشيت ان تشكل نواة لبلورة هوية وطنية فلسطينية، الأمر الذي ترى فيه السلطات الإسرائيلية تهديدا لمستقبل

إسرائيل ، وعندما تأكد عرب إسرائيل من إصـرار السلطات الإسـرائيلية على مقاومة أى حركة أو حزب عربى مستقل إتجه البعض الـى الدخول مع يهود غير صهاينة في تحالفات لتشكيل احزاب وجبهات مشتركة أهمها :

الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش): وقد تأسست عام ١٩٧٧ وتكونت من فئات كانت تنتمي الى القائمة الشيوعية الجديدة – ركاح – ومنظمة ألفهود السود التي ظهرت في مطلع السبعينيات من يهود الشرق ، وجبهة الناصرة الديمقراطية ومجالس عربية محلية ، ولجنة المبادرة الدرزية في إسرائيل . وشخصيات عربية ويهودية مستقلة(١٥٤).

ووضعت "حداش" اهم مبادئها في :

أ- انسحاب إسرائيل من جميع المناطق التي احتلتها في حرب ٥ يونيو ١٩٦٧ والعودة الى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧ التي هي الحدود الآمنة المعترف بها لإسرائيل والدول العربية .

ب – الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة في الضفة ، بما فيها القدس الشرقية ، وقطاع غزة، الى جانب إسرائيل وعاصمتها القدس الغربية فقط .

ج – حل مشكلة اللاجئين في ضوء قرارات الأمم المتحدة .

د – احترام حق إسرائيل والدول العربية في السيادة والتطور في ظروف سلام وطمأنينة .

هـ – ايقاف عمليات الإضطهاد في المناطق المحتلة .

و – الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية .

ز – الدفاع عن مصالح الطبقة العامة وإلغاء سياسات التمييز والإضطهاد ضد العرب في إسرائيل في كافة المجالات .

وقد سمحت السلطات الإسرائيلية لهذ الجبهة بدخول انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧

القائمة التقدمية للسلام :

وقد تشكلت عشية انتخابات الكنيست الحادى عشر (١٩٨٤) من عناصر عربية مثقفة بزعامة المحامى محمد ميعارى – أحد أعضاء

حركة الأرض - ومجموعة من الأكاديميين العرب في الناصرة انشقوا عن "حداش" وعناصر يهودية تنتمى الى حركة الترنتيفا "البديل" التي يتزعمها ماتى بيليد وأورى افنيرى والتي انشقت عن حركة "شيلى" في أعقاب غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، وقد ترأس هذه القائمة محمد معيارى ، ومن ثم فهي أول حركة مختلطة يتزعمها عربى في إسرائيل حيث ان "حداش" كان يتزعمها مائير فيلنر وأهم مبادئ القائمة :

أ - رفض كامب ديفيد التي تنص على الحكم الذاتى ورفض الخيار الأردنى.

ب - إقامة دولة فلسطينية مستقلة بجانب إسرائيل .

ج - منظمة التحرير هي الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطيني خارج حدود إسرائيل .

د - حل مشكلة اللاجئين في ضوء قرارات الأمم المتحدة .

وقد دخلت القائمة التقدمية للسلام انتخابات الكنيست الرابع عشر عام ١٩٩٦ تحت مسمى "التحالف التقدمى" وذلك بالائتلاف مع "نداء الوفاق" وحركة المعتقلين [١٥٥].

وفي مرحلة تالية، وبتأثير تداعيات الانتفاضة التي اندلعت في الأراضي المحتلة في ٩ ديسمبر ١٩٨٧ ، ومع تصاعد أسلوب القمع الهمجى الإسرائيلى ، ظهرت امكانات قيام حزب عربى خالص لأول مرة في إسرائيل وهو ما ظهر في ٩ ابريل ١٩٨٨ على يد عبد الوهاب الدراوشة ، أحد أعضاء الكنيست عن حزب العمل والذي استقال من الحزب في ٢٣ يناير ١٩٨٨ احتجاجا على تصاعد اعمال القمع في الأراضي المحتلة، ولعدم رغبة الحكومة الإسرائيلية السير في طريق السلام . وقد اتخذ الحزب لنفسه اسم "الحزب الديمقراطى العربي" ليعد بذلك أول حزب سياسى عربى خالص يرخص له بدخول الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية (نوفمبر ١٩٨٨) . وبالرغم من ذلك فأنه لا يخرج من سياق الأحزاب الإسرائيلية غير الصهيونية، إذ أن مطالبه دارت حول نفس المطالب التي طرحتها "حداش" والقائمة التقدمية للسلام فنص برنامجه على :

أ - الإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره .

ب - عقد مؤتمر دولى للسلام تشارك فيه جميع الأطراف على قدم

المساواة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطيني .

ج - انهاء الإحتلال الإسرائيلى للضفة والقطاع .

د - إقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب إسرائيل في الضفة والقطاع.

هـ- عودة القدس الشرقية لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة .

وإذا كان هذا الحزب قد نشأ كحزب عربى خالص على يد أحد أعضاء الأحزاب الصهيونية (العمل) فأن قيمة هذا الحزب تظل على مستوى الرمز فقط، باعتباره أول حزب عربى خالص ، أما من ناحية الأثر العملى له ، فكان سلبيا، إذ انه دخل في منافسة مع الأحزاب والقوائم غير الصهيونية على الصوت العربي ، كما انه استقطب بعض الأصوات التي كانت تقدم لحزب العمل من جانب العرب ، في شخص مرشحهم عبد الوهاب الدراوشة وقد حصل الحزب على مقعد واحد عام ١٩٨٨ ثم مقعدين في انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ بعد الائتلاف مع الحركة الاسلامية تحت مسمى القائمة العربية .

- الكتلة العربية الاسلامية وقد تأسست في سبتمبر ١٩٩٥ وخاضت انتخابات الكنيست الرابع عشر عام ١٩٩٦ بالائتلاف مع الحزب الديمقراطى العربي [١٥٦].

ب - جذب الأصوات العربية لصالح الأحزاب الصهيونية لا سيما الحاكمة منها:

ويلاحظ هنا ان نجاح السلطات الإسرائيلية في استقطاب غالبية الأصوات العربية في أعقاب إعلان الدولة (١٩٤٨) يرجع الى خلو الساحة من الأحزاب غير الصهيونية، وافتقاد العرب في إسرائيل للقيادة ألفكرية والسياسية، ومن ثم فقد كان معظم العرب الذين بقوا في إسرائيل بعد عام ١٩٤٨ من المزارعين الذين يغلب عليهم الطابع العشائرى مما ادى الى استقطابهم من خلال استقطاب زعمائهم . ويرجع التصويت العربي للأحزاب الصهيونية في هذه المرحلة ايضا الى الآمال التي سادت لدى بعض القطاعات العربية هناك في تحسين أحوالهم مستقبلا، وأخيرا جاء ذلك محصلة لنجاح الأحزاب الصهيونية في استغلال ألفراغ السياسى بين عرب إسرائيل واستحداث ما عرف باسم القوائم العربية

الملحقة بالحزب مما أدى الى استقطاب الصوت العربي لصالح المرشحين العرب على قوائم الحزب. وقد تبلور ذلك في ضخامة النسب التي حصلت عليها الأحزاب الصهيونية من إجمالي العرب الذين كان لهم حق التصويت في الانتخابات، وقد استمر ذلك حتى عام ١٩٧٣ حينما بدأ التصويت العربي يتجه نحو الأحزاب غير الصهيونية بشكل واضح. (وسوف نتعرض لذلك لاحقا عند مناقشة الادراك السياسى لدى عرب إسرائيل) .

ج- تدنى نصيب العرب في المناصب السياسية :

من خلال استعراض نسبة تواجد العرب في المناصب السياسية والهامة في إسرائيل ، تتضح لنا حقيقة ألفجوة الهائلة بين نسبتهم في المجتمع التي تقترب من ١٩٪ وانعدامها أو شبه ذلك في المناصب الهامة.

فعلى صعيد التواجد العربي في الكنيست الإسرائيلى "البرلمان" نجد أن نسبتهم بلغت عام ١٩٨٨ حوالي ٥٪، وفي عام ١٩٩٦ وصل عدد العرب أعضاء الكنيست الى ١١ عضوا بنسبة ٩,٢٪ من بين ١٢٠ عضوا هم عدد اعضاء الكنيست). أما في الانتخابات الأخيرة فقد وصل عدد العرب في الكنيست إلى ١٣ عضوا، من بينهم ٧ أعضاء عن الأحزاب العربية، ٢ عن حداش، ٢ من العمل وواحد عن ميريتس وآخر عن الليكود. وفيما يتعلق بالحكومة الإسرائيلية فقد انعدم تواجد العرب فيها، فلم يوجد وزير واحد عربى في أى حكومة من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

وفيما يتعلق بالمحكمة العليا ايضا ينعدم الوجود العربي اذ تخلو من أى عضو عربى [١٥٧] ، كذلك ينعدم وجود العرب في موظفي وزارات الإسكان والصحة والمالية والصناعات والمواصلات وبنك إسرائيل، وكذلك موظفي مكتب رئيس الوزراء البالغ عددهم ٦٢٥ موظفا، كذلك نجد تدنى شديد في نسبة تواجد العرب في الوزارات التي يعمل بها بعض العرب فنسبتهم من بين موظفي وزارة التعليم ١ - ٥٤ ، وفي وزارة الزراعة ١ - ١٠٤ ، وفي وزارة العمل ١ - ١١٤ ، كذلك تبلغ نسبة تواجدهم في البوليس ١ - ١١٣ وفي اللجنة التنفيذية للهستدروت ١-١٦ ، وفي الوظائف الأكاديمية الجامعية ١-٣٠٠ .

وعام ١٩٨٧ ، بلغ عدد العاملون في وزارات المالية والصحة والاديان والمعارف والزراعة والعدل والداخلية ٣٠,٨٣٢ عامل ، وبلغ عدد العرب منهم ١٥٢٩ أو ٥٪. (١٥٨).

العرب في الجيش الإسرائيلى

بالرغم من ان عرب إسرائيل يحملون الجنسية الإسرائيلية ، إلا ان غالبيتهم لا يؤدون الخدمة العسكرية، حيث يشارك فقط الدروز والبدو والشراكسة (والذين لا تتعدى نسبتهم ١٠٪ من عرب إسرائيل (١٥٩) في الخدمة العسكرية نتيجة للعلاقات القوية التي تربط زعماء هذه الطوائف بقيادات الدولة)(١٦٠).

ويترتب على عدم دخول العرب الجيش الإسرائيلى حرمانهم من الكثير من المزايا التي تقدم للذين يؤدون الخدمة العسكرية ، ومن اهم هذه المزايا :

أ - **مزايا تعليمية** : حيث يعطى معهد التخنيون - منذ عام ١٩٤٨ - الطلاب الذين أدوا الخدمة العسكرية ٦ نقاط من ٨٨ نقطة هي المتوسط المطلوب للقبول ودخول الإمتحانات المطلوبة للإلتحاق به(١٦١).

ب - **مزايا في مجال العمل** : حيث تقيم العديد من شركات القطاع الخاص مشروعات ضخمة لوزارة الدفاع وتحرص هذه الشركات على استبعاد من لم يؤدوا الخدمة العسكرية من العمل بها (لا سيما العرب) وذلك لأسباب أمنية (١٦٢).

ج- **مزايا الإسكان** : حيث تقدم وزارة الإسكان قروضا وإعانات تبلغ قيمتها نحو عشرة آلاف دولار وتشترط تقديمها لمن ادوا الخدمة العسكرية ، الأمر الذي يجعل عملية شراء الشقق للعرب اكثر ارتفاعا ويضطروا للاقتراض من مؤسسات الاقراض الخاصة بفوائد باهظة (١٦٣) .

د - **معونات الرفاهية أو مما يطلق عليها "منح إعانة الأطفال"** وتعطى فقط للأسر التي يخدم افراد منها في قوات الجيش والبوليس وهي المنح التي قرر الكنيست زيادتها مؤخرا (١٦٤).

ومن هنا يتضح لنا ان العرب هم الفئة الأساسية التي تستثنى من الاستفادة من المزايا السابق ذكرها .

وعى عرب إسرائيل بالتمييز والهوية

صاحب قيام إسرائيل في مايو ١٩٤٨ طرد كافة القيادات ألفكرية والسياسية العربية الى خارج إسرائيل، ومن ثم فإن الأقلية العربية التي بقيت في إسرائيل بعد ١٩٤٨ كانت تفتقد للقيادة. وقد غلب على هذه الأقلية الطابع الزراعى، ومن ثم فقد كانت الهيمنة للزعامات التقليدية. وقد سهل ذلك من مهمة السلطات الإسرائيلية لاستقطاب من بقى من العرب عن طريق استقطاب قياداتهم التقليدية.

ومن ثم تميزت المراحل التالية لقيام إسرائيل بخفوت الهوية الوطنية لدى الفلسطينيين في إسرائيل . وقد استمر ذلك حتى احتلال إسرائيل للضفة والقطاع في حرب يونيو ١٩٦٧ ، حيث بدأ تأثير عرب الأراضي المحتلة على عرب إسرائيل في الظهور بعكس ما كانت تأمل السلطات الإسرائيلية .

وباختصار يمكن تحديد مرحلتين أساسيتين، كما يمكن أيضا رصد تحولات جوهرية في كل مرحلة منها فيما يتعلق بالاتجاهات السياسية لدى عرب إسرائيل ومدى ظهور الوعى بالتمييز ضدهم وتميزهم أيضا عن بقية سكان إسرائيل ، وقد برز في كل منهما سيادة اتجاه او تيار معين له أهدافه ومبادئه المغايرة لأهداف ومبادئ ألفئة الأخرى ، كما تختلف أطروحاتها تجاه الإندماج في المجتمع الإسرائيلى ، وكذلك الوعى بالهوية الذاتية .

المرحلة الأولى ٤٩- ١٩٦٧ : وقد سادها اتجاه يتسم بالانتهازية، عمل في إطار الأحزاب الصهيونية ، وكان أصحاب هذا الاتجاه مستوعبين تماما داخل أنشطة الأحزاب الصهيونية وانصرف نشاطهم الأساسى الى التصويت للأحزاب الصهيونية لا سيما حزب العمل (الماباى - العمل - المعراخ) ولم ينشغل انصار هذا الاتجاه كثيرا بقضايا التفرقة والإضطهاد ضد العرب وكان شاغله الأساسى الحصول على المزايا والمكاسب من خلال الإرتباط بالأحزاب الصهيونية، لا سيما الحزب الحاكم. ومن هنا لم تظهر خلال هذه المرحلة أية رؤى واضحة للعمل المستقبلى .

وقد انعكست سيادة أنصار هذا الاتجاه في مظهرين أساسيين هما: -

أ - ارتفاع معدلات المشاركة في الانتخابات .
ب - ارتفاع نصيب الأحزاب الصهيونية، لا سيما الماباى وقوائمه العربية .

أ - ارتفاع معدلات المشاركة في الإنتخابات :

فالملاحظ ان نسبة مشاركة العرب في الانتخابات الإسرائيلية قد ارتفعت بشكل واضح خلال الفترة من ٤٨ - ١٩٦٧ ووصلت الى أعلى معدلاتها منذ قيام إسرائيل حتى الآن ، فقد قفزت نسبة مشاركة العرب من ٧٩,٣ في انتخابات الكنيست الأول (١٩٤٩) الى ٨٥,٥٪ في انتخابات الكنيست الثانى، بل انها تفوقت على نسبة مشاركة اليهود التي تراجعت خلال نفس الفترة من ٨٦,٩٪ الى ٧٥,١٪ ، وقد استمرت نسبة مشاركة العرب مرتفعة فوصلت في انتخابات الكنيست الثالث عام ١٩٥٥ الى ٨٩,٦٪ ثم ٨٥,٤٪ في انتخابات الكنيست السادس عام ١٩٦٥ مقابل ٨٣٪ لليهود في هذا العام (١٦٥).

وقد استخدم انصار هذا الاتجاه منطق تبريرى لدفع العرب من أجل التصويت للأحزاب الصهيونية بإشاعة ان الهدف من وراء ذلك هو حماية المصالح الخاصة للعرب والدفاع عنها وما قابل ذلك من وعود من حزب الماباى الحاكم بذلك .. وجاء ذلك منطقيا في ظل غياب القيادات الوطنية وهو ما يقودنا الى المظهر الثانى.

ب - ارتفاع نصيب الأحزاب الصهيونية لا سيما الماباى وقوائمه العربية:

فقد شهدت هذه المرحلة ارتفاعا كبيرا في نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية، لا سيما الحزب الحاكم (ماباى). وقد وضح ذلك في حصول الحزب على ٦٠,٣٪ من أصوات العرب في انتخابات الكنيست الأول عام ١٩٤٩، ارتفعت في الكنيست الثانى عام ١٩٥١ الى ٦٦,٥٪ ثم الى ٦٩,٦٪ من اصوات العرب في انتخابات الكنيست الثالث عام ١٩٥٥ ، وبدأت هذه النسبة في التراجع بعد ذلك فوصلت الى ٤٠,٩٪ في انتخابات الكنيست السادس عام ١٩٦٥ (١٦٦) . وذلك نتيجة بروز أحزاب أخرى بدأت تزايد على اصوات العرب في الوقت الذي لم يحصل العرب على شئ يذكر من وراء تصويتهم لحزب الماباى الحاكم، بل

استمرت سياساته في التمييز ضد العرب واضطهادهم على ما هي عليه الأمر الذي دفع بقطاعات واسعة من عرب إسرائيل الى الابتعاد عن التصويت للماباى فانخفض نصيبه من ٦٩,٩٪ من اصوات العرب عام ١٩٥٥ الى ٤٠,٩٪ عام ١٩٦٥ .

المرحلة الثانية ١٩٦٧ : بدأ تيار جديد في التبلور بشكل واضح في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ حيث أدى الاتصال بين عرب إسرائيل وسكان المناطق الى تراجع التيار السابق، وبدأ يسود تيار جديد "تدريجيا" وهو اتجاه واقعى سعى الى التحالف مع اليهود غير الصهاينة سواء من الحزب الشيوعى الإسرائيلى أو من يهود الشرق المطالبين بالمساواة داخل المجتمع الإسرائيلى مثل ألفهود السود. وقد افرز هذا التحالف عده قوائم وجبهات انتخابية مثل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) والقائمة التقدمية للسلام والحزب العربي الديمقراطى .

وباختصار يميل انصار هذا الاتجاه الى ألفصل بين عرب إسرائيل (حيث يسعى لانتزاع حقوق المواطنة الإسرائيلية الكاملة لهم كأقلية قومية لابد من اندماجهم تماما في المجتمع الإسرائيلى) وبين ابناء الضفة والقطاع المحتلين (حيث يدافع هذا التيار عن حقهم في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الى جوار إسرائيل [١٦٧].

وقد انعكست سيادة هذا التيار في مظهرين اساسيين هما : -

أ - تراجع التصويت العربي للأحزاب الصهيونية لصالح الأحزاب غير الصهيونية التي شكلها هذا التيار .

ب - ظهور الاحزاب السياسية العربية في إسرائيل .

أ - تراجع التصويت العربي للأحزاب الصهيونية لصالح الأحزاب غير الصهيونية :

واذا كنا نشاهد ملامح تراجع التصويت العربي للأحزاب الصهيونية في مرحلة سابقة على حرب يونيو ١٩٦٧ نتيجة لاستمرار السياسات التمييزية لحزب الماباى (العمل) ضد العرب، ويأس العرب من امكانات تحسين اوضاعهم في ظل سيطرة الماباى، فضلا عن نجاح الحزب الشيوعى الإسرائيلى ثم راكاح (بدءا من عام ١٩٥٩) في استقطاب نسبة من الأصوات العربية، وهو ما ظهر من تراجع نصيب

الماباى (العمل) من ٥٢٪ من اصوات العرب عام ١٩٥٩ الى ٤٠,٩٪ عام ١٩٦٥ فإن وقوع العدوان الإسرائيلى في يونيو ١٩٦٧ وإحتلال الضفة والقطاع قد دعم هذا الاتجاه فتراجع نصيب الماباى (العمل) من ٤٠,٩٪ من أصوات العرب في انتخابات الكنيست السادس عام ١٩٦٥ الى ٣٣٪ في انتخابات الكنيست السابع عام ١٩٦٩، ثم الى ٢١٪ في انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧، ثم الى ١٢٪ في انتخابات الكنيست العاشر عام ١٩٨١، الأمر الذي دفع بحزب العمل الى الغاء فكرة القوائم العربية الملحقة بقائمة الحزب الانتخابية في انتخابات عام ١٩٨٤ (الكنيست الحادى عشر) [١٦٨] وحصل الحزب في انتخابات ١٩٨٨ على ١٦,٤ من اصوات العرب [١٦٩].

أما فيما يتعلق باتجاه عرب إسرائيل للتصويت لصالح الأحزاب غير الصهيونية، فقد بدأ ذلك بوضوح مع ظهور "حداش" عام ١٩٧٧ ثم، القائمة التقدمية للسلام (١٩٨٤)، وأخيرا الحزب العربي الديمقراطي (١٩٨٨) وتصاعد نصيب الأحزاب غير الصهيونية من ٤٠٪ من أصوات العرب في انتخابات الكنيست التاسع عام ١٩٧٧ الى ٥٠٪ من انتخابات الكنيست العاشر ١٩٨١، ثم ٥١٪ من انتخابات الكنيست الحادى عشر ١٩٨٤ ، وبلغ نصيب الأحزاب غير الصهيونية من الأصوات الانتخابية العربية في إسرائيل ٥٩,١٪ في انتخابات الكنيست الثانى عشر عام ١٩٨٨ [١٧٠].

ب - ظهور الأحزاب السياسية العربية في إسرائيل

بالرغم من أن إنشاء أول حزب عربى في إسرائيل ، وهو الحزب "الديمقراطى العربي" في ابريل ١٩٨٨ جاء على يد احد اعضاء الاتجاه الأول - العامل في اطار الأحزاب الصهيونية - فان ظهور هذا الحزب وما طرحه من شعارات ومبادئ تجعلنا نضعه كنقطة انطلاق في اتجاه تبلور الوعى العربي في إسرائيل، حيث انه اول حزب سياسى عربى خالص بعكس (حداش والتقدمية للسلام) باعتبارها احزابا مختلطة اى عربية يهودية، وبصرف النظر عن اثره السلبى واقعيا على امكانيات تكتيل الصوت العربي، حيث دخل هذا الحزب في مزايدة على الأصوات العربية مع كل من حداش والتقدمية للسلام ، فإن قيمته تظل على مستوى

الرمز باعتباره اول حزب عربى خالص ، كما انه ساهم في زيادة صعود الاتجاه الثانى العامل في إطار الاحزاب غير الصهيونية، لا سيما وأن هذا الحزب استقطب معه القاعدة التصويتية لمؤسسة عبد الوهاب الدراوشة من التصويت لحزب العمل الى التصويت الديمقراطى العربي، كما أننا نسجل هنا ما احتواه البرنامج الإنتخابى للحزب من مبادئ مغايرة تماما لتلك التي كان يعمل تحت ظلها الدراوشة في إطار "المعراخ" أو "العمل".

وتبع ذلك تشكيل قوائم وأحزاب سياسية عربية خالصة ، حيث برزت قبيل انتخابات ١٩٩٦ أربع قوائم عربية خالصة وخامسة عربية يهودية مختلطة.

والقوائم العربية الخالصة تمثلت في الحزب الديمقراطى العربي والحركة الاسلامية والحركة العربية للتغير والتجمع العربي ، والأخيرة انسحبت قبيل الانتخابات ، والقائمة العربية – اليهودية المختلطة تمثلت في الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة – حداش – ودخلت الحركة الاسلامية في ائتلاف مع الحزب العربي الديمقراطى تحت مسمى "القائمة العربية الموحدة " ، ودخلت قائمة الحركة العربية للتغيير في ائتلاف مع الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة – حداش – .

وحصلت الأخيرة على أربعة مقاعد في انتخابات ١٩٩٦ بينما حصلت القائمة العربية الموحدة على مقعدين [١٧١]. أما في الانتخابات الأخيرة -١٩٩٩- فقد حصلت القائمة العربية الموحدة وهي ائتلاف من الحزب العربي الديمقراطي وجناح من الحركة الإسلامية بزعامة الشيخ عبد الله نمر درويش، على خمسة مقاعد، وحصلت قائمة التجمع الديمقراطي الوطني ، وهي ائتلاف بين تجمع عزمي بشارة والحركة العربية للتغيير بزعامة أحمد الطيبي على مقعدين.

انتخابات ١٩٩٩: اتساع دائرة المشاركة مع استمرار الانقسام

فقد اتسعت دائرة المشاركة في الانتخابات بالترشيح منذ الانتخابات السابقة (١٩٩٦) التي خاضها جناح من الحركة الاسلامية، وهو جناح الشيخ عبدالله نمر درويش الذي تحالف مع الحزب العربي الديمقراطي بزعامة عبدالوهاب الدراوشة، وفي الانتخابات الأخيرة

(١٩٩٩) اتسعت دائرة التحالف الذي اتخذ مسمي "القائمة العربية الموحدة". أيضا تحالف التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة عزمي بشارة مع الحركة العربية للتغيير وخاضا الانتخابات في قائمة واحدة. وقد انتهت جهود تشكيل قائمة عربية موحدة لخوض الانتخابات بالفشل، وكشفت هذه الجهود عن أن التناقضات في الرؤى والمصالح تجعل من الصعوبة بمكان الحديث عن تشكيل قائمة عربية واحدة، أو حتى مجرد التنسيق، ناهيك عن التعاون. وقد بدا ذلك واضحا في ردود الفعل السلبية من جانب معظم القوى السياسية العربية داخل الخط الأخضر تجاه قرار عزمي بشارة بترشيح نفسه لمنصب رئيس الوزراء، فقد تعرض بشارة لحملة عدائية من معظم القوى السياسية العربية هناك، وذهب البعض إلي حد اتهامه بتخريب الجهود الرامية إلي اسقاط نتانياهو. ولم تجر مناقشة أفكار ورؤى بشارة ولا قرار الترشيح الذي برره بالسعى إلى تحدي مقولة "دولة اليهود" واتخاذ خطوة عملية على طريق مقولته "دولة كل مواطنيها" وأن بشارة كان يعلم تماما أنه لن يحصل على ما يتجاوز ١٠٪ من الأصوات، وأنه خطط جيدا لتوظيف قرار الترشيح والمناورة به مقابل تعهدات محددة من مرشح قائمة "إسرائيل واحدة"، زعيم حزب العمل – إيهود باراك . هذا وفي نفس الوقت كشفت الانتخابات الأخيرة عن استمرار حالة التمزق والتشرذم داخل الأقلية العربية في إسرائيل، فمن ناحية، بدا واضحا عجز رموز هذه الأقلية عن تنسيق المواقف ناهيك عن توحيد الخطوات، ومن ناحية ثانية، أثارت خطوة عزمي بشارة زعيم التجمع الديمقراطي الوطني بترشيح نفسه في انتخابات رئاسة الحكومة، رغم إدراكه لحدود وقواعد اللعبة، أثارت من الانقسامات ما يكشف عن عمق الفواصل بين شرائح الاقلية العربية في إسرائيل والتي تختلف بشدة على خلفية الدين، الطائفة، التوجهات السياسية وأيضا التركيب العمري والعلاقة مع الأحزاب الصهيونية، فرغم أن بشارة كان يدرك حدود اللعبة وحصرها في اطار تثبيت مقولته الشهيرة "إسرائيل من دولة اليهود إلى دولة لكل مواطنيها" وأن عملية الترشيح في انتخابات رئاسة الحكومة لا تعدو أن تكون ورقة مساومة لحسابات برجماتية إلى جانب مغزاها الرمزي، فإن حملة النقد وأيضا الاتهامات التي وجهت إلى بشارة تكشف بوضوح عن عمق الانقسامات

داخل صفوف الاقلية العربية في إسرائيل والتي عادة ما تقدم قيادتها على اتهام بعضها البعض بتهم عديدة تصل احيانا إلى "الخيانة"! وهي اتهامات تزايدت حدتها في الفترة السابقة على الانتخابات الأخيرة في ضوء تردي الأوضاع "الطائفية" في مدينة الناصرة، عاصمة عرب ١٩٤٨، فقد كشفت الحوادث الطائفية هناك عن أن الاقلية العربية في إسرائيل، وبفعل عوامل عديدة بعضها خاص بمكونات هذه الأقلية وقياداتها، وبعضها الآخر يرتد إلى التوظيف الإسرائيلي الدائم لعناصر الانقسام - لاسيما الأولية - داخل صفوف هذه الاقلية، ستظل عاجزة عن بلورة عناصر للالتقاء أو الاتفاق، لاسيما في ضوء ما ترتب حتي الآن على مسيرة التسوية وتراجع القضايا الكبرى المتعلقة بالصراع أو العمل القومي، حيث تقدمت، ومنذ الانتخابات السابقة، القضايا المحلية - مثل انتزاع حقوق المواطنة الكاملة - على ما عداها من قضايا أخرى، وهنا صعدت الحسابات المصلحية والفئوية الضيقة والتي هي بطبيعتها وفي ضوء ندرة الموارد، تولد صراعات عديدة، تتفاقم بفعل التوظيف الإسرائيلي لها.

عرب ١٩٤٨ واستمرار المعركة مع الدولة العبرية

على الرغم من حالة الانقسام التي يعيشها العرب في الدولة العبرية، إلا أنه بدا واضحا بمرور الوقت تزايد حدة المعركة التي يخوضها العرب هناك مع مؤسسات الدولة العبرية، وإذا كانت الفترات السابقة قد شهدت تولد آمال عريضة لدى العرب هناك بالاستقواء بالمحيط العربي، ومن ثم فقد ارتفع سقف التوقعات وطغى الرهان على الخارج، على العمل الداخلي، فإن هزيمة يونيو ١٩٦٧، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في مارس ١٩٧٩، ثم مسيرة التسوية السياسية التي بدأت بانعقاد مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١، وما ترتب عليها من اتفاقات في مقدمتها اتفاق أوسلو... كل ذلك أدى إلى اضطراب وحيرة بين العرب هناك، وأسفر عن تغيير واضح في سلم الأولويات ربما جاء وليد رؤية مغايرة ومتماسكة لتلك التي سادت قبل ١٩٦٧. وباتت للمعركة أهداف محددة تمثلت في العمل على انتزاع حقوق المواطنة الكاملة ونزع الطابع الصهيوني/اليهودي للدولة وجرها باتجاه أن تكون

"دولة كل مواطنيها".

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية تزايدت حدة المعركة والتي دارت بالأساس حول هوية الدولة. وتمثل هدف العرب هناك في إظهار التناقض التام بين صفتي اليهودية والديمقراطية، فالدولة إما أن تكون ديمقراطية أو تكون يهودية، ولا مجال للجمع بين الصفتين في عنوان واحد. وفي هذا السياق بدا واضحا نجاح العرب في فرض هذه المعركة والتي ترمي إلى تغليب صفة الديمقراطية على اليهودية إن لم يكن الاكتفاء بالأولى فقط كخطوة على طريق اسقاط عنصرية الدولة ونزع طابعها الصهيوني لتكون "دولة كل مواطنيها".

والمؤكد أن مؤسسات الدولة العبرية سوف تقاوم هذه العملية على أرضية الحفاظ على "يهودية الدولة" باعتبارها دولة اليهود المقيمين فيها والموجودين في شتى بقاع الأرض. ويساعد الدولة العبرية في معركتها حالة الانقسام التي تسود صفو فالعرب في إسرائيل والتي تجلت في أبرز صورها إبان الانتخابات الأخيرة، والجدل الذي دار حول قضايا طائفية وما تخللته من اشتباكات وصراعات كانت مؤسسات الدولة العبرية هي الحكم الذي انصب جهدة على تعميق الانقسام وتجذيره.

وقد قدم عرب ١٩٤٨ نموذجا رائعا في التضامن مع الأشقاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث شاركت قطاعات واسعة منهم في أعمال الاحتجاج ضد السلطات الإسرائيلية تضامنا مع انتفاضة الأشقاء. وكشف عنف أجهزة الدولة العبرية في التعامل مع من يحملون جنسيتها من أبناء الشعب الفلسطيني عن هوة سحيقة تفصل بين هؤلاء البشر من أصحاب الأرض وبين الأجهزة التابعة للدولة العبرية ، ومن ثم تعميق مسألة الانفصال بعد أن اتخذ الصراع بعدين في آن واحد، بعد يشمل كل أرض فلسطين التاريخية ويتضمن مساندة الأشقاء في الضفة والقطاع من أجل استعادة الحقوق الوطنية المشروعة تتمثل في تحرير ما تبقى من ارض جرى احتلالها عام ١٩٦٧، وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وبعد آخر يتعلق بصراع عرب ١٩٤٨ مع أجهزة الدولة العبرية من أجل الحصول على حقوق المواطنة ونزع الطابع العنصري للدولة العبرية. ويؤكد بعد ي الصراع ما سبق وذكر عن طبيعة الصراع الاجتماعي الممتد، ومن أن التكوينات البشرية تلعب دورا فاعلا في

إدارته وأيضا فرض تسوية له.

وبصرف النظر عن كافة الاستنتاجات المطروحة من قبل البعض تجاه عملية التسوية السياسية، فإن الصراع على ارض فلسطين بمعناه الاجتماعي الممتد سوف يتزايد في المستقبل حتى بعد التوصل إلى التسوية السياسية. والواقع أن الطرف الإسرائيلي يسعى عبر آلية مدريد/أوسلو إلى طمس ملامح "البعد الديموجرافي" ومحاصرة آثاره المستقبلية ، وما الجدل حول "حق العودة لأبناء الشعب الفلسطيني ، ومحاولة تل أبيب وواشنطن "تمرير صفقة بشأن "القدس وحق العودة" إلا حلقة في حلقات المخطط الهادف إلى محاصرة التجليات المستقبلية للبعد الديموجرافي الذي يعمل في غير صالح المشروع الصهيوني.

مراجع الدراسة

١- وليم فهمى، الهجرة اليهودية الى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ١٠.

٢- المرجع السابق، ص ١١.

٣- المرجع السابق، ص ١٣.

4- Statistical Abstract of Israel، 1989، p. 43.

٥- د. اسماعيل راضى الفاروق، أصول الصهيونية في الدين اليهودي، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٦٤، ص ص ٣٢-٣٣.

٦- د. فؤاد حسنين على، المجتمع الإسرائيلى منذ تشريده حتى اليوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٤٧.

٧- وليم فهمى، الهجرة اليهودية الى فلسطين، مرجع سابق، ص ١٥.

٨- المرجع السابق، ص ٢١.

٩- المرجع السابق، ص ٢٢.

10- Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 15.

١١- وليم فهمى، الهجرة اليهودية الى فلسطين، مرجع سابق، ص٢٥.

12- Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 150.

١٣- وليم فهمى، الهجرة اليهودية الى فلسطين، مرجع سابق، ص ٤٤.

14- Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 150.

١٥- وليم فهمى، الهجرة اليهودية الى فلسطين، مرجع سابق، ص ٤٩.

16- Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 150.

١٧- وليم فهمى، الهجرة اليهودية الى فلسطين، مرجع سابق، ص ٥٨.

١٨- المرجع السابق، ص ص ٥٩-١٠٢.

١٩- المرجع السابق، ص ٣٥.

٢٠- المرجع السابق، ص ١٣١.

٢١- المرجع السابق، ص ص ٨٦-٩٠.

22- Calvin Goldscheider، the Demographic Embbedness of the Arab-Jewish Conflict in Israeli Society، Middle East Review، Vol. xxi، No. 3، Spring 1989، p. 18.

23- Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 150.

٢٤- وليم فهمى، الهجرة اليهودية الى فلسطين، المرجع السابق، ص ص ١٠٤-١٠٨.

25- Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 150.

26- Ibid. p. 150.

27- Calvin Goldscheider the Demographic Embedness of the Arab-jewish Conflict in Israeli Society، Op.Cit.، p. 18.

٢٨- وليم فهمى، الهجرة اليهودية الى فلسطين، المرجع السابق، ص ص ١١١-١١٧.

29- Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 151.

30- Ibid.، p. 151.

31- Ibid.، p. 151.

32- Statistical Abstract of Israel، 1989، p. 167.

33- Statistical Abstract of Israel، 1991، pp. 42-43.

34- Arnon Soffer، Projection for the Land of Israel، Middle East Review، Vol. 20، Issue No. 4، Summer 1988، p. 44.

-Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 32.

-Statistical Abstract of Israel، 1989، p. 38.

-Statistical Abstract of Israel، 1991، pp. 42-43.

35- Ibid.، 1991، p. 3.

36- Statistical Abstract of Israel، 1989، p. 3.

-Statistical Abstract of Israel، 1991، p. 3.

U.O. Schmelz، Modern Jerusalem، Demographic Evaluation، the Jerusalem Institute of Israel Studies، Jerusalem، 1987، p. 82.

37- Calculated from: Ibid.، p. 82.

Statistical Abstract of Israel، 1998، pp. 2-15.

38- Calculated from: Statistical Abstract of Israel 1991، pp. 58-59، 1998، pp. 12-15.

٣٩- كمال ربحى، العرب في الأرض المحتلة عام ١٩٧٦، بدون دار نشر، بدون تاريخ، ص ١٠.

40- William M. Brimmer، The Arabs of Israel: The Post Twenty Years،

Middle East Review، Vol. xx، No. 1، Fall 1987، p. 13.

٤١- د. شريف كناعنة، العرب في إسرائيل التغير والاستمرارية : دراسات في تأثير الاحتلال على المجتمع العربي الفلسطيني، جمعية الدراسات العربية، القدس، كانون أول (ديسمبر) ١٩٨٣، ص ١٠٩.

٤٢- مجلة الأرض، عرب الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ تحت الاحتلال الإسرائيلى، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، العدد السادس عشر، ١٩٨٤/٤/٧، ص ٢٣.

43- O.U. Schmelze، Modern Jerusalem، Op.Cit.، 1987، p. 66.

٤٤- د. نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلى في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير ١٩٨٨، ص ٨٠.

45- Calculated from: Statistical Abstract of Israel، 1989، pp. 38-41.

46- Statistical Abstract of Israel، 1991، p. 42.

47- Calculated from:

-Statistical Abstract of Israel 1985، pp. 40-67.

-Statistical Abstract of Israel 1989، p. 54.

-Statistical Abstract of Israel 1991، p. 59.

48- William Brinner، The Arabs of Israel، the Past Twenty Years، p. 14.

49- Statistical Abstract of Israel 1985، p. 4.

50- Ibid.، p. 4.

51- Statistical Abstract of Israel 1985، p. 4.

52-Statistical Abstract of Israel 1989، p. 4.

53- Ibid.، p. 4.

54- Statistical Abstract of Israel 1989، p. 4.

55- Statistical Abstract of Israel 1985، p. 4.

٥٦- دافار، ١٩٨٥/٤/١٢.

٥٧- معاريف، ١٩٧٦/٢/١٧.

٥٨- عل همشمار، ١٩٧٦/٦/١٧.

59- Statistical Abstract of Israel 1989، p. 155.

60- Statistical Abstract of Israel 1991، p. 153.

٦١- الشرق الأوسط، لندن، ١٩٨٥/٨/١٣.

٦٢- الرأى، الأردن، ١٩٨٥/١١/١٩.

٦٣- عل همشمار، ١٩٨٢/٣/٧.

٦٤- هآرتس، ١٩٨٥/٧/١٤.

٦٥- هآرتس، ١٩٨٦/٦/١.

٦٦- معاريف، ١٩٨٤/٤/٤.

٦٧- القبس، الكويت، ١٩٨١/٤/٨١.

68- Calculated from: Statistical Abstract of Israel، 1991، p. 187.

69- Calculated from: Statistical Abstract of Israel، 1989، p. 274.

70- Statistical Abstract of Israel، 1991، p. 353.

٧١- عل همشمار، ١٩٨١/٦/٢١.

٧٢- انظر جدع جلادى، إسرائيل نحو الانفجار الداخلى، دار البيادر، القاهرة، ١٩٨٨.

73- Calculated from:

-Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 283.

-Statistical Abstract of Israel، 1989، p. 300.

-Statistical Abstract of Israel، 1991، p. 293.

74- Statistical Abstract of Israel، 1998، pp. 12-50.

-Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 295.

75- Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 311.

-Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 602.

76- Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 611.

-Statistical Abstract of Israel، 1998، pp. 22-130، 22-55، 22-48-49.

77- Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 611.

٧٨- جدع جلادى، إسرائيل نحو الانفجار الداخلى، مرجع سابق، ص ص ٢٠٣-٢٠٤، ودافار ١٩٨٤/٧/٣٠ وصوت البلاد ١٩٨٨/١١/٢.

٧٩- أشرف راضى، الفجرة، الصراع الطائفى فى التجمع الصهيونى، دار البيادر، القاهرة، الطبعة الأولى ١٩٨٧، ص ١١١ و Jerusalem Post 20/12/1988 .

٨٠- جدع جلادى، إسرائيل نحو الانفجار الداخلى، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

٨١- هآرتس ١٩٨٦/٦/١ وعل همشمار ١٩٨٦/٦/٢٧.

٨٢- د. فؤاد حمدى بسيسو، الاقتصاد الإسرائيلى بين دوافع الحرب والسلام، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٤، ص ص ٣٦-٣٧.

٨٣- د. عبد الوهاب المسيرى، هجرة اليهود السوفييت، دار الهلال، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٠، ص ص ١١٨-١١٩.

٨٤- المرجع السابق، ص ١٢٠.

٨٥- وليم فهمى، الهجرة اليهودية في فلسطين، مرجع سابق، ص ٢٦٣.

٨٦- د. صلاح دباغ، الاتحاد السوفييتي وقضية فلسطين، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦، ص ص ١٦-٢٦.

٨٧- وليم فهمى، الهجرة اليهودية الى فلسطين، مرجع سابق، ص ٢٦٤.

٨٨- المرجع السابق، ص ٢٦٤.

٨٩- جورج القصيفي، الهجرة اليهودية الى فلسطين ٤٨-١٩٨٩، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد الثامن، العدد العاشر، صيف ١٩٩١، ص ٢٨.

٩٠- المرجع السابق، ص ٢٩.

91- Statistical Abstract of Israel، 1991، pp. 168-169.

٩٢- جريدة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٠/٢/٩.

٩٣- جريدة الحياة، لندن، ١٩٩١/١١/٢٨.

94- Statistical Abstract of Israel 1985، pp. 168-169.

-Statistical Abstract of Israel 1998، pp. 5-1/5-11.

٩٥- د. عبد الوهاب المسيرى، هجرة اليهود السوفييت، مرجع سابق، ص ص ١٤٩-١٥٠.

٩٦- المرجع السابق، ص ص ١٤٩-١٥٩.

٩٧- المرجع السابق، ص ص ٢٢٠-٢٢١.

٩٨- المرجع السابق، ص ٢٢١.

99- Statistical Abstract of Israel، 1989، p. 700.

100- Statistical Abstract of Israel، 1991، p. 710.

١٠١- هانى نايف مقبول، الأوضاع الديموجرافية في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص ٢٣٥.

102- Edeward E. Azar، Demographic Change and Political Change Population Presures and Territorial Control in the Middle East، International Interactions، Vol. 5، . 2 and 3، 1978، pp. 280-282.

103- Calculated from:

-Statistical Abstract of Israel، p. 69.

104- Calculated from:

- Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 69.

105- Calculated from: Statistical Abstract of Israel، 1989، pp. 17-18.

106- Calculated from: Ibid.، pp. 80-81.

107- Arnon Soffer، Projections for the Land of Israel، Op.Cit.، p. 48.

١٠٨- هانى نايف مقبول، الأوضاع الديموجرافية في الضفة الغربية، مرجع سابق، ص ص ٤٠٧-٤١٧.

109- Edward E. Azar، Demographic Change and Political Change. Population Pressures and Territorial Control in the Middle East، Op.Cit.، pp. 280-281.

110- Ibid.، p. 278.

111- Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 38.

١١٢- حبيب قهوجى، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٨، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٣٩.

١١٣- المرجع السابق، ص ٤٠.

١١٤- المرجع السابق، ص ٢٢.

١١٥- ملحق جيروزاليم بوست، ١٩٧١/٣/٣٠.

١١٦- حبيب قهوجى، الاحتلال الإسرائيلى منذ عام ١٩٤٨، مرجع سابق، ص ٣٩.

١١٧- هآرتس، ١٩٨٤/٨/٢١.

١١٨- دافار، ١٩٨٤/٨/٢٧.

١١٩- هآرتس، ١٩٨٤/٦/٢٢.

١٢٠- د. فاروق رياض مبروك، عرب إسرائيل وخرافة الديمقراطية الإسرائيلية، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ٨٧، يناير ١٩٨٧، ص ٩٧.

١٢١- د. عزمي بشارة، العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل ٢٠٠٠، ص ٥٤.

122 - David K. Shipler، Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised Land، Penguin Books، London، 1986، p. 433

123- Ibid.، p. 444.

124- William M. Birnner، The Arabs of Israel، The Past Twenty Years، Middle East Review، Vol. XX، No. 1، Fall 1987، p. 18.

١٢٥- د. شريف كناعنه، العرب في إسرائيل، التغير والإستمرارية، دراسات في تأثير الاحتلال على المجتمع العربي الفلسطيني، مرجع سابق، ص ١١٣.

- أسامة جلبي، حقوق المواطنين العرب ومكانتهم في إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٥)، شتاء ١٩٩١، ص ١٤٧.

126- Statistical Abstract of Israel، 1985، pp. 608-609.

127- Statistical Abstract of Israel، 1985، pp. 603-605.

128- Ibid.، p. 607.

-Statistical Abstract of Israel، 1998، pp. 22-24.

-Statistical Abstract of Israel، 1998، p. 22، 11،12.

-Statistical Abstract of Israel، 1998، pp. 22-55.

١٢٩- غازى السعدنى (محرر) تقرير الأراضي المحتلة الى المجلس الوطنى الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة، مرجع سابق، ص ٥٤.

١٣٠- المرجع السابق .

١٣١- المرجع السابق ص ص ٢٥-٣٥.

132- William M. Birnner, The Arabs of Israel, The Past Twenty Years, Op.Cit., p. 18.

١٣٣- غازى السعدنى (محرر) تقرير الأراضي المحتلة الى المجلس الوطنى الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة، مرجع سابق، ص ص ٥٢-٥٣.

134- Statistical Abstract of Israel, 1985, p. 295.

-Statistical Abstract of Israel, 1989, p. 311,1998, pp. 11-17.

135- Statistical Abstract of Israel, 1985, pp. 133-136.

Statistical Abstract of Israel, 1989, p. 138, 1998, p.6.

١٣٦- صبرى جريس، العرب في إسرائيل، الجزء الأول، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧٦، ص ١٢٠.

١٣٧- خالد عايد وآخرون، سياسة إسرائيل في المناطق المحتلة، دراسة في أساليب التهويد والضم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا، ١٩٨٤، ص ١٤١.

١٣٨- سليم الجندى، الحركة المالية في فلسطين ١٧ - ١٩٨٥، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٨، ص ٨٨.

- جريدة الحياة – لندن – ١٩٨٩/٩/٢٨.

١٣٩- رجا خالدى، اقتصاد ألفلسطينيين العرب في إسرائيل، في جورج العبد (محرر)، الاقتصاد الفلسطيني وتحديات التنمية في ظل احتلال مديد، مرجع سابق، ص ٦٤.

١٤٠- المرجع السابق، ص ٦٢.

١٤١- المرجع السابق، ص ٧٧.

-Statistical Abstract of Israel، 1991، p. 346.

- وسليم الجندى، الحركة العمالية في فلسطين ١٧ – ١٩٨٥، مرجع سابق، ص ص ٣٢-٣٨.

-Statistical Abstract of Israel، 1998، pp. 12-29.

١٤٢- سليم الجندى، الحركة العمالية في فلسطين ١٧-١٩٨٥، مرجع سابق، ص ٣٣.

١٤٣- د. شريف كناعنه، العرب في إسرائيل، التغير والاستمرارية، دراسات في تأثير الاحتلال على المجتمع العربي الفلسطيني، مرجع سابق، ص ١١٦.

-Statistical Abstract of Israel، 1998، pp. 12-20/21.

144- Calculated from:

-Statistical Abstract of Israel، 1989، pp. 352-354.

-Calculated from:

-Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 295.

- عزمى بشارة، العربي والإسرائيلى، قراءة في الخطاب السياسى المبتور، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (٢٤)، خريف ١٩٩٥، ص ٤٠.

145- Statistical Abstract of Isrel، 1985، p. 349.

-Statistical Abstract of Israel، 1991، p. 327.

١٤٦- سليم الجندى، الحركة العمالية في فلسطين ١٧ – ١٩٨٥، مرجع سابق، ص ٤٧.

١٤٧- المرجع السابق، ص ٤٧.

١٤٨- المرجع السابق، ص ٤٩.

١٤٩- المرجع السابق، ص ٥٠.

150- David K. Shipler، Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised، Op.Cit.، p. 434.

١٥١- سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادى عشر، الأبعاد السياسية والاجتماعية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ٢٢٣-٢٢٥.

١٥٢- المرجع السابق، ص ٢٢٥.

١٥٣- المرجع السابق، ص ٢٢٥.

١٥٤- المرجع السابق، ص ٢٢٨.

١٥٥- المرجع السابق، ص ٢٢٩.

- د. مروان درويش (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل : الصوت العربي وانتخابات الكنيست، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، شباط، ١٩٩٦، ص ص ٥٣-٥٦.

١٥٦- عماد جاد، الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام، كراسات استراتيجية، عدد (٤٣)، ١٩٩٦، ص ١٢.

- د. مروان درويش (محرر)، الفلسطينيون في إسرائيل، مرجع سابق، ص ص ٠٦-١٦.

- الحياة - لندن - ١٩٩٨/١١/٢١.

157- David K. Shipler، Arab and Jew، Wounded Spirits in a Promised Land، Op.Cit.، pp. 433-437.

158- Ibid.، p. 439.

- عزيز حيدر، العرب في إسرائيل والتعليم العالي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (١٥)، صيف ١٩٩٣، ص ٥١.

159- Calculated from: Statistical Abstract of Israel، 1985، p. 42.

160- William M. Brinner، The Arabs of Israel: The Past Twenty Years، p. 14.

161- David K. Shipler، Arab and Jew، Wounded Spirits in a Promised Land، Op.Cit.، p. 440.

162- William M. Brinner، The Arabs of Israel: The Past Twenty Years، Op.Cit.، p. 18.

163- David K. Shipler، Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised Land، Op.Cit.، p. 441.

164-Ibid.، p. 442.

165- Statistical Abstract of Israel، 1989، p. 548.

- C.F. Bendorg، Electoral Politics and Ethnic Polarizaiton: Israeli Arabs in the 1977 Elections، In Arien at the Elections in Israel، 1977، Op.Cit.، pp. 173- 174.

١٦٦- سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادى عشر، الأبعاد السياسية والاجتماعية،

مرجع سابق، ص ٢٣٤.

١٦٧- التقرير الاستراتيجى العربي ١٩٨٨، مرجع سابق، ص ٣٦٨.

١٦٨- سمير جبور، انتخابات الكنيست الحادى عشر، الأبعاد السياسية والاجتماعية، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

169- Jerusalem Post، 4-11-1988.

170- Ibid.

١٧١- التقرير الاستراتيجى العربي، ١٩٨٨، مرجع سابق، ص ٣٦٧.

الفصل الثانى

الاقتصاد الإسرائيلى..
من النشأة على قاعدة المساعدات
إلى طموحات الهيمنة الإقليمية

أحمد السيد النجار

محرر التقرير السنوي "الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية" بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام

يشكل الاقتصاد الرافعة الأساسية للقوة الشاملة لأي دولة ، وهو عنصر رئيسي في تحديد الكثير من المتغيرات الاجتماعية والسياسية، فضلا عن أنه يعد المحدد لقدرة الدولة حتى على بناء قوتها العسكرية وتحقيق أمنها الخارجي لأن الاقتصاد هو فى النهاية من يمول بناء القوة بالمعنى الضيق أي القوة العسكرية. وقد شكل الاقتصاد عاملا بالغ الأهمية فى تشكيل أسس الدولة الصهيونية. وهذا الاقتصاد بدأ بنائه من أموال اليهود الذين جرى تهجيرهم إلى فلسطين ومن الأموال التي وفرتها الوكالة اليهودية من تبرعات اليهود وبخاصة من الولايات المتحدة أثناء الانتداب البريطانى على فلسطين ، قبل أن ينتقل إلى مرحلة جديدة بعد إنشاء الدولة التى تلقت مساعدات هائلة ساعدتها بشكل حاسم فى بناء اقتصادها وتطويره وفى استيعاب المهاجرين اجتماعيا واقتصاديا وفى تمويل بناء القوة العسكرية وتمويل الاعتداءات المتتالية على الدول العربية.

وسوف نتناول هنا الحقائق الأساسية عن الاقتصاد الإسرائيلى عند إعلان الدولة والكيفية التى تطور بها هذا الاقتصاد إلى أن وصل إلى وضعه الراهن، مع مقارنة الأوضاع الاقتصادية الإسرائيلية الراهنة بالأوضاع الاقتصادية للدول العربية ثم نتناول مستقبل الاقتصاد الإسرائيلى وتأثيره على مستقبل الدولة الصهيونية لنرى كيف يمكن للبلدان العربية مواجهة إسرائيل على الصعيد الاقتصادى أو على الأقل خلق إطار إقليمى عربى يحرم إسرائيل من غنيمتها الكبرى التى لم تنلها حتى الآن رغم كل اعتداءاتها على الدول العربية ونقصد الأسواق العربية والإمكانيات الاقتصادية المتنوعة للدول العربية التى ترغب إسرائيل فى توظيفها لمصلحتها بالأساس .

ومن المهم أن ندرك أن الرؤية التى يحكمها التقليل من شأن أو المبالغة فى قوة الاقتصاد الإسرائيلى لن تؤدى بنا إلا إلى نتائج مضللة ، لذا فإن الالتزام بأقصى درجات الموضوعية فى تقدير الاقتصاد الإسرائيلى ومسار تطوره المستقبلى هو أمر مهم للغاية لبناء أى استراتيجية للمواجهة الاقتصادية العربية مع إسرائيل أو حتى لخوض مباراة اقتصادية معها فى بيئة اقتصادية دولية مفتوحة نسبيا .

أولاً : الاقتصاد الإسرائيلى عند إعلان الدولة :

بدأت عملية بناء الاقتصاد الإسرائيلى قبل إنشاء الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ بوقت طويل يقرب من نصف قرن مع بدء الهجرة اليهودية لفلسطين فى عام ١٩٠٤ بشكل واسع النطاق يتجاوز هجرة جماعات البيلو من المتدينين التى بدأتفى ثمانينات القرن التاسع عشر . وكانت عملية بناء الاقتصاد اليهودى فى فلسطين إلى جانب بناء القوة العسكرية لليهود واجتذاب المهاجرين وكل ذلك بتمويل خارجى هى فى الحقيقة محور العملية الكبرى لإنشاء الدولة الصهيونية فى فلسطين . وخلال الفترة من عام ١٩٠٤-١٩١٤ ، هاجر إلى فلسطين نحو ٤٠ ألف يهودى استقر بعضهم فى المدن الفلسطينية ، بينما استقر ربعهم فى ٤٧ مستعمرة اقيمت على مساحة ٤٢٠ ألف دونم مول شراء معظمها البارون اليهودى أدموند دى روتشيلد [١] ، وشكلت نواة الاقتصاد الزراعى اليهودى فى فلسطين الذى توسع بشكل سريع مع موجات المهاجرين فى ظل الانتداب البريطانى ومع عمليات شراء الأراضى الزراعية التى وصلت بملكيات اليهود منها الى ١,٦ مليون دونم عند إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، وهى مساحة كانت توازى نحو ١١,٤٪ من إجمالى مساحة الأراضى الزراعية فى فلسطين والبالغة ١٤,١ مليون دونم من أصل مساحة الدولة كلها البالغة ٢٦,٢ مليون دونم. وقد اشترى اليهود الأراضى الزراعية التى سيطروا عليها قبل إنشاء دولة إسرائيل ، من اللبنانيين الذين باعوهم أراضى زراعية مساحتها ٣٨٨,٨ ألف دونم منها ٢٤٠ ألف دونم باعتها عائلة سرسق اللبنانية وحدها وأدت إلى تشريد عدد كبير من العائلات الفلسطينية من عرب الرمل التى كانت تضع يدها على أراضى الغور التابعة لحيفا. ومن كبار الملاك الفلسطينيون غير المقيمين الذين باعوهم اراضى مساحتها ٣٥٩ ألف دونم، وكبار الملاك الفلسطينيون المقيمين الذين باعوهم ١٦٧,٨ ألف دونم، ٩١ ألف دونم باعتها الحكومة والمؤسسات الدينية والشركات الأجنبية لليهود ، ٦٤,٢ ألف دونم باعها صغار الملاك الفلسطينيين، ٥٦,٥ ألف دونم باعها ملاك سوريون، ٤٤٤,١ ألف دونم تم بيعها بين عامى ١٩٣٦ ، ١٩٤٥ عبر مبيعات لم تسجل فى سجلات الملكية حتى نهاية عهد الانتداب ، فضلا عن مبيعات هامشية بلغت ٨ آلاف دونم باعها ملاك مصريون، و ٨ آلاف دونم باعها ملاك إيرانيون [٢] .

ورغم كل هذه المبيعات التى مكنت اليهود من تأسيس القاعدة الأولى لاقتصادهم الزراعى، إلا أن النقلة الكبرى لهذا الاقتصاد الزراعى تمت بالعدوان والاغتصاب عند إعلان الدولة وما أعقبه من نشوب حرب عام ١٩٤٨ حيث تمكنت إسرائيل من السيطرة على ٦،٦ مليون دونم جديدة من الأراضى الزراعية الفلسطينية فيما بين منتصف مايو ١٩٤٨ حينما أعلنت الدولة ونشبت الحرب، وبين ربيع عام ١٩٤٩ عندما أعلنت الهدنة وذلك بالإضافة الى نحو ١,٦ مليون دونم من الأراضى الزراعية كانت بحوزتها . وبذلك ارتفع نصيب إسرائيل من الأراضى الزراعية فى فلسطين كلها من البحر إلى النهر إلى ٥٨,٢٪ عند إعلان الهدنة عام ١٩٤٩ .

وفضلا عن هذه الأراضى الزراعية المستغلة اقتصاديا ، سيطرت إسرائيل على النقب فى عام ١٩٤٨. وإضافة لكل ذلك فإنها سيطرت على الموارد المائية فى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ وتحكمت فى توزيعها بشكل كامل واستغلتها لتطوير اقتصادها الزراعى.

أما بالنسبة للصناعة الإسرائيلية، فإنها بدورها بدأت فى التنامى فى إطار تطور المشروع الصهيونى لإقامة دولة إسرائيل على ارض فلسطين. وقد ظلت هذه الصناعة بدائية وصغيرة حتى عشرينات القرن العشرين عندما بدأت تخطو خطواتها التحديثية الأولى، لكن البداية الكبيرة جاءت فى بدايات ثلاثينات القرن العشرين بعد عقد اتفاقية "هاعفارا" مع ألمانيا النازية فى عام ١٩٣٣. وبموجب هذه الاتفاقية يتمكن اليهود الألمان المهاجرين لفلسطين أو الراغبين فى الهجرة إليها من نقل رؤوس أموالهم فى صورة بضائع ألمانية إلى فلسطين شرط أن يحولوا بضائع قيمتها ألف جنيه استرلينى بحد أدنى. [٣] وطبقا لهذه الإتفاقية هاجر ٦٠ ألف يهودى من ألمانيا ومن النمسا التى كانت تحت نفوذها آنذاك. [٤]

لكن هناك تفاوتا كبيرا فى تقدير الأموال التى تدفقت بموجب اتفاقية "هاعفارا" ، فطبقا للحساب الأولى فإن هجرة ٦٠ ألف ألمانى ونمساوى يحول كل منهم أكثر من ألف جنيه استرلينى بموجب الاتفاقية يعنى تدفق بضائع ألمانية قيمتها تبلغ على أقل تقدير نحو ٦٠ مليون جنيه استرلينى لصالح المهاجرين اليهود فى فلسطين، لكن الموسوعة اليهودية

ترى أن الرقم لم يتجاوز ٨,١ مليون جنيه استرلينى، فى حين تشير تقديرات عربية إلى أن الرقم بلغ ١٤٠ مليون مارك . وحتى إذا أخذنا بتقديرات الحد الأدنى أى ٨,١ مليون استرلينى فإنه مبلغ هائل بالمقارنة بحجم الاقتصاد الفلسطينى فى ثلاثينات القرن العشرين، وهو ما يدلل عليه حجم النقد الفلسطينى المتداول الذى لم يزد على خمسة ملايين جنيه فى عام ١٩٣٨. (٥)

وعلى أى الأحوال فإن التحويلات اليهودية فى صورة بضائع من ألمانيا النازية إلى فلسطين قد سمحت للمهاجرين من اليهود الألمان إلى فلسطين بالبدء فى تأسيس صناعة حديثة أو المساهمة فى تمويل تأسيس هذه الصناعة من خلال رؤوس الأموال التى حولوها معهم من ألمانيا فى صورة بضائع غالبيتها من السلع الاستثمارية أى الآلات اللازمة للصناعة.

ولم تكن صدفة أن تبدأ الصناعة العسكرية اليهودية فى فلسطين عام ١٩٣٤ بعد عام واحد من بدء تطبيق اتفاقية هاعفارا لأن هذه الاتفاقية كانت بمثابة نقطة فاصلة فى تاريخ الصناعة اليهودية فى فلسطين، تلك الصناعة التى تمحورت ولوقت طويل حتى حتى بعد إنشاء دولة إسرائيل حول الصناعات العسكرية التى مازالت تحتل حتى الآن مكانة قائدة فى الصناعة والاقتصاد فى إسرائيل. وكانت هذه الاتفاقية "هاعفارا" - محققة للمصالح المشتركة بين اليهود وألمانيا النازية حيث حقق اليهود الصهاينة نقل أموال ضخمة فى صورة آلات متقدمة تكنولوجيا إلى فلسطين كأمر ضرورى لتدعيم مشروعهم الصهيونى فى إقامة دولة إسرائيل على أراضيها، كما أتاح ذلك لعدد من اليهود الألمان أن يغادروا بلادهم ومعهم أموالهم هربا من التطرف القومى العنصرى الألمانى فى فترة سيطرة النازية. وبالمقابل أتاحت الاتفاقية لألمانيا أن تحرك الأموال اليهودية الألمانية المكتنزة وأن تحولها إلى طلب على السلع الألمانية بما يساهم فى إنعاش الاقتصاد الألمانى فى وقت كان العالم الرأسمالى وفى القلب منه أوروبا والولايات المتحدة مطحونا بأزمة الكساد العظيم التى بدأت فى أكتوبر ١٩٢٩ واستمرت خلال ثلاثينات القرن العشرين. كما أن ألمانيا النازية بعقدها لاتفاق هاعفارا فإنها تكون قد دعمت الحل الصهيونى للمشكلة اليهودية فى أوروبا آنذاك، الذى

يقضى بإقامة دولة لليهود عبر اغتصاب فلسطين، وهو حل كان يلقى تأييدا من الاتجاهات القومية المتطرفة فى أوروبا باعتباره يخلص المجتمعات الأوروبية المسيحية من الأقليات اليهودية المرفوضة من قبلها والتى توترت العلاقات بينها وبين اليهود على نحو مأساوى منذ ستينات القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية وكان استبعاد تلك الأقلية مطلوبا من المجتمعات الأوروبية عموما وبخاصة من الاتجاهات القومية المتطرفة.

وقد بدأت الصناعة العسكرية الإسرائيلية فى عام ١٩٣٤ بصناعة الألغام والقنابل اليدوية، وفى سنة ١٩٣٥ ، كانت تنتج ٣٥٠ قنبلة يوميا ، وبعد الحصول على آلات من أوروبا بدأت هذه الصناعة فى عام ١٩٣٩ فى إنتاج ١٥ ألف طلقة رصاص يوميا، وفى العام نفسه تم تطوير مدافع الهاون عيار ٣ بوصات فتم فى تلك السنة إنتاج ٤٨ مدفعا من هذا العيار مع كل مستلزماتها بالإضافة إلى ٥ آلاف قذيفة. (٦)

وكانت تلك الآلات الأوروبية قد جلبت من بولندا بالأساس قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة. وخلال تلك الحرب اعتمد الجيش البريطانى على الصناعة العسكرية اليهودية فى فلسطين فى تصنيع بعض احتياجاته العسكرية، فقامت المصانع اليهودية فى فلسطين ما بين عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٤ بإنتاج نحو ٣,٦ مليون لغم مضاد للدبابات ، نحو ٧,٩ مليون وعاء فولاذى . وبلغت القيمة الإجمالية لمنتوجات المصانع اليهودية فى فلسطين لحساب الجيش البريطانى خلال الحرب نحو ٣٣ مليون جنيه استرلينى. (٧)

والحقيقة أن سماح بريطانيا - دولة الانتداب على فلسطين - بنشوء صناعة عسكرية يهودية فى فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية بسنوات طويلة ثم إنعاشها على نحو استثنائى بتوفير طلب هائل على منتجاتها خلال الحرب العالمية الثانية هو أحد العوامل الحاسمة فى نشوء وتطور هذه الصناعة، وهو أحد العوامل المهمة التى ساعدت على اكتمال مؤامرة اغتصاب فلسطين، لأنه بالمقابل لم تسمح بريطانيا لدول عربية كبيرة كانت تحت سيطرتها بإنشاء مثل هذه الصناعات العسكرية ، بينما سمحت بذلك لليهود الذين سمحت بهجرتهم لفلسطين على نطاق واسع وتغاضت عن تشكيلهم لعصاباتهم المسلحة. وحتى عندما وصلت الحرب

العالمية الثانية ذروتها وتمكنت ألمانيا وإيطاليا اللتان سيطرتا على البحر المتوسط من قطع خطوط المواصلات بين الجيش البريطانى فى مصر وباقى الدول العربية وبين بريطانيا ، فان جيش بريطانيا فى المنطقة العربية اعتمد على مصر بالأساس فى توفير احتياجاته من بعض السلع الصناعية والزراعية المدنية ، بينما اعتمد فى توفير جانب من احتياجاته من الأسلحة على الصناعة العسكرية اليهودية الصاعدة فى فلسطين المحتلة مما يؤكد وجود إرادة بريطانية حاسمة للمساعدة فى تطوير هذه الصناعة العسكرية اليهودية، لأن بريطانيا ببساطة كان يمكنها لو أرادت - أن تعتمد فى ذلك على دولة ذات إمكانيات صناعية أعظم شأنا بما لا يقاس مع الجالية اليهودية فى فلسطين ، مثل مصر لكن ذلك لم يحدث لأن بريطانيا رأت أن نشوء وتطور هذه الصناعة فى دولة مثل مصر يشكل خطرا على الاحتلال البريطانى لمصر وعلى الوجود البريطانى فى المشرق العربى بأسره وعلى الكيان الاستيطانى الصهيونى فى ذلك الوقت، خاصة وأن الذكريات المتعلقة بتجربة محمد على المرتكزة على الجيش والصناعات العسكرية والمدنية المرتبطة به لم تمحى من ذاكرة بريطانيا بعد أن شكلت تحديا حقيقيا لطموحاتها فى المنطقة العربية التى كان محمد على يطمح بالمقابل لأن يضمها فى دولة تكون مصر مركزها.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية حدثت طفرة فى الصناعة العسكرية الصهيونية فى فلسطين، ففى يوليو ١٩٤٥ وبتوجيه من بن جوريون ، تعاقدت أطراف يهودية مع إدارة موجودات الحرب الأمريكية لشراء مئات الأطنان منالآلات العسكرية كمخلفات حرب (خردة) فالآلة التى كانت تكلفتها ١٠ آلاف دولار مثلا ، بيعت بـ ١٢٥ دولار ووصلت هذه الآلات كلها سالمة إلى فلسطين.[(٨)]

وبفضل هذه الآلات الأمريكية ، والآلات الأقدم التى جلبت من بولندا قبل لحرب العالمية الثانية، أخذت الصناعة العسكرية الصهيونية تعمل بنشاط متزايد وأنتجت خلال الفترة من عام ١٩٤٥ وحتى صدور قرار التقسيم فى نوفمبر عام ١٩٤٧ ، نحو ٢ مليون رصاصة للرشاش ستن، ٤٧٥٠ رشاشا ، وأكثر من ١٠٠ مدفع هاون عيار بوصتين ، ٥٣ ألف قنبلة يدوية. وفى ٢٣ أكتوبر ١٩٤٧ ، صدر أمر إلى الصناعات العسكرية بإنتاج ٤٠٠٠ مدفع هاون، ٤ ملايين رصاصة ، ١٣٠ ألف

قنبلة يدوية .[٩]

وهكذا فإن التمويل اللازم للصناعة اليهودية فى فلسطين والتى تمحورت حول الصناعة العسكرية قد تم توفيره من الخارج ، كما أن السوق المطلوبة لإنعاش هذه الصناعة قد توفرت على نحو استثنائى ساعدها على تحقيق قفزة هائلة أثناء الحرب العالمية الثانية من خلال طلب الجيش البريطانى فى الشرق الأوسط على منتجات الصناعة العسكرية اليهودية بعد أن أدت الهيمنة الألمانية - الإيطالية على البحر المتوسط إلى تعطيل الإمدادات من بريطانيا إلى جيوشها فى المنطقة العربية .

هذا فضلا عن أن العصابات الصهيونية فى فلسطين قد وفرت تيارا دائما ومتصاعدا من الطلب على منتجات الصناعة العسكرية الصهيونية فى فلسطين، وهو التيار الذى صار طوفانا مع بدء الاستعداد الصهيونى لخوض حرب اغتصاب فلسطين عند انتهاء الانتداب البريطانى عليها، ثم مع اشتعال هذه الحرب ذاتها بعد ذلك. وفضلا عن ذلك فإن التكنولوجيا اللازمة لإقامة الصناعة الصهيونية فى فلسطين قبل عام ١٩٤٨ قد جاءت من الولايات المتحدة ومن أوروبا وبالذات من ألمانيا وبولندا.

ويمكن القول بصفة عامة أن الاقتصاد الزراعى والصناعى الصهيونى فى فلسطين قبل إنشاء دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ، قد قام بالكامل على أموال واردة من الخارج سواء فى صورة مساعدات أو ممتلكات يهودية محولة، وهو أمر طبيعى لأن اليهود أنفسهم كانوا قادمين من الخارج من خلال الهجرة التى فرضت على فلسطين بتخطيط من المنظمة الصهيونية العالمية وبتسهيلات ومساندة حاسمة من بريطانيا. كما قام الاقتصاد الصهيوني من خلال مساندة تكنولوجية أمريكية وأوروبية كما ذكرنا آنفا ، كما توسع هذا الاقتصاد على نطاق واسع من خلال الاغتصاب الذى شكل الآلية الرئيسية فى توسيع قطاع الزراعة بالذات إبان حرب ١٩٤٨ ، وهو أمر منسجم تماما مع كون الدولة الصهيونية برمتها قد نشأت باغتصاب فلسطين واغتصاب الملكيات العامة بالكامل وجانب مهم من الملكيات الخاصة فيها .

ومن الملفت حقا أنه منذ بداية تنفيذ الخطة الصهيونية لاغتصاب

فلسطين، كانت المساعدات الخارجية المتمثلة فى تبرعات يهود الغرب قد أدت إلى رفع مستوى معيشة اليهود فى فلسطين بشكل هائل يتجاوز امكانياتهم ويفوق كثيرا مستوى معيشة اليهود فى الدول العربية والنامية عموما كعامل لجذب هؤلاء اليهود للهجرة إلى فلسطين والانضمام للمشروع الصهيونى لإقامة دولة فيها. وفى عام ١٩٤٦ كان نصيب الفرد العربى من الدخل ٥٠ جنيها مقابل ١٤١ جنيها للفرد اليهودى. [١٠] وقد استمر التوجه الإسرائيلى لرفع مستويات المعيشة بشكل يتجاوز الامكانيات الفعلية للاقتصاد المحلى من خلال المساعدات الخارجية كخط دائم لزيادة جاذبية إسرائيل بالنسبة ليهود العالم حتى يقبلوا على الهجرة إليها، وأيضا لتوفير البيانات الإيجابية اللازمة للتأكيد على قوة اقتصاد إسرائيل التى تتجسد فى ارتفاع معيشة اليهود فى الدولة الصهيونية.

ثانيا : الاقتصاد الإسرائيلى من إعلان الدولة حتى الآن :

بالرغم من كل الجهود الصهيونية والمساعدات الخارجية التى تلقاها الكيان الصهيونى فى فلسطين قبل إنشاء دولة إسرائيل، إلا أن الاقتصاد الإسرائيلى عند إعلان الدولة لم يكن سوى اقتصاد متخلف باستثناء صناعاته العسكرية. وكانت موارد الاقتصاد الفلسطينى الذى اغتصبته إسرائيل، تتركز فى الزراعة (الحمضيات بالأساس) والكيماويات المستخرجة من البحر الميت. وإجمالا كان هذا الاقتصاد أقل من أن يلبى حاجة إسرائيل لتمويل تطوير قوتها العسكرية والحفاظ على تفوقها على جيوش دول المواجهة العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة، وكان ذلك الاقتصاد أضعف من أن يحقق مستويات معيشية عالية للإسرائيليين يكون من شأنها جذب المهاجرين للدولة الصهيونية، كما كان أضعف أيضا من أن يمول النفقات الضخمة لاستيعاب المهاجرين الجدد الذين يعتبر تدفقهم لإسرائيل ضرورة ديموجرافية وعسكرية قصوى ، وحتى بعد اغتصاب إسرائيل للممتلكات العامة ولجانب مهم من الممتلكات الخاصة الفلسطينية، فإن اقتصادها لم يكن قادراً بأي حال من الأحوال على القيام بالمهام الجسام المطلوبة منه. ونتيجة لكل ذلك عملت إسرائيل بعد إنشائها على إحداث تغييرات اقتصادية هائلة وسريعة لتحقيق أهدافها من الاقتصاد كرافعة رئيسية للدولة الصهيونية. وهذا ما

ينقلنا لتناول السياسات الاقتصادية التي وجهت الاقتصاد الإسرائيلي منذ إعلان الدولة وحتى الآن والروافع الأساسية للاقتصاد الإسرائيلي والدور الذي لعبته المساعدات الخارجية في بناء وتطوير الاقتصاد الإسرائيلي منذ إعلان الدولة وحتى الآن.

١ - تطور النظام الاقتصادي في إسرائيل :

منذ إنشائها عام ١٩٤٨ وحتى منتصف تسعينات القرن العشرين، ارتكزت السياسات الاقتصادية الإسرائيلية على التخطيط المركزي وسيطرة الدولة على الجانب الأعظم من النشاط الاقتصادي كأمر ضروري إلى حد الحتمية بالنسبة لدولة يتم إنشائها على أرض شعب آخر وفي مواجهته ، من خلال مؤسسة عسكرية تكاد تتماهى مع الدولة التي ينطبق عليها بالفعل أنها نشأت كمؤسسة عسكرية وما تزال إلى الآن تطبع الدولة بطابعها رغم مرور أكثر من خمسة عقود على إنشائها .

وعلى أي الأحوال فإن ملامح السياسة الاقتصادية الإسرائيلية بعد إعلان الدولة، قد تجسدت في البرنامج الذي قدمته الحكومة الإسرائيلية في مارس عام ١٩٤٩ حيث تضمن هذا البرنامج تأميم الموارد العامة والمياه والخدمات التي يعتمد عليها الدفاع عن الدولة. وعلى أساس هذا البرنامج أسست الحكومة، العديد من الشركات لاستغلال الموارد الطبيعية في النقب، كما استولت الحكومة الإسرائيلية على شركتي البوتاس والكهرباء من مالكيها من القطاع الخاص. ورغم أن الحكومة الإسرائيلية قد دفعت حصة الأسد في مشروعات المياه الجديدة إلا أنها لم تسيطر على شركة المياه التي ظلت مملوكة للهستدروت. كما أسست الحكومة بالاشتراك مع الهستدروت والوكالة اليهودية ، العديد من الشركات ومنها شركة الطيران الإسرائيلية. [١١]

وإذا كانت الدولة قد سيطرت بشكل مباشر منذ البداية على غالبية الاقتصاد وبالذات القطاع الصناعي، فإنه حتى بالنسبة للشركات المملوكة للهستدروت أو المملوكة بشكل تشاركي بينه وبين الحكومة والوكالة اليهودية، فإنها قد أديرت كأقرب ما يكون لشركات القطاع العام خاصة في ظل العلاقة الوثيقة بين الهستدروت والحكومات المتتالية لحزب العمل بعد إعلان الدولة، وفي ظل ارتباط الدولة بشركاتها العامة

والخاصة التى هى أقرب ما تكون إلى مؤسسة عسكرية ، بهدف الدفاع عن وجودها الذى تحقق بالاغتصاب واستمر بالعدوان وأيضا بهدف خدمة طموحاتها التوسعية.

وقد عبرت الموازنة العامة للدولة الصهيونية عن هيمنة الدولة على الاقتصاد فيها. وتشير بيانات صندوق النقد الدولى إلى أن الانفاق العام كان يشكل ٥٣,٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٧٠ وارتفع إلى ٦٥٪ عام ١٩٧٣ وأخذ يتذبذب باتجاه الارتفاع كما هو واضح من جدول ٣ حتى بلغ ٧٥,٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٧٧ قبل أن يتراجع عام ١٩٧٨ إلى ٦٧,٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى الإسرائيل على ضوء انكسار موقف المواجهة العربى مع إسرائيل بعد زيارة الرئيس المصري السابق أنور السادات فى نوفمبر ١٩٧٧ ، تلك الزيارة التى أدت تداعياتها المتراكمة إلى قتله فيما بعد فى أكتوبر ١٩٨١ بيد عدد من ضباط القوات المسلحة المصرية.

وقد وصل الإنفاق العام الإسرائيلى إلى مستوى عال للغاية بدءا من عام ١٩٧٩ حيث سجل ٧٦,٥٪ ، ٧٢,٨٪ ، ٧٤,٩٪ ، ٧٤,٣٪ من الناتج الاجمالى الإسرائيلى فى أعوام ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ على الترتيب ، ثم سجل الإنفاق العام مستويات قياسية ربما على الصعيد العالمى عندما بلغ ٨٩٪ ، ٨٩,١٪ فى عامى ١٩٨٣، ١٩٨٤ على الترتيب – راجع جدول ٣ – .

وفى ظل هذا الإنفاق الهائل تزايد عجز الموازنة العامة للدولة الصهيونية حتى بلغ مستوى قياسيا عام ١٩٨٣ عندما سجل ٢٦,٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى – راجع جدول ٤ – وكان من نتيجة هذا العجز الكبير فى الموازنة أن انفجر التضخم فى إسرائيل مسجلا مستويات قياسية لم تسجل فيها من قبل فقد ارتفع الرقم القياسى لأسعار المستهلكين من ٨٣,٧ عام ١٩٨٠ إلى ١٨١,٤ عام ١٩٨١ إلى ٣٩٩٧ عام ١٩٨٢ إلى ٩٨١,٧ عام ١٩٨٣ قبل أن يرتفع بشكل هائل إلى ٤٦٥١,٦ عام ١٩٨٤ ثم تضاعف إلى ١٨٨٢١,٣ عام ١٩٨٥ (عام ١٩٩٥ = ١٠٠ ألف)، [١٢] وبعدها بدأ التضخم فى التراجع على ضوء المساعدات الاستثنائية التى تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة عام ١٩٨٦ والتى بلغت ٤٥٠٠ مليون دولار مقارنة بنحو ٢٦٠٠ مليون دولار قيمة

المساعدات الأمريكية التى تلقتها إسرائيل فى العام السابق عليه. [١٣]

وتراجع التضخم أيضا على ضوء الطفرة التى حققتها إسرائيل فى معالجة عجز الموازنة العامة للدولة التى حققت فائضا فى عام ١٩٨٦ - راجع جدول ٤ - وهو الفائض الوحيد فى هذه الميزانية خلال الثلاثين عاما الأخيرة وربما منذ إنشاء الدولة الصهيونية عام ١٩٤٨ وحتى الآن. وعلى أى الأحوال فإن تقليص عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى الإسرائيلى جاء بالأساس من خلال تقليص الانفاق العام كنسبة من هذا الناتج كما يتضح من الجدول ٣ . وكان معدل التضخم قد انخفض فى عام ١٩٨٦ إلى ٤٨,١٪ مقارنة بعام ١٩٨٥ ثم واصل الانخفاض بشكل تدريجى بعد ذلك . [١٤]

وقد بلغ معدل التضخم فى إسرائيل مستويات معتدلة فى تسعينات القرن العشرين وسجل نحو ٥,٢٪ عام ١٩٩٩ ، ومن المقدر له أن يكون قد بلغ ٢,٩٪ عام ٢٠٠٠. [١]

وعودة إلى الانفاق العام الهائل والعجز الكبير فى الموازنة العامة للدولة والذى فجر التضخم فى النصف الأول من الثمانينات، فإن مكافحة هذا العجز استمرت حتى بعد السيطرة على التضخم حيث تكفلت سياسة كبح الانفاق من ناحية وتحول المعونات الحكومية الأمريكية إلى أسلوب المنح بدلا من القروض من ناحية أخرى بتوفير الظروف الملائمة لتخفيض العجز فى الموازنة العامة الإسرائيلية حتى بلغ ١,٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٨ . [١٦]

لكن نسبة الإنفاق العام الإسرائيلى إلى الناتج المحلى الاجمالى مازالت من أعلى المستويات فى العالم عامة رغم التحول فى السياسات الاقتصادية فى إسرائيل فى منتصف التسعينات باتجاه تفعيل دور القطاع الخاص وتقليص هيمنة الدولة على الاقتصاد وبخاصة خلال فترة حكم اليمين الإسرائيلى من عام ١٩٩٦ حتى عام ١٩٩٩ حيث كان قد طرح برنامجا اقتصاديا معبرا عن السياسات الاقتصادية اليمنية التقليدية والذى كانت ملامحه الرئيسية تتركز فى تحرير الاقتصاد وخصخصة القطاع العام باستثناء الصناعات العسكرية وعدد محدود من الصناعات المدنية التى ترتبط بالأمن الإسرائيلى مثل المياه والطاقة.

وقد عبر رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق بنيامين نتنياهو الذى

قاد حكومة اليمين عن الاستراتيجية الاقتصادية الحكومية ، فى حوار مع آرى شافيط نشر فى ملحق هآرتس فى ١٩٩٦/١١/٢٢ تحت عنوان "شرق أوسط جديد ؟ يالها من فكرة مسلية" ، حيث ذكر نصا "إننا متأهبون لاقتصاد المعلومات أكثر من أية دولة أخرى فى العالم. إن عدد العلماء نسبة إلى السكان فى البلد هو الأعلى فى العالم، والمؤسسات الأمنية تنتج سنويا آلافا من الشبان الذين اكتسبوا خبرة فريدة فى نوعها فى مجال المعلومات والحاسبات الالكترونية والمحركات والأجهزة الآلية التى تقوم بأعمال الإنسان. ونظرا إلى أنه لم يكن لدينا هنا لا رأسمالية حقيقية ولا شيوعية، فإنه لا توجد لدينا ديناصورات صناعية ثقيلة ومتقادمة يجب التخلص منها. وفى تقديرى إذا احررنا الاقتصاد من التدخل الحكومى الزائد عن الحد - وهذا ما سنفعله - فسنتوصل إلى تجسيد طاقاتنا الإنسانية الكامنة بصورة تحقق للاقتصاد الإسرائيلى انطلاقة هائلة وسريعة جداً . (١٧)

واتساقا مع هيمنة الدولة على الاقتصاد فى إسرائيل منذ إنشائها عام ١٩٤٨ ، فإنها اعتمدت على تسعير عملتها تحكميا. ومن الطريف حقا أن العصابات الصهيونية كانت قد حددت سعر الشيكل مقابل الدولار قبل عام ١٩٤٨ بمقدار ٤٠ دولارا أمريكيا لكل شيكل وظل السعر كذلك حتى عام ١٩٤٩ أى بعد إنشاء الدولة بعام حيث تم تخفيضه إلى ٢٧,٨ دولار للشيكل وهو السعر الذى استمر ساريا حتى عام ١٩٥٣ . وهذا التسعير للعملة بشكل غريب وخالى من أى منطق أو حتى خرافى هو انعكاس لعقدة الاحساس بالضآلة والنزوع في الوقت ذاته للسيطرة والتفوق ولو عبر سعر عملة تحصل على كل الدعم من الخارج الذى كان مسئولا حتى عن تكوين الاحتياطيات الدولية لإسرائيل.

وعلى أى الأحوال فإن السعر المبالغ فيه للعملة الإسرائيلية قد أضر بإمكانية زيادة الصادرات الإسرائيلية التى كانت أسعارها مقدرة بالعملات الأخرى مرتفعة للغاية بما جعلها غير قادرة على المنافسة فى الأسواق الدولية ، لكن إسرائيل المعنية بالأساس بالبناء الداخلى للاقتصاد وبمواجهة احتياجات المهاجرين الذين استوعبتهم لم تكن مهتمة كثيرا بقضية التصدير فى ذلك الحين خاصة أن المساعدات التى كانت تحصل

عليها قد أمدتها دائما بالعملات الحرة التى كانت تحتاج إليها .

وقد تم تخفيض سعر الشيكل مقابل الدولار إلى ٥,٥٥ دولار لكل شيكل عام ١٩٥٤ وهو السعر الذى استمر حتى عام ١٩٦٢ عندما تم تخفيض سعره من جديد الى ٣,٣٣ دولار لكل شيكل كآلية لحفز الصادرات الإسرائيلية بعد أن بدأ القطاع الصناعى الإسرائيلى المبنى حديثا يواجه مشكلة فى التصدير. وفى عام ١٩٧١ تم تخفيض سعر الشيكل مجددا ليصل الى ٢,٨٦ دولار لكل شيكل، وفى عام ١٩٧٤ تم تخفيض سعره الى ٢,٣٨ دولار لكل شيكل ثم واصل انخفاضه الى ١,٦٧ دولار لكل شيكل عام ١٩٧٥. ومنذ ذلك الحين أصبحت العملة الإسرائيلية تتراجع سنويا مقابل الدولار ، وفى عام ١٩٧٨ أصبح الدولار يساوى ١,٦٤٢ شيكل إسرائيلى ثم انهار الشيكل فى ظل التضخم الكبير فى أوائل الثمانينات حتى أصبح الدولار يساوى ٣٩,٥٨ شيكل فى عام ١٩٨٣ .

وقد حاولت إسرائيل استعادة ذكريات الشيكل المبالغ فى سعره بعد انتخابات عام ١٩٨٤ التى جاءت بحكومة وحدة وطنية ، فتم اقرار شيكل جديد قيمته ٦,٥٤ دولار فى عام ١٩٨٤ ، لكنه تراجع فى العام التالى وأصبح ١,١٦ دولار لكل شيكل قبل أن يصبح مجرد ٠,٦٧ دولار لكل شيكل عام ١٩٨٦ ثم يأخذ دورة تراجع متواصلة كما هو واضح من الجدول ٥ ، خاصة مع التوجه لتحرير سعر الصرف فى النصف الثانى من التسعينات من القرن العشرين، وهو التحرير الذي بلغ منعطفا حاسما في ٢٦ أبريل عام ١٩٩٨ عندما أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن برنامج تحرير سوق صرف العملات الأجنبية والذي بدأ تطبيقه في مايو ١٩٩٨ والذي يتضمن إلغاء معظم القيود المفروضة على سوق الصرف وجعل الشيكل عملة قابلة للصرف بشكل كامل ، ويقر حق الإسرائيليين في الاحتفاظ بأي مبالغ يريدونها بالعملات الأجنبية في حسابات في الداخل أو الخارج ، وفي استخدام هذه العملات الأجنبية في الصفقات المحلية ، كما أقر البرنامج مسألة السماح للأجانب بالدخول في التعاملات الآجلة وتعاملات الخيارات بالشيكل . (١٨)

وتجدر الإشارة إلى أن مجمل سياسات تحرير الاقتصاد فى إسرائيل فى النصف الثانى من تسعينات القرن العشرين قد تأثرت

بالموجة العالمية للتوجه نحو تحرير الاقتصاد وتقليص الدور الاقتصادى للدولة، تلك الموجة التى قادتها تاتشر وريجان وروج لها صندوق النقد والبنك الدوليين منذ بداية ثمانينات القرن العشرين ثم أخذت دفعة هائلة بعد سقوط النظم الاشتراكية البيروقراطية الأقرب لرأسماليات الدولة فى شرق أوروبا والاتحاد السوفيتى السابق فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين حيث أدى سقوطها الى تعرض نموذج التنمية القائم على التخطيط المركزى والدور المحوري للدولة فى النشاط الاقتصادى المباشر، لأزمة حقيقية وإلى عودة البريق للسياسات الاقتصادية القائمة على تقليص الدور الاقتصادى للدولة الى أقصى حد لتقترب من نموذج الدولة الحارسة المعنية بالأمن الداخلى والدفاع ضد الأعداء الخارجين وضمان التزام الأفراد بتعاقداتهم.

ورغم خروج اليمين من حكم إسرائيل فى عام ١٩٩٩ ، إلا أن سياسات التحرير الاقتصادى استمرت ليس كجزء من الموجة العالمية فحسب ولكن، لأن الدولة الصهيونية تمكنت من بناء قطاع خاص قوى فى مجال الصناعة والخدمات بغض النظر عن أنها اعتمدت فى ذلك على المساعدات الخارجية المالية والتكنولوجية والتسويقية، وبالتالى أصبحت هناك امكانية لتقليص الدور الاقتصادى المباشر للدولة دون مخاوف كبيرة. لكن حدود تقليص الدور الاقتصادى للدولة فى إسرائيل تختلف عن بقية دول العالم، فمازال الانفاق العام يشكل نسبة ضخمة من الناتج المحلى الاجمالى كما هو واضح من الجدول ٣، فضلا عن ان استمرار سيطرة الدولة على الطاقة والمياه والصناعات العسكرية سيجعل دورها الاقتصادى دائما كبيرا حتى بعد تخفيضه عن ذى قبل.

ويمكن القول إجمالا أن الدولة ستستمر فى القيام بدور قائد على صعيد التطوير التكنولوجى فضلا عن سيطرتها على بعض الصناعات والمرافق الاستراتيجية المتعلقة بالطاقة والمياه وسيطرتها أيضا على الصناعات العسكرية ، وكل هذا فى الأوقات العادية.

أما فى لحظات الطوارئ وهى طويلة فى حياة دولة نشأت بالاغتصاب وتستمر بالعدوان ، فإن الدولة يمكن أن تتدخل فى الاقتصاد على نطاق واسع أو حتى تعيد هيمنتها ولو بشكل مؤقت عليه .

٢ - قطاع الزراعة من المقدمة إلى الظل :

ظلت السياسات الاقتصادية الإسرائيلية منذ إعلان الدولة وحتى منتصف الخمسينات من القرن العشرين، متحيزة بشكل واضح لقطاع الزراعة حيث كان الجانب الأعظم من الإنفاق الاستثماري فى الموازنة العامة يتجه إلى المشروعات الزراعية ومشروعات المياه. وعلى سبيل المثال بلغت حصة مشروعات الزراعة والمياه نحو ٥٦٪ من ميزانية التنمية فى العام المالى الإسرائيلى ١٩٥٣/٥٢ ، مقارنة بنحو ١١٪ من تلك الميزانية لقطاع الصناعة التحويلية. وللعلم فإن هذه الميزانية قد تم تمويلها بشكل أساسى من قروض حصلت عليها إسرائيل من بنك الصادرات والواردات الأمريكى ومن عائد السندات الحكومية الإسرائيلية التى تم ترويجها فى الخارج وبالذات فى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥١ . (١٩)

وتعكس الأولوية التى أعطتها إسرائيل لقطاع الزراعة فى الفترة التى أعقبت إعلان الدولة.. تعكس وجود إمكانيات كبيرة للتوسع الزراعى سواء في الأراضي الخاصة بالفلسطينيين الذين طردتهم إسرائيل من أراضيهم عام ١٩٤٨ أو في الأراضي غير المستصلحة في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، حيث لم يكن عنصرا الأرض والمياه قد استغلا الاستغلال الكامل، كما تعكس ربما بدرجة أهم رغبة الحكومة الإسرائيلية فى ربط المهاجرين الجدد الذين تدفقوا إلى الدولة الصهيونية، بأرض فلسطين المحتلة كوسيلة لتعظيم الانتماء الإسرائيلى ولصهر اليهود من القوميات المختلفة فى بوتقة اجتماعية واحدة من خلال الارتباط المشترك بالأرض التى تكون القدرة على التعبئة بشأن الدفاع عنها، أعلى كثيرا من قطاع الخدمات القابل للتنقل بتكاليف محدودة على سبيل المثال. هذا بالإضافة إلى نظرة إسرائيل الى المستعمرات الزراعية "الكيبوتزات" باعتبارها عائقا فى وجه أى هجوم يشنه العرب ، أو قاعدة إنطلاق للقوات الإسرائيلية فى عملياتها العسكرية ضد العرب. (٢٠)

كذلك فإن المستعمرات الزراعية بأنماطها المختلفة (الكيبوتز، الموشافيم عوفديم، الموشافيم شيتوفيم، الموشافيم عوليم، كفاريم شيتوفيم) كانت فى حدها الأدنى أقرب للتعاونيات مما جعلها ملائمة لتحقيق التقارب والإندماج بين المهاجرين من مختلف أصقاع الأرض والذين تم إنشاء الدولة الصهيونية من خلال تدفقهم إلى أرض فلسطين ، أو الذين

وفدوا إليها بعد إعلان الدولة عام ١٩٤٨ .

وقد انعكست الأولوية التى حظى بها قطاع الزراعة فى حصته من القروض التى حصلت عليها الحكومة من الجهاز المصرفى الإسرائيلى ومنحتها الى مختلف القطاعات. وعلى سبيل المثال حصل قطاع الزراعة الإسرائيلى على ٣١,١٪ من إجمالى القروض التى قدمها الجهاز المصرفى الإسرائيلى للحكومة الإسرائيلية فى عام ١٩٥٤ مقارنة بنحو ١٨,٨٪ حصل عليها قطاع الصناعة فى العام نفسه . وحتى عام ١٩٦٠ ظل قطاعات الزراعة يحتفظ بالمكانة الأولى التى بدأ يشاركه فيها قطاع الصناعة حيث حصل كل منهما على ٢٩٪ من القروض الحكومية من الجهاز المصرفى الإسرائيلى . [٢١] وكان الناتج الزراعى الإسرائيلى قد ارتفع من ٤,٤مليون شيكل عام ١٩٤٩/٤٨ الى ٧٥ مليون شيكل عام ١٩٦٠/٥٩ . [٢٢]

وبعد أن حقق قطاع الزراعة الهدف منه فى استيعاب جزء من المهاجرين غير المتعلمين أو الأقل تعليما وربطهم بالأرض رغم كونها محتلة، وبعد ان استنفذت إسرائيل امكانيات التوسع الزراعى الأفقى فى حدود عام ١٩٤٨ بناء على موارد الأرض والمياه تحت سيطرتها ، بدأت مكانة قطاع الزراعة فى جدول الأولويات الحكومية الإسرائيلية تتراجع ، وتراجعت حصة هذا القطاع من الناتج المحلى الاجمالى الإسرائيلى بشكل سريع فى ظل النمو السريع لقطاعى الصناعة والخدمات ، رغم أن هذا القطاع ظل ينمو ولكن بمعدلات أقل من القطاعين الأخيرين.

ويشير أحد الكتاب الإسرائيليين إلى أنه منذ منتصف الخمسينات كان واضحا ان نقص الأراضى وشحة المياه يقيدان مستقبل قطاع الزراعة الذى كان فى ذلك الوقت ينتج غالبية الاحتياجات الغذائية فى إسرائيل ، وهذا أدى لانخفاض معدل النمو السنوى فى هذا القطاع إلى ما يتراوح بين ٥ ، ٦٪ فى الفترة من ١٩٥٤-١٩٦٥ ، [٢٣] وكان هذا المعدل لنمو قطاع الزراعة أقل من معدل نمو الاقتصاد الإسرائيلى راجع جدول ١ ، مما أدى الى تراجع الوزن النسبى للقطاع الزراعى الذى كان يسهم بنحو ١١,٤٪ من الناتج "القومى" الإسرائيلى فى عام ١٩٥٠ فأخذت حصته فى التراجع حتى بلغت ٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى

عام ١٩٩١ ثم تراجعت بشكل تدريجي لتصل الى ٢,٨٪ ، ٢,٤٪ ، ٢,٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى أعوام ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ على الترتيب.[٢٤] وقد استمرت هذه النسبة في التراجع لتصل إلى ٢,١٦٪ في عام ١٩٩٩ حيث بلغت قيمة الناتج الزراعي الإسرائيلي بالأسعار الجارية نحو ١٣٠٩٩ مليون شيكل جديد علما بأن الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي بالأسعار الجارية قد بلغ ٦٠٦٧٠٢ مليون شيكل جديد في العام نفسه حسب البيانات الرسمية الإسرائيلية.
(Statistical Abstract of Israel 2000, Jerusalem, p.6-8,13-16)

وقد قامت إسرائيل فى أواخر الخمسينات بإنشاء شركات للصادرات الزراعية بغرض خلق حوافز خارجية للنمو فى هذا القطاع. كما أتمت فى عام ١٩٦٣ بناء الأعمال الأساسية فى خط المياه. [٢٥]

أ - معالجة نقص المياه بالترشيد والسطو

وبالنظر الى أن المياه شكلت دائما القيد الأكثر أهمية عن كل ما عداه ، على التوسع الزراعى الأفقى فإن إسرائيل عملت دائما على ترشيد استهلاك المحاصيل للمياه وعلى تقليل الفاقد الحقلى والفاقد فى النقل ، كما عملت على زيادة امكانية استخدام المياه الأعلى ملوحة فى زراعة العديد من المحاصيل وذلك من خلال الانفاق على البحث العلمى فى هذه المجالات ، لكن الأهم من كل ذلك هو أن إسرائيل عملت دائما على اغتصاب مياه الدول العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ بما فى ذلك مياه الضفة وغزة، وبعد عام ١٩٦٧ توسعت فى هذا الأمر على نطاق واسع بعد أن أصبحت الضفة الغربية تحت سيطرتها وبعد أن احتلت هضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية فى تلك الحرب . فقد بدأت إسرائيل منذ تأسيسها وحتى الآن في صراع مائي مع الشعب الفلسطيني ومع الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة. وهو صراع شكل أحد أوجه الصراع العربي - الإسرائيلي الشامل . فقد بدأت إسرائيل لدى تأسيسها عام ١٩٤٨ بعد اغتصابها للقسم الاكبر من فلسطين، فى محاولة زيادة الموارد المائية التى تسيطر عليها حتى تستطيع زيادة عدد المهاجرين اليهود الذين تستوعبهم والذين شكل تدفقهم ضرورة قصوى لوجودها القائم على الاغتصاب ولأمنها ، باعتبارهم

أساس جيشها الذى تستند إلى قوته فى استمرار وجودها القائم على الاغتصاب والمستمر بالعدوان. واستندت إسرائيل إلى دراسة للخبير الأمريكى "والتر كلاى لاودر ميلك" تضمنت اقتراحات بعدد من المشاريع المائية لزيادة الموارد المائية للدولة الصهيونية الحديثة الإنشاء . وفى عام ١٩٥١ ، بدأت اسرائيل بتجفيف بحيرة الحولة وهى جزء من نظام مجرى نهر الأردن ، وأنشأت عدد من المعسكرات الصهيونية فى مكانها وأهمها مستعمرة "كريات شمونة" وكانت لدى كل من الدول العربية من ناحية والدولة الصهيونية من ناحية أخرى ، تصورات خاصة لاستغلال مياه نهر الأردن، وهى تصورات متصادمة ، مما دفع الولايات المتحدة أثناء ولاية الرئيس الأمريكى "دوايت ديفيد إيزنهاور" فى بدايات الخميسينات من القرن العشرين، إلى حث الأمم المتحدة على وضع خطة موحدة لاستغلال مياه نهر الأردن. فى حين كانت المملكة الأردنية الهاشمية قد وضعت خطتها الخاصة التى أعدها مهندس أمريكى (خطة بونجر) لاستغلال نهر الأردن. وتمكنت من اقناع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (الأونروا) ، وحكومة الولايات المتحدة لتمويل مشروع على نهر اليرموك الذى هو أحد روافد نهر الاردن. لكن إسرائيل اعترضت على الخطة الأردنية ، ثم عادت الادارة الأمريكية لتتجاهل هذه الخطة وتعلن عن ضرورة وجود مشروع تعاونى مشترك لاستغلال مياه نهر الاردن نزولا على الرغبة الاسرائيلية. وعندما اقتربت ادارة وادى تينسى من إكمال الخطة الموحدة لاستغلال مياه نهر الأردن ، كانت إسرائيل قد بدأت فعليا فى بناء قناة خاصة قرب جسر بنات يعقوب فى منتصف الطريق بين بحيرتى الحولة وطبريا ، لتحويل معظم مياه نهر الأردن إلى المناطق التى تسيطر عليها اسرائيل. وكانت أعمال تلك القناة تتم فى المنطقة المجردة من السلاح التى أقيمت تبعا لاتفاقية الهدنة التى توقف القتال بموجبها بين إسرائيل وسورية. (٢٦)

وقد خلقت التصرفات الاسرائيلية أزمة مع الدول العربية ومع الولايات المتحدة التى تعرضت لموقف حرج بعد تجاهل اسرائيل لخطتها الموحدة لتقسيم مياه الاردن مما اضطر الولايات المتحدة إلى تجميد مساعداتها لاسرائيل حتى تتوقف عن أعمالها المنفردة على نهر الأردن، ثم كلف الرئيس الأمريكى أحد مستشاريه " اريك جونستون " بالتفاوض

كممثل له، مع دول المنطقة ، لإقناعها بخطة موحدة لاستثمار الموارد المائية لنهر الأردن استنادا إلى دراسات هيئة وادى تينسى التى تمت تحت إشراف المهندس "تشارلز مين" وبتكليف من الخارجية الأمريكية ووكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين.

وحدد المشروع الموارد المائية لنهر الأردن بنحو ١٢١٣ مليون متر مكعب واقترح توزيع ٧٧٤ مليون متر مكعب منها للأردن و ٤٥ مليون متر مكعب لسورية و ٣٩٤ مليون متر مكعب لإسرائيل ولاشئ للبنان. ويتم مشروع الاستثمار من خلال إنشاء سد على نهر الحاصبانى الذى يغذى نهر الأردن، ومن خلال تحويل مياه أنهار "بانياس" و "تل القاضى" و "الوزانى" و "سريد" و "الحاصبانى" لرى مناطق الحولة وتلال الجليل الأعلى ووادى مرج ابن عامر وكلها مناطق خاضعة لإسرائيل ، وهو ما رفضته اللجنة الفنية العربية المكلفة من جامعة الدول العربية بدراسة مشروع أو خطة جونستون. كذلك تضمنت هذه الخطة انشاء سد على نهر اليرموك فى موقع العدسية لتحويل مياه فيضانات النهر إلى بحيرة طبريا ، وانشاء سد فى موقع المقارن على نهر اليرموك وإنشاء قناتين غربى وشرقى نهر الأردن لرى أراضى ضفتى النهر فى الأغوار والأزوار الشرقية والغربية من مياه بحيرة طبرية مباشرة(٢٧).

وقد اعترض العرب من خلال اللجنة الفنية التى شكلتها الجامعة العربية ، على خطة جونستون المستندة إلى تقرير تشارلزمين ، على أساس أنها تعطى لاسرائيل ثلث ايراد نهر الاردن رغم أن الأراضى الواقعة تحت سيطرتها لا تغذيه سوى بنحو ٢٣٪ من إيراده.

كما أن تحويل مياه نهر اليرموك لبحيرة طبرية قبل ضخها للأردن، يعنى أنه بدلاً من حصول الأردن على مياه عذبة من نهر اليرموك فانه سيحصل على مياه درجة ملوحتها عالية من بحيرة طبرية. وأشارت اللجنة الفنية العربية إلى ان إيراد نهر الأردن يبلغ ١٤٢٩ مليون متر مكعب وليس ١٢١٣ مليون متر مكعب كما تشير الخطة الأمريكية ، واقترحت اللجنة العربية توزيع الايراد المائى لحوض نهر الأردن على النحو التالى: ١٣٢ مليون متر مكعب لسورية ، ٣٥ مليون متر مكعب للبنان ، ٩٧٧ مليون متر مكعب للأردن، ٢٨٥ مليون متر مكعب لاسرائيل. (٢٨)

وبالمقابل قدمت اسرائيل مشروعا مضادا رفعت فيه حجم المياه المشتركة مع الدول العربية إلى ٢٣٤٥ مليون متر مكعب بعد أن أدخلت مياه نهر الليطانى فى حساباتها رغم أنه نهر لبنانى صرف ولا علاقة لها به ، وطلبت أن يكون نصيبها ١٢٩٠ مليون متر مكعب من مياه حوض الأردن والليطانى. وقد عاد جونستون ، تحت ضغوط اسرائيل ، ليعدل خطته وتوزيع حصص المياه فيها لصالح اسرائيل حيث رفع نصيبها إلى ٥٦٥ مليون متر مكعب مقابل خفض حصة الأردن إلى ٧٢٠ مليون متر مكعب. (٢٩)

لكن كل من العرب وإسرائيل رفضوا المشروع الأمريكى ، ومضت قضية المياه بينهما في مسار صراعى مرتبط بحركة الصراع العربى - الاسرائيلى على الوجود فى أرض فلسطين العربية التى اغتصبتها اسرائيل بمساعدة استعمارية حاسمة وشكلت فيها مرتكزا قويا ساعدا لتنفيذ مخططات الدول الغربية الكبرى الراغبة فى السيطرة على المنطقة ومقدراتها وكبح طموحات الاستقلال والوحدة فيها .

وقد أعلنت اسرائيل بعد ذلك أنها ستسحب من نهر الأردن ٧٠٠ مليون متر مكعب ، منها ٥٠٠ مليون متر مكعب يتم سحبها من بحيرة طبرية وذلك على مرحلتين تنتهى الأولى منهما فى عام ١٩٦٤. ومع اقتراب انتهاء المرحلة الأولى وإعلان اسرائيل عن قرب تحويل مياه نهر الأردن إلى النقب تنبهت الدول العربية متأخرة ، إلى خطورة ما يجرى على ذلك النهر وتم عقد مؤتمر القمة العربى الأول فى القاهرة عام ١٩٦٤ ، وقرر تحويلروافد نهر الأردن وتشكيل هيئة لاستغلال مياهه واتفقت الدول العربية على توفير التمويل الضرورى لعملية تحويل روافد نهر الأردن. لكن التمويل تعثر ولم تكن هناك جدية فى حماية عملية تنفيذ المشروع العربى من الاعتداءات الاسرائيلية عليه ، ثم ذهب كل ذلك أدراج الرياح فى عام ١٩٦٧ بسبب الهزيمة المروعة التى تعرضت لها الدول العربية فى يونيو من ذلك العام والتى كان من نتائجها أن سيطرت اسرائيل على كل نهر الأردن وغالبية روافده .

ومنذ بداية الاحتلال حرصت اسرائيل على تطبيق قوانينها المنظمة لعملية حفر الآبار فى الضفة الغربية لتقليل التراخيص الممنوحة لحفر الآبار بحيث اقتصرت على تأمين كميات المياه اللازمة للاستعمال

المنزلى، بل قامت اسرائيل بنسف ١٤٠ مجموعة ضخ على نهر الأردن كان العرب قد أقاموها لـرى أراضـى الضفـة الغربيـة [٣٠] ، وذلـك لأنـها كانت تريد تقليل الاستهلاك المائى للشعب الفلسطينى إلى أقصى حد من أجل توفير أكبر كمية من المياه لاسرائيل لتسطو عليهـا لمصلحتهـا الخاصـة. وتبلـغ كميـات الميـاه التـى تسـطو عليهـا إسـرائيل مـن الضفــة الغربية ومعها نهر الأردن، والجولان، وجنوب لبنان على الترتيب نحـو ٧٠٠ ، ٢٠٠ ، ٤٠٠ مليون متر مكعب على أقل تقدير. [٣١] وتبلغ تكلفـة الحصول على هذه الكميات عبر تحلية مياه البحر وهو البديل الوحيد أمام اسرائيل ، ما يزيد على مليار دولار سنويا.

وهذا الوضع أى سطو اسرائيل على المياه العربيـة الـذى أصبـح واسع النطاق فى عام ١٩٦٧ لم يتغير حتى بعـد حـرب أكتوبـر ١٩٧٣ ، وزاد الأمر تعقيدا منذ نهاية السبعينات عندما غزت إسرائيل جنوب لبنـان عام ١٩٧٨ ، ثم اجتاحت لبنان عام ١٩٨٢ حيث بدأت فـى السطو علـى مياه نهر الليطانى وهو نهر لبنانى صرف.

واذا نظرنـا إلـى حجـم الميـاه التـى يجـرى الصـراع عليهـا بيـن اسرائيل والشعب الفلسطينى والأردن وسورية ولبنان، سنجد أنها محدودة للغاية ، لكنها فى نفس الوقت شديدة الأهمية فـى منطقـة تعتبـر مـن أفقـر مناطق العالم فى موارد المياه وبالذات بالنسبة إلى فلسطين والأردن ، بما يبرر التطاحن على هذه الموارد المائية المحدودة.

وتتشكل ملامح الأمر الواقع الراهـن مـن استيلاء اسـرائيل علـى كميات كبيرة من المياه من الضفة الغربية ونهر الأردن والميـاه السـورية واللبنانية على النحو الذى أشرنا إليـه آنفـا وحتـى الكميـات المحدودة مـن المياه التى وافقت اسرائيل فى اتفاقية التسـوية السياسية مـع الأردن علـى السماح للأردن بسحبها من بحيرة طبرية والبالغة ٣٠ مليون متر مكعـب سـنويا فانـها لـم تـف بتعهداتـها ممـا عـرض الأردن لحالـة مــن العطـش واضطـر الأردن الـى اللجـوء الـى سـورية التـى قدمـت لـه منحــة مائيــة لمواجهة العجز المائى الشديد الذى عانى منه فـى عـام ١٩٩٩. وقـد أدى الموقف الاسرائيلى غير الملتزم بـأى اتفـاق إلـى دفـع الأردن إلـى احيـاء المشروع المائى العربى لانشاء سد الوحدة علـى نهـر اليرموك بالتعـاون مع سورية بما يوفر للأردن ١٢٠ مليون متر مكعب من المياه مع اقتسـام

كهرباء السد بنسبة ٧٠٪ لسورية و ٣٠٪ للأردن ، وتم بالفعل توقيع الاتفاق بين الأردن وسورية بشأن هذا السد الذى تصل سعته التخزينية الى ٢١٥ مليون متر مكعب وتصل تكلفته إلى ٤٢٠ مليون دولار. [٣٢] وحتى بالنسبة للشعب الفلسطينى والتسوية السياسية معه تضع اسرائيل مسألة المياه على نفس درجة الأهمية التى تتمتع بها اعتبارات الأمن على حد تعبير خبير استراتيجي إسرائيلى طالب بجهاز رقابة واشراف متبادل فى قضية المياه للحفاظ على ٦٠٪ من مصادر المياه الاسرائيلية التى تنبع من أحواض الضفة الغربية الجوفية والأحواض التى تتصل بها، مشيرا إلى أن ذلك يستدعى تعديل الحدود فى القطاع الساحلى بمسافة ٢-٦ كيلو متر شرق الخط الأخضر الفاصل بين فلسطين المغتصبة عام ١٩٤٨ وفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ وهو نفس ما يطالب به الجيش الاسرائيلى[٣٣]. لكن كل هذه المياه لم تحل مشاكل اسرائيل المائية بالنظر إلى أن كتلتها السكانية تتزايد فى شكل قفزات غير طبيعية من خلال الهجرات الكبيرة اليها من يهود العالم وبالذات من روسيا وباقى جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق فى الوقت الراهن. وبعد أن استنفذت اسرائيل الغالبية الساحقة من امكانيات نهب المياه من دول الطوق العربية، لم يعد أمامها سوى البحث عن مورد للمياه من خارج المنطقة بأسرها من دولة غنية بمواردها المائية مثل تركيا. والتقت الحاجة الاسرائيلة مع الرغبة التركية فى الارتباط من موقع قوى ومهيمين مع دول المنطقة مع التصور الاستراتيجى الغربى والأمريكى أساسا الذى يرى أهمية كبيرة لادماج تركيا وإسرائيل مع دول المنطقة.. التقت أهداف كل هذه الأطراف فظهر مشروع أنابيب السلام، منذ بداية الثمانينات متواكبا مع مشروع تركيا للسطو على الحصص التاريخية للعراق وسورية فى نهرى الفرات ودجلة على النحو الذى رصدناه فى موضع سابق بحيث تصبح سوريا وباقى دول المشرق العربى مضطرة للقبول بالمشروع التركى.

وقد دخل مشروع أنابيب السلام دائرة الضوء على أوسع نطاق منذ انطلاق مسيرة التسوية السياسية للصراع بين دول الطوق العربية واسرائيل فى عام ١٩٩١ ومازال مشروعا مفضلا لدى الولايات المتحدة كما أوردنا فى موضع سابق.

وقد تواكب انطلاق مسيرة التسوية السياسية بين الدول العربية واسرائيل، مع إطلاق تصورات إسرائيلية متنوعة حول قضية المياه المشتركة مع العرب وهى تصورات ، حتى وان تباينت فى تفاصيلها ، تعكس فى مجملها جوهر الموقف الإسرائيلي الذي يستهدف إقرار العرب بالنهب الاسرائيلى الفعلى للمياه العربية الذى تقوم به إسرائيل حاليا لإضفاء الشرعية عليه، مع التفاوض حول اقتراحات جديدة لضمان إضافة المزيد من الموارد المائية الجديدة لإسرائيل عبر أنبوب المياه التركى أو الحديث السخيف عن مد مياه النيل لإسرائيل أو للضفة وغزة ، أو تجميع فيضانات الشتاء فى بحيرة طبريا.

ومن بين التصورات الإسرائيلية المطروحة حول قضايا المياه المشتركة مع العرب ، يشير البروفيسور "هلل شوفال" خبير قضايا المياه فى الجامعة العبرية بالقدس إلى أن السلام سيتيح لإسرائيل الحصول على المياه من الدول العربية المجاورة التى لديها فائض من المياه. وقد رسم "هلل" خريطة تظهر امكانية ضخ المياه فى أنابيب من نهر الليطانى إلى الجليل فى شمال فلسطين المغتصبة عام ١٩٤٨ ، ومن تركيا عبر سوريا إلى الضفة الغربية والأردن، ومن النيل إلى غزة وشمالى النقب . وطبقا لحسابات "شوفال" فانه خلال الخمسين عاما القادمة سيكون حصول إسرائيل على المياه من الدول المجاورة أرخص من تحلية مياه البحر ، ولن يكون بإمكان اسرائيل أن تحصل على هذه المياه إلا من خلال اتفاقيات السلام. وقد أرسل "شوفال" مذكرة بتصوره فى مجال المياه إلى الوفد الإسرائيلى الذى شارك فى مؤتمر مدريد فى نهاية أكتوبر عام ١٩٩١. (٣٤)

ولا يختلف تصور "شوفال" كثيرا عن التصور الذى طرحه من قبل اليشع كالى وأفراهام تال منذ بداية الثمانينات فيما أسمياه "خطة للمياه فى الشرق الأوسط فى ظل السلام" والتى نشرت مع مجموعة أبحاث قامت على رعايتها مؤسسة "أرماند هامر" للتعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط - جامعة تل أبيب. ففى خطة كالى - تال المشار إليها ، تفاصيل عن تصورات اسرائيلية حول نقل مياه النيل لإسرائيل ، وحول الحصول على المزيد من مياه نهر اليرموك عبر تخزين فيضاناته

الشتوية فى بحر الجليل، وحول تحويل نهر الليطانى إلى حوض صرف بحر الجليل[٣٥].

ويبدو وفقا لتصورات "شوفال" و "كالى" و "تال" أنه على العرب أن يدفعوا من مياههم ثمن التسوية السياسية للصراع مع الدولة الصهيونية. وهى فى مجملها تصورات تعكس الشراهة وفلسفة الاستحواذ الاستعمارية التى تسيطر على عقول الاسرائيليين ، حتى ممن يعدون ضمن النخبة العلمية فيها.

ويرى كاتب إسرائيلي آخر أن أية تسوية مستقبلية فى الضفة الغربية يجب أن تشمل تحديدا مفصلا ودقيقا لحدود استغلال الفلسطينيين لموارد المياه بما يقيد مخصصاتهم ويضمن رقابة إسرائيلية على موارد المياه فى الضفة التى تعتمد عليها إسرائيل فى سد جانب كبير من احتياجاتها المائية مؤكدا أنه "إذا وافقت إسرائيل على الانسحاب من الضفة الغربية دون الاتفاق على ترشيد استغلال المياه على المدى البعيد فان ذلك سيكون بمثابة انتحار . [٣٦]

وعلى المستوى الرسمى وضعت وزارة الزراعة الاسرائيلية خططا لاستغلال مياه نهر اليرموك والليطانى وإقامة مشروعات لتحلية مياه البحر وتنشيط مشروع أنبوب المياه التركى ومد مياه النيل لإسرائيل[٣٧]. لكن الجانب الخاص بنهر الليطاني تعرض لانتكاسة بعد الهزيمة الإسرائيلية في جنوب لبنان واضطرارها للانسحاب منه في عام ٢٠٠٠ .

ويمكن القول أن منطق القوة وخلق الحقائق على الأرض وفرض الأمر الواقع الاستعماري من قبل إسرائيل دون أى سند من حق أو عدل، قد هيمن على عملية تقسيم المياه في منطقة حوض نهر الأردن مما ولد دائما صراعات مائية مرشحة للاستمرار لأمد طويل ولإثارة المشاكل بشأن التسوية السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي ، خاصة وأن معدلات النمو السكانى سوف تقود فلسطين بقسميها المغتصب من قبل اسرائيل عام ١٩٤٨ ، والمحتل عام ١٩٦٧ ، وكذلك الأردن إلى أحجام سكانية لا تتناسب اطلاقا مع فقرها المدقع فى موارد المياه ، ولابد أن يتجسد عدم تناسب موارد المياه مع احتياجات السكان فى صورة صراع على هذه الموارد ، خاصة وأنه حتى بالنسبة للإتفاقيات الراهنة

غير العادلة والتى تحقق مصلحة اسرائيل وحدها، فان الأخيرة لا تلتزم بها كما حدث مع الأردن. وليس هناك أمام الدول العربية سوى العمل بجدية لمنع كل النهب الإسرائيلى لموارد المياه السورية والأردنية واللبنانية والفلسطينية سواء بشكل عملى من خلال العمل على السيطرة على الحصص المائية العربية التى تغتصبها اسرائيل، أو ضمن أى اتفاقيات للتسوية السياسية للصراع بين الطرفين. كما أنه من الضرورى أن يتم تكثيف التعاون بين الدول العربية المذكورة لتنمية موارد المياه المشتركة بينها مع العمل بشكل مكثف على تطوير تقنيات تنقية مياه الصرف وتحلية مياه البحر كحل لمشاكل المياه على المدى الطويل فيها. أما الدخول فى مشروع مثل أنبوب المياه التركى فانه سيضع تركيا فى موقع قوى ومهيمن بالنسبة للدول العربية التى تتلقى المياه منها، وهو أمر خطير للغاية بالنسبة للدول العربية ، خاصة فى ظل التحالف الاستراتيجى الاسرائيلى – التركى ، وفى ظل السلوك التركى العدوانى فيما يتعلق بموارد المياه المشتركة بين تركيا من جهة وكل من سورية والعراق من جهة أخرى.

ويمكن القول إجمالا أن القطاع الزراعى الإسرائيلى الذى احتل المرتبة الأولى بين القطاعات الاقتصادية فى بدايات إنشاء الكيان الصهيونى فى فلسطين المحتلة فى العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين ، قد حافظ على مكانة متقدمة وأولوية خاصة فى العقد التالى لإنشاء الدولة باعتباره قطاعا مهما فى استيعاب المهاجرين وفى خلق الارتباط بينهم وبين الأرض لترسيخ الفكرة الاسطورية عن أرض إسرائيل .

ولكن مكانة هذا القطاع تراجعت بعد ذلك وأصبح فى الظل تماما بالمقارنة مع قطاعى الصناعة والخدمات ، لكن ذلك لم يمنع أن إسرائيل عملت دائما على البحث عن حل أزماته وتوسيع قاعدة موارده المائية بالذات من خلال السطو على الموارد المائية لفلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ وللدول العربية المتاخمة لفلسطين المحتلة، كما عملت أيضا على زيادة إنتاجية الأرض عبر الهندسة الوراثية وتطوير استخدام المخصبات والمبيدات، كما عملت على تطوير استخدام الموارد المائية سواء بتحديث

أساليب الرى أو بتطوير استخدام المياه الأعلى ملوحة فى زراعة العديد من المحاصيل.

ب - الإنتاج الزراعى الإسرائيلى مقارنة بالانتاج العربى :

وقد بلغ إنتاج قطاع الزراعة الإسرائيلى من الحبوب نحو ٠,١٢ مليون طن عام ١٩٩٨ مقارنة بنحو ٤٤,٥ مليون طن حجم إنتاج الدول العربية من الحبوب فى العام نفسه - راجع الجدول ٢- . والإنتاج الإسرائيلى من الحبوب لا يزيد على ٠,٧٪ من إنتاج مصر وحدها من الحبوب ولايزيد عن ٢,٣٪ من إنتاج سوريا من الحبوب فى العام المذكور .

كما أن إنتاجية الهكتار من الأرض الزراعية من الحبوب قد بلغت نحو ١٥٨٣ كم فى إسرائيل عام ١٩٩٨ ، فى حين أنها بلغت نحو ٦٨٧٧ كجم فى مصر ، ونحو ٤٠٩٩ كجم فى السعودية ونحو ٢٤٦٣ كجم فى لبنان ونحو ١٥٢٤ كجم فى سوريا فى العام نفسه. وبما أن إنتاجية الأرض هى مؤشر مهم على مدى تقدم الزراعة، فإن الأسطورة التى تروجها إسرائيل حول تقدمها الزراعى وحول مساندتها التقنية لدول زراعية عريقة مثل مصر هو مجرد نكتة سخيفة لأن إنتاجية الحبوب فى مصر تبلغ نحو ٤,٥ مرة قدر إنتاجية الحبوب فى إسرائيل ، كما تشير بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة . كما أن إنتاجية الحبوب فى السعودية ولبنان تزيد كثيرا عن نظيرتها فى إسرائيل بينما تقف إنتاجية الحبوب فى سوريا عند نفس المستوى المتحقق فى إسرائيل، وكذلك الأمر بالنسبة للمغرب فى السنوات التى لا يتعرض فيها للجفاف.[٣٨]

وهذا مثال فقط على الوضع المقارن للقطاع الزراعى فى إسرائيل مع الدول العربية.

وفيما يتعلق بالثروة الحيوانية فإن إسرائيل تملك نحو٣٨٠ ألف رأس من الأبقار والجاموس مقارنة بنحو ٥٢,٦٣ مليون رأس تملكها الدول العربية، كما تملك إسرائيل نحو ٥ آلاف رأس من الابل مقارنة بنحو ١١,٩٥ مليون رأس تملكها الدول العربية، كما تملك إسرائيل نحو٤٢٠ ألف رأس من الأغنام والماعز مقارنة بنحو ٢٣٣,١ مليون

رأس تملكها الدول العربيــة. ورغم أنـه لا مجـال للمقارنـة بيـن إسـرائيل والدول العربية فى حجم الـثروة الحيوانيـة فـى كـل منهمـا، فـإن إنتاجيـة الثروة الحيوانية الإسرائيلية من اللحـوم مرتفعـة نسبيا بمـا جعـل إنتاجهـا السنوى من اللحوم يبلغ ٣١١ ألـف طـن مـن اللحـوم عـام ١٩٩٨ مقارنـة بنحو ٥,٠٢ مليون طن من الإنتاج العربى من اللحوم فى العام نفسه. أى أن إنتاج إسرائيل من اللحوم يوازى نحو ٦,٢٪ من الإنتـاج العربـى مـن اللحوم رغم أن ثروتهـا مـن الابقـار والجـاموس لا تزيـد عـن ٠,٧٪ مـن حجم الثروة العربيـة منهـا، وثروتهـا مـن الأغنـام والمـاعز لا تزيـد عـن ٠,٢٪ من حجم الثروة العربية منها فى عام ١٩٩٨ . [٣٩]

ويساهم قطاع الزراعة فى الصادرات السلعية الإسـرائيلية بنسـبة تزيد قليلا عن حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي حيـث بلغـت قيمـة الصـادرات الزراعيـة الإسـرائيلية نحـو ٧٨٢,٣ مليـون دولار عـام ١٩٩٩، بما شكل نحـو ٣,٣٢٪ مـن إجمـالي الصـادرات الإسـرائيلية فـي العام المذكور، علما بأن قيمتها كانت قد بلغت ٨٠٩,١ مليون دولار عـام ١٩٩٨ [٤٠] فى حين ان اجمالى الصادرات الزراعية العربيـة لـم يتجـاوز ٥٨٠٢ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، [٤١] بما يعنى ان الصادرات الزراعية الإسرائيلية تدور حول مستوى ١٤٪ مـن الصـادرات الزراعيـة العربيـة، وحتى الصادرات الزراعية العربية المشار إليها تتضمن نسـبة مهمـة مـن الصادرات المحولة التـى تنتـج أصـلا فـى بلـدان أخـرى وهـو مـا تعكسـه الصادرات الزراعيـة الاماراتيـة (٨٨٢ مليـون دولار) وصـادرات عمـان (٣٣٣ مليون دولار) وصادرات البحرين (٦٣,٤ مليون دولار).

وتعود الفعالية التصديريـة للقطـاع الزراعـى الإسـرائيلى مقارنـة بنظيره فى الدول العربيـة إلـى أن الحجـم المحـدود للسـكان فـى إسـرائيل يساهم فى ارتفاع القدرة على التصدير بينما تؤدى ضخامة حجم السـكان فى الدول العربية إلى استهلاك معظـم النـاتج الزراعـى العربـى. كمـا أن إسرائيل تركز على زراعة وتصدير منتجات زراعيـة غاليـة الثمـن مثـل الزهـور والفواكـه والخضـروات بينمـا تسـتورد معظـم احتياجاتهـا مـن الحبوب والزيوت والأخشاب والأسماك. [٤٢]

٣ - الصناعة الإسرائيلية من إعلان الدولة إلى نهاية القرن العشرين:

شكل قطاع البناء والصناعات المرتبطة به مثل الأسمنت والأخشاب والزجاج والسيراميك وكيماويات البناء ، قطاعا قائدا فى الاقتصاد الإسرائيلى منذ إنشاء الدولة ولسنوات طويلة بعد ذلك ، وحتى فى الفترات التى تراجع فيها هذا القطاع من مكانة القطاع القائد فإنه ظل فى مكانة متقدمة دائما، كما ظل مرشحا للتقدم لمكانة القطاع القائد مرة أخرى. ويعود ذلك إلى إن إسرائيل أنشئت من خلال هجرة اليهود لفلسطين ، وبعد إنشائها تلقت أعدادا هائلة من المهاجرين حيث هاجر إليها نحو ٦٨٦,٧ ألف يهودى خلال الأعوام الأربعة من ١٩٤٨-١٩٥١.[٤٣]

علما بأن عدد اليهود فى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ كان قد بلغ ٦٥٠ ألف قبل إنشاء دولة إسرائيل. [٤٤]

أى أن المهاجرين للدولة الصهيونية خلال أربعة أعوام بعد إنشائها نحو ١٠٥,٦٪ من عدد اليهود فى فلسطين المحتلة - قبل إنشائها.

ومن البديهى أن الهجرات المتتالية لليهود إلى فلسطين ، قد خلقت طلبا هائلا على العقارات الجديدة ، لأن طوفان من اليهود تدفق على فلسطين من الخارج وكان لابد من بناء مساكن جديدة لاستيعابهم ، وبعد إنشاء الدولة وإزالة أى قيود قانونية أو واقعية على تدفق المهاجرين إلى فلسطين المحتلة ، تدفقت موجات هائلة من المهاجرين على فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ التى أنشئت الدولة الصهيونية فيها، وأدت هذه الموجات الى خلق طلب هائل على العقارات الجديدة، وكان ذلك كافيا لإبقاء قطاع البناء والصناعات المرتبطة به فى وضع القيادة كقاطرة تجر الاقتصاد الإسرائيلى.

وكان هذا الوضع يتجسد بشكل مكثف كلها جاءت موجة كبيرة للهجرة مثلما حدث فى بداية تسعينات القرن العشرين، وأيضا كلما تزايدت حركة بناء المستوطنات فى الأراضى العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وأيضا كلها تزايدت حركة بناء الإنشاءات العسكرية. وهذه الأمور كلها حاضرة بشكل مستمر فى الدولة الصهيونية بما أبقى قطاع البناء والصناعات المرتبطة به فى وضع القيادة فى الصناعة الإسرائيلية

أو على الأقل فى مكانة متقدمة.

وإذا كان قطاع البناء والصناعات المرتبطة به قد شكل القطاع القائد فى الاقتصاد الإسرائيلى بالذات بعد إنشاء الدولة ، فإن قطاع الصناعة الإسرائيلى قد تلقى الدفعة الكبرى بعد اتفاق بروكسل الذى أبرمته فى ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ مع ألمانيا الغربية للحصول على تعويضات منها ، وهو الاتفاق الذى تم التصديق عليه من البوندستاج - البرلمان الألماني - فى ٤ مارس ١٩٥٣ ، وكانت قيمة التعويضات تبلغ ٣٤٥٠ مليون مارك وتم استيفاء الاتفاق عام ١٩٦٥ وبعد استيفائه أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين بون وتل أبيب. وقد قدمت ألمانيا الغربية نحو ٨٠٪ من هذه التعويضات فى صورة شحنات من السلع الاستثمارية - الآلات والمعدات - من جميع الأنواع . (٤٥)

وقد استخدمت إسرائيل هذه السلع فى بناء القواعد الرئيسية للصناعة الإسرائيلية، فضلا عن استخدام التعويضات الألمانية فى إقامة مشروعات الرى وخطوط المياه وإقامة الطرق وشبكات الاتصالات والبنية الأساسية، فضلا عن شراء ٦٠ قطعة بحرية شكلت العمود الفقرى للأسطول التجارى الإسرائيلى فى الخمسينات وبداية الستينات. (٤٦)

وفى نفس الوقت الذى بدأ فيه تنفيذ اتفاق بروكسل، صعد بنحاس سابير ليصبح وزيرا للتجارة والصناعة فى بداية عام ١٩٥٥ ، وكان سابير بمثابة أبو الصناعة الإسرائيلية حيث وضع سياسة صناعية واضحة تستهدف تحويل الدولة الصهيونية إلى دولة صناعية باعتبار أن هذا القطاع هو المستقبل لدولة تستوعب أعداد كبيرة من المهاجرين فى مساحة محدودة لا تتمتع بموارد زراعية أو مائية يمكنها استيعاب هذه الأعداد. وقد قدمت الحكومة الإسرائيلية قروضا مدعومة للمستثمرين من القطاع الخاص فى مجال الصناعة، كما قام بنحاس سابير بجهود شخصية لجذب مستثمرى القطاع الخاص لضخ الاستثمارات إلى المدن الجديدة التى بنتها إسرائيل فى النقب والجليل، وذلك بتقديم كل أنواع الدعم المباشر وغير المباشر لهم. وكان سابير يتبنى سياسة الاحلال محل الواردات كاستراتيجية صناعية، ومن أجل ذلك رفع التعريفات الجمركية على الواردات لحماية الصناعة الإسرائيلية، فضلا عن الدعم الكبير الحكومى الذى تم تقديمه للإنتاج المحلى وللصادرات . (٤٧)

ورغم أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد أنهت العهد السعيد للنمو الاقتصادى الإسرائيلى السريع (رجع جدول ١) إلا أن قطاع الصناعة وبالذات الفروع العالية التكنولوجية ظل يحظى باهتمام كبير ويشكل جانب مهما من الناتج المحلى الإجمالى ومن الصادرات الإسرائيلية.

وقد بلغت حصة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى الصافي الإسرائيلي نحو ١٨,٩٪ عام ١٩٩٩، فى حين بلغت حصة قطاع الكهرباء والمياه والبناء من الناتج المحلى الصافي الإسرائيلى نحو ٧,٣٪فى العام نفسه.[٤٨]

وفى عام ١٩٩٦ كان هناك فى إسرائيل ١٨٩٩٣ منشأة صناعية يعمل بها ٣٧٤,٨ ألف عامل. منها ١٣٨ منشأة كبيرة يعمل فى كل منها أكثر من ٣٠٠ عامل، ٤٥٠ منشأة يعمل بها من ١٠٠-٣٠٠ عامل، ٤٠٩١ منشأة يعمل بها من ٥-٩ عمال، ٩٠٨٣ منشأة يعمل بها أربعة عمال فأقل. وتعود ملكية ١٨٦٠٣ منشأة من هذه المنشآت الصناعية إلى القطاع الخاص بينما يملك الهستدروت ٣٦٣ منشأة ، فى حين تملك الحكومة ٢٧ منشأة. [٤٩] لكن منشآت الحكومة والهستدروت هى كلها ضمن المنشآت الكبيرة . وينتج قطاع الصناعة الإسرائيلى المنتجات المعدنية والأخشاب ومنتجاتها والسلع الغذائية والملابس الجاهزة والمشروبات والتبغ والكيماويات والمعدات الكهربائية والالكترونية والآلات ومعدات النقل .

وفى عام ١٩٩٤ شكلت منتجات التعدين والمناجم نحو ٢,١٪ من الناتج الصناعى الإسرائيلى، بينما شكلت الأغذية والمشروبات والتبغ نحو ١٨,٤٪ من الناتج الصناعى الإسرائيلى، فى حين شكلت المنسوجات والملابس الجاهزة ومنتجات الجلود نحو ٩,١٪ من الناتج الصناعى.

أما الكيماويات ومنتجات البترول فقد شكلت نحو ١٣,١٪ من هذا الناتج الصناعى، فى حين شكلت المعدات الالكترونية والكهربائية نحو ١٥,٩٪ من الناتج الصناعى الإسرائيلى، وشكلت معدات النقل نحو ٤,٣٪ من هذا الناتج، فى حين شكلت الآلات نحو ٣٪ من هذا الناتج. وشكلت الأخشاب ومنتجاتها والورق ومنتجاته والطباعة والنشر والمطاط والبلاستيك ومنتجاتهما والمعادن الأساسية بقية الناتج الصناعى الإسرائيلى عام ١٩٩٤ .[٥٠]

وكما هو واضح فإنه قطاع صناعى متقدم وبخاصة فيما يتعلق بصناعة المعدات الكهربائية والالكترونية التى بلغت قيمة إنتاجه منها نحو ٦٣٩٦,٥ مليون دولار عام ١٩٩٦ .(٥١)

ودعما لقطاع الصناعة ولتقديم القروض المدعومة له، تم إنشاء بنك التنمية الصناعية عام ١٩٥٧، كما أسست الحكومة الإسرائيلية شركات للتجارة مع المناطق المختلفة (غرب افريقيا، شرق افريقيا ، الشرق الأقصى ، تركيا ، أمريكا اللاتينية) ، كما أسست فروع للصناعة التحويلية.(٥٢)

واستكمالا لدوره فى تحقيق الانطلاقة الكبيرة للصناعة الإسرائيلية طلب بنحاس سابير فى عام ١٩٦٢ من أثرياء اليهود فى أمريكا اللاتينية التعاون مع المؤسسات القائدة فى الاقتصاد الإسرائيلى لإنشاء شركة قابضة ليهود أمريكا اللاتينية للاستثمار فى إسرائيل، وتأسست شركة "Clal" التى أصبحت الآن شركة استثمارية عملاقة يمتلك معظمها المؤسسات المالية الإسرائيلية مثل الهستدروت وبنك "هابوعليم".(٥٣)

وتعتبر الفترة من عام ٥٤-١٩٦٥ هى فترة النمو السريع للاقتصاد الإسرائيلى على قاعدة التعويضات الألمانية وسياسة التحول لدولة صناعية التى قادها بنحاس سابير. وقد ارتفع الناتج "القومى" الإسرائيلى خلال الفترة المذكورة بنحو ١٠٪ سنويا فى المتوسط وانخفضت البطالة إلى ٣,٥٪ فقط .(٥٤)

ومع اكتمال خطط بناء قواعد الصناعة الإسرائيلية واكتمال بناء الجانب الأعظم من مشروعات البنية الأساسية التى لا تحتاج إلى عمالة كبيرة بعد بناءها بل تحتاج لأعداد محدودة لصيانتها ، حدثت حالة من التباطؤ الاقتصادى خاصة وأن السعر المبالغ فيه للشيكل الإسرائيل أضعف إمكانيات التصدير فتزايد المخزون السلعى وحدثت حالة من جمود حوافز الإنتاج والنمو، وتزايد معدل البطالة على نحو درامى فى عام ١٩٦٦ ووصل إلى ١٢,٥٪ وتراجع معدل نمو الناتج القومى إلى ٠,٨٪ فقط فى عام ١٩٦٦ ثم استمر هذا المعدل عند مستوى منخفض فى النصف الأول من عام ١٩٦٧ قبل أن يبدأ فى النهوض على ضوء نتائج حرب يونيو ١٩٦٧ لكنه لم يسجل سوى٢,٢٪ فى ذلك العام، قبل أن تبدأ دورة من أسرع دورات النمو فى الاقتصاد الإسرائيلى بين عامى

١٩٦٨، ١٩٧٢ ، حيث بلغ معدل نمو الناتج "القومى" الإسرائيلى، نحو ١٥,٥٪ ، ١٢,٧٪ ، ٧,٩٪ ، ١١,١٪ ، ١٢,٧٪ فى أعوام ١٩٦٨ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ ، ١٩٧١ على الترتيب.[٥٥]

وكان من الطبيعى فى ظل النمو السريع للقطاع الصناعى أن يتزايد إسهامه فى الصادرات الإسرائيلية ، فارتفعت قيمة الصادرات الصناعية من ١٨ مليون دولار عام ١٩٥٠ إلى ٧٨٠ مليون دولار عام ١٩٧١ . أى أن قيمة الصادرات الصناعية الإسرائيلية فى عام ١٩٧١ بلغت نحو ٤٣,٣ مرة قدر قيمتها عام ١٩٥٠ . وكانت قيمة صادرات إسرائيل من منتجات المعادن والآلات والإلكترونيات قد بلغت ١٢,٨ مليون دولار عام ١٩٧٠.[٥٦] وقد ارتفعت قيمة الصادرات الصناعية الإسرائيلية إلى نحو ٢٢٨٦٦,٣ مليون دولار عام ١٩٩٩، أي أن قيمتها تضاعفت ٢٩,٣ مرة خلال الفترة من ١٩٧١-١٩٩٩ . كما ارتفعت قيمة صادرات قطاع صناعة الإلكترونيات ومنتجات المعادن والآلات إلى حوالي ٨٦٧٧,٧ مليون دولار عام ١٩٩٩ ، ترتفع إلى ٩٦٤٧,٤ مليون دولار عند إضافة معدات النقل إليها.

وضمن الصادرات الصناعية الإسرائيلية التفصيلية بلغت قيمة صادرات معدات الاتصالات عام ١٩٩٩ نحو ٢٨٩٢,٣ مليون دولار. ويسهم قطاع الصناعة عموما بالغالبية الساحقة من الصادرات السلعية الإسرائيلية، حيث بلغت قيمة الصادرات الصناعية الإسرائيلية نحو ٢٢٨٦٦,٣ مليون دولار عام ١٩٩٩ بما شكل نحو ٩٧,١٪ من الصادرات الإسرائيلية فى العام المذكور .[٥٧]

وبالمقابل فإن الصادرات الصناعية العربية لم تتجاوز ٢٥٪ من اجمالى الصادرات العربية وهى تتركز بشكل أساسى فى المنسوجات والملابس الجاهزة بينما تهيمن المواد الأولية وعلى رأسها النفط على هيكل الصادرات العربية التى ينتمى ٧٥٪ منها للمواد الأولية والطاقة.[٥٨]

وباعتبار أن مؤشر إنتاج الكهرباء ومعدل استهلاك الفرد منها يعبر عن مدى تقدم الصناعة والاقتصاد فإن إنتاج إسرائيل من الكهرباء ارتفع من ٤٦٤ مليون كيلو وات ساعة عام ١٩٥٠ إلى ١٨٥٧ مليون كيلو وات ساعة عام ١٩٦٠ ، إلى ٥٦٩٧ كيلو وات ساعة عام

١٩٧٠[٥٩]، ثم بلغ ٣٢٤٩٧ مليون كيلووات /ساعة عام ١٩٩٦ .[٦٠]

أما نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء فقد ارتفع بشكل مضطرد وسريع من ٣٣٨ كيلووات /ساعة عام ١٩٥٠ ، إلى ٨٦٤ كيلووات /ساعة عام ١٩٦٠ ، إلى ١٨٨٥ كيلوات / ساعة عام ١٩٧٠ ، ثم بلغ ٥٠٨١ كيلو وات ساعة للفرد عام ١٩٩٦ . ويبلغ استهلاك الطاقة فى إسرائيل مستوى مرتفع فى الوقت الراهن حيث بلغ نصيب الفرد نحو ٣٠١٤ كيلو جرام من المكافئ النفطى عام ١٩٩٧ بعد أن كان ٢٥٥٩ كجم من مكافئ النفط عام ١٩٩٠ ، فى حين بلغ استهلاك الفرد فى مصر نحو ٦٥٦ كجم فى عام ١٩٩٧ مقارنة بنحو ٦٠٨ كجم عام ١٩٩٠ . فى حين بلغ استهلاك الفرد فى سورية نحو ٩٨٣ كجم من مكافيء النفط عام ١٩٩٧ وهو نفس مستواه فى عام ١٩٩٠ . ولا تتفوق على إسرائيل فى هذا المؤشر سوى الدول العربية النفطية لأسباب لها علاقة بالإفراط فى الاستهلاك فى المنازل والطرق والمرافق العامة وليس بمستوى التصنيع.[٦١]

أما الصناعة العسكرية الإسرائيلية فقد شهدت تطورا هائلا بعد إنشاء الدولة وهى تحتاج لدراسة مستقلة وحدها .

٤ – قطاع الخدمات :

تمتع قطاع الخدمات بمكانة مهيمنة فى الاقتصاد الصهيونى قبل إنشاء الدولة الصهيونية وبعد إنشائها ، واستمرت أهميته فى التصاعد حتى أصبح فى الوقت الراهن يسهم بالغالبية الساحقة من الناتج المحلى الصافى الإسرائيلى. وقد بلغت حصة هذا القطاع فى الناتج المحلى الصافى الإسرائيلى عام ١٩٩٤ نحو ٦٩,١٪ .[٦٢]

وقد ارتبط الوضع المهيمن لقطاع الخدمات ، على الاقتصاد الإسرائيلى بعدة أمور هامة: الأول ، يتعلق بطبيعة إسرائيل كدولة تشكلت من المهاجرين، ومازالت تتلقى تيارا من المهاجرين يضعف أحيانا ويشتد فى أحيان أخرى، حيث تحتاج مثل هذه الدولة الى قطاع متطور للخدمات المالية والمصرفية للقيام بالخدمات المرتبطة بانتقال البشر بأموالهم وأصولهم من دول عديدة الى الدولة الصهيونية ، وأيضا

للقيام بالأدوار المطلوبة فى بناء دولة على أرض مغتصبة.

الثانى، هو أن الخبرة التاريخية لليهود فى الأعمال المصرفية قد أوجدت أساسا موضوعيا لنشوء قطاع مالى ومصرفى متطور .

والثالث، هو أن وجود الأماكن الدينية المقدسة فى فلسطين المحتلة الخاضعة لإسرائيل فضلا عن بعض الآثار القديمة ، قد وفر إمانية قيام قطاع سياحى كبير بكل الخدمات المرتبطة به .

والرابع ، هو أن إسرائيل عملت دائما على رفع مستوى معيشة مواطنيها بشكل مفتعل يتجاوز إمكانياتها، بالاعتماد على المساعدات الخارجية، وذلك لزيادة جاذبية الدولة الصهيونية للمهاجرين المحتملين، وهذا تجسد فى قيام الدولة بتوفير خدمات التعليم والصحة بالمجان خاصة وأن إسرائيل استهدفت منذ البداية تعليم كل اليهود فيها، وهذا ساهم منذ البداية فى ضخامة حجم قطاع الخدمات سواء فى مجال المال والمصارف والتأمين أو فى مجالات النقل والسياحة والتعليم والصحة.

ويوجد لدى إسرائيل فى الوقت الراهن ١٤ بنكا تجاريا و٥ بنوك عقارية فضلا عن العديد من المؤسسات المالية، وهناك ثلاث مجموعات مصرفية تمتلك نحو ٩٢٪ من مجموع أصول القطاع المصرفى الإسرائيلى وهذه المجموعات هى مجموعة بنك ليئومى، ومجموعة بنك هابوعليم، ومجموعة بنك ديسكونت (الخصم).

ويقوم كل من البنك الزراعى الإسرائيلي و البنك العقاري و بنك التنمية الصناعية وماريتايم بنك بتقديم القروض طويلة الأجل.

أما بالنسبة للسياحة فإنها شكلت دائما قطاعا مهما فى الاقتصاد الإسرائيلى رغم أن حالة التوتر بين إسرائيل والدول العربية من المفترض أن تجعل فلسطين المحتلة بلدا غير آمن للسياحة، لكن السياحة الغربية تدفقت على إسرائيل دائما خاصة وأنه نادرا ما صدرت تحذيرات من الحكومات الغربية لمواطنيها بعدم السفر الى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. وفى عام ١٩٨٠ بلغ عدد السياح الذين استقبلتهم الدولة الصهيونية نحو ١,٢ مليون سائح، وظل الرقم يتذبذب على ضوء التصاعد فى التوترات بالذات أثناء الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ وبعد انفجار الانتفاضة الفلسطينية فى ديسمبر عام ١٩٨٧ ، وأيضا أثناء حرب الخليج الثانية. لكن عدد السياح ارتفع بعد ذلك حتى بلغ ٢,١

مليون سائح عام ١٩٩٦، وحققت إسرائيل دخلا سياحيا بلغ ٢,٨ مليار دولار فى العام نفسه.[٦٣]

٥ – المساعدات الخارجية وبناء وتطوير اقتصاد إسرائيل :

قامت المساعدات الخارجية بدور حاسم فى إنشاء دولة إسرائيل عبر تمويل بناء الاقتصاد الصهيونى، وتمويل استيعاب المهاجرين اليهود الى فلسطين والذين شكلوا أساس إنشاء الدولة بعد ذلك، وأيضا عبر تمويل تأسيس الجيش الإسرائيلى وتسليحه. وبعد إنشاء إسرائيل قامت المساعدات الخارجية بدور حاسم فى تمويل تطوير وتنويع اقتصادها وتحديثه تكنولوجيا ، كما ساهمت فى توفير الأسواق الخارجية لصادراته، وساهمت أيضا فى تمويل رفع مستوى معيشة الإسرائيليين وتوفير الخدمات المختلفة لهم بشكل يفوق قدرات الاقتصاد الإسرائيلى ، وذلك لجعل الدولة الصهيونية جذابة للمهاجرين المحتملين الذين يشكل تدفقهم إليها هدفا دائما وضرورة ديموجرافية لها.

ومنذ إنشائها عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠٠ ، تلقت إسرائيل مساعدات خارجية هائلة فى صورة منح وقروض بلغت قيمتها نحو ١٧١,٥ مليار دولار. وقد بلغت قيمة المنح والتعويضات المعلنة التى تلقتها إسرائيل من عام ١٩٤٨ الى عام ٢٠٠٠ ، نحو ١٣٧,٥ مليار دولار بالأسعار الجارية منها ٦٤,٥ مليار دولار منح أمريكية لا ترد ، ونحو ١٠ مليارات دولار تبرعات يهودية ونحو ٦٠ مليار دولار تعويضات ألمانية من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٩٦ حسب تصريح لوزير الخارجية الألمانية [٦٤]، يضاف إليها نحو ٣ مليارات دولار تعويضات ألمانية فى أعوام ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ ، ٢٠٠٠ وفقا لمعدل تدفق هذه التعويضات والذى بلغ ٧٤٣ مليون دولار عام ١٩٩٤ حسب بيانات الكتاب الاحصائى الإسرائيلى.[٦٥]

أما القروض التى تلقتها إسرائيل خلال الفترة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٩٨ ، فإن قيمتها بلغت نحو ٣٤ مليار دولار ومعظمها من الولايات المتحدة التى قدمت لإسرائيل قروضا اقتصادية قيمتها ٢١٠٥ ملايين دولار إضافة الى ١٠ مليارات أخرى التزمت الإدارة الأمريكية فى عهد بوش بتقديم ضمانات للمؤسسات المالية لاقراضها لإسرائيل التى

حصلت على تلك القروض بالفعل، وقدمت لها ١١٤١٣ مليون دولار قروضا عسكرية ليصبح مجموع القروض التى تلقتها إسرائيل من الولايات المتحدة نحو ٢٣٥١٨ مليون دولار .(٦٦)

وقيمة القروض والمنح المشار إليها أعلاه هى بالأسعار الجارية. ونظرا لأن جانبا كبيرا منها قد تدفق إلى إسرائيل بعد إنشائها مباشرة ، أو هى موزعة على السنوات من عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠٠ ، فإن قيمتها بدولارات الوقت الراهن تتضاعف عدة مرات.

وإضافة إلى المنح والقروض الميسرة ، تلقت إسرائيل استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة رغم أنها دولة ظلت فى حالة حرب منذ إنشائها وحتى الآن بما يوضح أن تلك الاستثمارات توجهت غليها لأسباب سياسية وليس وفقا لمعايير اقتصادية لأن العامل الأهم فى تحديد توجه رؤوس الأموال فى صورة استثمارات مباشرة وغير مباشرة إلى أى بلد هو مدى تمتع هذا البلد بحالة من الاستقرار السياسى والأمن الداخلى والاستقرار فى علاقاته بالبلدان المجاورة من الناحيتين السياسية والعسكرية.

وقد بلغت قيمة الأصول الأجنبية فى إسرائيل نحو ٢٣,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٤ . (٦٧)

وإذا كان هذا هو حجم ما تلقته إسرائيل من مساعدات خارجية منذ إنشائها وحتى الآن، فإن التغيرات العاصفة فى البيئتين الدولية والإقليمية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية منذ نهاية الثمانينات وحتى الآن، تطرح التساؤلات حول احتمالات استمرار تدفق المساعدات الخارجية على إسرائيل، حيث شهد العالم خلال هذه الفترة انهيار الأنظمة الاشتراكية بصورتها القديمة فى شرق أوربا والاتحاد السوفيتى الذى تفكك الى العديد من الدول والدويلات . كما شهدت المنطقة أزمة وحرب الخليج الثانية التى أدت الى دمار القوة العراقية التى كانت الأكبر والأكثر تطورا فى الوطن العربى، والتى كانت مؤهلة للتحول إلى قوة إقليمية عظمى لولا الأزمة والحرب .

كذلك شهد العالم تغيرا جوهريا في الاستراتيجية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية حيث عادت للتدخل العسكرى السافر والمباشر وتوسعت فى تطوير شبكة القواعد فى المناطق التى توجد لها

مصالح اقتصادية فيها وبالذات فى منطقة الخليج العربى - الفارسى سواء فى القواعد العسكرية الأمريكية فى الظهران والبحرين أو فى الكويت.

كما شهد العالم خلال التسعينات تحولا كبيرا فى مجلس الأمن الدولى التابع للأمم المتحدة حيث تحول هذا المجلس الى أداة طيعة فى يد الولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها حسبما تشاء فى الوقت الراهن على الأقل فى ظل التوافق بينها وبين حليفتيها الغربيتين اللتين تملكان عضوية دائمة فى مجلس الأمن وهما بريطانيا وفرنسا، وعلى ضوء الخضوع والتبعية الروسية للمواقف الأمريكية حتى الآن ، وعلى ضوء اهتمام الصين بحماية نظامها الداخلى وتجنب الدخول فى أى مواجهة مع الولايات المتحدة بشأن أى قضية أو مشكلة لا تمس الصين بشكل مباشر.

وكل هذه التغيرات وبالذات الوجود العسكرى الأمريكى المباشر فى المنطقة وانهيار الدور السوفيتى فى المنطقة بعد تفكك الدولة السوفياتية ودمار القوة العراقية بعد حرب الخليج تثير الجدل بشأن احتمالات استمرار المساعدات الخارجية لإسرائيل بعد أن تراجعت الحاجة الأمريكية لبعض الأدوار التى كانت إسرائيل تقوم بها فى المنطقة.

لكن حسم هذا الجدل يمكن أن يكون يسيرا إذا عدنا الى العوامل التى دفعت الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة لمساعدة إسرائيل منذ البداية.، على اغتصاب فلسطين والاعتداء على الدول العربية الناهضة لنرى مدى استقرار هذه العوامل وحدود تأثرها بالتغيرات العاصفة فى البيئتين الإقليمية والدولية.

وأول العوامل التى دفعت دول الغرب الى مساعدة إسرائيل على الوجود وتدعيم هذا الوجود هو أن إنشاء إسرائيل على أرض فلسطين شكل حلا سحريا للمشكلة اليهودية التى تصاعدت فى أوروبا بشكل هيستيرى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وبخاصة منذ الأحداث الروسية عام ١٨٦١ ، والتى استمرت فى تصاعدها خلال النصف الأول من القرن العشرين وبخاصة أبان صعود النازية فى ألمانيا وإندلاع الحرب العالمية الثانية.

وإذا كانت إسرائيل كحارة كبيرة لليهود قد ساهمت منذ إنشائها

وحتى الآن فى حل المشكلة اليهودية الأوروبية ، فإن أهميتها فى هذا الصدد مازلت مستمرة ومازالت تستقبل مئات الآلاف من اليهود الأوروبيين غالبيتهم من روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق.

وبقدر عنصرية الغرب فى أوروبا بالذات تجاه الأقليات الدينية والقومية وتجاه كل ماهو مغاير للمسيحية الغربية الكاثوليكية والبروتستانتية، بقدر ما ستبقى أهمية قصوى للحفاظ على إسرائيل كدولة لليهود حتى لو تطلب الأمر مدها من قبل دول الغرب بمساعدات اقتصادية كبيرة لضمان استمرار وجودها وقدرتها على مواجهة التحديات التى تواجه هذا الوجود حتى تبقى كجيتو كبير، وسيلة دائمة لحل المشكلة اليهودية فى دول الغرب والشمال عموما.

وهكذا فإن مجرد استمرار تدعيم إسرائيل كحل للمشكلة اليهودية فى الغرب وكملجأ أخير لليهود سيبرر دائما تدفق المساعدات الغربية الرسمية والمساعدات اليهودية الى إسرائيل بالذات كلما تروج إسرائيل أن وجودها فى خطر أو فى حالة تعرض هذا الوجود لتحد حقيقى.

وعلى صعيد آخر تلقت إسرائيل الجانب الأكبر من المساعدات الرسمية الأمريكية كثمن لدورها فى خدمة الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة. ورغم التغيرات الإقليمية والدولية العاصفة التى قللت الحاجة الأمريكية المباشرة للدور الإسرائيلى فى المنطقة فى الوقت الراهن، إلا أن الدولة الصهيونية تبقى الأقرب للغرب عموما وللولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة، وتبقى مضمونة تماما كأداة لدعم استراتيجية الغرب والولايات المتحدة بالأساس فى المنطقة. فصحيح أن الاتحاد السوفيتى انهار وتفكك وبالتالى انتهى التحدى السوفيتى للاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة ، لكن صعوبة "هضم" روسيا فى المنظومة الغربية وهياكلها الرئيسية وبالذات حلف الأطلنطى سوف يعيد روسيا فى المستقبل القريب الى تشكيل تحد جديد للولايات المتحدة والغرب أيا كانت الصيغة التى سيأخذها هذا التحد. وصحيح أيضا أن هناك موجة تراجع للمد الوطنى والاستقلالى فى الدول النامية عموما وضمنها الدول العربية، إلا أن صعود طموحات الاندماج فى المجتمع الدولى سياسيا واقتصاديا من مواقع قوية وفاعلة سوف يؤدى الى صعود النزعات الوطنية والاستقلالية لدى الدول النامية وضمنها الدول العربية وسيؤدى

الى تصاعد التطلعات للسيطرة على الموارد الوطنية والحصول على مقابل عادل لها وأهمها بالنسبة للعرب هو النفط ، وسيؤدى أيضا الى تصاعد التطلعات لتحسين شروط الاندماج فى الاقتصاد الدولى ولتغيير النظام الدولى ليصبح أكثر عدلا وتعبيرا عن كل مناطق وشعوب العالم، وهى أمور تعتبر خطيرة بالنسبة للمصالح الغربية وللهيمنة الغربية والأمريكية على المنطقة والعالم. وتبقى إسرائيل أداة فى غاية الأهمية لخدمة الاستراتيجية الأمريكية والغربية فى المنطقة كرادع لطموحات الاستقلال والمساواة التى يمكن أن تتصاعد فى الدول العربية أيا كان لون الايديولوجيا التى ترتديها هذه الطموحات. وهذا الدور المحتمل لإسرائيل يشكل مبررا دائما لاستمرار تدفق المساعدات الغربية عليها.

وعلى صعيد آخر فإن العرب رغم تبعية العديد من حكوماتهم للغرب يبقون شعوبا تمتلك هوية ثقافية خاصة تضع نفسها فى موقف الند مع الغرب رغم الفارق الهائل فى القوة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية. وإذا علمنا أن ماهو جوهرى فى علاقات العرب بالغرب على مدار التاريخ كان هو الصراع والصدام فإن إسرائيل المرتبطة بالنسيج الثقافى للغرب تبقى الأقرب له والمضمونة على المدى البعيد بالمقارنة بأى حكومة عربية تابعة للغرب ، وكل ذلك يبرر استمرار تدفق المساعدات الغربية على إسرائيل.

ومع انتقال إسرائيل الى مصاف الدول الغنية بفضل تيار المساعدات الخارجية الذى تدفق إليها منذ إنشائها وحتى الآن، فإنه يمكن توقع أن يتزايد دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة فى دعم الاقتصاد الإسرائيلى وتطوير قاعدته الصناعية والخدمية مع تراجع الأهمية النسبية للمساعدات الاقتصادية المباشرة مثل المنح والقروض الميسرة رغم استمرارها المحتمل لفترة طويلة قادمة خاصة وأن التعويضات الألمانية لإسرائيل سوف تستمر حتى عام ٢٠٣٠ ، كما أن المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لإسرائيل وكلها منح لا ترد سوف تستمر لسنوات طويلة قادمة على الأقل. وحتى المشروع الأخير لتخفيض المعونة الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل فإنه يتضمن زيادة المساعدات العسكرية الأمريكية للدولة الصهيونية فى الوقت ذاته.

وفضلا عن المساعدات المالية التى تلقتها إسرائيل من الغرب

وبالتحديد من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا ويهود الغرب، فإن إسرائيل لم تواجه عوائق تذكر تعرقل نقل التكنولوجيا الغربية الحديثة إليها، وحتى عندما واجهت مثل هذه العوائق بالنسبة لبعض مستويات التكنولوجيا العسكرية فإنها قامت بالسطو عليها فى عمليات كان يتم التكتم عليها فى الغالب عند اكتشافها فى الغرب ، دون أن يؤثر ذلك على العلاقة الحيوية فى مجال التكنولوجيا بين إسرائيل والغرب عامة وعلى رأسه الولايات المتحدة إلا فيما ندر ، وبالتحديد عندما أدى ذلك إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية بشكل عنيف .

وإضافة للمساعدات الفنية والتكنولوجية التى قدمها الغرب لإسرائيل، فإنه فتح أسواقه أمام صادراتها ، وقامت الولايات المتحدة بصفة خاصة بفتح السوق الأمريكية أمام الصادرات الإسرائيلية وهو ما يفسر الفائض التجارى الإسرائيلى الدائم مع الولايات المتحدة فى الوقت الذى يحقق فيه الميزان التجارى الإسرائيلى عامة عجزا كبيرا بشكل دائم. وقد بلغ الفائض التجارى الإسرائيلى مع الولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٩٢ الى عام ١٩٩٨ على سبيل المثال نحو ٧٨٩٩ مليون دولار ، فى حين سجل الميزان التجارى الإسرائيلى مع العالم كله عجزا كبيرا بلغ نحو ٤٨٦٣٩ مليون دولار خلال الفترة المذكورة.[٦٨]

وتعتبر إقامة منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل علامة مميزة فى تاريخ التسهيلات والتعاملات التجارية التفضيلية لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة، خاصة وأن هذا الاتفاق تحول فى التطبيق إلى إزالة الحواجز الجمركية الأمريكية من أمام الصادرات الإسرائيلية دون أن تقوم إسرائيل بالعمل نفسه بالنسبة للصادرات الأمريكية الى إسرائيل. فالاتفاقية التى عقدت عام ١٩٨٣ فى عهد الرئيس الأمريكى رونالد ريجان منحت ميزات تفضيلية للسلع الإسرائيلية فى السوق الأمريكية، ولم ترد أية إشارة عن المعاملة بالمثل بالنسبة للولايات المتحدة ، بل إن الإدارة الأمريكية قد شكت لإسرائيل من القيود الإدارية وغيرها من القيود التى تعرقل التدفق الحر للسلع الأمريكية الى إسرائيل.[٦٩]

وبناء على كل ما سبق يمكن القول أن الاقتصاد الإسرائيلى سيستمر كعنصر دعم استراتيجي لوجود وقوة الدولة الصهيونية ولن يكون إحدى نقاط ضعفها خاصة وأنه أصبح فى موقع أكثر تقدما بالمقارنة بالاقتصادات العربية، وهذا يضع مسئولية كبيرة على عاتق الشعوب العربية والنخب الحاكمة فى الدول العربية لتحسين الأداء الاقتصادى العربى بشكل قوى حتى يستطيع اقتصاد كل دولة عربية وبالذات دول المواجهة مع إسرائيل أن يصمد فى الصراع الاقتصادى مع إسرائيل مهما كانت عناصر الدعم الخارجي لها . وهذا الصراع لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى للصراع لأن الاقتصاد هو العنصر الأكثر أهمية فى هيكل القوة الشاملة للدولة لأنه ببساطة هو الذى يمكنه تمويل بناء القوة العسكرية والحفاظ على الاستقرار السياسى والتماسك الاجتماعى. ومن الضروري للدول العربية أن تعمل على حرمان إسرائيل من الانفتاح على الاقتصادات العربية ومن توظيف هذا الانفتاح فى تحسين شروط اندماجها فى الاقتصاد العالمى، وهذا يتطلب مقاطعة إسرائيل ومنعها من القيام بأى دور إقتصادى إقليمى فى مجالات المال والسياحة والصناعة والتجارة والتكنولوجيا من خلال التأكيد على استمرار مقاطعتها لحرمانها من عنصر يمكن أن يزيد قوتها الاقتصادية وأيضا لإفساح المجال أمام اقتصادات عربية قادرة على القيام بأدوار المراكز الإقليمية العربية فى المجالات المذكورة بشكل يفيد الدول العربية بصفة عامة فى إطار عملية واسعة النطاق لتبادل المصالح فى إطار أى تعاون أو تكتل اقتصادى عربى، وهذا التبادل العربى للمصالح سوف يزيد من القوة الاقتصادية الشاملة للدول العربية ويدعم موقفها التفاوضى فى اندماجها فى الاقتصاد الدولى حتى يتم هذا الاندماج بشروط تحقق المصالح العربية. كذلك فإن إعادة المقاطعة العربية للشركات المتعاملة مع إسرائيل ، يبدو أمرا ضروريا للغاية لمحاصرة المحاولات الغربية لتحويلها إلى مركز اقتصادي رئيسي ومهيمن في المنطقة ولتوجيه رسالة واضحة للغرب ولإسرائيل بأن الدول العربية ستستمر في الحصار الاقتصادي للدولة الصهيونية التي تأسست بالاغتصاب وتستمر بالعدوان والقوة.

جدول رقم (١)
معدل نمو الناتج "القومى" الاجمالى الإسرائيلى
١٩٥١-٢٠٠٠

السنة	معدل نمو الناتج "القومى" الاجمالى الإسرائيلى	السنة	معدل نمو الناتج "القومى" الاجمالى الإسرائيلى
١٩٥١	٪٢٩,٧	١٩٧٧	٪٢,٣
١٩٥٢	٪٤,٧	١٩٧٨	٪٣,٥
١٩٥٣	- ٪١,٩	١٩٧٩	٪٤,١
١٩٥٤	٪١٩,٩	١٩٨٠	٪٣,٢
١٩٥٥	٪١٣,٩	١٩٨١	٪٤,٤٠
١٩٥٦	٪٩,٢	١٩٨٢	- ٪٠,٤
١٩٥٧	٪٨,٦	١٩٨٣	٪١,٤
١٩٥٨	٪٧,١	١٩٨٤	- ٪٠,٣
١٩٥٩	٪١٢,٧	١٩٨٥	٪٤,٢
١٩٦٠	٪٦,٦٠	١٩٨٦	٪٤,٣
١٩٦١	٪١٠,٢	١٩٨٧	٪٦,٢
١٩٦٢	٪١٠,١	١٩٨٨	٪٣,٣٠
١٩٦٣	٪١١,٤	١٩٨٩	٪١,٦
١٩٦٤	٪٩,٨	١٩٩٠	* ٪٦,١
١٩٦٥	٪٩,١	١٩٩١	* ٪٦,٣
١٩٦٦	٪٠,٨	١٩٩٢	* ٪٦,٨
١٩٦٧	٪٢,٢٠	١٩٩٣	* ٪٣,٤
١٩٦٨	٪١٥,٥	١٩٩٤	* ٪٦,٥
١٩٦٩	٪١٢,٧	١٩٩٥	* ٪٧,١
١٩٧٠	٪٧,٩	١٩٩٦	* ٪٥,١
١٩٧١	٪١١,١	١٩٩٧	* ٪٢,٢٠
١٩٧٢	٪١٢,٧	١٩٩٨	* ٪٢
١٩٧٣	٪٤,١	١٩٩٩	* ٪٢,٢٠
١٩٧٤	٪٥,٢	٢٠٠٠	** ٪٣,٨
١٩٧٥	٪٣,٦		
١٩٧٦	٪١,٩		

* البيانات فى هذه السنوات هى عن الناتج المحلي الإجمالى .

** تقديرات .

المصدر: للأعوام ٨٥-١٩٨٩

Statistical Abstract of Israel 1985 , Jerusalem 1991, p. 187.

المصدر للأعوام من ١٩٩٠-٢٠٠٠

IMF, World Economic Outlook, Several Issues .

جدول رقم (٢)
إنتاج الحبوب فى الدول العربية وإسرائيل
عام ١٩٩٨

الدولة	إنتاج الحبوب بالمليون طن	المساحة المزروعة بالحبوب بالألف هكتار	إنتاجية الأرض من الحبوب كجم/ هكتار
إجمالى الوطن العربى	٤٤,٥	٢٨٣٨١	١٥٦٨
مصر	١٧,٩٥	٢٦١٠	٦٨٧٧
العراق	٢,٢٨	٢٨٢٥	٨٠٧
الأردن	٠,١٠٢	١٠٦	٩٥٨
لبنان	٠,٠٩٤	٣٨	٢٤٦٣
السعودية	٢,٤	٥٩٥	٤٠٩٩
سورية	٥,٢٣	٣٤٣١	١٥٢٤
اليمن	٠,٨٣٣	٧٧٠	١٠٨٢
ليبيا	٠,٢٠٨	٢٤٧	٨٢٤
موريتانيا	٠,١٥٢	٢٠١	٧٥٥
المغرب	٦,٦٣	٥٩٠٣	١١٢٤
الصومال	٠,٢٣٢	٦٠٤	٣١٤
السودان	٦,٦٧	٩٨١١	٦٨٠
تونس	١,٦٦	١٢٤٠	١٣٤١
إسرائيل	٠,١٢١	٧٦	١٥٨٣

المصدر: جمعة وحسبت عن :

Uneted Nation . Food and Agriculture Organization , FAO Production Yearbook 1998, Rome , 1999 .

جدول رقم (٣)
الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي الإسرائيلي في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٧

السنة	الانفاق العام كنسبة من الناتج المحلى الاجمالي
١٩٧٠	٥٣,٤٪
١٩٧١	٥٤,٤٪
١٩٧٢	٤٦,٨٪
١٩٧٣	٦٥٪
١٩٧٤	٦٤,٥٪
١٩٧٥	٦٧,٢٪
١٩٧٦	٧٤,٤٪
١٩٧٧	٧٥,٨٪
١٩٧٨	٦٧,٦٪
١٩٧٩	٧٦,٥٪
١٩٨٠	٧٢,٨٪
١٩٨١	٧٤,٩٪
١٩٨٢	٧٤,٣٪
١٩٨٣	٨٩٪
١٩٨٤	٨٩,١٪
١٩٨٥	٦٩,٧٪
١٩٨٦	٦٠,٤٪
١٩٨٧	٥٧,٤٪
١٩٨٨	٤٩,٩٪
١٩٨٩	٤٩,٩٪
١٩٩٠	٥٠,٧٪
١٩٩١	٣٧,٧٪
١٩٩٢	٤٨,٣٪
١٩٩٣	٤٦,٢٪
١٩٩٤	٤٥,٥٪
١٩٩٥	٤٧,٤٪
١٩٩٦	٤٨,٥٪
١٩٩٧	٤٨,١٪

المصدر: جمعت وحسبت من :

IMF, International Financial Statistics, Yearbook 1999, p.534,535

جدول رقم (٤)
فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة
كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى فى إسرائيل

السنة	عجز أو فائض الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى
١٩٧٠	– ٢٠,٤٪
١٩٧١	– ١٨,٧٪
١٩٧٢	– ١٥,٤٪
١٩٧٣	– ١٩,٢٪
١٩٧٤	– ٢٣,٨٪
١٩٧٥	– ٢٠٪
١٩٧٦	– ١٨,٤٪
١٩٧٧	– ١٩,٤٪
١٩٧٨	– ١٢,٦٪
١٩٧٩	– ١٥,١٪
١٩٨٠	– ١٦,٢٪
١٩٨١	– ٢٢٪
١٩٨٢	– ١٦,٩٪
١٩٨٣	– ٢٦,٧٪
١٩٨٤	– ١٨,٩٪
١٩٨٥	– ٣,٣٠٪
١٩٨٦	+ ٠,٨٪
١٩٨٧	– ٣,٥٪
١٩٨٨	– ٨,٤٪
١٩٨٩	– ٤,٣٪
١٩٩٠	– ٥,٣٪
١٩٩١	– ٦,٨٪
١٩٩٢	– ٤,٣٪
١٩٩٣	– ٢,٥٪
١٩٩٤	– ٣,١٪
١٩٩٥	– ٥٪
١٩٩٦	– ٤,٣٪
١٩٩٧	– ٠,٤٪ *
١٩٩٨	– ١,٢٪ *

المصدر: جمعت وحسبت من :

IMF, International Financial Statistics, Yearbook 1999, p.534,535.

المصدر لهذه البيانات هو، البنك الدولي، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٢٠٠٠،٢٠٠٠/٢٠٠١ جدول ١٤.

جدول رقم (٥)
تطور سعر العملة الإسرائيلية

السنة أو الفترة	سعر الدولار بالشيكلات الإسرائيلية (الربع الأخير من العام)
١٩١٨-١٩٤٩	٠,٠٢٥ شيكل قديم
١٩٤٩-١٩٥٣	٠,٠٣٦ شيكل قديم
١٩٥٤-١٩٦٢	٠,١٨٠ شيكل قديم
١٩٦٢-١٩٦٧	٠,٣٠٠ شيكل قديم
١٩٦٧-١٩٧١	٠,٣٥٠ شيكل قديم
١٩٧١-١٩٧٤	٠,٤٢٠ شيكل قديم
١٩٧٤-١٩٧٥	٠,٦٠٠ شيكل قديم
١٩٧٥	٠,٧١٠ شيكل قديم
١٩٧٦	٠,٨٨١ شيكل قديم
١٩٧٧	١,٥٣٩ شيكل قديم
١٩٧٨	١,٩٠٢ شيكل قديم
١٩٧٩	٣,٥٣٥ شيكل قديم
١٩٨٠	٧,٥٤٨ شيكل قديم
١٩٨١	١٥,٦٠٤ شيكل قديم
١٩٨٢	٣٣,٦٥٠ شيكل قديم
١٩٨٣	١٠٧,٧٧٠ شيكل قديم
١٩٨٤	٠,٦٣٩ شيكل جديد
١٩٨٥	١,٥٠٠ شيكل جديد
١٩٨٦	١,٤٨٦ شيكل جديد
١٩٨٧	١,٥٣٩ شيكل جديد
١٩٨٨	١,٦٨٥ شيكل جديد
١٩٨٩	١,٩٦٣ شيكل جديد
١٩٩٠	٢,٠٤٨ شيكل جديد
١٩٩١	٢,٢٨٣ شيكل جديد
١٩٩٢	٢,٧٦٤ شيكل جديد
١٩٩٣	٢,٩٨٦ شيكل جديد
١٩٩٤	٣,٠١٨ شيكل جديد
١٩٩٥	٣,١٣٥ شيكل جديد
١٩٩٦	٣,٢٥١ شيكل جديد
١٩٩٧	٣,٥٣٦ شيكل جديد
١٩٩٨	٤,١٦١ شيكل جديد

المصدر: من عام ١٩١٨-١٩٩٤

Statistical Abstract of Israel 1995, Jerusalem, p.296.

المصدر: من عام ١٩٩٥-١٩٩٨

IMF, International Financial Statistics Yearbook 1999, p.533.

قائمة المراجع

١ – وليد الخالدي ، بناء الدولة اليهودية ، ١٨٩٧–١٩٤٨: الأداة العسكرية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، صيف ١٩٩٩ ، ص٦٧.

٢ – يوسف صايغ، البعد الاقتصادي للصراع الصهيوني/الإسرائيلي – الفلسطيني ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ،خريف ١٩٩٨ ، ص٨٣.

٣ – د. حسين أبو النمل ، الاقتصاد الإسرائيلي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨ ، ص٤٠.

٤ – المرجع السابق ، ص٣٥ .

٥ – حسين أبو النمل ، الصناعة الإسرائيلية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٩ ، ص١٢ .

٦ – يهودا سلوتسكي، سيفر تولدوت هاجاناه "تاريخ الهاجاناه"، المجلد الثانى :"من الدفاع إلى النضال" ، تل أبيب ١٩٦٤، الترجمة العربية (أحمد خليفة)، الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦–١٩٣٩: الرواية الرسمية الإسرائيلية ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٨٩ ، ص٤١٤ . لكني أخذته من : وليد الخالدي ، مرجع سابق ص٧٧.

٧ – وليد الخالدي ، مرجع سابق ، ص ٨٣.

٨ – المرجع السابق ص٨٣.

٩ – المرجع السابق ص ٨٧ .

١٠ – يوسف صايغ ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

11 – Yair Aharoni, The Israeli Economy .. Dreams and Realities, Routledge, London, First published in 1991, p. 73.

12 – IMF, International Financil Statistics Yearbook 1999, p. 532, 533.

١٣ – أحمد السيد النجار ، دور المساعدات الخارجية لإسرائيل ١٩٤٨–١٩٩٦ .. بناء دولة ، سلسلة كتب مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ١٢٢ .

14 – IMF, World Economic Outlook May 1993, p.144.

15 – IMF, World Economic Outlook May 2000, p.12.

١٦ – البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، جدول ١٤ .

١٧ – بنيامين نتنياهو: شرق أوسط جديد؟ يالها من فكرة مسلية، مجلة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، شتاء ١٩٩٧ ، ص ١٠١ ، ١٠٢.

١٨ – أحمد السيد النجار ، الاقتصاد الإسرائيلي .. رؤية مستقبلية ، مجلة الأموال ، العدد ٨ ، يوليو– سبتمبر ١٩٩٨ ، جدة (السعودية)، ص ٤٧ .

19- Yair Aharoni ,op.cit,p.73.

٢٠ – وليم فهمي ، الهجرة اليهودية إلى فلسطين، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ٢٢١.

21 – Statistical Abstract of Israel 1985, Jerusalem, p.249.

22– Ibid,p.339.

23- Yair Aharoni ,op.cit,p.75.

24- The Middle East and North Africa 1999, Europa Publications Limited, London, p. 622.

25- Yair Aharoni ,op.cit,p.77.

٢٦ – ستيفن جرين ، الانحياز – علاقة أمريكا السرية مع دولة إسرائيل العسكرية، الترجمة العربية ، دار حسان للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، دمشق ١٩٨٥ ، ص١١٤، ١١٥ .

٢٧ – صبحي كحالة ، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي – الإسرائيلي ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٩٨٦ ، ص ١٩ ، ٢٠ .

٢٨ – المرجع السابق ص ٢٣ .

٢٩ – المرجع السابق ص ٢٤ .

٣٠ – المرجع السابق ص٤٣ .

٣١ – أحمد السيد النجار ، اقتصاد إسرائيل ..هل يدفعها نحو الحرب أم السلام أم إبقاء الحال على ما هو عليه؟، شئون عربية ، العدد ٦٤ ، ديسمبر ١٩٩٠ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٩٠ ،ص ٨٩ .

٣٢ – جريدة الأهرام ، ١٩٩٨/٥/٢٠ .

٣٣ – خبير استراتيجي إسرائيلي يعرض شروطا على الفلسطينيين قبولها قبل قيام دولتهم، جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٩/٧/١٧ .

٣٤ – إسحق تيشلر ، السلام من أجل الشرب ، جريدة دافار الإسرائيلية ،

.١٩٩١/١٠/٣١

٣٥ – راجع أليشع كالي ، وأفراهام تال، خطة للمياه في الشرق الأوسط في ظل السلام ، في "مائير مرحاب" (إشراف) أهداد حاييم بن شاحار ، جدعون فيشلسون ، سيف هيرش، التعاون الاقتصادي والسلام في الشرق الأوسط ، الهيئة العامة للاستعلامات (مصر)، كتب مترجمة ، العدد ٨١٧ .

٣٦ – رؤبان بدهاتسور ، صنبور مياه مشترك ، هآرتس ١٩٨٩/٥/٣ .

٣٧ – مريت جليت ، ماذا تقترح إسرائيل على جيرانها؟ ، جريدة دافار الإسرائيلية ، ١٩٩٢/١/٢٨ .

38- FAO Production Yearbook 1998,Vol. 52, p.59,60.

٣٩ – جمعت وحسبت من مصدرين ، الأول هو : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون ، ص ٢٣١ ، والثاني هو :
FAO Production Yearbook 1998,Vol. 52.

٤٠ – جمعت وحسبت من: Statistical Abstract of Israel 2000, Jerusalem, p.816.

٤١ – : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون ، ص ٢٣٢ .

42- FAO Trade Yearbook 1998, p.354.

43- Statistical Abstract of Israel 1985, Jerusalem, p.150.

٤٤ – راجع ، رينارد فايمر ، الصهيونية والعرب بعد قيام دولة إسرائيل .. دراسة في المفاهيم الصهيونية حول العرب في الدولة اليهودية ، في الكسندر شولش وآخرون، الفلسطينيون عبر الخط الأخضر ، كتاب الفكر ، العدد ٦ ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٦٤ .

٤٥ – حسين أبو النمل ، الصناعة الإسرائيلية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ١٧.

٤٦ – أحمد السيد النجار ، دور المساعدات الخارجية لإسرائيل .. ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

47- Yair Aharoni ,op.cit,p.75.

48- Statistical Abstract of Israel 2000, Jerusalem, p.6-19.

49- Ibid,p. 16.

50- Statistical Abstract of Israel 1995, Jerusalem, p.456.

51- Ibid,pp. 269,456.

52- Yair Aharoni ,op.cit,p.76.

53- Ibid,p. 75.

54- Ibid,p. 75.

55- Statistical Abstract of Israel 1985, Jerusalem, p.177.

56-The Middle East and North Africa 1999, Europa Publications Limited, London, p 617.

٥٧-جمعت وحسبت من :

Statistical Abstract of Israel 2000, Jerusalem, p.8-16.

٥٨ – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٩، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وأخرون ، ص ٢٥٥ .

٥٩ – حسين أبو النمل ، الصناعة الإسرائيلية ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٩ ، ص ٦٩.

60-The Middle East and North Africa 1999, Europa Publications Limited, London, p. 617.

٦١ – البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، جدول رقم ١٠ .

62-The Middle East and North Africa 1999, Europa Publications Limited, London, p. 622

63-The Middle East and North Africa 1999, Europa Publications Limited, London, p. 618.

٦٤ – جريدة الحياة اللندنية ، ١٩٩٧/٣/٢٦ .

65-Statistical Abstract of Israel 1995, Jerusalem, p.252.

٦٦ – أحمد السيد النجار ، دور المساعدات الخارجية لإسرائيل .. ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .

67-Statistical Abstract of Israel 1995, Jerusalem, p.258.

68-IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 1999, p.436.

٦٩ – جورج و.بول ، دوجلاس ب.بول ، الارتباط العاطفي ، تورط أمريكا مع إسرائيل منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن ، إصدار و، و، نورتون آند كامبالي ، نيويورك . لندن، الترجمة العربية ، الهيئة العامة للاستعلامات (مصر) ، سلسلة كتب مترجمة ، العدد ٨٢٠، ص ٢٥٧ .

الفصل الثالث

الانقسامات والصراعات في المجتمع الإسرائيلي

باهر شوقي

منذ نحو نصف القرن وبالتحديد في عام ١٩٥٤ رفض "بن جوريون" اقتراحات "ناحوم جولدمان" - أحد آباء الصهيونية-لإجراء مصالحة بين الدولة الناشئة ونطاقها العربي، كانت دوافع "بن جوريون" آنذاك كما صرح لمبعوث اللوموند "أريك رولو" في فبراير ١٩٦٧"نحن في حاجة إلي عدو خارجي لننصهر في أمة[١] ". لقد عكس كلا من الموقف والتصريح وعي رئيس الوزراء الإسرائيلي بالتباينات والتناقضات الضاربة في أعماق الكيان الاستيطاني الناشئ وإدراكه لأهمية العامل أو بالأحرى الخطر الخارجي لصهره وتوحيده. وقد أثبتت العقود اللاحقة الصحة الجزئية لرؤية وتحليل "بن جوريون" فقد تمكن هاجس الخطر واستنفار المقاومة من تحييد التناقضات، بيد أنه لم يطاول مطلقا إمكانية حسمها أو تجاوزها، فرغم توالي العقود والأجيال، وربما نتيجة لها أضحت تلك التناقضات أكثر حدة بحيث باتت تهدد بتفجر المجتمع الإسرائيلي حال تساقط ملاط الوحدة الهش "شبح الخطر الخارجي". إن هذا التصور الذي يبدو مفارقا ومغاليا في توقعاته يبدو متواضعا في مواجهة مخاوف النخبة الإسرائيلية من تداعيات العملية السلمية، "إذا كانت الحرب تهدد بقاء الدولة اليهودية المادي، فإن السلام بدوره قد يشكل تهديدا مميتا للنسيج الاجتماعي الإسرائيلي وسببا للانحلال الصاعق للدولة أو انفجارها من الداخل (..) المجتمع الإسرائيلي مازال مجتمع مهاجرين جاءوا من أكثر من مائة بلد تتحكم فيهم اصطفافات اجتماعية ومشارب أيديولوجية ودينية متناقضة: يهود عرب، يهود سفارديم، يهود أشكيناز، مهاجرون جدد، مهاجرون قدامى، أغنياء، فقراء، اشتراكيون-ديمقراطيون يدافعون عن دولة الرفاه ورأسماليون متوحشون علي طريقة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، صقور وحمائم[٢] ". إن هذه التشاؤمية التي تقطر من كلمات "إيلان غرياسمير"-أستاذ علم السياسة بجامعة بار إيلان "تل أبيب" لتوضح حجم الأزمة الاجتماعية التي يعانيها الداخل الإسرائيلي والجوهر الزائف لوحدته وانسجامه الظاهري، "كيف سيكون المجتمع الإسرائيلي بعد السلام، بعد الدولة الفلسطينية، بعد جنوب لبنان، وبعد الجولان؟ هذه هي المسألة (..) قريبا ستظفر إسرائيل بالأمن علي حدودها (..) وعندئذ فإن مفهومين مختلفين للهوية سيهددان بتفجير الدولة اليهودية

من الداخل[٣] ".

لقد ظل المجتمع الإسرائيلي علي الدوام بمثابة فسيفساء متنافرة يجمعها صمغ الأيديولوجيا الصهيونية وذكريات الاضطهاد سواء الحقيقي منها مثال الدياسبورا والبوخروم والهولوكوست أو الزائف مثل معاداة العرب للسامية. وقد تمكن مزيج الأيديولوجيا ووسواس الاضطهاد الجمعي ووفورات دولة الرفاه من رتق بعض التناقضات العرقية والطائفية والطبقية التي وسمت الدولة الاستعمارية الاستيطانية منذ نشأتها، بيد أنها لم تنجح في إلغائها أو تجاوزها - رغم التصدير الإعلامي لإسرائيل باعتبارها بوتقة الصهر وأرض اللبن والعسل الجديدة - بل لقد شهدت الثمانينيات والتسعينيات استفحال وتفاقم تلك التناقضات تحت وطأة التغيرات التي لحقت بالمجتمع الإسرائيلي. فتنامي حدة الكساد العالمي وانتقال عدواه للاقتصاد الإسرائيلي وتبني الدولة الصهيونية لسياسات التحرر الاقتصادي كان يعني تأبين أيديولوجية التضامن الصهيوني لصالح التناقضات الموضوعية، الاجتماعية والطبقية. وذلك فضلا عن دور موجات الهجرة الأخير في مراجعة توازنات المعادلة الاجتماعي السائدة بشقيها الطائفي والطبقي، الأمر الذي حرر تلك التناقضات من لجام الأيديولوجيا.

الدولة الإسرائيلية وخرافة بوتقة الصهر :

تبدو إسرائيل في العديد من الكتابات والتحليلات السوسيولوجية كنموذج يحتذي علي صعيدي الاستيعاب والدمج المجتمعيين. فهي أرض الفرص المتكافئة ودولة كل مواطنيها بغض النظر عن الطابع التوليفي والفوالق الإثنية التي تسم تركيبتها السكانية بطبيعتها الفسيفسائية التي تضم خليطا متباينا يندرج تحت أربعة تصنيفات أساسية(الأشكيناز) أو اليهود ذوي الأصول الغربية (السفارديم) أو اليهود ذوي الأصول الشرقية (الصابرا) أو اليهود المولودين في إسرائيل وعرب ٤٨ . ورغم التوترات والأزمات الاجتماعية التي شهدتها الدولة في العقود الأولي من نشأتها وعلي رأسها انتفاضة وادي الصليب (حيفا) عام ١٩٥٩، حركة الفهود السوداء عام ١٩٦٩ وحركة نضال ١٩٨٥وغيرها. فهذه الأزمات غالبا ما يتم تجاوزها باعتبارها ذكريات كئيبة لمخاض عسير، وفي هذا السياق غالبا ما يتم التأكيد علي تجسير الفجوة الاجتماعية بين التكوينات

الإثنية والطائفية المكونة للمجتمع الإسرائيلي، خاصة بين الأشكيناز والسفارديم.

تتمتع هذه الرؤية بهيمنة نسبية إلا أن ذلك لا يعني الانتفاء الكامل لأية رؤى بديلة حيث توجد العديد من الاطروحات المضادة التي تنتقد خرافة بوتقة الصهر الإسرائيلية فاضحة اختزال مفاهيم الديمقراطية والمواطنة وقصرها علي فئات وطوائف دون غيرها مما يؤسس لما يطلق عليه عدد من المحللين مثل "سامي سموحا" "ديمقراطية عرقية" (٤) وهو الأمر الذي يؤدي بدوره لزيادة الاحتقان الاجتماعي وبلورة مفاهيم من قبيل "إسرائيل الثانية" بكل ما تعنيه من تمايز وانشطار اثني وطبقي.

علي الرغم من التباين الحاد الذي تعكسه الرؤى السالفة إلا أن أزمتها مجتمعة تكمن في إغفالها للسياق الموضوعي الناظم لتغيرات المجتمع الإسرائيلي، سواء تلك المتعلقة برأب الصدوع الاجتماعية والاقتصادية بين التشكيلات الإثنية والطبقية خلال الحقبة الوسيطة من نشأة الدولة، أو انبعاث تلك الصدوع مجددا منذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات. فالنمو الاقتصادي ونموذج دولة الرفاه الذي اعتمدته الدولة الإسرائيلية منذ بداية نشأتها قد ساهم بالفعل في خلق آليات مؤسسية للتقريب بين الفئات والطوائف اليهودية إلا أن ذلك لم يؤدي مطلقا لخلق ما يمكن تسميته بوحدة عضوية فوق عرقية للمجتمع الإسرائيلي. حيث ظلت العديد من الانقسامات وعلي رأسها تلك العرقية/الطبقية بمثابة صدع أساسي في بنيته، وهي الوضعية التي تفاقمت بشكل حاد مع ما شهدته التوازنات الحرجة للمعادلة الإثنية/الطبقية من تغيرات نوعية مع تدفق موجات الهجرة الأخيرة.

الاستمرار والانقطاع في المنظومة الاستيطانية الإسرائيلية :

إذا كان من الممكن اختزال المعادلة الناظمة للجم/تفجر التناقضات الاجتماعية الإسرائيلية فإن ذلك لن يعدو دور الدولة في دعم التشكيلة الاجتماعية القائمة فعلي الدوام ظل " النمو الاقتصادي لإسرائيل مشروطا بقدرة الدولة علي تعبئة النقود والبشر من الخارج(٥)" فمنذ نشأة الدولة الإسرائيلية قبل خمسين عاما اتسمت تلك الأخيرة بعدد من

الخصائص النوعية عكست طبيعتها ودورها التاريخي في المنطقة، فكدولة استعمارية استيطانية كانت هناك أوالية للاعتبارات السياسية، فسيطرت الدولة علي موارد المجتمع واحتكرت سلطة توزيعها واستخدامها، ومثلما ولدت هيرا من رأس زيوس انبثقت كافة الطبقات الاجتماعية الإسرائيلية من رحم الدولة العبرية، خاصة الرأسمالية الإسرائيلية، فهي التي أرست الأرضية اللازمة لنشوئها ونظمت دخولها في السوق العالمي، وفي هذا الإطار لعبت العلاقة الوثيقة بين الأبعاد العسكرية والأيديولوجية والدخول المتأخر في النظام الرأسمالي دورا هاما. وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال علي الهيكل الإنتاجي الذي اتسم بدرجات عالية من الاحتكارية والمركزية. بيد أن ذلك لم يكن الملمح الوحيد لخصوصية النشأة الإسرائيلية، فمنذ البدء كذلك حفل النظام الاجتماعي بالعديد من التباينات فيما يتعلق بمعدلات الأجور ومستويات المعيشة فاقمت منها ظروف التوطين والخصائص النوعية لتدفقات الهجرة.

نجمت هذه التباينات عن السياسات الحكومية التي كرست نمطا مفارقا من التمييز المؤسسي علي قاعدة الانتماء الإثني (أشكيناز/سفارديم) والقومي/الديني (إسرائيليون/عرب) ومن ثم الطبقي، إلا أنه من الهام في هذا الصدد مراعاة الخصوصية النسبية لنشأة الدولة الإسرائيلية، تلك الخصوصية المتمثلة في غلبة السياسي علي الاقتصادي باعتبارها رأس رمح المصالح الإمبريالية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما انعكس في سطوة الأيديولوجيا القومية علي الحركة الصهيونية، والوفورات الهائلة المتمثلة في التعويضات والمنح التي انهالت علي الدولة الوليدة، الأمر الذي مكنها من معادلة أثر السياسات التمييزية، حيث بلورت الدولة ميكانزما معاكسا لامتصاص أثر تلك التفاوتات من خلال نشر مظلة الدعم والإعانات الاجتماعية علي قطاعات واسعة من الطبقات والشرائح المتدنية "Under privileged classes and starts" محاكية بذلك نموذج دولة الرفاه – Welfare-State – الذي ازدهر في أوروبا الغربية والولايات المتحدة علي قاعدة الطفرة الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

لا يعني ذلك أن هذا النظام كان مكتملا أو قادرا بشكل مطلق

علي استيعاب وتهدئة كافة التوترات والاحتقانات الاجتماعية. فعلي الرغم من المرونة الهائلة التي تمتعت بها الدولة العبرية علي قاعدة تدفق التعويضات والمساعدات الأوروبية إلا أن ذلك لم ينجح كلية في وقف تداعيات الانشطار المجتمعي، وهو ما تجسد في تفجر العديد من المصادمات الاجتماعية ذات الملامح الإثنية وبالتالي الطبقية القاطعة، علي غرار انتفاضة وادي الصليب في حيفا في صيف ١٩٥٩ وحركة الفهود السود في نهاية الستينيات وبدايات السبعينيات.

وعلي الرغم من أن هذه التمردات كانت تشكل تحديا حقيقيا للنظام القائم - علي الأقل بشكل ضمني - إلا أن كلا من النمو الاقتصادي والطبيعة الاحتكارية للدولة الإسرائيلية كانت تمكن تلك الأخيرة من حرفها واستيعابها، سواء أكان ذلك عبر عملية إعادة توزيع جزئية للموارد خاصة تلك المتعلقة بالدعم والإعانة الاجتماعية، و/أو عبر تشديد شروط استغلال قطاع آخر من التشكيلة الاجتماعية الإسرائيلية (عرب ٤٨ وفلسطيني الضفة وغزة).

ظلت هذه الخصوصية بمثابة الناظم لدور وفعاليات الدولة الإسرائيلية مما كرس طبيعتها المزدوجة كخالق للطبقات الاجتماعية ولمعايير تمايزها الطبقي وكماصة للصدمات والتوترات الاجتماعية الناجمة عن هذه الوضعية في آن. إلا أن هذه الخصوصية بدأت في الاهتراء مع انتهاء " الحقبة الذهبية " للاقتصاد الرأسمالي العالمي وهو الأمر الذي تجلي عمليا منذ نهايات الستينات وتبني الدولة لسياسة اقتصادية انكماشية خلال عامي ١٩٦٦-١٩٦٧ ولاحقا خطة الاستقرار العاجل في يونيو ١٩٨٥ .

علي الرغم من أن هذه الأزمات الاقتصادية كانت مؤشراً علي انتهاء الميزات النسبية التي صاحبت نشأة الدولة الإسرائيلية ومن ث تفجر التناقضات الاجتماعية إلا أن هذا التطور قد تأجل عمليا قرابة عقدين كاملين، وحتى منتصف التسعينيات، حيث تضافرت عدة عوامل لتحييد فيروس الكساد وتراجع النمو الذي لحق بغالبية الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة من أهمها ازدهار " المركب العسكري الصناعي " كنتيجة للاندماج الحيوي بين دعم الحكومة لمشتريات السلاح وازدهار السوق العالمي للسلاح، إضافة إلي سطوة السياسي علي الاقتصادي -

الملمح الأساسي للدولة الإسرائيلية - وهو ما تمثل في استمرار تدفق التعويضات والمنح ولاحقا ضمانات القروض من العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بالتوازي مع تدشين اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية مع هذه الكيانات حيث أدي تضافر هذه المعاملات لدعم تنافسية الاقتصاد الإسرائيلي وزيادة الاستثمار في رأس المال وبالتالي خلق ازدهار نسبي تعمق علي مدار النصف الأول من التسعينيات علي قاعدة تدفق المهاجرين – حيث بلغ عددهم حتى نهاية عام ١٩٩٨ وفقا لبيانات وزارة استيعاب المهاجرين ٩٠٣,٣٣٥ مهاجر(٦) – كنتيجة لتوسع الطلب المحلي.

ترتب علي تضافر هذه المعاملات استمرار دورة نمو الاقتصاد الإسرائيلي طوال النصف الأول من عقد التسعينيات، حيث بلغ متوسط النمو في الناتج المحلي الإجمالي قرابة ٦٪ طوال هذه الفترة، إلا أن هذه الطفرة قد بلغت منتهاها مع صعود حكومة الليكود اليمينية في عام ١٩٩٦ حيث تضافرت العديد من العوامل لتعكس مسار الدورة الاقتصادية وتدفع بالقطاعات الإنتاجية الرئيسية في منحني طويل من الركود - انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلي ١,٩٪،١,٧٪ خلال عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨ علي التوالي– كان من أهمها بالطبع الجمود الذي لحق بعملية التسوية والأزمة المالية الحادة في شرق آسيا واللذين أديا لإحجام رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية عن الاستثمار إضافة إلي التفاوت الاجتماعي الحاد الذي تعمق خلال سنوات الطفرة والذي أدي بدوره لتقليص الطلب المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ مع بدايات عام ١٩٩٦.

أدى لحاق الاقتصاد الإسرائيلي بمنظومة الركود العالمية لتزايد ضرورات الإصلاح الاقتصادي حيث بدأت تل أبيب في وضع برنامج إعادة الهيكلة الاقتصادي Economic Restructuring موضع التطبيق وهو ما كان له اعظم الأثر علي البنية الاجتماعية الإسرائيلية نظرا لما تضمنته برامج التحرير الاقتصادي أو إعادة الهيكلة من خصخصة أجزاء متعاظمة من الهيكل الإنتاجي، تسريح جماعي لقطاعات واسعة من الطبقة العاملة الإسرائيلية، مع تطبيق سياسات مالية تقشفية لتقليل الإنفاق الحكومي وخفض الموازنات الاجتماعية وغيرها. فهذا التحول كان يعني عمليا تأبين نموذج دولة الرفاه وتخلي الدولة الإسرائيلية عن دورها

كماصة صدمات وموازن اجتماعي وهو ما كان يؤشر بدوره لتفاقم الأزمة/الصراع الاجتماعي، خاصة إذا ما راعينا تقاطع انسحاب الدولة من هذا المجال مع تطابق هويات التمييز المجتمعية (الانتماء الإثني/الموقع الطبقي/الموقف الأيديولوجي) أو علي الأقل معظمها، الأمر الذي أدي لخلق الشروط الأولية لاتساع نطاق وحدة التوترات الاجتماعية وهوالأمر الذي يتضح بشكل حاسم في اتساع حركة الاحتجاجات العمالية والمهنية علي مدار النصف الثاني من عقد التسعينيات، حيث شهدت إسرائيل خلال هذه الفترة اضرابين عامين فضلا عن عدد من الإضرابات الضخمة الأخرى والتي تراوح عدد المشتركين فيها ما بين ١٥٠-٢٠٠ألف شخص.

أدى تفاقم الضغوط الاقتصادية والتطورات التي لحقت من جرائها بالدور الاجتماعي للدولة إلى تبلور ما يكاد يشكل ظاهرة مركبة تدور حول محور أساسي يتمثل في نزع/استبدال الدور البطريركي للدولة وللمؤسسات الصهيونية، فعلي الصعيد الأول أدي تنامي عملية التحرير الاقتصادي إلى فض الاشتباك الموضوعي الكامن في طبيعة الهستدروت- وإن كان ذلك لا يعني حسمه كلية بعد - كمنظمة رأسمالية وعمالية في الوقت ذاته. فمع تفعيل برنامج الإصلاح الاقتصادي وخصخصة أجزاء من المؤسسات الاقتصادية التابعة للهستدروت بدأ البعد النقابي لذلك الأخير في البروز لمعادلة ضغوط العمال القاعديين المتضررين من السياسات الاقتصادية الجديدة ولوقف نزيف العضوية الذي تفاقم علي مدار السنوات الماضية. من ناحية أخري بدأت الأحزاب الدينية في التقدم لشغل الفراغ الذي نجم عن الانسحاب التدريجي للدولة من المجال الاجتماعي مرتكزة في ذلك إلي طبيعة البرجوازيات الديمقراطية وما تتيحه لها من دينامية واستقلالية نسبية. أدت هذه التطورات، علي الرغم من تباين توجهاتها وآلياتها وقواعدها الاجتماعية إلي معادلة جزء من الآثار السلبية الناجمة عن السياسات الاقتصادية الجديدة للدولة الإسرائيلية، حيث أضحت كل من الحركة الاحتجاجية ومتطلبات العملية الانتخابية بمثابة العتلة المعيقة لسيرورة التحرر الاقتصادي وإعادة الهيكلة، بيد أن ذلك لا يعني تأبين الأزمة والتباينات الاجتماعية التي أخذت تتفاقم تحت وطأة ضغوط متباينة.

تغيرات الموزاييك الإسرائيلي :

كمجتمع مهاجرين كان المشهد الإسرائيلي منذ البدء بمثابة فسيفساء إثنية فعلية، حيث تعددت الأصول العرقية والطائفية التي انتظمت تحت مفهوم المواطنة الإسرائيلية. وبشكل أولي يمكن تقسيم مواطني إسرائيل إلي جماعتين قوميتين، أغلبية يهودية (٧٩٪ أو قرابة ٤,٩ مليون نسمة من إجمالي عدد السكان البالغ نحو ٦,٢ مليون نسمة وفقا لإحصاءات عام ١٩٩٩) وأقلية عربية فلسطينية يبلغ تعدادها حوالي ١,٣مليون نسمة أو ما يعادل نحو ١٨,٨٪ من إجمالي السكان. وتحت هذا التصنيف العام تنقسم كل جماعة قومية إلي جماعات إثنية فرعية، حيث ينقسم اليهود لجماعات عديدة طبقا لبلدان المهجر"الدياسبورا" وإن كانوا يعودون للانتظام مجددا تحت التصنيفات الثلاث الرئيسية، أشكيناز/سفارديم/صابرا والذين يمثلون علي التوالي ٢٥,٩٪،١٢,٥٪،٦١,٦٪ من إجمالي السكان اليهود وذلك وفقا لإحصاءات عام ١٩٩٦، في المقابل ينقسم العرب إلي ثلاث جماعات دينية، مسلمون وهم الأغلبية ويمثلون نحو ١٥,١٪ من إجمالي عدد السكان - مسيحيون ويمثلون قرابة ٢,١٪ - دروز ويمثلون نحو ١,٦٪ وفقا لأرقام عام ١٩٩٩[٧] .

الإحصاء السكاني الإسرائيلي

السنة	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٩
السكان(١٠٠٠نسمة)	٢,١٥٠،٤	٣,٠٢٢،١	٣,٩٢١،٧	٤,٨٢١,٧	٥,٦١٩,٠	٥,٧٥٩,٤	٦,٢٠٠,٠
اليهود	٪٨٨,٩	٪٨٥,٤	٪٨٣,٧	٪٨١,٩	٪٨١,٠	٪٨٠,٥	٪٧٩,٠
المسلمين	٪٧,٧	٪١٠,٩	٪١٢,٧	٪١٤,١	٪١٤,٥	٪١٤,٦	٪١٥,١
المسيحيين	٪٢,٣	٪٢,٥	٪٢,٣	٪٢,٤	٪٢,٩	٪٣,٢	٪٢,١
الدروز	٪١,١	٪١,٢	٪١,٣	٪١,٧	٪١,٧	٪١,٧	٪١,٦
اليهود-إجمالي	١,٩١١،٢	٢,٥٨٢،٠	٣,٢٨٢،٧	٣,٩٤٦،٧	٤,٥٤٩،٥	٤,٦٣٧،٤	٤,٩٠٠،٠
مواليد إسرائيل	٪٣٧,٤	٪٤٥,٨	٪٥٥,٩	٪٦١,٩	٪٦١,٢	٪٦١,٦	
مواليد آسيا/أفريقيا	٪٢٧,٦	٪٢٦,٣	٪١٩,٥	٪١٥,٠	٪١٢,٨	٪١٢,٥	
مواليد أوروبا/أميركا	٪٣٥,٠	٪٢٧,٩	٪٢٠,٠	٪٢٣,١	٪٢٦,٠	٪٢٥,٩	
كنسبة من يهود العالم	--	٪٢٠,٠	٪٢٥,٠	٪٣٠,٠	٪٣٤,٩	٪٣٥,٧	٪٣٦

source; The Jewish Student Online Research Center (JSOURCE)

http://www.us-israel.org/jsource/society_&_culture/demographics.html

مرت المعادلة الإثنية الإسرائيلية بعدد من المراحل اتسمت أولاها - والتي استمرت منذ نشأة الدولة ١٩٤٨ وحتى أوائل الستينات - بغلبة العنصر الأشكينازي حيث بلغت النسبة بينهم وبين السفارديم ٥٢,١٪-٤٧,٩٪، أما الثانية فقد استمرت من أوائل السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات وقد شهدت هذه المرحلة انقلاب المعادلة الطائفية، حيث تقلصت نسبة اليهود الغربيين لصالح اليهود الشرقيين فأصبحت النسبة بين الطرفين ٤٤,٢٪ مقابل ٤٧,٤٪ وذلك في عام ١٩٧٢ وقد انعكس ذلك بشكل إيجابي -ولو نسبيا- علي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لليهود الشرقيين، إلا أن هذه الوضعية قد تعرضت بدورها لمراجعة جذرية من أواخر الثمانينيات وحتى الآن، حيث شهدت هذه الفترة موجات هائلة من الهجرات، شكل يهود الجمهوريات السوفيتية السابقة الشطر الأعظم منها - بلغ إجمالي تدفقات الهجرة لإسرائيل منذ ١٩٨٩ وحتى نهايات ١٩٩٨ حوالي ٩٠٣,٣٣٥ ألف مهاجر كان نصيب يهود كل من الاتحاد السوفيتي السابق وأمريكا الشمالية منها حوالي ٨٢٩,٠٢٨ ألف شخص أو ما يعادل نحو ٩٢,٢٪ من إجمالي المهاجرين [٨] - الأمر الذي أثر بشكل عضوي علي تركيبة المجتمع الإسرائيلي، فعليا علي المستوي العرقي وضمنيا علي المستوي الطبقي. حيث استأثر هؤلاء المهاجرين بنسب متعاظمة من الوظائف سواء المستجدة أو القائمة بالفعل وهو ما تحقق علي حساب الصابرا والسفارديم الذين كانوا يمثلون النسبة الأعلى من العاملين والمهنيين في المستويات الوسيطة والدنيا من الهيكل الوظيفي، سواء في القطاع الحكومي أو الخاص.

كل ذلك فضلا عن الأقلية العربية التي تقع في أسفل السلم الاجتماعي الإسرائيلي من حيث حصتها من التعليم، الوظائف، الخدمات، الدعم مقارنة بالأشكيناز والسفارديم، فهذه الأقلية التي تمثل قرابة ١٩٪ من سكان إسرائيل كانت الأكثر عرضة لدفع فاتورة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الدولة الإسرائيلية حاليا، إضافة إلي التكلفة الاجتماعية لاستيعاب المهاجرين الجدد، وهو الأمر الذي تجسد عمليا في ارتفاع معدلات البطالة فيما بينهم مقارنة بالتكوينات العرقية الأخرى.

كان لهذه التطورات آثار عضوية علي التشكيلة الاجتماعية الإسرائيلية تمثلت في تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية للعديد من

الطوائف والفئات المشكلة للمجتمع فضلا عن إعادة هيكلة البنية التشغيلية، إلا أن عواقبها الأساسية قد تمثلت في فضح تهافت الأيديولوجيا الصهيونية ونزع القناع عن الوجه البراق الذي ظل يخفي في طياته تمييزا مؤسسيا ضد العديد من الفئات والطوائف العرقية، وحيث يختلط الإثني بالطبقي ليؤبد الوضعية الدونية لكل من السفارديم والعرب مقارنة بالأشكيناز. وعلي الرغم من الندرة النسبية لبيان توزيع الدخل/الدعم/الخدمات علي المتوالية الإثنية إلا أن الدراسات والإحصاءات القليلة المتوافرة تكفي لبلورة صورة شبه مكتملة عن التمايز الطبقي في المجتمع الإسرائيلي.

التمييز : سيرورة/معاملات:-

منذ نشأة الكيان الإسرائيلى مثل الانتماء الطائفي معيارا للفرز والاستقطاب المجتمعي داخل البنية الطبقية الإسرائيلية، حيث شكل الغربيون "الأشكيناز" غالبية البرجوازية المحلية فضلا عن الشرائح العليا والوسيطة من الطبقة الوسطي، في الوقت الذي مثل فيه الشرقيون "السفارديم" غالبية الطبقة العاملة وذلك في مقابل استبعاد وتهميش شبه كاملين للأقلية العربية. فعلي الرغم من الأدوار العضوية التي لعبها السفارديم في القطاعات الإنتاجية الرئيسية أثناء حقبة بناء الدولة إلا أن الهيكل الإنتاجي قد حصرهم على الدوام في قاع السلم الوظيفي ومن ثم الاجتماعي. فوفقا للدراسات المتوافرة توزع المجتمع الإسرائيلي وظيفيا علي أربع فئات رئيسية وفقا للتالي :

١-جهاز حكومي وتنفيذي إداري متضخم.
٢-شريحة من الصناعيين ورجال المصارف والمقاولين أصحاب الرساميل المخصصة للاستثمار والتي أمنتها الدولة.
٣-شريحة أكبر من المهندسين والتقنيين والعمال المهرة.
٤-شريحة كبيرة جدا من العمال العاديين الذين لا يملكون أية مهارات.

وبينما تكونت الفئات الثلاث الأولي بأغلبيتها من الأشكيناز-من

قدامي المستوطنين والمهاجرين الجدد- وجد الشرقيون أنفسهم وبشكل أساسي في الفئة الرابعة[9].

تكرست هذه الوضعية منذ نشأة الدولة الإسرائيلية، بل وعلي قاعدة النشأة ذاتها نتيجة لتقاطع ظروف الهجرة مع إقامة مؤسسات الدولة، فغلبة الأشكيناز علي موجات الهجرة الأولي وسيطرتهم علي المؤسسات الأولية لجهاز الدولة ومواردها قبل وبعد ١٩٤٨ من قبيل المنظمة الصهيونية العالمية، الصندوق القومي اليهودي، الأحزاب الصهيونية وحركة الخالوتز (الرواد-العمال الزراعيون) الوكالة اليهودية ومختلف المنظمات العسكرية، كانت بمثابة الأساس الموضوعي لتكريس الهيمنة الأشكينازية والمزاوجة ما بين الانتماء الإثني والوضع الطبقي وعلي هذا الأساس تبلور نمط غير متكافئ لتقسيم العمل علي أسس عرقية يمكن رصد أهم ملامحه في الأبعاد التالية :

أولا: التمثيل غير المتوازن في القطاعات الإنتاجية الرئيسية : فعلي الرغم من الغلبة الساحقة للأشكنازيين علي التكوين العرقي للدولة الوليدة وعلي موجات الهجرة الأولي إلا أن السفارديم قد مثلوا علي الدوام غالبية قوة العمل في قطاعات الزراعة والبناء والصناعة. فبينما بلغت نسبة الأشكيناز العاملين في القطاع الزراعي قرابة ٩,١٪ في عام ١٩٦١بلغت نظيرتها في أوساط اليهود الشرقيين قرابة ١٥٪ من إجمالي السفارديم فضلا عن تباين الموقع الإنتاجي لكلا من الطرفين فبينما سيطر الأشكيناز علي شبكة الملكية الزراعية (الشركات الزراعية-المؤسسات المالية-قطاع الخدمات والجمعيات القطاعية) تركز الشرقيين بشكل شبه حصري في فئة البروليتاريا الزراعية المأجورة حيث مثلوا في أوائل الستينيات قرابة ٧٥,١٪ من إجمالي عمال البنية التحتية للقطاع الزراعي مقابل ١٤٪ للأشكيناز. [10] الأمر الذي يفسر التغير الذي لحق بنسب تمثيل عنصري المعادلة الإسرائيلية مع إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي لصالح الصناعات المتقدمة تكنولوجيا، فمع بدايات السبعينيات انخفض عدد السفارديم العاملين في القطاع الزراعي بنسبة ٦٠٪ حيث بلغت نحو ٦٪ من إجمالياليهود الشرقيين بينما وفي المقابل لم تزد نسبة الانخفاض في أوساط الأشكيناز عن ٣٠,٧٪ حيث بلغ

عدد الأشكيناز العاملين في القطاع الزراعي قرابة ٦,٣٪ من إجمالي اليهود الغربيين[١١] .

من ناحية أخرى مثل اليهود الشرقيون غالبية العمال في قطاع البناء علي مدار عقد الخمسينيات وأوائل الستينيات، فطبقا لإحصاء عام ١٩٦١ كان ٣٨٪ من العمال في هذا القطاع من الشرقيين وذلك علي الرغم من أن مجمل تمثيلهم في القوة العاملة داخل الدولة الإسرائيلية لم يتجاوز ٢٩,٧٪ [١٢] في ذلك الوقت، وبطبيعة الحال كانت درجة تركز الشرقيين تزيد كلما تدنت درجة العمل ومستوى المهارة المطلوبة، وقد استمر هذا المنحي في التصاعد فبحلول عام ١٩٧١ كان اليهود الشرقيون يمثلون نحو ٥٧٪ من إجمالي العاملين في قطاع البناء والإنشاءات بينما كانت نسبتهم إلي إجمالي قوة العمل الإسرائيلية لا تزيد عن ٤٠٪.

تبدو هذه الوضعية أكثر حدة وتبلورا فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، فترافق نشأة هذا القطاع مع موجات الهجرة الثانية والثالثة وهيمنة الصناعات كثيفة العمالة علي الهيكل الإنتاجي خلال عقدي الخمسينيات والستينيات جعل من السفارديم الوقود الأساسي للنهضة الصناعية الإسرائيلية. وعلي الرغم من عدم وجود أرقام تفصيلية عن تمثيل كل من الأشكيناز والسفارديم في القطاعات الصناعية المختلفة إلا أن هناك بيانات دالة تتعلق بقطاعي النسيج والمعادن خاصة إذا ما راعينا استئثار هذه القطاعات بالنسبة العظمي من الاستثمارات وقوة العمل خلال العقود الأولي لنشأة الدولة – استأثر قطاع النسيج بنحو ٢٨٪ من إجمالي الأموال الحكومية المخصصة للتطوير الصناعي فيما استأثر قطاع الصناعات المعدنية بنحو ٣١٪وذلك خلال الفترة من ١٩٥٧-١٩٦١[١٣] وبناءا علي ذلك يمكن اعتبارها دالة لتحديد الوضع المهني والطبقي للسفارديم. في هذا السياق تشير إحصاءات عام ١٩٦١ إلي أن اليهود الشرقيين قد مثلوا حوالي ٤١٪ من جميع العاملين في مصانع النسيج، وذلك علي الرغم من أن نسبتهم إلي إجمالي القوة العاملة لم تكن تزيد عن ٢٩٪، وقد تزايدت هذه النسبة مع حلول عقد السبعينيات، ففي عام ١٩٧٢أصبح السفارديم يشكلون حوالي ٥١٪من عمال صناعة النسيج وقرابة ٤٢,٦٪من عمال صناعة الملبوسات، وقد تضاعف عدد الشرقيين العاملين في مصانع الملبوسات بنسبة ٤٠٠٪في الفترة ما بين

عامي ١٩٦١-١٩٧٢مقارنة مع زيادة بنسبة ١,٧٪في عدد العمال الأشكيناز في الفترة ذاتها[١٤] . وفيما يتعلق بقطاع الصناعات المعدنية تشير الإحصاءات المتوافرة إلي أنه بحلول عام ١٩٦١ كانت نسبة تمثيل اليهود الشرقيين في أربعة من أصل خمسة فروع في الصناعة المعدنية أكبر من نسبتهم لإجمالي سكان إسرائيل. فبينما كان الشرقيون المولودون خارج إسرائيل يمثلون حينذاك نسبة ٤٧,٣٪من مجموع المهاجرين في القوة العاملة كانت نسبتهم ٤٩,١٪في فرع المنتجات المعدنية، ٤٩,٤٪في أجهزة المواصلات، ٥٦,٢٪في الصناعات الأساسية، وكانت نسبتهم أقل فقط في فرع المعدات الإلكترونية حيث بلغت ٣٩,٤٪. أما بحلول عام ١٩٧٢فقد أصبح الشرقيون بشقيهم، المولودين في الخارج والداخل يشكلون الغالبية في كافة فروع الصناعات المعدنية[١٥].

ثانيا : انحياز الهيكل الوظيفي لصالح الأشكيناز : فعلي مستوي التوزع القطاعي عكس الهيكل الإنتاجي الإسرائيلي هيمنة اليهود الغربيين علي حقل الخدمات العامة الذي شهد توسعا مطردا مع التطور الاقتصادي السريع خلال عقدي الخمسينيات والستينيات. فبينما كان السفارديم يمثلون قرابة ٥٢,٤٪ من إجمالي العاملين في القطاعات الإنتاجية الرئيسية (الزراعة- البناء-الصناعة) تحول غالبية الأشكيناز إلي الوظائف الإدارية خاصة الحكومية منها، ففي عام ١٩٦١كان ٢٧,٣٪من الأشكيناز المولودين في الخارج وحوالي ٣٧,٣٪من المولودين في إسرائيل يعملون في حقل الخدمات العامة (الإدارة المدنية والتربية والضمان الاجتماعي[١٦]) من ناحية أخرى كانت نسبة تمثيل اليهود الشرقيين متدنية في مختلف مؤسسات وأجهزة الدولة، فلم تزد عن ١٠٪ في الوزارات الهامة (٩,٥٪في وزارة التجارة والصناعة، ١٠,٣٪في الخارجية، ١٠,١٪في التربية، وحوالي ١٠,٩٪في وزارة الزراعة) والاستثناء الوحيد لهذه القاعدة كان في الهيئات التي تستخدم نسبة كبيرة من العمال غير المهرة أو ذوي المهارات المتدنية، خاصة في جهاز الشرطة حيث شكل المهاجرون الشرقيون قرابة ٤٢,٦٪ من قوة الشرطة[١٧]. أما علي المستوي الهيراركي فقد ظل اليهود الشرقيون في أدني السلم المهني ففي

عام ١٩٧٥أي بعد عقدين من بدء عملية التصنيع السريع كان ٣٤,٤٪من مجموع الموظفين الأشكينازيين يعملون كإداريين وأكاديميين وحرفيين مقارنة مع ١١,٨٪فقط من الشرقيين. أما بين مواليد إسرائيل فقد كانت الفجوة أكثر حدة حيث كان هناك نحو ٤٢٪من الأشكينازيين يعملون في هذه المجالات مقابل ١٢,٥٪فقط من مجموع الموظفين السفارديم، في المقابل كان ٢٥.٠٪من جميع الموظفين الأشكنازيين ونحو ١٧,٤٪من مواليد إسرائيل بينهم يعملون كعمالة ماهرة أو شبه ماهرة مقارنة مع ٤٢,١٪من مجموع العمال الشرقيين وحوالي ٤٢,٤٪من مواليد إسرائيل من ذوي الأصول الشرقية[١٨]. نفس الوضعية تكررت داخل المؤسسات والأجهزة الحكومية، حتى في تلك التي اتسمت بكثافة التمثيل السفاردي داخلها، خاصة جهاز الشرطة حيث ظل تمثيلهم قاصرا بشكل شبه حصري علي الوظائف الدنيا فمن بين ٤٩٧ضابط شرطة كان هناك ٣٥ضابطا شرقيا بنسبة ٧٪فقط[١٩].

ساهمت المعاملات السابقة بدءا من شروط التوطين والاستيعاب إلي طبيعة الهيكل الإنتاجي الإسرائيلي في تكريس دور اليهود الشرقيين داخل التشكيلة الاجتماعية الإسرائيلية كمصدر للعمالة الرخيصة بيد أن الأمر لم يقتصر علي ذلك حيث شهد الواقع الإسرائيلي إعادة إنتاج التقسيم الإثني للعمل بنيويا عبر مؤسسات التربية والتأهيل الأولي. ففي عام ١٩٦١كانت نسبة الذين أمضوا أكثر من ١٣عاما من الدراسة المنهجية (الرسمية) تبلغ ٣٪بين الشرقيين المولودين خارج إسرائيل وحوالي ١٢,٧٪بين الأشكينازيين المولودين خارج إسرائيل وبعد مرور عقدين وبالتحديد في عام ١٩٨١كانت النسب المقارنة كالتالي ١١,٦٪للشرقيين من مواليد إسرائيل وقرابة ٤١,٨٪للأشكينازيين من مواليد إسرائيل[٢٠]، الأمر الذي يوضح دور المؤسسات التعليمية في تأبيد التقسيم الإثني للعمل والذي أضحي بمثابة ملمح أساسي لبنية العمل الإسرائيلية. ففي عام ١٩٨٣وعلي سبيل المثال كان اليهود الأشكيناز يمثلون حوالي ٨١٪ من إجمالي الفيزيائيين، ٨٣,٢٪من المهندسين والمعماريين، ٨٩٪من إجمالي الأطباء،٨٢,٦٪من إجمالي العاملين في حقل الدراسات الإنسانية، ٨٢,٢٪من أساتذة التعليم العالي، ٨٦,٨٪من

العاملين الإداريين في الحكومة المركزية، وفي المقابل كان السفارديم يمثلون الغالبية وبنسب تفوق ٨٠٪ في الوظائف والمهن المتدنية مثال عمال البناء وعمال تغطية الجدران وعمال التنظيف وحراس السجون.[٢١]

علي الرغم من حدوث تحسن نوعي في وضعية اليهود الشرقيين ارتكازا علي وفورات دولة الرفاه والطابع شبه الريعي للدولة الصهيونية، نتيجة للتدفقات المالية الهائلة التي تلقتها تلك الدولة علي مدار تاريخها في شكل تعويضات ومنح مما مكنها من تدعيم استقلاليتها النسبية وتغليب السياسي " الاستيطاني" علي الاقتصادي إلا أن ذلك لم يؤدي لردم أو تجسير الفجوة الاجتماعية بين الأشكيناز والسفارديم حيث ظل تحسن الأوضاع الاجتماعية والمعيشية لليهود الشرقيين تحسنا نسبيا وليس مطلقا كما داومت الفجوة الفاصلة بين الشرقيين والغربيين علي تكريس وجودها وإعادة خلق شروطها مع تغيرات نسبية في الدرجة والحدة مما أدي لتكلس بنية التشغيل الإسرائيلية الأمر الذي يتبدى بشكل سافر عند مطالعة البنية التشغيلية اليهودية ومقارنتها بالانتماء الإثني، فوفقا للإحصاءات الإسرائيلية الرسمية لعام ١٩٩٣تنقسم تلك البنية مهنيا وإثنيا إلي الفئات التالية :

(أ) الأشكيناز أو اليهود الذين ولدوا لأباء أوروبيين/أمريكيين ويسيطرون علي الدرجات العليا في السلم الوظيفي، حيث يمثلون قرابة ٤٠,٢٪من إجمالي المهن العلمية والفنية والأكاديمية، كما أن مستوي تعليمهم عموما أعلي من بقية التكوينات العرقية الأخرى (٥١,٩٪منهم أتموا ١٣سنة دراسية أو أكثر) ونتيجة لذلك فإن متوسطات دخولهم أعلي بكثير من متوسطات دخول الشرائح الأخرى حيث تراوح حوالي ٧٨٢١شيكلا شهريا.

(ب) المهاجرون من الأشكيناز ويأتون بعد الشريحة الأولي من حيث الموقع الوظيفي(٣٠,٧٪منهم يشغلون وظائف علمية وفنية وأكاديمية) كذلك من حيث مستوي التعليم (٤٢,٧٪منهم أتموا ١٣سنة دراسية أو أكثر) وهو ما ينعكس بدوره علي دخولهم وبالتالي علي أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية.

(ت) يهود الصابرا أو اليهود الذين ولدوا هم وآبائهم في إسرائيل،

وهؤلاء تتراوح أوضاعهم المهنية والمعيشية بين الشرائح العليا الغربية والشرائح العليا الشرقية (٢٨,٣٪منهم يشغلون وظائف علمية وفنية وأكاديمية) كما أن نحو ٣٢,٦ ٪منهم قد أتموا ١٣سنة دراسية أو أكثر، وهو ما ينعكس بطبيعة الحال علي متوسط الدخل الشهري لهذه الشريحة والذي يبلغ حوالي ٦٤٢٦شيكلا شهريا.

(ث) السفارديم أو اليهود الشرقيون وهو أدني في أوضاعهم الاجتماعية مقارنة بالفئات السابقة، حيث يمثل العمال المهرة وغير المهرة النسبة الأكبر من أبناء هذه الطائفة (٢٨,٨٪من إجمالي مواقعها الوظيفية وذلك مقابل نحو ١٨,٧٪في المهن الفنية والأكاديمية) كذلك فإن مستوي تعليمهم أدني (٢١٪منهم أنهوا ١٣سنة دراسية أو أكثر) الأمر الذي ينعكس علي أوضاعهم المعيشية حيث تتراوح متوسطات دخولهم حول ٥٥٠٨شيكل شهريا.

(ج) المهاجرون الشرقيون، ويمثلون أدني الطوائف العرقية اليهودية سواء فيما يتعلق بالتوزيع المهني (٢٩,٦٪عمال مهرة وغير مهرة، مقابل نحو ١٤,٩٪مهن علمية وفنية وأكاديمية) أو من حيث مستوي التعليم (٤٥,٨٪أنهوا أقل من ١٣سنة دراسية) وبداهة فإن ذلك ينعكس سلبا علي دخولهم وأوضاعهم المعيشية[٢٢].

تظهر المعاملات السابقة عمق الفجوة الاجتماعية التي تسم المجتمع الإسرائيلي، وهو الأمر الذي يثبت خطأ التحليلات التي تؤبن الانقسام الإثني/الطبقي باعتباره كابوسا تاريخيا وظرفيا تم تجاوزه. فالأوضاع الآنية تثبت بجلاء استمرار التمايز الاجتماعي علي قاعدة الانتماء العرقي، بل إن الأخطر من ذلك يكمن فيما يمكن أن نطلق عليه مأسسة التمايزات أو إعادة إنتاجها بشكل هيكلي داخل بنية المجتمع ذاته. فالتباينات الفاصلة بين الطوائف والأعراق المختلفة المكونة للمجتمع الإسرائيلي، سواء تلك المتعلقة بالمستوي التعليمي أو بالقدرات الفنية والمهارية، تلك الاختلافات التي كان يمكن تفسيرها مع بدايات الدولة باختلاف دول المهجر وتباين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للمهاجرين، فضلا عن الاختلاف في ظروف الهجرة ذاتها وبالتالي قدرة الدولة علي الاستيعاب والتي كانت تخلق إلي حد ما معايير موضوعية للتمييز، تلك الاعتبارات ذاتها قد تحولت إلي مجرد منظومة تبريرية لتسويغ الوضع

القائم. فبدلا من القضاء علي أو حتى تقليص هذه الفجوة الاجتماعية (عبر زيادة مخصصات التعليم، الخدمات، حصص التوظيف للفئات الأدنى اجتماعيا) يشهد المجتمع الإسرائيلي عملية مؤسسة لإعادة إنتاج هذه التمايزات حيث يتم نقلها للأجيال التالية من اليهود. فانطباق معاملي الطائفة/الطبقة يخلق ميكانزما لتكريس الوضعية الدونية للسفارديم فيما يتعلق بتأهيلهم العلمي والفني وتلك الوضعية بدورها توفر الآليات اللازمة موضوعيا لاستبعادهم وتهميشهم مهنيا واجتماعيا. فبعد مرور خمسة عقود علي نشأة الدولة ما زال التمثيل الطائفي لليهود في المراحل التعليمية المختلفة يعكس الملامح الكئيبة للتمييز والإزاحة المجتمعية، حيث تبلغ نسبة حملة الشهادات الجامعية في أوساط الإسرائيليين المنحدرين من أصول غربية "أشكيناز" ضعف نسبتهم في أوساط المنحدرين من أصول آسيوية ونحو ثلاثة أضعاف ونصف مقارنة بالمنحدرين من شمال إفريقيا، ولا يبدو أن هذا التباين الهائل في طريقه للتضاؤل، فعلي سبيل المثال يشكل اليهود الشرقيون حوالي ٢٦,٣٪من مجمل الطلبة الدارسين بالجامعة في مرحلة الليسانس وذلك علي الرغم من كونهم يمثلون نحو ٥٧٪من مجمل الشباب الإسرائيلي في المرحلة السنية من٢٥-٢٩ عاما، كما أن نسبتهم محدودة للغاية فيما يمكن أن نطلق عليه كليات القمة (الكليات العملية ذات المستقبل المهني المضمون) حيث لا تتعدي نسبة اليهود الشرقيين في كليات الهندسة نسبة ٢٣٪من إجمالي الطلبة، كما أنها لا تتعدي ٢٠,١٪في كليات الطب، وحوالي ١٩,٥٪في كليات الحقوق وفي المقابل فإن نسبتهم تقدر بنحو ٣١,٨٪في كليات الآداب وقرابة ٢٨،٤٪في كليات العلوم الاجتماعية. وبطبيعة الحال فإن الوضع ذاته يتكرر علي مستوي الدراسات العليا حيث لا تزيد نسبة السفارديم الذين يدرسون للحصول علي درجتي الماجستير والدكتوراه عن ٢٢,٣٪،١٤,٥٪علي التوالي[٢٣]. الأمر الذي يؤثر بدوره علي القدرات التنافسية للسفارديم داخل سوق العمل والذي يمكن رصد ملامحه في تباين معدلات البطالة داخل التشكيلة اليهودية، فوفقا لأرقام عام ١٩٩٥كانت نسب البطالة بين الأشكيناز والسفارديم ٣,٦٪،٨,٨٪علي التوالي، وإذا ما أضفنا إلي ذلك التمييز الذي يواجهه اليهود الشرقيون بخصوص أنماط معينة من الوظائف والمهن الفنية

لاتضح حجم التأثير الذي يمارسه البعد الطائفي في الواقع الاجتماعي الإسرائيلي، فهناك العديد من المؤسسات التي لا يشكل السفارديم فيها سوي أقلية ضئيلة مثال ذلك الهيئة القضائية حيث يمثل الأشكيناز حوالي ٧٦٪من إجمالي الهيئة القضائية مقابل ١٧٪للسفارديم.

عرب ٤٨ وسياسة الأبارتهايد :

علي الرغم من حدة التناقضات والتمايزات الاجتماعية التي تفصل ما بين شطري المعادلة اليهودية (الأشكيناز/السفارديم) إلا أن الوضع بالنسبة لعرب ٤٨أكثر سوءا بما لا يقاس. حيث عانت الأقلية العربية منذ نشأة الدولة الإسرائيلية من سياسة فصل عنصري نتيجة لطبيعة الدولة ذاتها، "فتعريف إسرائيل لنفسها رسميا بأنها دولة يهودية كان يستبعد كافة الطوائف والأعراق غير اليهودية أو قرابة ١٩٪من سكانها"[٢٤] فبالإضافة إلي سياسات الترانسفير ومصادرة الأراضي التي اتبعتها الدولة الاستيطانية علي مدار تاريخها عاني عرب ٤٨من اضطهاد مركب أحالهم إلي مواطنين من الدرجة الثالثة داخل ديمقراطية عرقية تجعل الطائفة معيار المواطنة.

علي هذه القاعدة تعددت سياسات التمييز ضد الأقلية العربية بدءا من تخصيص الموارد والاستثمار في البنية الأساسية مرورا بحصة العرب من الإنفاق الاجتماعي في الموازنة العامة للحكومة وانتهاءا بنسب تمثيلهم واستيعابهم داخل مؤسسات وأجهزة الدولة الأمر الذي انتهى بهم للعيش في بانتوستانات اجتماعية إن لم تكن جغرافية. وعلي الرغم من وجود عدد من التباينات ما بين الطوائف المشكلة لعرب ٤٨ (المسلمين/المسيحيين/الدروز/البدو) تبعا لتباين تطورها الاجتماعي ونشاطها الإنتاجي، إضافة إلي جدلية الاستيعاب/التهميش التي اتبعتها السلطات الإسرائيلية تجاه بعض الطوائف خاصة الدروز، إلا أن الملمح العضوي الذي يجمع فيما بينهم جميعا تحت السيطرة الإسرائيلية يكاد ينحصر في التهميش والإفقار. فحتى حلول عقد التسعينيات كانت البلديات الريفية العربية تحصل علي ٢,٣٪من مجموع الميزانية المخصصة للبلديات الريفية بينما كانت تضم نحو ١٢٪من مجموع السكان في إسرائيل، تزيد إلي قرابة ١٧٪عند إضافة القرى التي لا توجد

بها بلديات، وعلي أساس الفرد الواحد كانت ميزانيات البلديات العربية تشكل نحو ٢٥٪-٣٠٪ من الميزانيات اليهودية إلا أنها لم تكن تحصل في مقابل ذلك إلا علي تحويلات لا تتجاوز ١٠٪ مما دفعته إلي الخزينة الإسرائيلية في صورة ضرائب ورسوم وغيرها[٢٥]. وفي هذا السياق اتبعت الحكومة الإسرائيلية منظومة تمييزية مركبة فيما يتعلق بتمويل التجمعات العربية يمكن تحديد أهم معاملاتها في التالي:

أولا: المصادرة البنيوية علي إمكانية نشوء قاعدة إنتاجية متطورة وبالتحديد صناعية داخل البلديات العربية وذلك عبر العديد من الآليات مثل استثنائها من الهبات والتدفقات المالية التي تجمع من هيئات صهيونية غير حكومية مثال الوكالة اليهودية إضافة إلي حرمانها من توصيف "بلدة تطوير" وهو ما يعني انخفاض حصتها المستحقة من الموازنات والاستثمارات الحكومية.

ثانيا: الارتكان إلي درجة التطور الصناعي واتساع القاعدة الضريبية كمحددات لحجم التحويلات الحكومية للمجالس البلدية مما يقلص من حصتها من هذه التحويلات، حيث تشير البيانات المتعلقة بأوائل التسعينيات إلي حصول المجالس البلدية الريفية اليهودية علي تحويلات مالية حكومية توازي نحو ستة أضعاف ما تحصل عليه نظيرتها العربية[٢٦].

كان من نتائج هذه السياسات تكريس التخلف البنيوي للقطاع العربي، وذلك علي المستويين الاقتصادي والاجتماعي. فنتيجة لحرص النظام الصهيوني علي ربط وإخضاع الهياكل الإنتاجية في القطاع العربي لشروط ومتطلبات التنمية الرأسمالية للاقتصاد الإسرائيلي اتسم الاقتصاد العربي بالعديد من التشوهات الهيكلية منها سيادة نمط الإنتاج السلعي الصغير والصناعات الحرفية وحتى حينما توافرت المصانع والمشاغل لم تعدو أن تكون مجرد انعكاس لتخلف وهامشية الاقتصاد العربي سواء من حيث تكوينها الرأسمالي أو من حيث الأنماط الإنتاجية المستخدمة، فحتى منتصف الثمانينيات كان إجمالي عدد المصانع في القطاع العربي لا يزيد عن ٤١٠ مصنعا الغالبية العظمي منها وحدات إنتاجية صغيرة من حيث الإنفاق المالي وحجم القوة العاملة إلي الحد الذي دفع باحثين إسرائيليين إلي التصريح بأنه "بالمعني الأدق لكلمة

"تصنيع"–أي ظهور معامل صناعية كبيرة – لا يكاد يكون للتصنيع أثر في البلدات العربية(٢٧) " وذلك فضلا عن هيمنة رأس المال اليهودي علي شطر أساسي منها، ففي إطار توسع هذا الأخير وسعيه للاستفادة بتفاوتات التكاليف الإنتاجية وبالتحديد تكلفة العمل تم توطين جزء من الاستثمارات اليهودية في القطاع العربي وهو الأمر الذي أثر سلبا علي إمكانيات النمو الاقتصادي في هذه المناطق نتيجة لمزاحمتها للبرجوازية العربية واستئثارها بجزء هام من فائض القيمة المنتج، إضافة إلي حصرها لأوجه الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المتخلفة تكنولوجيا مثال النسيج، معاصر الزيتون، المحاجر وغيرها.

الوضعية ذاتها تكررت في القطاعات الإنتاجية الأخرى، ففي القطاع التجاري –علي سبيل المثال – وحتى منتصف الثمانينيات كانت جميع المؤسسات المالية وفروع المصارف ووكالات التأمين في أيدي الرأسمالية اليهودية(٢٨) وهو الأمر الذي أثر بداهة علي أنماط وتوجهات الاستثمار في المناطق العربية.

بالتوازي مع ما سبق ظل القطاع العربي علي الدوام شبه مستثني من نطاق خدمات الرفاه الاجتماعي. ففيما بين عامي ١٩٦٠– ١٩٧٠ كانت قلة قليلة من الأسر العربية المعوزة تحصل علي المعونة، وكانت تمثل نحو ٥٪ فقط من مجموع الأسر المستفيدة من الرفاه الاجتماعي(٢٩). وكانت نصف المعونة الممنوحة لتلك الأسر تنفق علي العلاج نظرا لانعدام التأمين الطبي. وقد ظلت هذه الوضعية مهيمنة نظرا لانحياز معايير التوزيع الإسرائيلية، فالمعياران اللذان اعتمدتهما وزارة الرفاه الاجتماعي والعمل لتخفيف الفقر كانا يستبعدان العرب بشكل هيكلي، حيث منحت الأولوية لسكان المدن ولأولئك الذين يؤدون الخدمة العسكرية. وقد كان من نتائج هذه السياسات تعميق التفاوت الاجتماعي علي حساب السكان العرب، ففي منتصف السبعينيات كان نسبة الفقر في صفوف السكان العرب تبلغ حوالي ٣١٪مقابل ١٠٪بين اليهود الإسرائيليين الأفرو – آسيويين، وحوالي ٣٪بين اليهود الأوروبيين والأمريكيين. أما في منتصف الثمانينيات فقد كانت الأسر العربية تمثل ثلث الأسر المعوزة، رغم أنها تشكل نحو ١١٪من مجموع الأسر في إسرائيل، كما كان ثلثي الأطفال المعوزين ونصف الأفراد المعوزين من

العرب، كما كان المسنين العرب يمثلون حوالي ١١٪من المسنين المعوزين رغم أن نسبتهم آنذاك إلي مجموع المسنين لم تكن تزيد علي ٦٪فقط[٣٠] . ويبدو أن هذه الوضعية لم تتغير كثيرا منذ ذلك الحين، فعلي الرغم من عدم وجود بيانات تفصيلية بخصوص مدي انتشار الفقر بين الطوائف الإسرائيلية المختلفة إلا أن التقديرات الرسمية الصادرة عن معهد التأمين القومي National Insurance I(NII) في نهاية التسعينيات تشير إلي أن هنالك عائلتين من بين كل خمسة عائلات غير يهودية تعيش تحت خط الفقر[٣١] وهو ما يفضح خرافة دولة الرفاه بالنسبة للأقلية العربية.

انعكست هذه السياسات علي الأوضاع الاجتماعية والمعيشية لعرب ٤٨، حيث ظلوا علي الدوام في قاع السلم الاجتماعي الإسرائيلي بمعامليه الطبقي والمهني. فعلي الرغم من التغيرات العضوية التي لحقت بالبنية التشغيلية للعاملين والتي تمثلت أهم ملامحها في توسع الطبقة الوسطي بالمعنيين النسبي والمطلق علي حساب كل من الطبقتين العمالية والفلاحية، إلا أن التجمعات العربية ظلت بالمعني الكيفي بمنأى عن هذه التطورات، وهو الأمر الذي تعكسه إحصاءات أوائل التسعينيات فمن حيث التوزيع المهني يقع العرب في أدني السلم الوظيفي، ٥٤,٥٪ عمالة ماهرة وغير ماهرة مقابل حوالي ١٢,٥٪ في المهن الفنية والأكاديمية[٣٢] أو من حيث المستوي التعليمي، ١١,١٪ فقط أنهوا ١٣سنة دراسية أو أكثر[٣٣] وهو الأمر الذي ينسحب بالضرورة علي أوضاعهم المعيشية، حيث لا تزيد متوسطات دخولهم عن ٣٩٣٨ شيكلا شهريا أو ما يعادل حوالي ٥٠٪من متوسط الدخل الأشكينازي، وحوالي ٦١٪من دخل الصابرا، وقرابة ٧١,٥٪من دخل السفاردي.

إضافة إلي ما سبق تتخذ سياسات التمييز الهيكلي ضد العرب بعدا آخر يجعلها بالفعل معادلا للفصل العنصري. ويتمثل ذلك البعد في الاستبعاد شبه الحصري للعرب من غالبية أجهزة الدولة الإسرائيلية. وإذا كان ذلك مبررا بالنسبة للمؤسسات الأمنية والسيادية مثال الجيش والمخابرات والخارجية وغيرها نظرا لطبيعتها وموقعها من المشروع الصهيوني، فإن الوضع يختلف بالنسبة لمؤسسات أخرى يفترض بها أن تعكس درجة أعلي من الموضوعية والحيدة باعتبارها مؤسسات وظيفية

أولا وأيديولوجية ثانيا، مثال الهيئة القضائية فنسبة تمثيل العرب فيها لا تزيد عن ٦٪ مقابل ١٧٪ للسفارديم، وحوالي ٧٦٪ للأشكيناز[٣٤] ومن ثم فهى تعكس الطابع الهيكلي للتمييز ضد العرب، ذلك التمييز الذي يستبعدهم بنيويا من التأهل لمثل هذه المؤسسات. من ناحية أخرى فإن البعد العنصري يتبدى أكثر ما يكون فيما يتعلق بالوظائف والمهن الفنية شركة الكهرباء التي يبلغ عدد عمالها ١٣ ألف شخص لا يوجد بينهم عربي واحد[٣٥] .

تغيرات هيكل العمل الإسرائيلي (١٩٥٥-١٩٩٣)

	أكاديميين	مديرون وإداريون	أعمال مكتبية	عمال مبيعات	عمال خدمات	عمال زراعة	عمالة ماهرة وغير ماهرة	المجموع
يهود								
١٩٥٥	١٠,٩	٢,٧	١٤,١	١١,٧	١١,٤	١٤,٤	٣٥,٢	٪١٠٠
١٩٩٣	٢٦,٦	٥,٨	١٧,٢	٩,٠	١٤,٣	٣,١	٢٣,٩	٪١٠٠
الجيل الثاني	٢٨,٣	٦,٠	١٩,٧	٩,٦	١٢,١	٣,٥	٢٠,٩	
صابرا (ج ث)	٣٠,٣	٥,٨	١٨,٣	٨,٥	١٤,٧	٥,٩	١٦,٥	
سفارديم	١٨,٧	٤,١	٢١,٨	٩,٩	١٤,٤	٢,٤	٢٨,٨	
أشكيناز	٤٠,٢	٨,٨	١٧,٥	١٠,١	٧,٦	٣,٤	١٢,٤	
عرب								
١٩٥٥	٤,١	١,٤	١,٨	٦,٥	٢,٨	٥٠,٩	٣٢,٥	٪١٠٠
١٩٩٣	١٢,٥	١,٨	٥,٩	٩,٩٠	١٢,٤	٦,١	٥٤,٥	٪١٠٠

*Source: Statistical Abstract of Israel, No. 45 (1994),pp. 390-392; No. 10 (1958/59),p.299.

المجتمع الإسرائيلي والتمييز علي قاعدة الجنس :

داخل منظومة التمييز الإسرائيلية تعكس وضعية المرأة (اليهودية/العربية) حالة متناقضة، فعلي الرغم من تقدمية التشريعات والقوانين السائدة إلا أن المرأة تخضع للعديد من أنماط التمييز ففضلا عن التمييز المؤسسي علي قاعدة الانتماء العرقي/الطائفي تعاني المرأة من الاستبعاد والتهميش في مجالات العمل والتمثيل السياسي وغيرها وهو ما يرجع في شطر هام منه للمركز القوي الذي يتمتع به الدين في

المجتمع الإسرائيلي. فهنالك علي الصعيد الأول اتفاقية الوضع الراهن Status Quo التي عقدتها التنظيمات الدينية القومية مع بن جوريون في عام ١٩٤٧والتي تمثل ركيزة تقاسم السلطة بينها وبين القوي العلمانية ممثلة في الدولة حيث كرست هذه الاتفاقية سيطرة المؤسسة الدينية علي العديد من المجالات التي تنتمي لنطاق الحياة المدنية مثال قوانين الأحوال الشخصية والتعليم وغيرها كما أنها كرست هيمنة السلطة الأبوية والذكورية بالتالي علي المرأة اليهودية، فالثقافة السائدة ثقافة ذكورية بالأساس وهو ما ينعكس سلبا علي وضعية المرأة. والوضعية ذاتها تتكرر بالطبع وإن علي نحو أكثر حدة فيما يتعلق بالمرأة العربية، ففضلا عن سطوة المؤسسة الدينية والعائلة، ساهم التخلف النسبي للتجمعات العربية في تأبيد البني القبلية والعشائرية بأنساقها القيمية والعرفية المتخلفة وهو ما أدي بدوره لتكريس النظرة الدونية للمرأة داخل هذه التجمعات وشيوع العديد من الظواهر المرتبطة بالمجتمعات الريفية مثال الزواج المبكر وزواج الأقارب وختان الإناث وجرائم الشرف وغيرها.

رغم معاناة النساء بشكل عام داخل المجتمع الإسرائيلي من ممارسات التمييز إلا أن ذلك لا ينفي وجود تمايز نوعي بين وضعية كل من المرأة اليهودية والمرأة العربية وهو ما يرجع لمنظومة مركبة من العوامل تتمثل دونما تحديد لأولوياتها في تباين درجة تطور المجتمعين، جهود الحركة النسوية للدفاع عن حقوق المرأة والمطالبة بالمساواة، إضافة إلي التباين الناجم عن التمييز العضوي علي قاعدة الانتماء العرقي/الطائفي ودور النظام الاستيطاني في عرقلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتكريس سلطة البطريرك داخل التجمعات العربية. علي هذا الأساس يمكننا الحديث عن وضعيتين وبالتالي حركتين متمايزتين نوعيا فيما يتعلق بوضعية المرأة داخل المجتمع الإسرائيلي.

* المرأة اليهودية وسطوة المجتمع الذكوري: منذ نشأة الدولة الإسرائيلية والثقافة الأبوية السائدة تلعب دورا هاما في حصر المرأة في منزلة متدنية داخل التشكيلة الاجتماعية الإسرائيلية وقد تكرست هذه الوضعية لاحقا مع تبلور الطابع العسكري للدولة والاقتصاد الإسرائيليين، فعلي الرغم من الطابع الإلزامي للخدمة العسكرية بالنسبة للجنسين، حيث

يتم تجنيد حوالي ٧٠٪من الفتيات اليهوديات اللواتي يبلغن الثامنة عشرة إلا أن الجيش بالتحديد يعد أكثر المؤسسات شوفينية، حيث تشير الدراسات المتوافرة إلي أن قرابة ٩٠٪من الوظائف القتالية مغلقة أمام النساء اللاتى غالبا ما ينتهي الأمر بهن "لحمل فناجين القهوة عوضا عن البنادق " [٣٦] . ونظرا لأن المؤسسة العسكرية بمثابة معمل الفرز والتأهيل للوظائف السياسية والمدنية العليا فإن حصر النساء في هذه الأعمال يعد بمثابة مصادرة علي مستقبلهن المهني والسياسي. إن هذه الحقيقة تتجلى كأوضح ما يكون حال مقارنة المستويات العلمية وحجم مشاركة النساء في قوة العمل مع تمثيلهم في قمة الهرم الإداري والسياسي. ففيما يتعلق بالتعليم تمثل اليهوديات حوالي ٥٣٪من الحاصلين علي درجات جامعية -٥٤٪في مستوي البكالوريوس، ٤٤٪من درجات الدكتوراه[٣٧] - أما فيما يتعلق بسوق العمل فإن النساء اليهوديات يمثلن وفقا للإحصاء العام الإسرائيلي لعام ١٩٩٨حوالي ٤٥٪من العاملين بأجر. ورغم ذلك فإنهن يتركزن فيما يصنف اجتماعيا بالوظائف النسائية ففي عام ١٩٩٤وعلي سبيل المثال كن يشكلن ٦٢٪من عدد العاملين في مجال الخدمات العامة،٧٤٪من موظفي التعليم،٦٩٪من عدد العاملين في الصحة، بينما لم يشكلن سوى ٢٧٪من عدد العمال الصناعيين[٣٨] . وهي الوضعية التي لم تختلف جديا مع تقدم عقد التسعينيات فوفقا للبيانات المتاحة ما زالت الوظائف الخدمية والإدارية الدنيا هي المهيمنة علي هيكل العمل النسائي.

الهيكل المهني للنساء اليهوديات ١٩٩٨

المهنة	النسبة ٪
مهن حرة	٪١٩,٣
إداريات	٪٢,٧
وظائف علمية/أكاديمية	٪١٣,٢
المبيعات	٪٢٠,٧
الزراعة	٪٠,٦
الصناعة	٪٦,٢
عمالة غير ماهرة	٪٨,٣
ياقات بيضاء	٪٢٩,١

soure: http: // www usisrael org/JSOURCE/Economy/workwom. html

ولا يقتصر التمييز ضد النساء علي حصرهن في نوعيات دون غيرها من الوظائف وإنما يمتد للعائد وبالتالي معدل الاستغلال، حيث تتلقي النساء في العادة أجرا أدني من أجور الرجال علي العمل ذاته وتبلغ الفجوة حوالي ٣٠٪في قطاع الخدمات العامة ونحو ٥٠٪في القطاع المالي(٣٩) . من ناحية أخرى مازالت المرأة الإسرائيلية تعاني من تدني نسبة تمثيلها في المستويات العليا من الوظائف التنفيذية. فعلي الرغم من التطورات الإيجابية التي لحقت بهذا الصدد خلال سنوات التسعينيات إلا أنها ظلت أدني بما لا يقاس مقارنة مع نسبتهم من قوة العمل الإجمالية ففي عام ١٩٩٧لم تكن نسبة تمثيلهن في الوظائف العليا للهيكل الإداري تزيد عن ٢٠٪ وحوالي ١٦٪في قطاعي الصناعة والخدمات العامة(٤٠).

من ناحية أخرى تعد الأبعاد السابقة بمثابة دوال فيما يتعلق بمدي مساهمة/مشاركة المرأة اليهودية في مجالي السياسة والسلطة التنفيذية. حيث ظل تمثيل النساء منخفضا بشكل عام سواء في الكنيست -منذ إقامة الدولة عام ١٩٤٨تراوح تمثيل النساء في الكنيست ما بين ٧-١١عضو من بين ١٢٠عضوا- أو في السلطات المحلية والذي يقارب حوالي ٨٪في الوقت الحالي(٤١).

المرأة العربية والتمييز المركب : إذا كانت المرأة اليهودية تعاني من سطوة المجتمع البطريركي الذي ينحو لتقليص وتهميش وجودها فإن المرأة العربية بالتوازي تعاني من الاستبعاد والنفي. وهو الأمر الذي يجد تفسيره في التخلف العضوي للتجمعات العربية وسياسات النظام الصهيوني. في هذا السياق تحتل المرأة العربية قاع الهرم الاجتماعي والمهني دونما منازع. ففيما يتعلق بالتعليم ما زالت معدلات الأمية أعلي ما يكون في أوساط النساء العربيات - مقارنة بنظيراتها داخل المجتمع الإسرائيلي- فوفقا للإحصاء الإسرائيلي لعام ١٩٩٤تبلغ نسبة الأمية ١٦,٦٪من إجمالي النساء العربيات إضافة إلي ٦,٦٪أخريات تراوحت فترة انتظامهن في الدراسة ما بين سنة إلي أربعة سنوات فقط. أما بالنسبة للمتوسط العام لسنوات الدراسة في أوساط المتعلمات فقد بلغت ٩سنوات للنساء العربيات مقابل ١٢سنة للنساء اليهوديات وحوالي ١٢,١سنة للرجال اليهود و١٠,٢سنة للرجال العرب(٤٢) . أما بالنسبة لسوق العمل فإن نسبة مشاركة المرأة العربية في قوة العمل المدنية لا

تزيد عن ١٦٪من إجمالي النساء العربيات -وفقا لإحصاءات عام ١٩٩٤- وعلي الرغممن وجود العديد من التحفظات فيما يتعلق بهذه الأرقام خاصة تلك المتعلقة بمدي مساهمة المرأة العربية في سوق العمل، نظرا لأن غلبة النشاط الزراعي علي المجتمعات العربية يعني بداهة ارتفاع نسبة مشاركة النساء في قوة العمل إلا أن ذلك يعد في حد ذاته تعبيرا عن التدني المطلق في وضعية المرأة العربية داخل المجتمع الإسرائيلي وهو الأمر الذي يعد بدوره الأساس للانخفاض المطلق في نسبة مشاركتهن في السلطة.

ظلت وضعية المرأة داخل المجتمع الإسرائيلي إحدى ركائز التوتر والاحتجاج الاجتماعيين وهو ما انعكس خلال سنوات السبعينيات في نشأة الحركة النسوية التي تمكنت لاحقا من فرض سيطرتها علي المؤسستين النسائيتين التقليديتين "نعمات" ومنظمة النساء الصهيونية العالمية فضلا عن إنشاء العديد من المنظمات النسوية، ومن أهمها شبكة النساء الإسرائيليات، والتي تعد الممثل الرئيسي للحركة النسائية الليبرالية داخل إسرائيل وتنخرط في نشاطات متنوعة تركز علي المشاركة السياسية والتشريع والمقاضاة. ورغم نجاح هذه الحركة في تحقيق مكاسب هامة للمرأة الإسرائيلية، خاصة في مجالات المساواة بين الجنسين ومناهضة العنف ضد النساء إلا أن هذه المكتسبات تظل قاصرة عن تجاوز فجوات التمييز الجنسي داخل المجتمع الإسرائيلي. فرغم استحالة إلغاء هذه التمايزات دون تجاوز الأساس المادي لعلاقات الإنتاج وتقسيم العمل السائد حاليا إلا أن ذلك لا ينفي دور تشوهات وتناقضات الحركة النسوية الإسرائيلية في الحد من دورها وتأثيرها. فالحركة في حد ذاتها انعكاس للانقسامات والتناقضات الاجتماعية السائدة فهي يهودية أشكينازية كما أن غالبية عضواتها من الطبقة الوسطي وهو ما ينعكس بالضرورة في برامجها وأهدافها التي تعبر عن هموم الشرائح العليا والوسيطة من المجتمع اليهودي مثل المشاركة السياسية والحريات الجنسية وغيرها الأمر الذي يقلص من إمكانية توسعها وتجذرها بل ويؤدي لتفتيت الحركة ذاتها وهو ما تجسد عمليا في نشوء عدد آخر من المنظمات النسائية علي أسس عرقية وطائفية وطبقية فقد شهدت الفترة الأخيرة ظهور منظمتان نسائيتان في أوساط السفارديم إحداهما من

الطبقة الوسطي والثانية من الطبقة العاملة وذلك فضلا عن منظمة نسائية فلسطينية(٤٣) . إن خطورة هذه الوضعية لا تقتصر علي تفتيت الحركة النسائية بل تتخطاها إلي تعميق صدوع الانقسامات الاجتماعية السائدة وهي تتطابق في ذلك مع المخطط الإسرائيلي الذي سعي لترسيخ الانقسامات الإثنية والطائفية وهو الأمر الذي يتبدى أوضح ما يكون في تعامل النظام الصهيوني مع الحركة النسائية العربية، فهي تعاني نتيجة لسياسات الحكومة من الانقسام والتفتت إلي الحد الذي ينفي أية إمكانية للفعالية أو التأثير. نشأت هذه الوضعية نتيجة لقيام مكتب رئيس الوزراء في منتصف التسعينيات بإنشاء أربع دوائر تمثيلية للنساء الفلسطينيات، إحداها للمسلمات والثانية للمسيحيات والثالثة للدرزيات والرابعة للبدويات(٤٤). وهو ما يؤدي بالتالي لتفاقم التناقضات عوضا عن تهدئتها.

توضح المعاملات السابقة حجم التناقضات التي غدت ملمحا عضويا في بنية المجتمع الإسرائيلي، بيد أنه من الضروري مراعاة أن تاريخية ومؤسسية هذه التباينات لا يعني القبول المجتمعي بها. فاحتدام التمايزات الطبقية والجنسية وتطابقها مع الانقسامات العرقية والطائفية والجنسية كانت علي الدوام بمثابة الأسس الموضوعية للصراع الاجتماعي والتناحر السياسي، الأمر الذي تجلي فعليا علي مدار النصف الثاني من عقد التسعينيات والذي شهد تصاعدا كيفيا في طبيعة وحجم التذمرات والاحتجاجات الجماهيرية والعمالية ارتكازا علي معاملين أساسيين :

أولا: التغيرات التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي، خاصة تلك المتعلقة بتراجع دور الدولة الادماجي وإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي مع ما يعنيه ذلك من تغير البنية التشغيلية والتقلص المتزايد في القدرة الاستيعابية للاقتصاد الإسرائيلي، سواء التابع للحكومة أو الهستدروت، حيث تشير الأرقام المتوافرة فعليا إلي استمرار الانخفاض في نسبة العمالة الماهرة وغير الماهرة من إجمالي العاملين من ٣٥,٢٪عام ١٩٥٥إلي ٢٣,٩٪عام ١٩٩٣، وانخفاض نسبة العاملين بالزراعة من ١٤,٤٪إلي حوالي ٣,١٪علي التوالي، إضافة إلي التدهور النسبي في حصتها من كل من الناتج القومي والدخل القومي وهو الأمر الذي يؤثر سلبا علي الأوضاع الاجتماعية والمعيشية لكل من السفارديم والعرب

باعتبارهما اكثر تركزا في هذه القطاعات.

ثانيا: تدفق موجات الهجرة التي تتابعت علي مدار عقد التسعينيات، حيث مثلت هذه الهجرة معاملا آخر لتنامي حدة الأزمة وبالتالي التناحر الاجتماعي والسياسي. فالغلبة المطلقة للعنصر الأشكينازى والتميز النوعي لهؤلاء المهاجرين (علميا/مهاريا) قد أدت لتعديل الهيكل المهني والاجتماعي بشكل حاد، فتم إزاحة فئات وشرائح بكاملها من هيكل/سوق العمل لصالح الوافدين الجدد، فضلا عن تفاقم حدة البطالة وهيمنة الاعتبارات العرقية والأيديولوجية علي التنافس علي المخصصات الحكومية، وهكذا تضافرت الأزمة الاقتصادية والهجرة اليهودية لتزيح قناع الإيديولوجيا عن تناقضات المجتمع الإسرائيلي.

الاقتصاد الإسرائيلي من الاستيطان إلي التنافسية :

كان لطبيعة إسرائيل كدولة استعمارية استيطانية تداعيات جوهرية علي بنيتها الاقتصادية وهياكلها الإنتاجية عكست لفترة طويلة، حتى منتصف الثمانينيات علي الأقل الدور المركزي للدولة في الإشراف والتخطيط الذي يشمل كافة مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتكزة في ذلك إلي السياسات الضريبية والنقدية والمالية. فمع انتصار جناح وايزمان في مؤتمر الحركة الصهيونية في لندن عام ١٩٢١ تمكنت الأحزاب العمالية من السيطرة علي رأس المال اليهودي الموضوع تحت تصرف الحركة الصهيونية وهو ما أدي علي المستوى الاقتصادي لإعطاء الأولوية للاستيطان عوضا عن التراكم والربح، وفي هذا السياق لعب الهستدروت دور النواة التي تبلورت من حولها الدولة الإسرائيلية نظرا لشمول أعماله لمختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والإنتاجية واهتمامه بحاجات المجتمع اليهودي وبحركة الهجرة اليهودية والمساهمة في امتصاص القوي العاملة اليهودية الوافدة. وقد ظل نموذج الصهيونية العمالية وقوامها الهستدروت الملمح الأساسي للاقتصاد العمالي في فلسطين قبل ١٩٤٨ثم للاقتصاد الإسرائيلي بعد قيام الدولة إلي أن بدأ اهتزاز هذا النموذج مع الأزمة الاقتصادية التي بدأت مع ارتفاع أسعار النفط عقب حرب ١٩٧٣وبلغت ذروتها في منتصف

الثمانينيات معلنة عن انتهاء قدرة هذا النمط من الإدارة الاقتصادية علي الاستمرار وتجاوز أزمته. (٤٥) حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع معدلات التضخم التي بلغت قرابة ١٠٠٪ في عام ١٩٨٤ وتزايد عجز الموازنة واتساع فجوة الحساب الجاري الأمر الذي دفع الحكومة لتبني برنامج للاستقرار المالي تمثلت أهم معالمه في خفض المصروفات الحكومية ورفع سعر الفائدة والتجميد المؤقت للأسعار والأجور وسعر صرف العملة. علي الرغم من نجاح هذه السياسة في تجاوز أزمات الاقتصاد الإسرائيلي علي مدار السنوات المتبقية من عقد الثمانينيات - انخفض معدل التضخم من حوالي ٤٠٠٪ في عام ١٩٨٥ إلي قرابة ١٨٪ كما شهدت الموازنة العامة توازنا ملحوظا خلال عامي ١٩٨٦،١٩٨٧ - إلا أن هذا المنحي قد انحرف عن مساره مع بدايات عقد التسعينيات وبالتحديد منذ ١٩٩٣ حيث تدهور ميزان المدفوعات وعاد التضخم يهدد الاستقرار وهو الأمر الذي نجم عن تزايد الإنفاق العام لتمويل زيادات الأجور في القطاع العام والخدمات الاجتماعية وتدفق الواردات نتيجة لتزايد الإنفاق العام. دفعت هذه التطورات الحكومة الإسرائيلية لتبني سياسة اقتصادية مختلفة جوهريا عن الجماعية العمالية التي مثلت الأساس الاقتصادي لبناء الدولة، حيث استهدفت السياسة الجديدة" دمج إسرائيل إلي أقصي مدي مستطاع بالاقتصاد العالمي والانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلي اقتصاد سوق" وعلي المستوي العملي سعت السياسة الجديدة لخفض حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي من ٤٦٪ كما كان أواخر عام ١٩٩٥ إلي ما دون ٤٥٪ بنهاية التسعينيات وخفض الضوابط والقيود وتحرير التجارة وكذلك علي إخضاع الميزانية العامة وعجز الحساب الجاري للسيطرة وخفض التضخم إلي ٥٪ أو أقل سنويا إضافة إلي جعل الشيكل الإسرائيلي قابلا للتحويل بحرية في مايو عام ١٩٩٨.(٤٦) كانت هذه السياسات بمثابة البداية الفعلية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة الإسرائيلي، فعلي الرغم من أن البداية الرسمية لهذا البرنامج تعود إلي عام ١٩٨٦، بل وربما إلي منتصف السبعينيات حيث بدأت خلال هذا العقد خصخصة عدد من الشركات الصغيرة،إلا أنه ظل يراوح مكانه طيلة السنوات العشر التالية ١٩٨٦-١٩٩٦ حيث بلغ

إجمالي العوائد الحكومية من خصخصة الشركات والمنشآت العامة حوالي ٣,٦مليار دولار[٤٧] - من ١٩٧٤-١٩٧٧ قامت الحكومة بخصخصة ٤٦شركة صغيرة، من ١٩٧٧-١٩٨٤تم بيع حصة الحكومة في ٢٠شركة صغيرة، من ١٩٨٦-١٩٩١بدأت عملية نقل ملكية الشركات الحكومية إلي القطاع الخاص [٤٨] - أدت هذه السياسات لتفاقم الأزمة الاجتماعية وتزايد حدة الاستقطاب الطبقي داخل المجتمع الإسرائيلي، حيث شهدت الفترة من نهايات الثمانينيات وعلي مدار التسعينيات انخفاضا ملحوظا في مستويات المعيشة للعديد من الشرائح والفئات الاجتماعية. حيث انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ١٥٩٢٠دولارللفرد عام ١٩٩٥إلي حوالي ١٥ألف دولار للفرد عام ١٩٩٨ [٤٩] من ناحية أخرى شهدت هذه الفترة ارتفاع معدلات البطالة إلي مستويات غير مسبوقة قياسا بالتاريخ الإسرائيلي حيث بلغت في المتوسط قرابة ١٠,٥٪ من إجمالي قوة العمل خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٣ وعلي الرغم من انخفاض هذه النسبة بدءا من عام ١٩٩٤إلا أنه من الهام مراعاة أن ذلك لا يعود لتحسن أداء الاقتصاد وقدرته علي الاستيعاب بقدر ما يرجع إلي تعديل معاملات التصنيف التي يتم بموجبها تحديد حجم الفئات المتعطلة عن العمل إضافة إلي عودة البطالة للارتفاع مجددا مع حلول عام ١٩٩٧.

تطور معدلات البطالة في إسرائيل[٥٠]

١٩٨٨	٪٦,٤
١٩٨٩	٪٨,٩
١٩٩٠	٪٩,٦
١٩٩١	٪١٠,٦
١٩٩٢	٪١١,٢
١٩٩٣	٪١٠
١٩٩٤	٪٧,٨
١٩٩٥	٪٦,٩
١٩٩٦	٪٦,٧
١٩٩٧	٪٧،٧
١٩٩٨	٪٨,٧

Central Bureau of Statistics, Israel.

علي الرغم من أن التداعيات السلبية للأزمة /الإصلاح الاقتصادي قد لحقت العديد من الفئات والشرائح الاجتماعية - نظرا لما ترتب علي خفض الإنفاق العام بشقيه الاستثماري والاجتماعي من تقليص لفرص التوظيف وتدهور القيمة الحقيقية للدخول - إلا أن الفئات الفقيرة والتى تعمل بأجر قد تحملت الشطر الأعظم من آثار الأزمة/الإصلاح، خاصة بعد أن بدأت الحكومة الإسرائيلية في تفعيل برنامج الخصخصة والتعديل الهيكلي وما ترتب عليها من تخفيض لإعانات البطالة وتسريح للعمالة وهو الأمر الذي يتضح في تزايد نسبة الإسرائيليين الذين يعيشون تحت خط الفقر خلال سنوات أواخر التسعينيات، حيث سجل عام ١٩٩٨ تزايد عددهم إلي حوالي ١,٠٢١مليون شخص أو ما يعادل ١٨٪ من إجمالي السكان مقارنة بنحو ١٧,٨٪ عام ١٩٩٧ كان الشطر الأعظم منهم بطبيعة الحال من غير اليهود، وهو الأمر الذي يجد تفسيره في موقعهم المتدني علي سلم العمل الإسرائيلي وضآلة حصتهم من الإنفاق الاجتماعي، فبينما كانت هناك عائلة من كل ستة عائلات يهودية تقريبا تعيش تحت خط الفقر كانت النسبة عائلتين من كل خمس عائلات غير يهودية (٥١) . من ناحية أخرى تدهورت الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للفئات العاملة بأجر حيث انخفضت دخول ما يتراوح بين ٤٠٪-٥٠٪ من العاملين بالقطاع المدني إلي ما دون الحد الأدنى للأجر - يبلغ الحد الأدنى للأجر وفقا لقانون العمل الإسرائيلي ٤٠٠٠شيكل/شهريا(٥٢)-.

أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي وما نجم عنها من تدهور للأوضاع الاقتصادية والمعيشية للعديد من الفئات والشرائح الاجتماعية إلي تبلور ما أشرنا إليه آنفا بظاهرة مركبة جوهرها نزع/استبدال الدور البطريركي للدولة والمؤسسات الصهيونية وهو الأمر الذي يتجلى في ضوء التغييرات التي لحقت ببنية وفعالية كل من الهستدروت والأحزاب الدينية، خاصة الحريدية منها.

الهستدروت: نحو فض الاشتباك :-

علي مدار تاريخه كان الهستدروت بمثابة العمود الفقري للمشروع الصهيوني فمنذ نشأته في عام ١٩٢٠ أنيطت به مهمة خلق

البني الأساسية للمجتمع الاستيطاني بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والأيديولوجية. وقد انعكست هذه الوظيفة علي بنية الهستدروت، فعلي الرغم من أن الترجمة الحرفية لذلك الأخير تعني " الاتحاد العام للعمال العبريين في أرض إسرائيل " إلا أنه ومنذ نشأته قد تجاوز الطابع التقليدي للتنظيمات الفيدرالية للاتحادات العمالية كما يوحي اسمه. فغياب الدولة في حد ذاتها واستناد الهستدروت إلي الأحزاب الصهيونية المؤسسة لدولة إسرائيل - الماباي "حزب عمال إسرائيل"، أحدوت هاعفودا "حزب العمال الموحد"، مابام "حزب العمال المتحدين"، الحزب التقدمي، الحزب الشيوعي، حركة العمال المتدينين - قد حددا دوره وبالتالي طبيعته، فالهستدروت لم ينشأ للتعبير عن مصالح طبقة عاملة يهودية تبلورت في فلسطين، وإنما كان بمثابة الأداة لخلق هذه الطبقة ونواة للاقتصاد العمالي وهو ما تم التأكيد عليه صراحة في بيانه التأسيسي الذي أوضح أن " هدف الهستدروت هو تحقيق الفكرة الصهيونية وأنه جزء لا يتجزأ من العوامل الأساسية في العمل الصهيوني والهجرة والتوطين والسيطرة علي فلسطين واستعمارها ووضع الأسس اللازمة لاقتصاد سليم مزدهر قادر علي امتصاص أكبر عدد ممكن من المهاجرين وتحويل اليهود القادمين من مختلف بقاع الأرض إلي أعضاء في هيكل قومي واحد [٥٣] " فالدور العضوي للهستدروت في عملية خلق المجتمع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية قد صاغ سلفا تكوينه وطبيعة سياساته، فهو مؤسسة إدماجية تمثل وتعبر في آن واحد عن مصالح كل من رأس المال والطبقة العاملة علي قاعدة الهدف الأساسي المتمثل في الاستيعاب والتوطين أو بالأحرى عملية "خلق الدولة" وهو الأمر الذي يمكن إدراكه حال استعادة التعبير الذي استخدمه "بن جوريون" - أول أمين عام للهستدروت ورئيس وزراء إسرائيل فيما بعد - عند توصيفه لهذا الكيان، فالهستدروت وفقا له لا يسعى "لمشاركة العمال في أعمال يديرها رأس المال الخاص ويشترك العمال في أرباحها، وإنما علي العكس من ذلك يسعى لمشاركة رأس المال الخاص في أعمال يديرها العمال ويشرف الهستدروت عليها ويأخذ رأس المال

الخاص نسبة ثابتة من أرباحها(٥٤) انعكس ذلك علي صعيدي دور/تكوين الهستدروت حيث لعب دورا أساسيا في عمليتي الاستثمار والتوظيف فهو أكبر كيان اقتصادي في الدولة الإسرائيلية حيث يضم مجموعتين أساسيتين من المصالح الاقتصادية، تضم الأولي التعاونيات التي تنقسم بدورها إلي نوعين أساسيين، المستوطنات التعاونية مثال الموشافيم والكيبوتسات والتعاونيات الإنتاجية والخدمية والتي تضم أكبر شركتين للمواصلات وهما أيجيد ودان، فيما تضم المجموعة الثانية تكتلا اقتصاديا هائلا تحت إدارة الشركة الأم "حفرات هعوفديم" أو شركة العمال والتي تشمل عددا من أهم المؤسسات الصناعية الإسرائيلية مثال مجموعة "كور"، شركة سوليل بونيه، شركة تاديران، مصانع سولتام، وصحيفة دافار فضلا عن امتلاكها لنسبة كبيرة من بنك هابوعاليم وشركات كلال وتسيم وساتيكس وهمشبير وتنوفا وغيرها. في ظل هذه الوضعية أضحي الهستدروت أهم تكتل اقتصادي في الدولة الإسرائيلية حيث بلغ إجمالي مساهمته في الناتج القومي قرابة ٢٢٪ بحلول أوائل الثمانينيات كما استوعب نحو ١٨٪من إجمالي قوة العمل.

نصيب الهستدروت/القطاع الحكومي من كل من إجمالي الناتج/العمالة في إسرائيل

	٦٥-٦٧	٧١-٧٢	٨٠-٨١
نسبة الهستدروت من إجمالى الناتج الإسرائيلى	٪١٦	٪١٩	٪٢٢
النسبة من العمالة	٪١٤	٪١٥	٪١٨
نسبة القطاع الحكومى من إجمالى الناتج الإسرائيلى	٪٧٢	٪٦٦	٪٥٤
النسبة من العمالة	٪٧٦	٪٧٣	٪٦٦

المصدر: دليل إسرائيل العام مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مارس ١٩٩٦. ص ١٩٩.

وقد كان للطابع المزدوج، بل المتناقض للهستدروت آثاره علي تكوينه العضوي حيث ضم في عضويته شرائح وفئات متباينة من

التشكيلة الاجتماعية الإسرائيلية تنقسم وفقا لانتماءاتها المهنية إلـي الفئـات التالية :

(أ) أعضاء التعاونيات وخاصة الكيبوتزات والموشافيم والعمالة التابعة لاتحاد العمال الزراعيين.

(ب) أصحاب الرواتب والأجور.

(ت) الحرفيين أو العاملين لحسابهم والمهنيين بمن فيهم الفنانين إلي جانب التابعين لمنظمة الشباب العاملين والطلاب دون ١٨سنة.

(ث) الزوجات المتفرغات للشئون المنزلية والعائلية.

كان لهذه المعاملات آثارها علي دور الهستدروت، فالتناقض الجوهري بين وضعيتيه كرأسمالي واتحاد عمالي وهيمنة كل من البرجوازية الصغيرة ومهنيي الطبقة الوسطي علي هيكل عضويته قد كرس دوره كوكيل للبرجوازية الصهيونية. فبالتناقض مع المفهوم التقليدي للنقابات العمالية تمثلت وظيفة الهستدروت علي الدوام في إخضاع الطبقة العاملة وتعميق عملية استغلالها. وعلي الرغم من إدعاء الهستدروت أن ملكيته لأصول رأسمالية تدعم نضالات العمال في سبيل تحسين أوضاعهم إلا أن ذلك لم يكن يحدث، علي الأقل بالصورة التي يدعيها الهستدروت، فرغم أن هذه الأصول كانت تعتبر من الناحية النظرية ملكا للحركة العمالية إلا أنها كانت تدار عمليا من قبل حركة ماباي " الحركة الأم لحزب العمل" سعيا وراء تعميق الاستيطان واحتلال الأراضي الفلسطينية. نتيجة لذلك كان الهستدروت بمثابة "كاسر إضراب" أكثر من كونه اتحاد عمالي وإن بمعني مركب علي نحو استثنائي، فأولوية الوظيفة الاستيطانية ووفورات النمو الاقتصادي الذي تحقق خلال العقود الأولي من نشأة الدولة كانا يتيحان له إعلاء مفهوم التضامن الطبقي أو بالأحرى الصهيوني - نظرا لأن العمال العرب ظلوا مستبعدين من عضوية الهستدروت حتى عام ١٩٦٦ ظلت نسبتهم ضئيلة لإجمالي العضوية فضلا عن عدم تمتعهم بكامل الحقوق الانتخابية ضمن الهيكل العام للهستدروت -عوضا عن الصراع الطبقي. فعلي الصعيد الأول كانت العوائد الرأسمالية الهائلة للهستدروت- باعتباره ثاني أكبر صاحب عمل في إسرائيل- تنعكس علي شكل مزايا ومكاسب هامة لقاعدته العمالية كما أنه كان يحرص علي الدوام علي إجهاض التحركات

العمالية أو استيعابها وهو الأمر المنطقي في ظل أهدافه الأيديولوجية وطبيعته المزدوجة.

ساهمت البنية التنظيمية للهستدروت والتي تتسم بالمركزية والبيروقراطية الشديدة في تأديته لوظيفة إجهاض واستيعاب الحركة العمالية، فهناك ثلاثة مستويات تنظيمية للهستدروت، المؤتمر القومي، المجلس العام واللجنة التنفيذية وينطبق ذلك أيضا علي المؤسسات التابعة للهستدروت وتعتبر اللجنة التنفيذية السلطة الفعلية في الهستدروت وهي تنقسم إلي دائرتين أساسيتين :

(١) الدائرة الأولي: "هيفرات أوفديم" Hevrat Ovidim وهي الدائرة المشرفة علي مؤسسات الهستدروت الاقتصادية وتعاونياته.
(٢) الدائرة الثانية: وهي الدائرة المسئولة عن النقابات العمالية.

وعلي المستوي الوسيط توجد مجموعة ال"١٣" وهي لجان تم تأسيسها في السبعينيات لتمثيل الصناعات الضخمة مثل الطيران والصناعات العسكرية والكهرباء وغيرها.

أما علي المستوي القاعدي فتوجد "المجالس العمالية" وتعد علي المستوي النظري أقوي سلطة علي الصعيد المحلي حيث تخضع لها كافة المؤسسات المتفرعة عن الهستدروت وتستمد المجالس العمالية سلطاتها من واقع انتخابها من كل الأعضاء في منطقة معينة بشكل دوري - مرة كل أربع سنوات.

هذه المركزية الشديدة ساعدت الهستدروت علي استيعاب الاحتجاجات والتحركات العمالية القاعدية واستبدالها بآليات التفاوض بين بيروقراطية الهستدروت ووزارة المالية وهو الأمر الذي يتبدى بشكل جلي فى التعقيدات المتعلقة بحق الإضراب وموقف الهستدروت المتخاذل منها، فوفقا للقانون الإسرائيلي يجب أن تمر فترة ١٥يوم بين إعلان المشكلة واتخاذ قرار الإضراب، كما أن ذلك الأخير لا يصبح شرعيا ما لم يوافق عليه أكثر من ٥٠٪من عمال القطاع المضرب في اقتراع سري، من ناحية أخري فإن للحكومة حق منع الإضراب بقرار إداري، كما أن العمال لا يتم تعويضهم عن الخسائر التي تلحق بهم من جراء الإضراب وذلك وفقا لقانون حرية الاستثمار.

تعكس تعقيدات حق الإضراب وما تعنيه من شل لقدرة الطبقة العاملة علي الضغط والتأثير الطبيعة المتناقضة للهستدروت وهيمنة الشق الرأسمالي منها وهي الوظيفة التي توافقت عدة عوامل علي تكريسها علي مدار الحقبة الماضية والتي يتمثل أهمها في التالي :

(أ) الطابع الإجباري لعضوية الهستدروت، فنظرا لغياب نظام الانضمام الاختياري للنقابات في إسرائيل كان جميع العمال ينضمون بشكل آلي إلي اللجان النقابية التي تشكل وحدة من البنية التنظيمية الأوسع للهستدروت وهو ما كان يعني انتفاء آليات الضغط العمالي القاعدي التي تعد حرية إنشاء النقابات وحرية الانضمام إليها إحدى ميكانزماتها الأساسية.

(ب) الاستقلالية المالية للهستدروت، فعلي الرغم من وجود رسوم للاشتراك في عضوية الهستدروت - يدفع العضو ما يتراوح ما بين ٣٪-٤,٥٪من دخله كرسم عضوية إضافة إلي الرسوم التنظيمية التي تراوح ما بين ٢٪-٢,٥٪من دخله - إلا أن الشطر الأعظم والأهم من موازنة الهستدروت كان يتأتي من ربحية أصولها الرأسمالية الأمر الذي فاقم من قدرتها الاستيعابية وقلص من قدرة الأعضاء علي الضغط علي إدارة الهستدروت.

(ت) غلبة البرجوازية الصغيرة علي التكوين العضوي الهستدروت، فاتساع عضوية هذا الأخير لنحو ٨٥٪من إجمالي العاملين في إسرائيل قد انعكس في هيمنة السياسات المحافظة لشرائح الطبقة الوسطي (المهنيين-الحرفيين وغيرهم) علي التوجهات العامة للهستدروت. وقد تزايد هذا المنحي بشكل ملحوظ منذ نهاية السبعينيات، وأوائل الثمانينيات نتيجة لتطورات هيكل الاقتصاد الإسرائيلي وما نجم عنها من تغيرات في بنية العمل الإسرائيلية أدت لتزايد وزن وتأثير الطبقة الوسطي مقارنة بالطبقة العاملة، حيث انخفضت نسبة العمالة الماهرة وغير الماهرة من ٣٥,٢٪ في عام ١٩٥٥إلي ٢٣,٩٪ في عام ١٩٩٣كما انخفضت نسبة المزارعين من ١٤,٤٪إلي ٣,١٪علي التوالي، في المقابل ارتفعت نسبة أصحاب الياقات البيضاء من ٢٧,٧٪في عام ١٩٥٥إلي ٤٩,٦٪في عام ١٩٩٣[٥٥]

الهيكل الاجتماعي للعمل داخل الهستدروت

	ياقة بيضاء	ياقة زرقاء	ياقة بيضاء مستوى أقل
أشكيناز	٤٧,٧٪	٢٨,٢٪	٢٤,١٪
سفارديم	١٨,٨٪	٥٤,١٪	٢٧,١٪

كان لهذه المعاملات آثار هامة علي صعيد تدعيم استقلالية القمة البيروقراطية للهستدروت عن ضغوط القاعدة العمالية وزيادة قدرتها علي إجهاض التحركات العمالية المستقلة وهو الأمر الذي تحقق مرارا علي مدار تاريخ الهستدروت، خاصة في أوائل الستينيات عندما نجحت الحركة القاعدية في خلق "لجان العمال المستقلة" وهو ما مثل آنذاك تهديدا جديا لهيمنة بيروقراطية الهستدروت مما دفع هذه الأخيرة لمواجهتها ومحاولة استيعابها وهو ما تحقق فعليا عبر إنشاء لجان ال"١٣" التابعة للهستدروت.

علي الرغم من تناقضات الطبيعة المزدوجة للهستدروت إلا أن المكاسب والمزايا العديدة التي يؤمنها الانتماء إليه(تأمين اجتماعي- تأمين صحي-مساعدات مالية-إعانات بطالة) كانت تدعم علي الدوام من قدرته علي احتواء وأيضا تأميم الحركة العمالية المستقلة. بيد أن هذه القدرة قد تعرضت لتحديات جدية مع حلول النصف الثاني من عقد التسعينيات. فسقوط الاقتصاد الإسرائيلي في دوامة الكساد وتباطؤ معدلات النمو كانت بمثابة ضغوط بنيوية لمراجعة منظومة الرفاه الإسرائيلية، حيث دفعت الأزمة الدولة الإسرائيلية لإعلاء الاقتصادي علي حساب السياسي"الاستيطاني" وهو ما كان يعني وفقا لروشتة الإصلاح الاقتصادي التقليدية خفض الإنفاق العام خاصة الشق المتعلق بالإنفاق الاجتماعي وخصخصة المؤسسات العامة ومراجعة سلم الأجور، خاصة في القطاعات الإنتاجية. وبالفعل شهد المجتمع الإسرائيلي تطورات هامة في هذا الصدد وعلي مستويات متعددة، فعلي الصعيد الأول بدأت الدولة الإسرائيلية في ضغط الإنفاق العام الاجتماعي وفي هذا السياق تضمنت موازنة عام ١٩٩٩ -علي سبيل المثال- اقتطاع قرابة ٥٣٠مليون دولار من الإنفاق الحكومي علي التربية وإعانات

المتقاعدين[٥٦] وعلي الصعيد الثاني بدأت في مراجعة قوانين العمل والسعي لتقييد الحركة العمالية وهو ما تجسد في التطورات التي لحقت بتنظيم حق الإضراب حيث اشترطت قوانين العمل الأخيرة إجراء اقتراع سري علي أي تحرك في القطاع العام.

في هذا السياق بدأ دور الهستدروت يتعرض لتغيرات هيكلية. حيث بدأت البرجوازية الصهيونية في الضغط لإعادة هيكلة القطاع الرأسمالي المملوك للهستدروت. فالمهمة التاريخية التي كان يؤديها ذلك الأخير نيابة عنها قد تم إنجازها، فالاستثمارات الأولية اللازمة لاستثمارات البنية الأساسية قد تمت تعبئتها ومن ثم فلم تعد البرجوازية في حاجة إليه فضلا عن أن وجوده ذاته أصبح بمثابة عقبة في سياق تدعيم قدراتها التنافسية، فكلا من نمط الملكية وعلاقات العمل السائدة داخل هذا القطاع تمثل كابحا لعملية التراكم وهي الوضعية التي ازدادت حرجا مع تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية. وفي السياق ذاته كان هيكل الملكية الرأسمالية في القطاع الصناعي يكاد يقصر سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة علي القطاع المملوك للهستدروت، الأمر الذي يجد تفسيره في طبيعة عملية التراكم الرأسمالي الإسرائيلية، فعلي الرغم من أن القطاع الصناعي المملوك للدولة لا يشكل سوي ٠,١٪ من إجمالي ملكية المنشآت الصناعية في إسرائيل- مقابل حوالي ٢,٦٪ للهستدروت وقرابة ٩٧,٣٪ للقطاع الخاص[٥٧] - إلا أنه أكبر القطاعات الثلاثة من حيث تركز العمالة حيث تبلغ حصته من قوة العمل حوالي ٨,٦٪ من إجمالي العمالة الصناعية، مقابل نحو ١٣,٦٪ للهستدروت وحوالي ٧٧,٨٪ للقطاع الخاص[٥٨] -يبلغ إجمالي الوحدات الصناعية المملوكة لهذا القطاع حوالي ١٦١شركة في حين يبلغ حجم العمالة التابعة لها قرابة ٧٦ ألف عامل، مع معدلات تركز عالية في عدد ضئيل من الشركات، خاصة تلك المتعلقة بصناعة السلاح حيث يتركز حوالي ٨٧٪ من هذه العمالة في حوالي عشر شركات فقط[٥٩] ، وبمتوسط يبلغ حوالي ٦٦٠٠عامل للشركة الواحدة وهو الأمر الذي يضاعف من التكاليف والأعباء الاجتماعية والسياسية لإعادة الهيكلة.

في ضوء العوامل السابقة بدأت مسيرة الخصخصة داخل القطاع الصناعي المملوك للهستدروت -تم خصخصة صندوق المرضي وبيع

العديد من الأصول الرأسمالية التابعة للهستدروت وعلي رأسها شركة "كور" - ومع هذه المسيرة بدأت عملية فك الارتباط أو حسم التناقض البنيوي للهستدروت لصالح دوره المفترض كاتحاد عمالي وهو الأمر الذي يمكن اعتباره استجابة للضغوط البنيوية التي نجمت عن سياسات الإصلاح الاقتصادي والتي يمكن إجمال أهمها في التالي :

أولا : تقلص القاعدة الاجتماعية للهستدروت خاصة داخل الطبقة العاملة، فبعد أن كان يضم قرابة ٩٠٪من إجمالي العمالة الإسرائيلية تقلصت هذه النسبة إلي حوالي ٤٠٪مع نهايات عقد التسعينيات(٦٠) . فمع تطور مسيرة الخصخصة وما نجم عنها من تآكل المزايا والمكاسب الاجتماعية للعمال بدأت قطاعات عريضة من الطبقة العاملة في الانسحاب من عضوية الهستدروت وقد كان لعملية النزوح الجماعي تلك آثار هامة علي صعيد قوة الهستدروت ومكانته داخل المنظومة المؤسسية الحاكمة. فتصفية الأصول الرأسمالية للهستدروت لم يكن يعني فقط تدني القوة الاقتصادية لهذا الأخير وإنما وبالأساس تزايد اعتماده علي الدخل المتحقق من اشتراكات العضوية وبالتالي فقدان استقلاليته المالية النسبية تجاه العضوية القاعدية فضلا عن اضطراره لاتخاذ مواقف أكثر نضالية في الدفاع عن حقوق هذه القواعد باعتبارها الوسيلة الوحيدة لجذبهم لعضوية الهستدروت.

ثانيا : دور عملية الخصخصة في تفجير التناقضات العضوية داخل هيكل الهستدروت، فإدارة الاتحاد العمالي هي البنية الوحيدة التي لا يمكن خصخصتها بل إن مصالحها الحيوية ترتبط بمعارضة سياسات الخصخصة نظرا لأن تلك الأخيرة تهدد بنفيها هي ذاتها، فالمزايا والمكاسب التي تحوزها قيادات التنظيم النقابي ترتبط عضويا بالدفاع عن مصالح الطبقة العاملة.

ثالثا : تهديد احتكارية الهستدروت لتمثيل الطبقة العاملة، ففي مواجهة التحديات التي تمثلت في تبلور أشكال مؤسسية ونقابية جديدة وتجذر الحركة العمالية القاعدية خاصة داخل اللجان النقابية المصنعية والمستويات الدنيا من حزب العمل تزايد وزن وتأثير الجناح العمالي داخل هيكل الهستدروت علي حساب كل من الاوليجاركية المالية والقيادة البيروقراطية للهستدروت وهو الأمر الذي اتضحت معالمه الأولي في انتخابات الهستدروت عام ١٩٩٤ثم تأكدت بعد ذلك في انتخابات

عام ١٩٩٨.

كان لهذه التطورات آثار هامة علي صعيد التأكيد علي دور الهستدروت كمفاوض بإسم ولصالح العمال عوضا عن دوره التاريخي كوكيل للبرجوازية الصهيونية وهو الأمر الذي بدأ يتضح منذ نهايات عام ١٩٩٧، فمنذ هذا التاريخ وحتى منتصف عام ١٩٩٩ أضحي لجوء الهستدروت للإضراب أو التهديد به بمثابة آلية مركزية في سياق تفاوضه حول المطالب العمالية -في هذا السياق نفذ الهستدروت اضرابين عامين، في ديسمبر ١٩٩٧ وسبتمبر ١٩٩٨إضافة إلي عدد من الإضرابات الضخمة التي شملت قطاعات إنتاجية بكاملها- وهو ما يعد نقضا لتاريخ الهستدروت بأكمله، ففي السابق كانت آليات التفاوض والضغط غالبا ما تقتصر علي مناورات بيروقراطيي كل من الهستدروت ووزارة المالية في ظل تهميش كامل ومتعمد للحركة العمالية.

هكذا ومع تطور عملية الإصلاح الاقتصادي وتفاقم الضغوط البنيوية علي هيكل الهستدروت بدأ هذا الأخير ومن منطلق الحفاظ علي امتيازاته بل ووجوده ذاته في حسم إشكالية موقعه ودوره الاجتماعي، خاصة بعد أن بدأ يفقد موضوعيا قاعدته الاقتصادية كوكيل للبرجوازية الصهيونية ومن ثم بدأ الهستدروت في ممارسة المهام التقليدية للاتحاد العمالي. وعلي الرغم من أن هذا الدور ما زال مشروطا حتى الآن بوعي نقابي صرف، الدفاع عن المصالح الآنية والمباشرة للطبقة العاملة، إلا أن الضغوط المتولدة عن الأزمة الاقتصادية والسياسات الليبرالية الجديدة تدفع في سبيل المزيد من تجذر حركة الطبقة العاملة وهو ما سيلقي بظله بالضرورة علي مواقف وسياسات الهستدروت. فالإضرابات الأخيرة التي تمت بدعوة الهستدروت وتحت قيادته - خاصة إضراب ديسمبر ١٩٩٧- كانت في جوهرها مناهضة لسياسات الخصخصة، كما أن اعتراض الهستدروت علي الموازنة العامة للحكومة في عام ١٩٩٩واعتبارها بمثابة "إعلان حرب حقيقية علي العمال"(٦١) وفقا لتصريح "عامير بيرتس" السكرتير العام للهستدروت يوضحان المدى الذي يمكن أن يقطعه الهستدروت في إطار توافقه مع سياسات الليبرالية الجديدة. بالطبع لا يعني ذلك إمكانية تجذر السياسات العامة للهستدروت أو اضطلاعه بمهمة قيادة الطبقة العاملة الإسرائيلية في سياق دفاعها عن

مصالحها الإستراتيجية، فدوره لن يتجاوز الدور التقليدي للاتحادات العمالية والمتمثل في التفاوض والوساطة ما بين الطبقة العاملة والرأسمالية الحاكمة. خاصة إذا ما راعينا المستوي المتدني لتسييس وتنظيم العمالة الإسرائيلية إضافة إلي هيمنة الإيديولوجية الصهيونية علي قطاعات عريضة منها، بيد أن ذلك لا يعني بدوره التقليل من أهمية التغيرات التي لحقت بالهستدروت علي مدار السنوات القليلة الماضية، خاصة فيما يتعلق بدوره كمؤسسة صهيونية إدماجية اضطلعت طوال تاريخها بمهمة احتواء الصراع والتناقضات الطبقية لصالح المشروع الاستيطاني. فالقدرات الاقتصادية التي كانت توفر للهستدروت أداء هذه المهمة إما تلاشت أو قيد التصفية كما أن قيادته البيروقراطية تواجه تحديات وجودية تدفعها لتأبين خطاب التضامن الصهيوني والسلم الاجتماعي وهو ما يؤشر لتفاقم التناحرات الطبقية.

الهجرة وجدل الاستيعاب/الإزاحة:

إذا كانت دورة الكساد التي لحقت بالاقتصاد الإسرائيلي خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات قد قلصت من قدرة الأيديولوجية الصهيونية علي احتواء التناقضات الطبقية فقد كان لموجات الهجرة اليهودية الأخيرة دور أساسي في تفجير هذه التناقضات. نظرا لدورها في إعادة هيكلة التشكيلة الاجتماعية الإسرائيلية. فحتى نهاية عام ١٩٩٨ بلغ العدد الإجمالي للمهاجرين ٩٠٣,٣٣٥ ألف مهاجر أو ما يعادل قرابة ١٤,٦٪من إجمالي السكان وحوالي ١٨,٥٪من إجمالي السكان اليهود، مما كان له أثر بالغ بالمعني التاريخي علي التوازن الديموغرافي بين الغالبية اليهودية والأقلية العربية، خاصة عند مراعاة ارتفاع معدلات الخصوبة والمواليد عند هذه الأخيرة. بيد أن الأكثر أهمية من ذلك، علي الأقل من حيث الطابع المباشر لتداعياته، إنما تمثل في أثر هذه الهجر علي المعادلة الطائفية اليهودية. حيث مثل الأشكيناز قرابة ٩٢,٢٪من إجمالي تدفقات الهجرة وهو ما أثر بشكل عضوي علي تركيبة المجتمع الإسرائيلي، فعليا علي المستوي العرقي وضمنيا علي المستوي الطبقي. فعلي الصعيد الأول أدت إلى إعادة صياغة المعادلة العرقيـة لصالح الأشكيناز وبنسب فارقة، فبعد أن كانت النسبة فيما بين الأشكيناز

والسفارديم قد بلغت ٢٦,٣٪-٢٧,٩٪في أوائل السبعينيات، ثم ١٩,٥٪-٢٠,٠٪في أوائل الثمانينيات، عاد الفارق للاتساع بشكل حاد، فوفقا للإحصاءات السكانية لعام ١٩٩٦ شكل اليهود ذوي الأصول الغربية حوالي ٢٥,٩٪من إجمالي السكان اليهود مقابل ١٢,٥٪لليهود من ذوي الأصول الشرقية. إن الإشكالية التي يخلقها اختلال التوازن العرقي ما بين الطرفين -مع مراعاة أنه تفاقم علي مدار السنوات الأربع السابقة نظرا لتدفق موجات الهجرة الأشكينازية- تتمثل في آثارها علي السياسة التوزيعية وحصص كل من الطرفين من الإنفاق الاجتماعي للدولة فضلا عن آثارها علي التنافسية داخل سوق العمل وهو ما يعني بدوره تكريس الوعي الطائفي كمعامل للتوزيع داخل الدولة الإسرائيلية. فعلي الصعيد الأول استأثر المهاجرون بنسب متزايدة من إجمالي الإنفاق العام والاجتماعي - بلغت ميزانية وزارة الاستيعاب وحدها خلال عام ١٩٩٩ حوالي ١,٧٣٤,٣مليون شيكل جديد- [٦٢] وهو ما يعني تضاعف حصة الأشكيناز من إجمالي الإنفاق الاجتماعي باعتبارهم يمثلون حوالي ٩٢,٢٪من مجمل تدفقات الهجرة وذلك فضلا عن حصتهم من ميزانيات كل من وزارات الشئون الاجتماعية والعمل والتعليم وغيرها.

توزيع المهاجرين إلي إسرائيل طبقا للقارة خلال الفترة من ١٩٨٩- ١٩٩٨

القارة	١٩٨٩	١٩٩٨	١٩٩٨	
أوروبا	٨١٠,٥٨٠	٩٠,١٪	٤٩,٢٦٥	٨٦,٩٪
من بينها ج الاتحاد السوفيتي السابق	٧٦٨,٠٧٩	٨٥,٠٪	٤٦,٠٢١	٨١,٢٪
أمريكا الشمالية	١٨,٤٤٨	٢,١٪	١,٧٨٨	٣,٢٪
أمريكا اللاتينية	١٥,٤٣٩	١,٧٪	١,٣٩٠	٢,٥٪
آسيا	١٠,٧١٤	١,٢٪	٥٧٢	١,٠٪
أفريقيا	٤٣,٥٧١	٤,٨٪	٣,٥١٤	٦,٢٪
من بينها أثيوبيا	٣٨,٧٨٠	٤,٣٪	٣,١١٠	٥,٥٪
الاوقيانوس	١,١٨٣	٠,١٪	١٣٠	٠,٢٪
غير معروف	٣,٣٦٠	-	٣٤	-
الإجمالي	٩٠٣,٣٣٥	١٠٠٪	٥٦,٦٩٣	١٠٠٪

Source: Central Bureau of Statistics.

من ناحية أخري كان للخصائص النوعية لموجات الهجرة الأخيرة آثار جذرية علي هيكل العمل الإسرائيلي، فضخامة نسبة المهاجرين في سن العمل- ٥١,٥٪من إجمالي المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في الشريحة السنية ما بين ٢٠-٦٤- وارتفاع المكون التعليمي/الفني/المهاري لهؤلاء المهاجرين -٤١٪من مهاجري الموجة الأخيرة من ذوي الدرجات العلمية والجامعيين، ٣٤٪من العمال المهنيين والتقنيين، مقارنة بنحو ٩٪، ١٧٪علي التوالي بين السكان اليهود في إسرائيل (٦٣) - كان له العديد من التأثيرات علي سوق العمل الإسرائيلي، فعلي الصعيد الأول شكل طلبا هائلا ومتمايز كيفيا مما أدي لاحتدام التنافس الداخلي وارتفاع سقف شروط التوظيف، كما أدي من ناحية أخرى إلى تغيير نسب التمثيل الطائفي داخل الهيكل المهني. فقد استوعب الاقتصاد الإسرائيلي قرابة ٣١١ألف مهاجر من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وحدها وذلك علي مدار الفترة من ١٩٩١-١٩٩٧فقط - وفقا للبيانات المتاحة - وهو ما مثل ضغطا هائلا خاصة خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات نتيجة لتراجع معدلات النمو وبالتالي الاستيعاب، من ناحية أخرى أدي التمايز العلمي والفني للمهاجرين إلى استئثارهم بنسبة هامة من الوظائف المستجدة أو القائمة بالفعل وهو ما انعكس بالتالي في زيادة حصة الأشكيناز من المهن العلمية والفنية والأكاديمية علي حساب كل من الصابرا والسفارديم الذين تمت إزاحتهم تباعا من المستويات الوسيطة إلي المستويات الدنيا من السلم المهني والوظيفي الذي خلا بدوره علي حساب الأقلية العربية التي بدأت حصتها تتقلص كنتيجة لتلك العملية المركبة من الإزاحة والإحلال.

وعلي الرغم من غياب المعلومات التفصيلية عن تغيرات بنية العمل الإسرائيلية وفقا لمعاملات الانتماء الإثني/ الطائفي إلا أن البيانات الواردة في الجدول التالي تمثل مؤشرات دالة في هذا الصدد. حيث تشير إلي استئثار المهاجرين بنحو ١٤,٤٪من إجمالي الوظائف مع تركز واضح في قطاع الصناعة والبنية الأساسية والخدمات وهو ما يؤشر بدوره لحدوث تغير كيفي في بنية التشغيل الإسرائيلية خلاصته تقلص نسب تمثيل الفئات الدنيا اجتماعيا مثال السفارديم والعرب اتساقا مع جدلية الاستيعاب/الإزاحة، إضافة إلي تقلص هيمنة الأشكيناز القدامي ذاتهم

– بالمعني النسبي بالطبع – نظرا لارتفاع نسب تركز المهاجرين الجدد في بعض القطاعات النوعية مثل الخدمات الاستثمارية والبنوك – حوالي ١٨٪من إجمالي العاملين – والصحة والرفاه الاجتماعي – ٢٠,٦٪من إجمالي العاملين – وهي القطاعات التي كانت شبه مغلقة علي الأشكيناز القدامي.

المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق وفقا لفئاتهم العمرية خلال العقد السابق وعام ١٩٩٨

الفئة العمرية	١٩٩٨	١٩٨٩-١٩٩٨	٪ ١٩٩٨	٪ ١٩٨٩-١٩٩٨
٠-٤	٢,٦١٢	٤٧,١٢٤	٪٥,٧	٪٥,٧
٥-٩	٣,٠٥٠	٥٧,٦٥١	٪٦,٦	٪٧,٥
١٠-١٤	٣,١٥١	٥٤,٢٩٣	٪٦,٨	٪٧,١
١٥-١٩	٤,٥٩٣	٦٠,٢٧٤	٪١٠,٠	٪٧,٨
٢٠-٢٤	٤,٢٤٤	٥٧,٤١٣	٪٩,٢	٪٧,٥
٢٥-٢٩	٤,٢٩٤	٥٩,٠٤٧	٪٩,٤	٪٧,٧
٣٠-٣٤	٣,٢٧٤	٦١,٢١٧	٪٧,١	٪٨,٠
٣٥-٣٩	٣,١٠١	٥٧,٨٢٢	٪٦,٧	٪٧,٥
٤٠-٤٤	٢,٨٦٦	٥٦,٩٦٩	٪٦,٢	٪٧,٤
٤٥٠٤٩	٢,٧٤٦	٣٦,٩٦٩	٪٦,٠	٪٤,٧
٥٠-٥٤	٢,٢٢٦	٣٧,٤٦٠	٪٤,٨	٪٤,٨
٥٥-٥٩	٢,٣٨٥	٤٠,٦٠٢	٪٥,٢	٪٥,٣
٦٠-٦٤	٢,٧٢٩	٤٣,٠٠٥	٪٦,٠	٪٥,٦
٦٥-٦٩	١,٨٠١	٤١,٦٣٩	٪٣,٩	٪٥,٤
٧٠-٧٤	١,٤٤٤	٢٤,٧٣٥	٪٣,١	٪٣,٢
٧٥ +	١,٥١٥	٣٤,١٧٥	٪٣,٣	٪٤,٤
الإجمالي	٤٦,٠٢١	٧٦٩,٨٤٢	٪١٠٠	٪١٠٠

Source: Central Bureau of Statistics 1989-1997.

المهن الرئيسية للمهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق خلال الفترة من ٨٩-١٩٩٨

المهنة	١٩٩٨	١٩٨٩-١٩٩٨	١٩٩٨٪	١٩٨٩٪- ١٩٩٨
مهندسين	٤,١٠٠	٨٢,٢٥٠	٪٩,١	٪١٠,٧
أطباء،بشري/أسنان	٨٠٠	١٦,٩٠٠	٪١,٦	٪٢,٢
فنانين وكتاب	٧٥٠	١٦,٤٥٠	٪١,٨	٪٢,١
ممرضـــــــات ومعالجين	١,١٥٠	١٨,٥٥٠	٪٢,٤	٪٢,٤
مدرسين	٢,٤٠٠	٣٨,٧٠٠	٪٤,٩	٪٥,٠
الإجمالي	٤٦,٠٠٠	٧٦٩,٨٥٠	٪١٠٠	٪١٠٠

Source: Central Bureau of Statistics 1989-1997.

معدلات العمل/البطالة في صفوف المهاجرين خلال الفترة من أكتوبر - ديسمبر ١٩٩١ - ١٩٩٧

السنة	إجمالي السكان فوق ١٥سنة	ينتمون لقوة العمل المدنية	العاملين	البطالة	نسبة العاملين	نسبة المتعطلين	
						المهاجرين	إجمالي السكان
١٩٩١	٢١١,٠٠٠	٩٦,٤٠٠	٥٩,٣٠٠	٣٧,١٠٠	٪٤٥،٧	٪٣٨,٥	٪١١,٧
١٩٩٢	٢٩٥,٠٠٠	١٥٣,٨٠٠	١٠٩,٨٠٠	٤٤,٠٠٠	٪٥٢,٠	٪٢٨,٦	٪١٢,٠
١٩٩٣	٣٥٨,٠٠٠	١٩٢,٧٠٠	١٥٥,٤٠٠	٣٧,٣٠٠	٪٥٣,٨	٪١٩,٤	٪١٠,٨
١٩٩٤	٤١٤,٠٠٠	٢٢٨,٦٠٠	١٩٨,٤٠٠	٣٠,٢٠٠	٪٥٥,٢	٪١٣,٢	٪٨,١
١٩٩٥	٥١٧,٠٠٠	٢٦٨,٩٠٠	٢٤٣,٠٠٠	٢٥,٩٠٠	٪٥٢,٠	٪٩,٦	٪٧,٣
١٩٩٦	٥٦٨,٦٠٠	٢٩٧,٠٠٠	٢٦٥,٧٠٠	٣١,٢٠٠	٪٥٢,٢	٪١٠,٥	٪٧,٣
١٩٩٧	٦١٩,٦٠٠	٣٣٢,٠٠٠	٣٠٢,٣٠٠	٢٩,٧٠٠	٪٥٣,٦	٪٩,٠	٪٧,٩
١٩٩٨	٦٥٢,٢٠٠	٣٥١,٨٠٠	٣١٠,٧٠٠	٤١,١٠٠	٪٥٤,٢	٪١٠,٤	٪٨,٢

Source: Central Bureau of Statistics Labor Force Surveys, October-December.

وظائف المهاجرين في عام ١٩٩٧ طبقا للقطاع الاقتصادي ونسبتهم من إجمالي العاملين (الأرقام بالألف)

	مهاجرين بعد عام ١٩٩٠	إجمالي العاملين	٪ المهاجرين
الإجمالي	٢٩٤,٥	٢,٠٤٠,٢	٪١٤,٤
الزراعة	٤,٦	٤٨,٩	٪٩,٤
الصناعة	٩٦,٩	٣٩٨,٣	٪٢٤,٣
الكهرباء والمياه	١,٨	١٨,٨	٪٩,٨
الإنشاءات	٢٠,٤	١٤٦,٢	٪١٢,٠
التجارة واصلاح السيارات	٣٢,٥	٢٦٣,١	٪١٢,٤
أعمال الاستجمام والترفيه	١٢,٩	٧٥,٥	٪١٧,١
النقل والتخزين	١٠,٠	١٢٤,٣	٪٨,٠
البنوك والتأمين	٣,٢	٧٣,٦	٪٤,٣
خدمات استثمارية	٢٧,٧	٢٠٤,٤	٪١٣,٦
الإدارة العامة	٤,٥	١١٣,٨	٪٤,٠
التعليم	١٧,٥	٢٤٦,١	٪٧,١
الصحة والرفاه الاجتماعي	٣٨,٠	١٤٨,٢	٪٢٠,٦
خدمات مجتمعية وشخصية	١٢,٢	٩٦,٤	٪١٢,٧
خدمات منزلية	١٠,٩	٣٢,٤	٪٣٣,٦

Source: Labor Force Survey-Central Bureau of Statistics.

أدى تقاطع المعاملات السابقة وما نجم عنها من تداعيات سلبية إلي إعادة صياغة المعادلة الاجتماعية/السياسية وفقا لنموذج يمكن تحديد ركائزه – تجاوزا– في ثلاثة أبعاد فارقة:

أولا: تراجع هيمنة وسطوة الأيديولوجية الصهيونية التقليدية (الصهيونية القومية) وهو ما يمكن رصده بجلاء في ملمحين أساسيين يتمثل أولهما في التدني الحاد في شعبية الأحزاب الصهيونية التاريخية وبالتحديد العمل، الليكود والحزب الديني القومي (المفدال). وهو الأمر

الذي يتبدى بشكل جلي حال مقارنة نتائج هذه القوى في انتخابات الكنيست خلال عقد التسعينيات، فبينما حصدت في انتخابات الكنيست الثالث عشر عام ١٩٩٢حوالي ٦٤٪من إجمالي الأصوات تراجعت هذه النسبة إلي قرابة ٥٩,٨٪في انتخابات الكنيست الرابع عشر عام ١٩٩٦ لتتدهور بعد ذلك إلي حوالي ٣٨,٤٪فقط، بل وأقل من ذلك إذا ما راعينا خصم حصة الأحزاب المتآلفة مع العمل داخل قائمة إسرائيل واحدة - حصل كل من حزبي جيشر وميماد علي حوالي ٤,٥٪من إجمالي الأصوات- مما يقلص حصتها إلي قرابة ٣٤٪فقط وهو ما يعكس تآكل القواعد الاجتماعية للصهيونية التقليدية. وفي السياق ذاته تأتي التغيرات التي لحقت ببنية الهستدروت باعتباره التجسيد العضوي للمشروع الاستيطاني للصهيونية القومية، حيث شهدت سنوات التسعينيات تراجعا حادا في العضوية العمالية للهستدروت فبلغت قرابة ٤٠٪فقط من الطبقة العاملة بعد أن كانت تراوح حوالي ٩٠٪ في وقت من الأوقات.

ثانيا: تزايد حدة الاستقطاب المجتمعي: حيث تضافرت تحولات المجتمع الإسرائيلي لتعمق خطوط التمييز الإثنية والطبقية والأيديولوجية فتزايدت معدلات التحزب والاستقطاب بشكل ملحوظ، وعلي الرغم من أن تراث "بوتقة الصهر" الإسرائيلية حافل بمثل هذه الانقسامات، إلا أن انطباق محددات التمييز الثلاثة قد فاقم من حدتها وفي هذا الإطار يمكن رصد ثلاثة استقطابات رئيسية:

* الاستقطاب الأشكينازي/السفاردي: فمع تفاقم الأزمة، تنامي الوعي بالطابع المؤسسي للتمييز وبمسئولية النظام السياسي السائد في تكريسه وإعادة إنتاجه مجددا. وهو الأمر الذي تبلور مع تفعيل سياسات التحرر الاقتصادي كنتيجة للتباين الهائل في الأعباء الاجتماعية التي وقعت علي كاهل طرفي المعادلة اليهودية، ففضلا عن التباين الهائل في الأوضاع المهنية ومستويات الدخل عاني السفارديم علي مدار التسعينيات من معدلات مرتفعة من البطالة مقارنة بنظرائهم الأشكيناز - في عام ١٩٩٣كانت النسبة الإجمالية للمتعطلين تبلغ حوالي ٩,٥٪من إجمالي قوة العمل وفي هذه الآونة كانت نسبة البطالة بين اليهود الشرقيين تفوق نظيرتها الأشكينازية بحوالي ٢,٧٪، وفي عام ١٩٩٥عندما قدرت نسبة البطالة بنحو ٦,٧٪كانت نسبة المتعطلين من السفارديم أعلي من نظيرتها

الأشكينازية بحوالي ٢,٤٤٪ (٦٤) – ورغم ذلك كان السفارديم –فضلا عن الأقلية العربية– أول الطوائف المطالبة بدفع فاتورة الإصلاح الاقتصادي. ففي إطار إعادة هيكلة القطاعات الإنتاجية تم توطين عدد من الصناعات كثيفة العمالة مثل النسيج في كل من الأردن ومصر للاستفادة من فارق تكلفة قوة العمل وهو ما أدي بالتالي لتسريح جماعي لعمالة هذه القطاعات التي تتكون في غالبيتها من السفارديم والعرب، وهو ما فاقم بدوره من حدة البطالة والبؤس في مدن مثل أوفاكيم ونتيفوت وغيرها حيث بلغت معدلات البطالة بها حوالي ٢٠٪ وبلغت هذه النسبة حوالي ٥٠٪في مناطق البدو(٦٥) . من ناحية أخري أخذت حدة الاستقطاب الطائفي في التزايد في أوساط الصابرا بعد أن تأكد دور النظام القائم في إعادة إنتاج الفجوة الطائفية/الاجتماعية، ففي عام ١٩٩٦–وعلي سبيل المثال– كان متوسط دخل الأسرة التي هاجر عائلها من آسيا أو أفريقيا قبل عام ١٩٦٠يبلغ حوالي ٩٦٤٧شيكلا إسرائيليا جديدا، بينما كان دخل الأسرة التي هاجر عائلها من أوروبا أو أمريكا في نفس التاريخ يبلغ حوالي ١٣٤١٨شيكلا جديدا وهي وضعية كانت تتكرر وإن بشكل أكثر حدة بالنسبة لليهودي المولود في إسرائيل (الصابرا) حيث كان الدخل الشهري للعائلة التي ينتمي عائلها للسفارديم يبلغ حوالي ٨٧٦٢شيكلا جديدا، أي أقل بحوالي ١٠٠٠شيكل عن الجيل الأول من السفارديم، بينما كان دخل العائلة المناظرة من الأشكيناز يبلغ حوالي ١٣٠٩٧شيكلا جديدا وهو ما يقارب نفس متوسط الجيل الأول من الأشكيناز. إن حقيقة استمرار، بل تدعم الفجوة الاجتماعية ما بين الأشكيناز والسفارديم –فبينما كان دخل السفاردي من الجيل الأول يبلغ قرابة ٧١,٨٩٪من إجمالي نظيره الأشكينازي، انخفض متوسط دخل السفاردي من الجيل الثاني إلي حوالي ٦٦,٩٪من متوسط دخل نظيره الأشكينازي– قد فاقم من حدة الاستقطاب عبر الفالق الإثني كرد فعل علي التمييز المؤسسي الذي تعانيه الطوائف الشرقية.

** الاستقطاب الروسي/ الحريدي: وهو الاستقطاب الذي يجد ركيزته في تصارع الفئات والطوائف الإسرائيلية المختلفة علي المصادر والموارد المادية المتاحة. فتدفقات الهجرة الروسية وقيام هؤلاء المهاجرون بإنشاء كيانات سياسية علي أسس عرقية واضحة مثال

يسرائيل بعاليا ويسرائيل بتينو واستئثارهم بالتالي بنسب هامة من الاعتمادات المالية المخصصة لاستيعاب المهاجرين قد أدي إلى تفاقم العداء وتضارب المصالح فيما بينهم وبين الحريديم (المتدينون المتشددون أو الورعين) باعتبارهم أكثر الشرائح اليهودية انتفاعا من الموازنة الاجتماعية للدولة. وقد ساهم اتجاه الدولة المتزايد لخفض الإنفاق العام، مما كان يهدد بخفض الموازنات المخصصة لهذه الفئات، في تفاقم حدة التناقض المصلحي فيما بينهما. فضلا عن ذلك ساهمت عدة عوامل إضافية بدورها في تكريس معاملات الفصل ومفاقمة حدة الاستقطاب المجتمعي بين المعسكرين من أهمها استغلال الحريديم لسيطرتهم علي وزارات الداخلية، والشئون الدينية، والشئون الاجتماعية لتخصيص نسبة أكبر من الموازنات العامة للبلديات والمدارس والهيئات التابعة لها ، فضلا عن لجوء الأحزاب الحريدية وعلي وجه الخصوص شاس إلى استغلال سيطرتهم علي وزارة الداخلية لتطبيق المعايير التيولوجية للتهود -وهي المعايير التي تمثل أساس الضجة التي أثيرت حول قانون من هو اليهودي؟- كوسيلة لحرمان قرابة ٢٠٠ألف مهاجر روسي من حق الإقامة بدعوي أن إجراءات تهودهم غير صحيحة أو أنهم ليسوا يهودا من الأساس، وهو الأمر الذي يؤدي لحرمانهم من إعانات البطالة والضمانات الاجتماعية المختلفة.

*** الاستقطاب العلماني/الديني: حيث شهد المجتمع الإسرائيلي استقطابا متزايدا حول محور الدولة/الدين، الأمر الذي أكدته نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة ١٩٩٩،فبينما حصدت القوى الدينية القومية والحريدية (شاس-يهدوت هتوراه-المفدال) حوالي ٢١,٢٪من إجمالي الأصوات الانتخابية،بلغ نصيب القوي العلمانية واليسارية (ميرتس-شينوى-الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة"حداش" قرابة ١٥,٧٪ وهو ما عكس بدوره حرج المرحلة الانتقالية التي تمر بها التشكيلة الاجتماعية الإسرائيلية وصراع التوزيع بين الفئات والطوائف الإسرائيلية المختلفة. فالنزاعات الأساسية قد تمحورت حول قانون .من هو اليهودي؟ وخدمة طلاب اليشيفوت (المعاهد التلمودية) في الجيش الإسرائيلي، وهو ما يعني بصيغة أخري معايير وحصص تخصيص الموارد المتاحة. فمن ناحيتها سعت القوي الدينية والحريدية بالأساس جاهدة للحفاظ علي اتفاقية الوضع

الراهن Status Quo التي عقدتها التنظيمات الدينية القومية مع بن جوريون في عام ١٩٤٧والتي تمثل ركيزة تقاسم السلطة بينها وبين القوي العلمانية ممثلة في الدولة، فأي انتقاص من هيمنة المؤسسات الدينية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية كان يهدد بتدمير الأساس الموضوعي لوجود المعسكر الديني ذاته، باعتباره يلغي سطوته الثيولوجية ويقلص موارده المالية وهو ما يعني بداية النفي المادي بالنسبة له، ومن هنا يمكن تلمس أبعاد استنفار المجتمع الديني وبالأخص الحريدي تجاه أية محاولة لإعادة صياغة منظومة السلطة.

ثالثا: تنامي قوة المعسكر الديني: والتي تعد بحق أهم دالات الدينامية والسيولة التي تسم الواقع السياسي الإسرائيلي. فقد أصبح المعسكر الديني -في حالة الإسقاط المؤقت لتمايزاته واختلافاته العضوية- بمثابة القوة السياسية الأولي في الكنيست الإسرائيلي حيث حصد ٢٧مقعد -٢٨مقعد عند إضافة حصة ميماد- مقابل ٢٦مقعد لكتلة إسرائيل واحدة، و١٩مقعد لحزب الليكود، الأمر الذي يعكس الطفرة التي لحقت بشعبيته وتجاوزه لقواعده الانتخابية التقليدية. وعلي الرغم من أن خطوط التقسيم الفاصلة بين أجنحة المعسكر الديني -صهيوني/مسياني- سفاردي/أشكينازي- تنزع عنه مكانة الصدارة، إلا أن ذلك لا يقلل مطلقا من أهمية ومغزى المكاسب التي أحرزها هذا التيار بشقيه القومي والحريدي. حيث تجاوز كيفيا وضعية "لسان الميزان" أو الشريك الأصغر في الائتلافيات الحكومية ليكرس موقعه كأحد الأقطاب أو المحاور الأساسية في معادلة السياسة الإسرائيلية. كما أن أحد فصائل هذا التيار وهو حزب شاس الحريدي السفاردي قد تمكن من تكريس موقعه كثالث قوة برلمانية في الكنيست الإسرائيلي وذلك بالمعنيين النسبي والمطلق، حيث حصد قرابة ١٣,١٪من إجمالي الأصوات الانتخابية وهو ما رفع حجم تمثيله في الكنيست إلي ١٧مقعدا.

تعكس التغيرات السابقة عمق الأزمة التي تشهدها التشكيلة الاجتماعية الإسرائيلية مما دفع إلي تبلور ما أشرنا إليه آنفا باعتباره ظاهرة مركبة جوهرها نزع/استبدال الدور البطريركي للدولة. فإذا كانت التغيرات التي لحقت بالهستدروت تجسد الشطر الأول من هذه الظاهرة باعتبارها تنحو لحسم التناقض التاريخي في كل من بنية/دور الاتحاد

العمالي، فإن الصعود الكاسح للتيار الديني يعد أبلغ تجسيد للشطر الثاني. فتقاطع تخلي الدولة الصهيونية عن دورها كماصة للصدمات وموازن اجتماعي مع تطابق هويات التمييز المجتمعية (الانتماء الإثني، الموقع الطبقي، الموقف الأيديولوجي) أو علي الأقل معظمها كان يهدد باتساع نطاق وحدة التوترات الاجتماعية، ومن ثم فقد كان لابد من أن يتقدم من يشغل هذا الفراغ وقد أتاح النظام السياسي الفرصة لتبلور وصعود القوى الدينية بالشكل المؤسسي التي هي عليه الآن. ففي حالة وجود توازن حرج للقوى أو الأحزاب السياسية الرئيسية -سواء أكان ذلك نتيجة تنازعها علي تمثيل مصالح شرائح اجتماعية مختلفة داخل الطبقة الحاكمة، أو في حالة وجود توازن في القوة السياسية للطبقات الفاعلة- تزيد قدرة الشرائح والفئات الاجتماعية الأخرى -خاصة البرجوازية الصغيرة- علي المناورة والضغط للتأثير علي عملية توزيع الموارد المادية وذلك بالطبع باشتراط انتظامها داخل هياكل سياسية متبلورة.

في ظل هذا الإطار التفسيري السابق يمكن فهم الصعود الاستثنائي للقوى الدينية داخل المجتمع الإسرائيلي، خاصة فيما يتعلق بتنامي كل من ظاهرة التدين والقوة السياسية للمعسكر الديني. فعلي الرغم من أن المجتمع الحريدي لا يمثل سوى ٥٪من الحجم الإجمالي للسكان في إسرائيل، إلا أنه يمتلك حاليا ٢٣مقعدا في الكنيست الإسرائيلي، تزيد في حالة إضافة التيار الديني القومي (المفدال) إلي حوالي ٢١,٢٪.

إن هذه المفارقات تجد تفسيرها في طبيعة الوظيفة الاجتماعية للأحزاب الدينية (سواء المسيانية أو الأرثوذكسية)، ولفهم ذلك يجب في البداية إدراك أن الأحزاب الدينية الإسرائيلية، خاصة الأقدم عهدا منها مثل المفدال وأجودات إسرائيل لا تتسق مع المفهوم التقليدي للحزب (برنامج سياسي-هياكل تنظيمية-مؤتمرات دورية وغيرها) فهي قوى اقتصادية تمتلك وتدير العديد من المؤسسات المالية والاستثمارية، فحزب المفدال يسيطر علي سبيل المثال علي بنكي همزراحي، وهبوعيل همزراحي وشركة مشحاف للبناء والإعمار. وعلي الرغم من أن هذه الخصوصية قد ارتبطت بالطابع الاستيطاني لنشأة الدولة الإسرائيلية إلا أنها قد منحت القوى الدينية درجة عالية من الديناميية والاستقلالية.

فقدراتها الاقتصادية وارتكانها إلي قواعد اجتماعية وانتخابية ثابتة باعتبارها تسيطر علي جزء من التجمع الاستيطاني، كل ذلك قد جعلها أكثر قدرة علي المناورة والتأثير في مواجهة جهاز الدولة، أما فيما يتعلق ببقية الأحزاب الدينية التي تفتقر إلي أسس مادية مشابهة فقد تمكنت من معادلة فقرها بزيادة قدرتها علي التأثير في توزيع وتخصيص الموارد والاستئثار بنسبة متزايدة منها علي الدوام. لقد نجحت تلك الأحزاب في تحقيق ذلك استنادا إلي تكتيك مزدوج تتمثل ركيزته الأولي في تكريس البعد المؤسسي للمجتمع الحريدي، وذلك عبر خلق كيانات وتنظيمات مدنية ضاغطة وبالتالي مضاعفة نصيبها من الموازنات الحكومية المخصصة لدعم المنظمات والروابط الأهلية، في هذا السياق يبلغ عدد الروابط الدينية والحريدية حوالي ١١ألف رابطة تمثل نحو ٤١٪من إجمالي الروابط الموجودة في إسرائيل وهي تستأثر علي سبيل المثال بنحو ٣٧٪من إجمالي المخصصات الحكومية الموجهة لدعم التعليم الأهلي أي حوالي مليار شيكل من إجمالي ٢,٧مليار شيكل وفقا لموازنات عام ١٩٩٧ (٦٦) - من ناحية أخرى تحرص الأحزاب الدينية علي السيطرة علي الوزارات المسئولة عن توزيع الإنفاق الاجتماعي (الداخلية-الأديان-التعليم-الشئون الاجتماعية-العمل) وهو الأمر الذي ينعكس في شكل انحياز توزيعي مطلق لصالحها، ففي عام ١٩٩٧علي سبيل المثال رصدت وزارة التعليم ما يزيد علي ١,٥مليار شيكل لمؤسسات التعليم الحريدية، أي أن نحو ٥٦٪من مجمل المخصصات التعليمية للموازنة العامة للدولة قد تم توجيهه لدعم هذه المؤسسات. وفي العام ذاته قامت وزارة الأديان برصد ثلثي ميزانيتها أو نحو ٩٢٠مليون شيكل للغرض ذاته(٦٧) .

أدت هذه الوضعية إلى خلق علاقة ريعية بين الأحزاب الدينية والحريدية بالأساس وبين قواعدها الاجتماعية، فالانتماء إلي هذه الكيانات يعني العديد من المزايا والامتيازات (مخصصات مالية لطلاب اليشيفوت-إعفاءات متعددة من الضرائب-إعفاء من الخدمة العسكرية وغيرها) ولعل حجم الحريديم خارج قوة العمل يعد من أبلغ المعاملات الدالة في هذا الصدد، حيث تشير الإحصاءات المتوافرة إلي أن ما يتراوح بين ٦٠٪-٧٠٪من الرجال الحريديم لا يعملون، كما أن نحو

٦٤٪من النساء الحريديات هن خارج قوة العمل كذلك[٦٨] . وهو ما يوضح الاعتماد الكامل علي الدعم والإعانات الحكومية من جانب المجتمع الحريدي وبالتالي الارتباط المطلق لهذا المجتمع بقنواته الريعية (الأحزاب الدينية).

وقد تدعمت هذه العلاقة إثر تبلور الأحزاب الدينية، والحريدية بالتحديد كتنظيمات طائفية/طبقية. فالمفارقة المتمثلة في قوة المعسكر الحريدي سياسيا رغم ضيق قاعدته العضوية - حصوله علي تأييد ما يزيد عن خمس المجتمع الإسرائيلي في انتخابات ١٩٩٩رغم أن حجمه لا يزيد عن ٥٪من إجمالي السكان - تجد تفسيرها في قدرة هذه الأحزاب وبالتحديد شاس علي المزاوجة بين الأبعاد الطائفية والعرقية والطبقية، الأمر الذي جعلها بمثابة ميكانزم لمعادلة آثار الانحياز في السياسة التوزيعية، فالتصويت للأحزاب الدينية والحريدية بالأساس قد تجاوز جدران اللاهوت والأيديولوجيا، بل وحدود التقسيم الإثني ليكرس الموقع الطبقي كأحد الاعتبارات الناظمة للعضوية والتصويت لصالح هذه الكيانات. وهو الأمر الذي يفسر بدوره وعلي سبيل المثال تصويت حوالي ١٣ألف عربي لصالح حزب المفدال في انتخابات الكنيست الثالث عشر ١٩٩٢ [٦٩] ، وتصويت نحو ١٨ألف عربي لصالح كل من حزبي شاس ويهودت هتوراة في انتخابات الكنيست الأخيرة ١٩٩٩. فالاتفاقيات التوزيعية التي يتم عقدها في البلديات التابعة للأحزاب الحريدية تدفع أجزاءا متزايدة من الكتلة العربية للتصويت لصالحها.

في هذا السياق يمكن اعتبار صعود الأحزاب الحريدية الوجه الآخر لآليات التكيف مع التناقضات الاجتماعية المتفاقمة. وهو الأمر الذي تتبدى معالمه، فضلا عن العوامل التي سبقت الإشارة إليها في ظواهر عديدة من بينها تلك المتمثلة في تنامي ظاهرة التائبين أو العائدين للدين فعلي مدار النصف الأول من عقد التسعينيات وعلي سبيل المثال تزايد عدد الطلبة في مؤسسات التائبين بنسبة ٥٦,٥٪ كما ارتفع عدد طلبة المدارس الحريدية من حوالي ٢١,٧٠٠ألف طالب في مايو ١٩٩٢إلي ٣٧,٢٠٠ألف طالب مع نهاية عام ١٩٩٦أي بزيادة بنسبة ٧١٪ [٧٠] . وهو الأمر الذي أدي بدوره إلي زيادة الميزانية المرصودة للشئون الدينية من ١,٧مليار شيكل عام ١٩٩١إلي ٢,٢٥مليار شيكل عام

١٩٩٧أي بزيادة تبلغ حوالي ٧١٪ (٧١) . لقد تصدت الأحزاب الدينية والحريدية علي وجه الخصوص للعب دور الموازن الاجتماعي بالتوازي مع بدء انسحاب الدولة وهو ما ساهم علي الأقل بالمعني النسبي في تخفيف حدة الاحتقانات والتوترات الاجتماعية بيد أن ذلك لا يعني إمكانية تأبين تناقضات التشكيلة الاجتماعية القائمة أو حتى معادلة آثار التحولات الهيكلية في بنيتي الدولة والاقتصاد الإسرائيليين كنتيجة للمعاملين التاليين:

أولا: خضوع معايير التوزيع لمعادلة القوة السياسية، فقدرة الأحزاب الدينية علي الاستئثار بنسب متزايدة من الإنفاق العام والاجتماعي أو التأثير علي تخصيص الموارد مشروطة في التحليل الأخير بأهميتها النسبية داخل الكنيست الإسرائيلي وقدرتها بالتالي علي مساندة أو إسقاط الائتلافات الحاكمة. إن إشكالية هذا الارتباط الشرطي تكمن في طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي وما يتيحه من تحالفات وتوازنات عديدة يمكن أن تقلص أو تهمش من وزن وقوة الأحزاب الدينية وهو ما ينعكس سلبا علي مخصصاتها ويقلص بالتالي من قدرتها علي الضبط الاجتماعي، ففي عام ١٩٩٥علي سبيل المثال -وهو العام الذي تمكن فيه حزبا العمل وميرتس من تشكيل الحكومة دون الرجوع للأحزاب الدينية- انخفضت قيمة المخصصات المالية للتنظيمات الحريدية بنسبة ٢٧٪ من ٧١٠مليون شيكل إلي قرابة ٥٩٠مليون شيكل، كما انخفض عدد المعابد التي تحظى بالمساعدة المالية من ٣١٤إلي ١٨٦معبد فقط أي بنسبة انخفاض تبلغ ٤٠٪ وهو المنحي الذي انعكس مجددا مع تشكيل حكومة الليكود اليمينية عام ١٩٩٦، حيث ارتفعت المخصصات المالية للمنظمات الدينية من ٣٢مليون شيكل عام ١٩٩٦إلي ١١٢مليون شيكل عام ١٩٩٧، كما ارتفع قيمة مخصصات المعابد بنسبة ٥٠٪ (٧٢).

ثانيا: مأسسة عملية التوزيع الريعية ودورها في تجذير الاستقطابات الاجتماعية، فعلي الرغم من أن آلية الانتظام الطائفي أو العرقي في تنظيمات حزبية واستغلال القوة السياسية لهذه الكيانات للتأثير علي عملية تخصيص الموارد ليست قاصرة علي الحريديم أو السفارديم إلا أنها وعلي مدار فترة طويلة لم تكن تتطابق كلية مع خطوط التقسيم

الإثنية أو الدينية -من قبيل تصويت العديد من العرب وفقراء الأشكيناز للأحزاب الحريدية خاصة شاس- إلا أن التوجه لضغط الإنفاق الاجتماعي وتنافس كتلة جماهيرية هائلة ذات أبعاد اجتماعية قاطعة مثال المهاجرين الروس (يهود- أشكيناز-علمانيين) علي المخصصات المالية المحددة للإنفاق الاجتماعي سيؤدي لمأسسة التمايزات الاجتماعية وانغلاق هذه الكيانات علي قواعدها العرقية أو الطائفية باعتبارها مباراة صفرية Zero Sum Game.

في ضوء الاعتبارات السابقة يمكن الذهاب إلي أن منظومة التواؤم مع تغيرات المجتمع الإسرائيلي، تلك المنظومة التي تدور حول نزع/استبدال الدور البطريركي للدولة لا توفر أساسا صلبا لتجاوز تناقضات التشكيلة الاجتماعية السائدة، بل هي عوضا عن ذلك يمكن أن تساهم في توسعها وتجذرها. فتراجع هيمنة وسطوة الأيديولوجية الصهيونية وحسم التناقض البنيوي للهستدروت يدفعان لإعلاء اعتبارات الصراع الطبقي علي حساب مفاهيم التضامن الصهيوني. بالتوازي مع ذلك تدفع تغيرات المعادلة الديموغرافية الناجمة عن موجات الهجرة الأخيرة بالمجتمع الإسرائيلي باتجاه تجذير خطوط التقسيم العرقية/الطائفية الأمر الذي بدأ يتجلي فعليا مع صعود أحزاب علي شاكلة يسرائيل بعاليا ويسرائيل بتينو وغيرها وهو الأمر الذي يمكن أن يدفع تنظيمات سياسية أخرى، خاصة الأحزاب الدينية والحريدية في الاتجاه ذاته مما سيؤدي بالتالي لتفاقم حدة الانقسامات والصراعات داخلالمجتمع الإسرائيلي.

هوامش الفصل الثالث

١ - جريدة الحياة ٥/١١/٢٠٠٠ ص ١٩.

٢ - المرجع السابق ص ١٩.

٣ - المرجع السابق ص ١٩.

4 - Sammy Smooha, Arabs and Jews in Israel: Change and Continuity in Mutual Intolerance, Vol. 2 (Boulder, Colorado: Westview Press, 1992), p.21.

٥ - ميشيل شاليف: هل استطاعت العولمة والليبرالية تطويع الاقتصاد السياسي لإسرائيل؟ - شئون إسرائيلية، صيف ١٩٩٩.

6- Central Bureau of Statistics, Israel.

7 - Israeli Population Statistics, The Jewish Student Online Research Center

.html

8 - Central Bureau of Statistics.

٩ - شلومو سفيرسكي: الأكثرية اليهودية الشرقية، دار الحمراء للطباعة والنشر، بيروت. الطبعة الأولي ١٩٩١ص ص ١٦-١٧.

10- Israel. Central Bureau of Statistics, Census 1961,op.cit..Table39.

11- srael. Central Bureau of Statistics. Census 1961.op. cit., Table 39, and Housing and Population Census 1972.

12- Israel. Central Bureau of Statistics. Census 1972 op. cit.

13- Israel. Ministry of Commerce and Industry. 1957.

14- Israel. Central Bureau of Statistics. Census 1961. Op. Cit. Table 39. And Census 1972 op. Cit.

15- Israel. Central Bureau of Statistics, Census 1972. Op. Cit.

16- ibid.

١٧- شلومو سفيرسكي: الأكثرية اليهودية الشرقية. مرجع سبق ذكره. ص ٣٢.

١٨- المرجع السابق، ص ٢٧.

١٩- المرجع السابق، ص ٣٢.

٢٠- المرجع السابق، ص ٤٦.

21- Israel. Central Bureau of Statistics, Census 1983. Labour Force. Table 20.

٢٢- مختارات إسرائيلية: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، العدد الثاني والخمسين إبريل ١٩٩٩ص ص ٥٩-٦٠.

٢٣- المرجع السابق، ص ٦٠.

24- David Kretzmer, The Legal Status of the Arabs in Israel (Boulder, Colorado: Westview Press, 1990), p. 14.

٢٥- دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية الطبعة الأولي، بيروت مارس ١٩٩٦، ص ٣٣٢.

26 - Noah Lewin-Epstein and Moshe Semyonov, The Arab Minority in Israel's Economy: Patterns of Ethnic Inequality (Boulder, Colorado: Westview Press, 1993)

٢٧- دليل إسرائيل العام، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٩.

٢٨- المرجع السابق، ص ٣٣٩.

٢٩- المرجع السابق، ص ٣٤٤.

٣٠- دليل إسرائيل العام، مصدر سبق ذكرهن ص ص ٣٤٤-٣٤٥.

31- Source: Jerusalem Post, Washington Post, (December 21, 1999)

32- Source: Statistical Abstract of Israel, no. 45 (1994), pp. 390-392; no.10 (1958/59),p.299.

٣٣- مختارات إسرائيلية، العدد ٥٢ أبريل ١٩٩٩، ص ٦٠.

٣٤- المرجع السابق، ص ٦٠.

٣٥- المرجع السابق، ص ٦٠.

٣٦- عادل مناع وعزمي بشارة "محررين": دراسات في المجتمع الإسرائيلي: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل: إسرائيل، ديسمبر ١٩٩٥،ص ٢١٥.

٣٧- المرجع السابق، ص ٢٢٩.

٣٨- المرجع السابق، ص ٢٣١.

39- Atzmon, Yael and Izraeli, Dafna. 1993. "Introduction: Women in Israel- A Sociological Overview," in Atzmon Yael and Israel, Dafna, Women in Israel, New Brunswick and London: Transaction Publishers.

40- http://www.us-israel.org/JSOURCE/Economy/workwom.html

٤١- عادل مناع وعزمى بشارة (محررين)، دراسات في المجتمع الإسرائيلي: مرجع سابق، ص ٢٣٢.

42- Central Bureau Statistics, Israel 1994.

٤٣- عادل مناع وعزمى بشارة (محررين) ،دراسات في المجتمع الإسرائيلي: مرجع سابق، ص ٢٣٧.

٤٤- المرجع السابق ، ص ٢٢٠.

٤٥- عبد الوهاب المسيرى: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، دار الشروق ١٩٩٨الجزء السابع ص ١٧٦.

٤٦- يوسف صايغ: الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية - المستقبل العربي - مركز دراسات الوحدة العربية. العدد ٢٥٨-٨/٢٠٠٠ ص١٠٢ .

47- Economic Intelligence Unit (EIU) ,Israel, the Occupied Territories (Countries Profile, 1997-1998) p 26.

٤٨- عزيز حيدر: النظام الاقتصادي في إسرائيل، هيمنة السياسة بين الإنجازات والاخفاقات، مجلة دراسات فلسطينية - العدد ٢٦ - ربيع ١٩٩٦- ص ٧٩.

٤٩- أحمد النجار: أداء الاقتصاد الإسرائيلي بين التطرف الحكومي والعداء للعرب، مختارات إسرائيلية، العدد ٤٩-يناير ١٩٩٩، ص ٥٨.

50- *Israeli Government Press Office, the Israeli Central Bureau of Statistics, the Israeli Ministry of Finance, and Israeli Yearbook and Almanac 1998, (Jerusalem: IBRT Translation-Documentation Ltd.., 1998)*

51- National Insurance Institute (NII) Jerusalem Post, (December 21,1999)

52- Tax the bosses not the workers, Maavak Sozialisti " Socialist Struggle " , http ://www.maavak.org.il/taxreform eng.html

٥٣- ليلي سليم القاضي: الهستدروت، سلسلة دراسات فلسطينية، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٧ . ص ٢٥.

٥٤- عبد الوهاب المسيري: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، الجزء السابق، مرجع سابق . ص ١٧٥.

٥٥- دليل إسرائيل العام، مرجع سابق ، ص ٧٦.

٥٦- جريدة الحياة ٥/٩/١٩٩٨.

٥٧- حسين أبو النمل: دراسات فلسطينية، العدد رقم ٢٨، خريف ١٩٩٦. ص ١٩٧.

٥٨- حسين أبو النمل: دراسات فلسطينية، العدد رقم ٢٩، شتاء ١٩٩٧. ص ٦٧.

٥٩- عزيز حيدر: دراسات فلسطينية، العدد رقم ٢٦، ربيع ١٩٩٦. ص ٧٩.
٦٠- مختارات إسرائيلية، العدد ٤٩، يناير ١٩٩٩. ص ٦٤.
٦١- جريدة الحياة ١٩٩٩/٩/٥.
62- http://www.moia.gov.il/english/statistika/statist/table/table30.html
٦٣- مختارات إسرائيلية، العدد - أبريل ١٩٩٩، ص ٥٩.
٦٤- د.عماد جاد (محرر)، الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩الهوية، الأمن، الاقتصاد، التسوية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام القاهرة ١٩٩٩، ص ٧٩.
٦٥- مختارات إسرائيلية، العدد ٥٢- أبريل١٩٩٩، ص ٥٩.
٦٦- د.عماد جاد (محرر) الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩. مرجع سابق .ص ص ٩٨-٩٩.
٦٧- مختارات إسرائيلية، العدد ٥٢- أبريل ١٩٩٩. ص ص ٣٢-٣٤.
٦٨- مختارات إسرائيلية، العدد ٥٠- فبراير ١٩٩٩، ص ٥٤.
٦٩- د.رشاد الشامي: القوي الدينية في إسرائيل : عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت- العدد ١٨٦، ص ١٩٥.
٧٠- جلال الدين عز الدين علي: الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية) سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد ٣٠،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ١٩٩٩، ص ٢٦.
٧١- المرجع السابق، ص ٢٦.
٧٢- د. عماد جاد، الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ١٠١.

الفصل الرابع

التعليم في إسرائيل: معضلات البقاء والدمج والهيمنة

أكرم ألفي

تنبع خصوصية التعليم في إسرائيل من الطبيعة المصطنعة والاحلالية للدولة الإسرائيلية، والتي قامت علي الاستيطان واستقدام مجموعات بشرية غير متجانسة وزرعهم في ارض جديدة بالنسبة لهم، وهي العملية التي توازت مع تصفية وتهجير الشعب الفلسطيني، مما جعل منظومة التعليم في هذه الدولة المصطنعة تلعب دورا مركزيا في استمرارها ككيان في حد ذاته، وليس فقط القيام بالتنشئة الاجتماعية والسياسية التي تقوم بالمحافظة علي استمرار المؤسسات البيروقراطية والسياسية المنظمة للمجتمع أو تكريس الهيمنة الاجتماعية والسياسية والأيديولوجية للطبقة الحاكمة.

لعبت منظومة التعليم في الدولة الصهيونية دورا جوهريا في إنشاء هذه الدولة المصطنعة، كما باتت أحد أعمدة بقاء هذه الدولة، وليس مجرد منظومة أو مؤسسة اجتماعية لاستمرار نمط معين من الهيمنة لفئة أو طبقة اجتماعية، فالدور المنوط بها هو دور ما قبل الهيمنة، دور خلق واستمرار الدولة الإسرائيلية في ذاتها عبر استيعاب موجات الهجرة المتنافرة اثنياً واجتماعياً وتحويل هذه الكتلة البشرية إلي مواطنين يدينون بالولاء للدولة الإسرائيلية، التي لا تمثل بالنسبة لهم دولة المنشأ ، وهو الأمر الذي جعل الإنفاق علي التعليم في إسرائيل لا يتأثر بشكل من الأشكال بالحروب العديدة التي دخلتها إسرائيل والإنفاق المتزايد علي التسليح، في المتوسط ٢٠٪من إجمالي إنفاق الدولة الإسرائيلية. أو بعملية تقليص الأنفاق الاجتماعي التي تمت من ١٩٨٥ بعد إقرار خطة الاستقرار، بل علي العكس أرتفع نصيب التعليم من إجمالي الأنفاق العام الإسرائيلي من ٧,٤٪ عام ١٩٧١/٧٠ إلى ١٠,٥٪عام ١٩٩٨ من إجمالي الإنفاق العام[١]، وهو ما يجعل إسرائيل تأتي في المرتبة الثانية بعد السويد من حيث الإنفاق علي التعليم.

تنبع أهمية منظومة التعليم بالنسبة للدولة الإسرائيلية،أيضاً من العديد من العوامل، أهمها الهوة السحيقة الفاصلة بين الأيديولوجية الصهيونية المؤسسة للدولة العبرية وبين الواقع، فعلي الرغم من كون هذه الأيديولوجية ذات مقدرة تعبوية عالية، إلا أن ادعاءها بان اليهود شعب واحد ليس له ما يدعمه في الواقع، بل أن تطورات الواقع الإسرائيلي تثبت عدم صحة هذه الادعاءات، فالأيديولوجية الصهيونية

عبارة عن ديباجة قوية لم تنبع من واقع أعضاء الجماعات اليهودية في العالم ولا من واقع الفلسطينيين وانما رؤية ولدت علي صفحات كتابات المفكرين الصهيونيين الذين لم يدرسوا الواقع بما فيه الكفاية ولم يعرفوا إلا اقل القليل عن يهود العالم وعن فلسطين مما جعل الفكر الصهيوني فكر اختزالي يتجاهل معطيات الواقع (٢) ، وهي الفجوة التي كان على التعليم الإسرائيلي أن يملؤها عبر تحويل هذه الأيديولوجية المنفصلة عن الواقع إلى مناهج ودروس تتعامل مع الواقع، وهي المهمة التي يحاول القائمين علي التعليم في إسرائيل طوال الخمسين سنة الماضية إنجازها.

من ناحية أخري فإن هذا الهجين البشري غير المتجانس المتجمع في الدولة الإسرائيلية، جعل من المجتمع الإسرائيلي مجتمع فسيفسائي مركب من مجموعات عرقية ودينية وطائفية غير متجانسة، وبالتالي فإن دور منظومة الهيمنة المتمثلة في المؤسسات التعليمية يتعاظم في ضبط الصراعات بحيث لا تتحول الدولة الإسرائيلية إلي أشلاء تحت ضغط هذه الصراعات النافية للوحدة العضوية المفترضة للدولة الصهيونية، وهي الصراعات التي تأخذ أشكالا عدة: العلماني في مواجهة الديني، والاشكنازي في مواجهة السفاردي والأصولي في مواجهة الحداثي، بالإضافة إلى معضلة دمج السكان العرب من فلسطيني ١٩٤٨ داخل منظومة التعليم الإسرائيلية وهي المعضلة التي تأخذ بعدين، الأول يتمثل في تأكيد ولاء هؤلاء السكان للدولة العبرية أما البعد الثاني فيتمثل في دمجهم في المجتمع الإسرائيلي، والحيلولة دون تغيير الطبيعة اليهودية للدولة الإسرائيلية.

هذه المعاملات المتشابكة والمعقدة التي تحكم تكوين وتطور منظومة التعليم في إسرائيل تجعلنا ننظر للتعليم الإسرائيلي من منظور كونه منظومة دمج واستيعاب، تلعب دورا جوهريا في خلق الانتماء والولاء للدولة الإسرائيلية، و خلق الهوية الإسرائيلية وتأكيدها عبر جدل تفكيك وتجميع مكونات الأيديولوجية الصهيونية- الذي ينسج التعليم الإسرائيلي خيوطه منها- وربطها أكثر بالواقع اليومي للجيل الجديد بل وإعاده إنتاج هذه الأيديولوجية بشكل يومي في حياة قاطن هذه الدولة؛عبر إصباغ الشرعية علي العنصرية الصهيونية وهو ما يتم بالتوازي مع تأكيد أولوية وهيمنة الثقافة والمعايير والمثل الاشكنازية

تأكيداً لهيمنة الاشكنازيم السياسية والاجتماعية، مع الاستبعاد القصدي للثقافة العربية في محاولة مستمرة لمحو هوية السكان من عرب١٩٤٨[٣]

هذا المنظور لا ينفي التفاعل الجدلي لمنظومة التعليم في إسرائيل مع التطورات المجتمعية والسياسية من ناحية ومتطلبات سوق العمل الإسرائيلي من ناحية أخري.- حيث أنها ليست منظومة استاتيكية- وهو الجدل الذي يظهر حالياً في صعود التعليم الديني و التضاد بين محاولات تضييق الفجوة الاثنية في التعليم عبر توسيع التعليم وتطويره وبين كفاءة التعليم في توفير كوادر فنية وبيروقراطية علي مستوي رفيع لسوق العمل عبر التركيز علي تطويره كيفياً، وهو التضاد الذي يبرز بشكل واضح في مسار تطور التعليم الجامعي .

إن تناولنا للتعليم في إسرائيل اليوم، لا يمكن أن ينفصل عن تناول تطورات منظومة التعليم الإسرائيلية في فترة ما قبل وما بعد إنشاء الدولة الإسرائيلية وذلك حتى يمكننا فهم آليات عمل النظام التعليمي الإسرائيلي، وتبين معضلات التعليم الإسرائيلي الحالية المتمثلة في الفجوة الاثنية و صعود التعليم الديني و تعليم العرب في إسرائيل، و أخيراً وضع تصور واضح للتعليم في إسرائيل وسيناريوهات تطوره المستقبلية.

تطور التعليم في إسرائيل بين الاجتماعي والسياسي

مرت منظومة التعليم الإسرائيلية حتى الأن بأربع مراحل، نبعت المحددات الإستراتيجية لكل مرحلة منها، من ضرورات البقاء والدمج والهيمنة، وهي: ١) مرحلة ما قبل الدولة ٢) مرحلة بوتقة الصهر ٣) مرحلة الدمج الاجتماعي ٤) مرحلة التعددية (وهي المرحلة الحالية).[٤]

ومعيار هذا التقسيم مبني علي أساس التطورات في هيكل التعليم والمنظور السياسي والاجتماعي له وأخيراً التغيير في المناهج الدراسية.

١) مرحلة ما قبل الدولة (١٨٨٠-١٩٤٨):

كان التعليم لدى اليهود في فلسطين في ١٨٨٠ والذين كان يبلغ عددهم حوالي ٢٥ ألف نسمة، تعليماً دينياً تقليدياً، أساسه وجوهره تعلم التوراة والتلمود، وكانت اللغة المستخدمة هي (اليديش) (Yiddish)، وهى لغة يهود الغرب بحكم كون اليهود من ذوي الأصل الغربي كانوا يمثلون

الأغلبية من بين اليهود في فلسطين في ذلك الوقت، بينما كان يبعث الآباء من اصل أفريقي أو أسباني أبنائهم إلى الكتاتيب اليهودية. وكانت اللغة العبرية في ذلك الوقت تعد لغة ميته ولم تكن هناك في الدراسة خلال العقد الثاني من القرن التاسع عشر مواد علمانية، ومع قدوم عائلات غنية من وسط وغرب أوروبا أنشئت مؤسسات خيرية قامت بإنشاء لليهود مدارس حديثة في فلسطين.

من جانبها أنشأت المنظمات اليهودية الخيرية، مدارس علي الطراز الغربي من اجل تعليم التجمعات اليهودية التقليدية في فلسطين، وكانت اللغات المستخدمة في هذه المدارس هي الألمانية والإنجليزية والفرنسية وجاء معظم المدرسين خصيصاً لهذا الغرض من أوروبا الغربية والوسطي وخاصة ألمانيا، وقد وجدت هذه المدارس الحديثة بالتوازي مع المدارس اليهودية التقليدية .

مع بداية هجرة اليهود الصهاينة المؤمنين بأحياء القومية اليهودية وإنشاء القري والمستوطنات اليهودية في ثمانينات القرن التاسع عشر و أحيائهم لفكرة النهضة اليهودية في كافة مجالات الحياة، بدءوا في العمل من اجل جعل اللغة العبرية، لغة التعليم في المدارس علي الرغم من مقاومة المنظمات الخيرية لهذا الأمر.

وتجلي هذا الصراع في معركة إنشاء "التخنيون"(معهد التكنولوجيا)-عام ١٩١٣- حيث أرادت المنظمة الخيرية الألمانية التي بادرت بإنشاء هذا المعهد، جعل اللغة الألمانية هي لغة الدراسة، وهو ما لاقي معارضة حادة من التجمع اليهودي الصهيوني الذي أراد أن تكون اللغة العبرية هي لغة الدراسة، وانتهت بانتصار الأخير، وهو ما دشن سيطرة الصهاينة علي التعليم في إسرائيل وانتصارهم في معركة اللغة، مما أدي إلى سحب المنظمات الألمانية الخيرية دعمها لهذا المشروع وللعديد من المدارس الأخرى في فلسطين وكان مركز الدفاع عن اللغة العبرية هو اتحاد مدرسي العبرية، وأصبحت بالتالي المدارس التي فرضت عليها اللغة العبرية نواة النظام الدراسي العبري القومي. (٥)

هكذا أجبرت الحركة الصهيونية علي دخول "معركة اللغة"، واستبدال اللغة الألمانية في مؤسسات التعليم في فلسطين بالعبرية وذلك في إطار إدراك متنامي داخل الحركة الصهيونية وضغط قواعدها التي

أدركت مبكراً أهمية المعامل الثقافي واللغوي في إنشاء الدولة الصهيونية إلى جانب الحركة الاستيطانية الاحلالية، وذلك على الرغم من محاولاتها السابقة لتجنب الصراع عبر إقرار عدم التعامل مع قضايا التعليم والثقافة وإبقائها في يد الهيئات المستقلة (علمانية ودينية).

مع دخول الحركة الصهيونية مجال التعليم، بدأ الجدل يحتدم لاول مرة حول معضلة دمج المدارس الدينية في الإطار العام لمؤسسات التعليم التابعة للحركة الصهيونية. حيث كانت المدارس الدينية في ذلك الوقت تدار بشكل رئيسي بواسطة حركة "المزراحي"(Mzrachi)، والتي كانت تعمل كمؤسسات مستقلة ، وبدأت المفاوضات بين الجماعات الصهيونية، وهي المفاوضات التي بنيت على أساس قاعدة الاستقلالية كقاعدة متفق عليها. وداخل هذا الجدل، تعددت وجهات النظر حول مدى الاستقلالية التي سوف يتم منحها للنظام التعليمي الديني. دافعت حركة المزراحي عن الشكل الكونفدرالي كأساس لحل مشكلة العلاقة بين النظامين التعليميين ، بينما دافع ممثلي الإدارة الصهيونية عن مفهوم الفيدرالية. ولكن الممثلين الدينين، والذين كانوا مهتمين بالاعتراف بمدارسهم وتلقي الدعم لها، اجبروا علي قبول حل وسط يتمثل في قبول الصيغة الفيدرالية، وهو الاتفاق الذي يشار إليه ب"اتفاقية لندن" ١٩٢٠ والتي نصت علي إنشاء لجنتين إشراف، واحدة للتعليم الديني والأخرى للتعليم العام، وفوق الاثنين توجد مؤسسات مشتركة للإدارة العامة للنظام التعليمي . طرحت هذه الاتفاقية إطار لتعايش مجموعة من البشر مختلفين أيديولوجيا وبالتالي تطوير مجتمع تعددي ، وقد تم تثبيتها مع دخول حركة "العمل" وحركة "اجوادت اسرائيل" للفيدرالية بعد ذلك بسنوات قليلة. (٦)

خلال فترة ما قبل الدولة و السنوات الخمس الأولى بعد إنشاء الدولة، أصبحت الحركات الصهيونية أداة لخدمة مصالح أحزاب سياسية في إطار معركتهم من اجل الهيمنة السياسية ، فكان جزء من دور هذه الأحزاب ومؤسساتها هو المشاركة في تعليم الجيل الثاني وفق أيديولوجيتها، وتوفير الخدمات التعليمية لأعضائها.

بلورت هذه المرحلة، الدور الذى تقوم به منظومة التعليم وفق الأيديولوجية الصهيونية، ألا وهو تشكيل "مواطن إسرائيلي" يتحدث

العبرية وولاءه للحركة والأيديولوجية الصهيونية، كأحد أعمدة الشخصية الإسرائيلية الجديدة المختلقة، من ناحية أخري بلورت دور الأحزاب الصهيونية في التعليم، وبالتالي جعله تعليم ذو منحي حزبي أيديولوجي ضيق، وجعل التعليم نواة أيديولوجية موجهة بشكل متعسف، مما جعل التعليم الصهيوني في مرحلة ما قبل الدولة غير مشابه لنظيره في أي دولة في العالم، فالتعليم هنا هو مجرد تكثيف للجرعة الأيديولوجية للحزب أو المجموعة السياسية لضمان ولاء الوافدين الجدد و الجيل الجديد لأيديولوجية الحزب وبالتالي الأيديولوجية الصهيونية التي توحد الجميع، فالتعليم يلعب دور أيديولوجي بحت ليس من أجل الهيمنة بل من أجل تشكيل المواطن الإسرائيلي الموجه أيديولوجياً وفق مبادئ الحركة الصهيونية ألا وهي الحق التاريخي لليهود في أرض فلسطين وكراهية العرب وأهمية تجميع اليهود لإنشاء دولتهم الموعودة والدفاع عنها .

٢) مرحلة بوتقة الصهر (١٩٤٨-١٩٦٨):

عقب إنشاء الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨، طرأ تغيير جوهري على منظومة التعليم الصهيونية، نتيجة إدراك القيادات الإسرائيلية ضرورة وضع استراتيجية اجتماعية لتنشئة الأجيال الجديدة من الإسرائيليين، حتى يتكيفوا مع وضعهم الجديد، فإنشاء دولة إسرائيل معناه بداية ظهور تمايز بين اليهود بوجه عام وبين الإسرائيليين مواطني هذه الدولة الجديدة، وهو ما طرح علي أرض الواقع معضلات تتعلق بطبيعة الهوية الإسرائيلية الجديدة ومدي انفصالها عن الهوية اليهودية التقليدية[٧]

نبعت أهمية هذه الاستراتيجية، من موجات الهجرة الضخمة خلال الأعوام الخمسة الأولى من عمر الدولة الإسرائيلية، والتي ضاعفت عدد سكانها في هذه الفترة القصيرة وكان التعليم هو الأداة المنوط بها وضع أساس الهوية الإسرائيلية الجديدة واستيعاب المهاجرين الجدد، وهو ما جعل استراتيجية"بوتقة الصهر"الإسرائيلية،الاستراتيجية الحاكمة لمنظومة التعليم في تلك الفترة، وهي الاستراتيجية التي كان منوطاً بها صهر جميع الطلاب في هوية اجتماعية وسياسية موحدة، بغض النظر عن خلفيتهم الاثنية وتوفير التعليم لجميع القادمين الجدد لدمجهم في

المجتمع الإسرائيلي ونبعت هذه الاستراتيجية بالأساس من الحاجة الموضوعية لصهر القادمين الجدد داخل المجتمع الاستيطاني الجديد، وليس كما يذهب البعض نتيجة التأثير المركزي للأيديولوجية الاشتراكية الديموقراطية المطالبة بالمساواة في التشغيل والسكن والتعليم وهيمنتها علي أيديولوجية القيادات الصهيونية في ذلك الوقت، وهي الحاجة التي دعت القيادات الصهيونية للاتجاه نحو مركزة التعليم ونزعه من يد الأحزاب، وجعل معظم خيوطه في يد الدولة عبر إقرار القوانين المنظمة له وتوحيد المناهج الدراسية. وقد تجلي ذلك في إقرار قانون التعليم الإجباري في ١٩٤٩، والذي نص علي جعل الانتظام في المدارس إجبارياً ومجانياً للأطفال من عمر خمس إلى ثلاث عشرة سنة ونظم التعليم علي أساس صيغة ٨+٤ ، أي ثماني سنوات ابتدائية يعقبها أربع سنوات للتعليم الثانوي. وعكس هذا القانون تحول مركز التعليم من الأحزاب إلى الدولة المركزية في إطار إدراك القيادات الصهيونية المتبنية لسياسة"بوتقة الصهر" للحاجة الملحة لتوحيد المناهج والقيم والمثل التي يتلقاها الطلاب.وقد شهد العام الدراسي١٩٤٨/١٩٤٩ حركة إنشاء واسعة للمدارس حيث بلغ عدد المدارس اليهودية ٥٦٥ مدرسة منها ٤٦٧ مدرسة ابتدائية و٩٨ مدرسة ثانوية (٨) ، وقد أعقب هذا التوسع، حركة نشطة نحو توحيد المناهج من خلال جعل وزارة التعليم والثقافة مسئولة بشكل مركزي عن وضع المناهج في المدارس الابتدائية وهو الأمر الذي تم إقراره في عام ١٩٥٤، أى بعد سنة واحدة من إقرار قانون التعليم، في عام ١٩٥٣، والذي نص علي أن " الهدف من التعليم الرسمي هو إرساء الأسس التربوية علي أسس الثقافة اليهودية ومنجزات العلم وعلي محبة الوطن والولاء للدولة والشعب اليهودي وعلي ممارسة الأعمال الزراعية والحرفية وعلي التهيؤ لوجود رائد والعمل علي تشييد مجتمع تسوده مبادئ الحرية والمساواة" (٩) وهو النص الذي يؤسس "لبوتقة الصهر" القائمة على الثقافة اليهودية بنصها الغربي والولاء المزدوج للدولة والشعب اليهودي.

وقد قامت استراتيجية "بوتقة الصهر" على افتراض أن المدخل التعليمي الموحد يسهل عملية توحيد الهوية الأولية للطلاب ودمجهم في المجتمع الإسرائيلي والتعامل مع الصعوبات التي تظهر في هذا السياق

علي أنها صعوبات لا مناص منها في سياق عملية دمج المهاجرين والتعامل معها علي إنها صعوبات مؤقتة(١٠)

وقد ظهرت هذه المركزية الصارمة أيضاً في تمويل المدارس، حيث أصبحت وزارة التعليم مسئولة عن تمويل حوالي ٧٢٪ من التعليم، بينما يأتي الباقي من السلطات المحلية والمصادر الأخرى ، وتشرف الوزارة أيضاً على بناء المباني الدراسية، أما السلطات المحلية فمسئولة عن تجهيز هذه المدارس وامدادتها، وكانت تبعية المدرسين في دور الحضانة والمدارس الابتدائية لوزارة التعليم والثقافة، بينما كان المدرسين في المستويات الأعلى (الإعدادي والثانوي) موظفين لدي السلطة المحلية والتي تأخذ تمويل من وزارة التعليم والثقافة وفق عدد الطلاب في المدارس التابعة لها.

في إطار هذه المركزية، ظل هناك ما يسمي ب"التيار المستقل" وهو التعليم الديني الذي تشرف عليه حركة "أجوادت يسرائيل"، وهو التيار الذى كان تأثيره محدوداً في ذلك الوقت، بحيث لم يؤثر علي الدور المركزي للدولة في التعليم.

وقد تميز التعليم الإسرائيلي في ذلك الوقت بهيمنة الثقافة والمثل والقيم الاشكنازية بهدف تشكيل الأطفال السفارديم وفق هذه الثقافة المهيمنة علي المناهج الدراسية، إلى جانب التأكيد علي تدريس التوراة وأفعال الإبادة الجماعية التي مارسها الأبطال التوراتيون.

ورغم نجاح استراتيجية"بوتقة الصهر" في العقد الأول للدولة الإسرائيلية، في وضع حجر الزاوية للهوية الإسرائيلية اليهودية- المصطنعة - ووضع حجر الأساس للدولة الجديدة، إلا أنها ساهمت في نفس الوقت في تأكيد الفجوة الاجتماعية والثقافية بين الاشكنازيم والسفارديم، حيث لم يستطع الطلبة السفارديم التواءم مع المناهج الغربية، وبات استمرارهم في التعليم حتى المرحلة الثانوية غير المجانية صعباً، نتيجة ظروفهم الاجتماعية المتردية. فعلي سبيل المثال كان متوسط عدد سنوات الطالب من أصول شرقية في عمر أربعة عشر عام فما فوق في عام ١٩٦١ حوالي ٥,٩ سنة مقابل ٩,١ سنة للطالب الاشكنازي(١١)، كما أظهرت نتيجة امتحان الثانوية العامة (البجروت) لعام ١٩٦٥ فشل غالبية الطلاب من أصول شرقية في اجتيازه(١٢) وهي المعضلة التي

لعبت دوراً جوهرياً في انتقال استراتيجية التعليم من استراتيجية "بوتقة الصهر" إلى استراتيجية "الدمج الاجتماعي".

٣) مرحلة الدمج الاجتماعي (١٩٦٨-١٩٩٠):

أفرزت معضلة دمج المهاجرين القادمين من آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط خلال عقد الستينيات، واتساع الفجوة الاجتماعية والاقتصادية بين السفارديم والاشكنازيم داخل المنظومة الاجتماعية الإسرائيلية، العديد من الأزمات الاجتماعية والسياسية داخل الدولة الإسرائيلية، وهي الأزمات التي أخذت شكل توترات اثنيه و اجتماعية حادة مثل حركة "الفهود السود"والحركات الاعتراضية السفاردية، وهو ما هدد الصيغة الصهيونية للمجتمع الإسرائيلي ، الذي ينعم فيه كل اليهود بالحياة الكريمة. وهو ما جعل قضية الفجوة الاثنية في التعليم علي رأس اهتمامات القائمين علي التعليم في إسرائيل في منتصف الستينات. وساق الكنيست الإسرائيلي إلى إقرار إصلاح النظام التعليمي في٦٨/ ١٩٦٩، وتبني صيغة هيكلية جديدة هي ٦+٣+٣ ، أي تقسيم التعليم إلى ثلاث مراحل ابتدائية لمدة ٦ سنوات وإعدادية وثانوية مدة كلا منها ثلاث سنوات وهي الصيغة التي تم تعميمها في العديد من المدن الكبرى. ولكن هذا الإصلاح لم يطبق بشكل كامل حيث كان ٥٦٪فقط من الطلاب يدرسون وفق هذه الصياغة الجديدة في ١٩٩١. [١٣]، بالإضافة إلى مد التعليم الإجباري المجاني من ٩ سنوات إلى ١١ سنة، أي من عمر خمس سنوات إلى عمر ست عشرة سنة (السنة الأولي من التعليم الثانوي)، مما يتيح للطالب من السفارديم الاستمرار في الدراسة خلال المرحلتين الإعدادية والثانوية، إلى جانب إنشاء المدارس الثانوية العامة التي تضم التعليم الأكاديمي والفني.

وقد هدف هذا التغيير في جوهره إلى دمج الطلاب الأفقر وبشكل خاص السفارديم داخل منظومة التعليم، ورفع مستوي الإنجاز الأكاديمي لهؤلاء الطلاب، علي صعيد أخر تمت عملية مراجعة للمناهج الدراسية، التي كانت تكرس اغتراب الطلاب من السفارديم عن التعليم، بحيث تم إحداث العديد من التغييرات في المناهج لتلاءم التراث والمحيط الثقافي للطلاب السفارديم.

هكذا أصبح منوطاً بالتعليم تضييق الفجوة الاثنية في المجتمع الإسرائيلي ودمج الفئات الأدنى من حيث القدرات الاقتصادية داخل منظومة التعليم وإحلال استراتيجية قائمة علي الفرص التعليمية المتساوية وتوفير التعليم الثانوي للجميع واحترام الاختلافات الثقافية والاثنية بين اليهود، بدلا من استراتيجية "بوتقة الصهر" التي تتنكر للاختلافات الاثنية والاجتماعية بين يهود إسرائيل.

أدت هذه الإصلاحات إلى ارتفاع متوسط عدد سنوات الطالب من أصول شرقية في عمر ١٤ سنة فما فوق إلى٧,١ سنة مقابل ٩,٨ سنة للطالب الاشكنازي وذلك في عام ١٩٧٥ [١٤] ، كذلك ارتفعت نسبة السفارديم في الجامعات من ٥,٢٪ عام ١٩٦٥ إلى ١٠٪ عام ١٩٧٥ و١٣,٤٪ عام ١٩٨٥ [١٥] ، وارتفع متوسط نسبة السفارديم الذين اجتازوا اختبار "البجروت" من ٦٪ في الستينيات إلى ١٥٪ في منتصف الثمانينيات[١٦] .

وعلي الرغم من نجاح الجهود الخاصة بتضيق الفجوة بين السفارديم والاشكنازيم في التعليم الثانوي- نسبياً - خلال هذه الفترة، إلا أن الفجوة الاثنية استمرت في التعليم الجامعي، إلى جانب بروز معضلات جديدة لمنظومة التعليم في بداية التسعينيات، تمثلت في دمج المهاجرين الروس وصعود التعليم الديني المستقل ونمو احتياجات السوق الإسرائيلي وعدم قدرة التعليم الرسمي على الاستجابة بكفاءة موازية للتحولات الاقتصادية.

٤) مرحلة التعددية(١٩٩٠-٢٠٠٠):

مع بداية عقد التسعينيات شهد المجتمع الإسرائيلي عددا من التطورات مثلت تحولاً في البنية الاجتماعية الإسرائيلية، فمن ناحية تدفقت موجات الهجرة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي والتي بلغت بنهاية عام ١٩٩٨ قرابة ٨٥٠ ألف مهاجر [١٧] مما أدي إلى تغيير المعادلة الاثنية لصالح الأشكيناز فضلا عن آثارها على المستويين الاجتماعي والثقافي، ومن ناحية أخرى شهد هذا العقد الصعود الكبير للقوي الدينية المتشددة ممثلة في الأحزاب الحريدية، خاصة حزب شاس المعبر عن المتدينين السفارديم، والذي أضحى عقب انتخابات ١٩٩٩ ثالث أكبر قوة سياسية في إسرائيل. بالتوازي مع هذه التطورات شهد

عقد التسعينيات احتدام الأزمة الاجتماعية نتيجة لتفعيل برنامج الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة وهو ما كان له أعمق الأثر علي الداخل الإسرائيلي نظرا للتغيرات التي لحقت بهيكل العمالة والبنية الطبقية الإسرائيلية.

أثرت هذه التغييرات، علي منظومة التعليم الإسرائيلي، حيث تعمق الصراع الاجتماعي والثقافي بين الاشكنازيم والسفارديم بشأن فرص التعليم، وصعود التعليم الديني المستقل، إلى جانب توسع التعليم الخاص، وهى العوامل التي أدت إلى بروز اتجاهات قوية داخل منظومة التعليم الإسرائيلية تتبني المنظور التعددي التعليم، كإطار لتنظيم وهيكلة التعليم. القائم على حصر دور نظام التعليم المركزي في خلق وسيط لتعايش منظومات التعليم الخاصة بالمجموعات الاثنية والاتجاهات الدينية المختلفة معاً إلى جانب التعليم الخاص، وبالتالي يصبح أساس الوحدة التعليمية الإسرائيلية، خلق الإطار المستقل الذي يلبي حاجات هذه المجموعات المتباينة، مما يضعف من مركزية الدولة في التعليم لصالح تعدد المراكز التعليمية، لتعود منظومة التعليم الإسرائيلي إلى صيغة قريبة من صيغة مرحلة ما قبل الدولة. وهي الرؤية التي ترافقت مع بروز ما أطلق عليه " التعليم الرمادي"، المتمثل في الخدمات التعليمية الإضافية التي تقدمها المدارس مقابل مصاريف إضافية في مجالات الكمبيوتر والفن والموسيقي ...الخ[١٨] .

من ناحية أخري عاد تعليم اللغة العبرية ليمثل مركز التعليم في بداية التسعينيات وذلك لدمج المهاجرين الروس، الذين لا تتعدي نسبة من يتقنون العبرية منهم بعد قضاء ثلاث سنوات ونصف في اسرائيا ٢٠ ٪كتابة و٣٠٪ قراءة، ويستخدم ٦٪منهم فقط العبرية في حياتهم اليومية كما يستخدم ٣٦٪منهم الروسية فقط في حياتهم اليومية[١٩] ، وهو ما يرجع مهمة الدمج إلى الصدارة مرة أخري في منظومة التعليم الإسرائيلي، ولكن هذه المرة في ظل تغيرات اقتصادية وسياسية عديدة، جعلت التعليم الرسمي غير قادر بمفرده علي القيام بهذه المهمة والاستجابة لمتطلباتها، وهو ما ساهم بدوره في تعظيم دور التعليم الخاص والمستقل.

هكذا أصبحت تتعايش مناهج ونظم دراسية عدة داخل منظومة

التعليم الإسرائيلي وهو التعايش النابع من نفس الأهداف المركزية للتعليم في إسرائيل، آلا وهي البقاء والدمج، حيث يري القائمين على منظومة التعليم الإسرائيلية، أن سياسة التعددية التعليمية القائمة علي إضفاء الشرعية علي تعدد منظومات القيم والثقافة هي الأكثر قدرة في الوقت الراهن علي الحفاظ علي هذا المجتمع المتعدد اثنياً وثقافياً [٢٠] ، إلا أن هذا لا ينفي وجود تحدي لهيمنة الأيديولوجية الصهيونية من جانب التعليم الديني المتشدد وخاصة التعليم الحريدي الذي لا يعترف بالأيديولوجية الصهيونية، وقد ساهمت هذه التغييرات في جعل التعليم مرة أخرى أحد بؤر الصراع السياسي بين الأحزاب العلمانية والدينية، والأحزاب الاشكنازية و السفاردية (وهو ما سنتناوله بالتفصيل عند الحديث عن الفجوة الاثنية في التعليم وصعود التعليم الديني).

على صعيد آخر، أنعكس توسع التعليم الثانوي من بداية السبعينيات، بعد إصلاحات عام ١٩٦٩ ومد فترة التعليم المجاني والإجباري إلى ١١ سنة، وضمه لعدد أكبر من الطلاب متعددي الأصول الاثنية، في ارتفاع نسبة طلاب الصف الثاني عشر بالنسبة لإجمالي الفئة العمرية (١٨سنة) من ٤١٪ علم ١٩٧٤ (٢٦,٧٠٠الف من إجمالي ٦٤,٩٠٠)، إلى ٧٤٪ عام ١٩٩٣(٧١,٩٠٠ من إجمالي ٩٦,٦٠٠)، وارتفعت نسبة من اكملوا ١٣إلى١٥ سنة من التعليم من ١١٪ عام ١٩٨٠ من إجمالي السكان إلى ٢٠,٤٪ عام١٩٩٨ [٢١]، وقد أثر ذلك على قدرة الجامعات علي استيعاب هذه الأعداد الضخمة، والتي تضاعفت نتيجة زيادة عدد خريجي المدارس المؤهلة للتعليم الجامعي، والموجات الضخمة من المهاجرين، وحاجة سوق العمل الإسرائيلي المتزايدة من المدرسين والأطباء والمهندسين وغيرها من الوظائف، حيث لم يحدث توسع في الجامعات مواز لتزايد الطلاب خريجي المدارس الثانوية حاملي شهادة"البجروت"، وهي المعضلة التي أفرزت صعوبات خاصة بالالتحاق بالجامعات.

وقد حلل أحد الباحثين الإسرائيليين هذه المعضلة، ووصل إلى ثلاث نتائج

١)أن سبل الالتحاق بالتعليم الجامعي لم تكن قضية سياسية في الفترة من ١٩٢٠إلى ١٩٧٠ نتيجة أن الجامعات كانت تقبل معظم المؤهلين

من الطلاب لدخولها.

٢) إن عائد العمل الأكاديمي كان محدود نسبيا وهو ما ساعد في الحفاظ علي الاتجاه اليهودي التقليدي للتعليم الديني

٣) إن العائد المنخفض للتعليم الجامعي يساعد في فهم عدم ميل الطلاب السفارديم للدخول في هذا التعليم [٢٢] .

هكذا أصبح التعليم الجامعي في إسرائيل قضية سياسية في الخمسة عشر عاماً الأخيرة نتيجة تطبيق الجامعات لاختبارات جامدة للاختيار وقبول الطلاب خصوصا في مجالات الدراسة التي تتمتع بطلب عالي في سوق العمل. حيث أنشأت الجامعات في ١٩٨١ " المعهد القومي للاختيار والتقويم" لخلق أسس اختبار وقياس سيكولوجي وعلمي وللقدرات العقلية للطلاب لقبولهم في الجامعات الإسرائيلية. [٢٣]

بدأت الجامعات بالتالي في تطبيق الاختبارات الخاصة لقبول الطلاب المجتازين لاختبار "البجروت"، فبينما كان امتحان القبول أو"التأهل" بالجامعات يتم في المدارس الثانوية" امتحان البجروت" وهو ما يوازي البكالوريا في فرنسا ، هو الوسيلة الوحيدة للوصول للجامعة في إسرائيل في بداية السبعينات، فقد بدأت بعض الجامعات في منتصف السبعينيات تفرض اختبارات في عدد من الحقول في مواجهة ما اعتبرته الجامعات تدهوراً في أداء اختبارات "البجروت" . فقد كان يمكن الثقة باختبار "البجروت" في إطار النموذج النخبوي الذي ساد المدارس الثانوية الأكاديمية، ففي نهاية الستينات كانت المدارس الثانوية تستقبل أقل من ٢٠٪ من الفئة العمرية (١٥-١٨سنة)، وكانت "البجروت" تمنح إلى ١٠٪ فقط من الطلاب في عمر الثمانية عشر عاماً. [٢٤]

بالرغم من هذا، فقد ارتفع عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي بشكل هائل خلال الخمسة عشر سنة الماضية حيث كان عدد الطلاب الجامعيين في عام ١٩٨١ حوالى ٥٧,٨٧٣ طالباً واصبح في عام ١٩٩٥ ١٠٤,٩٠٠ طالب . ووصل العدد إلى ١٠٩,١٣٠ في عام١٩٩٨[٢٥] ، أي أن عدد الملتحقين بالجامعات تضاعف خلال الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٩٨ ، وهي نسبة تزيد بكثير عن معدل نمو السكان في لإسرائيل خلال نفس الفترة.

وكان واضحا أن عدد الطلاب السفارديم الملتحقين بالجامعات

أقل من نصف نظرائهم من الاشكنازيم[٢٦]، كما ظهر عدم قدرة جزء متعاظم من الطلاب على اجتياز اختبار "البجروت" حيث كان الثلث فقط يستطيع الحصول علي(البجروت) واقل من الثلث يصل للتعليم الجامعي.[٢٧] وهو الأمر الذي دفع الحكومة الإسرائيلية لتطبيق إصلاحات في نظام القبول في الجامعات عام ١٩٩٤ في محاولة لزيادة نسبة الطلاب القادرين علي الحصول علي مقعد في اختبار "البجروت" وزيادة فرصتهم في الحصول علي الشهادة النهائية وذلك بتقليل عدد الاختبارات علي المستوي القومي من ٧ إلى ٤ اختبارات مما يعظم أهمية القاعدة المدرسية للتقويم. وقررت الوزارة تطبيق الاقتراحات علي الفور. بحيث تم تطبيقها بدءا من العام الدراسى٩٥/١٩٩٦ حيث يعد الطلاب أنفسهم لسبعة اختبارات علي المستوي القومي وقبل الاختبارات بشهرين يتم الاختيار بشكل عشوائي لأربعة فقط وتتم الثلاث اختبارات الباقية في المدرسة الثانوية . إلى جانب تقليل سطوة الاختبارات التي تقوم بها الجامعات، لصالح اختبار "البجروت"، وهو ما ساهم بالفعل في زيادة نسبة المقبولين في الجامعات بنسبة٦,٦٪ سنويا[٢٨] ، وهو ما يظهر انتصار اتجاه "التعليم الجامعي للجميع" داخل منظومة التعليم الإسرائيلي وبالتالي توسع التعليم العالي علي العديد من المستويات بدءا من زيادة عدد الطلاب بالجامعات الحكومية، إلى توسع التعليم الخاص والتعليم ما بعد الجامعي في السنوات الأخيرة.

التعليم الجامعي في إسرائيل وسوق العمل

يعد التعليم العالي والبحث العلمي ابرز عناصر القدرات الاقتصادية الإسرائيلية، وهي تشكل في الوقت نفسه إمكانات/قدرات اقتصادية وتقانية وثقافية، ذلك أن التعليم العالي أيا كان الاختصاص المنشود يوفر مدخلا ثقافيا في الإمكانات/القدرات، كما أنه تحديداً يشكل مدخلاً تقانياً يغذي قدرة الأداء الاقتصادي في المجتمع. فمن ناحية المناهج يمكن القول أنها ذات مستوي رفيع جداً يقارن بأعلى المستويات في المؤسسات الجامعية الأوروبية والأمريكية واليابانية، ولعل ما وصل إليه الاقتصاد الإسرائيلي من قدرة علي الأداء في فروع العلم والهندسة

والبحث (من نظري وتطبيقي) يعود في القسم الأكبر منه إلى قاعدة العلم والبحث تحديداً[٢٩] ، ونسجل فيما يلي ابرز المؤشرات علي ما يتوفر للطلبة من دروس وتدريب في مجالات ذات علاقة مباشرة بما نحن بصدده من تناول للإمكانات/القدرات الاقتصادية والتقنية.

تظهر أهمية التعليم الجامعي في عدد الطلاب الجامعيين في إسرائيل والذي بلغ في عام ١٩٩٨/٩٧ نحو ١٠٩,١٣٠ طالب، يتوزعون على حقول الدراسة كالتالي ١٦,٧٪ في العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانون و١٦٪ في الإدارة والمحاسبة والكمبيوتر والإحصاء. ١٠,٦٪ في الطب والصيدلة والبيولوجيا، و٦٪ في الهندسة[٣٠]، وهو ما يظهر ارتفاع حساسية التعليم العالي في إسرائيل لمتطلبات سوق العمل، الذي يشهد حالياً توسعاً ملحوظاً في مجالات الإدارة والبرمجة والمحاسبة، لإضافة إلى محاولات الاقتصاد الإسرائيلي للاندماج في السوق العالمي ، من ناحية أخري تبلغ نسبة المسجلين لدرجات الماجستير والدكتوراه حوالي ٣٢,٢٪ [٣١]، وهي نسبة مرتفعة للغاية مقارنة بالدول الصناعية المتقدمة، مما يظهر اهتمام منظومة التعليم الجامعي بخلق كوادر ذات مستوي رفيع. هذا وتعتبر اسرائيل، إلى جانب الولايات المتحدة، الأكثر إنفاقاً علي التعليم العالي بالنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي بين البلدان الصناعية المتقدمة. فهي تخصص١,٨٪ من ناتجها المحلي للتعليم العالي، بينما تخصص الولايات المتحدة٢,٤٪ من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق علي التعليم العالي. ومن زاوية الإنفاق علي البحث والتطوير في الجامعات، تأتى إسرائيل في المرتبة الثانية بعد السويد، فالسويد تخصص ٠,٨٤٪من ناتجها المحلى لتمويل البحث والتطوير في الجامعات ، أما إسرائيل فهي تخصص ٠,٧٦٪ من ناتجها المحلي الإجمالي للغاية نفسها[٣٢]

سنقتصر في هذا الجزء علي وصف التعليم الجامعي الإسرائيلي ومؤسساته لتوضيح مدي اتساع حجمه وتنوعه الذي يعكس مرحلة التعددية الحالية من ناحية ، ويلبى احتياجات سوق العمل والاقتصاد الإسرائيلي من ناحية أخري

هيكل التعليم العالي:

يتكون هيكل التعليم العالي من قطاع جامعي وقطاع غير جامعي، يضم التعليم العالي سبع جامعات وجامعة مفتوحة إلى جانب الجامعات الخاصة، أنشئت منهم جامعتين قبل إعلان الدولة الإسرائيلية وهما التخنيون في حيفا عام ١٩٢٤، والجامعة العبرية في عام ١٩٢٥ وتأثرا بنظام التعليم الجامعي الألماني. أما الجامعات الخمس الأخرى فقد تم إنشائها في الفترة من ١٩٤٨ و١٩٦٥، وتتبع هذه الجامعات مجلس التعليم العالي، الذي أنشئ في ١٩٥٨ ووفق قرار الكنيست الإسرائيلي، يقوم هذا المجلس بتخطيط وإدارة التعليم العالي، ويتم تعيين أعضاء المجلس بواسطة رئيس اسرائيل وفق ترشيحات الحكومة ويخدم لمدة خمس سنوات ومن أهم وظائفه إعطاء رخصة عمل لمؤسسات التعليم العالي. وتقوم الدولة حالياً بتوفير ٦٠٪ من إجمالي ميزانية هذه الجامعات (كانت النسبة ٨٠٪ في بداية الثمانينيات)، ورغم ذلك فان هذه الجامعات غير حكومية فهي مؤسسات مستقلة وتتمتع باستقلالية تامة في مجال البحث والأمور الإدارية[٣٣] ، أما الجامعة المفتوحة فقد أنشئت في عام ١٩٧٤. ولا يعد التعليم غير الجامعي- ما بعد الثانوي في اسرائيل- جزء من التعليم العالي، وهي تضم المؤسسات الأكاديمية وغير الأكاديمية ما بعد الثانوية.

الجامعات الإسرائيلية

هناك – كما ذكرنا من قبل – سبع جامعات رئيسية في إسرائيل وهي: الجامعة العبرية في القدس، وقد تأسست في ١ أبريل ١٩٢٥، وقد أعلن ديفيد بن جوريون من علي منبرها" الأن فقط يمكننا القول أن دولة اسرائيل قد أنشئت بالفعل". ورأس وايزمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية حفل افتتاحها وأعلن إنها إنجاز طالما حلمت به الحركة الصهيونية. [٣٤] بلغ عدد طلاب هذه الجامعة في العام الدراسي ١٩٩٨/٩٧ ٢١,٧٣٠ ألف طالب [٣٥] أي حوالي ١٩٪ من طلاب اسرائيل، ومن ثم فهي تعد ثاني أكبر الجامعات الإسرائيلية حالياً، بعد جامعة تل أبيب. ويعد معهد اسرائيل التكنولوجي (التخنيون)، اقدم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي في اسرائيل فقد بداء العمل به

عام ١٩١٣ ويهتم بمجالات التكنولوجيا والأبحاث في العلوم وبلغ عدد طلابه في ٩٧/ ١٩٩٨ نحو ١١,٨٤٠ ألف طالب[٣٦] أي حوالي ١٠,٨٪ من إجمالي طلاب التعليم العالي في اسرائيل. وهو صاحب معركة اللغة الشهيرة – التي سبق الإشارة إليها– بين اليهود الألمان والصهاينة.

تعد الجامعة العبرية والتخنيون أهم مؤسسات التعليم العالي ما قبل الدولة ويتميزا نتيجة لذلك بهيكل ألماني تقليدي، قائم علي أهمية التخصص والمركزية الصارمة في الإدارة والمناهج.

وهناك أيضاً جامعة "تل أبيب"، التي أنشئت عام ١٩٥٦،في بداية موجة إنشاء الجامعات بعد إعلان الدولة، وتعد أكبر جامعات إسرائيل حيث ضمت في عام ١٩٩٨/٩٧ نحو ٢٥,٦١٠ ألف طالب[٣٧] أي حوالي ٢٣,٥٪ من إجمالي الطلاب الجامعيين الإسرائيليين وتضم بالأساس الكليات التقليدية الطب، والعلوم الاجتماعية والأدب والإدارة والحقوق. وهناك أيضاً جامعة بار – إيلان، والتي افتتحت عام ١٩٥٥ وبلغ عدد طلابها في سنة ١٩٩٨/٩٧ نحو ٢٠,٧٠٠ ألف طالب أي حوالي ١٩٪ من مجموع الطلاب الجامعيين الإسرائيليين، هذا إلى جانب جامعة " بن جوريون" والتي تضم ١٤,٨٧٠ ألف طالب، وجامعة حيفا وتضم ١٣,٣٩٠ ألف طالب[٣٨] .

الجامعة الخاصة:

أنشئت الجامعة الخاصة عام١٩٧٤، وفق نموذج الجامعة المفتوحة البريطانية وكان هدفها المعلن هو "جعل الدرجات الأكاديمية متاحة لجزء اكبر من الجمهور الإسرائيلي ولمنح الأشخاص مهارات أكاديمية وفنية أو رفع المستوي التعليمي للمعلمين ومنح فرصة ثانية للأشخاص غير القادرين على الاستفادة من الدراسات الحكومية الجامعية.

وقد كان إجمالي الطلاب بهذه الجامعة في ١٩٧٦نحو ٢,٢٦٧ طالب ثم توسعت بشكل كبير بعد سنوات قليلة من إنشائها، حيث سجل بها في ١٩٨١نحو ٨,٥٢٥ ألف طالب وفي عام ١٩٩٥ وصل عدد الطلاب بها ٢٣,٧٩١ ألف طالب. [٣٩]

الكليات الخاصة:

يقدم التعليم الخاص في معظم دول العالم، دراسات لها علاقات مباشرة بسوق العمل والمجالات ذات الأجور المرتفعة حيث يجب أن يغطي العائد من هذه الوظائف المصاريف الباهظة لهذه الكليات وإلا ستفشل اقتصاديا ولن تجد طلب عليها.

مع بداية سياسة الإصلاح الاقتصادي في منتصف الثمانينات، وتوسع سوق العمل من ناحية، وفتح مجال التعليم الجامعي الخاص من ناحية أخري، أنشئت أول كلية خاصة وذلك في عام ١٩٨٦ وهي كلية الإدارة في تل أبيب وكانت أول كلية أكاديمية تحصل علي دعم خاص وعام خارج مجلس التعليم العالي . وقد منح مجلس التعليم العالي هذه الكلية في عام ١٩٨٦ صفة إعطاء درجة البكالوريوس في الإدارة الأعمال والتسويق. وفي ١٩٩٢ منحت نفس الرخصة لمدرسة القانون. اخذ التعليم الخاص الجامعي دفعة قوية في ١٩٩٠ عندما قرر الكنسيت الإسرائيلي القيام بتمويل التعليم الخاص الجامعي بشكل عام أو خاص والذي كان يقيده قانون ١٩٥٨ لمجلس العليم العالي، كما منحت نقابة المحامين رخصة العمل للمتخرجين من هذه الكليات للعمل بالمحاماة وقد كان هذا نتيجة الضغط من طلاب بعض هذه الكليات الذين رفضت كلية القانون(الحقوق) دخولهم ولتلبية طلب وضغط المحامين الكبار لمنح أبنائهم فرصة لتعلم القانون في حالة فشلهم في دخول كلية الحقوق(٤٠) بعد هذه الدفعة، بداء توسع الجامعات الخاصة في مجلات القانون والاقتصاد والإدارة والاتصالات والمحاسبة والدراسات الاجتماعية. وتصل مصاريف هذه الجامعات في المتوسط إلى ٢٠,٠٠ دولار في مقابل ٢,٥٠٠ دولار للجامعات الإسرائيلية الأخرى(٤١) . وهو الأمر الذى يجعل التعليم بها مقصورا على أبناء النخبة والشرائح الاجتماعية الأعلى، واستبعاد السفارديم في نفس الوقت من الاستفادة من هذه الخدمة التعليمية.

الكليات الإقليمية:

بالإضافة إلى مؤسسات التعليم العالي ومدارس تأهيل المعلمين فهناك ١٢ كلية إقليمية تنتشر من تل هاي في الشمال إلى ايلات في

الجنوب وهي تقدم دراسات جامعية، وكانت تعمل حتى ١٩٩٥ تحت إشراف الجامعات الكبرى ولكن في ١٩٩٥ منح مجلس التعليم العالي لكليتين إقليميتين العمل مستقلا عن هذه الجامعات. (٤٢)

التعليم غير الجامعي ما بعد الثانوي:

لا يعد التعليم غير الجامعي ما بعد الثانوي في اسرائيل جزء من التعليم العالي في إسرائيل ، وقد نما هذا القطاع خلال الخمسة عشر عاماً من ١٩٨٠إلى ١٩٩٥، بحوالي ١٢٦٪، من ٢٧,٣٥١ طالب في ١٩٨٠ إلى ٦١,٩٥٠ طالب في ١٩٩٥ وهى الأرقام التي تضم كلا من المؤسسات الأكاديمية وغير الأكاديمية ما بعد الثانوية. (٤٣)

وقد نما هذا القطاع لمواجهة الاحتياجات المتنامية لبعض الاختصاصات التي لم يستطيع القطاع الجامعي تلبيتها الفترة الأخيرة، وتعد كليات تدريب المعلمين هي الهدف الرئيسي لهذا النوع من التعليم.

هنا يجب الالتفات إلى أن اسرائيل لديها نظام يميز بين تدريب المعلمين للمراحل الابتدائية والمراحل الثانوية ، حيث يتم تأهيل معلمي الثانوي عبر الجامعات بينما يحصل مدرسي المدارس الابتدائية وبعض المدارس المتوسطة (الإعدادية) على تأهيلهم عبر الدراسة لثلاث أو أربع سنوات في المؤسسات غير الجامعية (كليات تأهيل المعلمينTTCs)، وقد بدأت وزارة التعليم والثقافة الإسرائيلية من منتصف السبعينات في منح بعض كليات ومعاهد تأهيل المعلمين وضع أكاديمي وقد أصبحت كليات تأهيل المعلمين من ١٩٩٧ كليات أكاديمية.

وهناك إلى جانب كليات تأهيل المعلمين، معاهد التمريض والمعاهد التقنية لتدريب المهندسين التطبيقين ومدارس الإدارة والتي توسعت اعتبارا من نهاية الثمانينات .

التعليم الديني في إسرائيل

تعد منظومة التعليم أحد أهم بؤر الصراع -إن لم يكن أهمها علي الإطلاق- بين العلمانيين والمتدينين في إسرائيل، حيث يري كل طرف في الصراع الأهمية التى يلعبها التعليم فى ترسيخ الأفكار التي يتبناها في عقول الأجيال القادمة وبالتالي قدرته علي البقاء وقيادة الدولة الإسرائيلية، وهو الصراع الذي تزايدت أهميته في العقد الأخير نتيجة

تنامي قوة المعسكر الديني المتشدد والحريدي، والذي ترافق مع تراجع هيمنة وسطوة الأيديولوجيا الصهيونية التقليدية بمعسكريها العلماني والديني القومي وتزايد حدة الاستقطاب الديني العلماني داخل المجتمع الإسرائيلي.

توازي هذا الصعود للمعسكر الديني مع انتقال النظام التعليمي الإسرائيلي من مركزية صارمة إلى التعددية في عقد التسعينيات -كما ذكرنا من قبل- والذي وضع التعليم في قلب القضايا المطروحة في الساحة السياسية، وقد كان تنامي التعليم الديني المستقل -الحريدي- أهم مؤشرات تنامي قوة المعسكر الديني وقدرته على التأثير علي القرار السياسي-الاجتماعي الإسرائيلي. حيث يدرك هذا المعسكر انه عبر توسيع شبكته التعليمية يستطيع التدخل بقوة في تشكيل الشخصية الإسرائيلية في العقود القادمة وبالتالي إعادة تشكيل الخريطة السياسية الإسرائيلية لصالحه.

تطور التعليم الديني في إسرائيل:

تعايش التعليم الدينى الرسمي والتعليم الديني المستقل مع التعليم الرسمي ، منذ إعلان الدولة الإسرائيلية، حيث نص قانون التعليم الإلزامي المجاني لعام ١٩٤٩، علي وجود ثلاثة أنماط للتعليم، التعليم الرسمي والتعليم الدينى الرسمي والتعليم المستقل (وهو تعليم تشرف عليه الأحزاب الدينية المتشددة بعيداً عن الدولة)، ووفق قانون التعليم الرسمي لسنة ١٩٥٣ فإن المدارس الرسمية الدينية أصبحت تتمتع باستقلالية أكبر عن المدارس الرسمية، كما نص علي دعم التعليم الديني المستقل بنحو ٦٠٪، وقد قامت هذه الصياغة علي أساس ما عرف باتفاقية الوضع الراهن التي عقدتها التنظيمات الدينية القومية مع بن جوريون عام ١٩٤٧ والتي كرست نوع من الهيمنة للمؤسسة الحاخامية علي مجالات متعددة تنتمي لنطاق الحياة المدنية من قبيل قوانين الأحوال الشخصية، التعليم، الكشيروت وغيرها (٤٤)

لم يشهد التعليم الديني خلال الخمسينات والستينات توسعاً ملموساً، علي الرغم من وجود شعبة خاصة في وزارة التعليم والثقافة وذات استقلال ذاتي مسئولة عن التعليم الدينى الرسمي، حيث كان نسبة

الطلاب في المدارس الدينية الرسمية في تلك الفترة لا تتعدي ١٥٪ و٥٪ للتعليم الديني المستقل مقابل ٨٠٪ للتعليم الرسمي . ونتيجة تبني استراتيجية "بوتقة الصهر"، ونجاحها في دمج السكان المتدينون الذين قدموا من شمال أفريقيا و الشرق الأوسط في تلك الفترة داخل المنظومة الاشكنازية العلمانية، فإن المدارس الدينية الرسمية لم تنجح إلا في جذب أبناء المهاجرين ذو الخلفية الاجتماعية المتدنية جداً نتيجة توفيرها لحياة كاملة للطلبة بها (٤٥)

وحتى نهاية الستينات ظلت التيارات الدينية الأرثوذكسية تتمتع بنفوذ متواضع نسبيا، وظلت القراءة غير المواتية للأرثوذكسية هي السائدة. لكن التأويل المعادي للصهيونية بدأ يتنامي اعتبارا من السبعينات وبالتحديد بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣، وذلك بقدر ما كانت "المعاهد التلمودية" (اليشيفوت) تتكاثر عددا ويزداد معها نفوذ "الحريديم" الأرثوذكس في إسرائيل وفي مواقع التجمعات اليهودية في أوروبا وأمريكا علي حد السواء.

كانت استراتيجية الجماعات الحريدية حتى منتصف السبعينيات تقوم على استراتيجية "معاودة التهويد من تحت" وهي الاستراتيجية التي كانت تفضي بأتباعهما إلى"الانعزالية" في الحياة اليومية عن المجتمع المحيط والحياة في "جيتو" متحد سواء في إسرائيل أو خارجها في الشتات اليهودي. ولكن هذه القوي والجماعات الحريدية توصلت بعد استجلاء لاتجاهات اللعبة السياسية إلى أن تعي مقدار قوتها فدخلت اللعبة السياسية بقوة(٤٦) .

فقد دخلت الساحة السياسية من أجل زيادة قدرتها على توسيع الخدمات التعليمية التى تقدمها لأتباعها عبر استخدام موارد وقدرات الدولة، ومن ناحية أخرى استخدام هذه الخدمات في زيادة نفوذها داخل المجتمع الإسرائيلى، وهو ما يظهر في علاقة اتساع التعليم الدينى المستقل بالتطور السياسى للأحزاب الدينية المتشددة وتأثيرها على عملية اتخاذ القرار داخل المنظومة السياسية الإسرائيلية.

ففي أعقاب انتخابات الكنيست الإسرائيلي لعام ١٩٧٧، ووفق الاتفاق الائتلافي بين الليكود والمفدال و اجوادت يسرائيل في أول حكومة إسرائيلية يمينية في تاريخ الدولة الإسرائيلية، تقرر زيادة عدد طلاب

المعاهد الدينية، الذين تم إعفائهم من الخدمة العسكرية وزيادة عدد المعاهد الدينية للذين يخدمون في جيش الدفاع الإسرائيلي وزيادة الإنفاق علي كلا من التعليم الديني الرسمي والتعليم المستقل(٤٧) ، وقد أخذ التعليم الديني المستقل دفعة جديدة منذ عام ١٩٨٦ على يد حزب شاس (حزب ديني متشدد يعبر بالأساس عن السفارديم أسس قبيل انتخابات عام ١٩٨٤)، شارك حزب شاس في حكومتي الوحدة الوطنية التين ألفتا سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٨ كما اشترك في حكومة إسحاق رابين التي تشكلت عام ١٩٩٢ وقبل انسحابه منها في عام ١٩٩٤ استطاع الوصول لاتفاق مع حزب العمل بحيث يحصل شاس على وزارة الداخلية ومنصب نائب وزير التعليم والثقافة، وأن تقام في نطاق وزارة التعليم والثقافة، إدارة للتعليم والثقافة الحريدية علي نفس مستوي إدارة التعليم الرسمي الديني وتتضمن الإدارة مجمل وحدات الوزارة المسئولة عن موضوعات التعليم الحريدي بأنواعه علي كل المستويات(٤٨) .

ساهمت هذه المعاملات في تزايد رقعة التعليم الديني المستقل بحيث اصبح يشكل حوالي ١٠,٢٪ من إجمالي التعليم في إسرائيل في عام ١٩٩٤/١٩٩٥ مقابل ٥,٧٪فقط في عام ١٩٧٩/١٩٨٠ ، في حين كانت نسبة التعليم الديني الرسمي في هاتين السنتين(على التوالى) ٢٠,١٪و٢١,٤٪، وهو وما يشير إلى اتساع نطاق التعليم الديني المستقل علي حساب التعليم الرسمي الذي انخفضت نسبته من ٧٤,٧٪ إلى ٦٨,٤٪ خلال نفس الفترة(٤٩) .

ومع تشكيل حزب الليكود للحكومة في ١٩٩٦ بقيادة بنيامين نيتانياهو وتحالفه مع القوي الدينية المتشددة ، شهد قطاع التعليم الديني المستقل طفرة غير مسبوقة من حيث عدد الطلاب والمخصصات المالية،حيث وصلت نسبة الطلاب في المدارس الدينية المستقلة في عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ١٢,٨٪ مقابل ٦٦,١٪ للتعليم الرسمي(٥٠)

صعود التعليم الديني في فترة حكومة الليكود(١٩٩٩/٩٦):

شهدت سنوات حكومة الليكود الأخيرة (١٩٩٩/٩٦) طفرة غير مسبوقة في التعليم الديني المستقل (الحريدي) من حيث المخصصات، حيث تم توجيه ٣٧٪ من المخصصات المالية التي تقدمها الدولة

للمنظمات المستقلة، إلى منظمات التعليم الحريدي (المتشدد دينيا)، بحيث وصل حجم المساعدات المالية المقدمة إلى المنظمات التعليمية المتشددة دينيا خلال عام ١٩٩٧ حوالي مليار شيكل، بينما كانت تقدر خلال عام ١٩٩١ بنحو ٦٠٠ مليون شيكل ووصل عدد المنظمات الدينية والحريدية إلى ١١ ألف رابطة، بما يمثل ٤١٪ من مجمل المنظمات المستقلة الموجودة في اسرائيل. (٥١) بينما وصل إجمالي المخصصات للقطاع الحريدي بشكل إجمالي إلى ٢,٧ مليار شيكل في عام ١٩٩٧.

من المهم هنا ملاحظة أن المخصصات المالية المكرسة للقطاعين الديني عامة و الحريدي علي وجه الخصوص لم تتراجع إلا في عام ١٩٩٥ أي ذلك العام الذي نجح فيه حزبا العمل وميرتس في تشكيل الحكومة دون الرجوع إلى الأحزاب الدينية فبينما كانت إجمالي قيمة المخصصات المالية للتعليم الحريدي قبل ١٩٩٥ حوالي ٧١٠ مليون شيكل، أصبحت في عام ١٩٩٥حوالي ٥٩٠ مليون شيكل أي إنها انخفضت بنسبة تقدر بـ ٢٧٪ وتراجعت أيضا عدد المنظمات التعليمية الحريدية بحوالي ٢٠٪ (٥٢)، هذا وقد ارتفع عدد طلاب المدارس الدينية الذين يعتمدون علي ميزانية الدولة الإسرائيلية من ١٥٩ ألفا عام ١٩٩٦ إلى ١٩٣ ألفاً عام ١٩٩٧ أي بزيادة ٢١٪ في سنة واحدة .

من ناحية أخري وعلى صعيد التعليم الديني الرسمي، فقد توسعت المدارس ودور الحضانة الدينية الرسمية في أنشطتها، حيث أقرت وزارة التعليم في فترة حكم نيتانياهو خمسة آلاف ساعة بلغت تكلفتها ١٥ مليون شيكل لتدريس التوراة في المدارس المعنية بوجود فصول خاصة يدرس فيها التلاميذ أصول الشريعة (٥٣) .

وعلي مستوي التعليم الحريدي، فقد حدث توسع ملحوظ فى "هيئة التعليم التوراتي" التابعة لحزب شاس و"مؤسسة التعليم المستقل" التابعة لحزب اجوادت يسرائيل ، حيث شهدت زيادة ملحوظة في عدد الطلاب الملتحقين بها في تلك الفترة، نتيجة تميز الخدمة التعليمية التي تقدمها، حيث تفوق عدد الساعات الدراسية التي يتلقاها كل تلميذ علي حدة في الأسبوع، في هذه المدارس، نظيرتها لدي الطالب المسجل في مؤسسات التعليم الرسمي أو التعليم الديني بنسبة ١,٥٪، ويقدر متوسط عدد الساعات الدراسية التي حصل عليها كل تلميذ مسجل في المدارس

الإلزامية التابعة لحزب شاس خلال العام الدراسي ١٩٩٦/٩٥ بحوالى ١,٦٩ ألف ساعة دراسية هذا بينما قدر هذا المتوسط في مؤسسات" التعليم المستقل" التابعة لحزب اجوادت إسرائيل بنحو ١,٥٧ ألف ساعة دراسية، هذا بينما لم يتعد هذا المتوسط ١,٢٩ألف ساعة دراسية في المدارس التابعة لهيئة التعليم الرسمي، والرسمي-الديني. تعني هذه الأرقام أن متوسط الساعات الدراسية التي يحصل عليها كل تلميذ مسجل في "هيئة التعليم التوراتي" التابعة لحزب شاس يفوق نظيره في مؤسسات التعليم الإلزامية الرسمية بنحو ٣٠٪ وفي المقابل فإن متوسط الساعات الدراسية التي يحصل عليها كل تلميذ مسجل في مدارس هيئة التعليم المستقل التابعة لحزب اجوادت يسرائيل يفوق نظيره في المدارس الرسمية بنحو٢٢٪، وقد وصل الفرق في عام ١٩٩٧/١٩٩٦ بين هيئة التعليم التوراتي والتعليم الرسمي إلى ٤٧٪. ولا يشمل التمييز عدد الساعات الدراسية فقط، بل أيضاً تكلفة الساعة الدراسية فهي في المدارس الحريدية مرتفعة للغاية، فتكلفة الساعة الدراسية في مؤسسات التعليم الديني الرسمي تقدر بـ ٣٤١١ شيكلاً، أما في نظيرتها من المدارس التابعة لهيئة العليم المستقل تقدر بنحو٣٦٣٥ شيكلا وفي هيئة التعليم التوراتي بـ ٣٨٦٩ شيكلا . وتعني هذه الأرقام أن تكلفة الساعة الدراسية في مدارس شاس تفوق نظيرتها في المدارس الرسمية بـ١٤٪، كما يوجد مدرس واحد في مؤسسات التعليم الرسمي والديني الرسمي لكل ١٩ طالب، بينما يوجد مدرس لكل ١٥ طالب في مدارس هيئة التعليم المستقل ومدرس لكل ١٣ طالب في مدارس هيئة التعليم التوراتي.(٥٤)

أيضاً تقوم وزارة الأديان بتمويل الطلاب المتزوجين المتخصصين فقط في دراسة الشريعة ومن بينهم الحريديم فتسدد لكل طالب من هؤلاء مبلغا وقدره ٦٥٠ شيكل ، والجدير بالذكر أن قيمة المخصص المالي للطالب الذي كانت تدفعه وزارة الأديان في نهاية عام ١٩٩٠ كان يقدر بـ ٢٠٠شيكل فقط ، غير أن قيمة الدعم المالي قد ارتفعت خلال السنوات السبع التالية بنسبة ٢٢٥٪ وفي إطار حساب التضخم في ذلك الوقت الذي كان يقدر بـ١١٠٪، فانه تضاعف بنسبة٣,٢٥ ضعف وهو الأمر الذي يعني أن المخصصات المالية للقطاع الحريدي ارتفعت بنسبة ٥٥٪، هذا وتمنح وزارة الأديان هؤلاء الطلاب

والذي يقدر عددهم بنحو ٩ آلاف طالب مخصصاً يعرف باسم " تأمين الدخل" وتقدر قيمته بألف شيكل في الشهر وكانت قيمته في نهاية عام ١٩٩٠ ٤٠٠ شيكل فقط . (٥٥)

التعليم الديني والمشهد السياسي الإسرائيلي:

تشير البيانات والإحصاءات السابقة بوضوح إلى علاقة ارتباطيه بين صعود الأحزاب الدينية المتشددة وتوسع التعليم الديني المستقل. حيث تحاول الأحزاب الدينية تثبيت وجودها في الساحة السياسية عبر توفير الخدمات التعليمية لجمهورها، وهو ما ظهر بشكل واضح في الانتخابات الأخيرة (١٩٩٩)، حيث كانت قضية توفير الخدمات التعليمية وضمان عدم تجنيد طلاب المدارس الدينية في صدارة البرامج الانتخابية لأحزاب المفدال وشاس واجوادت يسرائيل، حيث طالب البرنامج السياسي لحزب المفدال الممثل السياسي لقوي الصهيونية الدينية بتوسيع شبكة التعليم الديني الرسمي، إضافة إلى المعاهد الدينية التابعة له وهو ما انعكس مؤسسياً في تولي المفدال وزارتي الأديان والداخلية في حكومة باراك، كما طالب حزب اجوادت يسرائيل ممثل المتدنيين الاشكنازيم بالحصول علي دعم من أجل استمرار التعليم المستقل، هذا في حين أصر حزب شاس المعبر عن المتدينين من السفارديم علي أن يتضمن الاتفاق الائتلافي بينه وبين حزب العمل، استمرار رعاية الدولة للتعليم الديني المستقل وعدم المساس بمسألة إعفاء الطلاب الحريديم من التجنيد، إلى جانب حصول الحزب على منصب نائب وزير التعليم والثقافة.ومطالبته بإقامة فرع خاص في وزارة التعليم والثقافة لادارة شبكة التعليم التابعة له وتمويلها.

ضرورة التعليم الديني للمنظومة الصهيونية:

بعيداً عن ساحة الصراع السياسي حول القضايا التوزيعية، واستغلال الأحزاب الحريدية لسيطرتها علي وزارات الداخلية والشئون الدينية والشئون الاجتماعية ونائب وزير التعليم والثقافة، لتخصيص نسبة أكبر من الموازنات العامة للبلديات والمدارس والهيئات التابعة لها، وبالتالي تأكيد وجودها واستمرارها في الساحة السياسية الإسرائيلية، فإن هناك عوامل استراتيجية دعمت تيار توسع التعليم الديني المستقل في إسرائيل، أهمها مواجهة الدولة الإسرائيلية في العقد الأخير لخطرين

يهددان استقرارها، الأول وتمثل في الأعداد الضخمة من المهاجرين الروس المشكوك في يهوديتهم والذين يمثلون خطراً علي الهوية اليهودية للدولة الإسرائيلية والثاني تجسد في الاتجاهات المتزايدة لاعادة كتابة تاريخ الصهيونية، وبروز اتجاهات داخل التجمع الإسرائيلي لنفي الحق اليهودي في جزء من الأراضي المحتلة . هنا يظهر التعليم الديني المتشدد كأداة فعالة لمواجهة هذين الخطرين من وجهة نظر المؤسسة الصهيونية الرسمية.

ويبدو واضحاً أن التعليم الحريدي(الديني المتشدد)، غير مجد اقتصاديا حيث أنه لا يؤهل الشباب للقيام بدور في الحياة الاقتصادية للمجتمع المتقدم ولا تحوي برامج الدراسة تدريس العلوم والرياضيات واللغات الأجنبية بل أن المهارات اللغوية العبرية (فهم النصوص المعقدة، الإنشاء التحريري والشفوي) تفتقر لديهم للمستوي المعقول. ويعتبر خريج المدرسة الحريدية أمي تماماً من ناحية القدرة علي المشاركة في فرع إنتاجي في الاقتصاد الحديث وهو جندي في مدرسة دينية[٥٦] ، فهذا النوع من التعليم يلعب دور جوهري في بقاء الدولة الصهيونية عبر خلق الكوادر المؤهلة للدفاع عن الهوية اليهودية للدولة وتوفير الخدمات الدينية المختلفة والمتنوعة وتعليم الدين اليهودي لعشرات الآلاف من المهاجرين الجدد الذين لا يعلمون عن الديانة اليهودية في بعض الأحيان أكثر من معرفة أصحاب الأديان الأخرى عنها، والدفاع عن الوعد المقدس وحق البقاء، وهو الأمر الذي تحتمه الطبيعة الثيوقراطية للدولة الصهيونية التي تمثل الديانة اليهودية عمودها الفقري،والذي إن أصيب بشرخ ، فإن كيان هذه الدولة سيصبح مهدد بالانهيار، فالدولة الصهيونية تستفيد من الدعم الفعلي الذي تقدمه الأحزاب الدينية ومدارسها الحريدية بالرغم من رفض أحزاب منها(اجوادت يسرائيل) الاعتراف بالدولة الإسرائيلية، مما يصبغ استمرارية على سياسة دعم التعليم الديني المستقل في ظل تراجع جاذبية التعليم الديني الرسمي، بعيداً عن التطورات الخاصة بالخريطة السياسية، التي تؤثر فقط في حجم المخصصات وليس في إقرار استمرار أو إلغاء دعم الدولة لهذا النوع من التعليم. وهو الأمر الذي عبر عنه كاتب يهودي بقوله "لا يمكننا أبعاد التوراة عن برنامجنا التعليمي، وتأسيس لغتنا وثقافتنا العبرية، وعيد الأنوار، ومعجزة نضالنا من أجل تحررنا القومي من أيدي محتلين أجانب. هل يمكن أن نوجه دروس

التوراة بصورة تجعلها خالية من أي مضمون ديني – تقليدي، وليشمل فقط أصول أدبية وتاريخية ناقدة؟ هل يمكن فصل المضمون الديني والرمزي لعيد الأنوار (ذكري انتصار الحشموناييم علي اليونانيين وتدشين هيكل سليمان من جديد)، من المحتمل إنه على مدار تطورنا القومي، لم يتبلور أساس اتفاق في الرأي بشكل نهائي حول أساس الوطن الإسرائيلي واللغة العبرية، لا يمكننا أن نفعل ذلك. وطالما لم يحدث شئ كهذا، سيكون الفصل كوضع العربة أمام الحصان." (٥٧)

مما لاشك فيه أن المستقبل لن يحمل الكثير من التغييرات في طبيعة ونمو التعليم الديني المستقل (الحريدي) في إسرائيل، وذلك نتيجة وجود حزب شاس في الحكم من ناحية، ومن ناحية ثانية استمرار خطر تهديد المهاجرين الروس للهوية الدينية لإسرائيل. إضافة إلى استمرار حالة الصراع بين القوي العلمانية والدينية.

الفجوة الاثنية والتعليم

شهدت التشكيلة الاجتماعية الإسرائيلية العديد من التغيرات خلال عقد التسعينيات، نتيجة تدفق موجات الهجرة من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وهو ما أدي إلى تزايد حجم الاشكنازيم داخل التركيبة السكانية الإسرائيلية، حيث أصبح الاشكنازيم يمثلون في عام١٩٩٤ قرابة ٣٩,٩٪ من إجمالي سكان إسرائيل مقابل ٣٦,٣٪ من السفارديم و٢٣,٨٪ للصابرا (٥٨) ، وهو الأمر الذي أدي إلي قلب المعادلة الاثنية رأسا علي عقب لصالح الاشكناز (٥٩) ، ساهمت هذه التغييرات في تكريس التفاوت في حصة كل من الاشكيناز والسفارديم من الخدمات الاجتماعية وفي مقدمتها التعليم وهو ما يفرز في النهاية تهميش متزايد للسفارديم في سوق العمل وبالتالي تدني مستوي معيشتهم مقارنة بالاشكناز، حيث تزيد نسبة العاطلين عن العمل من اليهود السفارديم عن أقرانهم الاشكيناز بنسبة ٢,٥٪ كما يميل هيكل العمل الإسرائيلي لصالح الاشكيناز حيث ينتمي ٥٠٪ من الاشكناز لشريحة ذوي الياقات البيضاء مقابل ٥٪ فقط من السفارديم(٦٠) وهو التفاوت الذي يأتي من اختلاف مستويات حصول كل من الاشكيناز والسفارديم على الخدمات التعليمية من التعليم الابتدائي إلى الجامعي.

على الرغم من الإصلاحات التي أدخلت علي النظام التعليمي

الإسرائيلي من ١٩٦٨ إلى اليوم بهدف تضيق الفجوة بين الاشكناز والسفارديم في مجال التعليم (والتي سبق الإشارة إليها)، فإن الفجوة بين الفئتين لم تتقلص على مر السنين، حيث كانت نسبة السفارديم الذين حصلوا علي دراسة ما بعد الثانوية في عام ١٩٩٨ حوالي ٢٣,١٪ مقابل ٥٣,٤٪ بين الاشكينازيم[٦١]. بينما تتراوح نسبة الطلاب السفارديم في المدارس الابتدائية بين ٥٠٪ و٦٠٪، وفيما يتصل بنتائج امتحان الثانوية العامة فإن الفجوة تصل إلى حوالي ١٦٪ ولكن هذه الفجوة تصبح اكثر اتساعا إذا وضعنا في اعتبارنا نسبة التسرب الكبيرة بين التلاميذ من اصل شرقي. ويؤكد الباحثون أن الفجوة في نتيجة الامتحان أضيق نسبيا في اللغة العبرية ولكنها اكثر اتساعا في الرياضيات والعلوم واللغة الإنجليزية. وقد برز هذا الأمر في نتيجة امتحان العلوم في امتحان الثانوية العامة (البجروت) والتي وصلت إلي حوالي ٤٠٪ في المتوسط لصالح الاشكينازيم الذين يحصلون على الثانوية العامة، الأمر الذي يساعدهم علي استكمال دراستهم الجامعية. وفيما يتصل بنتيجة الثانوية العامة فان متوسط مجموع التلاميذ الاشكينازيم في المدارس الحكومية يصل إلى ٨٣,١٪، أما بالنسبة للشرقيين فتصل الي٧٥,١٪. وتبلغ متوسط درجات الاشكينازيم حوالي ٩٠,٣٪ مقابل ٧٩,٠٪ للسفارديم. وتتسع الفجوة في مرحلة التعليم العالي حيث أن نسبة الحاصلين علي درجة البكالوريوس أو الليسانس من بين السكان من أصول شرقية في سن ٢٠ حتى ٣٤ تقل بحوالي ٣٠٪ عن النسبة المماثلة في نفس الشريحة العمرية للسكان من أصول غربية. وفيما يخص الخريجين في أقسام البيولوجي والعلوم التكنولوجية فان الفجوة تصل إلى ٦٠٪. [٦٢]

نسبة طلاب الجامعات اليهودية بين أبناء جيل ٢٠-٢٩بحسب الأصل[٦٣]

العام الدراسي	٦٤/ ١٩٦٥	١٩٦٩/ ١٩٧٠	١٩٧٤/ ١٩٧٥	١٩٨٤/ ١٩٨٥	١٩٨٩/ ١٩٩٠	١٩٩٢/ ١٩٩٣	١٩٩٥/ ١٩٩٦
النسبة العامة	٨,١٪	٩,٩٪	٩,٥٪	٨,٤٪	٨,٤٪	٩,٣٪	١٥,٢٪
مكان ولادة الأب							
إسرائيل	٥,٢٪	٧,٥٪	١٠٪	١٣,٤٪	١٤٪	١٥,٣٪	١٤,٨٪
آسيا وإفريقيا	١,٦٪	٢,٥٪	٣٪	٣,٧٪	٣,٩٪	٤,٧٪	٥,٨٪
أوروبا وامريكا	١٠,٧٪	١٢,٦٪	١٤٪	١٤,٩٪	١٤,٢٪	١٤,٨٪	١٥,١٪

يتضح من الجدول السابق أن الفارق في نسبة طلاب الجامعات بين الشرقيين والغربيين كان ٩٪ عام ١٩٦٤/١٩٦٥، وأصبح ١٠٪ عام ١٩٩٥/١٩٩٦، وينبع ذلك من التباينات الاجتماعية والاقتصادية بين الاشكنازيم والسفارديم، فاليهود الاشكنازيم هم أصحاب السيطرة في المراكز العليا وباستطاعتهم تأمين نفقات التعليم في المراحل ما بعد الثانوية، كما يبرز تدني المستوي التعليمي والموارد في المدارس التي بها أغلبية سفاردية وأيضاً تدني مستوي المدرسين ففي المدارس التي تصل فيها الفجوة بين الشرقيين الاشكينازيين إلى الصفر تزيد نسبة المدرسين الحاصلين علي درجة الدكتوراه بنسبة ٥٠٪. أما المدارس السفاردية فهي متدنية المستوي ، حيث يندر وجود المدرسين الحاصلين علي درجات الماجستير والدكتوراه.

من ناحية أخري لازالت المناهج الدراسية في المدارس الرسمية تهيمن عليها النظرة الاشكنازية لكل من التاريخ اليهودي ومركزية "الهولوكوست" وتتبع تاريخ اليهود وفق الخط الاشكنازي ، بينما يهمل تماما تاريخ اليهود في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، إلى جانب هيمنة القيم والمثل الاشكنازية علي مناهج التربية، وإهمال الشعر والأدب اليهودي السفاردي مقابل غزارة الشعر والأدب الاشكنازي في المناهج، وهو ما يزيد من اغتراب الطالب السفاردي عن هذه المناهج وبالتالي يجد صعوبة في التحصيل واجتياز الاختبارات الخاصة بالتأهل للجامعات أو للمراحل المختلفة من التعليم .

إن الفجوة الاثنية في التعليم في إسرائيل، تمثل معضلة مستمرة أمام إستراتيجية بوتقة الصهر الإسرائيلية، في ظل شعور السفارديم المتنامي بالتهميش في منظومة التعليم الإسرائيلي، وهي الفجوة التي لم تستطع الإصلاحات التعليمية المختلفة خلال العقود الماضية أن تتغلب عليها، وهو ما لا ينفي أثر هذه الإصلاحات في تحسين وضعية السفارديم عبر مد التعليم المجاني إلى سن ١٦ سنة، وهو ما ساهم في زيادة نسبة الطلاب السفارديم الحاصلين علي شهادة الثانوية العامة (البجروت) من ٦٪ في الستينيات إلى ٢٠٪ في نهاية التسعينيات[٦٤] . وارتفاع نسبتهم في الجامعات من ١,٦٪ في ١٩٦٥/٦٤ إلى ١٧٪ في ١٩٩٨/٩٧ [٦٥]، إلا أن الفجوة لازالت مستمرة نتيجة تزايد نسبة الاشكنازيم في التعليم

الثانوي والجامعي، مما يجعل إدراك وجود الفجوة الاثنية في التعليم مستمر من جانب السفارديم . وهي المعضلة التي تزداد صعوبة مع قدوم آلاف المهاجرين الروس -الاشكيناز- الذين يتميزون بمستوي تعليمي مرتفع، مما سيساهم في اتساع هذه الفجوة في المستقبل القريب.

التعليم العربي في إسرائيل

وفق تعريف الدولة الإسرائيلية لنفسها، فهي دولة يهودية ديمقراطية، وهو التعريف الذي يظهر الطبيعة اليهودية الثيوقراطية الأحادية لهذه الدولة، مما يجعل عرب ١٩٤٨ المتجنسين بالجنسية الإسرائيلية مواطنين من الدرجة الثانية، وبالتالي فإن توفير الخدمات لهم لا يأتي ضمن أولويات الدولة الإسرائيلية، ومن بينها الخدمات التعليمية. ومن ناحية أخرى ينفي هذا التعريف وجود خصوصية قومية وثقافية لعرب ١٩٤٨ ، وبالتالي فإن المناهج التعليمية التي يدرسونها لا تؤكد علي هويتهم العربية، بل العكس تؤكد علي الولاء للدولة اليهودية وحب الوطن، كما يعرف قانون ١٩٤٩ أهداف التعليم في إسرائيل.

إن التطورات الخاصة بالتعليم العربي في إسرائيل تنبع من ضغوط الأحزاب العربية التي تمارس دورها في مواجهة المنظومة العنصرية، وتحاول الحصول علي مكاسب خاصة للسكان العرب في هذا المجال، ومدي استجابة القيادة الإسرائيلية لهذه الضغوط، والتي يحكمها في النهاية مجمل السياسة الإسرائيلية تجاه عرب ١٩٤٨ ونظرتها لوضعيتهم القومية ومدي انتمائهم للمجتمعالإسرائيلي نفسه.

لا يمكننا تناول الوضع الحالي للتعليم العربي في إسرائيل دون تناول تطورات ذلك التعليم خلال العقود الماضية ومدخلات هذه التطورات، من خلال تقسيمه لثلاث مراحل ، المرحلة الأولى: مرحلة المركزية والتهميش (١٩٤٩-١٩٧٤)، المرحلة الثانية: مرحلة إعادة صياغة مناهج التعليم العربي(١٩٧٥-١٩٩٠)، المرحلة الثالثة: مرحلة نمو التعليم العربي (١٩٩٠-٢٠٠٠)، وهي المراحل التي نتناول من خلالها التطورات المختلفة في هيكل التعليم العربي وعدد الطلاب العرب وطبيعة المناهج الدراسية في المدارس العربية.

المرحلة الأولى: مرحلة المركزية والتهميش (١٩٤٩-١٩٧٤):

في أعقاب إنشاء الدولة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨، فرضت الحكومة الإسرائيلية حصاراً قاسياً علي السكان العرب، ومنذ اللحظة الأولى أدرك القائمين علي منظومة التعليم الإسرائيلي خطورة مهمة تعليم السكان العرب، وإمكانية استخدام السكان العرب للتعليم كأداة للمقاومة وبعث الهوية العربية، وتمثل الحل الذي وضعوه لهذه المعضلة في مركزية صارمة للتعليم العرب من ناحية وتهميش هذا التعليم وإهماله بشكل متعمد من ناحية أخري، حيث أنيط الأشراف علي التعليم العربي إلى ثلاث جهات، الإدارة العسكرية، مكتب مستشار شئون العرب ومكتب الاقليات وتم بعد ذلك إلغاء مكتب الاقليات في يوليو ١٩٤٩ [٦٦] ، مما يشير إلى أن محددات التعليم العربي كانت محددات أمنية بالأساس، هذا وتجاهلت قوانين التعليم الإسرائيلية (١٩٤٩،١٩٥٣) وجود طلاب عرب من الأساس في النظام التعليمي الإسرائيلي.

من هذا المنطلق قامت الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٤٩ بتشكيل لجنة للتعليم العربي، كانت مهمتها تغيير المناهج الدراسية في المدارس العربية، بحيث لا تحتوي علي اتجاهات قومية عربية سواء في التاريخ أو الجغرافية، ويلاحظ هنا أن عدد الكتب الدراسية للمدارس العربية لم تتجاوز ٢٠ كتاب دراسي مقابل ٧٢٠ كتاب للمدارس الإسرائيلية دون الإشارة للهوية أو التاريخ العربي ودور الحضارة الإسلامية والعربية في صياغة التاريخ العالمي ومنع تدريس القرآن، كما تم تقليل الساعات الدراسية المخصصة لتعليم اللغة العربية [٦٧] ، ومن الناحية الكمية كان عدد المدارس العربية في عام ١٩٤٩، حوالى ٤٧ مدرسة أبتدائية و ٤٦ مدرسة اعدادية ومدرسة ثانوية واحدة في مقابل ٥٦٥ مدرسة يهودية منها ٩٨ مدرسة ثانوية ووصل عدد المدارس العربية في عام ١٩٦٠ إلى ١٥١ مدرسة فقط منها خمس مدارس ثانوية في مقابل ١٨٥٤ مدرسة يهودية منها ٣٥٣ مدرسة ثانوية ووصل عدد المدارس العربية في ١٩٧٠ إلى ٢٧٤ مدرسة مقابل ٢٠٦٤ مدرسة يهودية[٦٨] .

مع بداية الستينيات، أدرك جزء من صانعي السياسة التعليمية الإسرائيلية، أن السياسة السابقة لم تنجح في وأد الهوية العربية لدى عرب ١٩٤٨، بل علي العكس ساهمت في تناميها وبلورتها نتيجة التمييز

في الخدمات التعليمية وعدم القدرة علي الاستيعاب والتعامل مع المناهج الموجهة والنافية للخصوصية الثقافية للمواطنين العرب، ونتج عن هذا الإدراك بداية جدال داخل منظومة التعليم الإسرائيلي بشأن التعليم العربي، حيث دفع هذا الجزء إلى اقتراح حل وسط بين كل من الأولوية اليهودية والحق العربي في التعليم، وبين تطوير منظومة القيم الثقافية العربية والقيم القومية اليهودية والصهيونية، عبر خلق نوع مخفف من الاستقلال الذاتي للتعليم العربي خاصة بعد انتهاء الحكم العسكري في عام ١٩٦٦، وهي الاقتراحات التي أهملتها الحكومة الإسرائيلية، ورأت أن الوقت غير ملائم لخلق توازن بين القومية اليهودية والولاء للدولة الإسرائيلية(٦٩) .

بل علي العكس أصبحت مناهج التاريخ العربية تؤكد على تعايش العرب واليهود ، في ظل السيادة اليهودية والدور المشترك للعرب واليهود عبر التاريخ، والتأكيد علي أهمية دولة إسرائيل في المنطقة. (٧٠)

وبالنسبة لتعليم اللغة العربية، فقد حدث تحول بالسلب بعد ١٩٦٧، عكس الوضع بالنسبة للغة العبرية، فقد كان الطالب العربي يتلقى ٨٢٤ ساعة لتعليم اللغة والأدب العربي في ١٩٦٥ مقابل ٥١٢ ساعة للغة العبرية، بينما أصبح الطالب العربي يتلقى ٧٣٢ ساعة لتعليم اللغة والأدب العربي ونفس عدد الساعات للغة العبرية وحدها في ١٩٧٣، من ناحية أخري فقد تزايد دور الدين اليهودى والقيم الثقافية اليهودية في تشكيل مناهج التاريخ والأدب في المدارس العربية في منتصف السبعينات، وتضاءلت الإشارات للهوية العربية، كما أصبح الطالب العربي يدرس ساعات أكثر عن الدين اليهودي مقارنة بالإسلام والمسيحية حيث أصبح الطالب العربي يدرس حوالى ٢٥٦ ساعة للدين اليهودي مقارنة بنحو ٣٠ ساعة فقط للدين الإسلامي، كما لم يعد القرآن يدرس علي الإطلاق ككتاب مقدس وإنما فقط كجزء من دراسة الأدب العربي. (٧١)

هذا علي الرغم من إدراك بعض القائمين علي التعليم العربي للأثار السلبية لإهمال تدريس اللغة العربية والدين الإسلامي والمسيحي والتاريخ والثقافة العربية، إلا أن خوف القائمين علي منظومة التعليم الإسرائيلي من أن تؤدي هذه الدراسة إلى بعث للروح القومية بعد حرب ١٩٦٧ وضم الضفة الغربية وغزة، أدي إلى العكس، فقد أدي إلى

تكثيف دراسة اللغة العبرية والدين والتاريخ اليهودي علي حساب اللغة والثقافة العربية، وهو ما ساهم في اغتراب الطالب العربي، وخلق حركة ضخمة معادية للدولة الإسرائيلية ورفضها بين صفوف الطلاب العرب، وظهر الرفض المطلق من جانب الطلاب العرب لمحاولة دمجهم في الثقافة العبرية، وهو ما دفع القائمين علي نظام التعليم العربي في إسرائيل لإحداث تحولات هامة من منتصف السبعينات.

المرحلة الثانية: مرحلة إعادة تشكيل التعليم العربي١٩٧٥-١٩٩٠:

كانت نتيجة التطورات الاجتماعية الخاصة بالوسط العربي وظهور الحركات المعادية لدولة إسرائيل في بداية السبعينات، أن شكلت وزارة التعليم والثقافة لجنة تقوم بدارسة التعليم العربي في ١٩٧٢(المسماة بلجنة "يالدين")، اقترحت هذه اللجنة أن يقوم التعليم العربي علي أساس روح السلام والولاء للدولة الإسرائيلية والتأكيد علي مشاركة المواطنين العرب في الدولة الإسرائيلية وتطوير مناهج التعليم بحيث تصبح أكثر قدرة علي تلبية احتياجات الطالب العربي، وقد انتقد الأكاديميين العرب توصيات هذه اللجنة نتيجة إهمالها للهوية العربية ومحاولتها خلق وحدة مصطنعة بين العرب واليهود وعدم ربط التعليم العربي بالعالم العربي وثقافته وبفلسطين[٧٢] ولم تنفذ إصلاحات لجنة "يالدين"، وتم تشكيل لجنة أخري هي لجنة"بيليد" والتي طالبت بتوحيد مناهج اللغة الإنجليزية والرياضيات والبيولوجي في المدارس العربية واليهودية، تصميم مناهج في الجغرافيا والتاريخ خاصة للمدارس العربية وتكثيف تدريس اللغة والثقافة العربية، وجعل الثقافة العربية أساس مناهج الدراسة فى المدارس العربية وحب الوطن والولاء للدولة الإسرائيلية ووحدة الوطن الإسرائيلي ، مع إلمام الطالب العربي بالثقافة اليهودية واحترام العمل الخلاق. [٧٣] ، وهي التوصيات التي حاولت التعامل مع الهوية العربية دون خلق اتجاه قومي عربي بين الطلاب العرب.

وقد قامت وزارة التعليم والثقافة بالفعل بتنفيذ بعض اقتراحات لجنة"بيليد" وبدأت بتغيير هدف التعليم عام ١٩٧٧ من "حب الوطن" إلى "حب الوطن الذي يشترك فيه كل المواطنين" [٧٤] ، وقد مثلت هذه اللجنة نقطة فاصلة في تطوير التعليم في إسرائيل، حيث تغيرت المناهج في المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية، بحيث ضمت تاريخ العرب

وتاريخ الفلسطينيين في إسرائيل ولكن لم تكن هذه المواد إجبارية، بينما ظل التاريخ اليهودي إجباري واستمرار التأكيد في المناهج العربية علي أهداف الحركة الصهيونية ومواجهاتها للحركات العربية مع تجاهل الرؤية الفلسطينية للصراع العربي الإسرائيلي.

من ناحية أخري تمت زيادة عدد ساعات دراسة اللغة العربية والأدب العربي بنحو الثلث، إلا أن الأدب العربي ظل يمثل ١٠٪ فقط من عدد ساعات تدريس الأدب والثقافة. (٧٥) كذلك زادت ساعات تدريس اللغة العربية، رغم هذا ظلت نسبة العرب في التعليم متدنية، مما أظهر أنه على الرغم من الخطوات الإصلاحية التي قامت بها وزارة التعليم والثقافة في نظام التعليم العربي في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٠، إلا أن نسبة المتعلمين من العرب ظلت متدنية، و بدا من الضروري التركيز علي إحداث تغييرات مؤسسية لزيادة عدد المدارس العربية ونسبة المتعلمين من العرب، لضمان تحقيق هذه الإصلاحات، من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية. وهو ما جعل الجهود في عقد التسعينات تركز علي زيادة عدد المتعلمين من العرب.

المرحلة الثالثة: مرحلة نمو التعليم العربي (١٩٩٠-٢٠٠٠):

بلغة الأرقام يمكن القول أن الفجوة بين العرب واليهود في التعليم كانت حادة في بداية التسعينيات، فمن ناحية وصلت نسبة الطلاب العرب من إجمالي الطلاب في إسرائيل إلى ١٥,٨٪ في ١٩٩٠ في حين كانت نسبة العرب من السكان في نفس السنة ١٨,١٪، مقابل ٨٤,٢٪ لليهود الذين كانوا يمثلون ٨١,٩٪ من السكان(٧٦) ، ومن ناحية ثانية بلغ عدد المدارس العربية عام ١٩٩٠ حوالي ٥٠٠ مدرسة منها ٨٠ مدرسة ثانوية مقابل ٢٠١٢ مدرسة يهودية(٧٧) ، ومن ناحية ثالثة بلغت نسبة عرب ١٩٤٨ الذي أكملوا من ١٣ -١٥سنة في التعليم ٦,١٪ مقابل ١٤,٢٪ لليهود، وبلغت نسبة العرب الذين أكملوا أكثر من ١٦ سنة من التعليم في نفس السنة ٣,٠٪ فقط مقابل ١٢,٢٪ لليهود. بينما كانت نسبة الطلاب العرب الذين أكملوا أكثر من ١٦ سنة من التعليم ، في بداية إصلاح المناهج التعليمية في المدارس العربية (عام ١٩٧٥)١,٤٪ مقابل ٠,٧٪ لليهود(٧٨) .

ونظرة متأنية لحال التعليم العربي فى إسرائيل، في مراحل

التعليم المختلفة تفيد بوجود تردى شامل في هذا التعليم، حيث تظهر الإحصائيات أن ٣٩٪ فقط من الأطفال العرب يتلقون تعليم وفق برنامج التعليم ما قبل المدرسة مقابل ٩٧٪ للأطفال اليهود[٧٩] ، وهو ما يجعل الطفل العربي متأخر سنتين عن نظيره اليهودي، مما يضعف من تحصيله الدراسي في المراحل التعليمية التالية. كما ضم التعليم المهني ١٥٪ فقط من طلاب المدارس الثانوية العربية مقابل ما بين ٥٥-٦٠٪ في الوسط اليهودي، الأمر الذى أسهم في تواضع مستوي التصنيع في الوسط العربي وكانت نسبة الطلاب الحاصلين علي شهادة الثانوية العامة في ١٩٩١ نحو ٤٥٪ مقابل ٨١,٦٪ للطلاب اليهود[٨٠] ، كما وصل معدل تسرب الطلاب العرب من التعليم في نفس الفترة إلى حوالى ٥٠٪. من زاوية أخري افتقدت المدارس العربية التجهيزات الخاصة بالتعليم المتطور من أجهزة الكمبيوتر والمعامل...الخ.

وقد عملت وزارة التعليم والثقافة الإسرائيلية، على زيادة فعالية التعليم العربي من الناحية الكمية، خاصة في التعليم ما قبل الابتدائي، الذي أدركت الوزارة من جانبها أهميته في تفعيل سياسة دمج عرب ٤٨ داخل الدولة الإسرائيلية، وهو ما لا ينفي الدور شديد الأهمية الذي لعبته المنظمات والأحزاب العربية في هذا المجال بحيث ارتفعت نسبة الأطفال العرب في سن ٣-٤ سنوات، المقيدين في دور حضانة إلى ٧٠٪ في عام ١٩٩٨ [٧١] من ناحية أخري وصلت نسبة الطلاب العرب في النظام التعليمي الإسرائيلي ١٦,٢٪ في عام ١٩٩٨ مقابل ٨٣,٨٪ للطلاب اليهود ووصل عدد المدارس العربية في نفس السنة ٥٥١ مدرسة منها ١٠٠ مدرسة ثانوية[٨٢] ، أي بزيادة ٢٤٪ عن عام ١٩٩٠، كما وصلت نسبة عرب٤٨ الذين أكملوا من ١٣-١٥ سنة من التعليم إلى ١٠,٥٪ في عام ١٩٩٨ و٧,٥٪ للذين أكملوا أكثر من ١٦ سنة من التعليم، أي بزيادة تصل إلى ٤٪ عن سنة١٩٩٠، مقابل ٢٢٪ و١٧٪ للسكان اليهود علي التوالي[٨٣] .

إن نمو التعليم في القطاع العربي لا ينفي استمرار الفجوة بين العرب واليهود كما تظهر الأرقام السابقة ذاتها، وهي الفجوة التي تظهر بشكل أوضح في معدلات أداء الطلبة العرب في التعليم ونسبة التسرب من التعليم ، حيث تظهر الدراسات حول التعليم في إسرائيل، على سبيل المثال، أن الفجوة في الدرجات بين الطلاب اليهود والعرب في الصفين

الرابع والثامن من التعليم في مادة الرياضيات تصل إلى ٢٨,١٪ (٨٤) ولم تتجاوز معدل علامات الطلاب العرب في اللغة العربية في العام الدراسي ١٩٩٨/٩٧ بالكاد ٥٣٪ (٨٥) ، إلى جانب عدم تطبيق التعديل الخاص بمد التعليم الإلزامي لمن هم في عمر ثلاث سنوات سوي في ٣٦ منطقة عربية(٨٦) كما تصل نسبة اجتياز امتحان الثانوية العامة "البجروت" بين الطلاب العرب في عمر ١٨ سنة إلى ٤٤,٥٪ مقابل ٦١٪ بين الطلاب اليهود(٨٧) ولا تتعدي نسبة الطلاب العرب في الجامعات ٧٪ فقط من مجموع الطلاب الجامعيين في إسرائيل ، أي أن هناك١٠٠ طالب جامعي لكل ٢٥ألف مواطن عربي(٨٨) ، ووصلت نسبة الفتيات العربيات اللاتي اكملن التعليم الابتدائي إلى ٢٢,٢٪ مقابل ٩٩,٧٪ للفتيات اليهوديات وتصل نسبة الأمية بين الفتيات العربيات إلى ١١,٧٪(٨٩) ، وتتراجع هذه الأرقام أكثر بين البدو حيث لا تتعدي نسبة الذين يجتازون اختبار "البجروت" ١٠٪ (٩٠) ولا تتعدي نسبتهم ١٪ من إجمالي البدو ، وتصل نسبة الفتيات العربيات غير المتعلمات علي الإطلاق إلى ٤٥٪ . (٩١) ، وبالنسبة للتسرب من التعليم فقد وصلت معدلات تسرب الطلاب العرب من التعليم في عام ١٩٩٧ إلى ٤٢٪ وتصل لدي الطلاب البدو إلى ٥٧٪ بينما كانت النسبة بين الطلاب اليهود ١٢٪ فقط(٩٢)

يعود استمرار هذه الفجوة إلى العديد من العوامل، أهمها انخفاض الميزانية المخصصة للتعليم العربي مقارنة بالتعليم اليهودي وبالتالي ضعف الإمكانيات المخصصة للتعليم العربي فلا تستطع أي جهود مهما كانت، تغيير الطبيعة العنصرية للدولة اليهودية، وتغيير وضعية السكان العرب المرتكزة إلى كونهم مواطنين من الدرجة الثانية، حيث تحصل المدارس اليهودية الابتدائية علي مخصصات تفوق مخصصات المدارس الابتدائية العربية بنحو ٣٠٪ وتتسع الفجوة إلى ٥٠٪ في المدارس الثانوية، وعلي سبيل المثال فمن بين أقل ٥٠ سلطة محلية من حيث مخصصات الخدمات(ومن بينها الخدمات التعليمية)، توجد ٤٠ منطقة عربية ، كما أن ٣٦٪ من الفصول العربية الحالية غير ملائمة لتلقي الدروس بها، و٣٧٪منها ليست بها مكتبات و تنعدم في معظم المدارس العربية أدوات التعليم المرئية وأجهزة الكمبيوتر والأدوات الرياضية ومعظم المدارس مبنية من الخشب ومساحات الفراغ بها غير مناسبة كما تقدم المدارس العربية ٣.٥٪ فقط من الساعات

المقررة قانوناً[٩٣] ، وقد اعترفت الحكومة الإسرائيلية بهذا الوضع المتردي مما جعلها تقرر إنفاق ما يتراوح من ٢٥٠-٣٠٠ مليون شيكل خلال عام ٢٠٠٠ من أجل تحسين وضعية التعليم العربي، إلا أنها لم تخصص في الميزانية إلا ٥٠ مليون شيكل فقط لهذا الغرض[٩٤] ، وتبلغ حصة الطالب العربي في السنة من "برنامج الرفاهة" حوالي ٧٥ شيكل مقابل ٦٣٢٨ شيكل لنظيره اليهودي، أي أن الفارق يصل إلى خمسين ضعفاً[٩٥] .

من ناحية أخري يؤثر المستوي الاقتصادي-الاجتماعي للسكان العرب على قدرة الأبناء على مواصلة دراستهم، حيث يقع السكان العرب في قاع السلم الطبقي في إسرائيل من حيث الدخل وعملية الإنتاج. كما أن شعور الطالب العربي بالاغتراب عن المناهج التي يدرسها لم ينتهي رغم إصلاح المناهج الذي تم في الثمانينيات ، حيث لا تزال المناهج الدراسية في المدارس العربية تقوم علي الإهمال العام لكل من الثقافة والهوية العربية، فالطالب العربي يقوم بتعلم القيم اليهودية واللغة العبرية، وبالتالي فإن الطالب العربي مطالب بإجادة ثلاث لغات هي العربية والعبرية والإنجليزية إذا أراد اجتياز اختبارات دخول الجامعة[٩٦]

وأخيرا يبدو واضحاً ضعف التأثير العربي على مسار التعليم في إسرائيل، فمديري التعليم العربي يهود، وهو يعكس إدراك واضح من الحكومة الإسرائيلية بأهمية السيطرة علي التعليم العربي، حتى تظل تتحكم في المؤسسات التعليمية العربية من الناحيتين الإدارية والتنظيمية، وكذلك فإن الأحزاب العربية بعيدة تماما عن بؤر اتخاذ القرار في السياسة الإسرائيلية وهو ما يجعل عملية تخصيص الموارد للخدمات في القطاع العربي لا تقارن بمعركة تخصيص الموارد للتعليم الديني أو لتعليم المهاجرين الروس.

إن الدولة الإسرائيلية تتعامل مع التعليم العربي من منظور إمكانية درء خطر السكان العرب ، وعدم المساس بالطبيعة الأحادية الثيوقراطية الخاصة بها، ذلك عبر تطويع المناهج من أجل تحقيق هذا الغرض، وخلق إصلاحات تصب في النهاية في محاولة إيجاد أفضل السبل لحفاظ الدولة الإسرائيلية علي استقرارها في ظل وجود هؤلاء السكان العرب سواء بتغيير أجزاء من المناهج أو تطوير الخدمات التعليمية، ولكنها تغييرات تتعامل في نهاية المطاف مع السكان العرب

علي أساس كونهم مواطنين من الدرجة الثانية.

التعليم في إسرائيل بين الوحدة والتفتت

إن محاولة رسم صورة مستقبلية للنظام التعليمي في إسرائيل أمراً تحيط به العدد من الصعوبات نتيجة البيئة السياسية الإسرائيلية غير المستقرة، وتزايد تأثير الأحزاب الدينية على صياغة السياسة التعليمية خاصة خلال العقدين الأخيرين، فالحكومة الإسرائيلية هي في الأغلب حكومة ائتلافية تضم العديد من الأحزاب مختلفة المشارب السياسية والأيديولوجية، كل منها يسعى للسيطرة علي وزارة التعليم والثقافة، ليفرض السياسات التعليمية التي تتوافق مع أهدافه وأيديولوجيته، فعلي سبيل المثال كان "زالمان أران" وزير التعليم في الستينيات مهموم بالمساواة الاجتماعية، وركز "يجال الون" في السبعينيات علي تطوير التعليم الثانوي، بينما كان تركيز "آمنون روبينشتين" في التسعينيات على تطوير التعليم الجامعي، وأخيرا يأتي تأثير تحولات البيئية الاقتصادية والاجتماعية الإسرائيلية، وهي التحولات التي تتم بوتيرة سريعة مقارنة بالمجتمعات الأخرى نتيجة كونه مجتمع استيطاني يستقدم مهاجرين من الخارج على الدوام وهو الأمر الذي يفرض إدخال تعديلات على نظام التعليم لاستيعابهم.

وفى هذا السياق يمكننا أن نضع إطار عام لهذه التطورات خلال العقد القادم، ألا وهو تكثيف عملية تفتيت مركزية التعليم عبر استمرار نمو التعليم الديني والتعليم الخاص في المراحل ما قبل الجامعية، وتوسيع التعليم العالي والتعليم الجامعي الخاص وفق سياسة "التعليم العالي للجميع".

وهو ما يطرح معضلة جديدة أمام منظومة التعليم الإسرائيلي ألا وهي معضلة تحقيق وحدة ومركزية التعليم، لتأكيد هيمنة الأيديولوجية الصهيونية ذات الصيغة الاشكنازية، وهو ما سيطرح على النظام الإسرائيلي مهمة توسيع التعليم الرسمي والتعليم الديني الرسمي ، لتحقيق هذه المهمة التي تمثل عصب بقاء الدولة الإسرائيلية في ذاتها، إلى جانب تطوير قدرات التعليم لمواجهة مهمة حالية، ألا وهي مهمة دمج المهاجرين الروس، نتيجة تمسك هؤلاء بثقافتهم ولغتهم القومية، وهو ما سيفرض تحويل جزء غير قليل من ميزانية التعليم لهذه المهمة.

الجداول

جدول (١) التعليم في إسرائيل حسب سنوات الدراسة بالنسب المئوية:

السنة	من ١-٤ سنوات تعليم	من ٥-٨ سنوات تعليم	من ٩-١٠ سنوات تعليم	من ١١-١٢ سنة تعليم	من ١٣-١٥ سنة تعليم	أكثر من ١٦ سنة تعليم	المتوسط
١٩٦١	٢٤,٢٪	٣٤,٧		٣٢,٠٪		٩,١٪	٨,٠٪
١٩٧٠	١٩,٣٪	٣٢,١٪		٣٦,٨٪	٧,٤٪	٤,٤٪	٨,٨٪
١٩٧٥	١٤,٧٪	٢٦,٩٪	١٨,١٪	٢٤,١٪	٩,٨٪	٦,٤٪	٩,٩٪
١٩٨٠	١٢,٦٪	٢٢,٨٪	١٧,١٪	٢٨,٣٪	١١,٥٪	٧,٧٪	١٠,٧٪
١٩٨٥	٩,٩٪	١٩,٤٪	١٧,٠٪	٣١,٦٪	١٣,٠٪	٩,١٪	١١,٢٪
١٩٩٠	٨,٦٪	١٦,٤٪	١٤,١٪	٣٥,٦٪	١٤,٥٪	١٠,٨٪	١١,٦٪
١٩٩٥	٦,٦٪	١٢,٣٪	١٣,١٪	٣٥,٣٪	١٨,٧٪	١٣,٧٪	١٢,٠٪
١٩٩٨	٥,٤٪	١١,١٪	١٢,٦٪	٣٥,١٪	٢٠,٤٪	١٥,٤٪	١٢,٢٪
١٩٩٨ إجمالي (٤,٢٤١,٩)	٢٣١,٠	٤٧١,٠	٥٣٢,٢	١,٤٨٦,٨	٨٦١,٣	٦٤٩,٦	
اليهود							
١٩٦١	٢٠,١٪	٣٥,٤٪	٣٤,٦٪		٦,٣٪	٣,٦٪	٨,٤٪
١٩٧٠	١٥,٦٪	٣١,٧٪	٣٩,٧٪		٨,١٪	٤,٩٪	٩,٣٪
١٩٧٥	١١,٩٪	٢٥,٥٪	١٨,٨٪	٢٦,١٪	١٠,٧٪	٧,٠٪	١٠,٣٪
١٩٨٠	١٠,٣٪	٢١,٣٪	١٧,٢٪	٣٠,٤٪	١٢,٣٪	٨,٥	١١,١٪
١٩٨٥	٨,١٪	١٧,٣٪	١٦,٦٪	٣٣,٦٪	١٤,٢٪	١٠,٢٪	١١,٥
١٩٩٠	٦,٦٪	١٣,٧٪	١٣,٥٪	٣٨,٠٪	١٦,٠٪	١٢,٢٪	١١,٩٪
١٩٩٥	٥,٠٪	١٠,١٪	١٢,٠٪	٣٧,٠٪	٢٠,٥٪	١٥,٥٪	١٢,٢٪
١٩٩٨	٤٪	٩,١٪	١١,٣٪	٣٦,٦٪	٢٢,٠٪	١٧,٠٪	١٢,٤٪
١٩٩٨ إجمالي (٣,٥١١,٢)	١٣٩,٦	٣١٧,٢	٣٩٧,٤	١,٢٨٠,٥	٧٧٢,١	٥٩٥,١	
العرب							
١٩٦١	٦٣,٤	٢٧,٥٪	٧,٦٪			١,٥٪	١,٢٪
١٩٧٠	٤٩,٨٪	٣٥,١٪	١٣,٠٪	١,٧٪			٥,٠٪
١٩٧٥	٣٥,٨٪	٣٨,٠٪	١٢,٦٪	٩,١٪	٣,١٪	١,٤٪	٦,٥٪
١٩٨٠	٢٨,٩٪	٣٣,٩٪	١٦,٠٪	١٣,٥٪	٥,٥٪	٢,٢٪	٧,٥٪
١٩٨٥	٢١,١٪	٣٢,٠٪	١٩,٣٪	١٩,٢٪	٥,٩٪	٢,٥٪	٨,٦٪
١٩٩٠	١٩,٥٪	٣٠,٨٪	١٧,٤٪	٢٣,٢٪	٦,١٪	٣,٠٪	٩,٠٪
١٩٩٥	١٤,٧٪	٢٤,٠٪	١٩,٠٪	٢٨,١٪	٩,٦٪	٤,٦٪	١٠,٢٪
١٩٩٨	١٢,٥٪	٢١,١٪	١٨,٥٪	٢٨,٢٪	١٠,٥٪	٧,٥٪	١٠,٨٪
١٩٩٨ إجمالي (٧٣٠,٧)	٩١,٢	١٥٣,٨	١٣٤,٨	٢٠٦,٢	٨٩,٢	٥٤,٤	

المصدر : Central Bureau of Statistical Abstract of Israel 1999

جدول رقم (٢) التعليم في إسرائيل:

	الوحدة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٨
إجمالى الطلاب	١,٠٠٠	١,٢٠٠,٧	١,٤٥١,٣	١,٨١٥,٤
إجمالى التعليم العبري		١,٠٢٣,٥	١,٢٢٠,٦	١,٥٢٢,٩
الروضة		٢٤٦,٦	٢٧٧,١	٣١٨,٨
الابتدائى-إجمالى		٤٣٦,٦	٤٧٣,٤	٥٢٨,٧
ما بعد الابتدائى		٢١٦,٦	٣٢٥,٧	٤١٣,٧
المتوسط		٧٢,٨	١٢٠,٦	١٧١,٥
إجمالى الثانوي		١٤٣,٨	٢٠٥,١	٢٤٢,٢
العام		٦٨,٠	١٠٣,٣	١٥٠,٨
المهني والزراعي		٧٥,٨	١٠١,٨	٩١,٤
المؤسسات بعد الثانوية		٢٥,٤	٢٥,٣	٤٣,٣
التعليم العالى غير الجامعي		–	٨,٣	٤١,١
الجامعات		٥٤,٥	٦٧,٨	١٠٨,٩
المؤسسات الأخرى		٤٤,٠	٤٧,٠	٦٩,٠
إجمالى التعليم العربى		١٧٧,٢	٢٣٠,٧	٢٩٢,٥
الروضة(الإجبارى)		١٧,٣	٢٢,٢	٢٩,٥
الابتدائى		١٢٢,٠	١٣٩,٢	١٦٣,١
ما بعد الابتدائى(إجمالى)		٣٧,٣	٦٨,٦	٩٦,٢
المتوسط		١٤,٨	٢٨,٩	٥٠,٢
الثانوي(إجمالى)		٢٢,٥	٣٩,٧	٤٦,٠
العام		١٩,٠	٣١,٢	٣٣,٥
المهنى والزراعى		٣,٥	٨,٥	١٢,٤
جامعات تأهيل المعلمين		٠,٥	٠,٦	٠,٢
المؤسسات ما بعد الثانوية وغير الجامعية الأخرى للتعليم العالى		٠,١	٠,١	١,٥
حقول الدراسة	٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الإجمالى				
الإنسانيات		٣٠,١	٢٧,٧	٢٩,١
العلوم الاجتماعية		٢٩,٠	٢٩,٥	٣١,٦
القانون		٣,٨	٣,٤	٤,١
الطب		٥,٧	٧,٦	٧,٢
العلوم والرياضيات		١٣,٧	١٥,٥	١٤,٨
الزراعة		٢,٧	١,٩	١,٣
الهندسة		١٥,٠	١٤,٤	١١,٩
إجمالى خريجى الجامعة		٩,٣٧١	١٣,٩١٥	٢٣,٨٠٧
الدرجة الأولى		٦,٧٤٠	١٠,١٩٢	١٦,٢٣٥
الدرجة الثانية		١,٦٥٢	٢,٧٩٠	٥,٩٥٧
الدرجة الثالثة		٣٧٨	٤٥٠	٧٤٥
الدبلومات		٦٠١	٤٨٣	٨٧٠
اليهود: ٠-٤ سنوات		١٠,٣	٦,٦	٤,٠
اكثر من ١٣ سنة		٢٠,٨	٢٨,٢	٣٩,٠
الأديان الأخرى: ٠-٤ سنوات		٢٨,٩	١٩,٥	١٢,٥
اكثر من ١٣ سنة		٧,٧	٩,١	١٩,٧

المصدر: Central Bureau of Statistical Abstract of Israel 1999.

جدول رقم (٣) المدارس في النظام التعليمي الإسرائيلي:

	٤٨/ ١٩٤٩	٥٩/ ١٩٦٠	٦٩/ ١٩٧٠	٧٩/ ١٩٨٠	٨٩/ ١٩٩٠	٩٦/ ١٩٩٧	٩٧/ ١٩٩٨
إجمالي المدارس	٦١١	٢,٠٠٠	٢,٣٢٠	٢,٣٦٧	٢,٤٣٢	٢,٨٨٢	٢,٩٩٤
التعليم اليهودي							
الإجمالي	٥٦٥	١,٨٥٤	٢,٠٦٤	١,٩٩٦	٢,٠١٢	٢,٣٥٠	٢,٤٤٣
التعليم الابتدائي	٤٦٧	١,٥٠١	١,٥١٩	١,٤٧٥	١,٣٩٢	١,٦٠٣	١,٦٥١
التعليم ما بعد الابتدائي	٩٨	٣٥٣	٥٤٥	٥٢١	٦٢٠	٧٤٧	٧٩٢
مدارس التعليم المتوسط	–	–	٣٢	٢٤٨	٣٠٤	٣٧٨	٤٠٣
المدارس الثانوية	٩٨	٣٥٣	٥٤٤	٤٧٨	٥٤٨	٦١٩	٦٥٣
التعليم الثانوي أحادى المسار	..	..	٤٥٤	٣٢٦	٣٤٨	٤٢١	٤٥٥
التعليم الثانوي متعدد المسارات	..	..	٩٠	١٥٢	١٩٠	١٩٨	١٩٨
نوعية التعليم الثانوي							
العام	٣٩	١١٣	٢١٩	٢٣٢	٣٤٠	٤٤٢	٤٧٢
الفصول المستمرة	٣٣	٩٥	١٠٩	٥٩	٥٠	٤٠	٤٠
التكنولوجي والمهني	٢٦	٦٠	٢٥٨	٣١٠	٣١٣	٣١٢	٣١٥
الزراعي	..	٣٠	٣٠	٢٧	٢٤	٢٣	٢٣
التعليم العربي							
إجمالي المدارس الابتدائية	٤٦	١٤٦	٢٥٦	٣٧١	٤٢٠	٥٣٢	٥٥١
مدارس التعليم ما بعد الابتدائي	١	٧	٣٧	٥٩	٩٠	١٥٦	١٦٥
المدارس المتوسطة	–	–	٤	٤٣	٦٩	١٠٩	١١٤
إجمالي المدارس الثانوية	١	٧	٣٥	٤٩	٩٣	١٠٩	١١٣
المدارس الثاوية ذات المسار الواحد	–	–	–	٣٧	٦١	٥٨	٦١
المدارس الثاوية المتعددة المسارات	–	–	–	١٢	٣٢	٥١	٥٢
نوعية التعليم الثانوي							
عام	١	٥	١٨	٥١	٨٠	٩٧	١٠٠
تكنولوجي ومهني	–	–	١٦	٣١	٤٣	٦١	٦٤
زراعي	–	١	١	٢	٢	٢	٢

المصدر: Central Bureau of Statistical Abstract of Israel 1999.

جدول رقم (٤) الطلاب في الجامعات الإسرائيلية:

	٤٩/٤٨	٦٠/٥٩	٧٠/٦٩	٨٠/٧٩	٩٠/٨٩	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧
إجمـــالي الدرجـــات العلمية المختلفة	١,٦٣٥	١٠,٢٠٢	٣٥,٣٧٤	٥٤,٤٨٠	٦٧,٧٧٠	١٠٤,٩٠٠	١٠٨,٨٨٠
الدرجة الأولى	١,٥٤٩	٩,٦٤٧	٢٨,٠٥٣	٤٠,٢٥٠	٤٦,٩٦٠	٧٠,٣٩٠	٧٢,٦٤٠
الدرجة الثانية			٥,١٥٦	١٠,٠٥٠	١٦,١٠٠	٢٧,٤٨٠	٢٨,٧٢٠
الدرجة الثالثة	٨٦	٥٥٥	١,٣٤٦	٢,٩٣٠	٣,٩١٠	٥,٨١٠	٦,٠٧٠
الدبلومات	١٠	٠٠	٨١٩	١,٢٥٠	٨٠٠	١,٢٢٠	١,٤٥٠
الجامعة العبرية	٩٥٧	٦,٧٥٢	١٢,٥٨٨	١٣,٥٧٠	١٦,٧٨٠	٢١,٠٧٠	٢١,٧٣٠
تكليكـون(المؤسســة الإســـــــــرائيلية للتكنولوجيا)	٦٧٨	٢,٤١١	٦,٠٤٥	٧,٥٨٠	٩,٠٨٠	١٠,٧٨٠	١١,٨٤٠
جامعة تل أبيب	-	٦١٦	٧,٩٥٨	١٤,٣٨٠	١٩,٢٧٠	٢٥,٦٦٠	٢٥,٦١٠
جامعة بار ايلان	-	٤٢٣	٤,٢٧٣	٨,٠٧٠	٩,٣٣٠	١٩,٨١٠	٢٠,٧٠٠
جامعة حيفا	-	-	٢,٧٩٤	٦,١٤٠	٦,٧٨٠	١٣,٠٠٠	١٣,٣٩٠
جامعة بن جوريون	-	-	١,٢٩٧	٤,٢٥٠	٥,٨٩٠	١٣,٨٣٠	١٤,٨٧٠
موسسة وايزمان للعلوم	-	-	٤١٩	٤٩٠	٦٤٠	٧٥٠	٧٤٠

المصدر: Central Bureau of Statistical Abstract of Israel 1999

جدول رقم (٥) الطلاب في الجامعات ، وفق الدرجة ومجال الدراسة والمؤسسة التعليمية في إسرائيل:

	٦٩/ ١٩٧٠	٧٩/ ١٩٨٠	٨٩/ ١٩٩٠	٩٦/ ١٩٩٧	٩٧/ ١٩٩٨	النسبة المئوية للتغيير السنوي		
						٨٠/٧٩ ٧٠/٦٩	٩٠/٨٩ ٨٠/٧٩	٩٨/٩٧ ٩٠/٨٩
جميع الطلاب								
الرقم الإجمالي	٣٣,٣٨٣	٥٤,٨٠	٦٧,٧٧ ٠	١٠٤,٩٠٠	١٠٩,١٣٠	٥,٠	٢,٢	٦,١
النسبة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠			
الدرجة								
الدرجة الأولى	٧٩,٦	٧٣,٩	٦٩,٤	٦٧,٠	٦٦,٥	٤,٢	١,٦	٥,٦
الدرجة الثانية	١٤,٣	١٨,٤	٢٣,٨	٢٦,٢	٢٦,٦	٧,٧	٤,٨	٧,٧
الدرجة الثالثة	٣,٨	٥,٤	٥,٦	٥,٥	٥,٦	٨,٨	٢,٩	٥,٦
الدبلومات	٢,٣	٢,٣	١,٢	١,٢	١,٣	٥,٠	-٤,٤	٧,٧
السنة الأولى في الدرجة الأولى(البكالوريوس)								
الإجمالي	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٣,٢	٠,٩	٥,٧
حقل الدراسة								
الإنسانيات	٣٢,٩	٣١,٧	٢٩,٠	٣٠,٠	٢٩,٨	٢,٨	٠	٦,١
العلوم الاجتماعية	٣٢,٣	٢٤,٦	٢٧,٨	٢٦,٤	٢٥,٤	١,٩	١,٢	٤,٦
علوم الإدارة والمحاسبة		٣,٩	٢,٦	٣,٥	٢,٥		٣,٣-	٥,٢
القانون	٤,٨	٥,٠	٣,٣	٤,٢	٣,٤	٣,٦	٢,٣-	٦,٠
الطب والصيدلة	٢,٩	٤,٤	٧,٢	٦,٨	٦,٨	٧,٦	٦,٦	٥,٠
الرياضيات والإحصاء والكمبيوتر	١٢,٤	٨,٣	٦,٥	٩,٤	٩,٥	٥,٦	٢,٦-	١٠,٨
العلوم الفيزيائية		٣,٦	٤,٨	٢,٦	٣,٤		٧,٨	١,٠
العلوم البيولوجية		٣,٧	٤,٤	٣,٧	٤,٤		٢,٤	٥,٩
الزراعة	١,٥	٢,٩	١,٨	١,١	١,٢	١٠,٢	٣,٦-	٠,٧
الهندسة	١٣,٣	١٢,٣	١٢,٦	١٢,٣	١٣,٥	٢,٤	١,٣	٦,٦
الموسسات الجامعية								
الجامعة العبرية	٣٣,٤	٢١,٨	٢٥,٢	٢٠,١	١٩,٤	١,١-	١,١	٢,٣
تكنيكون	١٢,٦	١١,٠	١١,٥	٩,٧	١٠,٢	١,٨	٢,٠	٤,١
جامعة تل أبيب	٢٢,٥	٢٩,٦	٢٤,٥	١٨,٣	١٨,٦	٦,١	٥,٦-	٢,٢
جامعة بار ايلان	١٢,٥	١٣,٦	١٥,٤	٢١,٤	٢٠,٩	٤,١	١,٨	٩,٩
جامعة حيفا	١٢,٠	١٢,٦	١٣,٩	١٥,٣	١٣,٩	٣,٧	٢,٥	٥,٧
جامعة بن جوريون	٦,٩	١١,٣	٩,٥	١٥,٢	١٧,٠	٨,٤	٠	١٣,٧

المصدر: Central Bureau of Statistical Abstract of Israel 1999.

جدول رقم (٦) الطلاب في الجامعات الإسرائيلية:

	٤٩/٤٨	٦٠/٥٩	٧٠/٦٩	٨٠/٧٩	٩٠/٨٩	٩٧/٩٦	٩٨/٩٧
إجمالي الدرجات العلمية المختلفة	١,٦٣٥	١٠,٢٠٢	٣٥,٣٧٤	٥٤,٤٨٠	٦٧,٧٧٠	١٠٤,٩٠٠	١٠٨,٨٨٠
الدرجة الأولى	١,٥٤٩	٩,٦٤٧	٢٨,٠٥٣	٤٠,٢٥٠	٤٦,٩٦٠	٧٠,٣٩٠	٧٢,٦٤٠
الدرجة الثانية			٥,١٥٦	١٠,٠٥٠	١٦,١٠٠	٢٧,٤٨٠	٢٨,٧٢٠
الدرجة الثالثة	٨٦	٥٥٥	١,٣٤٦	٢,٩٣٠	٣,٩١٠	٥,٨١٠	٦,٠٧٠
الدبلومات	٠٠	٠٠	٨١٩	١,٢٥٠	٨٠٠	١,٢٢٠	١,٤٥٠

المصدر: Central Bureau of Statistical Abstract of Israel 1999.

جدول رقم (٧) تطور الأنفاق العام الإسرائيلي علي التعليم حسب نوع الإنفاق والخدمات الأساسية:

السنة	الإجمالي العام	إجمالي الانفاق الجاري	المؤسسات ما قبل الابتدائية	مؤسسات التعليم الابتدائي	مدارس الثانوية والمهنية والزراعية	مؤسسات ما بعد الثانوية والتعليم العالي	تكوين رأس المال الثابت	إجمالي الأنفاق الجاري وفق الأسعار الجارية كنسبة من الناتج الإجمالي العام
مليون شيكل جديد وفق الأسعار الجارية								
١٩٩٥	٢٥,٨٢٩	٢٣,٥٢٠	٢,١٩٢	٦,٨٥٥	٦,٦١٤	٤,٧٩١	٢,٣٠٩	
مليون شيكل وفق أسعار الصرف لعام ١٩٩٠								
١٩٧١/٧٠	٤,٠١٧	٣,٣٤٠	٢٥٢	١,٠٥٣	٧٨٤	٩٢٦	٦٠٤	٪٧,٤
١٩٧٥/٧٤	٥,١٥٠	٤,٤٠٥	٣٩٧	١,٢٥٥	١,٠٨٩	١,١٩٠	٩١٧	٪٧,٨
١٩٨٠/٧٩	٦,٢٧٩	٥,٥٢٤	٥٢٧	١,٥١١	١,٣١٤	١,٤٢٠	٧٠١	٪٨,٦
١٩٨٥/٨٤	٦,٦٥٣	٦,٠٤٦	٥٤٦	١,٦٤٧	١,٥١٦	١,٤٦٩	٥٨٩	٪٨,٤
١٩٨٨/٨٧	٧,٨٣٠	٧,٢٨٥	٦٧٢	٢,٠٤٧	٢,٠٠٤	١,٦٧٨	٥٥٠	٪٨,٤
١٩٩٠/٨٩	٨,٢٩١	٧,٧٩٣	٧٥٦	٢,٢٠٤	٢,١٨٢	١,٦٦٦	٦٠٢	٪٨,٥
العشر سنوات الأخيرة								
١٩٩٠	٨,٧٧٠	٨,٠٩٥	٧٦٨	٢,٢٧٢	٢,٢٤٦	١,٦٧٨	٦٧٥	٪٨,٥
١٩٩١	٩,٣٢١	٨,٥٤٠	٨٠٢	٢,٣٧٧	٢,٣٨٧	١,٧٥٤	٧٨١	٪٨,٦
١٩٩٢	٩,٩٦٠	٩,٠٨٠	٨٤٤	٢,٥٢٠	٢,٥٤٨	١,٨٤٤	٨٨٠	٪٨,٦
١٩٩٣	١٠,٦٧٧	٩,٥٧٥	٨٨١	٢,٦٧٧	٢,٧٠٧	١,٩٢٣	١,١٠٢	٪٩,٠
١٩٩٤	١١,٤٤٠	١٠,٢١٥	٩١٥	٢,٩٢١	٢,٨٦٦	٢,٠٠٣	١,٢٢٥	٪٩,٥
١٩٩٥	١٢,١٦٤	١٠,٧٧٣	٩٦٥	٣,١٢٣	٢,٩٨٧	٢,٠٩١	١,٣٩١	٪١٠,١
١٩٩٦	١٢,٩٠٥	١١,٢٥٩					١,٦٤٦	٪١٠,٣
١٩٩٧	١٣,١٢٧	١١,٥٦٩					١,٥٥٨	٪١٠,٤

المصدر: Central Bureau of Statistical Abstract of Israel 1998.

هوامش الفصل الرابع

1- Statistical Abstract of Israel 1999

٢- انظر عبد الوهاب المسيري، الإمكانــات الأيديولوجيـة الصـهيونيـة، المستقبل العربـي، بيروت، أغسطس ٢٠٠٠، ص ٦٧.

٣- ينقسم السكان اليهـود فـي إسـرائيل إلـى اشـكنازيم وهـم سـكان إسـرائيل القـادمين مـن أوروبـا الغربيـة والولايـات المتحـدة والسـفارديم وهـم القـادمين مـن آسـيا وأفريقيـا والشرق الأوسط، و الصابرا وهم من مواليد إسرائيل بعد ١٩٤٨.

٤- سنقوم بتناول التطورات الخاصة بالتعليم العربـي فـي الجـزء الخـاص بـالتعليم العربي في إسرائيل.

5 - Yaacov Iram, Education System of Israel, Westpor, green wood Press,London,1998,P4,5

6- Mordeechai Bar-Lev, politicalicization and depoliticalicization of Jewish religious education in Israel, religious education, Fall 91, Vol.86 Issue 4, p609,

٧- السيد يسين، تشريح العقل الإسرائيلي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة،٢٠٠٠، ص٢٨.

8- Statistical Abstract of Israel 1999

٩- أميـن اسـكندر، الـرأي العـام الإسـرائيلي والسـلام، مختـارات إسـرائيلية، مركـز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد ٦٤، أبريل٢٠٠٠، ص٧٢

10 - Yaacov Iram, Education Syof Israel , opcit 124

1- Ibid. p 112

2 - Ibid. p 112.

13 - Ibid. p 154.

14 - Ibid. p 114

15 - Statistical Abstract of Israel 1999

16 -Yaacov Iram, Education System of Israel , op.cit, 115

17- Statistical Abstract of Israel 1999

18- Yaacov Iram, Education System of Israel ,... p140

19- Planning and research Department,Ministry of immigrant Absorpation,2000.

20- Yaacov Iram, Education System of Israel ,...p132

21- Statistical Abstract of Israel 1999

22- Guri-Rosenblit, Trends in access to Israeli high education 1981:1996 From a privilege to right, , European Journal of Education, Sep1996, vol31, Issue3, p332.

23- Ibid.p335

24- Ibid. p340

25- Statistical Abstract of Israel 1999

26- Guri-Rosenblit, Trends in access to Israeli high education 1981:1996..., p342.

27- Ibid. 342

28- Statistical Abstract of Israel 1999

٢٩- يوسف صايغ، الإمكانات الاقتصادية الإسرائيلية، المستقبل العربي، بيروت، أغسطس ٢٠٠٠،ص٩١.

30- Statistical Abstract of Israel 1999

31 - Ibid.

٣٢- انطوان زحلان، الإمكانات البشرية والتقانية الإسرائيلية، المستقبل العربي، بيروت، أغسطس ٢٠٠٠، ص١١٤.

33- Guri-Rosenblit, Trends in access to Israeli high education 1981:1996, op.cit, p333

٣٤- أحمد بهاء الدين شعبان، العلم والتكنولوجيا في إسرائيل رؤية لتحديات القرن الجديد، مختارات إسرائيلية، العدد ٥٤، يونيو ١٩٩٩، ص٨٧.

35- Statistical Abstract of Israel 1999

36- Ibid.

37- Ibid.

38- Ibid.

39- Guri-Rosenblit, Trends in access to Israeli high education 1981:1996,op.cit,335.

40- Ibid.p341

41- Ibid.p341

42- Ibid.p341

43- Ibid.p342

٤٤- باهر شوقي، الأحزاب الدينية والانتخابات، في عماد جاد (محرر)، الانتخابات الإسرائيلية١٩٩٩، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص٦٦.

45- Stahl Abraham, Who shall be religiously educated? The dilemma of Israeli religious state education, Religious Education,Winter 1992,Vol.87,p6

٤٦- د.رشاد عبد الله الشامي، القوي الدينية في إسرائيل... بين تكفير الدولة ولعبة السياسة،سلسلة عالم المعرفة، العدد ١٨٦، يونيو ١٩٩٤، الكويت، ص ١٣٧.

٤٧- التمييز العنصري أبرز معالم الصهيونية، إعداد قسم الدراسات، منشورات فلسطين المحتلة، بيروت، ١٩٨٢، ص١٣٨.

٤٨- د. رشاد عبد الله الشامي، القوي الدينية في إسرائيل... بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، مرجع سابق،ص ٢٠٤.

٤٩- الأرقام مأخوذة من عماد جاد، فلسطين الارض والشعب... من النكبة إلى أوسلو، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص٦٥.

٥٠- مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد ٤٢، يونيو ١٩٩٨ ،ص٩

٥١- مختارات إسرائيلية، العدد ٥٢، أبريل ١٩٩٩ ،ص٣٣

٥٢- المرجع السابق، ص ٣٤

٥٣- مختارات إسرائيلية، العدد ٥٤، يونيو ١٩٩٩ ،ص٤٧

٥٤- مختارات إسرائيلية، العدد٤٠، ابريل١٩٩٨، ص٢٩.

٥٥- المرجع السابق، ص٣٤.

٥٦- عماد جاد، فلسطين الارض والشعب... من النكبة إلى أوسلو، مرجع سابق، ص٦٥.

٥٧- يهوشع يورات، رغم انفهم ورغم غضبهم، مختارات إسرائيلية، العدد ٥٣، مايو ١٩٩٩.

٥٨- باهر شوقي، الدولة الإسرائيلية والفجوة الطائفية، مختارات إسرائيلية،العدد ٥٢،

أبريل ١٩٩٩، ص٥٨

٥٩- باهر شوقي، الأحزاب الدينية والانتخابات، مرجع سبق ذكره،ص٧٧.

60- News from within. Alternative Information Center, Jerusalem, Vol. XIIII, No 1.January 1998,p 28

61- Israel Democracy Institute ,July 1999

٦٢- مختارات إسرائيلية،العدد ٥٧، سبتمبر١٩٩٩،ص٥٦.

٦٣- عزمي بشارة، المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية،بيروت،العدد ٣٩،صيف ١٩٩٩ ص ٢٥.

64- Israel Democracy Institute ,July 1999

65- Ibid.

٦٦- نظام التعليم العربي في اسرائيل الوضع الحالي وبدائل تنظيمية ممكنة، خالد أبو عصبة، مختارات إسرائيلية، العدد٣٩، مارس ١٩٩٨، ص ٤٦.

67- Yaacov Iram, Education System of Israel ,op.cit, p98

68- Statistical Abstract of Israel 1999

69- Yaacov Iram, Education System of Israel ,op.cit,p99

70- Ibid. P99.

71- Ibid. P100

72- Ibid. P101

73- Ibid. P101

74- Ibid. P102

75- Ibid. P104

76- Statistical Abstract of Israel 1993.

77- Ibid.

78- Statistical Abstract of Israel 1999

79- Israel State Comptroller, 1992

80- Ibid.

81- Riki Savaya, Mark Waysman ,Outcome evaluation of an advocacy program to promote early childhood education for Israeli Arabs, Evaluation Review, Jun99, Vol.23 Issue 3

82- Statistical Abstract of Israel 1999

83- Statistical Abstract of Israel 1999

٨٤- مختارات لإسرائيلية،العدد ٥٧، سبتمبر ١٩٩٩،ص٥٧.

٨٥- عبد القادر ياسين، معضلة تعليم الفلسطينيين في إسرائيل، مختارات إسرائيلية، العدد ٥٢، أبريل ١٩٩٩، ص ٦٢.

86- The Arab Association for Human Rights, Factsheet No.5 Nazareth 2000

٨٧- مختارات لإسرائيلية،العدد ٥٧، سبتمبر ١٩٩٩،ص٥٧

٨٨- عبد القادر ياسين، معضلة تعليم الفلسطينيين في إسرائيل، مرجع سبق ذكره ، ص٦٤.

89- The Arab Association for Human Rights, Factsheet No.5. Nazareth 2000

٩٠- العرب في السياسة الإسرائيلية، معضلات الهوية،المحرر: كيس فيرو، مختارات إسرائيلية، العدد٥٧، سبتمبر ١٩٩٩، ص١٠.

91- The Arab Association for Human Rights, Factsheet No.5. Nazareth 2000

92- Center for Bedouin Studies and Development, Statistical for 1997.

93- The Arab Association for Human Rights, Factsheet No.6, Nazareth 2000

94- Ibid.

٩٥- عبد القادر ياسين، معضلات تعليم الفلسطينيين في إسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص٦٢

96- Ismael Abu Saad, Towards an understanding of minority education in Israel: the case of the Bedouin Arabs of the Negev, Comparative Education, 1991,Vol.27 Issue 2, p237.

الفصل الخامس

النظام السياسي الإسرائيلي

أمين إسكندر

نعتمد في هذا البحث على المزج بين المدرسة الدستورية في فهم النظام السياسي والمدرسة السلوكية، ومن ذلك فالنظام السياسي الناتج عن هذا المزج، هو التعبير عن جوهر العلاقات والتفاعلات والأدوار والوظائف الدائرة بين المؤسسات السياسية الحكومية والشعبية وجماعات الضغط والمصالح القائمة في المجتمع.

وترتيبا على ذلك فإن النظام السياسي الإسرائيلي يعنى في نظر الباحث أولا : الإيديولوجيا السائدة في الكيان الإسرائيلي ومدى مساهمتها وفاعليتها في تشكيل مجموعة القيم الحاكمة للنظام والمشكلة لقبته السماوية. ويعنى ثانيا التناول التفصيلي لمؤسسات ولأحزاب ذلك النظام، ويعنى ثالثا الحديث عن النخب الممارسة في هذا النظام.

(١) الصهيونية ايديولوجيا النظام السياسي الإسرائيلي :

الصهيونية بنية فكرية متسقة لا تختلف في تركيبها عن الأساطير اليهودية ولا عن الديانة اليهودية. وقد تشكلت تلك البنية من الديانة اليهودية ومن الأساطير التي أحاطت بها ودخلت عليها، ومن موروث الشعوب التي عاش اليهود بين ظهرانيها، ومن التفاعل مع الجغرافيا المتنوعة التي أقاموا عليها في الشتات، ومن التأثر والتفاعل مع الأفكار والعقائد السائدة في المجتمعات الحاضنة لهم عبر أزمان متعددة. لذلك فهي بنية تمزج المقدس والمدنس معا، وبين القومي والديني.

وهكذا مثلت الديانة اليهودية إطارا عاما للنظرية الصهيونية ، منها نبعت فكرة "الخلاص والعودة" وعبر الإيمان بها تمسك اليهود "بوعد الله لشعبه المختار والمقدس" في الحصول على "أرض الميعاد". بعد التسليم والإيمان بتلك المسلمات الدينية ، أخذت الصهيونية على عاتقها تحديد الأسلوب وصياغة شبكة الوسائل لتحويل الحلم الإيماني الغيبي إلى واقع مادي معاش وملموس. وهكذا كانت الصهيونية بمثابة القبة الحاملة للحلم في وطن ولو على حساب وطن آخر وشعب آخر لماذا لا وهم الشعب المختار من قبل الإله؟!

لذلك تبلورت الصهيونية بغرض حل المسألة اليهودية (معاناة اليهود في أوروبا من التفرقة والاضطهاد). وبالرغم من تعدد الاتجاهات والرؤى داخل الصهيونية في تفسير معاناة اليهود تلك. إلا أن كافة

المدارس اتفقت على الصهيونية كحل للمسألة اليهودية.

فها هى الصهيونية السياسية، التي عبر عنها هرتزل، والتي أرجعت المسألة اليهودية إلى مشكلة اليهود غير القادرين على الإندماج، ولم تجد من حل إلا بأن يصبح اليهود شعبا مثل كل الشعوب والقوميات وأن تتحول الديانة إلى ايديولوجيا، وأن يتحول أصحابها إلى قومية.

أما الصهيونية الثقافية التى ترى أن المشكلة تنحصر في الخطر الحقيقى المهدد للاستمرارية اليهودية والمتجسد في فقدان اليهود الإحساس بالوحدة والترابط وضعف تمسكهم بالقيم والتقاليد وكان من أبرز ممثليها "أحاد هاعم" و "مارتن بوبر".

لذا كان الحل من وجهة نظر أحادهاعم دولة صهيونية تكون بمثابة المركز الروحى لليهود، أما الصهيونية الدينية التى يؤمن أتباعها بأن فصل اليهودية عن الصهيونية يؤدى إلى نهاية اليهودية. وكان من أبرز ممثليها الحاخام كاليشرو، الحاخام صمويل موهيلفر، فقد رأت في الدولة اقترابا من قدوم الماشيح، وأحكاما لقبضة القيم الدينية على الوجدان اليهودى.

وهكذا كانت الصهيونية بمدارسها المتعددة، تنتظم تحت سقف واحد هو الأمة، وقد عبر عن ذلك "موشيه ليلينلوم" قائلا : "إن الأمة كلها أعز علينا من كل التقسيمات المتصلبة والمتعلقة بالأمور الأرثوذكسية أو الليبرالية في الدين، عندما يتعلق الأمر بالأمة يجب أن تختفي الطائفية فلا مؤمنون ولا كفار، بل الجميع أبناء إبراهيم وإسحاق ويعقوب، لأننا كلنا مقدسون".

في نفس السياق أكد بن جوريون - الزعيم الصهيونى ورئيس أول حكومة إسرائيلية، إن ما يربط بين اليهود ليس الدين اليهودى، بدليل أن الحركة الصهيونية فيها يهود متدينون ويهود لادينيون، أى يهود ملحدون لا يؤمنون بوجود الله، ولا يربط اليهود العنصر الواحد بعد هذا الشتات الواسع بين اليهود في شتى البلاد والقوميات، ولا اللغة الواحدة بدليل أن اللغة العبرية كادت أن تختفي تماما قرونا طويلة ومعظم يهود العالم لا يعرفونها ولا يتكلمونها. إن ما يربط اليهود وجعل تلك الصفات الأخرى كالدين والعنصر واللغة، صفات قابلة لأن تجمعهم من جديد، صفة أخرى أساسية، وهى رؤيا العودة .. والإيمان بأن الخلاص في

العودة إلى جبل صهيون حيث أقام داود معبده الأول - أى إلى أرض إسرائيل".

أما رابين فيقول : "إننى مؤمن بالحق التاريخى للشعب اليهودى في العيش على جميع أرض إسرائيل، ولذلك فلا يمكن أن تقام الدولة الصهيونية إلا في هذا المكان لأسباب دينية وتاريخية وأخلاقية".

مما سبق يتكشف لنا أن الديانة اليهودية هى العصب الذى تشكلت حوله الصهيونية، حيث قامت الصهيونية على التقمص النظامى لليهودية. وذلك عبر عدد من "الحاخاميين" اليهود الأوروبيين أمثال "ديفيد ريبنيى" و"سولومون مولكو" في القرن السادس عشر وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وعلى أيدى المفكرين اليهود، وكان من أشهرهم : رابى "يهودا ألكالاى" ورابى "كاليشر"، و"موشى هيس" و"بيريز سمولونسكى".

وترتبط الصهيونية الحديثة باسم "تيودور هرتسل" الذى ينسب إليه صياغة "الأيديولوجية" بوجهها السياسي في كتابه "الدولة اليهودية" الذى ظهر عام ١٨٦٦م، والدعوة إلى عقد المؤتمرات الصهيونية المتعاقبة، واتخاذ الخطوات العملية لإقامة الدولة بدءا من إنشاء "الوكالة اليهودية" و "الصندوق القومى لليهود"، ذلك الصندوق الذى بدأ في شراء أراضى الفلسطينيين منذ عام ١٩٠١ و "المنظمة الصهيونية العالمية.

وقد عبر قادة الحركة الصهيونية الأوائل عن الارتباط الوثيق بين "الصهيونية كقومية" وبين العقيدة اليهودية، من خلال فكرتين محورتين في اليهودية (التوراة والتلمود) هما "أرض الميعاد" و "شعب الله المختار" وقد تم نسج الأيديولوجية الصهيونية حولهما.

وفي بيان اعلان "دولة إسرائيل" في الرابع عشر من مايو عام ١٩٤٨م، جاء ما نصه "أرض إسرائيل كانت المكان الذى ولد فيه الشعب اليهودى، وهنا نشأت الأمة اليهودية، وتكونت قيمها الثقافية والقومية، ومن هنا خرج للعالم "سفر الأسفار" التوراة".

لذا كان طبيعيا أن تكون قيم التوراة هى بمثابة الشرعية الأخلاقية لسلوك الإسرائيليين، وتكون كذلك تمثيلا لمطلقات أبناء التجمع الصهيونى في "إسرائيل". وإزاء ذلك كان من الطبيعى أن يعبر مشروع الدستور الإسرائيلي الذى أعده الدكتور "ليوكوهين" عن ذلك في مقدمته

بعبارة "بكل خضوع نقدم الشكر إلى إله آبائنا على مـا مـن بـه علينـا مـن الخلاص من أثقال المنفي وإعادتنا إلى أرضنا القديمة .. وأننـا قد عقدنـا العزم على أن نبنى دولتنا على أسس من المثل العليا من العدالة والسلام، تلك المثل التى أورثنا إياها أنبياء بنى إسرائيل". ومن خلال ذلك تم الربط بين "الشريعة اليهودية" و"الدولة الإسرائيلية" وأصبحت الشريعة منهج حياة متكامل يغطى سماء "إسرائيل".

وقد أثرت مفاهيم التوراة علـى الفكـر السياسـي الصهيونـى، والنظام السياسي الإسرائيلي في مسألة مـن أهم المسـائل السياسية وهى مسألة الأمن، حيث نبعت نظرية الأمن الإسرائيلية من العقيدة الدينية التى تأمرهم إن هم دخلوا أرضا أن يطردوا أهلها، ففي سفر "العدد" الإصحـاح الثالث والثلاثين، وإن لم تطردوا سكان الأرض مـن أمـامكم يكون الذيـن تستبقون منهم أشواكا في أعينكم ومناقس في جوانبكـم ويضـايقونكم علـى الأرض التى أنتم ساكنون فيها، فيكون أنى أفعل كما همـت أن أفعـل بهـم (٥٥-٥٦).

هكذا نحن أمام بناء فكـرى يسـتند إلـى نـص دينـى، يمثـل إطـارا عاما "للنظرية الصهيونيـة"، يتمحـور حـول فكـرة "الوعـد الإلهـى" بإقامـة وطن في "أرض الميعاد" عن طريق قيم ومعتقدات اشتقت من النصـوص المقدسة مثل طرد الشعب بعد إخـلاء الأرض، واسـتخدام العنـف والقتـال لأنهما من الأعمال المقدسة. فـالحرب عمـل مقدس لأن قائدهـا هـو اللـه "يهوه إله إسرائيل هو في نفس الوقت رب الجيوش، محارب شديد، يقـود شعبه بعنف وغلظة".

وتعبيرا عن ذلك يقول حاخام جيش الدفاع الإسرائيلي فـي يونيـة ١٩٦٧ "موشى جورين" " .. أن حروب إسرائيل الثـلاث مـع العـرب فـي سنوات ١٩٤٨، ١٩٥٦، ١٩٦٧ إنما هى حروب مقدسة، إذ دارت أولاها "لتحرير أرض إسرائيل" واشتعلت الثانية "لتثبيت أركـان دولـة إسـرائيل". أما الثالثة فقد كانت "لتحقيـق كلمـات أنبيـاء إسـرائيل" ومـن أجـل تحريـر وتثبيت وتحقيق أمن إسرائيل نؤمر بالقتال".

وإحياء للتقاليد الموروثة من التوراة، فمازالت إسرائيل تسير أمام جنودها في المعارك "التابوت المقدس" وقد كتب عليه "أنهـض يااللـه ودع أعداءك يشتتون واجعل من يكرهك يهرب من أمامك".

هكذا استطاعت الأيديولوجية الصهيونية المتمحورة حول العقيدة اليهودية (التوراة والتلمود) أن تصنع سقف من القيم المشتركة للتجمع الصهيونى على أرض فلسطين والقائم على شكل دولة منذ عام ١٩٤٨، مما ساعد وساهم في بناء الثقافة السياسية السائدة في هذا الكيان، كما ساهم في تشكيل النظام السياسي الإسرائيلي. وهكذا أصبح الكيان الإسرائيلي كله محكوم بهذا النسق القيمى المشتق من الأيديولوجيا الصهيونية المؤطرة سياسيا للعقيدة اليهودية.

(٢) النسق القيمى الحاكم للتجمع الإسرائيلي :

يشترك الإسرائيليون في مجموعة من القيم والمفاهيم والمبادىء المستمدة من عقيدتهم الدينية والموروثة من تاريخهم القديم منهما :

أ- **السمو العنصرى** : حيث تقوم العنصرية على فكرة رئيسة، وهى أن مجموعة من البشر يتسمون بكونهم طبيعيا أسمى من غيرهم، وعند الإسرائيليين الصهاينة فالسمو العنصرى ناتج من أنهم أسمى الجماعات البشرية لأنهم شعب الله المختار (حسب مفهومهم) وإنهم شعب نقى عرقيا منذ ظهورهم على الأرض حتى الآن !! أى أنهم لم يختلطوا بالأجناس والشعوب الأخرى وأنهم احتفظوا بتقاليدهم الحضارية وتراثهم في كل زمان ومكان.

ومن منطلق سمو العنصر ووحدة العرق نشأ المجتمع اليهودى في فلسطين تحت شعار رفعته جماعات الاستيطان الصهيونى مؤداه "أنه لا يمكن ممارسة حياة يهودية صحيحة في أى مجتمع حديث خارج فلسطين" حيث يمكن التفاعل بين اليهودية والحضارة الإنسانية فيما سمى بالصهيونية بعد ذلك، وقام الرواد من الصهاينة بتمثل الأيديولوجية باعتبارهم النموذج والقدوة والقدرة على اختيار العمل وبالذات في ميدان فلاحة الأرض باعتبار ذلك وسيلة لخلق إنسان يهودى جديد متسق مع القيم الموروثة وقدرتها على الحياة في العصر الحديث.

وتكشف لنا أيديولوجية الريادة تلك، جذور العنصرية، حيث زعمت الصهيونية أنها ستنهض بعبء "رسالة حضارية" تتمثل في تمدين وتحضير فلسطين، ويشهد على ذلك المفكر الصهيونى موسى هس عندما يقول مخاطبا المستوطنين من الصهاينة "وسيعيد رأسمالكم الحياة للأرض

القاحلة وسيحول عملكم وجهدكم، مرة أخرى، التربة القديمة إلى وديان مثمرة بعد أن تنقذوا الأرض من براثن رمال الصحراء الممتدة، بعد ذلك سوف يقدم لكم العالم من جديد آيات الولاء والاحترام".

ويؤكد هرتزل على فكرة التحضر في مواجهة الهمجية قائلا "وسنكون هناك جزءا من الحاجز الذى يحمى أوروبا في آسيا، سنكون مخفرا أماميا للحضارة في وجه الهمجية".

ويدخل ماكس نورد على نفس الخط لكى يزيده توضيحا قائلا : "سوف نبذل وسعنا لكى نعمل في الشرق الأدنى ما عمله الإنجليز في الهند، أعنى بذلك، النشاط الثقافي وليس السيطرة. نحن ننوى الذهاب إلى فلسطين بمثابة الحملة المعتمدين للمدنية والتحضر، ورسالتنا هى توسيع الحدود الأخلاقية لأوروبا حتى نصل إلى الفرات".

ولعل إيمانهم بذلك هو ما دفعهم بعد ذلك إلى السياسات الإستيطانية والتى كان أبرزها اقتحام الأرض، بمعنى الإستيلاء على الأرض في فلسطين وطرد "الأغيار" (غير اليهود، أى العرب) وقد عزت القيادات الصهيونية ذلك الاقتحام إلى مبدأ التطهر من السلوك الطفيلى الذى تمرس عليه اليهودى في الشتات. وقد واكب اقتحام الأرض اقتحام العمل واقتحام الحراسة واقتحام الإنتاج، أى عدم ترك أى فرصة لإبقاء العرب على الحياة، لذا كان لابد من طردهم من الأرض والإحلال محلهم، وعدم الاستعانة بهم في حراسة الأرض، وعدم التعامل معهم وفرض المقاطعة على منتجاتهم.

وهكذا ساهمت الممارسات العنصرية المؤسسة على فكرة سمو العنصر اليهودى ونقاء عرقه في بناء التجمعات اليهودية - الصهيونية الإستيطانية، وقد ترجم نجاح هذه الجماعات في قدرتها على بناء مؤسسات ومنظمات وهيئات متعددة، أصبحت فيما بعد نواة الدولة وأجهزتها بعد ١٩٤٨.

ومنذ تأسيس "الدولة الإسرائيلية" وهى تمارس نظام الاخضاع والتمييز ضد العرب الفلسطينيين، ويعتمد الأساس القانونى لهذا التمييز على قوانين الطوارىء التى أصدرتها الحكومة الإسرائيلية استنادا إلى قانون ومرسوم الإدارة رقم ٥٧٠٨ لعام ١٩٤٨ وقوانين الطوارىء (مناطق الأمن) التى أصدرتها دولة الاحتلال البريطانى في عام ١٩٤٥.

وهى تخول وزير الدفاع الحق في إقامة "مناطق أمن" ونقل إدارتها إلى الحاكم العسكرى الذى يتمتع بسلطات غير محدودة عمليا، فمن سلطته مثلا أن يخضع الشخص لرقابة الشرطة، وأن يجدد إقامته في مكان معين (المادة ١١٠)، وأن يسجنه دون توجيه اتهام أو محاكمة لفترة غير محدودة (المادة ١١١) أو أن يطرده من البلاد (المادة ١١٢) ومن حق الحاكم العسكرى أن يصادر الملكية الخاصة لأى شخص ويتصرف فيها كما يريد (المادة ١١٩، ١٢٠). (١)

كما يستند التمييز بعد حرب ١٩٦٧ واحتلال أراض عربية عن كل من مصر وسوريا والأردن إلى الأوامر العسكرية التى صدرت ونشرت منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن. وكان من جراء تلك الأوامر نسف آلاف من البيوت العربية وطرد أكثر من ٢٠٠ ألف إنسان، واعتقال الآلاف من المواطنين والمواطنات، والاعتداء على المؤسسات الوطنية (مثل حل المجالس البلدية وإبعاد الناشطين فيها).

وهكذا منذ أن قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بمهام تقلد السلطة في المنشور رقم ١ الصادر في ٧ يوليو ١٩٦٧ والذى نص على تولى القائد العسكرى الإسرائيلي السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان والقدسالعربية وجميعها تعيش تلك الأحكام التمييزية العنصرية منذ احتلالها إلى أن تحرر بعضها من جراء الاتفاق الإسرائيلي الفلسطينى.

وهكذا ترفض إسرائيل من منطلق عقائدى تطبيق ميثاق جنيف على الأراضى المحتلة، أو الإلتزام به في التعامل مع الفلسطينيين باعتبار أن هذه الأراضى ليست محلة وإنما "محررة". أو "مدارة". (٢)

كما أنه في الوقت الذى يعطى فيه "قانون العودة" لكل يهودى الحق في الهجرة إلى إسرائيل والحصول على الجنسية في حين أن إسرائيل لا تسمح للاجئين العرب المولودين في البلاد بالعودة إلى ديارهم.

كما يتسم قانون الجنسية بنفس الروح العنصرية، حيث يصبح اليهود مواطنين تلقائيا في حين أن على العرب أن يمروا بإجراءات التجنيس ليصبحوا مواطنين إسرائيليين.

وفي ذات الوقت تخضع الأقلية العربية في "إسرائيل" لنصوص

قانونية تستهدف نزع ملكية الأرض العربية. وينطبق نفس الشيء على مجال التعليم والصحة وكافة مجالات الحياة. والغريب أن الإجراءات التمييزية النابعة من سمو العنصر ونقاء العرق شملت أيضا يهود الشرق، وبذلك أصبح الكيان الإسرائيلي منقسم اجتماعيا إلى ثلاثة مستويات : المستوى الأول للمواطنين اليهود الأشكناز، والمستوى الثانى لليهود السفارديم، والثالث لسكان الأرض الأصليين من العرب.

ب – **أرض الميعاد** : حيث يؤمن كل يهودى بأن فلسطين هى أرض الميعاد، وقد وردت الإشارة إليها في التوراة، سفر التكوين، الإصحاح الخامس عشر – الآية ١٨ "في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام ميثاقا قائلا : لنسلك أعطى هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات".

والديانة اليهودية ديانة حلولية تقيم وحدة دينية بين الأرض والشعب الذى يعيش عليها وبالتالى هى تسبغ صفات متعددة على أرض فلسطين فهى الأرض المقدسة، وهى أرض الرب، وكذلك هى أرض الميعاد التى سيعود إليها اليهود تحت قيادة الماشيح، وهى الأرض المختارة، وهى أرض الميعاد التى وعد الله بها إبراهيم ولنسله من بعده.

وهكذا ارتبطت الديانة بالأرض ارتباطا كاملا، وأصبح الشعب الذى يعيش عليها شعب مقدس مغفورة خطاياه، وهكذا ارتبط المطلق بالنسبى وتحول النسبى الى مطلق. لذا ليس غريبا أن يصرح "دايان" أن الأرض هى ربه الوحيد. ووصل الأمر ببعض الحاخاميين إلى أن ينشأوا "لاهوت الأرض المقدسة" محاولين عن طريقه تفسير آيات التوراة التى ذكرت حدود أرض الميعاد ووجوبية العودة إليها وشروطها،وعبر هذا الارتباط بين المطلق والنسبى استطاعت الحركة الصهيونية أن تلغى فترات الشتات اليهودى في العالم مع الاحتفاظ بمعاداة السامية كقوة دفع لصالح مشروع بناء الوطن في فلسطين (أرض الميعاد). من خلال ذلك أصبح اليهودى مرتبطا بفلسطين الوعد الإلهى وأصبحت أرض فلسطين مقدسة بذاتها وأصبح الشعب الذى يعيش عليها شعب الله المختار !!

وفي كتاب "أرض إسرائيل" والذى اشترك في تأليفه بن جوريون وبن زفي، يوجد تحديد لحدود الدولة اليهودية المنشودة في عام ١٩١٧ حيث ذكرا "شمالا – جبل لبنان، شرقا – بادية الشام (الصحراء السورية)،

جنوبا – شبه جزيرة سيناء، وغربا البحر الأبيض المتوسط.

وفي كتاب بن جوريون "بعث إسرائيل ومصيرها" جاء ما نصه "إن جغرافية أرض إسرائيل، حيث ملتقى قارات ثلاث أضفت على البلاد أهمية قصوى وجعلتها بصورة ما حجر المغناطيس، الذى يجتذب الإمبراطوريات، لكنها لم تضف شيئا من ناحية الأمن الى قدرة إسرائيل في الدفاع عن نفسها. بل على العكس، أنقصتها من حيث الواقع والقياس. ولم تكن حدود إسرائيل مرسومة ومعينة، بل جرى تنقيلها مرارا وتكرارا منذ أيام القضاة إلى أيام باركوحبا. وحتى في ذروة توسعها ونموها، لم تكن تلك الحدود بالذات لتشكل ضمانة للبقاء والوجود. ولا يختلف وضع إسرائيل التى بعثت من جديد عما كان عليه في الماضى، أو يفضله، فتعريفها الجغرافي – الطبيعى لم يتغير عمليا، على الرغم من التبدلات الكبرى والحيوية التى طرأت على محيطها الجغرافي – السياسي".

إذن الأرض مقدسة بالمفهوم التوراتى، ومن خلال الإيمان بذلك المفهوم لابد أن يتم التوسع حتى تتطابق حدود الأمة مع حدود الدولة، وهذا ما يفسر الشبق التوسعى الإستيطانى عند الإسرائيليين الصهاينة، وعن ذلك يقول بن جوريون بوضوح في الكتاب السنوى لحكومة إسرائيل في أكتوبر ١٩٥٢ "تتألف كل دولة من الأرض والشعب. وإسرائيل لا تشذ عن هذه القاعدة، غير أنها دولة لم تأت مطابقة لأرضها أو شعبها .. وأضيف الآن أنها قامت فوق جزء من أرض إسرائيل فقط".

وهكذا أصبحت فكرة أرض الميعاد، فكرة مصحوبة بوعد إلهى مقدس، وترتب على ذلك قدسية الأرض التى وعد بها الرب إبراهيم، وترتب أيضا أن الشعب الساكن عليها شعب مقدس هو شعب الله المختار، وصار من الطبيعى أن يتم الربط العضوى المقدس بين تلك الأركان الثلاثة، الوعد الإلهى، الأرض المقدسة الموعود بها، شعب الله المختار، وقد رتب ذلك السلوك التوسعى على حساب أرض الآخرين، بل وعلى حساب الشعب الساكن لتلك الأرض، كما رتب التمسك الغيبى بجغرافيا إسرائيل الكبرى التى جاء ذكرها في التوراة من نهر النيل إلى النهر الكبير، نهر الفرات، حتى ولو اضطرت للتنازل عن بعضها بتوقيع معاهدات التسوية القائمة، إلا أن تلك المعاهدات تعطى لإسرائيل حق الهيمنة والنفوذ بل والسيادة أحيانا على تلك الأرض.

وعن ذلك يقول إسرائيل شاحاك في كتابه "الديانة اليهودية وتاريخ اليهود .. وطأة ٣٠٠٠ عام" ".. فالأيديولوجية اليهودية توصى بأن الأرض التى كانت في قديم الزمان، إما محكومة من حاكم يهودى كائنا من كان، أو موعودة لليهود من الله، إما في التوراة، أو بحسب تفسير حاخامى للتوراة والتلمود – وهو الأهم سياسيا في الواقع – فإن هذه الأرض يجب أن تعود لإسرائيل بما أنها دولة يهودية. ومما لا شك فيه أن الكثيرين من الحمائم اليهود يرون بأن فتحا من هذه النوع يجب أن يؤجل إلى وقت تكون فيه إسرائيل قد أصبحت أقوى مما هى عليه الآن، أو أنهم يتطلعون برجاء إلى حدوث "فتح سلمى" أى أن يجرى اقناع الحكام العرب أو الشعوب العربية، بالتنازل عن الأرض، موضوع البحث لقاء منافع تنعم بها عليهم الدولة اليهودية حينذاك". وهكذا جلبت قداسة الأرض وقداسة ساكنيها، قداسة التوسع، وقداسة الحدود التورانية.

وعن ذلك يقول البروفيسور موشيه برافر في كتابه "حدود أرض إسرائيل" – "على ما يبدو فإن مشكلة الحدود الإسرائيلية أثيرت منذ تبلور بنية الشعب اليهودى، ومنذ الوعد الإلهي لسيدنا إبراهيم بأن يمنح هذه "البلاد" لسلالته ونسله، واصفا بذلك أولى معالم حدودها. ويمكننا الافتراض بهذا الصدد أن الله والتوراة ما كانا ليهتمان بهذا الموضوع كل هذا الاهتمام لولا أهميته البالغة. وعشية دخول الأسباط الإسرائيليين إلى (أرض إسرائيل) أشار لهم (موسى) بشكل تفصيلي إلى حدود "الأرض الموعودة"، الأمر الذى يدل دلالة قاطعة على مدى أهمية هذه القضية بالنسبة للشعب اليهودى".

ج – العنف مثل أعلى والحرب عمل مقدس : حيث يميز العقيدة العسكرية لليهود في الأزمان القديمة حسبما جاء بالتوراة والتلمود – ذلك الترابط العضوى بين "حروب إسرائيل" وبين "رب الجنود".

ولما كان "الشعب الإسرائيلي" شعب مقدس لأنه شعب الله المختار، وكذلك كانت الأرض مقدسة لأن ساكنيها مقدسين، والأهم من ذلك أن الله قد قدس الشعب والأرض لأنه قد اختار ذلك، فلأجل ذلك كله تصير الحروب التى يشنها ويشارك فيها ويعلنها "شعب الله المختار" الشعب الإسرائيلي حروب مقدسة لأنها تصدر أولا بتعليمات من رب الجنود، وتحت قيادته. "يهوه إله إسرائيل هو في نفس الوقت رب

الجيوش، محارب شديد، يقود شعبه بعنف وغلظة". [٣]

وفي خطاب الحاخام موشى جورين - حاخام جيش الدفاع الإسرائيلي، أمام الجنود صباح يوم الخامس من يونيو ١٩٦٧، قال ليحثهم على القتال ، ويعبأ نفوسهم، ويشحذ هممهم "لقد جاء اليوم العظيم لأمة إسرائيل .. ولسوف يساعدكم رب المعارك وينصركم". [٤]

وقد تناول دافيد بن جوريون أمر المهام القتالية بالإستيلاء على الأرض من باب "المهام الإلهية". ففي خطاب أمام الكنيست في ١٥ أبريل ١٩٥٦ قال "في أيامنا هذه لن يستمع أحد إلى "مهمة إلهية" على هذا النحو من الدقة والوضوح .. ورغما عن هذا الوعد وكل ما صاحبه من مساعدات لم يتمكن يوشع بن نون من امتلاك الأرض المتبقية .. أن البلدان التى لم يحررها يوشع قد حررها جيش الدفاع الإسرائيلي في أيامنا هذه".

ولا تكتفي الصهيونية بذلك، إنما تعتبر كل أرض تدوسها أقدام جيش الدفاع الإسرائيلي أراض يهودية، هكذا قالت التوراة في سفر يشوع (٦،٥،٣،١) "كل موضع تدوسه بطون أقدامكم لكم اعطيه كما كلمت موسى" وبهذا المعنى قال بن جوريون في خطاب ١٥ أبريل ١٩٥٦" هنا تكون الحدود .. حيث يصل الزحف الإسرائيلي. إن ما حدده الرب هو أفضل ضمان لإسرائيل، أما الضمانات التى أعطتها لنا الدول الثلاث الكبرى فليس لها مثل هذا الوضوح أو تلك الثقة".

وتثبيتا لهذا المفهوم الإلهى، بذل رجال الفكر العسكرى الإسرائيلي، والمؤرخون والاستراتيجيون كل الجهود من أجل الربط المستمر بين معارك الحركة الصهيونية قبل الدولة وبعدها بمعارك العبرانيين في الماضى السحيق حتى يؤكدوا لأنفسهم أولا ولغيرهم ثانيا أنهم أصحاب "مهمة إلهية".

وعن ذلك يقول بن جوريون "إن كل تاريخ إسرائيل القديم يرويه لنا الكتاب المقدس إن هو بالدرجة الأولى إلا تاريخ إسرائيل العسكرى .. لقد حارب اليهود الأوائل الأشوريين والبابليين والمصريين والكنعانيين والمعابين والعمونيين والفرس والإغريق والرومان .. وحين هزموا على يد فيالق تيتوس، بعد معركة يائسة، آثروا أن يقتلوا أنفسهم في مسعدة على أن يستسلموا .. وقد رأت إسرائيل الحديثة في مسعدة رمز

لإرادتها.. فاليوم يقسم المجندون يمين الولاء فوق قلعة مسعدة وهم يرددون "لن تسقط مسعدة مرة أخرى". (٥)

وقبل حرب ١٩٦٧، كتب موشى ديان مقالا معنويا غرضه بث روح المحارب داخل الجنود الإسرائيلين حكى فيه قصة المبارزة التى وقعت بين داود وجالوت ! نزل جالوت إلى ساحة الوغى مدججا بسلاحه، مغطى بدروع الفولاذ، التى أثقلت حركته، وحرمته من حرية المناورة، أما داود فاكتفي بمقلاع بسيط وبعض الحجارة فكان بذلك خفيفا وسريعا، ولم يكن جالوت بكل ما يحمل من أسلحة قادرا على إصابة داود من بعد. واستغل داود ذلك فأطلق الحجارة من مقلاعه من بعيد .. وهكذا أحسن داود استخدام نقطة القوة في سلاحه، واستغلال نقطة الضعف في خصمه ليقضى عليه .. ولم يغفل داود الناحية المعنوية في معركته، إذ نجده يخاطب جالوت ليزعزع معنوياته قائلا "أنت تقبل نحوى بالسيف والرمح والحربة، أما أنا فأتقدم نحوك باسم رب جيش إسرائيل التى أهنتها".

وقد كان ذلك نموذج لربط الماضى البعيد، بالحاضر، والمقدس بالواقع، كما كانت في نفس الوقت محاولات دؤوبة من قبل الخبراء لاستخراج دروس وعبر، تشكلت منها النظرية القتالية لجيش الدفاع الإسرائيلي، وكان من بينها ما أسماه موشى ديان بالوصايا العشر :

المفاجأة، الهجوم الحاسم، الاستعداد الكامل والتخطيط الدقيق، الخداع والتضليل، الحرب الخاطفة، كشف أوضاع العدو وقدراته ونواياه، التفوق الكمى والكيفي على العدو، تهيئة الظروف المعنوية العالية للقوات مع العمل على تحطيم معنويات العدو، التوظيف الأمثل لطبوغرافية أرض المعارك، اعتماد القواعد التنظيمية المنظورة والاعتماد على الجيش الشعبى الذى يضم كل فئات الشعب. وقد قام الأوائل من القيادات الدينية والسياسية والعسكرية والفكرية من الحركة الصهيونية قبل الدولة وبعدها ببلورة رؤية قيمية تعطى تبريرا للسلوك الذى يفرض على أو يخرج من جند إسرائيل، ولذلك أخرجوا من التوراة الآيات التى تحض على العنف مع العدو، حيث جاء في سفر التثنية ٢٠ : ١٠٤-١٦ "أما مدن هؤلاء الشعوب التى يعطيك الرب الهك نصيبك فلا تستبق منها نسمة ما"، ومن سفر أشعياء ١٣ : ١٦، ١٨ "تحطم أطفالهم أمام عيونهم،

وتنهب بيوتهم، وتفضح نساءهم .. لا يرحمون ثمرة بطن، ولا تشفق عيونهم على الأولاد".

وهكذا ينكشف لنا أن المشترك في كل هذا العنف من حيث المبدأ والأسلوب والأداة، هو السعي لخلق قناعة لدى التجمع الصهيوني بكل مؤسساته وأحزابه وأفراده بأن شعب الله المختار لابد أن يكون قادرا على مواجهة الأعداء، كما أن أساليبه وأدواته هي أيضا مقدسة لأن الرب يباركها. وهكذا تكون القوة فوق الحق لأنهم هم الحق فهم أصحاب الوعد الإلهي وهم شعب الله المختار وتلك الأرض المعطاه لهم وهي أرض مقدسة.

فالعنف إذن مثل أعلى في الصهيونية، وجوانب وأشكال العنف لها قدسية خاصة في التوراة وفي التاريخ اليهودي، ومن أجل ذلك كان فلاديمير جابوتنسكي يقول ويؤمن ويعمل بنظرية أن التوراة والسيف أنزلا على الشعب اليهودي من السماء. كما كان مناحيم بيجين يرى أن قوة التقدم في تاريخ العالم للسيف وليست للسلام.

وعلى أساس ذلك المنطلق والثابت العقيدي نشأت المؤسسة العسكرية أحد أركان النظام السياسي الإسرائيلي، كما تربى جيل القادة الأوائل، بالإضافة إلى التربية المخططة للأجيال الجديدة على قدسية مبدأ العنف في التوراة والتاريخ اليهودي والحاضر الإسرائيلي. وهكذا امتد العنف ليشمل كل التجمع الصهيوني الاستعماري الإستيطاني العنصري وذلك عبر عملية التنشئة الاجتماعية التي قامت بها كل من المؤسسة العسكرية والتعليمية والدينية والأيديولوجية عبر التعاونيات الزراعية (الكيبوتز). ولعل جيل الصابرا نموذج لتلك لتنشئة، كما أن الأجيال المتخرجة من المؤسسة التعليمية للحريديم تكشف لنا عن عمق العنف المورث لهذه الأجيال، كما أنها تكشف لنا عن تعدد المؤسسات المنتجة له، كما توضح لنا الدور المحوري الذي تأخذه المؤسسة العسكرية ورجالها في النظام السياسي الإسرائيلي.

لكل هذا، أصبح العنف والحرب المقدسة إحدى المفاعيل الأساسية للإدراك الصهيوني للواقع والتاريخ. ولم يكن هناك مفر من أن يترجم هذا الإدراك نفسه لإجراءات وعنف مسلح لتغيير الواقع. وكان تنظيم "الهاشومير" وهي المنظمة التي أصبحت الهاجاناه امتدادا لها.

وكانت تستخدم العنف بالعصى والسكاكين مع أصحاب الأرض من العرب الفلسطينيين. وبعد وضع فلسطين تحت حكم الانتداب البريطانى أخذ البناء التنظيمي للعنف الصهيونى في النمو حين تأسست الهاجاناه ممثلة الذراع العسكرى للوكالة اليهودية ١٩٢٠، ومن داخلها تشكلتا كتائب بوش عام ١٩٣٧، وفرق البالماخ. وبعد انشقاق أنصار الصهيونية التصحيحية (جابوتنسكى) كونوا تنظيما أكثر دموية وعنفا الأرجون تسفاى ليومى (الإتسل). وفيما بعد انشق عن إتسل "جماعة أبراهام شتيرن" وكونت عام ١٩٤٠ جماعة ليحى.

وتعد تلك التنظيمات العنفية الثلاثة (الهاجاناه - إتسل - ليحى) بمثابة العمود الفقرى للعنف الصهيونى منذ أن بدأ الاستيطان على أرض فلسطين، وعلى وجه الخصوص من قبل الانتداب الإنجليزى حتى قيام "الدولة الإسرائيلية".

ومن بين السجل الحافل للعنف والإرهاب الصهيونى على أرض فلسطين قبل قيام الدولة، قيام الهاجانا بقتل مواطنين عربيين فلسطينيين رميا بالرصاص في ١٦ أبريل ١٩٣٦ وكان ذلك بجوار مستعمرة بتاح تكفا، كما شهد عام ١٩٣٧ سلسلة من عمليات إلقاء القنابل على العرب الفلسطينيين العزل في المقاهى والأسواق ووسائل النقل وأمام المساجد، راح ضحية تلك العمليات في هذا العام حوالى ٥٠٠ شهيد وما يقترب من ٢٥٠ مصاب من الفلسطينيين. وتوالت تلك العمليات المستندة إلى فلسفة العنف الصادرة من التوراة وبالذات بعد تشكيل "حركة العصيان العبرى"، من المنظمات العنفية الثلاث، ومثلهم في القيادة كل من جاليلى وموشى سنيه عن الهاجاناه ومناحيم بيجين من إتسل وإبراهام ستبرن ويالينى مور عن ليحى وكانت باكورة أعمال حركة العصيان تلك نسف محطة سكك حديد رام الله في أول نوفمبر ١٩٤٥،وفي عام ١٩٤٧، ١٩٤٩، كثف الإرهابيون الصهاينة من عملياتهم ضد القرع والمزارع، الأمر الذى أدى إلى تشريد ما يقرب من ٩٠٠ ألف فلسطينى، وكان ذلك بعد المذابح الجماعية التى عرفت باسم مذبحة دير ياسين ومذابح قرى حساس ويازور وعسعس والدوايمة والرحلة وبلدة الشيخ. وقد تسببت تلك المذابح في هجر كلى أو جزئى لحوالى ٣٥٠ قرية ومدينة من السكان في حرب ١٩٤٨ من بين ٤٥٠ قرية ومدينة سيطرت عليها العصابات الصهيونية.

بعد الإعلان عن قيام إسرائيل في مايو ١٩٤٨، أسرعت القيادة

الصهيونية إلى اطلاق تسمية "جيش الدفاع الإسرائيلي" على جماعة الهاجاناه وإلى إدماج الجماعات العنفية الأخرى الى الجيش. وهكذا أصبح العنف يمارس باسم الدولة وبدأت ظاهرة الحروب المقدسة والترحيل القسرى والجماعى للفلسطينيين.

وتكشف لنا مسيرة العنف تلك كيف تشكلت إحدى أهم مؤسسات النظام السياسي الإسرائيلي وهو المؤسسة العسكرية، وتبدأ مسيرة عنف أكثر اتساعا وشمولا ويكتب التاريخ عن مذبحة شرفات ومذبحة قلقلية ومذبحة بيت لحم ومذبحة غزة ومذبحة قبية ومذبحة كفر قاسم وحروب ٥٦، ٦٧، ٧٣، ١٩٨٢ .. الخ، ومذبحة قانا ومصنع أبو زعبل وضرب المفاعل النووى العراقى وضرب تونس والطائرة المصرية.

هناك قيم أخرى حاكمة للنظام السياسي الإسرائيلي وللتجمع الإسرائيلي، بالإضافة إلى ما فات ذكره وهى قيمة العدالة والمساواة بين اليهود فقط. أما الأغيار (الجويم) فالاستحلال لماله وعرضه ولدمه واردا بل مطلوبا. ولعل هروب موسى النبى تؤكد ذلك بعد قتله لمصرى، وقصة جمع كل ما أرتفع ثمنه من المصريين عند مغادرة اليهود لأرض مصر، تؤكد ذلك أيضا. وقد جاء في (سفر العدد ٣١: ٢٥-٢٧) "وكلم الرب موسى قائلا : "احص النهب المسبى من الناس والبهائم. ونصف النهب يكون لمن باشروا القتال"، مثلما سلب يعقوب وأهله مضيفيهم من المصريين "وأعطى نعمة لهذا الشعب في عيون المصريين، فيكون حينما تمضون أنكم لا تمضون فارغين. بل تطلب كل إمرأة من جارتها ومن نزيلة بيتها أمتعة فضة وأمتعة ذهب وثيابا وتضعونها على بنيكم وبناتكم فتسلبون المصريين". (خروج ٣: ٢١ و ٢٢).

وهناك قيم الحرية الفردية والحرية الاجتماعية والتى جاءت أيضا من استخراجات توارتية، بالإضافة الى تعايش الفكر الليبرالى الغربى والفكر الاجتماعى الاشتراكى في أوروبا أثناء العصر الصناعى وما بعده. كما أن الشخصية الإسرائيلية محملة بكثير من القيم منها الرئيسى والثانوى، ولعل ذلك كان سببا محوريا في تناولها النقدى اللازع من قبل الأدباء والمفكرين في العالم.

لكن ما يهمنا هو تأثير ذلك على النظام السياسي الإسرائيلي بكل مؤسساته وأحزابه وجماعاته، حيث تكشف لنا ممارسات ذلك النظام

الكثير من تلك القيم، قيم الاستعلاء العنصرى وقيم الصهيونية كعقيدة استعمارية استيطانية إحلالية عنصرية، وقيم العنف الممارس في الحروب وفي التنشئة الاجتماعية، وفي النسف والتدمير لمنازل الفلسطينيين وفي العديد من المذابح ضد عرب فلسطين والذين اعترفوا بها بأنفسهم، كما تكشف لنا التفرقة الرهيبة بين اليهود وسكان الأرض الأصليين من العرب نوع المساواة والعدالة الذى يؤمن به ذلك النظام السياسي الإسرائيلي.

ومن هنا فإن النظام قد تأسس وقام على أساس تبنى تلك القيم فكان من الطبيعى أن تعبر ممارساته اليومية عنها أيضا، فالمدخلات تساوى المخرجات دائما.

(٣) النظام السياسي الإسرائيلي :

نظام استيطانى، تشكلت خصائصه من متطلبات واحتياجات حركة الاستيطان مثل الاستيعاب والتوظيف الأمثل للقوى البشرية، والدمج والإنصهار للجماعات الصهيونية الآتية من جغرافيا متعددة ومتنوعة ومن ثقافات مختلفة ومتعددة، الأمن وتأمين الهجرة. ويعنى ذلك أن الطبيعة الاستيطانية للتجمع الصهيونى هى المحدد الرئيسى لكل التفاعلات والعلاقات الخارجية والداخلية بين المؤسسات والأحزاب والقوى والنخب وجماعات الضغط داخل هذا التجمع.

من هذا الغرض والمنطلق الاستيطانى نؤكد أن الديمقراطية الإسرائيلية، هى ديمقراطية تخدم حركة الاستيطان ولذلك فمن الطبيعى أن تكون مستبعدة للعرب بطرق شتى، كما أن الديمقراطية المجسدة للمركزية القومية التى تساعد على تركيز كل مفاعيل القوة في يد النخبة الحاكمة والسلطات المركزية، وذلك من أجل تنفيذ الخطط الخاصة بقوة الدولة وقدرتها.

وهكذا يكون الشكل الديمقراطى للنظام السياسي الإسرائيلي ما هو إلا تعبير شكلانى يشجع اليهود على الهجرة والاستيطان، ويوظف القدرات الصهيونية اليهودية التوظيف الأمثل لصالح التوسع الذى لا يحده دستور يحدد حدود الدولة، ولا تحدده سوى رؤى وأحلام ونبوءات توراتية.

كما يتسم النظام السياسي الإسرائيلي بالاعتماد المتزايد على

الراعى "الامبريالى" (الولايات المتحدة الأمريكية)، كما أنه يعمل دائما منذ أن وجد على الإرتباط العضوى بين الدولة الإسرائيلية والحركة الصهيونية ومن حركة الرأسمال الاحتكارى والاستعمارى، حتى يكون جزءا فاعلا ومشاركا مهما في التخطيط لمصلحة الغرب بما يفيد مصالحه. ومن السمات المميزة للنظام السياسي الإسرائيلي ازدواجية المؤسسات وتعدد الأدوار. فكل مؤسسات التجمع الصهيونى على أرض فلسطين وكل مؤسسات الحركة الصهيونية العالمية تعمل جميعها من أجل الأمن ومزيد من الهجرة والاستيطان، لذا من الطبيعى أن نجد المؤسسات تقوم بأدوار متعددة.

ومن السمات المميزة أيضا لمؤسسات ذلك النظام الإسرائيلي أنها جاءت استمرارا وتطويرا للمؤسسات التى قامت قبل قيام الدولة من قبل المؤسسات الاستيطانية التابعة للوكالة اليهودية. فنجد مثلا أن الكنيست الإسرائيلي قبل الدولة كان "الجمعية المنتخبة" ثم "مجلس الدولة المؤقت" وبعد الدولة وسمى الكنيست.

وهكذا كانت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية" التى تحولت الى "الحكومة المؤقتة" عام ١٩٤٨ ثم إلى مجلس الوزراء. وكذلك مسيرة الهستدروت التى عبر عنها بن جوريون قائلا : "ليس الهستدروت نقابة عمالية ولا هو حزب سياسى ولا هو تعاونية أو جمعية لتبادل المنفعة، أنه أكثر من ذلك، الهستدروت هو اتحاد شعب يقوم ببناء وطن جديد ودولة جديدة وشعب جديد وحضارة جديدة ومستوطنات جديدة، أنه اتحاد للمصلحين الاجتماعيين لا تمتد جذوره إلى بطاقة عضويته الخاصة، بل إلى المصير المشترك والمهمات المشتركة لجميع أعضائه في الموت والحياة" لذلك فإن الهستدروت هو مؤسسة صهيونية استيطانية هامة حيث تتحرك في داخلها كل القوى والأحزاب والمؤسسات وتقوم بالربط بين المستوطن الصهيونى والأقليات اليهودية فيالعالم".

وقد نص قانون إنشاء الهستدروت على أنه يعتبر أداة لعملية الاستيطان ولتنشيط الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، ومن هذا الهدف تعددت مجالات عمل الهستدروت وأدواته التنفيذية، فهو اتحاد للتعاونيات ومؤسسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهيئة للتأمين الصحى،

وجمعية لتقديم الخدمات الثقافية والتعليمية والدينية". (٦)

ويكفي أن نشير لكيفية هيمنة غرض الاستيطان على تخليق المنظمات والهيئات والمؤسسات الصهيونية أن الهستدروت قد تأسس قبل تأسيس الهاجاناه بعام واحد أى عام ١٩١٩، واشترك في عضويته ٦٠٪ من رجال الهاجاناه والأرجون وشتيرن. وقد أسس الهستدروت لتنفيذ سياسة اقتحام العمل القائمة على عدم التعامل مع العمال العرب بل وتحريم توظيفهم.

وكذلك تشكل "جيش الدفاع الإسرائيلي" من المنظمات الإرهابية التى سبقته مثل الهاجناه والأرجون وليحى وغيرها.

وهكذا يتكشف لنا مما سبق عن النظام السياسي الإسرائيلي أنه نظام يستمد شرعيته من الاستيطان وبالتالى التوظيف الأمثل لكافة مؤسسات وهيئات وأحزاب وجماعات إسرائيل والصهيونية واليهود لصالح ذلك الغرض الاستيطانى، كما أنه نظام نخبوى عنصرى يفرق ويميز بين السكان، ويركز السلطة في الحكومة والسلطات التنفيذية. وعبر ذلك يكون النظام السياسي معبرا بصدق عن دولة كل اليهود.

وحتى يتم التناول التفصيلى لهذا النظام الساسى نبدأ أولا من محاولة وضع دستور وقوانين ذات الطبيعة الدستورية وتنظيم وتحديد العلاقة بين السلطات.

محاولة وضع دستور مكتوب :

من المعروف أن إسرائيل ليس لديها دستورا مكتوب حتى الآن - رغم المحاولات المتعددة لذلك، حيث كانت المحاولة الأولى عند صدور قرار التقسيم حيث شكلت الوكالة اليهودية بفلسطين، لجنة من فقهاء القانون برئاسة البروفسور "ليو كوهين" لتحضير مشروع للدستور، وبالفعل عرض المشروع على المجلس المؤقت للدولة ونشر هذا المشروع في ٩ ديسمبر ١٩٤٨.

وفي ١٣ يونيو ١٩٥٠، أصدر الكينست قرارا بتأجيل وضع الدستور مع أهمية أن يكون لإسرائيل دستور، وكانت الأحزاب الدينية أعلنت معارضتها لمشروع الدستور لأنه لم يتخذ التوراة مصدرا للتشريع، كما عارضه حزب "المابام" لاعتراضه على عبارة "الإله القادر

القوى"، وتعويضا عن عدم وجود الدستور نص قرار التأجيل على تشكيل لجنة لتحضير مشروعات وقوانين عادية تتضمن أحكاما دستورية.

ومن المعروف أن حكومة يهودا باراك التى تشكلت عقب انتخابات الكنيست في دورته الخامسة عشر عام ١٩٩٩، قد كلف رئيسها بعض الخبراء بتحضير مشروع للدستور لمناقشته، فيما سمى بثورة العلمانية أو الثورة المدنية، وأشار لأهمية الزواج المدنى، وإلغاء الدين في بطاقات الهوية وتشغيل طيران العال يوم السبت بعد أن كان محرما وربما تغيير النشيد الوطنى "هاتيكفا" لأخذ فلسطين ١٩٤٨ في الحسبان كمواطنين في "دولة إسرائيل".

ومن المفترض أن يدور الجدل داخل "إسرائيل" في الأسابيع القادمة حول ذلك الخيار إلى أن يحين في الأفق بادرة للخروج من مأزق الحكومة الحالية التى تتمتع بأغلبية قليلة جدا. كما أنها تتمتع بكثير من المشاكل وعلى رأسها التسوية وشكل التنازلات التى سوف تقدمها وموقف القوى والأحزاب الأخرى من ذلك وبالذات الليكود والأحزاب الدينية التى دخلت في تحالف موجه ضد باراك وحكومته. وقد بات مؤكدا أن باراك يحاول أن يواجه الحلف المعارض له ولسياساته (الليكود اليمينى العلمانى والأحزاب الدينية) بقذف قنبلة تفجير التناقضات في خطوطها بين علمانية الليكود ودينية الأحزاب الدينية بقيادة شاس. وفق هذه الأجواء يمكن فهم الأهداف الآنية لمشروع الثورة المدنية لباراك.

المهم هناك مجموعة من القوانين ذات طابع دستورى يأتى على رأسها :

قانون الكنيست، أراض إسرائيل، رئيس الدولة، الحكومة، الجيش، أملاك الدولة ومداخلها، القضاء، مراقب الدولة، قانون العودة، قانون مساواة المرأة بالرجل، قانون الجنسية، قانون التعليم، قانون الخدمة الوطنية والأمن القومى، قانون الانتقال من الانتداب البريطانى إلى الدولة حسب قرار التقسيم وما تلاه من استيطان وضمن أراض.

ومن المعروف أن الأساس القانونى لقيام "دولة إسرائيل" كان في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، حيث قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة وجوب إقامة دولتين على أرض فلسطين : دولة يهودية ودولة عربية، على أن يكون ذلك قبل أكتوبر ١٩٤٨، وهكذا قسمت فلسطين بحسب خريطة

كانت مصاحبة للقرار الصادر. وفي ١٤ مايو ١٩٤٨، حدد بن جوريون في "اعلان الاستقلال" الذى قرأه أمام "مجلس الشعب" في تل أبيب أهداف الدولة بما يلى :

"دولة إسرائيل ستكون مفتوحة للهجرة اليهودية ولجمع الشتات وستعمل على تطوير البلاد لصالح كافة سكانها"، وقد جاء ذلك المعنى في نص قانون العودة "يحق لكل يهودى أن يهاجر إلى إسرائيل وأن يستقر بها".

ومن أجل تنفيذ ذلك الغرض، أصدر مجلس الدولة المؤقت مرسوم أنظمة الحكم والقضاء لسنة ١٩٤٨ التى كانت سارية المفعول في فلسطين حتى ١٤ مايو ١٩٤٨، وتعديلها بما يتلاءم مع قيام الدولة الإسرائيلية. بالإضافة فيما بعد - تم الإقرار بأنه هناك قوانين لا يتم تعديلها إلا بتوفير ٨ عضو كنيست، وبعد سنتين من قيام الدولة، سنت إسرائيل القوانين اللازمة لتحقيق أهدافها الاستيطانية والإحلالية والعنصرية، فكان قانون العودة ١٩٥٠، قانون أملاك الغائبين لسنة ١٩٥٠، قانون أملاك الدولة لسنة ١٩٥١، قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢، قانون استملاك الأراضى لعام ١٩٥٣. وبمرور الوقت، تزايدت القوانين الإسرائيلية، وازداد الاعتماد على التشريع اليهودى القديم وأبطلت وتقلصت قوانين السلطة العثمانية والانتداب الإنجليزى، وعبر ذلك تم تكريس الهوية اليهودية للدولة، كما تم بناء الأساس القانونى لها وفي القلب منه النظام القضائى الإسرائيلي.

١- السلطة القضائية في إسرائيل :

حيث تعتبر السلطة القضائية في إسرائيل طبقا للقانون رقم ٥٧١٣ لعام ١٩٥٣ مستقلة استقلالا تاما عن كل من الكنيست والحكومة، "ويعتبر الجهاز القضائى في إسرائيل امتدادا لما كان متبعا في فترة الانتداب، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة". (٧)

وتمثل المحكمة العليا في إسرائيل أعلى سلطة قضائية يرأسها أكبر القضاة سنا وتتشكل من تسع قضاه دائمين منهم قاض متخصص في الشئون الدينية، وقاض ممثلا للطوائف الشرقية، وأضيف مقعد للمراة عام

.١٩٨٢

وتتمتع المحكمة العليا بصلاحيات واسعة في جميع القضايا المدنية والجنائية. ويتم تعيين أعضاء المحكمة العليا من قبل رئيس الدولة بناء على ترشيح لجنة مكونة من ٩ أعضاء (رئيس المحكمة العليا + ٢ من رجال القضاء من المحكمة العليا + ٢ من أعضاء الحكومة منهم وزير العدل + ٢ من أعضاء الكنيست + ٢ من المحامين) ومن المعروف أن وزير العدل هو نفسه رئيس المحكمة العليا.

والمحكمة العليا هى الجهة الوحيدة المنوط بها حركة تنقلات رجال القضاء، كما يوجد الى جوار تلك المحكمة العليا محاكم اقليمية وتخصصية:(٥ محاكم اقليمية مركزية + ٣٠ محكمة صلح + محاكم الشباب + محاكم الصلح الخاصة بوسائل النقل – محاكم العمل – محاكم الإيجارات).

بالإضافة إلى ذلك فهناك المحاكم الدينية وجهاز القضاء العسكرى – والمحاكم الانضباطية لمستخدمى الدولة.

وهكذا يتكون الهيكل القضائى الغسرائيلى من محاكم الصلح (درجة أولى تفصل في الدعاوى المالية التى لا تزيد قيمتها على ٧٥٫٠٠٠ شيكل، وتفصل في دعاوى التصرف وحيازة الأراضى والعقارات، والدعاوى الجزائية والجنح والمخالفات، ويحق لها أن تفرض عقوبات مالية وأن تحلم بالحبس بما لا يزيد على ٧ أعوام).

بعد ذلك يأتى دور المحاكم المركزية وهى موجودة في القدس وتل أبيب والناصرة وبئر السبع. وفي كل محكمة عدد من القضاه يتلاءم مع كثافة الدعاوى المقدمة اليها ومع عدد سكان الإقليم ومهمة المحكمة نظر القضايا المستأنفة والصادرة عن محاكم الصلح، ونظر الجرائم الكبيرة التى عقوبتها الموت أو السجن أكثر من ١٠ سنوات وعندها تتشكل من ثلاث قضاه وتكون قراراتها بالأغلبية بعد ذلك يأتى دور المحكمة العليا في القدس حيث تتالف من ١١ قاضيا وصلاحياتها تشمل الدولة بجميع أجهزتها، وسكانها، ومؤسساتها، وسلطاتها". ولها رئيس ونائب رئيس يديران شؤونها ويوزعان العمل والقضايا بينهما. وفي معظم القضايا، تنظر المحكمة العليا بهيئة مؤلفة من ثلاثة قضاه . وفي القضايا ذات الأهمية القصور، يجوز لرئيس المحكمة أن يأمر بأن تنظر بخمسة قضاه". [٨]

وأخيرا : محكمة العدل العليا :

التى يتم التوجه اليها بالتماس، لأن قرارات المحكمة العليا مبرمة، وإذا رأت توفر شروط الجدية في الالتماس تسير في القضية حسبما ترى.

وحتى نعطى تفصيلا أكثر للمحاكم الدينية في إسرائيل سوف نجدها محاكم دينية يهودية على درجتين محاكم بداية في ظل لواء ومحكمة استئناف وقضاتها من رجال الدين اليهودى يعينهم رئيس الدولة بحسب قانون المحاكم الدينية اليهودية وصلاحيات هذه المحاكم تمتد لتشمل قضايا الزواج والطلاق والنفقة وإدارة وإنشاء الأوقاف اليهودية وهى تشمل كل يهودى مقيم في إسرائيل حتى ولو لم يكن إسرائيليا ومحاكم شرعية إسلامية ومحاكم دينية مسيحية ومحاكم درزية.

ويهمنا هنا النظر على علاقة السلطة التنفيذية وفي القلب منها الحكومة بالسلطة القضائية، حيث أنها علاقة متشابكة ومعقدة رغم الاستقلال، وذلك لأنها تتم عبر ثلاث خطوط منفصلة لكل خط دور ومهمة في التواصل والرقابة في نفس الوقت :

أ- المستشار القضائى للحكومة ووظيفته المسئولية عن التشريع من قبل الحكومة وكذا عن الاستشارات القانونية للحكومة وأجهزتها ومؤسساتها، كما أنه من الممكن أن يشارك في الإجراءات الهامة المصحوبة بالفتاوى القانونية مثلما حدث في مفاوضات السلام المصرية - الإسرائيلية، والإسرائيلية - الفلسطينية، والإسرائيلية - الأردنية.

ب- محكمة العدل العليا فهى المنوط بها الحفاظ على حقوق المواطنين أمام السلطة، كما أنها تمتلك حق التدخل في القضايا السياسية مثل قرارها بعدم قانونية الاستيطان في مكن ما وإجبار الحكومة على عدم البث التليفزيونى يوم السبت، كما أنها ألغت قانون الكنيست الخاص بتمويل الأحزاب لعام ١٩٦٩.

ج- لجان التحقيق القضائية : وهى مؤسسة قضائية يتم تعيينها من قبل الحكومة لفحص قضية محددة مثل لجنة أجرانات ولجنة كاهانا.

وهكذا عبر الخطوط الثلاثة تلك يتم نسج علاقة الندية والاستقلال بين السلطة التنفيذية والقضائية.

أ-السلطة التنفيذية في إسرائيل :

التى تمارس الحكم بناء على موافقة السلطة التشريعية وهى تتشكل من رئيس الدولة. ويتمتع بصلاحيات شكلية ومردودة، ورئيس مجلس الوزراء ومجلس الوزراء، والمجلس المصغر، وتتركز السلطة بمعنى القرار في يد رئيس الوزراء والمجلس المصغر بعد أن يكون قد دخلت على شبكة علاقاتهم كافة المؤسسات الهامة مثل المؤسسة العسكرية والأحزاب والهستدروت وأجهزة الأمن ومراكز البحوث.

أ- رئيس الدولة : وقد تم إقرار "قانون رئيس الدولة" رقم ٥٧١١ لعام ١٩٥١، وينتخب بالاقتراع السرى من بين مرشحين أمام الكنيست، ومدة حكمه خمس سنوات ، ويشترط أن يحصل المرشح على ٦٠ صوتا من ١٢٠ صوت في الكنيست عندها يحصل على مقعد رئيس الدولة. وهى وظيفة فخرية يقوم فيها بافتتاح دورات الكنيست ويوقع على القوانين التى يصدرها دون أن يكون له حق الاعتراض، كما أنه ليس من صلاحياته التدخل في الشئون السياسية بمعنى صنع السياسة أو نقدها فهذا دور الحكومة والمعارضة.

أما عن علاقته بالحكومة فهى تختص بالوظائف الآتية :

١- تعيين رئيس الحكومة وتكليفه بتأليف الوزارة بناء على نتائج الانتخابات.

٢- تسلم استقالة رئيس الحكومة والوزراء.

٣- تعيين الهيئات الدبلوماسية، والقنصليات الإسرائيلية في الخارج بناء على توصيات وزير الخارجية.

٤- توقيع الأوراق الرسمية الخاصة بالحكومة.

٥- توقيع المعاهدات التى تبرمها إسرائيل مع الدول الأخرى بعد موافقة الكينست عليها.

٦- تعيين مراقب الدولة وعميد بنك إسرائيل، والقضاه المدنيين والقضاه الشرعيين للطوائف المختلفة.

٧- الاطلاع على التقارير الرسمية عن أعمال الحكومة والمرسلة من أمين سر الحكومة.

ومن المعروف أن رئيس الحكومة يأتى دائما من صفوف حزب

الأغلبية باستثناء واقعتين : الواقعة الأولى عندما كان حزب العمل معارضا لسلطة وحكومة الليكود (الرئيس حاييم هيرتزوج ١٩٧٨) والمرة الثانية. أخيرا في عهد حكومة باراك عام ٢٠٠٠ عندما سقط مرشح حزب العمل الحاكم شيمون بيريز أمام موشيه قصاب مرشح الليكود المعارض، وبهذا صار الرئيس الثامن "لدولة إسرائيل".

ب - رئيس الوزراء :

في مارس ١٩٩٢، تمت إجازة قانون انتخاب رئيس الوزراء من الشعب مباشرة بمعزل عن انتخابات الكنيست على أن يبدأ تطبيق هذا القانون في انتخابات الكنيست الرابعة عشر ١٩٩٦. وقد اشتمل القانون الجديد على الآتى من الشروط والمواصفات:

"- ألا يقل سن المرشح عن ٣٠ سنة، وأن يراس، أو سبق له رئاسة قائمة حزبه الانتخابية.

- يمكن أن يحدد حزب أو عدة أحزاب، لها عشرة مقاعد على الأقل، مرشحا لمنصب رئيس الوزراء.

- يمكن لخمسين ألف ناخب تقديم مرشح لمنصب رئيس الوزراء.

- لا يحق لمن شغل موقع رئيس الوزراء سبع سنوات متتالية، أن يرشح نفسه مرة أخرى.

- إذا كان مرشحا وحيدا، يجرى التصويت عليه بالموافقة أو الرفض.

- يفوز بالمنصب من يحصل على أكثر من نصف الأصوات الصحيحة.

- إذا لم يحقق ذلك في الدورة الأولى، يعاد بين المرشحين الحاصلين على أعلى عدد من الأصوات بعد اسبوعين من إعلان النتائج، ويفوز من يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة.

- إذا توفي مرشح، يحق لحزبه تسمية غيره.

- إذا سحب مرشح إراديا، يحل محله الحاصل على المركز الثالث، إذا كان عدد المرشحين أكثر من اثنين، وإذا كان اثنين فقط يجرى التصويت على المرشح الآخر.

- يقدم رئيس الوزراء أسماء حكومته خلال ٤٥ يوما من

اعلان النتائج.

- لا يجوز أن يزيد عدد الوزراء - بمن فيهم الرئيس - عن ١٨ عاما ولا يقل عن ٨، ويشترط أن يكون نصفهم على الأقل من أعضاء الكنيست.

- إذا عجز عن تشكيل الحكومة، تجرى انتخابات جديدة تنحصر في منصب رئيس الوزراء خلال ٦٠ يوما وإذا عجز مرة أخرى، يمنع من ترشيح نفسه في جولة ثالثة". [٩]

وقد أعطى هذا القانون رئيس الوزراء رعية تمثيل كل الشعب بكل طوائفه، مما أعاده حرية في إصدار القرار دون خشية من القيود الحزبية الضيقة والسياسات غير المتكيف معها.

ومن المعروف أنه قد تحددت الحكومة ومهامها وواجباتها بعدد من القوانين كان منها قانون الإدارة (١٩٤٨)، قانون الانتقال (١٩٤٩)- إلى أن وضع القانون الأساسى للحكومة والصادر في ١٣ يوليو ١٩٦٨، وبموجبه تكون الحكومة هى السلطة التنفيذية للدولة، ومقرها الدائم في القدس، وهى مسئولة جماعياً أمام الكنيست، وهى التى تصوغ سياسة الدولة وتدير أعمالها، كما أنها تظل في الحكم طالما حازت على ثقة الكنيست. ويتم إسناد الحقائب بتوجيهات سياسية وبناء على اتفاق بين أحزاب الائتلاف الحكومى. ويقوم رئيس الحكومة بعد تشكيل حكومته بعرض البرنامج السياسي وتشكيل الحكومة وتوزيع الحقائب على الكنيست من أجل الثقة ومن بعدها أداء القسم الدستورى. وتكون مهام رئيس الحكومة أن يرأس جلسات الحكومة ويمثلها، وينسق أعمالها التي يتولى أعضاء الحكومة تنفيذها. وعليه فهو الذى يصوغ سياسات الحكومة، ويجوز له أن يتولى وزارة أخرى. ويتبع رئيس الحكومة ديوان رئيس الحكومة يعنى بتنسيق عمل الحكومة ويسجل محاضر جلساتها ويوزعها على الوزراء والمختصين مثل "مكتب الإحصاء المركزى، الأرشيف العام- مكتب الصحافة الحكومى- ويتبع ديوان رئيس الحكومة ويكون مسئولا أمامه مباشرة كل من جهاز الأمن العام (شباك) أو (شين- بيت) وكذلك الموساد (جهاز الاستخبارات- والمهمات الخاصة)". [١٠] كما يتبع الديوان ورئيس الحكومة اللجان الحكومية مثل اللجنة الوزارية لشئون الأمن القومى ولشئون التشريع وتتشكل الوزارة من

حقائب المال، والدفاع والسياسة الخارجية، والصحة والاتصالات، والتربية، والثقافة، والزراعة، والشئون الدينية، والصناعة والتجارة، ووزارة العدل، والمواصلات، الإسكان والبناء، والعلم والتطوير، استيعاب المهاجرين، والسياحة، والمواصلات، والعمل والرفاه الاجتماعى، والشرطة، الداخلية(الحكم المحلى) الاقتصاد والتخطيط، الطاقة والبنية التحتية، البيئة.

ومن المعروف أن بن جوريون هو أول رئيس لحكومة إسرائيل من مارس ١٩٤٩ حتى نهاية ١٩٥٣، ومن بعده جاء موشيه شاريت من يناير ١٩٥٤ حتى بداية نوفمبر ١٩٥٥، ثم حل مرة أخرى بن جوريون من ٣ نوفمبر ١٩٥٥ حتى أوائل يونيو ١٩٦٣، ومن بعده جاء ليفي أشكول من ٢٦ يونيو ١٩٦٣ حتى أوائل مارس ١٩٦٩، ومن بعده جاءت جولدا مائير من ١٧ مارس ١٩٦٩ حتى ١٠ مارس ١٩٧٤، ومن ٣ يونيو ١٩٧٤ تسلم رئاسة الوزارة اسحق رابين، وفي ٢٠ يونية ١٩٧٧ تسلم مناحم بيجين، وفي ٥ أغسطس ١٩٨١ مناحم بيجين واسحق شامير، وفي ١٣ سبتمبر ١٩٨٤ شمعون بيرس واسحق شامير، وفي ٢٢ ديسمبر اسحق شامير حتى أوائل يوليو ١٩٩٢، ومن بعده اسحق رابين من ١٣ يوليو ١٩٩٢ ومن بعده شيمون بيريس ومن بعده نتنياهو ومن بعده باراك.

نأتى بعد ذلك إلى :

٣- السلطة التشريعية: الكنيست "هكنيست هفدولا" (المجلس الأكبر):

هو بمثابة البرلمان الإسرائيلي، وبالتالى السلطة التشريعية التى تكون بمثابة الهيئة المركزية في النظام السياسي الإسرائيلي، وهو امتداد لمؤسسات صهيونية من قبل قيام الدولة في ١٩٤٨، فهو امتداد لجمعية المنتخبين التى أسست في ١٩ أبريل ١٩٢٠ من قبل المستوطنين اليهود في فلسطين وعبر انتخابات عامة لكى تقوم بمهمة ودور "القيادة الوطنية المستقلة لليهود في فلسطين" تعمل على تمثيلهم في الشئون الداخلية والخارجية وتملك من الصلاحيات التشريعية والقانونية في جميع مجالات عملها. "وكان عدد أعضاء "جمعية المنتخبين الأولى ٣١٤ عضواً، وفي

٦ ديسمبر ١٩٢٥، انتخبت الجمعية الثانية، وكان عدد أعضائها ٢٢١ عضواً". [١١] وبعد ذلك وفي ٥ يناير ١٩٣١، انتخبت الجمعية الثالثة وكان عدد أعضائها ٧١ عضواً فقط نتيجة انسحاب جمعية أجودات بإسرائيل الأرثوذكسية، وفي ٢١ أغسطس ١٩٤٤، انتخبت الجمعية الرابعة وظلت قائمة حتى نهاية الانتداب البريطاني، وألغيت رسمياً في ١٣ فبراير ١٩٤٩، عندما أطلقت على نفسها اسم الكنيست.

وقد جاء في "قانون الانتقال" المكمل لقانون "نظام القانون والإدارة" ١٩٤٨، أن الهيئة التشريعية لإسرائيل تتألف من مجلس برلماني واحد، يدعى "الكنيست" ويضم ١٢٠ عضواً، يجرى انتخابهم على أساس التمثيل النسبى وبطريق الاقتراع السرى المباشر على قوائم حزبية مغلقة في إسرائيل كدائرة انتخابية واحدة، ولكل مواطن وصل من الثامنة عشرة أن يمارس حقه الانتخابى. كما يشترط فيمن يرشح لعضوية الكنيست ألا يقل سنه عن ٢١ سنة وألا يكون من المشتغلين بالوظائف العامة (الجيش - الحاخامين - كبار موظفي الدولة من المدنيين - رئيس الدولة - القضاة - المدانين بالخيانة - والقوائم الحزبية التى ترفض "الطبيعة الديمقراطية لإسرائيل" أو تنفي حقها في الوجود كدولة.

ومن المعروف أن أول كنيست كان يوسف شبرنتساك رئيسة من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٩، وكانت الأحزاب الممثلة في ذلك الكنيست ١٩٤٩-١٩٥١ (مباى ٤٦ عضو- مبام ١٩ عضو- حيروت ١٤ عضو- الصهيونيون العموميون ٧ عضو- التقدميون ٥ عضو- الجبهة العربية الموحدة ١٦ عضو- الشيوعيون ٤ عضو- العرب المؤتلفون مع مباى ٢ عضو- آخرون ٧ عضو).

ونالت حكومة بن جوريون الثقة من الكنيست الأول بأغلبية ٧٣ صوتاً في مقابل ٤٥ صوتاً، وظل الكنيست يعقد اجتماعاته ودوراته في تل أبيب حتى صيف ١٩٦٦ حيث انتقل إلى المبنى الجديد في القدس. وولاية الكنيست أربع سنوات من تاريخ انتخابه إلى انعقاد الجلسة الأولى في الكنيست الذى يليه، ويحق للكنيست أن يحل نفسه قبل نهاية الولاية، بموجب قانون خاص يقره بنفسه وجلسات الكنيست لا تحتاج إلى نصاب لتصبح شرعية، وجميع القرارات تتخذ بالأغلبية النسبية لمجموع الحضور من دون حساب الامتناع عن التصويت. وجميع جلساته

مفتوحة، ما لم يتخذ قرار خاص بإغلاق بعضها، ويعقد الكنيست دورتين في العام: دورة صيفية ودورة شتوية بحيث لا يقل مجموع مدتيهما ٨ أشهر. ويجوز للكنيست أن يعقد دورة استثنائية في عطلته إذا طلب ٢٠ عضواً من أعضائه ذلك أو الحكومة. ويتقاضى أعضاء الكنيست رواتب يحددها القانون، ويتمتع الأعضاء بحصانة برلمانية ولا يجوز رفعها إلا بأمر من الكنيست، ولا يجوز للمحاكم أن تنقضي قراراته، ومقر الكنيست ومحيطه يتمتعان بحصانة. والكنيست ينتخب رئيس الدولة في اقتراع سرعة، كما يحق له في أوضاع معينة وبشروط معينة عزله من منصبه، وهو الذى يمنح الثقة للحكومة أو ينزعها عنها، كما أنه يراقب أعمال الحكومة، ويوصى رئيس الدولة يتعين مراقب الدولة. ولرئيس الكنيست من ١٢ إلى ٨ نواب. ويعمل الكنيست من خلال اللجان الدائمة وهى تتشكل من أعضاء الأحزاب الممثلة في الكنيست بأكثر من خمسة نواب وتتألف كل لجنة من ١٩ عضوا وهى الآن عشر لجان: (١) الشئون الخارجية والأمن. (٢) الدستور. القانون. القضاء. (٣) الداخلية والبيئة. (٤) التعليم والثقافة. (٥) الاقتصاد. (٦) الهجرة والاستيعاب. (٧) العمل والرفاة الاجتماعى. (٨) المال. (٩) مراقبة الدولة. (١٠) الكنيست.

كما يقوم رئيس الكنيست بوضع أجندة أعمال الجلسات بناء على اقتراح الحكومة لأن السلطة التنفيذية تقود أعمال الكنيست من خلال الأغلبية التى تمثلها باستثناء يوم واحد من الأسبوع ويجتمع الكنيست ثلاث أيام في الأسبوع (الاثنين. الثلاثاء. الأربعاء) وتقر مشاريع القوانين عبر ثلاث قراءات (قراءة صاحب المشروع الوزير المعنى بتنفيذه إذا قرر القراءة الثانية في اللجنة المختصة بالكنيست إذا نجح في تصويت القراءة الأولى ويناقش بند بند في جلسات مغلقة ثم يعاد للكنيست لمناقشته في جلسة عامة. وأخيراً على الكنيست ويجرى التصويت عليه).

وتأتى أغلبية مشاريع القوانين من الحكومة. كما يحق للأفراد نيابة عن أحزابهم تقديم ثلاثة مشاريع في كل دورة للكنيست.

٤-البلديات :

نظام الحكم المحلى (البلديات) كان مأخوذاً به من أيام الانتداب الإنجليزى في فلسطين. ولدى قيام (إسرائيل) في عام ١٩٤٨، كان هناك

ثماني بلديات: ٢ عرب فلسطين (الناصرة، وشفا عمرو)، ٢ من الصهاينة (تل أبيب، وبيت- تكف) و٤ مختلطة بين العرب واليهود (حيفا- صفد- القدس- طبريا). كما كان هناك حوالى ٨ بلديات قد توقفت بسبب الطرد والترحيل القسرى لأصحاب الأرض الفلسطينيين في (بئر السبع- عكا- بيسان- يافا- اللد- المجدل- الرملة)، وقد تم بعد ذلك استبدالها بسلطات محلية صهيونية بدلاً من الفلسطينية العربية.

ويوجد في "إسرائيل" الآن ما يقرب ١٤٥٠ سلطة محلية تعمل في المجالات الأربع الآتية:-

- توفير الخدمات الحكومية عبر التنسيق والمطالبة والنضال من قبل الممثلين المنتخبين للبلديات مع الحكومة الإسرائيلية.

- توسيع قاعدة المشاركة السياسية من قبل المواطنين، وذلك عبر أوسع مشاركة من قبل الناشطين وسط الجمهور، مما يرتب الفرص الواسعة لبروز قيادات سياسية جديدة للحياة السياسية العربية والإسرائيلية وبقوى من الأحزاب القائمة والمزمع قيامها.

- العمل على مشاركة كل موزابيك التجمع الإسرائيلي على أرض فلسطين وذلك عبر البلديات وانتخاباتها، فهناك ثلاث أنواع من البلديات تتشكل ويتم انتخابها حسب عدد السكان وزمام الجغرافيا (القرية أ، ب والإقليم الجامع لعدد من القرى، والبلديات في التجمعات التى يزيد عدد سكانها عن عشرين ألفاً من السكان) ويتراوح عدد الممثلين في المجالس البلدية من ٩ إلى ٣١ عضو مجلس بلدى بحسب حجم البلدة، وتخضع هذه السلطات لرقابة وزارة الداخلية (وهى بمثابة وزارة للحكم المجلس) ومن حق وزارة الداخلية أن تقوم بتعيين مجالس بلدية إذا فشل المجلس المنتخب لأمر ما في القيام بمهامه وهى على صعد متعددة (مياه- كهرباء- صحة- صيانة طرق- تعليم- متنزها- مراكز شباب- إطفائيات..الخ).

وتقدم الحكومة المنتخبة ما بين ٥٠٪ إلى ٧٥٪ من ميزانيات مجالس البلديات، والباقى يتم تحصيله من الضرائب.

ومنذ صدور التشريعات اللازمة لسلطة الحكم المحلى (البلديات) من الكنيست عام ١٩٥٠، اتبعت الانتخابات الطريقة النسبية، إذ تخوض القوى السياسية هذه الانتخابات عبر القوائم. وقد أدخلت تعديلات واسعة

على القانون في عام ١٩٦٥، ومن عام ١٩٥٣ حيث جرت الانتخابات البلدية الأولى إلى عام ١٩٧٨، كانت الانتخابات نسبية مثلها مثل الكنيست وبعد ذلك صار رئيس البلدية ينتخب مباشرة من الجمهور المحلى على أن يحصل على ٤٠٪ من الأصوات على الأقل بعد ما كان يجئ عبر مفاوضات ائتلافية من بين القوى السياسية في البلدية.

وهكذا نجد أن نظام وسلطة الحكم المحلي في "إسرائيل" جزء من حلقات النظام السياسي الإسرائيلي وجزء فاعل في صناعة القرار داخل المؤسسات الإسرائيلية، ووزن مناسب داخل جماعات النفوذ الإسرائيلي.

الأحزاب:

تتميز الأحزاب الإسرائيلية (معظمها) بأنها امتداد لمؤسسات استيطانية كانت قائمة قبل إعلان الدولة الإسرائيلية في ١٩٤٨، مثلها في مثل معظم مؤسسات الدولة الإسرائيلية، كما إنها جاءت تعبير عن نشأة أوروبية في معظمها وما يستنتج ذلك من نزعات استعمارية وتوسعية، وغالبية تلك الأحزاب إن لم يكن كلها أحزاب صهيونية عنصرية استعلائية، متبنية كل ما أمكنها تبنيه من الدين إلى الأيديولوجيا. معتمدة أساليب براجماتية، رافعة شعارات مضللة مثل أرض الميعاد" و"الرواد". و"التعمير" و"التمدين" و"الاشتراكية الصهيونية" و"العمل التعاونى".. الخ.

كما تكشف لنا الأحزاب في "إسرائيل" التركيب السكانى الخليط على مستوى الجيش والثقافة وتمثل في الوقت ذاته روابط عرقية وثنية وثقافية وحبشية معبرة عن ما يدور داخله من تناقضات تدفع المؤسسات الصهيونية لأجل تنظيمها والتنفيس عن احتقاناتها. وانطلاقاً من ذلك يتسم النظام الحزبى بعدة سمات منها:-

كثرة الأحزاب وتوالى الانشقاقات وبالذات قبيل الانتخابات وذلك للحصول على القدرة على تشكيل ائتلاف لخوض الانتخابات في الكنيست. والسمة الثانية البارزة هى تعدد الأدوار والوظائف والمهام للحزب والتى يخرج قسم منها عن الدور السياسي للحزب ويرجع ذلك إلى دور مهام الأحزاب قبل الدولة وبالذات دورها الاستيطانى والاقتصادى والاجتماعى والتعليمى. ومن أمثلة ذلك الأحزاب الدينية

والأحزاب القومية والأحزاب العمالية أيضاً، فالأخيرة استخدمت كل نفوذها السياسي لضخ أموال من الدولة لصالح الهستدروت والكينونسات والأحزاب الدينية لصالح مشروعات التعليم، والأحزاب القومية لصالح المستوطنين وهكذا.

أما السمة الثالثة فهي أن جل أحزاب (إسرائيل) أحزاب أيديولوجية من صهيونية حتى يهودية توراتية أو علمانية فكلها تقف على أرض المشروع الصهيونى- الإسرائيلي- اليهودى التوراتى، ولذلك تشكل الخلافات الأيديولوجية وبالذات حول علاقة الدين بالدولة وحول الموقف من الأراضى العربية المحتلة وحول الموقف من السياسة الاقتصادية أساسى للخلافات الحزبية وأساس للانشقاقات الحزبية، وانطلاقاً من تلك الرؤى الأيديولوجية تصنف الخريطة الحزبية الإسرائيلية إلى:

معسكر "اليسار" وتدرج فيه القوى السياسية التى تدعو إلى سلام مع الفلسطينيين والعرب قامة على الانسحاب من بعض الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ بغض النظر عن رؤيتها الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا نجد حزباً مثل شينوى مدرجاً في معسكر اليسار مع أنه "حزب ليبرالى في تكوينه وأهدافه". (١٢)، ومعسكر اليمين وتنضوى تحت لوائه كل القوى السياسية الرافضة للانسحاب من الأراضى المحتلة في ١٩٦٧، مع أنها أحزاب يمينية توجهها الاقتصادى أقرب إلى التوجه الاقتصادى لحزب العمل الإسرائيلي مثل تسومت.

وأخيرا المعسكر الدينى الذى تندرج تحت رانبه كافة القوى الدينية الصهيونية منها وغير الصهيونية.

ورغم التحفظات على هذا التضيف من قبل الباحث إلا أنه تضيف شائع في الأدبيات السياسية المتخصصة في الداخل الإسرائيلي وهناك تضيفات تعتمد على حجم الأحزاب وتعتمد على الموقف من الدين.

بعد ذلك من المهم أن نؤكد على حقيقة كشفتها المسارات التى اتخذتها الحركة الصهيونية منذ نشأتها وهى أن الأحزاب الإسرائيلية أقامت وطناً وليس العكس.

ومن المعروف أن الأحزاب الإسرائيلية تعتمد في تركيبها الداخلى ثلاث مستويات تبدأ بالمؤتمر الذى يمثل السلطة العليا في الحزب، وإليه يرجع أمر تقرير السياسات العامة، ويشتمل عادة على ألف عضو- مندوب- وفي حالة الحزبين الكبيرين العمل- الليكود- يصل إلى ٣٠٠٠ عضو- مندوب ويجتمع دروب كل عدة أعوام وفي غالب الأحيان يكون ذلك قبل انتخابات الكنيست وذلك من أجل النظر في برنامجه الانتخابى وفي قائمة ائتلافه وفي مرشحيه للانتخابات وأخيرا في قيادته التى سوف تمثله في الانتخابات إذا كانت انتخابات رئاسة الوزراء أو الكنيست.

أما المستوى الثانى في تلك الأحزاب هى اللجنة المركزية وهى التى تأخذ صلاحيات سلطة المؤتمر فيما بين دورتى الانعقاد، ويكون لها عدد الاجتماعات في العام وهى تألف من بضع مئات وتختار من بينها إدارة شئون العمل اليومى أو (أمانة السر) أو (المكتب التنفيذى) أو (المكتب السياسي).

وقد حدث تحول في السنوات الأخيرة لصالح الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الإسرائيلية وبالذات بعد انتهاج نظام الانتخابات التمهيدية داخل الحزب (أى التصويت على رئاسة الحزب والمرشحون للكنيست والهستدروت من قبل أعضاء الحزب أولاً قبل العرض على التصويت العام).

أولاً: الأحزاب الممثلة في الكنيست الخامس عشر ١٩٩٩م

١- إسرائيل واحدة:

مشكلة من ائتلاف حزبى بين العمل و"جيشر" الذى يقوده دافيد ليفي والذى كان مؤتلفا مع الليكود في الانتخابات السابقة (الكنيست ١٤) وانضم إليهم حركة ميماد الدينية وجرى توقيع اتفاق الائتلاف في ٥ مارس ١٩٩٩، ويعود تأسس حزب العمل الإسرائيلي إلى العام ١٩٦٨، وهو حزب اشتراكى- ديمقراطى- صهيونى وقد تم تشكيله من ثلاثة أحزاب عمالية. "مباى" و"رافي" و "أحدوت عمفورا- بوعالى تسيون" ويرأس الآن يهودا باراك ومن قبل شيمون بيريز وقبله رابين وقبله جولدا مائير وأشكول وبن جوريون قائد حزب "مباى".

وحزب العمل يمثل استمرارا لحزب مباى، وقد استلم السلطة منذ الكنيست الأول عام ١٩٤٩ وحتى الكنيست التاسع عام ١٩٧٧، وقد عجز بعد ذلك التاريخ بالانفراد بالسلطة كما كان حادث من قبل إلا أنه تداولها مع الليكود أو بالتحالف معه.

وحزب العمل الإسرائيلي يمثل الصفوة الأشكنازية (المستوطنين الغربيين)، كما أنه يمثل صفوة القيادات العسكرية الإسرائيلية ولعل التصويت له في الانتخابات يكشف لنا عن ذلك التمثيل الاجتماعى. ففي انتخابات الكنيست الرابع عشة نال حزب العمل ٢٦,٨٪ من أصوات إسرائيل استحق عنهم ٣٤ نائبا في الكنيست، مقابل ٣٤,٦٪ من الأصوات في انتخابات ١٩٩٢ والتى حصل مقابلها على ٤٤ مقعد. أمام انتخابات ١٩٩٩. الكنيست الخامسة عشر، فقد حصلت قائمة إسرائيل واحدة على ٢٠,٢٪ من أصوات المنتخبين وحصلوا مقابلها على ٢٦ مقعد، مقابل أن الليكود حصل في هذه الانتخابات على ١٤٪ وحصل على ١٩ مقعد. كما أن قائمة إسرائيل واحدة قد أخذت في مدينة القدس ١٤,١٪ من أصوات اليهود، و ٢٧,٤٪ في تل أبيب ويافا، و ٥٠٪ من أصوات الكيبوتزات، ومن القرى ٣٠,٣٪، ومن الضفة الغربية ٦,٨٪، والجولان ٢٣,٣٪ مقابل أن الليكود قد حصلت على ١٥,٢٪ في القدس، و ١٥,٤ في تل أبيب ويافا، و ١,٨ من الكيبوتزات، ١٢,٢ من القرى، و ١٥,٤ الضفة الغربية، ٩,٢ الجولان.

وهكذا نجد أن العمل ما زال ذات أغلبية ونفوذ في المدن الحديثة والصناعية وفي المزارع ذات الملكية الجماعية- الكيبوتزات- كما يمثل القادة العسكريين ما نسبته ٥٠٪ إلى ٧٥٪ في مسيرة قيادات الحزب حتى الآن. والرؤية الحاكمة لحزب العمل الإسرائيلي تجاه أمن إسرائيل وتقدمها تمثل النهج المتمسك بثوابت الصهيونية في التوسع والاستيطان والترحيل القهرى للعرب والتقدم العلمى وتحديث الاقتصاد والعدالة الاجتماعية والرخاء دون الدوجمائية مع التعامل العقلانى لمتغيرات البيئة الدولية بالإضافة إلى المرونة في الوصول إلى الهدف.

٢- ميرتس وشينوى:

يندرج تحت تصنيف معسكر اليسار حاليا في إسرائيل كتلة ميرتس وشينوى. وقد تشكلت كتلة ميرتس ككتلة انتخابية برلمانية في

مارس آذار ١٩٩٢، عشية انتخابات الكنيست الثالث عشر التى جرت في ذلك العام. وتشكلت ميرتس من تكتل ثلاثى هو ميام وراتس وشينوى، ومعنى ميرتس "حيوية" وهى تشكلت من الحرف الأول من اسم مبام والحرفين الأول والأخير من راتس.

وقد خاضت ميرتس انتخابات الكنيست ١٩٩٢، على أساس برنامج دعا إلى: اعتراف إسرائيل بـ "حق الشعب العربى الفلسطينى في تقريره مصيره في منطقتى الضفة الغربية وقطاع غزة. وعدم رفض مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات بعد أن برهن بأقوالها وأفعالها. عن أنها تعترف بإسرائيل وتوقف الإرهاب، واستعداد إسرائيل لحل وسط متفق عليه في الجولان. والقدس عاصمة إسرائيل لن تقسم ثانية ووقف الاستيطان على الفور. وترأس كتلة ميرتس كل من أولا شولاميت ألونى، ونائب يوسى ساريد وفي انتخابات ١٩٩٦ شاركت ميرتس تحت نفس البرنامج تقريبا، ونجحت في الفوز بتسع مقاعد في البرلمان مما يساوى ٢٢٦,٢٥٧ ألف بنسبة ٧,٤٪.

أما في عام ١٩٩٩ حصلت ميرتس على ٧,٤٪ (١٠مقاعد) مما يساوى ٢٣١,٠١٧ ألف صوت أما شينوى فقد أسس عام ١٩٧٤، وهو حزب صهيونى ليبرالى، قام بمبادرة من مجموعة من أبرز أفرادها أمنون روبنشتاين ومردخاى فير شويسكى، وقد ولد هذا الحزب من رحم حركة الاحتجاج الواسعة التى نشأت في إثر حرب ١٩٧٣، وبعد انتشار الشعور بالتقصير في إدارة الحرب. وقد أرجع قادة الحزب المشكلات التى تواجهها "دولة إسرائيل" إلى العيوب الكبيرة الكامنة في النظام السياسي والإدارى والاجتماعى، كما أن شينوى قد ساهم في نهاية عام ١٩٧٦ في تأسيس الحركة الديمقراطية للتغيير التى يتزعمها رئيس الأركان السابق ريجال بادين، والتى حصلت على ١٥ مقعدا في انتخابات الكنيست التاسع ١٩٧٧، وانفرط عقد الحركة بعد انسحاب شيتوى ومجموعات أخرى، ومن ثم عاد شينوى للعمل منفردا، وانضم إلى ميام وارتس في انتخابات ١٩٩٢ وشكلوا ميرتس.

وقد حصلت شينوى على المقاعد الآتية ٥ مقاعد في إطار الحركة الديمقراطية للتغيير عام ١٩٧٧.

كما حصلت على مقعدين في الكنيست العاشر عام ١٩٨١ وكانت منفردة كما إنها حصلت في الكنيست الحادى عشر عام ١٩٨٤ على ثلاث مقاعد، وفي الكنيست الثانى عشر عام ١٩٨٨ حصل شينوى على، مقعد منفردا. وفي الكنيست عشر عام ١٩٩٢ على ٣ مقاعد إطار ميرنيس، والكنيست الرابع عشر ١٩٩٦ حصل شينوى على ٤ مقاعد في إطار ميرتس الحاصلة على ٩ مقاعد ككل. وفي الكنيست الخامس عشر عام ١٩٩٩ حصل شينوى على ٦ مقاعد منفردا.

وتقرب رؤية شينوى من رؤية ميرتس الكتلة كما إنها حظيت على ٧,٤٪ من أصوات الناخبين.

تكتل الليكود- الأحزاب اليمنية:

تعود جذور معظم الفئات التى يتشكل منها "الليكود" إلى العشرينات، حيث تزعم جابو تنسكى حركة الإصلاحيين في عام ١٩٢٥، وخرج من عباءتها، كل من منظمة الأرجون وأتسل، وليجى، وحركة حيروت عام ١٩٤٨. وكان من أشهر رموز تلك المنظمات اليمينية كل من بيجين وشامير وقد تشكل في عام ١٩٧٣، تكتل الليكود من القائمة الرسمية "رافي" والمركز الحر ١٩٦٨، وحركة "أرض إسرائيل الكاملة، وقد حصل هذا التكتل على ٣٩ مقعد في الكنيست الثامن ١٩٧٣. وقد عارض التكتل قرار مجلس الأمن رقم ١٨١، والقاضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين مستدين في ذلك إلى المبدأ الأيديولوجى الذى يعتبر كل أرض فلسطين ملكا للشعب اليهودى.

ويعود تشكيل حزب الليكود إلى حرب أكتوبر ١٩٧٣، من جراء الهزة التى تعرضت لها إسرائيل على يد حكومة حزب العمل الإسرائيلي؛ وهكذا أصبح مناحيم بيجين زعيما للتكتل المكون من حيروت والأحرار. وقد جرت انتخابات الكنيست الثامن ١٩٧٣، وكان من نتائجها أن برز اللكود كمنافس حقيقى لحزب العمل (٣٩ مقعد لليكود، ٥١ مقعد للعمل (المعراخ). وظهر في "دولة إسرائيل" ونظامها الحزبى نظام الحزبين الكبيرين المساند لهما عدة أحزاب صغيرة ومتوسطة.

وللوقوف على مواقف الليكود بشأن قضايا الصراع العربى- الإسرائيلي من الكنيست ١٩٧٧ إلى الكنيست ١٩٩٩ فنجدها موجزة في

الآتى: سيادة إسرائيلية كاملة بين البحر ونهر الأردن "أرض إسرائيل" للشعب اليهودى- القدس الموحدة عاصمة أبدية لشعب إسرائيل- الاستيطان يشمل أنحاء "أرض إسرائيل"- مفاوضات مباشرة ومعاهدات سلام تضع حدا للحرب.

وكتلة الليكود تقف على أرضية اجتماعية تمثل البورجوازية اليهودية الغربية والبورجوازية اليهودية التى ترعرعت خارج فلسطين من رجال صناعة وأصحاب مصانع ومزارع ذات طبيعة رأسمالية وقد استطاع الليكود أن يخطى على ثقة اليهود الشرقيين من جراء فشل المعراخ في ذلك نظرا لاستعلائهم وتضخم شعورهم برسالة التمدين والحضارة الغربية.

ومن المعروف أن الليكود في الكنيست التاسع عام ١٩٧٧، حصل على ٤٣ مقعد مقابل ٣٢ لحزب العمل، وفي الكنيست العاشر حصل على ٤٨ مقعد وحزب العمل على ٤٧ مقعد وفي الكنيست الحادية عشر عام ١٩٨٤، فاز الليكود بعدد ٤١ مقعد والعمل ٤٤ مقعد وفي عام ١٩٨٨- الكنيست الثانى عشر حصل على ٤٠ مقعد وحزب العمل على ٣٩ مقعد بـ٤٤ مقعد. وفي الكنيست الرابع عشر فاز الليكود بـ٣٢ مقعد وكان ذلك عام ١٩٩٦، كما أنه فاز بموقع رئيس الوزراء- حسب التعديلات التى أدخلت القانون بشأن الانتخاب المباشر من الشعب الإسرائيلي لرئيس الوزراء منفصلا عن انتخابات الكنيسة وقوائمها.

وأخيرا فاز الحزب في الكنيست الخامس عشر ١٩٩٩ يعدد ١٩ مقعد ويهمنا هنا أن نؤكد أن تفوز الليكود في المناطق المختلفة من "إسرائيل" تمثل نسباً أعلى وأقل- حسب المنطقة من حزب العمل مثل التصويت لليكود ويهوديا في القدس ١٥,٢٪ مقابل ١٤,١٪ للعمل، وفي الضفة الغربية ١٥,٤٪ مقابل ٦,٨٪ للعمل والجولان ٩,٢ مقابل ٢٣,٣ للعمل وفي الكبيوتزات ١,١٪ مقابل ٥٠,٥٪ للعمل. كما أن انتخابات رئيس الوزراء (حسب مختارات إسرائيلية عدد (٥٤) يونيو ١٩٩٩ حتى ٦٧) في عام ١٩٩٩. نال فيها باراك في تل أبيب ٦٤,٢٪ مقابل ٣٥,٦٪ لنتنياهو، وفي القدس نال باراك ٣٥,٤٪، أما نتنياهو نال فيها ٦٤,٥٪ وفي حيفا نال باراك ٦٧,٨٪، وأخذ نتنياهو ٣٢,١٪ أما الضفة الغربية نال باراك ١٨,٥٪ ونتنياهو ٨١,٤٪ وفي قطاع غزة نال باراك ٧,٩٪

ونال نتنياهو ٩٢,٠٪ وهكذا يتبين لنا أن نتنياهو أخذ كثيرا من مناطق التشدد والمستوطنين المتعصبين.

ولتكتل الليكود مجال حيوى لائتلافه في الأحزاب المينية الأكثر تشدد مثل تسومنت والطريق الثالث ومولديت وتكوما التى تمثل مستوطنى الضفة والقطاع وجيشر بقيادة دافيد ليفي. ومن أبرز وجوه تكتل الليكود مناحيم بيجين،شامير، دافيد ليفي- أرئيل شارون.
- نتنياهو- موشيع أبينز وهكذا ينكشف لنا مدى الانسياب في قنوات الاتصال بين قادة المجتمع اليمينية وبين حزب الليكود والمجال الحيوى لحركته لكى يحقق تضافر مع الكتل اليمينية الأخرى وقاعدتها المجتمعية مما يسمح بالتأثير في صناعة القرار السياسي.

الأحزاب الدينية:

شكلت القوى الدينية الصهيونية- اليهودية جزءاً عضوياً من نسيج التجمع الصهيونى على أرض فلسطين، وكانت وما زالت وسوف تظل ذات نفوذ فاعل ومؤثر في منظومة القوى السياسة والنظام السياسي الإسرائيلي.

"وبصفة عامة تنقسم التيارات الدينية في إسرائيل" إلى تيارين، الأول تيار اليهود الأرثوذكس الذين يعترفون بالصهيونية وبدولة إسرائيل وأغلبهم من أنصار الصهيونية الدينية مثل حزب المفدال أما الثانى فهو تيار الحريديم أو علاه الأرثوذكس الذين لا يعترفون بالحركة الصهيونية العلمانية مثل أجودات إسرائيل وشاس وناطورى كارتا". [١٣]

ونظراً لحاجة الحزبين الكبيرين الليكود- العمل في التحالفات المشكلة للحكومة الإسرائيلية أصوات تلك الأحزاب الدينية فنجدها تمثل الشريك لدى كل من الحزبين، لذا فهى قد شاركت في كل الحكومات الإسرائيلية. وقد حققت تلك الأحزاب الدينية في انتخابات الكنيست الأخيرة قفزات كبيرة في عدد ممثليها المنتخبين في الكنيست وبالتالى وعود المصوتين لها. حيث أنه كلما اشتدت أزمة الهوية في "إسرائيل" زاد الاستقطاب بين العلمانيين والدينيين. وقد حصل شاس الذى يمثل اليهود الشرقيين المتدينين ١٧ مقعد من ٢٧ مقعد هى حصة الأحزاب الدينية مجتمعة وهذا يعنى أن الأحزاب الدينية أصبحت تمثل مركز الثقل

الثالث في النظام السياسي الإسرائيلي بعد العمل والليكود.

ويعتبر المفدال: التعبير الجلى عن الصهيونية الدينية، وترجع بداياته إلى ١٩٥٦، حيث نشأ في أعقاب اتحاد حزبين دينيين هما مزراحى وهبوعيل مزراحى، وقد شارك المفدال في الحكومات الائتلافية لحزب العمل على مدار العقود الثلاثة الأولى من إعلان الدولة الإسرائيلية، وكان من أبرز قياداته لدى تأسيسه حاييم موشيه شابير، ويوسف بورج ويتسحاق روفائيل.

وبعد عام ١٩٧٧ تحالف المفدال مع اليمين القومى ممثلاً بالليكود وشارك في حكومات بيجين وشامير، وقد كان ذلك خلف وضوح مواقفه المتطرفة تحت شعار "أرض إسرائيل الكبرى".

وفي النصف الأول من الثمانينيات تعرض الحزب إلى انشقاقين: أولهما عام ١٩٨١ عندما خرج أهارون أبو حصيرة محتجا على سيطرة الأشكناز على مؤسسات الحزب وبالتالى تدنى أوضاع السفارديم (اليهود الشرقيين) داخل تلك المؤسسات، وقد شكل أبو حصيرة حزب "تامى" بمعنى حركة "تراث إسرائيل".

أما الانشقاق الثانى عام ١٩٨٣، فقد كان بقيادة يوسف شابيرا وحاييم دروكمان بسبب الخلاف حول عدد من القضايا السياسية والاستيطانية.

وقد شارك الحزب (المفدال) في انتخابات الكنيست عام ١٩٥٥ تحت اسم الجبهة الدينية القومية وحصل على المقعد، وفي انتخابات ١٩٥٩ حصل على ١٢ مقعر. وفي انتخابات ١٩٦١ (الكنيست الثامن) حصل على ١٢ مقعد، وفي الكنيست السادس عام ١٩٦٥ حصل المفدال على ١١ مقعد، وفي انتخابات "الكنيست التاسع" عام ١٩٦٩ فاز بـ ١٢ مقعدا، وفي انتخابات ١٩٨١ "الكنيست العاشر" فاز الحزب بـ ٦ مقاعد، وكان ذلك بسبب الانشقاق الذى قاده أبو حصيرة، وفي انتخابات ١٩٨٤ "الكنيست الحادى عشر" حصل الحزب على ٤ مقاعد، وفي عام ١٩٨٨ "الكنيست الثانى عشر" حاز الحزب على ٥ مقاعد، وفي عام ١٩٩٢ "الكنيست الثالث عشر" حاز على ٦ مقاعد، ارتفعت الى ٩ مقاعد في الكنيست "الرابع عشر" عام ١٩٩٦، وأخيرا حصل على خمس مقاعد في

دورة "الكنيست الخامس عشر" عام ١٩٩٩.

وقد عكس التمثيل النيابى السابق قوة الحزب وتغييره على الصهيونية الدينية اليمينية، كما أنه عكس تمثيلا على مستوى السلطة التنفيذية على مستوى تولى المفدال وزارتى الأديان والداخلية. ومن أبرز قيادات المفدال الحالية زفولون هامر، اسحق ليفي.

حزب شاس : في عام ١٩٨٤، شجع الحاخام اليعازر شاخ الزعيم الروحى للطائفة اللتوانية والحاخام الأكبر السابق لليهود الشرقيين (نائب رئيس الطائفة اليهودية التى كانت في مصر) عوفاديا يوسف على الاحتجاج بشأن سيطرة الاشكناز على حزب أجودات يسرائيل وحاز حزب شاس في انتخابات الكنيست الحادية عشر ١٩٨٤، على ٤ مقاعد، والكنيست الثانى عشر حصل على ٦ مقاعد في عام ,١٩٨٨ وفي الكنيست الثالث عشر ١٩٩٢ حصل على ٦ مقاعد. وفي عام ١٩٩٦ "الكنيست الرابع عشر" حاز على ١٠ مقاعد. وزاد نفوذ مصوتيه في انتخابات الكنيست الخامس عشر مما حقق له عدد ١٧ مقعدا. وقد شارك هذا الحزب في مختلف الحكومات الإئتلافية، لكنه انسحب من الائتلاف الحكومى عام ١٩٩٤ والذى كان برئاسة رابين احتجاجا على محاكمة أرييه درعى الزعيم السياسي لشاس بتهمة التلاعب والاختلاس في الأموال العامة أثناء ولايته لوزارة شئون الأديان، وقد دخل شاس الائتلاف في حكومة يهودا باراك وانسحب منها احتجاجا على التنازلات "من وجهة نظره - التى قدمها باراك في المفاوضات مع الفلسطينيين في كامب ديفيد ٢.

وتتكون قاعدة شاس العريضة من أبناء الطوائف السفاردية، متدينين وغير متدينين حيث يمثل شاس بالنسبة اليهم أكثر من مجرد حزب دينى، فهو بجوار ذلك حزب طائفي له حنين للتراث والتقاليد. وقد وصف مناحم فريدمان، أحد الدارسين البارزين للأحزاب الدينية في إسرائيل، نجاح شاس ودوافع المصوتين له بقوله : "لقد نجح شاس في فعل ما لم ينجح أحد في فعله عندما تكلم بصوتين : الصوت الأول حريدى .. والصوت الثانى طائفي. والطائفية التى يبثها شاس - على الرغم من زعامته الحريدية - هى طائفية ذات ارتباط بالتقاليد ولا تلزم تحديدا بأداء الفرائض الدينية كما هو مألوف في عالم الحريديم. إن

الناخب الشرقى الذى يصوت لشاس ليس حريديا، وقد لا يكون حتى من الملتزمين بقدسية السبت. وما خاطبه في شاس هو الصوت الساعي وراء التقاليد". (١٤)

وتتجسد السلطة الدينية والسياسية العليا في شاس في "مجلس حكماء التوراة". وتتشابه نظرة شاس الدينية والأيديولوجية والأهداف العامة مع رؤية ونظرة أجودات يسرائيل ويسعى كلاهما على إرساء الدولة والمجتمع على أسس التوراة وتعاليم الشريعة اليهودية (الهالاخاه). وهناك بعض الأحزاب الصهيونية الدينية والدينية تتحرك في حدود المجال الحيوي لفعل حزبى أجودات يسرائيل وحزب شاس مثل كتلة "يهود يتاهتوراه" التى تشكلت عام ١٩٩٢ من حزبى أجودات يسرائيل وديجل هتوراه الممثلين للطوائف الاشكنازية الحريدية. وقد حصلت يهوديت هتوراه على عدد أربع مقاعد في الكنيست الثالث عشر ١٩٩٢، وحافظت على العدد ذاته في الكنيست الرابع عشر ١٩٩٦، وفي الكنيست الخامس عشر حصل على ٥ مقاعد.

ويتكشف لنا من تلك الخريطة الحزبية الإسرائيلية أولا التعدد المفتوح للأحزاب الإسرائيلية. وثانيا : الانشقاقات المفتوحة أيضا. وثالثا: التحالفات المرنة في تشكيل الائتلاف الحكومى. ورابعا : استمرار النفوذ لحزبين الكبيرين العمل والليكود مع اتساع مجال حركتهما في ظل التحالفات الممكنة من التشكيلات الحزبية الأقل حجما ونفوذا. خامسا: يدور الصراع بين الأحزاب الإسرائيلية حول القضايا التى تمس الوجود ذاته مثل الصراع حول الهوية ما بين علمانية ودينية، والصراع حول طبيعة النظام والصراع حول الدستور والصراع حول المستقبل الإسرائيلي والصراع حول أرض فلسطين وحق لعود والدولة المستقلة والحدود المحددة لدولة إسرائيل.بالإضافة إلى المسائل الداخلية. سادساً: يسمح اتساع المجال الحيوى لحركة الأحزاب من الحزبين الكبيرين إلى الأحزاب الصغيرة والمتوسط .. إلى المشاركة عبر الائتلافات في صناعة القرارات المصيرية واليومية استراتيجية والسياسية. سابعاً: اتساع قنوات اتصال وشبكية الإمدادات داخل الحياة السياسة الإسرائيلية مما يسمح بانسياب التأثير المتبادل ويسمح بالتمسك بالقواسم المشتركة وبمكونات استراتيجية العليا لإسرائيل في كل مرحلة. ولعل تلك القواسم

المشكلة للاستراتيجية العليا هي التي تستوعب دون خطر انقلابي الحركة السياسة لفلسطيني ٤٨ والحركة السياسة لجماعات الضغط "السلامية".

القوى السياسية العربية ١٩٤٨:

تنشط في وسط فلسطين ٤٨- الخاضعين للاحتلال الإسرائيلي مباشرة، والواقعين تحت سلطات الدولة الإسرائيلية والمتماهين مع مواطني الدولة الإسرائيلية في الجنسية وبعض الحقوق، عدة أحزاب وقوى سياسية عربية نشأ معظمها في السنوات التي تلت حرب ١٩٦٧ وحرب أكتوبر ١٩٧٣ بفعل البيئة الحاكمة للصراع العربي- الإسرائيلي ومجمل التطورات التي لحقت بعرب ١٩٤٨.

وقد عانى عرب ١٩٤٨- بعد قيام الدولة الإسرائيلية من سيطرة القيادات التقليدية ذات الطابع الزراعي، ولعل ذلك كان سببا في خفوت الهوية الوطنية الفلسطينية في تلك المرحلة وما بعدها حتى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في يونيو ١٩٦٧، حيث بدأ تأثير عرب الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، على عرب فلسطين ١٩٤٨ بعكس ما كانت تأمل "إسرائيل" فقبل ١٩٦٧ كان الناشطين من عرب ١٩٤٨ مستوعبين داخل إطار النظام السياسي الإسرائيلي باستثناء حركة أولاد البلد وبعض الجماعات الصغيرة، وكان شاغلهم الأساسي تحقيق المطالب الاجتماعية والحقوقية دون ربط ذلك بقضية الهوية والانتماء، وقد انعكس ذلك في " ارتفاع معدلات المشاركة في انتخابات وارتفاع نصيب أحزاب الصهيونية لا سيما الماباى وقوائمه العربية". (١٥)

لكن بعد حرب ١٩٦٧ بدأ يبرز داخل صفوف عرب ١٩٤٨، تيار جديد داعي للتفرقة بين الصهيونية واليهودية وراعى أيضا التواصل مع إخوانهم فلسطينى القطاع والضفة المحتلتين. وقد اقر ذلك عدة قوائم وجبهات انتخابية مثل حداش والقائمة التقدمية للسلام والحزب العربى الديمقراطى. كما برز في السنوات أخيرة تياراً صاعداً من فلسطين ١٩٤٨ ينطلق من الهوية العربية والهوية الإسلامية، الأول يعمل من أجل حقوق أقلية قومية مغايرة لدولة إسرائيل ممثلة في الواقع العربى رافعا شعار القومية العربية، ومن ابرز رموزه، د. عزمى بشارة والثانى تعبر عنه الكتلة الإسلامية والتى ترفع شعار فلسطين إسلامية ومن ابرز

رموزه الشيخ عبد الله نمر درويش وعضو الكنيست عبد الملك الدهامشة. والحزبان يعملان في مواجهة الأسرلة وذلك عن طريق تدعيم الهوية العربية والإسلامية لفلسطين، كما يناضلان من أجل نفي الصهيونية وجعل إسرائيل دول لكل مواطنيها وليست دولة لليهود فقط، وذلك من أجل الحصول على الحقوق المتساوية.

وقد حازت القوائم العربية في انتخابات الكنيست الخامس عشر على ٩ مقاعد (٥ للقائمة العربية الموحدة و ٢ لكل من التجمع الديمقراطى الوطنى و ٢ لحركة حداش وعضو آخر يهودى). وبالإضافة لذلك فهناك ٤ أعضاء عن الليكود والعمل وميرتس وبذلك يصل إجمالي النواب العرب ١٣ عضوا.

ويهمنا هنا أن نؤكد أن فلسطيني ١٩٤٨، ورغم ما بينهم من خلافات وما يسود صفوفهم من انقسامات، فإن قراءة التفاعلات الأخيرة وبالذات بعد الانتفاضة الفلسطينية وبعد استبعادهم من مفاوضات التسوية في مدريد وأوسلو وبعد انتفاضة الأقصى وهبتهم للدفاع عن القدس، يؤكد أن السنوات القليلة القادمة تحمل معها فاعلية اكثر تميزاً من حيث التأثير على الدولة في إسرائيل.

٦- المؤسسة العسكرية:

تمثل المؤسسة العسكرية الصهيونية في "إسرائيل" محوراً مركزياً تأسست حوله الدولة الإسرائيلية وتتوقف حاضرها ومستقبلها عليها. وهى امتداد عضوي لعدة منظمات عسكرية شبه ع سكرية تشكلت قبل إعلان الدولة كان منها هاشومير (الحارس)، والهاجاناه (منظمة الدفاع اليهودية)، البلماخ (القوات الصدامية)، والارجون (المنظمة العسكرية الوطنية)، وليحي (المقاتلون في سبيل حرية إسرائيل).

وفي ٢٦مايو /أيار ١٩٤٨، اصدر بن جوريون - رئيس الحكومة ووزير الدفاع في الحكومة الإسرائيلية قرارا بتوحيد معظم المنظمات العسكرية الصهيونية والعنصرية والاستيطانية تحت اسم وإطار "جيش الدفاع الإسرائيلي" لتكون الإدارة العسكرية المنظمة والمسيرة تحت إمرة السلطة المدنية. وتقوم وزارة الدفاع بوضع أسس الاستراتيجية الشاملة أو المفهوم الأمنى الاستراتيجى والقومى بينما تضع

هيئة الأركان العامة خطوط وتفاصيل العقيدة العسكرية ومتطلباتها العلمانية.

والمؤسسة العسكرية تضم "جيش الدفاع الإسرائيلي" والمجمع الصناعى العسكرى ومراكز البحوث الاستراتيجية والعسكرية والتداخل في مجال الاستيطان عبر تنظيم كتائب الشبيبة المحاربة (ناحال) التابع لهيئة أركان جيش الدفاع الإسرائيلي والمتمركز في المستوطنات الحدودية. ويحكم جيش الدفاع الإسرائيلي مفهوما أمنيا استراتيجيا يتشكل من مكونات رئيسية تشمل الآتى:

١-بناء قوة عسكرية رادعة.

٢-الأيمان بالأمر الواقع ثم الشرعية بعد ذلك.

٣-خطوط اتصال مفتوحة مع العالم الخارجى.

٤-العمق الاستراتيجى والمنطقة الحيوية: والمقصود توافر عمق استراتيجى بمعنى الجغرافيا والمواقع الطبيعية الأمنية، بالإضافة إلى توافر مجال حركة يضمن حرية العمليات العسكرية.

٥-البحث عن حلفاء باستمرار سواء بالاختراق أو المعاهدات أو عبر الأجهزة الأمنية بين الدول الكبرى والدول الصغرى حتى يتم توفير الإحساس بالأمن لدى هذا لكيان المزروع في منطقة غريبة عنه، وحتى يتم الاطمئنان للإمداد العسكرى والتكنولوجى والاقتصادى والذى لا يعرضها للخطر والحصار.

٦-الرادع النووى: فالإحساس الدائم والملازم للكيان الإسرائيلي بالحصار وبالغربة وسط البيئة المحيطة بها وقلة السكان ومحدودية الجغرافيا، جعلها متمسكة دائما بالبحث عن سبل التفوق في القو ولذلك حسمت مبكرا معركة امتلاك الرادع النووى واصبح مر مفردات العقدية الأمنية للدولة، بالإضافة إلى التفوق في الأسلحه التقليدية.

٧-امتلاك قاعدة صناعية وتكنولوجية متقدمة وذلك بعدما اختارت "إسرائيل" تبنى قاعدة الكيف في مواجهة الكم العربى ويهمنا أن نؤكد أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من جيش دفاع، ومجمع صناعى عسكرى وأجهزة أمن مراكز بحوث ومجمع نووى وكتائب الشبيبة (ناحال) تمثل العمود الفقرى للكيان الإسرائيلي وللنظام السياسي الإسرائيلي. ويتضح ذلك من خلال شبكة العلاقات بين وزارة الدفاع

الإسرائيلي وبين كل أعصاب التجمع الصهيونى وكل نقاط الارتكاز المحورية في هذا التجمع. فنجد أن الجيش هو جيش نظـامى وقوات احتياطيـة ولعل افضل تعبير عن هذا الجيش هو تعبير الجيش المسلح، وعن ذلك يقول الجنرال ايجال بادين "أن المواطن إسرائيلى هو جندى في إجازة لمدة ١١ شهر كل عام" . كما يقول شيمون بيريز "أن جيشنا هو "جيش الشعب" القائم علـى الاحتياط .. فميزتنا لا تنحصر في نوعية المقاتلين فحسب .. بل في حقيقة أننا شعب يضم نسبة عالية جداً من المقاتلين، ويتحتم علينا أن ننمى هذا الاحتياط وأن نعده للقتال بأقصى طاقاته". ويبلغ عدد أفراد القوات النظامية والاحتياطية ما يعادل ١٥٪ من الحجم الإجمالى للسكان في "إسرائيل". لذا كان طبيعيا أن نجد صفوة ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي منتشرين في مواقع هامة ومشاركين في صناعة القرار داخل أى مؤسسة يتواجدوا فيها من مؤسسات الهستدروت والأحزاب ومجلس الوزراء ومراكز البحوث والمجمع الصناعى العسكرى والمجمع النووى وشركات الحكومة والكنيست والأجهزة الأمنية المتعددة.

وبقراءة تلك العلاقات المتشابكة نجد أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية هي بمثابة العمود الفقرى الحامل لكافة المكونات أخرى للتجمع الإسرائيلي والمتشابك والمتفاعل معها. وهى علاقات تكشف طبيعتها عن القوة وحجمها في كل مؤسسة على حدة ومن خلال علاقاتها بالمؤسسات السياسية أخرى. وإذا نظرنا لقوة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الإسرائيلي سوف تبدو واضحة علاقة المؤسسة العسكرية بمجلس الوزراء وبالكنيست وبالأحزاب والهستدروت والكيبوتزات والوكالة ليهودية والمنظمة الصهيونية والجماعات اليهودية في العالم وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك علاقة المؤسسة العسكرية بالاقتصاد إسرائيلى وبنظام التعليم وعلاقة المؤسسة العسكرية بالاستيطان والمستوطنات الإسرائيلية. ومن هنا فإن المؤسسة العسكرية بمثابة مركز القلب في الدولة وهى الدعامة الأساسية للحياة والمجتمع وهى عصب النظام السياسي الإسرائيلي.

وتمارس المؤسسة العسكرية إسرائيلية دورها السياسي من خل السياسة الداخلية في بعدها التشريعي والتنفيذي وذلك عبر النواب

والوزراء المنتجين من العسكريين، والسياسة الخارجية وفي القلب من أمن عبر جيش الدفاع والمؤسسة النووية والمجتمع الصناعي والأجهزة الأمنية ومراكز البحوث.

٧- اتحاد العمال (الهستدروت):

بغرض تنظيم العمال اليهود وخاصة العاملين في المزارع الجماعية والتعاونية، تأسست في ديسمبر ١٩٢٠ هيئة عمالية سميت بالهستدروت وكان عدد أعضائه حينذاك ٤٤٣٣ عضواً. وقد انشأ هذا الاتحاد العمال ليساهم في توطين المهاجرين الصهاينة أولاً وبعد ذلك ليهتم بالطبقة العاملة الاقتصادية وقد عبر بن جوريون عن ذلك قائلاً: الهستدروت هو اتحاد وشعب يقوم ببناء موطن جديد وشعب جديد ودولة جديدة ومشاريع ومستوطنات، وقد نص قانون إنشاء الهستدروت على انه يعتبر أداة لعملية الاستيطان، ولتنشيط الهجرة اليهودية إلى ارض فلسطين ومن هذا لهف تعددت مجالات عمل الهستدروت، فهو إتحاد للتعاونيات، ومؤسسة لتحقيق التنمية الاقتصادية واجتماعية والصحية، وجمعية لتقديم الخدمات الثقافية والتعليمية.

ويعتبر الهستدروت كم كبار أصحاب العمل في إسرائيل، وهو من اكبر المؤسسات الاقتصادية في الدولة ومن اكبر مستخدمى العمال ويساهم في عديد من الشركات في فوع مختلفة من الاقتصاد مثل الإنتاج الزراعى وقطاع البناء والملاحة والقطاع الصناعى والتعليم .. الخ.

ويمكن النظر للهستدروت على "انه تنظيم اقتصادى يأخذ "شكلاً جماعياً" لمساعدة التجمع الاستيطانى لصهيونى بعماله ورأسماله". (١٦)

وكان الهستدروت بمثابة العمود الفقرى للاقتصاد الإسرائيلي، وظل يحتل مكانة كبيرة ومؤثرة حتى بعد سياسة الخصخصة التى تم تطبيقها على يد الليكود بقيادة نتنياهو ومن بعده باراك وحزب العمل الإسرائيلي. ويمكننا إيجاز أنشطة الهستدروت في الأعمال النقابية والعمالية والتنمية الاقتصادية والخدمات الصحية والضمان الاجتماعى والتربية والتعليم والثقافة ونشاطات أخرى مختلفة بالاستيطان وأخيراً شئون العمال العرب ١٩٤٨.

ومن المشاريع التى يمتلكها الهستدروت أو يساهم فيها أو يشارك مع الحكومة أو الوكالة اليهودية في ملكيتها تعاونيات المواصلات التى تسيطر على ٨٥٪ من حركة المواصلات في الأرض المحتلة، وشركة تنوفا المسئولة عن تسويق معظم المنتجات الزراعية الإسرائيلية وشركة "ميكوروت أى الشركة الوطنية للمياه" وشركة "زيم للملاحة"، ومع أن للهستدروت نصيب قليل في الشركتين الأخيرتين، إلا أن نفوذه كبير لأن بعض ممثلي الحكومة والوكالة ينتمون إلى الهستدروت.

وهكذا يمكن القول أن الهستدروت يعد بمثابة حكومة داخل حكومة لأن مصادر قوته عديدة وتعكس بدورها حقيقة الدور المتماسك والمؤثر الذى يمكن أن يلعبه في النظام السياسي الإسرائيلي، فهو الذي يستقبل المهاجرين الجدد ويؤمن لهم العمل وبالتالى الدخل، وقد عبر عن ذلك بن جوريون عندما كان سكرتيراً عاماً للهستدروت بقوله "لقد قبلنا أن نأخذ على عاتقنا وظيفة ليس لها مثيل في أى حركة عمالية أخرى، فقد عهد إلينا بأن ننشئ منظمة تضم ليس فقط العمال الموجودين في البلاد وإنما لأن نجعل من هذه المنظمة أداة للانفتاح بحيث نستطيع أن نستقبل أى هجرة من الدياسبورا ونسمح بجعلها أداة منتجة في تلك البلاد. لهذه الأسباب أنشأنا الهستدروت".

وللهستدروت بالإضافة إلى ما سبق ما يشبه وزارة الخارجية، فهو على اتصال بالمنظمات الدولية ويقوم بعمل دبلوماسي على الصعيد العالمي منفصلاً عن الخارجية الإسرائيلية ويعمل على التأثير في الأحزاب الاشتراكية. وقد كان كل ذلك خلف تنافس بين الأحزاب الإسرائيلية ومؤسسات النظام السياسي على ارتباط ما بالهستدروت، أما بالتواجد في المباشر أو عبر الاستعانة بقيادات الهستدروت المدربة بيروقراطيا وتكنوقراطيا. فالعديد من رجال الدولة الإسرائيلية تمرس على لعمل السياسي في الهستدروت وكان منهم "بن جوريون" و "بن زفي" و"لافون" و "حاييم رامون".

وللهستدروت فروع في جميع البلاد التى توجد فيها جاليات يهودية كبيرة. ونظراً لتعدد المهام وتنويعها فقد كان ضروريا أن تكون أجهزة الهستدروت منظمة تنظيماً جيداً، وهى بالفعل كذلك حيث أن

منظمة الهستدروت تتشكل من مؤتمر قومى عام يعتبر بمثابة السلطة التشريعية الأولى ويجتمع مرة كل أربع سنوات ومجلس عام يجتمع مرتين في العام، وهو الممثل لكل اتحاد (إسرائيل) وأخيراً اللجنة التنفيذية التى تجتمع مرة كل أسبوعين وهى تضم مائة عضو على المستوى الإسرائيلي وهى بمثابة السلطة التنفيذية العليا.

٨- المؤسسة الدينية:

تتشكل من الأحزاب الدينية ووزارة الأديان، والقضاء الدينى، والمجالس المحلية الدينية، ودار الحاخامية الكبرى والكيبوتز الدينى وكلها تعمل من أجل أن تَحكم إسرائيل بالشريعة اليهودية في كل مناحى الحياة، وتكتسب تلك المؤسسة قوتها من الأساس التوراتي لقيام إسرائيل. وتقف كل هذه المكونات المؤسساتية الدينية خلف اتساع التأثير الاجتماعى داخل "إسرائيل" كما أنها تقف خلف التأثير السياسي الذى يأخذ مسالك متعددة منها الأحزاب الدينية الصهيونية وغير الصهيونية والتأثير الكبير للحاخامات ودار الحاخامية الكبرى- وهى من ابرز المؤسسات الدينية في "إسرائيل" والتي تعود نشأتها إلى حكومة الانتداب البريطاني عام ١٩٢١، والتي عهد إليها بتصريف أحوال اليهود على ارض فلسطين. وترفض إدارة الحاخامية الخضوع للسلطات القانونية والقضائية في الدولة الإسرائيلية. وتعمل من أجل الهيمنة بنفوذها التشريعي التوراتي على التجمع الإسرائيلي كله. وتعد الأحزاب الدينية في إسرائيل بمثابة الأذرع المتعددة ذات النفوذ المتصاعد لدار الحاخامية الكبرى.

ويذكر هنا أن الأحزاب الدينية قد احتلت ٢٨ مقعدا في الكنيست الإسرائيلي، دورة الخامسة عشر ١٩٩٩، كما أنها حصلت على حوالى ٢١,٢٪ من إجمالي الأصوات الانتخابية في (إسرائيل) ومعسكر الأحزاب العربية في إسرائيل يتشكل من (المفدال- ميماد- اجودات- إسرائيل- ديجل هتوراه- شاس).

وتعمل المؤسسة الدينية في إسرائيل على استغلال الأوضاع السياسة الداخلية واتساع دائرة نفوذها لكى تكون عاملاً حاسماً في تكوين ائتلاف الحكومى، وهو ما يوقع الحكومة الإسرائيلية في قبضة الابتزاز من قبل تلك المؤسسة الدينية ومطالبها المتزايدة في الصرف من الحكومة

على المدارس الدينية وعلى الصحة والمؤسسات التابعة لهم.

وسوف يتواصل نمو تلك المؤسسة ويتسع نفوذها طالما لم تحل مشكلة الهوية في "إسرائيل" وطالما لم يتم حتى الآن الاتفاق على دستور لها.

هكذا نجد أنفسنا – بعد استعراض لأهم المؤسسات المكونة لهذا النظام– أننا أمام نظام سياسي استيطاني، تشكلت خصائصه تحت ضغط متطلبات الاستيطان، كما تشكلت خصائصه من الأيدلوجية العنصرية الصهيونية، ومؤسسات هذا النظام لم تكن سوى مؤسسات استيطانية قامت بغرض الاستيطان في ارض فلسطين وظلت بعد قيام "الدولة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨" تقوم بنفس الوظيفة الاستيطانية العنصرية. ورغم التعدد المؤسساتي داخل هذا النظام إلا انه محكوم مركزيا أولا بالأيديولوجية الصهيونية العنصرية الاستيطانية، وثانيا بالاستراتيجية العليا "الإسرائيلي الكبرى" وثالثا بتكامل الأدوار رغم تعددها وتنوعها، فكلها في خدمة الغرض الاستراتيجي الإسرائيلي، وكلها في خدمة الأمن القومي الإسرائيلي. ورابعا مركزية السلطة التنفيذية رغم الشكل الديمقراطي البرلماني. خامسا قيام المؤسسات التي تشكل أعصاب الدولة من بدور الشبكة المترابطة والممتدة في حياة التجمع الصهيوني والتي تجعله يتماسك حول أهدافه العليا مهما كانت التباينات والخلافات داخل الخريطة السياسة الإسرائيلية. وانطلاقاً من ذلك التعدد والتنوع والتعقيد في منظومة القوة داخل النظام السياسي الإسرائيلي، نجد أن القرار السياسي الإسرائيلي بالغ التعقيد والتدخل تمتزج فيه العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والدينية والاجتماعية في نسيج واحد، ويمر من خلال مؤسسات متعددة ومتباينة ومتفاعلة، وتؤثر علية بالإيجاب والسلب، قوى وجماعات وأحزاب ومؤسسات عديدة في الدولة.

النظام السياسي الإسرائيلي بين عناصر القوة وعناصر الضعف:

من أبرز مصادر قوة النظام السياسي الإسرائيلي، ذلك البعد الخاص بتماسك النظام بمعنى وجود علاقة عضوية تشمل القدرة على الفعل والتفاعل والتأثير والتأثر داخل الجسد الإسرائيلي لاسيما في

الأزمات المواقف الحاسمة والتي فيها تختفي التناقضات والتباينات داخل هذا الجسد. والمرونة هي البعد الثاني من أبعاد قوة النظام السياسي الإسرائيلي، فالنظام السياسي قادر بمرونته أن يستوعب داخله كافة القوى من أقصى اليمين القومي والديني إلى أقصى اليسار وصولا إلى عرب ١٩٤٨، ولعل ذلك يرجع أيضاً إلى طبيعة لشخصية اليهودية التي استطاعت عبر التاريخ أن تجمع المتناقضات مثل عدم القدرة على الاندماج من جانب والواقعية من جانب أخر، وإعلان كراهية الأغيار وقبول معايشتهم قسراً حتى تحين اللحظة المناسبة. والبعد الثالث للنظام السياسي الإسرائيلي من حيث عناصر القوة هو مبدأ توزيع الأدوار وتكاملها ولعل ذلك يعود أيضاً إلى طبيعة الشخصية اليهودية في التفاوض والمساومة واستخدام شبكة العلاقات الخارجية في السلم والحرب معا، ولعل المتابع للحركة الصهيونية منذ بزوغها حتى قيام الدولة حتى الآن سوف يجد توظيفا امثل لكل القدرات والعلاقات من أجل تحقيق الهدف.

وتكشف لنا القراءة العميقة لمسيرة الحركة الصهيونية والدولة العبرية كيف أن قوى وأحزاب وجماعات كانت تنادى بالثنائية القومية أصبحت تنادى الآن بالحفاظ على الدولة الإسرائيلية ذات الحدود الطبيعية وكيف أن أحزاب كانت تتحدث عن حدود ١٩٦٧ أصبحت تعلن رغبتها في تعديل تلك الحدود حتى تضمن الأمن الإسرائيلي، وكيف أن أحزاب وقوى كانت تطالب بالقدس عاصمة لدولتين أصبحت تتحدث عن القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل.

وهكذا تنتقل المواقف من المرونة إلى التصلب طالما أن حقائق الواقع تسمح بذلك ولعل ذلك يكشف لنا ارتباط كل القوى والفعاليات والأحزاب والجماعات في ذلك الكيان الإسرائيلي بالاستراتيجية العليا لإسرائيل الكبرى.

أما من حيث أبعاد الضعف في هذا النظام فتبدأ من أيديولوجية النظام ذاتها، الأيديولوجية الصهيونية العنصرية، فهي أيديولوجية دخيلة على المنطقة، حيث تمثل مفاهيم غريبة وتمثل حضارة تختلف عن الحضارة العربية، بل وتمثل معاناة أقليات يهودية من جراء عنصرية

المجتمع والحضارة الغربية ويدفع العرب وعلى الخصوص الشعب الفلسطيني، ثمن ذلك، فقد انتزعت منه الأرض، كما جرى تشتيت الشعب. هذا إضافة إلى ما تمارسه تلك الأيديولوجية من عنصرية مقيتة ليس فقط ضد الأغيار وإنما ضد السفارديم من اليهود لصالح تفوق الاشكيناز. أنها دعوة خارج سياق العصر الحديث.

وتكمن السلبية الثانية أو نقطة الضعف الثانية في هذا النظام في عدم حسم مسألة الهوية حتى الآن داخل هذا لمجتمع الصهيوني والكيان الإسرائيلي، حيث أن لصراع مازال قائما بين من يريد أن ينتمي إلى حضارة الغرب ومن يريد أن ينتمي إلى حضارة الشرق، ومن يريد أن ينتمي إلى دولة لاتينية لكل مواطنيها وبين دولة لليهود فقط. وفي اعتقادنا أن هذا الصراع سوف يكون حاسماً في مستقبل هذا الكيان الإسرائيلي.

وتكمن نقطة الضعف الثالثة في الصراع بين الكم والكيف، الكم العربي والكيف الإسرائيلي، حيث أنه مهما زاد الفعل الكيفي الإسرائيلي من قدرات نووية واقتصادية وأسلحة تقليدية .. الخ، سوف يكون الكم العربي، في مدى زمني متوسط، اقدر على المواجهة مع هذا العدو وهذا النظام وذلك لأن "سكان إسرائيل " مهما زادوا من هجرات إلا أن الزيادة العربية معدتها أعلى ليس فقط في المحيط العربي، إنما في الداخل الفلسطيني (الإسرائيلي). وقد يكون ذلك هو بداية لطريق نهاية هذا الاستعمار الصهيوني الاستيطاني، وعندها سوف يكون أخر استعمار استيطاني عنصري، بعد نظام الأبارتهيد في جنوب أفريقيا، في العالم قد رحل عن عالمنا.

بعد ذلك يهمنا أن نتطرق لآفاق هذا النظام السياسي الإسرائيلي في في غضون فترة زمنية تتراوح ما بين خمس إلى عشر سنوات معتمدين في ذلك على المؤشرات التي تفرزها تفاعلات هذا النظام في الفترة الأخيرة.

آفاق النظام السياسي الإسرائيلي:

من الملاحظ في السنوات الأخيرة وبالذات بعد صعود الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل، وبعد سنوات طويلة من ٤٨ حتى ١٩٧٧،

ظل فيها تكتل المعراخ هو المهيمن على الدولة والسلطة- والنظام السياسي كله- أضحت هناك إمكانية لتداول السلطة في "إسرائيل " من قبل تكتل وائتلاف الحزبين الكبيرين، كما لوحظ أيضاً تغيرات شملت تكوينات ذات تاريخ ممتد من بداية تشكيلات الحركة الصهيونية، مثل الكيبوتس والموشاف والهستدروت، فبعد أن كانت أوزان تلك المؤسسات تسمح لها بالتأثير الكبير في صناعة القرار عبر النظام السياسي ومؤسساته. صارت الأوزان لا تسمح بذات التأثير السابق. كما أن المتغيرات المرصودة والهامة في تأثيرها على النظام السياسي لإسرائيل وزن وتأثير عرب ٤٨ (عرب إسرائيل) بعدما وضحت وتبلورت الهوية العروبية وزاد وزن وتأثير الناشطين الحزبين والسياسيين منهم وبلا شك اصبحوا قريبين من امتلاك تصور واستراتيجية لمزيد من التبلور والنفوذ.

ويضاف لكل ما سبق من متغيرات داخلية ازدياد نفوذ الكتلة اليهودية الروسية داخل (إسرائيل) بعدما تشكل لها حزبان حتى الآن، كما أنه يلاحظ زيادة نفوذ واتساع تنظيم القوى العربية في إسرائيل. وأخيراً يأتي المشروع الذى كلف باراك به مجموعة من الخبراء للتحضير لدستور جديد لإسرائيل وما أسماه البعض بالثورة المدنية، مما يجعل بعض الخبراء يتوقعون أن تكون الأحزاب الدينية بمثابة الكتلة الثالثة بعد العمل والليكود. ولعل ما سبق يكشف لنا مزيد من الاتجاه يمينا ومزيد من التصلب والعنصرية، كما يكشف لنا ازدياد مساحة التناقضات داخل هذا التجمع الصهيونى، تناقض علمانى/ دينى، وسفاردى/ اشكينازى، حضارة متوسطية شرقية/ حضارة غربية، عربي/ إسرائيلي، توسع وهيمنة مع الاحتفاظ بالتفوق والأرض توسع وهيمنة بالاقتصاد ونزع أسلحة الحدود العربية أو تقليصها.

وتتواكب تلك المتغيرات الداخلية في النظام السياسي الإسرائيلي مع متغيرات في البيئة الخارجية والإقليمية المحيطة بإسرائيل مثل الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية، وتوقيع الحلف الإستراتيجى التركى الإسرائيلي، وخروج قوة وقدرة العراق من الحساب القومى العربى بالحصار المفروض عليها من قبل

الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا حتى الآن، والضعف والهزال الروسي، وضعف الدور الأوروبي وهكذا تكشف لنا دراسة السياسي الحزبى الإسرائيلي أبعاد الخصوصية التى يتسم بها وأهمها أنه نظام ديمقراطية عنصرية، ديمقراطية طائفية/عرقية ويمكن القول أن هذا النظام يتجه صوب تجاوز هيمنة الحزبين الكبيرين لصالح مزيد من تفتت القوى القائمة والأحزاب المتعددة.

حواشى ومراجع الفصل الخامس

١-فوزى محمد طايل، النظام السياسي في إسرائيل، معهد البحوث والدراسة العربية- سلسة الدراسات الخاصة (٤٥)، ١٩٨٩، القاهرة

٢-غازى السعدى، أحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر ولدراسات وأبحاث الفلسطينية، عمان ١٩٩٨، ط ١

٣-محمد نصر مهنا وخلدون ناجى معروف، الحكم والإدارة في إسرائيل، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٧ص ١

٤-فؤاد مرسى، المجمع الصناعى العسكرى في إسرائيل- الدولة المعسكر، دار الثقافة الجديدة، المكتبة الشعبية لكتاب العاشر، ١٩٨٩

٥-نظام بركات، مراكز القوى ونموذج صنع القرار السياسي في إسرائيل، دار الجلبل للنشر عمان، ١٩٨٣.

٦-أسعد رزق، نظرة في أحزاب إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية- مركز الأبحاث- دراسات فلسطينية، ٨ بيروت، ١٩٦٦

٧-صبرى جريس، الحريات الديمقراطية في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- سلسلة الدراسات ٣٠- طبعة أولى بيروت ١٩٧١

٨-حامد ربيع، من يحكم في تل أبيب، المؤسسة العربية للدارسة والنشر، بيروت طبعة أولى ١٩٧٥

٩-صبرى جريس وأحمد خليفة، دلبل إسرائيل العام مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٩٧

١٠-عبد الوهاب المسيرى، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام- القاهرة- ١٩٧٥

١١-عبد الوهاب المسيرى، موسوعة اليهود والصهيونية، دار الشروق- القاهرة، ١٩٩٩ الجزء السابع.

١٢-عبد الغفار الدويك، العسكريون والدولة، المحروسة للبحوث والتدريب والنشر- القاهرة، ١٩٩٦

١٣-د. عماد جاد، انتخابات وتطور النظام السياسي الإسرائيلى في د. عماد جاد (محرر) انتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩.

١٤-د. عماد جاد، حكمة باراك ومستقبل عملية السلام، كراسات استراتيجية عدد ٧٨،

١٩٩٩- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
١٥-مايكل جانسن، التنافر في صهيون، مؤسسة الأبحاث العربية-بيروت- طبعة أولى ١٩٨٨
١٦-أسعد رزوق، في المجتمع الإسرائيلي، معد البحوث والدراسات العربية- القاهرة- طبعة أولى ١٩٧١
١٧-نادية عز الدين رفعت- عمرو كمال حموده، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، سناء للنشر، القاهرة طبعة ١٩٩١
١٨-على الدين هلال ونيفين سعد، النظم السياسة العربية- قضايا الاستمرار والتغيير، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت- طبعة أولى ٢٠٠٠
١٩-أمين اسكندر، السلام في برامج الحريديم، مختارات إسرائيلية، عدد ٦٨- أغسطس ٢٠٠٠ ص٩٣
٢٠-أمين اسكندر، المؤسسة العسكرية إسرائيلية ومفهوم السلام، مختارات إسرائيلية، عدد ٦٠ ديسمبر ١٩٩٩ ص ١٠٥

الفصل السادس

المؤسسة العسكرية الإسرائيلية :
القدرات والأدوار والاستراتيجية العسكرية

أحمد إبراهيم محمود

تلعب القوات المسلحة الإسرائيلية دور بالغ الأهمية فى المجتمع الإسرائيلى، بحكم الأدوار المحورية التى قامت وتقوم بها المؤسسة العسكرية فى إسرائيل، فى بناء الدولة وحماية أمنها وتوسيع رقعتها الجغرافية وردع الخصوم، بالإضافة إلى الأدوار الداخلية العديدة التي تقوم بها فى مجال معالجة أزمة الاندماج الداخلى لليهود القادمين من مختلف أنحاء العالم باعتبار المؤسسة العسكرية بمثابة (بوتقة الصهر)، وبالذات من حيث تعليم العبرية والتثقيف بالعقيدة الصهيونية، علاوة على دور هذه المؤسسة فى مختلف مجالات التعليم والزراعة والصناعة والهجرة ورعاية الشباب وتوفير فرص العمل والرقابة على الصحف ورسم السياسة الخارجية. وتنبع المكانة المهيمنة للمؤسسة العسكرية فى المجتمع الإسرائيلى فى الأساس من محورية عامل الأمن، باعتبار إسرائيل كيان اصطناعى دخيل على المنطقة العربية، ويعانى من رفض كبير من جانب الدول المجاورة. وقد فرضت هذه الوضعية على إسرائيل إتخاذ وضع الاستعداد العسكرى الدائم لضرب الخصوم وفرض الإرادة الإسرائيلية عليهم وتكريس وجود إسرائيل وتحقيق أهدافها التوسعية، بالإضافة إلى أن امتلاك قوة عسكرية قوية ومتفوقة يفيد بحد ذاته فى ردع هؤلاء الخصوم عن التفكير فى شن أى هجمات خارجية ضد إسرائيل، علاوة على ما يوفره ذلك من استعداد دائم للاستفادة من أى متغيرات إقليمية لزيادة رقعة دولة إسرائيل.

وقد بدت أهمية القوات المسلحة الإسرائيلية فى أن الحركة الصهيونية فى فلسطين اهتمت منذ بداياتها المبكرة بإنشاء قوة مسلحة تولى فرض الأمر الواقع اليهودى وحماية المشروع الصهيونى وممارسة الإرهاب والردع والعدوان ضد العرب وسلطات الانتداب البريطانى على حد سواء، وظل الاهتمام بتطوير وتقوية وتحديث القوة العسكرية الإسرائيلية على الدوام عنصرا رئيسيا من عناصر السياسة الإسرائيلية، بغض النظر عن تغير الحكومات أو تعاقبها. ولذلك، فإنه حتى على الرغم من بدء عملية التسوية السلمية بين العرب واسرائيل، والوصول إلى اتفاقات تسوية مع كل من مصر والأردن والفلسطينيين، فإن ذلك لم يؤد الى التخفيف على الاطلاق من كثافة تسلح الجيش الإسرائيلي، بل يبدو على العكس ان تلك المتغيرات قد ادت الى ازدياد قوة الدفع المبذولة

فى اتجاه التحديث العسكرى الإسرائيلى لاعتبارات عديدة، ابرزها ان القوى السياسية الإسرائيلية ترى في القوة المسلحة، الضمانة الرئيسية لامن اسرائيل، بغض النظر عن اية تسويات سلمية او ترتيبات امنية مع الدول العربية، كما تعتبر من ناحية اخرى بمثابة ورقة تفاوضية هامة تسعى اسرائيل من خلالها الى انتزاع اكبر قدر ممكن من التنازلات من الاطراف العربية فى عملية التسوية السياسية بين الجانبين، وذلك عبر التلويح دوما بالقوة العسكرية باعتبارها اداة للضغط والاكراه والمساومة من جانب اسرائيل، بالإضافة إلى أن هذه القوة العسكرية تظل اداة هامة لتنفيذ الاهداف السياسية – الاستراتيجية فى حالات الصرع المسلح.

وعلى هذا الأساس، فإن هذه الدراسة تركز على تناول مختلف الجوانب المتعلقة بالقوات المسلحة الإسرائيلية، من حيث النشأة والتطور والعقائد العسكرية، مع التركيز على التطور التاريخى وآفاق المستقبل. وتنبع أهمية التناول التاريخى هنا من أن فهم بنية واستراتيجية القوات المسلحة الإسرائيلية يستلزم التعرف أساسا على جذور نشأتها التاريخية، على اعتبار أن كثيرا من التكتيكات المعمول بها لا يمكن فهمها إلا من خلال السياق التاريخى لبداية المشروع الصهيونى وتطوره فى فلسطين. وفى الوقت نفسه، فإن الدراسة تركز على آفاق التحديث الحالية والمستقبلية فى القوات المسلحة الإسرائيلية، والتى ترمى إلى إقامة بناء جديد للقوة المسلحة الإسرائيلية، بحيث يكون الجيش أصغر حجما، وأكثر كفاءة من الناحية النوعية.

المبحث الأول :
نشأة وتطور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية

شهدت القوات المسلحة الإسرائيلية العديد من مراحل التطور، وارتبطت هذه المراحل بتطور المشروع الصهيونى ذاته فى فلسطين، حيث كان واضحا على الدوام أن تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية يستهدف إلى جانب توفير احتياجات الأمن والدفاع، الحفاظ عليها باعتبارها أداة هامة لتنفيذ الأهداف السياسية ـ الاستراتيجية فى حالات الصرع المسلح، وحسم هذه الصراعات فى اقصر وقت ممكن لصالح إسرائيل.

١. جذور نشأة التنظيمات العسكرية اليهودية :

تعود جذور نشأة الجيش الإسرائيلي إلى بدايات المشروع الصهيوني في فلسطين[١] . فقد اهتمت حركة الاستيطان اليهودي (اليشوف) منذ بداية المشروع الصهيوني بإنشاء نواة عسكرية، بحجة القيام بأعمال الأمن والحراسة والدفاع، وجاء ذلك ممثلا في منظمة هاشومير (الحارس) باعتبارها ميليشيا مستوحاة من فكرة جماعات الدفاع الذاتي التي كان معمولا بها في روسيا وقتذاك، وكان إنشاء هذه المنظمة مرتبطا بقرار المنظمة الصهيونية البدء في ممارسة الاستعمار الصهيوني في فلسطين على أوسع نطاق. وقد تألفت هذه المنظمة أساسا من أعضاء حزب عمال صهيون، بالإضافة إلى بعض الأعضاء القدامى من وحدات الحراسة في الخارج، ثم انضمت إليهم بعد ذلك عناصر من اليهود الروس اليساريين الذين طوروا العمل المسلح، بحيث لا يكون قاصرا على مجرد الحراسة والدفاع، وإنما يمتد أيضا إلى النضال والكفاح. وكان الغرض من هذه المنظمة هو مد جهود الدفاع إلى جميع التجمعات الزراعية اليهودية، بالإضافة إلى تكوين نواة من العسكريين المحترفين[٢].

وخلال الحرب العالمية الأولى، سعى زعماء الحركة الصهيونية إلى إنشاء قوات مسلحة يهودية تخدم في صفوف القوات البريطانية في الشرق الأوسط، حتى تكون هذه المساهمة ورقة ضغط في أيدي اليهود من أجل انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، علاوة على إكساب هذه القوات اليهودية خبرة الحرب الفعلية. وقد جرى التركيز على تشكيل هذه القوة اليهودية من بين اليهود الذين طردتهم السلطات العثمانية من فلسطين ابان الحرب العالمية الأولى، واستقروا في مصر، وبذل الزعماء اليهود ـ وبالذات فلاديمير جابوتينسكي ـ جهودا مكثفة مع كبار المسئولين البريطانيين في مصر، ولم يسمح لهم في بادىء الأمر إلا بتشكيل كتيبة نقل بغالي للمشاركة في حملة الدردنيل الفاشلة، ثم حصلوا بعد محاولات عديدة على موافقة الحكومة البريطانية على تشكيل كتيبة يهودية للعمل في فلسطين في أغسطس ١٩١٧، كما نشطت جهود أخرى في الولايات المتحدة ومصر لتشكيل كتائب يهودية جديدة، وأمكن من خلال جملة هذه الجهود تشكيل ثلاث كتائب يصل عدد أفرادها إلى حوالي ٥٥٠٠ فرد،

ساهموا فى الهجوم البريطانى فى سبتمبر ١٩١٨ لاحتلال شمال فلسطين وسوريا ولبنان، إلا أنه تم تسريح هذه القوات بحلول عام ١٩٢٠ [٣].

ولذلك، بدأت الحركة الصهيونية فى تكثيف جهودها من أجل تكوين قوة عسكرية جديدة، إلا أن الزعماء اليهود اختلفوا فى هذا الشأن، حيث دعا فريق منهم بزعامة فلاديمير جابوتينسكى إلى تكوين جيش يهودى محترف يخدم كحليف للاستعمار البريطانى فى فلسطين، من خلال تمسك أعضاء الكتائب اليهودية بالبقاء فى صفوف الجيش البريطانى، بينما دعا فريق آخر بزعامة بن جوريون ويوسف ترومبلدور إلى ضرورة بناء قوة عسكرية يهودية سرية من أجل الدفاع عن المستعمرات اليهودية القائمة وبناء القوة اللازمة لمساندة المطالب السياسية الصهيونية. وقد انتصر الفريق الثانى، وهو ما أسفر عن تشكيل ما عرف بـ (المنظمة العسكرية الصهيونية السرية - الهاجاناه)، بناء على قرار اللجنة العامة للهستدروت فى ٢٥ يونيه ١٩٢١، باعتبارها ذراع عسكرية للتنظيم السياسى اليهودى فى فلسطين، وبوصفها أكثر تطورا وشمولا من منظمة هاشومير، حيث قام حزب العمل (التنظيم الحزبى الرئيسى منذ العشرينات) بحل تلك المنظمة، وكان أعضاء منظمة هاشومير بمثابة النواة المؤسسة للهاجاناه، وركزت الهاجاناه بعد ذلك على استيعاب التنظيمات المسلحة الأخرى، كما أنشئت داخل الهاجاناه قوات ضاربة عرفت باسم (البالماخ)، إلا أن الزعماء اليهود رفضوا منذ البداية إطلاق أسم (جيش) على هذه الميليشيا، تفاديا لأى حساسيات مع سلطات الانتداب البريطانى والعرب [٤].

وكانت الهاجاناه جزءا من تنظيم سياسى أوسع وأكثر شمولا، حيث كانت جزءا من التنظيم السياسى للحركة الصهيونية فى فلسطين، ممثلا فى الدور المسيطر لحزب العمل بتسمياته المختلفة منذ العشرينات، والذى كان متأثرا إلى حد كبير بتجربة الحركات الماركسية - اللينينية فى روسيا الاتحادية، وبالذات من حيث ما تؤكد عليه هذه الحركة من ضرورة بناء هيكل سياسى تنظيمى فعال لضمان نفوذ الحزب على كافة مؤسسات المجتمع، بما فى ذلك المؤسسة العسكرية. ولذلك، فقد كانت الهاجاناه بمثابة الذراع العسكرية لحزب العمل، جنبا إلى جنب مع النقابة العامة للعمال اليهود (الهستدروت) للسيطرة على المجتمع اليهودى فى

فلسطين [٥].

وقد ركزت الهاجاناه على القيام بالأنشطة العسكرية والإرهابية اللازمة لتحقيق المشروع الصهيونى فى فلسطين، بما فى ذلك إرهاب العرب وترويعهم وطردهم من منازلهم وأراضيهم، وتنفيذ العمليات الإرهابية ضدهم، وتوفير الحماية للمنشآت اليهودية المختلفة فى فلسطين، سواء الكيبوتزات أو المؤسسات الرسمية، وتنفيذ العمليات الإرهابية ضد سلطات الانتداب البريطانية. فعلى الرغم من أن بريطانيا هى التى رعت المشروع الصهيونى فى فلسطين، ووفرت له الأساس القانونى، واسبغت عليه حمايتها ومساعدتها، إلا أن ذلك لم يمنع وقوع اشتباكات ومواجهات بين الجانبين، كان مبعثها فى الأغلب رغبة الزعماء اليهود فى فلسطين فى القفز بالمشروع الصهيونى بدرجة تتعارض مع طبيعة المصالح الاستعمارية البريطانية وقتذاك فى فلسطين، وهو ما أدى إلى وقوع بعض المواجهات المسلحة بين الجانبين. وفى الوقت نفسه، ركز قادة الهاجاناه على عمليات إعداد وتوفير الأسلحة للمشروع الصهيونى من أوروبا والولايات المتحدة، استعدادا للحظة المواجهة عند إعلان الدولة العبرية المستقلة [٦]. وقد ظلت الهاجاناه خاضعة لإشراف الهستدروت لمدة ١٠ سنوات خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣٠، ثم انتقل الإشراف عليها إلى الوكالة اليهودية عقب الثورة الفلسطينية الكبرى عام ١٩٢٩، حيث أدت هذه الثورة إلى قيام الحكومة البريطانية بمحاولة تهدئة الموقف من خلال الحد من حرية الهجرة اليهودية إلى فلسطين ووضع قيود على المحاولات الصهيونية لاستلاب الأرض العربية. ولذلك، قررت الوكالة اليهودية زيادة عدد أفراد الهاجاناه وتطويرها، سعيا إلى إنشاء جيش يهودى مستقل عن بريطانيا.

وعلى الرغم من ازدياد حجم منظمة الهاجاناه وتطورها التنظيمى والتسليحى، إلا أنها شهدت صراعات وانقسامات داخلية كانعكاس للخلافات السياسية الحادة فى الحركة الصهيونية ذاتها، وبالذات فيما بين تيار ينادى بضبط النفس فى مواجهة العرب أثناء الثورة العربية الكبرى، ويمثله حاييم وايزمان وديفيد بن جوريون، وتيار آخر يمينى متشدد. يدعو إلى الثورة والمقاومة، ويضم الجيل الأصغر من الشبان المتعصبين بزعامة فلاديمير جابوتينسكى. وقد أدى هذا الصراع إلى

حدوث انشقاق فى الهاجاناه في عام ١٩٣٧، وبروز تنظيم عسكرى جديد هو (المنظمة العسكرية القومية - أرجون زفاى ليئومى)، والتى شرعت على الفور فى تنفيذ عمليات إرهابية واسعة ضد العرب وسلطات الانتداب البريطانى [٧]، ثم شهدت منظمة أرجون بدورها انشقاقا جديدا، أسفر عن بروز منظمة شترن الإرهابية.

وقد استغلت الحركة الصهيونية اندلاع الحرب العالمية الثانية من أجل إنشاء جيش يهودى حقيقى، بموافقة بريطانيا، وصدر بالفعل قرار الحكومة البريطانية فى سبتمبر ١٩٤٠ بالموافقة على إنشاء ما عرف بـ (القوة المقاتلة اليهودية) من عشرة آلاف رجل، على أن يجند منهم ثلاثة أو أربعة آلاف رجل من يهود فلسطين، إلا أن هذا القرار لم يُنفذ بسبب رغبة بريطانيا فى الحفاظ على تأييد الشعوب العربية، مما دعا زعماء الحركة الصهيونية إلى نقل نشاطهم السياسى الرئيسى إلى الولايات المتحدة الحصول على الدعم والمساندة اللازمين، وهو ما أسفر عن صدور ما عرف بـ (برنامج بلتمور) فى ٦ مايو ١٩٤٢، الذى دعا إلى التوسع فى الهجرة اليهودية إلى فلسطين والعمل على إنشاء الجيش اليهودى وإنشاء "كومنولث" يهودى فى فلسطين، وهو ما كان بمثابة أول تصريح صهيونى رسمى وعلنى بشأن إقامة دولة يهودية فى فلسطين. وفى الوقت نفسه، تابع الزعماء الصهيونيون بدأب شديد جهودهم الرامية إلى إنشاء الجيش اليهودى مع الحكومة البريطانية، حتى نجحوا بالفعل فى الاتفاق مع المسئولين البريطانيين على إنشاء لواء يهودى للاشتراك فى العمليات الحربية فى سبتمبر ١٩٤٤، وذلك فى ظل الحماس الشديد من جانب رئيس الحكومة البريطانية ونستون تشرشل للحركة الصهيونية فى فلسطين [٨].

وخلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، نشطت الحركة الصهيونية فى جهودها لإعلان قيام دولة يهودية فى فلسطين، إلا أن وصول حكومة عمالية إلى الحكم فى بريطانيا أعاق الخطط الصهيونية، مما أدى إلى انتشار الإرهاب الصهيونى فى فلسطين بصورة غير مسبوقة على الإطلاق، واتحدت المنظمات الإرهابية اليهودية (الهاجاناه والارجون وشترن) للمرة الأولى من أجل شن حرب عصابات ضد البريطانيين فى فلسطين، فاضطرت السلطات البريطانية بدورها إلى

مهاجمة مقار الوكالة اليهودية والقبض على العديد من العناصر النشطة في الحركة الصهيونية، وهو ما تسبب في تصعيد حاد في الموقف انطوى على قيام اليهود بنسف فندق الملك داوود على من فيه من موظفي الإدارة البريطانية، مما تسبب في حدوث المزيد من التوتر في الموقف. وفي المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين في بال في ديسمبر ١٩٤٦، انتصرت وجهة النظر المتشددة التي يتبناها بن جوريون القائمة على أن الحرب تعتبر الوسيلة الوحيدة لقيام الدولة اليهودية، وقرر هذا المؤتمر إنشاء منصب وزاري جديد للدفاع يتولاه بن جوريون، إلى جانب رئاسته للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، وأصبح الواجب الرئيسي لبن جوريون استكمال إنشاء الجيش اليهودي وتقوية القدرات القتالية للهاجاناه [٩]، وذلك استعدادا للمعركة الفاصلة المصاحبة لقيام الدولة، حيث قام بن جوريون بمضاعفة ميزانية الهاجاناه وإعادة تنظيمها والتوسع في شراء الأسلحة والمعدات القتالية من أوروبا. ومع إعلان الدولة العبرية في ١٤ مايو ١٩٤٨، قام بن جوريون على الفور بإعلان إنشاء (قوات الدفاع الإسرائيلية – تساهال)، وانتهت بذلك صفة الهاجاناه كتنظيم سري، وحلت محلها قوات الدفاع الإسرائيلية النظامية.

وخلال حرب ١٩٤٨، تمكنت القوات الإسرائيلية من السيطرة على مساحات كبيرة من أراضي فلسطين خلال فترة القتال التي استمرت عشرة شهور. وقد ركز بن جوريون بعد ذلك على الانتقال من مرحلة العمل الإرهابي إلى مرحلة الدولة، عبر العمل على إنشاء قوة عسكرية موحدة بعد حل جميع المنظمات وإدماجها في قوات الدفاع الإسرائيلية، مع الحرص على أن يجمع هذا الجيش الوليد بين الاحتراف العسكري (ممثلا في الجيش النظامي العامل) والجيش الاحتياطي (الذي يضم كافة فئات الشعب من خلال نظام التعبئة العامة)، بالإضافة إلى دمج وصهر جميع العناصر المتنافرة التي كانت تتألف منها المنظمات الإرهابية.

٢. مراحل تطور القوات المسلحة الإسرائيلية :

ظل تطور القوات المسلحة الإسرائيلية محكوما على الدوام بالرغبة في الحفاظ على هامش كبير من التفوق العسكري على العرب، استنادا إلى أن القوة العسكرية المتفوقة تمثل هدفا بحد ذاتها في

الاستراتيجية الاسرائيلية، فالفكر الاستراتيجي الاسرائيلى يرتكز على التقويم الموضوعى للوضع الجيوبوليتيكى لاسرائيل داخل الرقعة الاقليمية الخارجية، ويتبنى هذا الفكر على الدوام تقويما يقوم على ان اسرائيل تعيش داخل رقعة مليئة بالتهديدات الخطيرة التى تلقى ظلالا كثيفة من الشك على الوجود الكلى للكيان الاسرائيلى . ومن ثم، اصبحت اسرائيل فى جوهرها عبارة عن دولة عسكرية فى حالة مواجهة دائمة مع اعدائها، على الرغم من ان هذه المواجهة الدائمة قد لاتتخذ بالضرورة صورة الحرب الفعلية او المواجهة العسكرية المستمرة، وانما ترتبط الحرب بالاوضاع الدولية والاقليمية القائمة [١٠].

ومن ثم، فإن السياسة العسكرية الإسرائيلية تتسم بخاصية جوهرية تتمثل فى السعى الدائم الى الحفاظ على التفوق العسكرى النوعى فى مواجهة الدول العربية مجتمعة، إذ أن التهديدات المذكورة ومحدودية مساحة اسرائيل وضألة عمقها الاستراتيجى دفعت القيادة الاسرائيلية إلى الحرص دائما على الاحتفاظ بتفوق نوعى وكمى فى مواجهة الدول العربية.

وخلال فترة ما بعد حرب ١٩٤٨، ركزت عملية بناء وتطوير القوات المسلحة الإسرائيلية على توفير السلاح للجيش الإسرائيلى، اعتمادا على فرنسا بصفة خاصة، على النحو الذى يكفل تحقيق الأهداف الصهيونية وفرض السلام الإسرائيلى وامتلاك قوة عسكرية رادعة. ولهذا الغرض، وضع بن جوريون فى عام ١٩٥٣ برنامجا لمدة ثلاث سنوات لتطوير القوات المسلحة الإسرائيلية وتحويلها إلى قوة هجومية ضاربة، وذلك قبل اعتزاله من جميع مناصبه الوزارية، إلا أن الصراع على السلطة فى إسرائيل والخلافات بين رئيس الحكومة موشيه شاريت ووزير دفاعه اسحق لافون، وكذلك بين لافون والمؤسسة العسكرية، ووقوع فضيحة لافون، كل ذلك تسبب فى عودة بن جوريون إلى السلطة مرة ثانية عام ١٩٥٥ باعتباره الشخص الوحيد القادر على احتواء الموقف. وكان الهدف الرئيسى لبن جوريون عقب عودته يتمثل فى شن حملات عسكرية وإرهابية عنيفة ضد الدول العربية، ومحاولة الحفاظ على التفوق العسكرى الإسرائيلى عقب قيام النظم الثورية فى مصر وبعض الدول العربية بجهود مكثفة لتحسين موقفها فى الميزان العسكرى

مع إسرائيل، وهو ما دعا بن جوريون إلى التركيز في سياسته على تطوير وتوسيع وإصلاح القوات المسلحة الإسرائيلية وتطوير وتوسيع نطاق الصناعات الحربية الإسرائيلية، وبدء تنظيم حملة عسكرية ضد مصر. وكان الاهتمام بضرب مصر عسكريا نابعا من خوف إسرائيل الشديد من الاتجاهات الثورية لنظام الحكم فى مصر وصفقة السلاح التشيكية التى أبرمتها مصر وانسحاب القوات البريطانية بصورة نهائية من مصر. وعندما أممت مصر قناة السويس عام ١٩٥٦، وجدت إسرائيل وبريطانيا وفرنسا الفرصة سانحة من أجل ضرب مصر عسكريا، إلا أن العدوان فشل فى تحقيق أغراضه، واضطرت إسرائيل إلى الانسحاب من كل الأراضى المصرية التى احتلتها فى بداية العدوان.

وعقب فشل حرب ١٩٥٦، أدركت إسرائيل أنها لا تستطيع أن تعتمد على المساندة الخارجية فى أى عمليات عسكرية، وأنها يجب أن تعتمد بالكامل على نفسها. وركز المسئولون الإسرائيليون على بناء وتطوير علاقات قوية مع الولايات المتحدة، وشددوا فى هذا الصدد على أن إسرائيل تساعد الاستراتيجية الأمريكية والغربية فى منع انتشار الشيوعية فى الشرق الأوسط وأفريقيا، مما يستلزم من الولايات المتحدة تقوية إسرائيل عسكريا واقتصاديا. وفى الوقت نفسه، تواصلت جهود تطوير القوات المسلحة الإسرائيلية، مع التركيز على تشكيل القوة الضاربة الهجومية، وتطوير القوات الجوية والبرية، مع استكمال وتنظيم عملية الحشد البشرى، وتطوير الصناعات الحربية. وعقب انتصارها فى حرب ١٩٦٧، تمكنت إسرائيل من امتلاك زمام المبادأة السياسية والعسكرية فى الشرق الأوسط، وخلقت لنفسها عمقا استراتيجيا ضخما.

وقد سببت حرب أكتوبر ١٩٧٣ صدمة عسكرية عنيفة لإسرائيل، بسبب المفاجأة الاستراتيجية العربية، وايضا بسبب الاخفاقات التى برزت خلال هذه الحرب فى اداء بعض الاسلحة القتالية الاسرائيلية، كما ابرزت الحرب فداحة التكاليف فى الافراد والاسلحة والمعدات، واوضح ذلك لاسرائيل انها لا تملك قدرات تسليحية خاصة بها للانتصار فى الحرب، وانعكس ذلك فى استنجادها بالولايات المتحدة لامدادها بالاسلحة والمعدات بكميات هائلة اثناء الحرب [١١]. ولذلك، كانت الاسبقية الاولى للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية بعد حرب اكتوبر تتمثل

فى تعويض خسائر الحرب وبناء جيش اكبر حجما ومزود بقوة نارية اشد كثافة، بحيث تكون لدى اسرائيل قوة عسكرية كافية للقتال فورا، دون الاعتماد فقط على قدراتها العسكرية الكامنة التى يمكن تعبئتها من خلال نظام استدعاء الاحتياط. وركزت اسرائيل فى بناء هذه القوة على ان تكون لديها القدرة على القتال على جبهتين فى وقت واحد، بما يساعدها ايضا على امتلاك القدرة على الحاق الهزيمة بالقوات العربية المهاجمة قبل تدخل القوى الكبرى، وقبل انضمام اى قوات عربية جديدة الى القوات المهاجمة. وفى هذا الاطار نفسه، سعت اسرائيل الى امتلاك مخزون كاف من الاسلحة وقطع الغيار والذخائر من اجل الصمود فى اى حرب قادمة دون الحاجة الى جسر جوى امريكى. وفى هذا الإطار، جرى ادخال ما يزيد على ٥٠ الف رجل وامراة الى الجيش الاسرائيلى، وجرى الاهتمام باستيعاب النساء فى العديد من الوظائف التى كانت قاصرة على الرجال، كما توسعت الحكومة الاسرائيلية فى برنامج شراء الاسلحة والمعدات. ونجحت بحلول عام ١٩٧٧ فى تعويض خسائرها بالكامل وزيادة حجم قواتها، حيث زادت نسبة الدبابات ٥٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب، والمدفعية بنسبة ١٠٠٪، وناقلات الجنود المدرعة بنسبة ٨٠٠٪، وبقية الاسلحة بنسبة ٣٠٪ (١٢).

وعقب وصول حزب الليكود بزعامة مناحم بيجين الى الحكم فى اسرائيل، كانت القوات الاسرائيلية على درجة عالية من التسليح والتجهيز، وكانت هذه القوات قد تعافت بالكامل من اثار حرب اكتوبر ١٩٧٣، واصبحت جاهزة عسكريا للحرب عند الضرورة. وقد وصلت كثافة التسليح الاسرائيلى فى اوائل الثمانينات الى درجة ان اسرائيل وصلت الى اقصى حد ممكن لنمو قواتها العسكرية كميا، وهو ما دعا وزير الدفاع الإسرائيلى اريئيل شارون وقتذاك الى القول بان اسرائيل توقفت عن المنافسة فى سباق التسلح مع العرب، ولن تقوم باى جهد اضافى للتوزان مع العرب فى عدد السلاح، ولكنها سوف تستكمل عملية استبدال الاسلحة القديمة، كما سوف تستمر فقط فى تطوير سلاحها الجوى. وقد ازدادت ثقة اسرائيل فى قدراتها التسليحية والعسكرية عقب ابرام معاهدة السلام مع مصر، مما سمح لاسرائيل بتراجع احتمالات تعرضها للحرب على جبهتين، وهو ما سمح لها بالتركيز بدرجة اكبر

على الجبهة الشرقية [١٣].

وقد بدا واضحا أن إسرائيل استغلت حالة السلام مع مصر من أجل ممارسة سياسة العربدة واستعراض القوة فى الجبهة الشرقية، والاستفراد بكل من سوريا ولبنان، وهو ما انعكس فى الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢، حيث استغلت إسرائيل حالة فراغ القوة وغياب سلطة الدولة فى لبنان بسبب الحرب الأهلية اللبنانية، وقامت بغزو شامل للبنان بهدف طرد قوات المقاومة الفلسطينية من لبنان، وإجبار الفعاليات السياسية اللبنانية على توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، إلا أن إسرائيل فشلت فى تحقيق جميع أهدافها فى لبنان، وتحولت لبنان إلى مستنقع للقوات الإسرائيلية، مما سبب معضلة أمنية حقيقية للأمن القومى الإسرائيلى. وقد تعرضت إسرائيل لاستنزاف عسكرى ضخم فى لبنان، مما اضطرها إلى الانسحاب من لبنان من جانب واحد فى عام ١٩٨٥، ولكنها أبقت على احتلالها لشريط أمنى فى الجنوب من أجل حماية مستوطناتها الشمالية، إلا أن هذا الاحتلال ظلت مصدرا لصراع ضار بين القوات الإسرائيلية وحركة حزب الله الشيعية فى الجنوب اللبنانى، وهو ما كبد إسرائيل خسائر فادحة فى الأرواح، حتى أنها اضطرت إلى انسحاب من جانب واحد من الجنوب اللبنانى فى مايو ٢٠٠٠.

ومن الناحية الاستراتيجية، خلقت حرب لبنان نتائج بالغة الأهمية فى تطوير وتحديث بنية الجيش الإسرائيلى، حيث كان هذا الجيش قد وصل إلى أقصى حجم له عام ١٩٨٤، عندما وصل إلى حوالى ١٧٥ ألفا من القوات العاملة، وهو ما خلق عبئا ضخما على الاقتصاد الإسرائيلى، وبدا واضحا أن مثل هذا الجيش أكبر من طاقة الدولة على تحمله. ولذلك، بدأ الاهتمام منذ ذلك الحين بتصغير حجم الجيش، والاستعاضة عن الحجم بتحسين نوعية التدريب والتسليح. ولذلك، بدأت فى عام ١٩٨٦ عملية مراجعة شاملة للعقيدة العسكرية الإسرائيلية من جانب لجنة موسعة من الجيش ولجنتى الخارجية والأمن بالكنيسيت ومراكز الدراسات الاستراتيجية، وخلصت هذه اللجنة إلى أنه لم يعد من الممكن الاستمرار فى زيادة القوة العسكرية من الناحية العددية، وإنما لابد من البحث عن حلول أخرى للمحافظة على التفوق النوعى. وقد بدأت هذه الأفكار تدخل إلى حيز التنفيذ فى عهد حكومة

حزب العمل (١٩٩٢ - ١٩٩٦). وقد جرى التعبير عن كافة هذه الأهداف من خلال الخطة العشرية (١٩٩٢ - ٢٠٠٢) التى وضعتها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لتحديث الجيش وتطويره، والتى قامت على أساس تخفيض حجم الجيش ورفع مستوى كفاءته وتلبية الاحتياجات الميدانية والقدرة على التصدى للتهديدات الاستراتيجية [١٤].

وقد ركزت هذه الخطة أساسا على امتلاك القدرة على تحقيق انتصار حاسم بسرعة، فى ظل معدل بسيط للغاية من الاستنزاف فى الافراد والمعدات بدرجة اقل مماحدث فى حرب اكتوبر ١٩٧٣، وتحقيق التكامل الوثيق بين القوات البرية والجوية، ومواجهة التهديد الاستراتيجى من خلال منظومة متكاملة من الاجراءات، اهمها: اعادة تنظيم قطاع المؤخرة والاستخبارات بعيدة المدى والانذار المبكر، وامتلاك القدرة على تدمير الصواريخ ارض - ارض المعادية من خلال الصاروخ (ارو) المضاد للصواريخ والنظم المكملة له، وامتلاك القدرة على القيام باعمال الانتقام الجوى بعيد المدى، والاعتماد فى التفوق النوعى المستقبلى للجيش الاسرائيلى على التطويرات المحلية والانتاج المحلى لانظمة مضاعفة القوة وانظمة الذخائر. وكان الغرض من جملة هذه التطويرات العمل على الاستفادة من التطورات الحادثة فى التكنولوجيا العسكرية من اجل زيادة قدرة القوات المسلحة الإسرائيلية على البقاء والاستمرار فى المعركة، واقامة هيكل جديد للقوة العسكرية يتسم بدرجة عالية من التكامل التكنولوجى فى الكشف عن الاهداف المعادية والوصول اليها وتدميرها، وذلك بهدف توفير الشروط الموضوعية اللازمة لامتلاك القدرة على الاشتباك الآمن عن بعد مع الأهداف المعادية من خلال الاستفادة من انجازات الثورة الصناعية الثالثة فى مجال الفضاء والالكترونيات الدقيقة والحاسبات والذكاء الصناعى وتكنولوجيا المواد [١٥].

وخلال فترة حكم حزب الليكود برئاسة بنيامين نتانياهو (١٩٩٦ - ١٩٩٩) لم يستمر الالتزام بهذه السياسة، حيث اهتمت هذه الحكومة بزيادة الاموال المخصصة للجيش من اجل مواجهة خطر حرب جديدة بسبب توقف عملية السلام. ومع ذلك، فإن ضغوط الميزانية العامة أدت إلى حدوث استقطاعات فى الميزانية الدفاعية الإسرائيلية فى عهد

نتانياهو، وهو ما أثر فى العديد من الجوانب، ومن بينها: تخفيض أيام التدريب لبعض الوحدات المقاتلة بنسبة الثلثين، وتراجع عدد المروحيات القتالية العاملة، وتخفيض النفقات المخصصة للدفاع عن الخطوط الخلفية ازاء أي هجمات بالاسلحة الكيميائية والبيولوجية، مما أدى إجمالا إلى تخفيض استعدادات الجيش الإسرائيلى للحرب.

وقد أدت عودة حزب العمل إلى الحكم برئاسة إيهود باراك مجددا عام ١٩٩٩ إلى معاودة الاهتمام مرة أخرى، حيث ازداد الاهتمام بتطوير النظرية الأمنية الإسرائيلية. فقد قامت هذه النظرية بصورة تقليدية على اساس نقل الحرب الى اراضى العدو، واحتلال اراض حيوية تابعة له، والاحتفاظ بها كورقة مساومة لوقف اطلاق النار وتحقيق تسوية تضمن لاسرائيل فرض شروطها. وقد سعى إيهود باراك، من خلال منصبه كرئيس للحكومة ووزير للدفاع، الى استكمال المهمة التى بدأها حينما كان رئيسا للاركان خلال الفترة ما بين عامى ١٩٩١ ـ ١٩٩٥، والمتعلقة بتطوير النظرية العملياتية الاسرائيلية لمواجهة متطلبات "ميدان القتال المستقبلى". وفى هذا الإطار، ركز باراك على أن هناك ثلاثة اهداف رئيسية يجب تحقيقها على الصعيد العسكرى والاستراتيجى، يتمثل اولها فى ضرورة بقاء الجيش الاسرائيلى – لجيل اخر على الاقل – الجيش الاقوى فى المنطقة والقادر على تحقيق النصر فى مواجهة اى دولة او تحالف من الدول فى المستقبل. وثانيها تطوير الرادع النووى الاسرائيلى، بحيث يكون لدى اسرائيل المزيد من وسائل الايصال النووى المنيعة، مثل غواصات دولفين الجديدة. وأخيرا، فإن الهدف الثالث يتمثل فى تحييد التهديد الصاروخى العربى من خلال الصواريخ حيتس (ارو) المضادة للصواريخ، والتى دخلت بالفعل فى الخدمة العملياتية فى الجيش الاسرائيلى.

٣. تطور الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية :

تأثرت الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية إلى حد كبير بظروف نشأة إسرائيل ككيان استيطانى دخيل على المنطقة العربية، ومحاطة بسياج من الرفض العربى. ولذلك، فقد ركزت الاستراتيجية العسكرية

الإسرائيلية على مجموعة من المبادىء التى تتوافق مع هذه الظروف الهيكلية، وتتمثل هذه المبادىء فى: مبدأ الشعب المسلح ونقل الحرب إلى أرض الخصم والحسم السريع للحروب وإعطاء الأولوية لسلاح المدرعات والطيران وإعطاء الأفضلية للنوع على حساب الكم ومبدأ ذرائع الحرب والاعتماد على النفس والاعتماد الدائم على دعم قوة عظمى.

وقد نبع مبدأ الشعب المسلح من اعتبارات عديدة، يأتى فى مقدمتها محدودية عدد السكان اليهود فى إسرائيل، بالإضافة إلى أن مشاركة الشعب كله فى أعباء الدفاع يخلق رابطة عاطفية ومعنوية قوية لدى أفراد الشعب تجاه الوطن ككل. ولذلك، فإن مبدأ الشعب المسلح يقوم على ضم كل يهودى قادر على حمل السلاح من الرجال والنساء، سواء من داخل إسرائيل أو من المتطوعين اليهود خارج إسرائيل، وذلك بهدف تكوين حشد بشرى عسكرى ضخم يفوق القدرات البشرية الحقيقية لإسرائيل (١٦). وقد اعتمد التطبيق العملى لهذا المبدأ على نظام فعال للتعبئة العامة. وفى الوقت نفسه، فإن مبدأ نقل الحرب إلى أرض الخصم يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ الشعب المسلح، لأن مبدأ الشعب المسلح يقتضى تعبئة جميع موارد الدولة البشرية والاقتصادية والعسكرية، مما يتطلب أن تكون الحرب خاطفة وقصيرة الأمد، حتى لا تؤثر تأثيرا خطيرا على اقتصاد الدولة، كما تنبع أهمية هذا المبدأ من ضيق الرقعة الجغرافية لإسرائيل، وهو ما يدفع إسرائيل إلى المبادرة بشن الحرب وتوجيه الضربة الأولى، من دون إعطاء الخصوم الفرصة لاختيار الوقت والمكان الذى يناسبهم لشن الحرب. ويرتبط بذلك أيضا أن التنفيذ الفعال لمبدأ الحرب الخاطفة ونقل الحرب إلى أرض الخصم يتطلب وجود قوات جوية متفوقة وقوات مدرعة على درجة عالية من خفة الحركة وقادرة على الاختراق السريع، وهو ما كان يتطلب بدوره إعطاء الأولوية للدبابات والطائرات القتالية فى العقيدة العسكرية الإسرائيلية. وفى الوقت نفسه، فإن هذه المبادىء تقتضى الاعتماد على قدرات نوعية عالية ومتفوقة، سواء فى القيادات أو الأفراد أو الأسلحة أو المعدات القتالية، بحيث أن التفوق العددى لا يكون مطلوبا بقدر التفوق النوعى فى هذا العناصر لضمان تحقيق الأهداف القتالية المطلوبة، كما أن الاحتفاظ

بهامش كاف من التفوق النوعى يخدم فى ردع الخصوم ومنعهم من المبادرة بشن الحرب ضد إسرائيل.

أما مبدأ ذرائع الحرب، فقد قام على تحديد سلسلة من الإجراءات أو الاحتمالات التى قد تطرأ على الموقف السياسى ـ العسكرى، بما يبرر لإسرائيل اللجوء إلى العمليات العسكرية الهجومية ضد الدول العربية. وبموجب هذا المبدأ، فإن إسرائيل تكون حريصة على إعلام وتعريف الخصوم بهذه الذرئع، مثل فرض حصار بحرى على إسرائيل أو إغلاق مضايق تيران أو تغيير نظم الحكم فى الدول المجاورة، وإقناعهم بأن القيام بأى إجراء من هذه الإجراءات سوف يدفع إسرائيل إلى الرد بهجوم عسكرى واسع النطاق. وفيما يتعلق بمبدأ الاعتماد على النفس، فقد نبع من رغبة إسرائيل فى عدم الخضوع للقيود والضغوط التى يفرضها الاعتماد على أى قوى خارجية فى ضمان أمن إسرائيل، بالإضافة إلى أن الاعتماد على النفس يخلق التزاما نفسيا أقوى لدى المواطن الإسرائيلى فيما يتعلق بالدفاع عن أمن دولته، وكان مبدا الاعتماد على النفس منصبا فى الأساس فى عمليات القتال والدفاع، حيث كانت السياسة الإسرائيلية ترفض تماما فكرة الاستعانة بأى قوات أجنبية للدفاع عن أمن إسرائيل، إلا أن مبدأ الاعتماد على النفس لم يتعارض مع حرص إسرائيل على الدوام على الاعتماد الدائم على قوة عظمى واحدة على الأقل، حيث كانت بريطانيا بمثابة القوة العظمى التى اعتمد عليها اليهود فى بادىء الأمر فى بادىء الأمر من أجل الحصول على موطىء قدم فى فلسطين، وأيضا فى الحصول على الدعم السياسى والاقتصادى والتسليحى، ثم تحولت الحركة الصهيونية العالمية نحو الولايات المتحدة بعد ذلك. ولم تكن السياسة الإسرائيلية تركز فقط على الحفاظ على علاقات صداقة وتحالف دائمة مع الولايات المتحدة، ولكنها ركزت أيضا على منع أى دولة عربية من بناء علاقات مماثلة مع الولايات المتحدة، ومنعها من أن تكون بديلا لإسرائيل فى السياسة الأمريكية.

وقد ظلت هذه المبادىء تلعب دورا حاكما فى مفهوم الامن القومى، وفى الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية لفترة طويلة، إلا أن حرب اكتوبر ١٩٧٣ والتغيرات الإقليمية والتطورات التكنولوجية لعبت دورا محوريا فى إضعاف هذه المبادىء وإثارة الشكوك حول مدى

قوتها. وخلال عقد التسعينات، أدت اربعة تطورات منفصلة الى إحداث المزيد من التغيرات على هذه المبادىء الحاكمة للعقيدة العسكرية ومفهوم الأمن القومى الإسرائيلى، وتتمثل فى: حرب الخليج عام ١٩٩١، والإشكاليات الأمنية المحيطة بعملية التسوية العربية ـ الإسرائيلية، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية فى إسرائيل، والتحولات الحادثة على صعيد الاولويات القومية والدوافع الجماعية. وقد أدت هذه العوامل الأربعة إلى إحداث تغيرات جذرية فى طبيعة المؤسسات العسكرية الاسرائيلية، والدفع نحو بلورة عقيدة عملياتية (تعبوية) جديدة اكثر واقعية واكثر تواضعا فى توقعاتها تقوم على إلغاء نظام الخدمة العسكرية الشاملة، والاعتماد بدلا من ذلك على هيكل أصغر حجما للقوة العسكرية، وسوف تضحى إسرائيل بالكم للحفاظ على النوع، وستركز على امتلاك انواع اكثر تطورا من الاسلحة، مما سوف يجعل فكرة الجيش الشعبى غير قابلة للاستمرار. وفى الوقت نفسه، سوف تحدث حالة من إعادة التوازن الى هيكل القوة العسكرية، حيث يتحول الجيش الاسرائيلى الى تنظيم اكثر تعقيدا عن تنظيمه القديم القائم على إعطاء الأفضلية للدبابة والقاذفة المقاتلة، وسوف يصبح هناك اعتمادا اكبر على طائرات الهليكوبتر القتالية والقوات المحمولة جوا والطائرات غير المأهولة، وسوف تلعب القوات البحرية دورا استراتيجيا اكبر. وفى الوقت نفسه، سوف تتم صياغة عقيدة استراتيجية منقحة، حيث تفرض محادثات السلام العربية – الإسرائيلية قيودا على قدرة إسرائيل على استخدام القوة، وسوف تكون جميع الصراعات من نوع (حروب ما بعد السلام) [١٧].

المبحث الثانى:
القدرات والأفرع الرئيسية فى القوة العسكرية الإسرائيلية

تتسم بنية القوات المسلحة الإسرائيلية بالتكامل والشمول، بمعنى أنها تتضمن جميع أنواع الأسلحة والمعدات القتالية، التقليدية وفوق التقليدية والنووية، كما أنها تتسم بالتكامل التنظيمى والإدارى. وفى الوقت نفسه، فقد أظهرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة اهتماما مستمرا بتطوير وتحديث هذه القوات فى جميع المجالات، وظلت تعتمد فى ذلك على العديد من الآليات والأدوات، فهى ترتكز من ناحية على تكثيف

أعمال التطوير المحلى للأسلحة والمعدات من خلال المصانع الحربية الإسرائيلية، كما تسعى من ناحية ثانية إلى تكثيف أعمال الاستيراد التسليحى للأسلحة والمعدات المتقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، علاوة على مواصلة أعمال الإحلال والتجديد والتحديث للأسلحة والمعدات القتالية العاملة فى صفوف القوات المسلحة الإسرائيلية (١٨).

١. السلاح البرى الاسرائيلى :

تتمتع القوات البرية عموما، والقوات المدرعة خصوصا، بأهمية محورية فى العقيدة العسكرية الإسرائيلية، حيث تبنت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية منذ فترة مبكرة أسلوب الحرب الميكانيكية أو الحرب المدرعة كشكل رئيسى للحروب الإسرائيلية، وذلك بسبب تأثر كبار القادة العسكريين الإسرائيليين بنظريات الحرب الخاطفة والاقتراب غير المباشر، وهو ما أدى إلى زيادة الاهتمام بسلاح الدبابات فى الفكر العسكرى الإسرائيلى منذ الخمسينات، وشهد هذا السلاح تطورا كبيرا وسريعا منذ ذلك الحين، وهو ما أدى إلى جعل الدبابة بمثابة السلاح الرئيسى ضمن القوات البرية الإسرائيلية (١٩).

وبشكل عام، تقوم مبادىء العقيدة البرية العسكرية الاسرائيلية على ضرورة الاحتفاظ بتفوق عسكرى على الدول المجاورة، كميا ونوعيا، باعتبار ذلك هدفا سياسيا – عسكريا، وينبثق عن ذلك هدفا استراتيجيا – عسكريا يركز على حماية وجود وسيادة وكيان اسرائيل من اى اخطار خارجية او داخلية، مع الاستعداد لتوجيه الضربة المسبقة ضد اية تهديدات امنية، وايضا السعى دوما الى نقل المعركة الى ارض الغير والعمل فى خطوط داخلية وتأمين قاعدة العمليات وتوجيه العمل الهجومى للقوات البرية على اكثر من اتجاه فى وقت واحد . ومن هذه المنطلقات، تركز اعمال القوات البرية الاسرائيلية على سبعة اتجاهات رئيسية تتمحور حول : توفير منظومة استطلاع ميدانى على درجة عالية من الكفاءة والقدرة على تأدية مهام الاستطلاع البرى الميدانى فى ساحة المعركة، وتوفير عامل خفة الحركة العالية والقدرة النيرانية للقوات المدرعة والميكانيكية والمدفعيات، وبناء نظام فعال للقيادة والسيطرة الميدانية يستطيع ادارة المعارك القتالية فى كافة الظروف

البرية، النهارية والليلية، وايضا فى ظل المتغيرات الصعبة المتعلقة بوجود اعمال الاعاقة والشوشرة والحرب الاليكترونية المضادة، واسناد مهام فعالة لطائرات الهليكوبتر المسلحة التابعة للقوات البرية لتحقيق خفة الحركة والسرعة والمرونة العالية لتحريك القوات البرية الى عمق ميدان المعركة، وتوفير وسائل المعاونة لتقدم القوات البرية بكفاءة وبحسن تسليح وحدات المهندسين المعاونة للقوات البرية، واسناد دور فعال لوحدات الكوماندوز الاسرائيلية وزيادة كفاءتها على العمل الهجومى فى العمق، وتوفير الاحتياجات المادية والفنية على طول محاور التقدم للقوات البرية، بما يحقق استمرارية الاعمال القتالية بسرعات عالية والتوغل فى العمق. وعلى هذا الاساس، تهتم اسرائيل بتوفير عنصر الحركية فى الاسلحة البرية الحديثة لدى قواتها المسلحة، مع الحرص على تحسين قدراتها النوعية فى مجال التسلح [٢٠].

ومن ثم، فإن اعمال التسليح البرى الاسرائيلى تركز على استمرار العمل فى تطوير دبابات القتال الرئيسية العاملة فى صفوف القوات البرية الاسرائيلية، والعمل تحديدا فى هذا الاطار على مواصلة تطوير الدبابة (ميركافا)، مع انتاج المدفع الكهرومغناطيسى ومدفع البلازما، وتطوير ذخائر المدافع باستخدام اليورانيوم فى ذخائر (السابو) و(الحشوة الجوفاء) .. وانواع اخرى اكثر تطورا من الذخائر الموجهة ونظم الرؤية باشعة الليزر ونظم ادارة نيران تعتمد على الحاسبات والمستشعرات عن بعد ونظم التتبع الالى، علاوة على امتلاك نظم كشف الدبابات المعادية فى ظروف الاعاقة، وتوفير الات تقدير المسافة بالليزر، وتطوير تكنولوجيا الدروع، وتطوير نظم القيادة الحديثة باجهزة لاسلكية متطورة لدبابات القتال الرئيسية. وفى الوقت نفسه، يجرى التركيز على التوسع فى استخدام المركبة (أم -١١٣) الامريكية الصنع التى تمتلك اسرائيل اعدادا ضخمة منها، مع زيادة مجالات الاستخدام الخاصة بها، سواء استخدامها كناقلة جنود مدرعة او قانصة دبابات مسلحة بالصواريخ والمقذوفات الموجهة المضادة للدبابات. وبشكل عام، فان اعمال التطوير الاسرائيلية لهذه المركبة تتجه نحو تزويدها بدروع اضافية، مع العمل على تنويع وزيادة كفاءة الاسلحة العاملة بها، وتعزيز نظام القيادة والسيطرة بها، علاوة على زيادة قدراتها الحركية. وفى نفس

الوقت، تسعى أعمال التطوير الاسرائيلية فى مجال المدرعات الى تحقيق درجة عالية من التنويع التدريعى عبر انتاج مركبة جديدة للاستطلاع المدرع ذات وزن اخف، وحجم اصغر، مع توفير درجة عالية من الوقاية التدريعية لها. ومن ناحية أخرى، تركز السياسة التسليحية الإسرائيلية فى المجال البرى على إعطاء درجة كبيرة من الاهتمام لاعمال تطوير المدفعية الميدانية والهاونزرات، وجاء ذلك فى اطار الاستفادة من دروس حرب الخليج الثانية التى شهدت قيام راجمات الصواريخ متعددة الفوهات الأمريكية بتنفيذ اعمال الاغراق المدفعى للاهداف الحيوية العراقية [٢١].

ومن ثم، فان العقيدة البرية الاسرائيلية ترمى الى جعل القوات البرية قادرة على شن حرب محدودة او حرب شاملة حسب الظروف السياسية القائمة. ويندرج هذا الهدف فى اطار اوسع للعمل العسكرى الاسرائيلى فى المستقبل، حيث تسعى اسرائيل الى امتلاك القدرة على الدخول فى طائفة متعددة من الصراعات المسلحة التى تستخدم فيها الاسلحة والذخائر التقليدية، والتى قد تتحول الى استخدام الاسلحة فوق التقليدية والنووية وفقا للموقف الاستراتيجى - السياسى والعسكرى. وفى هذا الاطار، يتمثل دور القوات البرية الاسرائيلية فى القيام بالعمليات العسكرية فى الاطار الجيوبوليتيكى القريب، وامتلاك القدرة على السيطرة والهيمنة على بعض الموارد العربية القريبة، مع التعاون مع القوات الجوية لتأمين العمليات البرية فى العمق التقليدى والاستراتيجى، مع التوسع فى استخدام وسائل الحرب الاليكترونية للسيطرة والاعاقة على القوات المعادية وتأمين اعمال القتال البرى، وكذا التوسع فى استخدام الهليكوبتر لنقل مجموعات الابرار الجوى لمعاونة القوات المدرعة والميكانيكية فى عملياتها الهجومية البرية، بل والاستخدام الموسع للهليكوبتر المسلح والمدفعية والصواريخ ارض - ارض متعددة المواسير لتقديم المعاونة النيرانية الفعالة لتأمين التقدم السريع للقوات البرية . وفى نفس الوقت، ترمى اعمال التطوير البرى الاسرائيلى الى تمكين تلك القوات من امتلاك القدرة على شن الحرب الميكانيكية فى صيغتها الاكثر حداثة حسب المدرسة الامريكية فى اطار النظرية القتالية المعروفة بـ (المعركة البر - جوية)، بالتكامل مع مبادىء (معركة

الاسلحة المشتركة)، واللتان تقتضيان معا ان تتعاون القوات البرية والقوات الجوية لاستكمال عناصر القوة الضاربة الاسرائيلية بما يتيح لهما تنفيذ معارك جوية/برية متكاملة وفق مبدأ التزامن، سعيا إلى امتلاك القدرة على مهاجمة الحد الاعلى لدفاعات العدو، ومهاجمة أهداف العمق الاستراتيجي والتعبوى بصورة متزامنة فى نفس الوقت، مع توجيه الضربة الامامية للاختراق العميق، بما يحقق لها زيادة فى معدلات التقدم والهجوم، وذلك فى اطار اقل خسائر ممكنة فى الارواح والعتاد الحربى، والتوسع فى اعمال التضليل، الامر الذى يوفر لتلك القوات تفوقا ساحقا فى ظروف القتال الفعلى، فضلا عن امتلاك قدرة عالية على الردع فى الظروف الاعتيادية.

٢. السلاح الجوى الإسرائيلى :

تحظى القوات الجوية بمكانة متميزة فى العقيدة العسكرية والاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، وذلك بحكم الدور الحاسم الذى لعبته القوات الجوية الإسرائيلية فى حسم المعارك وتأمين السيادة الجوية فوق مسارح العمليات وتقديم المساعدة والدعم للقوات البرية، بالإضافة إلى كونها ذراعا طويلة لإسرائيل فى كافة الأوقات، والسلاح الرئيسى للردع من جانب القوات المسلحة الإسرائيلية. وقد بدأت محاولات بناء السلاح الجوى الإسرائيلى منذ عشرينات القرن العشرين، ثم وصلت تلك المحاولات إلى ذروتها أثناء الحرب العالمية الثانية، حيث استغل اليهود الفرصة للتطوع فى القوات البريطانية والأمريكية من أجل اكتساب خبرات قتالية عالية فى السلاح الجوى البريطانى أثناء الحرب، وتمكنوا من تدريب طيارين وأطقم الخدمات الأرضية من اليهود، وشاركوا بالفعل فى صفوف القوات البريطانية والأمريكية، واكتسبوا خبرات عالية أثناء الحرب. وبالفعل، تم تأسيس هيئة للطيران تابعة للوكالة اليهودية فى فلسطين فى نوفمبر ١٩٤٧، والتى كانت بمثابة حكومة يهودية مؤقتة، وامتلكت الهيئة عددا من الطائرات الخفيفة وعشرات الطيارين، فيما كان بمثابة النواة للقوات الجوية الإسرائيلية.

وقد شارك السلاح الجوى الإسرائيلى مشاركة محدودة فى حرب ١٩٤٨، نظرا لأن هذا السلاح كان ما يزال وليدا، وهو ما دعا المسئولين

الإسرائيليين إلى الاهتمام بتطوير هذا السلاح فى فترة ما بعد الحرب، واتجهوا نحو الحصول على مزيد من الطائرات والطيارين، بالإضافة إلى إنشاء مدارس لإعداد وتخريج الطيارين والفنيين اللازمين لصيانة الطائرات. وفى عهد حاييم لاسكوف الذى تولى قيادة السلاح الجوى خلال الفترة ١٩٥١ - ١٩٥٣، شهد السلاح الجوى الإسرائيلى عددا من التطورات البارزة، كان من أبرزها بدء تبلور الاستراتيجية الجوية الإسرائيلية، وبالذات مبدأ التركيز على مهاجمة المطارات العربية وتدمير الطائرات القتالية العربية على الأرض وتدميرها، قبل أن تمثل تهديدا للتجمعات السكانية لليهود فى فلسطين، وفق التكتيك الألمانى القائم على فكرة الحرب الخاطفة، وأطلق الإسرائيليون على ذلك (مبدأ الهجوم من أجل الدفاع)، كما توسع الإسرائيليون عقب ذلك فى جهود الحصول على الطائرات القتالية الحديثة من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، ولكن فرنسا لعبت دورا محوريا فى تحديث وتطوير سلاح الجو الإسرائيلى[٢٢].

وأثناء العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، دخلت الطائرات المصرية والإسرائيلية فى معارك جوية فى المراحل الأولى من الحرب، وتمكنت المقاتلات المصرية من الصمود بقوة فى مواجهة المقاتلات الإسرائيلية، إلا أن مصر اضطرت إلى إخراج قواتها الجوية من المعركة حفاظا على أرواح طياريها وطائراتهم عقب تدخل بريطانيا وفرنسا بقواتهما الجوية المتفوقة، إلا أن إسرائيل أدركت عقب الحرب أن القوات الجوية المصرية تعتبر أقوى مما كان متصورا قبل الحرب، وهو ما دفع القادة الإسرائيليين عقب الحرب إلى تكثيف جهود تطوير وتحديث السلاح الجوى، وبالذات من خلال الحصول على طائرات القتال ذات المهام المتعددة وذات السرعة العالية والمدى البعيد، بحيث تكون هذه النوعية من الطائرات بمثابة العمود الفقرى فى السلاح الجوى الإسرائيلى، وحصلت إسرائيل على هذه الطائرات من فرنسا، مثل (ميراج ٣) و(سوبر ميستير) و(أورجان) و(فوتور) و(فوجا ماجستر).

وخلال حرب يونيو ١٩٦٧، تمكن السلاح الجوى الإسرائيلى من تحقيق إنجازات كبرى، حينما نجح فى ضرب محطات الرادار والمطارات المصرية فى سيناء والسويس والمنصورة والقاهرة والصعيد

ورأس بناس، ونجحت فى تدمير نحو ٨٥ ٪ من طائرات السلاح الجوى المصرى. وعقب الحرب، حدثت تحولات ضخمة فى مصادر توريد السلاح لإسرائيل، حيث امتنعت فرنسا عن تزويد إسرائيل بالسلاح، فى حين اتجهت إسرائيل نحو الولايات المتحدة للحصول على احتياجاتها، وتمكنت بالفعل من الحصول على أحدث طائرات القتال من طراز (سكاى هوك) و(فانتوم ف ٤). وفى المقابل، تمكنت مصر من إعادة بناء سلاحها الجوى بالكامل عقب حرب ١٩٦٧، وتمكن السلاح الجوى والدفاع الجوى المصريين فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ من إلحاق خسائر ضخمة بالسلاح الجوى الإسرائيلى. وقد ركزت إسرائيل عقب الحرب ليس فقط على تعويض خسائرها من الطائرات وباقى الأسلحة والمعدات التى خسرتها فى الحرب، ولكن أيضا الحصول على أحدث الطائرات القتالية وأكثرها تقدما، كما سبق أن ذكرنا، وظل هذا الحرص سمة تقليدية فى السياسة التسليحية الإسرائيلية. وقد تلقت اعمال تطوير السلاح الجوى الاسرائيلى قوة دفع رئيسية عقب حرب الخليج الثانية، حيث اكدت ملابسات تلك الحرب على اهمية السيادة الجوية، وامتلاك القدرة الجوية اللازمة لاحداث دمار جسيم فى البنية الاساسية للخصم وقواته البرية.

وفى الوقت الحالى، تقوم العقيدة الجوية الاسرائيلية على مجموعة متكاملة من الأهداف، يتمثل أولها فى امتلاك القدرة على المبادرة بتوجيه ضربات جوية وقائية مسبقة لاجهاض نوايا الهجوم لدى اى دولة عربية تفكر فى شن الحرب ضد اسرائيل، والعمل على تحقيق السيطرة الجوية منذ بداية العمليات الحربية، وذلك بتدمير الطائرات العربية فى قواعدها وتدمير المدارج، ثم التوسع فى استخدام الكمائن الجوية والدخول فى معارك جوية لتدمير ماتبقى من الطائرات، وذلك علاوة على تخصيص مجهود جوى مناسب لشل تجميعات الدفاع الجوى وتدمير اجهزة الرادار وفتح ثغرات فى الحقل الرادارى، وعزل ميدان المعركة بقصف الاحتياطيات التعبوية والاستراتيجية وقطع طرق المواصلات وتدمير وسائل الاتصالات ومهاجمة مستودعات الامداد الرئيسية وقصف القوات اثناء تحركها على محاور التقدم قبل دفعها للاشتباك لاحداث اكبر خسائر ممكنة بها وتأخير دفعها، مما يوفر الوقت اللازم لتحقيق المهام القتالية الاسرائيلية قبل وصول هذه الاحتياطيات.

ومن ناحية أخرى، تتضمن المهام الجوية ايضا مساندة اعمال قتال القوات البرية والبحرية الاسرائيلية، وذلك بتوجيه ضربات جوية للقوات العربية، واسكات وتدمير مصادر نيرانها من مدرعات ومدفعية، علاوة على ارباك انظمة القيادة والسيطرة والاتصالات، وتوفير غطاء جوى للقوات الاسرائيلية فى مسرح العمليات فى جميع الاوقات، وفى كافة الظروف، فضلا عن الاشتراك فى صد عمليات الابرار الجوى والبحرى المعادى. واخيرا، تركز مهام القوات الجوية الاسرائيلية على امتلاك قدرات القيام بعمليات الابرار الجوى فى الاعاقة التعبوية والتكتيكية المعادية. ومن ثم، فان اعمال التحديث الجوى الاسرائيلى تتجه نحو العديد من المجالات الحيوية، وذلك فى اطار عملية تطوير طموحة للغاية تشمل مجموعة من البرامج، من اهمها برنامج تحديث طائرات (الفانتوم)، يليه برنامج تحسين المقاتلات (أف – ١٦)، وتدعيم اسطول الحوامات، وذلك بالاضافة الى مجموعة التحسينات الفنية فى الطائرات بصفة عامة لتحسين ادائها وزيادة امكانياتها القتالية [٢٣].

وفى ضوء ماسبق، يبدو واضحا ان السلاح الجوى الاسرائيلى يسعى إلى امتلاك منظومة متكاملة من عناصر القتال الجوى والاستطلاع والحرب الاليكترونية والتزود بالوقود جوا والطائرات العمودية، وتهدف جملة هذه التطويرات الى تعزيز مكانة السلاح الجوى الاسرائيلى كقوة استراتيجية هجومية ضاربة، قادرة على التحرك السريع والصدمة العنيفة، علاوة على امتلاك القدرة على حسم الموقف فى الجو، بما يتيح لتلك القوات تحقيق السيطرة الجوية عند نشوب اية صراعات مسلحة، مع توفير الدعم الجوى للقوات البرية، لاسيما وان قيادة السلاح الجوى الاسرائيلى تدرك جيدا ان عدم امتلاك السيطرة الجوية يؤدى الى تحويل الحرب السريعة الخاطفة الى حرب استنزاف طويلة وغير مضمونة العواقب.

٣. السلاح البحرى الاسرائيلى :

ظل دور القوات البحرية محدودا للغاية فى الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، كما كان حجم وقدرات هذه القوات محدودا فى حروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧، وكان ذلك مرتبطا بالعديد من

الاعتبارات، وأبرزها أن السياسة العسكرية الإسرائيلية ظلت تعطى الأولوية للقوتين البرية والجوية، بالإضافة إلى أن القدرات البحرية العربية بدورها لم تكن تمثل تهديدا حقيقيا لإسرائيل فى جولات الصراع المذكورة بين الجانبين، علاوة على أن امتلاك قوات بحرية متفوقة يحتاج إلى تكاليف وإمكانات مالية ضخمة. ومع ذلك، فإنه منذ بداية السبعينات بدأت القوات البحرية تلعب دورا هاما فى جولات الصراع العربى ـ الإسرائيلى، واتجهت إسرائيل بصفة خاصة نحو الاهتمام بقدراتها البحرية ردا على التطور الضخم فى القدرات البحرية المصرية بصفة خاصة، والعربية بصفة عامة (٢٤).

وفى الفترات التالية، انطلقت أعمال التحديث البحرى الاسرائيلى فى الواقع من الرغبة فى توسيع نطاق المهام الموكولة الى السلاح البحرى الاسرائيلى، علاوة على محاولة مجابهة التطورات الحادثة فى البحريات العربية . ففى الوقت الراهن، اصبحت البحرية الاسرائيلية تعتنق عقيدة هجومية تتبنى مبادىء الحشد والمفاجأة والحفاظ على المبادأة وحرية الحركة واتخاذ القرار للقادة على كافة المستويات. وفى هذا الاطار، باتت البحرية الاسرائيلية تسعى الى اكتساب القدرة على المبادأة فى مواجهة القوى البحرية المعادية، بما يتيح لها امكانية تدمير هذه القوات فى مناطق تمركزها، وفى مناطق عملها، او على خطوط سيرها، بما يساعد اسرائيل فى النهاية على اجبار القوات البحرية العربية على اتخاذ موقف الدفاع، مع قصر مهام هذه البحريات على مجرد تأمين السواحل العربية، علاوة على تمكين اسرائيل من امتلاك قدرة اكبر على ممارسة التهديد البحرى ضد الدول العربية فى البحرين الابيض والأحمر، وزيادة قدرة اسرائيل على اداء دور الوكيل لمصالح القوى الغربية فى منطقة الشرق الأوسط (٢٥).

ومن خلال هذه المنظومة، انبثقت مجموعة من المهام القتالية للبحرية الاسرائيلية تتمثل على وجه التحديد فى زيادة قدرة البحرية الاسرائيلية على العمل باعتبارها سلاح ردع تقليدى وفوق تقليدى، ويرمى الى العمل على تحقيق الطموحات البحرية الاسرائيلية داخل المؤسسة-العسكرية الاسرائيلية، عبر تغيير شكل البحرية الاسرائيلية ومهامها بما يتناسب مع المرحلة القادمة واضعين فى الاعتبار استمرار

محافظة اسرائيل على تفوقها البحرى، بالإضافة إلى الاتجاه نحو بناء الوحدات البحرية الاثقل حمولة والاكبر حجما وذات المدى العملياتى الاكبر لتحقيق مايسمى بـ (استراتيجية الحوت)، مما يضع جميع الدول العربية فى مدى عمل البحرية الاسرائيلية، ويتيح لاسرائيل امتلاك القدرة على القيام بادوار عسكرية اقليمية وغير اقليمية بعيدة المدى، مع الاستغناء عن الوحدات القديمة التى تجاوزت ٢٥ - ٣٠ سنة فى مدة الخدمة العاملة، واستبدالها تدريجيا بوحدات حديثة اكبر حجما، ولكن فى حدود لا تزيد عن ١٢٥٠ طنا.

ويجرى التركيز أيضا على تحقيق التكامل فى اعمال البناء البحرى الاسرائيلى، بدءا من توفير القدرة على مكافحة ومنع العمليات الفدائية، مرورا بلنشات المرور السريعة، وصولا الى امتلاك العناصر القادرة على الحاق الاذى المؤثر على اى تشكيل بحرى يمكن ان يعمل ضدها فى البحر المتوسط بالغواصات الصاروخية ولنشات الصواريخ والطائرات الحاملة للصواريخ، مع الحرص على الاكتفاء بالانتاج الاسرائيلى من اسلحة ومعدات القتال البحرى قدر الامكان. أضف إلى ذلك، أن هناك قدرا عاليا من التركيز على التسلح القادر على التأثير فى الاهداف البرية، والذى يمكن ان يزيد من ثقل البحرية الاسرائيلية داخل الجيش الاسرائيلى من خلال المساعدة فى تحقيق المهام القتالية، كما يجرى التركيز على الانتقال الى مرحلة تطوير رؤوس الصواريخ (جابرييل) لتكون رؤوسا متعددة الاستخدام فى المجالات فوق التقليدية، بما يتيح لها تهديد التجمعات السكانية فى الموانىء العربية لاستكمال منظومة الردع فوق التقليدى فى ثقلها البحرى للتعرف على جملة الافكار العامة المسموح بها عن مستقبل البحرية الاسرائيلية.

٤. الدفاع الجوى الاسرائيلى :

يرتبط الدفاع الجوى فى إسرائيل ارتباطا وثيقا بالقوات الجوية، وهو ما يعد انعكاسا لعقيدة الدفاع الجوى الاسرائيلى ذاتها، فالعقيدة المذكورة تقوم على اساس ان هناك تكاملا بين عناصر الدفاع الجوى المختلفة، سواء المقاتلات الاعتراضية او الصواريخ المضادة للطائرات او المدفعية المضادة للطائرات، حيث ان مهمة الدفاع الجوى فى إسرائيل

تنفذ اساسا بواسطة المقاتلات الاعتراضية، التى يفترض أن تندفع الى مسافات بعيدة لقتال الطائرات المعادية والقضاء عليها، وهى ماتزال خارج الحدود الاسرائيلية، كما تقوم الصواريخ ارض - جو والمدفعية المضادة للطائرات بدور تكميلى لتكثيف الدفاع الجوى عن الاهداف الجوية داخل اسرائيل، وعن القوات البرية فى مسرح العمليات. ولهذا السبب، يصبح من المتوقع ان تظل وحدات الدفاع الجوى عن اسرائيل تحت قيادة القوات الجوية، ويتم التخطيط لعملياتها والسيطرة عليها، كما هو متبع حاليا بواسطة نائب قائد القوات الجوية والدفاع الجوى . وقد دأبت اسرائيل على تطوير دفاعها الجوى، ويتألف الدفاع الجوى الاسرائيلى من اربعة عناصر رئيسية تتمثل فى: الاستطلاع والانذار، والاسلحة الايجابية المتمثلة فى المقاتلات وصواريخ الدفاع الجوى والمدفعية المضادة للطائرات، والحرب الاليكترونية، والقيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات.

وبشكل عام، فان خريطة التحديث التسليحى الاسرائيلى فى مجال الدفاع الجوى تركز على تطوير منظومة الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى، من طراز (باتريوت) و(هوك) و(شابارال). ويشتمل الدفاع الجوى الاسرائيلى على العديد من بطاريات الصواريخ من طراز شابارال العادى والمعدل، وهى تعتبر جزءا من الكتائب المختلطة المضادة للطائرات التى تجمع بين نوعيات مختلفة من الصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات، ويتميز الصاروخ شابارال بالفعالية الكبيرة ضد الطائرات التى تحلق على ارتفاعات منخفضة، علاوة على ازدياد كفاءة العمل مع القوات المدرعة والميكانيكية. وفى الوقت نفسه، يجرى التركيز على تطوير الصواريخ الخفيفة التى تطلق من الكتف، من طرازى (ستنجر) و(رد - آى)، وان كلاهما صناعة امريكية. ويجرى التركيز أيضا على تحديث عناصر المدفعية المضادة للطائرات، حيث تمتلك اسرائيل ما لايقل عن ١٥٠٠ مدفع مضاد للطائرات من عيارات مختلفة، بعضها حديث، وبعضها قديم، ويجرى تنظيم هذه المدفعية فى صورة كتائب مختلطة للدفاع الجوى.

ومن ثم، فان اسرائيل حرصت على زيادة فاعلية نظام الدفاع الجوى الخاص بها، وامتدت اعمال التحديث هذه الى جميع المجالات،

الإسرائيليون منذ عام ١٩٩٠ فى التفكير فى إنتاج منظومة إسرائيلية مستقلة. وعقب حرب الخليج الثانية، حيث تلقى البرنامج الإسرائيلى المزيد من قوة الدفع. فقد أدى فشل بطاريات الصواريخ الأمريكية (باتريوت) فى تنفيذ مهام اعتراض الصواريخ الباليستية العراقية فى حرب الخليج، إلى تشجيع وتنشيط برنامج الصاروخ الإسرائيلى (حيتس) فى الفترة التالية على الحرب. ولذلك، قام وزير الدفاع الإسرائيلى الأسبق موشيه أرينز عام ١٩٩١ بالتصديق على خطة العمل السنوية لهذا المشروع، ثم وافق عليها أيضا اسحق رابين عام ١٩٩٢ بعد توليه منصب رئيس الحكومة ووزير الدفاع فى الحكومة العمالية. وقد تأثرت هذه المرحلة بالتطورات التى طرأت على برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكية، والذى كان قد تحول وقتذاك إلى (إدارة الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية)، واصبح مشروع (حيتس) بدوره مشروعا إسرائيليا – أمريكيا مشتركا، ويتألف طاقم المشاركين فيه من فنيين إسرائيليين من مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية، تحت أشراف خبراء أمريكيين.

ومن الناحية التمويلية، كان واضحا منذ البداية أن إسرائيل لا تستطيع تنفيذ هذا البرنامج بمفردها، من دون المساهمة الأمريكية المباشرة وغير المباشرة فيه. ولذلك، اتفق الجانبان على أن تتولى الولايات المتحدة بموجبها تقديم نسبة ٧٢ فى المائة من تمويل المرحلة الأولى من تطوير الصاروخ (ارو)، والتى بلغ أجمالى تكاليفها حوالى ٣٦٠ مليون دولار . أما المرحلة الثانية، فان الجانبين اتفقا على أن تقدم الولايات المتحدة حوالى ٥٠ فى المائة من تكاليف التمويل الخاصة بها، والتى تبلغ حوالى ٣٢٠ مليون دولار. وفى بعض الفترات، أدى فشل تجارب الإطلاق إلى إثارة التساؤل بخصوص جدوى الاستمرار فى هذا المشروع، حيث كان المفترض من هذه التجارب أن تختبر قدرة الصاروخ من حيث المبدأ على ملاحقة أهدافه المفترضة واعتراضها وتدميرها، وذلك من خلال إطلاق صاروخ من هذا النوع فى اتجاه صاروخ آخر يفترض فيه أن يقوم بدور الصاروخ المعادى فى تحليقه نحو منطقة الهدف المحدد للهجوم.

الإسرائيليون منذ عام ١٩٩٠ فى التفكير فى إنتاج منظومة إسرائيلية مستقلة. وعقب حرب الخليج الثانية، حيث تلقى البرنامج الإسرائيلى المزيد من قوة الدفع. فقد أدى فشل بطاريات الصواريخ الأمريكية (باتريوت) فى تنفيذ مهام اعتراض الصواريخ الباليستية العراقية فى حرب الخليج، إلى تشجيع وتنشيط برنامج الصاروخ الإسرائيلى (حيتس) فى الفترة التالية على الحرب. ولذلك، قام وزير الدفاع الإسرائيلى الأسبق موشيه أرينز عام ١٩٩١ بالتصديق على خطة العمل السنوية لهذا المشروع، ثم وافق عليها أيضا اسحق رابين عام ١٩٩٢ بعد توليه منصب رئيس الحكومة ووزير الدفاع فى الحكومة العمالية. وقد تأثرت هذه المرحلة بالتطورات التى طرأت على برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكية، والذى كان قد تحول وقتذاك إلى (إدارة الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية)، واصبح مشروع (حيتس) بدوره مشروعا إسرائيليا – أمريكيا مشتركا، ويتألف طاقم المشاركين فيه من فنيين إسرائيليين من مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية، تحت أشراف خبراء أمريكيين.

ومن الناحية التمويلية، كان واضحا منذ البداية أن إسرائيل لا تستطيع تنفيذ هذا البرنامج بمفردها، من دون المساهمة الأمريكية المباشرة وغير المباشرة فيه. ولذلك، اتفق الجانبان على أن تتولى الولايات المتحدة بموجبها تقديم نسبة ٧٢ فى المائة من تمويل المرحلة الأولى من تطوير الصاروخ (ارو)، والتى بلغ أجمالى تكاليفها حوالى ٣٦٠ مليون دولار . أما المرحلة الثانية، فان الجانبين اتفقا على أن تقدم الولايات المتحدة حوالى ٥٠ فى المائة من تكاليف التمويل الخاصة بها، والتى تبلغ حوالى ٣٢٠ مليون دولار. وفى بعض الفترات، أدى فشل تجارب الإطلاق إلى إثارة التساؤل بخصوص جدوى الاستمرار فى هذا المشروع، حيث كان المفترض من هذه التجارب أن تختبر قدرة الصاروخ من حيث المبدأ على ملاحقة أهدافه المفترضة واعتراضها وتدميرها، وذلك من خلال إطلاق صاروخ من هذا النوع فى اتجاه صاروخ آخر يفترض فيه أن يقوم بدور الصاروخ المعادى فى تحليقه نحو منطقة الهدف المحدد للهجوم.

الإسرائيليون منذ عام ١٩٩٠ فى التفكير فى إنتاج منظومة إسرائيلية مستقلة. وعقب حرب الخليج الثانية، حيث تلقى البرنامج الإسرائيلى المزيد من قوة الدفع. فقد أدى فشل بطاريات الصواريخ الأمريكية (باتريوت) فى تنفيذ مهام اعتراض الصواريخ الباليستية العراقية فى حرب الخليج، إلى تشجيع وتنشيط برنامج الصاروخ الإسرائيلى (حيتس) فى الفترة التالية على الحرب. ولذلك، قام وزير الدفاع الإسرائيلى الأسبق موشيه أرينز عام ١٩٩١ بالتصديق على خطة العمل السنوية لهذا المشروع، ثم وافق عليها أيضا اسحق رابين عام ١٩٩٢ بعد توليه منصب رئيس الحكومة ووزير الدفاع فى الحكومة العمالية. وقد تأثرت هذه المرحلة بالتطورات التى طرأت على برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكية، والذى كان قد تحول وقتذاك إلى (إدارة الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية)، واصبح مشروع (حيتس) بدوره مشروعا إسرائيليا – أمريكيا مشتركا، ويتألف طاقم المشاركين فيه من فنيين إسرائيليين من مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية، تحت أشراف خبراء أمريكيين.

ومن الناحية التمويلية، كان واضحا منذ البداية أن إسرائيل لا تستطيع تنفيذ هذا البرنامج بمفردها، من دون المساهمة الأمريكية المباشرة وغير المباشرة فيه. ولذلك، اتفق الجانبان على أن تتولى الولايات المتحدة بموجبها تقديم نسبة ٧٢ فى المائة من تمويل المرحلة الأولى من تطوير الصاروخ (ارو)، والتى بلغ أجمالى تكاليفها حوالى ٣٦٠ مليون دولار . أما المرحلة الثانية، فان الجانبين اتفقا على أن تقدم الولايات المتحدة حوالى ٥٠ فى المائة من تكاليف التمويل الخاصة بها، والتى تبلغ حوالى ٣٢٠ مليون دولار. وفى بعض الفترات، أدى فشل تجارب الإطلاق إلى إثارة التساؤل بخصوص جدوى الاستمرار فى هذا المشروع، حيث كان المفترض من هذه التجارب أن تختبر قدرة الصاروخ من حيث المبدأ على ملاحقة أهدافه المفترضة واعتراضها وتدميرها، وذلك من خلال إطلاق صاروخ من هذا النوع فى اتجاه صاروخ آخر يفترض فيه أن يقوم بدور الصاروخ المعادى فى تحليقه نحو منطقة الهدف المحدد للهجوم.

الإسرائيليون منذ عام ١٩٩٠ فى التفكير فى إنتاج منظومة إسرائيلية مستقلة. وعقب حرب الخليج الثانية، حيث تلقى البرنامج الإسرائيلى المزيد من قوة الدفع. فقد أدى فشل بطاريات الصواريخ الأمريكية (باتريوت) فى تنفيذ مهام اعتراض الصواريخ الباليستية العراقية فى حرب الخليج، إلى تشجيع وتنشيط برنامج الصاروخ الإسرائيلى (حيتس) فى الفترة التالية على الحرب. ولذلك، قام وزير الدفاع الإسرائيلى الأسبق موشيه أرينز عام ١٩٩١ بالتصديق على خطة العمل السنوية لهذا المشروع، ثم وافق عليها أيضا اسحق رابين عام ١٩٩٢ بعد توليه منصب رئيس الحكومة ووزير الدفاع فى الحكومة العمالية. وقد تأثرت هذه المرحلة بالتطورات التى طرأت على برنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكية، والذى كان قد تحول وقتذاك إلى (إدارة الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية)، واصبح مشروع (حيتس) بدوره مشروعا إسرائيليا – أمريكيا مشتركا، ويتألف طاقم المشاركين فيه من فنيين إسرائيليين من مؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية، تحت أشراف خبراء أمريكيين.

ومن الناحية التمويلية، كان واضحا منذ البداية أن إسرائيل لا تستطيع تنفيذ هذا البرنامج بمفردها، من دون المساهمة الأمريكية المباشرة وغير المباشرة فيه. ولذلك، اتفق الجانبان على أن تتولى الولايات المتحدة بموجبها تقديم نسبة ٧٢ فى المائة من تمويل المرحلة الأولى من تطوير الصاروخ (ارو)، والتى بلغ أجمالى تكاليفها حوالى ٣٦٠ مليون دولار . أما المرحلة الثانية، فان الجانبين اتفقا على أن تقدم الولايات المتحدة حوالى ٥٠ فى المائة من تكاليف التمويل الخاصة بها، والتى تبلغ حوالى ٣٢٠ مليون دولار. وفى بعض الفترات، أدى فشل تجارب الإطلاق إلى إثارة التساؤل بخصوص جدوى الاستمرار فى هذا المشروع، حيث كان المفترض من هذه التجارب أن تختبر قدرة الصاروخ من حيث المبدأ على ملاحقة أهدافه المفترضة واعتراضها وتدميرها، وذلك من خلال إطلاق صاروخ من هذا النوع فى اتجاه صاروخ آخر يفترض فيه أن يقوم بدور الصاروخ المعادى فى تحليقه نحو منطقة الهدف المحدد للهجوم.

وقد أفلحت الجهود الإسرائيلية بالفعل فى اجتياز عمليات البحث والتطوير والاختبار والإنتاج الكمى، وأعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية أن الصاروخ (ارو – حيتس ٢) قد دخل حيز التنفيذ فى أواخر شهر نوفمبر ١٩٩٨، واصبح جاهزا للاستعمال. ويبالغ الإسرائيليون فى تقديرهم للفاعلية القتالية الحقيقية للمنظومة الإسرائيلية (حيتس ٢)، إلا أن هذه الفاعلية تبدو فى الواقع أقل بكثير مما يزعم المسئولون الإسرائيليون، حيث تعانى هذه المنظومة من العديد من القيود والمعوقات، والتى يأتى فى مقدمتها على سبيل المثال عجز هذا النظام عن الصمود فى مواجهة استراتيجيات (الإغراق الصاروخى)، مما يعنى أن امتلاك إسرائيل لهذا البرنامج ربما يدفع الدول الأخرى نحو العمل على امتلاك أكبر عدد ممكن من الصواريخ الباليستية لتنفيذ استراتيجية الإغراق الصاروخى فى ظروف الصراع المسلح. أضف إلى ذلك، أن هذا النظام يعانى من ضيق فترة الإنذار الاستراتيجى، كما أن هذا النظام يعانى من التبعية الكاملة لنظام الاستطلاع والإنذار الفضائى الأمريكى، وسوف يكون عاجزا عن العمل تماما دون الاعتماد على منظومة الأقمار الصناعية الأمريكية فى عمليات الكشف عن الصواريخ الباليستية المهاجمة، وهو ما يجعل المسئولين الإسرائيليين ينظرون بقلق إلى الارتباط الكامل بالأمريكيين فى هذا المجال، ويسعون إلى امتلاك منظومة متكاملة من الأقمار الصناعية اللازمة للتصوير والإنذار والكشف عن الصواريخ الباليستية المهاجمة. وهى مهمة يصعب تنفيذها قبل نهاية العقد الأول من القرن الحادى والعشرين [٢٦].

٦. القدرات النووية الإسرائيلية :

كانت جهود تطوير السلاح النووى الاسرائيلى متزامنة فى الواقع مع انشاء الكيان الاسرائيلى ذاته، حيث اهتمت القيادة الاسرائيلية منذ فترة مبكرة بامتلاك رادع نووى مستقل، وبدأت الجهود المبذولة فى هذا الشأن منذ اوائل الخمسينات، واعتمدت اسرائيل فى ذلك اولا على فرنسا، ثم على الولايات المتحدة، كما تعاونت مع جنوب افريقيا، واصبحت اسرائيل تمتلك فى الوقت الراهن قاعدة بشرية وعلمية وتكنولوجية متقدمة فى المجال النووى، كما تمتلك منشأت ومفاعلات نووية هامة،

علاوة على امتلاكها رؤوس نووية متعددة من حيث النوع والكم، لا تقل عن ٢٠٠ رأس نووى، فضلا عن امتلاكها لادوات عديدة لايصال واطلاق الرؤوس والقذائف والقنابل النووية، سواء من خلال القاذفات او الصواريخ الباليستية او الصواريخ الطوافة (كروز) او قطع المدفعية [٢٧]. وخلال الاونة الاخيرة، استطاعت اسرائيل تحقيق دفعة هامة فى اعمال التطوير النووى، حيث حصلت اسرائيل من الولايات المتحدة على اجهزة (السوبر كمبيوتر) الذى يتيح لها قدرات افضل فى مجال بناء اسلحة الدمار الشامل، ومن بينها الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والاسلحة النووية، وسوف تؤدى هذه الاجهزة الى زيادة قدرة اسرائيل ثمانى مرات على الاقل فى مجال تسريع العمل فى برنامجى الصواريخ (اريحا -٢) و(اريحا -٣)، علاوة على المساعدة فى بناء الجيل الثانى من الاسلحة النووية التى تتضمن قنابل هيدروجينية وقنابل نيوترونية، لاسيما وان هذه الاجهزة صممت اصلا بواسطة الشركات الامريكية ٧غراض البحث والتطوير والانتاج فى المجال النووى.

وقد اعتمدت السياسة الإسرائيلية على مبدأ الغموض النووى، ولم ـن هذا المبدأ مرتبطا فى جوهره بملابسات الصراع العربى - الآسرائيلى، بقدر ما كان مرتبطا فى الاساس بمقتضيات العلاقات الامريكية - الاسرائيلية خلال عقد الستينات، حيث كان الغموض يهدف الى الالتفاف من وراء قوانينالكونجرس الامريكى التى تعارض تقديم معونات اقتصادية امريكية الى الدول التى تسعى لامتلاك السلاح النووى، مما دفع الحكومة الاسرائيلية برئاسة ليفى اشكول وقتذاك الى تبنى سياسة الغموض النووى، كما كانت اسرائيل قد توصلت الى حل وسط مع ادارة الرئيس جون كيندى فى مطلع الستينات يقوم على ان الولايات المتحدة توافق على قيام اسرائيل بمواصلة اعمال البحث والتطوير النووى، ولكن بشرط الا تنتقل الى مرحلة الانتاج الفعلى للسلاح النووى، وعدم اجراء التجارب عليه، وألا تكون اسرائيل اول من يدخل السلاح النووى الى منطقة الشرق الأوسط [٢٨]. ورغم ان اسرائيل استكملت بعد ذلك جهودها النووية، ودخلت الى مرحلة الانتاج الكمى الضخم للرؤوس النووية، واصبح لديها ما يزيد عن ٢٠٠ رأس نووى من مختلف الانواع، إلا أن معظم الاعتبارات سالفة الذكر مازالت قائمة

حتى اليوم، حيث تشير التحليلات الاكثر حداثة للمفكرين الاستراتيجيين الاسرائيليين الى ان سياسة الغموض النووى سوف تظل قائمة من اجل تفادى اى مواجهة مع الكونجرس الامريكى، كما ان اعلان اسرائيل صراحة لحيازتها سلاح نووى سوف يسبب احراجا بالغا للسياسة الامريكية التى تولى اهتماما بالغا لمنع الانتشار النووى فى العالم، كما أن هناك الاعتبارات المتعلقة بالردع والتوازن الاستراتيجى الاقليمى، حيث يعتبر الغموض النووى عاملا محوريا لمنع العرب من محاولة تدمير اسرائيل او الحاق هزيمة عسكرية كاملة بها، علاوة على ان الغموض هنا يساعد على الحيلولة دون استفزاز الدول العربية لامتلاك سلاح نووى مضاد، ولاسيما ان المجتمع الدولى ربما يبدى تفهما اكبر لأى مسعى عربى لامتلاك السلاح النووى فى حالة اعلان اسرائيل صراحة عن امتلاكها للسلاح النووى.

ولكن هناك العديد من الاعتبارات التى تسببت فى اواخر التسعينات فى تآكل مبدأ الغموض النووى الاسرائيلى، وابرزها احتدام الجدل العام فى اسرائيل بشأن السياسة النووية الاسرائيلية، والتجارب النووية الهندية والباكستانية وموافقة اسرائيل على تشكيل لجنة لبلورة معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية. فقد اندلع الجدل بشأن السياسة النووية الاسرائيلية منذ بداية التسعينات، وبالذات عقب التهديدات الصاروخية العراقية للعمق الداخلى فى اسرائيل اثناء حرب الخليج، بالاضافة الى بدء واستمرار عملية التسوية العربية – الاسرائيلية، وتحولات البيئة الاستراتيجية الاقليمية خلال التسعينات. وفى ظل هذه المتغيرات، ازداد الجدل العام فى اسرائيل بشأن السلاح النووى، وبالذات حول ما اذا كانت هذه السياسة تستمر فى التعامل مع السلاح النووى باعتبار "سلاح الملاذ الاخير" (Last Resort) او تتعامل معه بوصفه "سلاحا للردع" أو "سلاحا مضادا" (Counter force) لأى جهود عربية وإقليمية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل (٢٩).

ومن ناحية أخرى، فقد تركت التجارب النووية الهندية والباكستانية انعكاسات هامة على السياسة النووية الاسرائيلية، حيث أثارت هذه التجارب قدرا من القلق لدى اسرائيل بسبب امتلاك باكستان للسلاح النووى، استنادا الى ان باكستان تعتبر دولة اسلامية وتربطها

علاقات عسكرية قوية مع بعض الدول العربية. ولذلك، كانت هناك استنتاجات بان اسرائيل يمكن ان تقدم على تنفيذ طائفة متنوعة من ردود الافعال عقب اجراء التجارب النووية الباكستانية، اقلها اجراء تجارب نووية اسرائيلية فى صحراء النقب واشدها توجيه ضربة عسكرية ضد المنشأت النووية الباكستانية، أو إمكانية قيام الجانبين الهندى والاسرائيلى بالاشتراك فى عملية عسكرية ضد المنشأت النووية الباكستانية. ومع ذلك، فان رود الفعل الاسرائيلية اتسمت – فى نهاية المطاف – بقدر واضح من الهدوء تجاه التفجيرات النووية الباكستانية على المستويين الرسمى والاعلامى، حيث شاعت قناعة لدى النخبة السياسية الاسرائيلية بأن الحافز على تطوير وانتاج السلاح النووى الباكستانى ليس اسلاميا او شرق اوسطى، ولكنه يعود الى التنافس بين الهند وباكستان، وهو ما كان بمثابة عامل تهدئة هام لإسرائيل تجاه تلك التجارب النووية.

وفى الوقت نفسه، كانت اسرائيل قد وافقت فى عام ١٩٩٨، فى عهد حكومة بنيامين نتانياهو السابقة، على تشكيل لجنة لصياغة معاهدة لحظر انتاج المواد الانشطارية، فى اطار مؤتمر الامم المتحدة لنزع السلاح، وهو ما اعتبر بمثابة موافقة اسرائيلية ضمنية على مضمون هذه المعاهدة، حال الانتهاء من صياغتها وعرضها على مؤتمر نزع السلاح. والواقع، ان تشكيل تلك اللجنة كان قد استغرق فترة طويلة نسبيا من الزمن، لأن المفترض فى اعمال مؤتمر نزع السلاح ان تتم الخطوات المختلفة فيه باجماع اراء الدول الاعضاء فى المؤتمر، والتى يزيد عددها عن خمسين دولة، وكانت اسرائيل هى الدولة الوحيدة المعارضة لتشكيل هذه اللجنة، وكانت يمكن ان تتعرض لحرج دولى بالغ فى حال اعتراضها على هذا التشكيل، بالاضافة الى ان الرئيس الامريكى بيل كلينتون كان مهتما للغاية باقناع اسرائيل بعدم عرقلة تلك الخطوة، لكونها مسألة حيوية فى جهود منع الانتشار النووى فى العالم، وهو ما اضطر الحكومة الاسرائيلية السابقة الى الموافقة على تشكيل تلك اللجنة منذ حوالى عامين. وعلى الرغم من أن الادارة الامريكية كانت قد أكدت للحكومة الاسرائيلية وقتذاك ان موافقتها على تشكيل اللجنة لا يعنى بالضرورة التزام اسرائيل بالموافقة على مضمون المعاهدة بعد صياغتها،

اذا رأت فيها ما يتعارض مع المصالح اسرائيل ومواقفها المعلنة فى هذا الصدد، إلا ان العديد من التحليلات - حتى فى داخل اسرائيل نفسها - ذهبت الى ان موافقة اسرائيل على تشكيل اللجنة يعنى ضمنيا موافقتها على مضمون المعاهدة اللاحقة ذاته (٣٠).

وحتى على الصعيد العملى، فان السياسة التسليحية الاسرائيلية ذاتها تسير على طريق الابتعاد عن سياسة "الملاذ الاخير"، مع الاتجاه نحو اعتبار السلاح النووى سلاحا للردع او سلاحا مضادا فى مواجهة الانتشار المتزايد للصواريخ الباليستية واسلحة الدمار الشامل. ولذلك، اتجهت السياسة العسكرية الاسرائيلية فى الفترة الماضية نحو تطوير مجموعة من الردود على هذه التهديدات، بما فى ذلك التلويح بامكانية استخدام السلاح النووى كقوة مضادة، ويتمثل التطور الاكثر اهمية على الاطلاق فى السياسة العسكرية الاسرائيلية فى الاتجاه نحو ادخال السلاح البحرى كجزء رئيسى من منظومة الردع النووى الاسرائيلى. وتسعى اسرائيل الى استخدام الغواصات كوسيلة اضافية من وسائل الايصال النووى المنيعة، لانها تمتلك القدرة على اطلاق صواريخ حاملة للرؤوس النووية من اعماق البحر.

وبالتالى، فان هناك العديد من التحولات الاقليمية والدولية، بل والداخلية فى اسرائيل، التى دفعت نحو حدوث المزيد من التآكل فى مبدأ الغموض النووى الاسرائيلى، وربما التراجع عن اعتبار السلاح النووى سلاحا لـ "الملاذ الاخير"، وادخاله بدلا من ذلك كـ "قوة مضادة" فى الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية. ومع ذلك، فان المفارقة الرئيسية فى السياسة النووية الاسرائيلية تتمثل فى ان التطورات العملية تدفع فى اتجاه مناقض لمواقف النخبة الاستراتيجية فى اسرائيل. فعلى عكس التحولات سالفة الذكر، فان هناك ثمة اجماعا كاسحا فى اسرائيل، سواء فى اوساط المسئولين الحكوميين او العسكريين او المفكرين الاستراتيجيين، وحتى الرأى العام، على ضرورة الحفاظ على مبدأ الغموض النووى، لما يحققه من صيانة افضل للمصالح الاستراتيجية الاسرائيلية، سواء من حيث تفادى الضغوط الدولية أو عدم استفزاز الدول العربية لامتلاك سلاح نووى مضاد او للاستخدام العملياتى الفعلى فى ظروف الصراع المسلح.

وفيما يتعلق بالمستقبل، فإن إسرائيل تصر على التمسك بالتسلح النووى حتى فى ظل استمرار عملية التسوية السلمية مع العرب، حيث تشترط اسرائيل خلال هذه المفاوضات ضرورة الاحتفاظ بالخيار النووى حتى نهاية عملية التسوية. ففى المرحلة النهائية من عملية السلام، يمكن ان يقبل الاسرائيليون مناقشة عملية فرض قيود على القدرة النووية الاسرائيلية، انطلاقا من انه اذا تخلت اسرائيل عن الرادع النووى قبل ذلك، فان الدول العربية قد تعود مجددا الى الحرب، علاوة على شيوع الاعتقاد لدى الاوساط الاسرائيلية بان القدرة النووية الاسرائيلية هى التى اقنعت الرئيس انور السادات فى نهاية السبعينات، ثم القادة العرب الاخرين بعد ذلك بانهم لن يستطيعوا الحاق الهزيمة عسكريا باسرائيل، واقنعتهم بضرورة مواصلة المفاوضات معها، على ان اسرائيل تطالب بالربط بين ضبط التسلح التقليدى والتسلح النووى، ويمثل هذا الربط من وجهة النظر الاسرائيلية الضمانة الوحيدة التى تكفل لاسرائيل تعويضا ملائما فى مقابل التخلى عن الرادع النووى. وتذهب بعض المصادر الاسرائيلية الى ان تمسك اسرائيل بالرادع النووى يأتى فى سياق التحسب ازاء نوعين من التهديدات هما مواجهة هجمات تقليدية واسعة النطاق تتضمن عددا من الدول العربية، او تتضمن هجمات صاروخية بالرؤوس التقليدية او غير التقليدية ضد المدن والاهداف الحيوية فى العمق الاسرائيلى، وذلك على الرغم من ان التحولات الدولية والاقليمية العديدة قد ادت الى تخفيض احتمال وقوع مثل هذه الهجمات.

٧. الصناعات الحربية الإسرائيلية

شهدت الصناعات الحربية الإسرائيلية العديد من مراحل التطور، حيث بدأت هذه الصناعة بداية بدائية للغاية فى عقد الثلاثينات، ومرت بالعديد من مراحل التطور المتتالية، حتى وصلت فى الوقت الحالى إلى مرحلة القدرة على إنتاج الأسلحة والمعدات المعقدة والمتطورة. ومنذ البداية، كان زعماء المشروع الصهيونى فى فلسطين مدركين لأهمية امتلاك قدرة ذاتية فى مجال إنتاج الأسلحة والمعدات، أو على الاقل للقيام بعمليات الصيانة والإصلاح الخاصة بالأسلحة والمعدات التى يستخدمها الجيش الإسرائيلى. ومع مرور الوقت، لعب العديد من الاعتبارات دورا

دافعا لتطوير الصناعة الحربية الإسرائيلية، كان فى مقدمتها الرغبة فى الاعتماد على الذات فى امتلاك صناعة حربية قادرة على توفير الاحتياجات التسليحية الأساسية من دون ارتهان الموقف الإسرائيلى بمواقف الدول الكبرى المصدرة للسلاح، بالإضافة إلى أن السياسة الإسرائيلية ركزت على عدم الاكتفاء بتوفير الاحتياجات التسليحية الذاتية، وإنما التوجه نحو التصدير باعتبار ذلك مصدرا للعائدات المالية وتعزيز العلاقات مع الدول المستوردة للسلاح الإسرائيلى وممارسة النفوذ الخارجى (٣١).

وتتمثل المرحلة الأولى من مراحل تطور الصناعات الحربية الإسرائيلية فى مرحلة النشأة، وتعود جذور نشأة هذه الصناعات إلى أواخر الأربعينات، وبالذات خلال الفترة التى سبقت نشأة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ مباشرة، حيث قامت قوات الهاجاناه وقتذاك بإنشاء إدارة سرية باسم (فرع الإنتاج الحربى)، وتم تكليفها بتزويد القوات اليهودية ببعض احتياجاتها من الأسلحة الخفيفة والذخائر. وقد تمثلت البنية الأساسية للإنتاج الحربى الإسرائيلى فى تلك الفترة فى عدد من المصانع البدائية البسيطة التى تم إنشائها فى عدد من المناطق والمستوطنات اليهودية فى مختلف أنحاء فلسطين. وقد تمثل إنتاج هذه المصانع البدائية فى عدة أنواع من الرشاشات البريطانية من طراز (ستن)، وذخائر متنوعة وقنابل يدوية وقذائف صاروخية مضادة للمدرعات، بالإضافة إلى إنتاج بعض الطرازات البدائية من السيارات المصفحة عن طريق تركيب دروع على الشاحنات والسيارات الميدانية (٣٢).

وفى فترة ما بعد حرب ١٩٤٨، أصبح فرع الإنتاج الحربى بمثابة النواة للصناعات العسكرية الإسرائيلية، حيث اتسع نطاق التصنيع الحربى الإسرائيلى فى الفترات اللاحقة، وكان التركيز الأساسى للصناعات الحربية الإسرائيلية وقتذاك يتمثل فى تعديل وتحديث الأسلحة والمعدات الغربية التى كانت إسرائيل تحصل عليها بشروط تفصيلية أو باعتبارها من مخلفات جيوش الحلفاء. وكانت إسرائيل قد حصلت وقتذاك بصفة خاصة على أعداد كبيرة من الدبابات والعربات المدرعة والمدافع الميدانية القديمة بأسعار رخيصة جدا، ثم كان يجرى تعديلها بعد ذلك من جانب الصناعات العسكرية الإسرائيلية. ومن خلال هذا الأسلوب، تمكنت

الصناعات الحربية الإسرائيلية فى الخمسينات من تطوير الدبابة الأمريكية من طراز (أم ٤ شيرمان) والعربات نصف المجنزرة (أم ٣)، بالإضافة إلى إنتاج العديد من أنواع مدافع الميدان والهاون والقاذفات الصاروخية والرشاشات التى كان قد تم سرقة تصميمها فى الأصل من أسلحة غربية مماثلة، ثم إعادة تصنيعها عن طريق الهندسة العكسية.

أما المرحلة الثانية من مراحل تطور الصناعات الحربية الإسرائيلية، فقد تمثلت فى مرحلة الدخول إلى التصنيع الكامل للأسلحة والمعدات من خلال تراخيص أجنبية، وبدأت هذه المرحلة فى النصف الأول من الستينات. وفى هذه المرحلة، نجحت الصناعات الحربية الإسرائيلية فى التحول من مجرد إعمال الصيانة، إلى مرحلة الإنتاج بتراخيص أجنبية، سواء للطائرات الحربية أو للمحركات النفاثة المستخدمة فى هذه الطائرات. وقد جاءت هذه الخطوة من خلال نجاح الصناعات الحربية الإسرائيلية فى توسيع نطاق التعاون بينها وبين المؤسسات الصناعية الفرنسية، ونجاحها بصفة خاصة فى الحصول وقتذاك على ترخيص فرنسى رسمى لإنتاج طائرات التدريب والمساندة (ماجستير) لحساب السلاح الجوى الإسرائيلى. وقد نجحت إسرائيل خلال هذه المرحلة فى تطوير وتعميق تعاونها مع المؤسسات الصناعية الفرنسية، وبالذات شركة (داسو)، حيث تحولت شركة داسو - التى يمتلكها الصناعى الفرنسى اليهودى مارسيل داسو - إلى مصدر رئيسى للدعم التكنولوجى لتطوير الصناعة الجوية الإسرائيلية، إلى درجة أن التعاون بين الجانبين لم يقتصر على التعاون فى مجال الصناعة الجوية، وإنما دخلا أيضا إلى مجال الأبحاث النووية والصاروخية المشتركة. وفى الوقت نفسه، دخلت الصناعات الحربية الإسرائيلية أيضا إلى مرحلة إنتاج الرشاشات (عوزى) و(درور) ومدافع دبابات القتال الرئيسية عيارى ٧٥ ملم و١٠٥ ملم، بالإضافة إلى بدء الدخول فى هذه المرحلة إلى مجال إنتاج الإليكترونيات.

وتتمثل المرحلة الثالثة لتطور الصناعات الحربية الإسرائيلية فى مرحلة بدء الاعتماد على الذات فى بناء قدرة متكاملة نسبيا فى مجال الإنتاج الحربى، حيث بدأت هذه المرحلة تحديدا عقب حرب يونيو ١٩٦٧. وكان هناك العديد من الدوافع الكامنة وراء هذا التوجه من جانب

الحكومة الإسرائيلية وقتذاك، يـأتي فـي مقدمتها أن الحظر الذى فرضـه الزعيم الفرنسى الجنرال شارل ديحول علـى صـادرات السلاح الفرنسـية إلـى إسـرائيل عقب الحـرب، قد ولـد القناعـة لـدى الساسـة والعسـكريين الإسرائيليين بضرورة امتلاك حد أدنى من التكامل فى الصناعة الحربيـة الإسـرائيلية، بمـا يتيـح لإسـرائيل امتـلاك القـدرة علـى توفيـر احتياجاتهـا الأساسية من الأسـلحة والمعدات مـن خـلال قدراتهـا الوطنيـة، مـن دون الارتهان لمواقف وسياسات الدول الأخرى المصدرة للسلاح. أضف إلـى ذلـك، أن حـرب يونيـو ١٩٦٧ قدمت بحـد ذاتهـا دروسـا هامـة بشـأن المواصفات الفنية والتسليحية للأسلحة والمعدات الملائمة لظروف الحرب العربية ـ الإسرائيلية، وهو ما كان يقتضى من إسرائيل أن تقـوم بتصنيـع الأسـلحة بنفسـها بالمواصفـات التـى تحتاجهـا. وأخـيرا، فـإن المسـئولين الإسرائيليين كانوا مدركين منـذ البدايـة أن الصـادرات الحربيـة يمكـن أن تكون مصدرا هاما للغاية للدخل الأجنبى، بالإضـافة إلى كونهـا أداة هامـة لممارسـة النفـوذ وبنـاء العلاقـات والحصـول علـى الشـرعية والاعـتراف الدولى لإسرائيل.

وعلى هذا الأساس، بدأت الصناعة الحربية الإسـرائيلية فـى تلـك الفترة فى التركيز بصفـة خاصـة علـى عـدد مـن المشـروعات التسليحية الهامـة، وأبرزهـا إنتـاج الصـاروخ البحـرى المضـاد للسـفن طـراز (جابرييل)، وإنتاج فئة جديدة من زوارق الدورية الصاروخية، والبدء فى التفكير جديا فى إنتاج دبابة قتال رئيسية إسرائيلية، والعمـل علـى تطويـر طائرة مقاتلة إسرائيلية. وفى الوقت نفسه، ركـزت الصناعـات العسـكرية الإسرائيلية على تنفيذ عدد من المشروعات الأخـرى الراميـة إلـى تحقيـق المزيد من التكامل والتنوع فـى الإنتـاج الإسـرائيلى مـن أسـلحة ومعـدات القتـال الرئيسـية، سـواء مـن أجـل توفـير احتياجـات القـوات الإسـرائيلية، بالإضـافة إلى الاستفادة من الفرص والعائدات التصديرية الواسعة (٣٣).

٨. الروابط العسكرية الخارجية لإسرائيل :

ركزت السياسة الإسرائيلية دوما، ليس فقط منذ نشأة الدولـة عـام ١٩٤٨، ولكن أيضا منذ بدايـة المشـروع الصـهيونـى ذاتـه، علـى الحفـاظ على علاقة وثيقة ووطيدة مع قوة عظمـى واحـدة علـى الاقـل، والانفتـاح

على الساحة الدولية وتحقيق الاندماج فى البيئة الاقليمية. وتمثل العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة حجر الزاوية فى السياسة الخارجية الاسرائيلية، حيث تحرص اسرائيل على الحفاظ على متانة هذه العلاقات وتقويتها، مع الحرص على الا يشكل العرب او اى دولة منهم بديلا ممكنا لاسرائيل فى الاستراتيجية الامريكية. وقد اعتمد المشروع الصهيونى فى فلسطين، سواء فى فترة ما قبل انشاء اسرائيل او بعدها، على الارتباط بقوة عظمى تقوم بتأمين الدعم السياسى والاحتياجات العسكرية والمساعدات الاقتصادية. وعلى الرغم من أن السياسة الإسرائيلية ركزت على بناء علاقات وثيقة مع أكبر عدد ممكن من الدول، إلا أن هذه العلاقات تفاوتت من حيث قوتها، حيث كانت العلاقات العسكرية الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة هى الأكثر قوة من بين جملة العلاقات العسكرية التى اقامتها إسرائيل مع العالم الخارجى.

ولا تقوم العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة فقط على اساس الروابط العاطفية فقط، ولكنها تتأسس بالدرجة الاولى على المصالح المشتركة والأمن المتبادل. فعلى الجانب الامريكى، نظرت الدوائر السياسية والعسكرية الى اسرائيل بوصفها الحليف الوحيد الذى يمكن الاعتماد عليه لمواجهة النفوذ السوفيتى فى المنطقة فى فترة ما بعد الحرب الباردة، بالاضافة الى ان اللوبى اليهودى القوى يلعب دورا شديد الفعالية فى الحفاظ على قوة ومتانة العلاقات الامريكية – الاسرائيلية. أما على الجانب الاسرائيلى، فان الحكومات المتعاقبة والرأى العام ظلوا مدركين دوما ان اسرائيل لن تستطيع بمفردها مواصلة سباق التسلح فى المنطقة او توفير احتياجاتها الاقتصادية بدون المساعدات الاقتصادية والعسكرية الضخمة من الولايات المتحدة (٣٤).

ومع ذلك، فإنه على الرغم من قوة ومتانة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، سياسيا وعسكريا واقتصاديا، بصورة يندر أن يوجد لها مثيلا فى تاريخ العلاقات الدولية، إلا أن الملاحظ أن هذه العلاقات لم تصل قط إلى مستوى التحالف الدفاعى والاستراتيجى الصريح. ولهذه المسألة جذورها التاريخية. ففى عقدى السبعينات والثمانينات، برزت فكرة إبرام معاهدة دفاعية بين الولايات المتحدة وإسرائيل أثناء فترة الحرب الباردة، حيث نظرت الولايات المتحدة إلى

إسرائيل بوصفها "رصيدا استراتيجيا" فى أي مواجهة شاملة ضد الاتحاد السوفيتى السابق، كما أن المسئولين الإسرائيليين رحبوا بهذه الفكرة وقتذاك لأنها يمكن أن تضع أساسا أقوى للعلاقات الدفاعية بين الجانبين، إلا أن الولايات المتحدة هى التى تراجعت عن الفكرة بسبب احتلال إسرائيل لأراض عربية، وهو ما يعتبر عائقا أمام أي معاهدة أمريكية – إسرائيلية، لأن مثل هذه المعاهدة لابد أن تشتمل على التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن حدود إسرائيل فى حالة تعرضها لهجوم خارجى، ولكن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية جعل من الصعب على الجانبين وضع تعريف محدد ومقبول لـ "حدود" إسرائيل التى تلتزم الولايات المتحدة بالدفاع عنها بموجب أي معاهدة دفاعية بين الجانبين. ولذلك، جرى الاكتفاء خلال تلك الفترة باعتبار إسرائيل "حليفا من خارج الناتو" (Non – NATO Ally). ولذلك، أهتم الجانبان الأمريكي والإسرائيلي بتطوير علاقاتهما الدفاعية والاستراتيجية بعيدا عن الصيغ التحالفية الرسمية، وأبدى الجانبان حرصا شديدا على تقوية وتعزيز هذه العلاقات.

ولذلك، ظلت علاقات التعاون الأمني والعسكرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل تشهد قوة دفع هامة، وباتت تشتمل على حصول إسرائيل على مساعدات اقتصادية وعسكرية تزيد عن ٣ مليار من الدولارات سنويا، كما تشتمل هذه العلاقات على التخزين المسبق للأسلحة والمعدات الأمريكية فى إسرائيل، والتطوير المشترك لنظم الدفاع المضاد للصواريخ، بما فى ذلك برنامج الصاروخ (أرو)، و(نوتيلوس). ومن ناحية أخرى، فان هذه العلاقات لا تقتصر فقط على التزام الولايات المتحدة بتقديم جميع نوعيات أسلحة ومعدات القتال الرئيسية التى تحتاجها إسرائيل، ولكن أيضا الوصول إلى مستوى متقدم جدا من التنسيق الإستراتيجي، حيث وصل الجانبان إلى مستوى المشاركة الثنائية فى تحديد مصادر مشتركة للتهديد وسبل مواجهتها انطلاقا من نظرة استراتيجية مشتركة، وتحقيقا لاهداف مشتركة، بالإضافة إلى بلورة نظرة سياسية واحدة نابعة من مصالح وحسابات واحدة، وهو ما يمثل الركيزة الأساسية فى التفكير الدفاعى والأمني وللتصورات الاستراتيجية التى أصبحت تحدد مواقف الجانبين. وبالتالى،

فإن أى اتفاقات تسليحية بين الولايات المتحدة وإسرائيل تمثل في الواقع انعكاسا للتفاهم الإستراتيجي العام الذى بات يطبع العلاقات السياسية والدفاعية بين الجانبين بصورة تفوق أي وقت مضى، وينطلق هذا التفاهم الإستراتيجي العام من التزام الولايات المتحدة بالحفاظ على أمن إسرائيل وتفوقها العسكرى والإستراتيجي النوعى فى المنطقة.

وفى عقد التسعينات، أثيرت مسألة التحالف الدفاعى والإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل مجددا، حيث طرحت هذه الفكرة مجددا فى أواخر أيام حكومة شيمون بيريز عام ١٩٩٦ بمبادرة من الجانب الإسرائيلي، إلا أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون هو الذى رفض إقامة علاقة تحالف رسمية مع إسرائيل، استنادا إلى أن وقت إقامة مثل هذه العلاقة لم يحن بعد، وان التوقيت الملائم لهذه المسألة من وجهة النظر الأمريكية يتمثل فى مرحلة ما بعد استكمال عملية التسوية العربية - الإسرائيلية، وتذهب هذه التقارير إلى أن الرئيس الأمريكي رغب طيلة الفترة الماضية فى تعويض الجانب الإسرائيلي من خلال التجاوب مع كافة الاحتياجات التسليحية الإسرائيلية. ومن ناحية أخرى، فان بعض التحليلات الإسرائيلية تذهب إلى أنه حتى على الجانب الإسرائيلي لم يكن هناك اجماع حول فكرة التحالف الامريكى - الاسرائيلى، وبالذات من جانب كبار العسكريين الإسرائيليين الذين يرون أن علاقة التحالف هذه سوف تمثل قيدا على حرية الحركة العسكرية الإسرائيلية، كما يخشون من أن مثل هذا التحالف ربما يقلل من التزام الإسرائيليين أنفسهم بالدفاع عن أمن إسرائيل، فى حين أن علاقة التحالف الرسمى بين الولايات المتحدة وإسرائيل لن تقدم - من وجهة نظرهم - إضافة حقيقية إلى العلاقات القائمة فعلا بين الجانبين، انطلاقا من أن هذه العلاقات تشتمل بالفعل على كافة عناصر التحالف العسكرى والإستراتيجي، لاسيما من حيث التكامل التسليحى والتكنولوجى والعملياتى والمعلوماتى بين الجانبين، علاوة على التنسيق والتخطيط المشترك بينهما وإدراكهما المشترك لمصادر التهديد المحتملة وأولويات الأهداف الثنائية المشتركة بين الجانبين. ومن ثم، فإن إسرائيل تتمتع بالفعل بموقع الدولة الحليفة للولايات المتحدة، من دون أن تترتب على هذه العلاقة أية التزامات أو قيود على حرية الحركة الإسرائيلية، أى أن

كبار العسكريين الإسرائيليين يقفون أيضا ضد فكرة التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة.

وفى المستقبل القريب، تبدو هذه الوضعية مرشحة للتغيير فى حالة استكمال عملية التسوية العربية - الإسرائيلية، لأن ذلك يمكن أن تؤدى إلى نشوء المزيد من قوة الدفع فى علاقات التعاون الإستراتيجي بين الجانبين، وبالذات على صعيد إمكانية الوصول بهذه العلاقات إلى مستوى (التحالف الإستراتيجي) أو (التحالف الدفاعى)، لأن إبرام معاهدة دفاعية مشتركة بين الولايات المتحدة وإسرائيل - حسب بعض التحليلات الأمريكية والإسرائيلية - يمكن أن يكون "تعويضا" أمريكيا لإسرائيل فى حالة انسحابها من مرتفعات الجولان، بالإضافة إلى أنها تطرح كجزء من الضمانات الأمريكية لأمن إسرائيل فى فترة ما بعد التسوية، أو باعتبار ذلك شرطا لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية أو لمواجهة أى تسرب للأسلحة النووية أو المواد النووية إلى بعض دول الشرق الأوسط، أو حتى فى حالة نجاح بعض الدول - وبالذات إيران - فى امتلاك السلاح النووى [٣٥].

ومن ناحية أخرى، فإن إسرائيل حاولت تطوير علاقات قوية للتعاون العسكرى مع روسيا خلال التسعينات، وذلك بعد أن ظلت مثل هذه العلاقات منعدمة خلال الفترات السابقة بسبب الخلافات السياسية والاستراتيجية العميقة، وبالذات بسبب انضواء إسرائيل فى إطار الكتلة الغربية المعادية للاتحاد السوفيتى السابق، بالإضافة إلى دعم الاتحاد السوفيتى السابق للدول العربية فى صراعها مع إسرائيل. وقد بدأ الجانبان الروسى والاسرائيلى يجريان فى إجراء مباحثات بشأن التعاون فى مجالات التصنيع والتطوير العسكرى، لاسيما فى المجال الجوى. وكان ذلك بمثابة امتداد للعديد من التطورات السابقة التى شهدتها حركة التفاعلات بين روسيا واسرائيل منذ انهيار الاتحاد السوفيتى، حيث اتجه الجانبان منذ ذلك الحين الى بدء علاقة شراكة فى العديد من مجالات التصنيع العسكرى، واعتمد الجانبان فى هذا الصدد على ان الجانب الاسرائيلى يمتلك خبرة لابأس بها فى التعامل مع اسلحة ومعدات القتال الجوى الشرقية والسوفيتية، وكانت هذه الخبرة مكتسبة فى الاساس من المحاولات الاسرائيلية العديدة لصيانة وتطوير الاسلحة والمعدات التى

استولت عليها القوات الاسرائيلية من الجيوش العربية فى جولات القتال بين الجانبين، علاوة على ان الجانب الاسرائيلى يمتلك ايضا قاعدة صناعية لابأس بها فى المجالات المختلفة للتصنيع الجوى. أما الجانب الروسى، فانه دوافعه من وراء هذا التعاون تنبع من رغبته فى تخليق المزيد من فرص تصدير السلاح الى الخارج، علاوة على ان روسيا تعانى من صعوبات اقتصادية حادة للغاية. وكان أهم مجالات التعاون التى ترددت معلومات بشأنها تتمثل فى قيام شركة (سوخوى) الروسية ومؤسسة الصناعات الجوية الاسرائيلية ومؤسسة الصناعات الجوية فى جنوب افريقيا، باجراء محادثات لدراسة امكانية الدخول فى برامج تعاون مشترك لتطوير بعض طائرات القتال السوفيتية، لاسيما مشروع تطوير الطائرة المقاتلة الروسية الجديدة (سوخوى – ٣٧) التى كانت شركة سوخوى الروسية تعمل على تصميمها لتزويد السلاح الجوى الروسى بطراز قتالى متطور مع حلول النصف الثانى من التسعينات ومطلع القرن القادم، إلا أن هذا المشروع لم ينتقل إلى حيز التنفيذ بسبب التحفظات الأمريكية والقيود التمويلية والفنية.

المبحث الثالث :
العلاقات العسكرية – المدنية فى إسرائيل

يتسم نمط العلاقات العسكرية – المدنية فى إسرائيل بطابع فريد، يختلف عن أى حالة أخرى على مستوى العالم، حيث تتميز هذه العلاقات بالدور المهيمن للمؤسسة العسكرية فى المجتمع الإسرائيلى عموما، وفى الشئون السياسية خصوصا، وذلك بحكم الدور الجوهرى الذى لعبه الجيش الإسرائيلى فى بناء الدولة وحمايتها وتوسيع رقعتها وتعزيز النفوذ الإسرائيلى على أمتداد الساحتين الإقليمية والدولية، إلا أن دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية يظل دورا مقننا بدقة شديدة، فهو يختلف عن الدور المهيمن للمؤسسات العسكرية فى الكثير من دول العالم الثالث، وبالذات فى حالتى تركيا وباكستان، حيث تخضع المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالكامل لسيطرة السلطة السياسية، كما لا يجوز للعسكريين إبداء أراهم فى القضايا السياسية، ولا يجوز لهم الاشتغال بالسياسة أثناء وجودهم فى الخدمة العاملة، وإنما يمكنهم أن يلعبوا دورا سياسيا واسعا عقب تقاعدهم

أو خروجهم من الخدمة العسكرية، مستفيدين فى ذلك من خبراتهم العسكرية والسمعة القتالية التى اكتسبوها أثناء الخدمة العسكرية، ومستفيدين أيضا من طبيعة النظام السياسى الإسرائيلى باعتباره نظاما مفتوحا يتمتع بالكثير من سمات النظم الديمقراطية الغربية تتيح للعسكريين القيام بدور واسع فى حركة التفاعلات السياسية فى إسرائيل، عقب خروجهم من الخدمة.

وفى ضوء الطبيعة الخاصة لإسرائيل، ككيان استيطانى توسعى، فإن هناك هناك نمطا محددا من العلاقات العسكرية ـ المدنية قد تطور بصورة تدريجية فى إسرائيل، وتتمثل الخصائص الرئيسية لهذا النمط فيما يلى:

١. وجود دور واسع للعسكريين فى المجتمع الإسرائيلى.
٢. سيطرة السلطة السياسية على المؤسسة العسكرية.
٣. مأسسة وتقنين الدور السياسى للعسكريين.
٤. احتكار المؤسسة العسكرية لعملية التخطيط العسكرى الاستراتيجى.
٥. الازدياد التدريجى للدور السياسى للعسكريين.
٦. غياب ثقافة سياسية محددة للعسكريين.

وتتمثل الخاصية الأكثر بروزا فى العلاقات العسكرية ـ المدنية فى إسرائيل فى وجود دور واسع للعسكريين فى المجتمع الإسرائيلى، حيث يعود هذا الدور الواسع إلى العديد من الاعتبارات، أبرزها عامل الأمن، حيث أن احتياجات الامن الاسرائيلى فرضت بصورة تقليدية وجود دور مسيطر للمؤسسة العسكرية فى المجتمع الاسرائيلى، حيث از جوهر هذا الامن هو المحافظة على وجود الدولة وتأمين سلامتها، فى ظل الرفض الكبير لوجودها من جانب الدول المجاورة. ولذلك، تولت المؤسسة العسكرية عملية تخطيط سياسة الامن والدفاع، كما اصبحت لهذه المؤسسة اليد العليا فى اتخاذ القرارات المتعلقة بكل ما يمس شئون الامن والدفاع، علاوة على ان رأى المؤسسة العسكرية فى تلك القضايا يتجاوز اراء ما عداهم من السياسيين [٣٦]. ومن ثم، فإن طبيعة إسرائيل كدولة عسكرية مهيأة للحرب، تستند فى بقائها على مؤسستها العسكرية، جعلت من العسكريين أهم القوى الضاغطة واكثرها تأثيرا وفعالية فى

توجيه السياسة الاسرائيلية، بالاضافة الى ان الجيش يقوم بادوار متعددة فى مختلف مجالات الحياة فى المجتمع (٣٧).

وفى الوقت نفسه، فإن العسكريين يعتبرون أرقى عناصر المجتمع الاسرائيلى، واكثرها علما ودراية وكفاءة، حيث تعمل المؤسسة على تنمية المؤهلات العلمية للضباط والجنود من خلال الدورات العلمية الراقية والبعثات الدراسية فى الخارج، مما يغذى النظرة الشمولية لديهم، ويزيد من خبراتهم العلمية والعملية، علاوة على ان المؤسسة العسكرية تتيح للقادة العسكريين فرصة التقاعد والخروج المبكر من الخدمة العسكرية، مما ينمى ملكة الابتكار والابداع لديهم. ولذلك، اصبح العسكريون المتقاعدون مؤهلين – بحكم خبراتهم العسكرية العملية ومؤهلاتهم الجامعية ومهاراتهم فى مجال التنظيم والادارة – لشغل ارفع الوظائف فى الحياة المدنية. وقد استفاد هؤلاء العسكريون المتقاعدون بصفة خاصة من خبراتهم العسكرية التى كانت تؤهلهم للتفكير المنطقى واتخاذ القرارات السريعة واتمام المهام مهما كان نوعها، مما اضفى قيمة اضافية على سمعة الضباط المتقاعدين من الجيش الاسرائيلى، وبالتالى التأثير بصورة ايجابية على مكانتهم فى الوظائف المدنية، وايضا فى شغل ارفع المناصب السياسية (٣٨).

ولكن على الرغم من الدور الواسع للعسكريين فى المجتمع الإسرائيلى، إلا أن العلاقات العسكرية – المدنية تتسم بسيطرة السلطة السياسية على المؤسسة العسكرية فى إسرائيل منذ نشأة الدولة، حيث كان بن جوريون مؤسس الدولة وأول رئيس للحكومة فى إسرائيل حريصا منذ البداية على تأكيد وتقنين سيطرة السلطة السياسية على المؤسسة العسكرية. ففى فترة ما بعد تأسيس الدولة، تم تحويل المنظمات الارهابية شبه النظامية التطوعية المسيسة الى جيش موحد ومحترف وغير مسيس. وكان ديفيد بن جوريون حريصا للغاية على عدم تسييس القوات المسلحة الاسرائيلية، وبذل جهودا ضخمة لتحويل هذه القوات الى بوتقة الانصهار فى المجتمع الاسرائيلى، وشدد بن جوريون على انه ليس للعسكريين ان يحددوا سياسة الدولة او نطاقها او قواعد الحكم فيها، بل ان الجيش نفسه لا يملك تحديد هيكله او تنظيماته او طرق عمله (٣٩). وقد تحددت وجهة نظره على أساس أن القوة العسكرية هى الفرع الدفاعى والامنى

للحكومة، وهى ليست سوى منفذ للخط السياسى وللاوامر التى تتلقاها من السلطتين التشريعية والتنفيذية، أى الكنيسيت والحكومة [٤٠]. وقد استطاع بن جوريون أن يحقق درجة عالية من الاستقرار فى العلاقة بين السلطتين المدنية والعسكرية وفق هذه المبادىء. وساعده على ذلك انه على مدى ما يقرب من خمسة عشر عاما (١٩٤٨ - ١٩٦٣)، كانت هناك وحدانية فى هاتين السلطتين بسبب توحدهما فى شخص ديفيد بن جوريون نفسه، باستثناء فترة انقطاع قصيرة، بالاضافة الى ان التركيز كان منصبا بالكامل فى تلك الفترة على بناء الدولة والتوسع الاقليمى، مما منع حدوث انفصام حقيقى بينهما. واستطاع بن جوريون ان يرسى تقاليد راسخة للعلاقة بين المدنيين والعسكريين داخل النظم السياسى الاسرائيلى، وساعده على ذلك انه استعان فى ادارة شئون المؤسسة العسكرية بعدد من تلاميذه المخلصين، مثل موشى دايان وشيمون بيريز. وبالتالى، فان النخبة الحاكمة فى اسرائيل كانت قاصرة فى بداية الامر على القيادات السياسية التاريخية التى أسست الدولة، فى حين ان دور القادة العسكريين كان قاصرا على الخدمة فى القوات المسلحة، كما كان التمايز واضحا للغاية بين المجتمع المدنى والمؤسسة العسكرية.

وفى الوقت نفسه، فإن هيمنة السلطة السياسية على المؤسسة العسكرية فى إسرائيل لا تستند فقط على الأسانيد القانونية والتشريعية وقوة التقاليد السياسية، ولكنها تستند فى الوقت نفسه على توازن دقيق فى المجتمع الإسرائيلى نفسه، حيث تتوزع مراكز القوة الحقيقية فى هذا المجتمع على مجموعة من المؤسسات الكبرى، والتى تمثل فى حقيقة الأمر مؤسسات الضغط السياسى، وهى: المؤسسة العسكرية، والأحزاب السياسية، واتحاد العمال (الهستدروت)، والمنظمة الصهيونية العالمية وتؤدى العلاقة بين هذه المؤسسات الى خلق حالة من التوازن بين مراكز القوى والسلطة فى المجتمع الإسرائيلى، مما يحول بصفة خاصة دون انفراد العسكريين بالسيطرة على النظام السياسى الإسرائيلى.

وفى المقابل، فإن المؤسسة السياسية الإسرائيلية سمحت للعسكريين باحتكار عملية التخطيط العسكرى الاستراتيجى، كما تشارك فى عملية صنع القرار السياسى بالنسبة للشئون المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، وأيضا بالنسبة للقضايا التى تشتمل على أبعاد عسكرية أو

أمنية، وتكون مشاركتهم من خلال قنوات السلطة السياسية. ونظرا لهيمنة العسكريين على الشئون الاستراتيجية فى اسرائيل، فان نمط العلاقات المدنية – العسكرية فى اسرائيل، أو بالاحرى نمط العلاقات بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية، يتسم بعدد من السلبيات، ابرزها ضآلة دور السلطة السياسية المدنية فى عملية التخطيط الاستراتيجى، بالاضافة الى ضعف الاطار التشريعى والقانونى فى الجوانب الرسمية المنظم لهذه العلاقات، علاوة على عدم التوازن فى العلاقة بين الكوادر العسكرية والمدنية فى المؤسسات الدفاعية ذاتها [٤١]. وبالتالى، فإنه على الرغم من هيمنة السلطة السياسية على السلطة العسكرية فى المجتمع الاسرائيلى، الا ان المؤسسة العسكرية تتمتع بسلطة كبيرة فى اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وايضا فى عملية صنع القرارات المتعلقة بشئون هذه المؤسسة. ويتبدى ذلك بوضوح فى السلطات الكبيرة التى يتمتع بها رئيس الاركان عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية، حيث يشارك فى الكثير من جلسات الحكومة واللجنة الوزارية للدفاع، ويتمثل دوره فى تقديم المشورة العسكرية الفنية، ويقوم بتقديم تقارير خاصة عن الوضع الامنى. وبالتالى، فان رئاسة الاركان تمثل الاداة الوحيدة للتفكير الاستراتيجى فى شئون الدفاع والامن القومى بالنسبة للحكومة الاسرائيلية.

وفى عقد الستينات، أثيرت مسألة السيطرة السياسية على القوات المسلحة الإسرائيلية بدرجة كبيرة، وصدر فى تلك الفترة قانون الأركان العامة الذى حدد نطاق المشاركة السياسية للعسكريين فى النشاط السياسى والحزبى فى البلاد. وعلى الرغم من ان هذا القانون صرح بحق الضباط والجنود فى الخدمة العاملة والاحتياطية فى ان يكونوا أعضاء عاديين فى اى تنظيم سياسى او حزبى يحمل السمة المشروعة، وأباح حضور العسكريين العاملين فى اجتماعات ومؤتمرات هذه التنظيمات او الاحزاب، الا انه منع مشاركة العسكريين فى انشطتها كاعضاء فى القيادة او بأى دور فعال اخر، سواء فى تنظيم الاجتماعات التحضيرية أو فى الاجتماعات الرئيسية، كما منع مشاركة العسكريين فى المناقشات العامة حول أية مسائل سياسية. وقد احدثت حرب يونيو ١٩٦٧ ثورة حقيقية فى الدور السياسى للعسكريين الاسرائيليين، حيث اكتسب العسكريون شهرة هائلة وسمعة اسطورية عقب هذه الحرب، واصبحوا

محط تقدير واحترام الشعب الاسرائيلي بسبب دورهم في تحقيق الانتصار على الدول العربية وتوسيع رقعة الدولة. وفي اعقاب ذلك، ازدادت ظاهرة انتقال العسكريين الى المناصب السياسية، حيث ازدادت اعدادهم في الحكومة والكنيسيت بعد ذلك بدرجة كبيرة. وقد احتكر العسكريون مناصب اجهزة الامن، مثل منصب وزير الدفاع ومساعد الوزير وسكرتير الوزارة، وهي مناصب كان يشغلها مدنيون، مثل ديفيد بن جوريون واسحق لافون وليفي اشكول وشيمون بيريز. وعقب هزيمة إسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣، بدا واضحا أن التأثير الواسع للعسكريين في الشئون السياسية كان واحدا من أسباب الهزيمة العسكرية لإسرائيل في الحرب. ولذلك، انصب الاهتمام عقب الحرب على معالجة اسباب الهزيمة العسكرية، والتي كان من بينها الحد من مشاركة العسكريين في الشئون السياسية، حيث أوصت لجنة اجرانات بتغيير القانون الاساسي الذي يحكم العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي والحزبي، وذلك لأن الفترة ما بين ١٩٦٧ - ١٩٧٣ شهدت تدخلات عديدة ومكثفة من كبار القادة العسكريين الاسرائيليين للتأثير على القرارات السياسية والعسكرية، مما أدى الى خلل في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية، وهو ما اعتبرته لجنة اجرانات واحدا من الاسباب غير المباشرة لهزيمة اكتوبر ١٩٧٣، وهو ما أدى إلى صدور القانون الاساسي للجيش الاسرائيلي لتحديد سلطة الحكومة على الجيش في عام ١٩٧٦.

وبشكل أكثر تحديدا، فإن مشاركة العسكريين في النظام السيد الاسرائيلي تركزت أساسا في أربعة اتجاهات رئيسية هي: الكنيد والاحزاب السياسية والحكومات ورئاسة المدن. ففي الكنيست، ظلت هـ مشاركة العسكريين في ازدياد مستمر. فبينما لم يكن الكنيسيت الاول يضم اى عسكريين، فان كافة دورات الكنيسيت اللاحقة ضمت اعضاء من ذوى الخلفيات العسكرية، حيث احتل العسكريون نسبة كبيرة كبيرة من مقاعد الكنيسيت، ووصل عددهم الى حوالى ١١ مقعدا فى الكنيسيت الحادى عشر (١٩٨٤ - ١٩٨٨)، أى بنسبة ٩٪ من الاعضاء، ثم وصل العدد الى ١٢ مقعدا في الكنيسيت الثاني عشر (١٩٨٨ - ١٩٩٢)، أى بنسبة ١٠٪ من المقاعد. وكان حزب العمل فى اغلب الاحيان هو اكثر

الاحزاب تمثيلا للعسكريين، يليه الليكود (٤٢) . وقد شهد التنظيم القانونى لهذه المسألة قدرا من الاختلاف منذ عام ١٩٤٩. فقد سمح قانون الانتخاب الأول فى اسرائيل للضباط العاملين ان يدرجوا فى قوائم الأحزاب، مما جعل عدد الضباط كبيرا فى تلك الانتخابات عقب حرب ١٩٤٨. ولذلك، اصبح ممنوعا ترشيح الضباط العاملين لعضوية الكنيسيت، وهو النظام الذى مازال ساريا حتى الان، واصبحت قوائم الأحزاب تضم الضباط المتقاعدين والاحتياط فقط. وعلى الرغم من ان القانون الإسرائيلى يفرض قيودا كبيرة على الدور السياسى للعسكريين، وهم داخل الخدمة العسكرية العاملة، الا ان كافة الفرص تتاح لهم للوصول إلى أعلى المناصب السياسية فى حالة تركهم للخدمة العسكرية، حيث تكون هذه الفرص محكومة باليات عمل النظام السياسى الاسرائيلى نفسه، والذى يقوم على الاحتكام الى اليات العملية الديمقراطية، ويكون شأن العسكريين فى هذه الحالة شأن السياسيين المدنيين، حيث يكون الوصول الى المناصب السياسية، مثل عضوية البرلمان او الحكومة، مرهونا بالنجاح فى الحصول على القبول الجماهيرى.

أما بالنسبة لمشاركة العسكريين فى الاحزاب السياسية، فقد سبق ان ذكرنا ان القانون الاسرائيلى لم يكن يمنع العسكريين اصلا من الانضمام الى الاحزاب والتنظيمات السياسية، شريطة ان يمتنعوا عن القيام بادوار قيادية فيها طالما انهم مازالوا فى الخدمة العسكرية العاملة. وقد ازدادت مشاركة العسكريين فى الاحزاب السياسية الاسرائيلية عقب حرب يونيو ١٩٦٧. فقد اكتشف العسكريون الاسرائيليون منذ تلك الفترة ان الانتصار فى ميدان المعركة يمثل رصيدا ثمينا له قيمته فى المجال السياسى. وتبدو مشاركة العسكريين الاسرائيلى فى الاحزاب السياسية واضحة بقوة فى ضوء حقيقة ان معظم مؤسسى الاحزاب الجديدة فى اسرائيل من ضباط الجيش السابقين. فقد اسس اريئيل شارون فى الماضى حزب (شالوم تسيون)، ثم اسهم بعد ذلك فى تأسيس تحالف (الليكود)، كما ان رفائيل ايتان ويوفال نئمان كانا من مؤسسى حزب (هتحياه)، ثم ايتان اصبح فيما بعد من مؤسسى حزب (تسوميت). وقد أسس عيزرا وايزمان مع بنيامين بن اليعازر حزب (ياحد)، وأسس موشى ديان حزب (تيليم)، كما أسس ايجال يادين حركة (داش) بالتعاون

مع مائير عاميت ومائير زوراع. وقد أسس رحبعام زئيفي حزب (موليديت)، ثم شارك مع بيني بيجين وحنان بورات في تأسيس حزب (الوحدة الوطنية)، وتزعم افراهام يافيه جماعة (ارض اسرائيل الكبرى)، والتي انضمت فيما بعد الى حزب الليكود، كما أسس ماتياهو بيليد (القائمة العربية الموحدة)، وأسس افيجدور كهلاني ودان شومرون حزب (الطريق الثالث) (٤٣). ومن الناحية التاريخية، فان اتجاه العسكريين الاسرائيليين نحو المشاركة في الاحزاب السياسية تعمق بدرجة اكبر في عقد السبعينات، حيث تصاعد اهتمام القادة العسكريين بالدخول الى الحلبة السياسية، كما قامت الاحزاب الاسرائيلية منذ تلك الفترة في التفاوض مع كبار القادة العسكريين وهم في الخدمة لضمهم الى صفوفها. وقد أدت هذه الظاهرة الى بروز نزعة من الانتهازية السياسية لدى بعض كبار القادة العسكريين من اجل الحصول على افضل الفرص السياسية، ودخل بعضهم في مفاوضات مع الحزبين الكبيرين (العمل والليكود) من اجل المقارنة بين الوعود التي يقدمها كل حزب منهما. وعلى سبيل المثال، اشترط الجنرال اريئيل شارون اسناد منصب وزير الدفاع اليه من اجل الدخول الى جانب الليكود في انتخابات الكنيسيت عام ١٩٨١ (٤٤).

وفيما يتعلق بمشاركة العسكريين في المناصب الحكومية، فقد احتل العسكريون فيها اهمية تفوق اهميتهم في الكنيسيت. ومثلت هيئة الاركان دائما المعمل الرئيسي لتفريخ السياسيين الاسرائيليين، حيث انتقلت اغلبية العسكريين الذين شغلوا هذا المنصب الى المناصب السياسية، مثل موشي دايان واسحق رابين وحاييم بارليف ورفائيل ايتن وايهود باراك وامنون شاحاك، كما وصل اثنان منهم الى منصب رئيس الحكومة، هما اسحق رابين وايهود باراك، كما ان اثنين من العسكريين شغلا منصب رئيس الدولة، هما: حاييم هيرتزوج، وعيزرا وايزمان. ومن ثم، فان اعداد وقوة العسكريين في مجلس الوزراء ظلت تزداد بصورة تدريجية. ففي الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٩٥، وصل عدد الوزراء الى حوالي ٤٩٠ وزيرا في الحكومات الاسرائيلية، ضمن ٢٥ حكومة، وكان عدد الوزراء ذوي الجذور العسكرية منهم يتراوح ما بين ٧٠ - ٧٥ وزيرا، أي بنسبة تتراوح ما بين ١٤ - ١٥٪ من اجمالي عدد الوزراء. والاكثر من ذلك، ان نسبة العسكريين كانت طاغية في شغل

المناصب الوزارية الحساسة فى الحكومات الاسرائيلية، مثل مناصب رئيس الحكومة ونائب رئيس الحكومة ووزير الدفاع. فقد بلغ عدد من شغلوا هذه المناصب حوالى ٢٠ فردا خلال الفترة المذكورة، كان من بينهم سبعة ذوى جذور عسكرية، أى بنسبة ٣٥٪ من هؤلاء الافراد. وحتى بالنسبة لمنصب رئيس الحكومة، فان عدد من شغلوا هذا المنصب خلال الفترة ما بين ١٩٤٨ - ١٩٩٩، وصل الى ١١ فردا، كان من بينهم اثنين من العسكريين، هم اسحق رابين وايهود باراك، ولكن المهم هنا ان رؤساء الحكومات الاخرين، مثل بن جوريون وموشى شاريت وليفى اشكول ومناحين بيجين واسحق شامير وشيمون بيريز، لم يكونوا بعيدين على الاطلاق عن المؤسسة العسكرية، بل ان اغلبهم كانوا اعضاء فى الميليشيات الصهيونية قبل قيام الدولة، كما ان بعضهم شغل مناصب قيادية فى وزارة الدفاع والاجهزة الامنية، وهو ما يدعو بعض الدراسات الى تصنيف الاغلبية العظمى من رؤساء الحكومات الاسرائيلية على انهم ذوى خلفية عسكرية قوية [٤٥].

وأخيرا، فإن عددا كبيرا من الضباط يتولون، سواء فى الفترة الحالية او فى فترات سابقة، رئاسة المدن الكبرى فى اسرائيل، مثل حيفا وتل ابيب ورامات جان وبئر سبع وبات يم ورام الله وحدا ورامات هتشارون وريشيون لتسيون وطبرية، كما تولى عدد كبير رئاسة مجموعة من مراكز التجمعات السكانية الصغيرة.

وعلى الجانب الاخر، فان الاهمية الكبرى للمناصب العليا فى المؤسسة العسكرية دفعت رؤساء الحكومات ووزراء الدفاع فى الكثير من الاحيان الى أخذ الاعتبارات السياسية والحزبية فى الحسبان عند تعيين رؤساء الاركان، أخذا فى الاعتبار ان رئيس الاركان سوف يتحول فى الاغلب الى العمل السياسى عقب تركه للمؤسسة العسكرية. وتشير بعض الكتابات الى ان سلوك حزب العمل كان الأكثر تأثرا بالاعتبارات السياسية - الحزبية فى حركة الترقيات والتعيينات داخل المؤسسة العسكرية، بينما انخفض تأثير هذه الاعتبارات السياسية والحزبية فى فترة حكم الليكود فى الثمانينات، ثم ازدادت خلال فترة حكم رابين - بيريز فى الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦ [٤٦]. ومع ذلك، فان فترة حكومة بنيامين نتانياهو شهدت ايضا زيادة فى الاعتبارات السياسية والحزبية

الحاكمة للتعيينات فى المؤسسة العسكرية، حيث قام نتانياهو فى يوليو ١٩٩٨ بتعيين الجنرال شاؤول موفاز رئيسا لاركان الجيش الاسرائيلى، وانطوى هذا التعيين على قدر من المفاجأة لأن كافة التوقعات كانت تشير الى ان المرشح لرئاسة الاركان هو الجنرال ماتان فيلناى، بحسب الاقدمية والمواصفات الشخصية والقدرات. وكان نتانياهو يسعى من وراء ذلك الى تحقيق عدة اهداف رئيسية، من بينها الحد من دور المؤسسة العسكرية الاسرائيلية فى المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين والفصل بين الوظيفتين السياسية والعسكرية. وكان نتانياهو مهتما بهذه المسألة لأن العلاقات بينه وبين رئيس الاركان السابق امنون شاحاك وكبار القادة العسكريين الاخرين، كانت متوترة للغاية، لأن نتانياهو كان يتهمهم بالتعاطف مع مواقف القيادة العمالية، مما كان سببا فى نشوب العديد من الاحتكاكات الشديدة ليس فقط بين نتانياهو ورئيس الاركان السابق امنون شاحاك، ولكن ايضا بين نتانياهو والعديد من كبار القادة العسكريين الاخرين، مثل الجنرالات دانى روتشيلد وايلان شاحور وجابى اوفير.. وغيرهم، وهو ما دعا نتانياهو الى محاولة السيطرة على هذا الوضع من خلال التحكم فى عملية تشكيل هيكل السلطة العسكرية ذاته.

وأخيرا، فإن المشاركة الواسعة للعسكريين فى السياسة الإسرائيلية كانت لها آثار سياسية محددة على الساحة السياسية الإسرائيلية، حيث أدى ذلك إلى زيادة قوة اليمين السياسى والدينى ف اسرائيل لأن القادة العسكريين يميلون فكريا الى الاحزاب الاكثر نزو نحو مبدأ ارض اسرائيل الكبرى، كما يميل العسكريون بنسبة كبيرة إد الحركات العنصرية والقوى الدينية. وفى الوقت نفسه، أدى انتقال القاده العسكريين المتقاعدين من المؤسسة العسكرية إلى المناصب السياسية واجهزة الدولة، إلى انتقال القيم والمبادىء العسكرية إلى الأجهزة المدنية، بالاضافة الى ازدياد عملية عسكرة المجتمع الاسرائيلى. وفيما يتعلق بالمستقبل، فإن من المتوقع أن تشهد العلاقات المدنية – العسكرية فى إسرائيل فى المستقبل القريب تحولات عميقة، حيث أن التحولات السالفة الذكر فى طبيعة الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، وفى طبيعة الصراعات المسلحة المستقبلية فى الشرق الأوسط، سوف تؤدى إلى

انتهاء العلاقة المثالية السابقة بين المؤسسة العسكرية والمجتمع الإسرائيلى، وسوف ينتهى "عصر البطولات". ولن تكون العمليات المستقبلية للجيش الإسرائيلى من النوع الذى يحقق المجد، مثل حرب الأيام الستة، أو من النوع البطولى، مثل عملية عنتيبى، بل ستكون العمليات من نوع الأعمال القذرة، مثل الأمن الداخلى ومكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد، مما سوف يؤثر بالسلب على صورة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وأيضا على طبيعة العلاقات العسكرية - المدنية فى إسرائيل.

المبحث الرابع :
آفاق التطوير المستقبلى للجيش الإسرائيلى

تشهد القوات المسلحة الإسرائيلية تحولات جوهرية منذ بداية التسعينات، وتتأسس هذه التحولات على أساس العديد من العوامل والاعتبارات، إبرزها التحولات الجذرية فى بيئة الامن الاسرائيلى، والتطور التكنولوجى فى مجال الاسلحة والمعدات العسكرية، ودروس الحروب الحديثة، وبالذات حرب الخليج وحرب البلقان، والتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع الاسرائيلى.. وغير ذلك. ولذلك، تمتد التحولات التى تشهدها القوات المسلحة الإسرائيلية إلى كافة جوانب التسلح والاستخدام القتالى للقوات والتصورات بشأن ميدان القتال المستقبلى والطبيعة المتغيرة للتهديدات.

١. تحولات بيئة الأمن الإسرائيلى :

تشهد بيئة الأمن الإسرائيلى تحولات جذرية بالغة الخطورة، وبالذات فيما يتعلق بتداعيات عملية التسوية العربية الإسرائيلية، وبروز أنماط جديدة من التهديد من المنظور الاستراتيجى الإسرائيلى. تمثل عملية التسوية العربية - الإسرائيلية واحدة من المتغيرات الهامة المؤثرة على الفكر العسكرى الإسرائيلى فى المستقبل، حيث يمكن أن تؤدى هذه التسوية إلى نشوء واقع استراتيجى وجيوبوليتيكى جديد فى المنطقة. وعلى الرغم من أن من المفترض أن تؤدى هذه التسوية إلى إنهاء العلاقات الصراعية بين العرب واسرائيل، إلا أن الفكر العسكرى

الإسرائيلى يرصد مع ذلك مجموعة من التهديدات التى سوف تظل قائمة أمام إسرائيل، ويستعد الإسرائيليون للحرب كما لو كانت سوف تنشب فى جميع الأوقات. وهناك قناعة جوهرية لدى العديد من عناصر النخبة السياسية والاستراتيجية الإسرائيلية على أن القوة العسكرية الاسرائيلية المتفوقة، التى ثبتت فاعليتها ميدانيا، هى التى اقنعت العرب بالجنوح الى السلام مع اسرائيل. ولذلك، يقوم الفكر العسكرى الإسرائيلى على أن إسرائيل يجب ان تحافظ على قوة عسكرية متطورة للغاية تتناسب مع القرن الحادى والعشرين، سواء فى ظروف السلام الشامل او فى ظروف الجمود.

ومن ناحية أخرى، تخلق عملية التسوية آثارا مزدوجة على الامن الاسرائيلى، حيث تؤدى التسوية الى توسيع "الهوامش الامنية" لاسرائيل، أى تعزيز وصيانة الامن الاسرائيلى من خلال الوسائل السياسية، وذلك من حيث ازالة مبررات الحرب فى المنطقة وتحييد بؤر العداء لاسرائيل وابعاد الجيوش العربية - وبالذات الجيش السورى - عن الحدود مع اسرائيل ومقايضة الاراضى العربية المحتلة بالترتيبات الامنية. وفيما يتعلق بالدول البعيدة عن اسرائيل، مثل ايران والعراق وليبيا، فان مواقفها سوف تصبح اقل حدة ضد اسرائيل فى حالة التسوية السلمية، وسوف تفقد مبرراتها للمشاركة فى اى اعمال عسكرية ضد اسرائيل. ولكن من الناحية الاخرى، فان عملية التسوية لن توجد حلولا لما تسميه اسرائيل بـ (الارهاب) او احتمالات نشوب انتفاضة فلسطينية، وهى تحديات لا تفيد القدرات العالية للجيش الاسرائيلى فى مواجهتها.

ولكن التسوية سوف تؤدى فى الوقت نفسه إلى اجراء تعديلا جيوستراتيجية حيوية بالنسبة لاسرائيل، لاسيما من حيث انها سو تنطوى على قيام اسرائيل بتقديم تنازلات جغرافية اقليمية فى الضف الغربية وقطاع غزة وهضبة الجولان. وبصرف النظر عن حجم وطبيعة هذه التنازلات، والصيغة النهائية المحتملة للتسوية، فان المحللين الاستراتيجيين الاسرائيليين اهتموا بما يمكن ان تفضى اليه اية تنازلات اقليمية من تآكل فى العمق الاستراتيجى الاسرائيلى فى الاتجاهين الشمالى والشرقى. ففى النقاط الضيقة الواقعة شرق تل ابيب مثلا، يقتصر عرض اسرائيل حسب حدود ١٩٦٧ على حوالى ١٥ كيلومترا فقط، علاوة على

ان الانسحاب من هضبة الجولان سوف يفقد اسرائيل ميزة استراتيجية هامة.

ومن ناحية أخرى، يؤكد المسئولون الإسرائيليون أيضا على أن اتفاقات التسوية خلقت تحديات أمنية جديدة أمام إسرائيل، وبالذات من حيث أن وجود قوة فلسطينية مقاتلة تضم ٢٥ ألف مقاتل، تابعة لسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى، على مقربة من الأهداف الاستراتيجية الإسرائيلية يخلق تهديدات جسيمة على أمن إسرائيل، حيث أن هذه القوة يمكن أن تتحول - حسب بعض التحليلات الاسرائيلية - إلى نقطة انطلاق لقوات عربية متحركة من اجل الاقتحام الفورى لمراكز دولة إسرائيل، لأن اى هجوم تقوم به هذه القوات سوف يكون يسيرا لأنه لا توجد أى أسوار أو عقبات فى منطقة غرب نهر الاردن، ويمكن ان تصل الى اهدافها من خلال شوارع وطرق ترابية فرعية، كما ان قسما من هذه القوات يمكن ان يجتاز الخط الاخضر مشيا على الاقدام او باستخدام السيارات التجارية والخاصة وصولا الى اهدافها. وبالتالى، تخلص هذه التحليلات الاسرائيلية الى ان الوضع الذى نتج عن اتفاقات اوسلو تحديدا يوفر القدرة للفلسطينيين وحلفائهم على شل اسرائيل بشكل كامل، او على الاقل احداث حالة خلخلة عنيفة لعمليات التجنيد وتعبئة الاحتياط فى الساعات الاولى من اى حرب مفاجئة، مما سوف يسبب خسائر كبيرة، كما يمكن ان يضر كثيرا بمعنويات افراد الجيش والمواطنين الاسرائيليين. ولذلك، يشدد المسئولون الإسرائيليون كثيرا على اهمية ومحورية الترتيبات الامنية المصاحبة لعملية التسوية، فهذه الترتيبات الامنية تمثل البديل الموضوعى - فى الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى - لاحتلال الاراضى العربية، وتشتمل هذه الترتيبات على مناطق منزوعة السلاح وشبكات للانذار المبكر وخفض القوات المسلحة.

وقد ولدت التحولات فى بيئة الأمن الإسرائيلى تغيرا جذريا فى مدركات التهديد الإسرائيلية. فعلى الرغم من أن اسرائيل لا تخشى الهجمات التقليدية، إلا أنها تخشى التهديدات الصاروخية النابعة من المحيط الخارجى، اى من جانب خصوم لا يشتركون معها فى حدود سياسية واحدة، ولكنهم يمتلكون القدرة على ضرب اسرائيل مباشرة عن طريق الصواريخ الباليستية او الطوافة (كروز). وتضم هذه الطائفة كلا

من ايران والعراق وليبيا. ومن ناحية اخرى، هناك تهديدات ادنى مثل الانتفاضة الفلسطينية والعمليات الفدائية التى قامت بها حركة حماس. ولا تفيد القدرات العالية للجيش الاسرائيلى فى مواجهة هذه التهديدات الدنيا، ويصعب تحويل الكفاءة التكتيكية والعملياتية (التعبوية) لهذا الجيش الى ميزة سياسية حاسمة. وفى ظل هذه المتغيرات، فان الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى يركز على منظومة محددة من التهديدات، ومن بينها: احتمالات التعرض لتهديدات باستخدام اسلحة الدمار الشامل، والهجمات على الجبهة الداخلية لاسرائيل، واحتمالات التعرض لهجمات صاروخية، واحتمالات نشوب حرب تقليدية شاملة، واحتمال تصاعد الموقف العسكرى والأمنى بين اسرائيل والفلسطينيين. وفى هذا الاطار العام، يتبنى رئيس الحكومة الاسرائيلية تقويما يقوم على ان اسرائيل تواجه ما يصفه بـ (تهديدين وجوديين ونصف تهديد)، ويتمثل التهديدان الوجوديان فى: التعرض لهجوم تقليدى عربى واسع النطاق من جانب دول المواجهة ودول المساندة فى نفس الوقت، وحصول اى دولة عربية على سلاح نووى واستخدامه ضد اسرائيل. أما نصف التهديد، فهو يتمثل فى امكانية تعرض اسرائيل لهجوم كيماوى على الجبهة الداخلية، وهو "نصف تهديد" لأن لا يهدد وجود دولة اسرائيل.

أضف إلى ذلك، أن تطورات عملية التسوية وانكماش التهديدات الخارجية واسعة النطاق التى تجابه اسرائيل أدت الى بدء تبلور ما يصفه البعض بـ (التهديد الداخلى) ، الناتج عن ضعف التماسك الداخلى فى البيئة الاجتماعية الاسرائيلية وتضاؤل الخطر الخارجى الذى كانت تلتف حوله مختلف التيارات والمذاهب فى اسرائيل ، والذى كان يساعد على تهميش وزن التناقضات الحادة القائمة فى المجتمع الاسرائيلى، مما يدفع إلى الاعتقاد بامكانية تفاقم التناقضات الداخلية فى اسرائيل ، وتحولها الى مصدر رئيسى من مصادر تهديد الامن الاسرائيلى خلال المرحلة القادمة.

وفى ضوء ذلك كله، فإنه على الرغم من تطور عملية التسوية، فإن السياسة العسكرية الإسرائيلية تضع فى اعتبارها ضرورة التحسب لاحتمالات نشوب حرب واسعة النطاق، ليس فقط مع الدول العربية المحيطة بها، ولكن ضد تحالف عسكرى واسع من الدول العربية، بل

وتضع في اعتبارها أيضا احتمال الدخول في مواجهة واسعة ضد تحالف عسكري من الدول العربية والإسلامية، بما في ذلك لإيران وباكستان مثلا. ورغم أن نشوء مثل هذا التحالف العربي - الإسلامي يبدو صعبا، إلا أن إسرائيل تخطط إسرائيل لضمان بقاء الجيش الإسرائيلي متفوقا على الجيوش العربية والإسلامية مجتمعة. ويقوم التخطيط العسكري الإسرائيلي على امتلاك قوة عسكرية رادعة ومتفوقة في مواجهة أي تخطيط عربي إسلامي لمهاجمة اسرائيل، والعمل على ضمان عدم المفاجأة، أي الهجوم على من يخطط لضرب إسرائيل قبل ان ينفذ الهجوم، مع منح الأفضلية في ذلك لتطوير السلاح الجوي الإسرائيلي الذي يقوم عادة بالدور المركزي في الحروب التي تخوضها اسرائيل.

وبالتالي، فان بيئة الامن الاسرائيلية الحالية تعتبر خطيرة وغامضة وغير مؤكدة في آن واحد معا. وعلى الرغم من أن اسرائيل تتمتع في الوقت الحالي بمستوى غير مسبوق من الامن في مواجهة اى هجمات تقليدية لم تتمتع به من قبل على الاطلاق طيلة الخمسين عاما الماضية، الا ان هناك شعور في إسرائيل بأن هناك درجة اقل من الامن على المستوى الشخصي، حيث تواجه اسرائيل الان طائفة من المشكلات الامنية اوسع من تلك التي واجهتها من قبل، تتراوح ما بين الارهاب والحرب التقليدية الواسعة وحروب المدى البعيد.

٢. التطور التكنولوجي ودروس الحروب الحديثة :

تبدي إسرائيل بصورة تقليدية اهتماما ضخما بمتابعة التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة والمعدات القتالية، ويعتبر هذا الاهتمام عنصرا محوريا من عناصر الحرص الإسرائيلي الدائم على الحفاظ على التفوق العسكري النوعي لاسرائيل في مواجهة الدول العربية مجتمعة، حيث يرتكز تحقيق هذا التفوق النوعي من الناحية العملية على ضرورة بناء قوة عسكرية ضاربة نوعية، وتحقيق تقدم تكنولوجي للاسلحة، وسرعة اعداد مسرح العمليات. ولذلك، فان هذا المبدأ يفرض على اسرائيل الحرص على اعطاء عناية خاصة لتنمية امكاناتها العلمية بشكل مستمر، وخاصة في مجال التكنولوجيا العسكرية. وعلى الرغم من الاهتمام الاسرائيلي المتواصل بالعمل على تنمية هذه الامكانات ذاتيا، الا

انها تحتاج دائما الى الاعتماد على علاقات وثيقة مع بعض الدول الغربية الكبرى، بما يتيح لها الحصول على الاسلحة الاكثر تقدما بصفة مستمرة.

وقد شكلت الحروب الحديثة، وبالذات حرب الخليج وحرب البلقان، ميدانا هاما لاكتساب الدروس بالنسبة لاسرائيل فى تطبيقات التكنولوجيا العسكرية الحديثة فى الصراعات المسلحة. فقد ادت حرب الخليج الثانية الى ابراز عدد من الفجوات فى النظرية العسكرية الاسرائيلية، حيث اوضحت ان الجيش الاسرائيلى لايمتلك قدرة ملائمة مضادة للتهديدات الصاروخية، لاسيما التهديدات القادمة من مئات الكيلومترات، وبدا هذا النقص واضحا فى ظل اعمال القصف الصاروخى العراقى للعمق الاسرائيلى، الامر الذى اكد على انكشاف المؤخرة الاسرائيلية بما فيها من تجمعات سكانية كثيفة امام مثل هذه النوعية من الهجمات، وازداد الادراك الاسرائيلى لخطورة مثل هذا التهديد فى ضوء ما تلمسه المصادر الاسرائيلية من اتساع نطاق التهديد الاستراتيجى الصاروخى الناتج عن ازدياد عدد دول المنطقة المالكة لصواريخ متوسطة المدى ذات قدرة على اصابة اهداف استراتيجية اسرائيلية . أضف الى ذلك، ان حرب الخليج اظهرت ايضا استحالة قيام الجيش الاسرائيلى بتنفيذ مفهومه الامنى التقليدى القائم على نقل الحرب بسرعة الى ارض العدو فى حالة حدوث هجوم صاروخى من دولة تقع خارج خط المواجهة. والاكثر من ذلك، ان عنصر البعد الجغرافى قلل كثيرا من قدرة السلاح الجوى الاسرائيلى على توجيه ضربة عنيفة وذلك حتى اذا لم تكن المحاذير السابقة الذكر قائمة. ومن ثم، فقد اثارت الحرب تساؤلات بشأن كيفية التعامل الاسرائيلى مع انتشار الاسلحة التقليدية الدقيقة فى المنطقة، ولاسيما ان هذه الاسلحة تتيح لخصوم اسرائيل ضرب العمق الاسرائيلى، بما فى ذلك مراكز تعبئة الاحتياط والمطارات والمدن.

أما فيما يتعلق بحرب البلقان، فقد انطوت أيضا على الاستفادة من التطورات الهائلة فى مجال التكنولوجيا العسكرية من أجل تطبيق نظرية الحرب عن بعد، او الاشتباك الآمن عن بعد، والتى تقوم على تمكين القوات المهاجمة من تحقيق اهدافها العسكرية وتنفيذ هجماتها من مسافات آمنة تضمن لها الابتعاد عن هجوم وسائل الدفاع الجوى

المعادية. بهدف توفير اقصى قدر من الأمن للقوات المهاجمة، والاقلال من الخسائر والاسلحة والمعدات الى اقل درجة ممكنة، مع ايقاع اكبر قدر ممكن من الخسائر فى القوات المعادية. ولذلك، فقد جرى التركيز فى هذه العملية على استخدام طائرات القتال والصواريخ الطوافة (كروز)، جنبا الى جنب مع عدم ادخال القوات البرية الى ساحة القتال، او الاقلال الى ادنى درجة ممكنة من استخدام القوات البرية.

وقد دفعت دروس التطور التكنولوجى والحروب الحديثة المسئولين الإسرائيليين والنخبة الاستراتيجية الإسرائيلية عموما، نحو التفكير فى ضرورة أن تبنى اسرائيل قوة عسكرية متطورة للغاية، والاستفادة من التطور التكنولوجى من اجل الاستمرار فى تطوير القدرات العسكرية على احدث طراز الكترونى تكنولوجى حتى فى ظروف السلام، والعمل على ان تكون الحرب او الحروب المقبلة باسلوب الردع المسبق، الذى يضمن اقل ما يمكن من الخسائر البشرية، على طريقة الضرب من بعيد. ولذلك، يتجه التخطيط العسكرى الاسرائيلى نحو الاعتماد على عدد من الوسائل والاساليب، وهى: التوسع فى استخدام الطائرات بدون طيار حتى تصبح قتالية، وتطوير القنابل الذكية التى تطارد هدفها ولاتنفجر الا بالوصول اليه، وتوسيع نطاق التجسس الميدانى، وابتكار وسائل للقتال عن بعد لمواجهة اى انتفاضة فلسطينية، وتطوير اجهزة التجسس الاسرائيلية، والتواجد المكثف فى الفضاء من خلال الاقمار الصناعية الاسرائيلية والامريكية، وتطوير الية لتدمير قواعد الصواريخ بعيدة المدى قبل ان تباشر العمل، وتطوير الية اخرى لتدمير الصواريخ فى الجو قبل الوصول الى اهدافها، وتطوير وتوسيع سلاح الغواصات الاسرائيلى وتجهيزها بالرؤوس النووية، ومنح الافضلية لتطوير السلاح الجوى الاسرائيلى الذى يقوم عادة بالدور المركزى فى الحروب التى تخوضها اسرائيل.

٣. اتجاهات التحديث العسكرى :

تنطلق خطط التحديث العسكرى الاسرائيلى من ضرورة ان يشتمل البناء العسكرى الاسرائيلى على ردود محددة تجاه كل تهديد من التهديدات التى تتعرض لها اسرائيل. وهناك ثلاثة اهداف رئيسية

للتحديث العسكرى فى إسرائيل، تتمثل فى ضرورة بقاء الجيش الاسرائيلى الجيش الاقوى فى المنطقة والقادر على تحقيق النصر فى مواجهة اى دولة او تحالف من الدول فى المستقبل، وتطوير الرادع النووى الاسرائيلى، وتحييد التهديد الصاروخى العربى (٤٧) .

وفى ضوء التطورات الجديدة فى الفكر العسكرى الاسرائيلى، فان السلاح الجوى الاسرائيلى سوف يقوم بالدور الاكبر فى معارك المستقبل. ورغم ان السلاح الجوى الاسرائيلى يقوم تقليديا بدور مركزى فى التخطيط العسكرى الاسرائيلى، الا ان هذا الدور ازداد بقوة فى ضوء التطور فى التكنولوجيا العسكرية. ويصل الاهتمام بهذا السلاح الى درجة ان بعض المحللين الاسرائيليين يذهبون الى ان الجيش الاسرائيلى سوف يكون اقرب الى ما يمكن وصفه بـ (الجيش الطائر). وسوف تكون القوات الجوية مكلفة فى المستقبل بمهام وواجبات اكثر بكثير عما كان عليه الحال من قبل، وبالذات من حيث وقف اية حشود عسكرية معادية يمكن ان تندفع تجاه الحدود الاسرائيلية، بحيث يمكن للطائرات القتالية وطائرات الهليكوبتر القتالية الاسرائيلية العمل ضد اى قوات معادية، بالاضافة الى ان هذه القوات يمكن ان تستخدم فى توجيه ضربات جوية وقائية مسبقة لاجهاض نوايا الهجوم لدى اى دولة عربية تفكر فى شن الحرب ضد اسرائيل.

ولذلك، فقد انفق الجيش الاسرائيلى حوالى ١٠ مليارات دولار فى عقد التسعينات على شراء الطائرات القتالية، بالاضافة الى بضعة مليارات اخرى من الدولارات فى طائرات الهليكوبتر (سواء القتالية او الخاصة باغراض النقل) وطائرات الشحن والتجسس. ومن المنتظر ان يظل السلاح الجوى الاسرائيلى محتفظا فى المستقبل بافضلية كبيرة فى تخصيص الموارد الدفاعية. وتتمثل الاتجاهات الجديدة فى تطوير السلاح الجوى الاسرائيلى فى زيادة وتوسيع اسطول الطائرات (أف ١٦) وطائرات الهليكوبتر (آباتشى)، بالاضافة الى استخدام اعداد كبيرة من الطائرات بدون طيار للاغراض القتالية الهجومية. وتعتبر اسرائيل من الدول الرائدة فى تطوير واستخدام الطائرات بدون طيار، الا ا استخدامها كان يقتصر فى الماضى على اغراض الاستطلاع والانـ

المبكر، فى حين ان الاستخدامات المستقبلية لها تتجه نحو تطويرها للاغراض الهجومية.

ومن ثم، تقوم الفكرة الرئيسية فى البناء العسكرى الاسرائيلى على ضرورة ان تحتفظ اسرائيل بقوة عسكرية متطورة للغاية، والاستفادة من التطور التكنولوجى من اجل الاستمرار فى تطوير القدرات العسكرية على احدث طراز الكترونى تكنولوجى حتى فى ظروف السلام، والعمل على ان تكون الحرب او الحروب المقبلة باسلوب الردع المسبق، الذى يضمن اقل ما يمكن من الخسائر البشرية. وتمتد التحولات الجارية فى الشئون العسكرية الاسرائيلية الى جميع المجالات، وتصب اجمالا فى اتجاه بلورة عقيدة عسكرية جديدة، اكثر واقعية واكثر تواضعا فى توقعاتها، بحيث تكون اكثر قدرة على مواجهة التحولات الحادثة فى طبيعة التهديدات التى تواجه الامن الاسرائيلى فى الفترة القادمة من ناحية، كما يمكنها مواكبة التطورات الجارية على الاصعدة التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية فى اسرائيل. ومن المتوقع أن يؤدى دخول الاسلحة والمعدات الاكثر تطورا الى الخدمة العاملة فى الجيش الاسرائيلى، الى بروز الحاجة الى اعداد كبيرة من العسكريين المتطوعين الذين تخدمون لفترة طويلة فى الجيش، وليس من خلال فترات التعبئة القصيرة، كما ان الاحتفاظ بجيش ضخم مبنى على مبدأ الشعب المسلح يعتبر مكلفا للغاية من المنظور الاقتصادى. وسوف تضطر اسرائيل الى اجراء تخفيض فى هيكل القوة العسكرية، حيث ستضحى بالكم للحفاظ على النوع، وستركز على امتلاك انواع اكثر تطورا من الاسلحة، مما سوف يجعل فكرة الجيش الشعبى غير قابلة للاستمرار. وسوف تعاد هيكلة القوة العسكرية، حيث يتحول الجيش الاسرائيلى الى تنظيم اكثر تعقيدا عن تنظيمه القديم القائم على اعطاء الافضلية للدبابة والقاذفة المقاتلة، وسوف يصبح هناك اعتمادا اكبر على طائرات الهليكوبتر القتالية والقوات المحمولة جوا والطائرات غير المأهولة، وسوف تلعب القوات البحرية دورا استراتيجيا اكبر. وسوف يظهر نوع جديد من اعادة التوازن اذا حولت اسرائيل مسئولية الامن الجارى (اليومى) الى وحدات مخصصة لهذا الغرض. وفى جميع الأحوال، فإن الركيزة الجوهرية فى عملية تطوير القوة العسكرية

الاسرائيلية تتمثل فى الحفاظ على التفوق العسكرى باعتباره هدفا فى حد ذاته.

المبحث الخامس :
مستقبل التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط

فى مواجهة جهود التسلح الإسرائيلية، فإن العديد من دول الشرق الأوسط الأخرى تبذل جهودا واسعة فى مجال التحديث العسكرى، مما يخلق سباق تسلح بالمعنى الكامل للكلمة، حيث ينشأ سباق التسلح من الناحية النظرية حينما تتجه دولتان أو اكثر إلى زيادة أو تحسين مستوى التسلح بمعدل سريع ، على أن تكون هذه الزيادة محكومة بمتابعة كل دولة من هذه الدول للسلوك السياسى والعسكرى السابق أو الراهن أو المتوقع للدولة أو الدول الأخرى، مما يعنى أن الوضعية القائمة فى الوقت الراهن فى الشرق الأوسط تتصف بوجود العديد من الأبعاد والخصائص المميزة لسباق التسلح.

ويعتبر قياس الميزان العسكرى عملية معقدة وبالغة الصعوبة، لان الدراسات العسكرية درجت فى الأغلب الأعم على قياس الميزان العسكرى للدول من خلال الوقوف على حجم ما تمتلكه الأطراف المعنية من أسلحة ومعدات القتال الرئيسية، مثل أعداد القوات والدبابات والطائرات والقطع البحرية.. وغير ذلك، إلا أن القوة العسكرية للدول لا تتوقف فقط على ما تمتلكه من تلك الأسلحة، وإنما تتوقف أيضا على العديد من العناصر الأخرى المساعدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى تحديد مستوى الكفاءة القتالية للقوات. وتنقسم هذه العناصر إلى نوعين، أولهما عناصر عامة تتعلق بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والجيوبوليتيكية لكل طرف من أطراف الميزان، حيث أن احتفاظ أى طرف بميزة نسبية فى هذه العناصر يصبح فى وضع افضل من الطرف الآخر، إذا تساوى الجانبان فى باقى عناصر الميزان، كما يتأثر الميزان فى حالة انخراط طرف ما فى صراعات مسلحة أخرى بعيدا عن الخصوم الفعليين أو المحتملين. أما العنصر الثانى المؤثر فى الميزان العسكرى، فهو يتمثل فى العناصر العسكرية الأخرى، مثل مستوى التدريب العسكرى وطبيعة تنظيم القوات والروح المعنوية لها ومدى قدرة

الدولة على زيادة حجم قواتها المسلحة فى ظروف القتال الفعلى، كما يتأثر الميزان بشدة بدرجة وجود عناصر مضاعفة القوة العسكرية، مثل أجهزة القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات، والمستوى التكنولوجى للأسلحة والمعدات، لأن من الجائز أن يمتلك طرفا الميزان العسكرى نفس النوعيات من الأسلحة، ولكن تكون أسلحة أحدهما مزودة بتكنولوجيات إضافية اكثر تطورا، مما يزيد من كفاءتها.. وهكذا.

وبالتالى، فإن قياس الميزان العسكرى يتطلب الأخذ فى الاعتبار جملة هذه العناصر، مما يعنى أن مقارنة أعداد القوات والأسلحة والمعدات القتالية لا تقدم سوى جانب واحد من جوانب هذا الميزان، فى حين انه يصعب قياس العناصر الأخرى المشار إليها، حيث أن تأثيرها لا يبرز بوضوح سوى فى ظروف الصراع المسلح الفعلى. ومع ذلك، فان مقارنة القوات والأسلحة والمعدات تفيد فى معرفة مستوى القوة العسكرية للأطراف المعنية ودرجة التطور العسكرى واتجاهات التحديث العسكرى لكل منهم.

وقد شهدت جهود التسلح التقليدى فى العديد من الدول العربية كثافة عالية خلال السنوات الماضية، سواء على صعيد واردات السلاح أو على صعيد برامج التحديث العسكرى الوطنية. فبالنسبة لمصر، على سبيل المثال، فإن الجيش المصرى ما زال واحدا من اضخم الجيوش فى الشرق الأوسط، وأفضلها تجهيزا وتسليحا وإعدادا، على الرغم من إبرام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩. وقد كان كبار المسئولينالسياسيين والعسكريين المصريين حريصين دوما على التأكيد على أن السلام مع إسرائيل لا يعنى إطلاقا التخلى عن أهداف التطوير المستمر للقوة العسكرية المصرية. وفى هذا الإطار، نفذت مصر خلال السنوات الماضية عملية ضخمة للتحول من المعدات السوفيتية القديمة إلى النظم العسكرية الجديدة القادمة من الغرب، جرى بموجبها الاهتمام بزيادة ميكنة القوات البرية، وتحديث الدفاع الجوى والقوات الجوية والبحرية. وبالمثل، فإن سوريا تحتفظ لهذا السبب بقوة عسكرية ضخمة لكونها مازالت من الناحية الفعلية فى حالة حرب مع إسرائيل، إلا أن القوات المسلحة السورية باتت تعانى منذ بداية التسعينات من نقص مصادر التوريد العسكرى الخارجى عقب انهيار الاتحاد السوفيتى،

وتوقف روسيا على منح سوريا شروطا تفضيلية فى المبيعات العسكرية. ومع ذلك، فان العديد من المصادر تشير إلى أن سوريا تركز تركيزا كبيرا فى الفترة الحالية على عمليات تطوير الصواريخ الباليستية.

وفى الوقت نفسه، فإن العديد من دول الخليج العربى وإيران والأردن تبذل جهودا مكثفة من أجل تحديث قدراتها العسكرية. ومن ثم، فإن هناك اتجاها قويا لدى معظم دول الشرق الأوسط نحو تحديث قواتها المسلحة، مع الاهتمام بصفة خاصة بميكنة القوات البرية وتحديث القوات المدرعة وزيادة القدرات النيرانية وامتلاك عناصر متطورة للدفاع المضاد للدبابات والطائرات، بالإضافة إلى الاهتمام الواسع بتحديث القوات الجوية والبحرية، سعيا إلى زيادة المهام الموكولة إلى هذه القوات فى أى صراعات قادمة. وعند المقارنة، يبدو واضحا أن إسرائيل تتمتع بقدر من التفوق فى مواجهة الدول العربية، بسبب ارتفاع المستوى التكنولوجى للكثير من الأسلحة والمعدات العاملة فى قواتها المسلحة، مثل امتلاكها لطرازات اكثر تطورا من دبابات القتال الرئيسية من حيث مستوى التدريع والقوة النارية، وامتلاكها لأعداد اكبر من قطع مدفعية الميدان ذاتية الحركة، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من طائراتها القتالية تعتبر من احدث الطائرات فى العالم، مما يزيد من كفاءة وفاعلية قواتها الجوية، إلا أن الدول العربية، وبالذات مصر، تتمتع بتفوق واضح كميا وكيفيا فى مجال القوات البحرية.

ويثير ما سبق التساؤل بشأن احتمالات تطور الصراع فى أى مواجهة عربية – إسرائيلية مقبلة، لاسيما فى ظل الجمود الحالى فى عملية التسوية بسبب السياسة المتعنتة للحكومة الإسرائيلية. والحقيقة، أن هناك صعوبات عديدة تحيط باندلاع مواجهات عسكرية واسعة النطاق فى المنطقة، ليس بسبب التوازن العسكرى القائم بين الجانبين العربى والإسرائيلى، ولكن من طبيعة القيود الداخلية والدولية التى قد تجعل من خيار المواجهة العسكرية الواسعة خيارا غير مطروح بالنسبة للجانبين العربى والإسرائيلى. فالتوازن العسكرى لا يتسم بتفوق ساحق لصالح إسرائيل كما يصور المسئولون الإسرائيليون دائما، وإنما تتمتع الدول العربية – ولاسيما سوريا ومصر – بعناصر مؤثرة فى القوة العسكرية، سواء على صعيد التسليح والتدريب والقدرة العددية. ولن تكون أى

مواجهة عسكرية بمثابة نزهة مريحة للقوات الإسرائيلية، وسوف يتبادل الجانبان المكسب والخسارة، بصورة يصعب تصور نتائجها مقدما. وحتى إذا لم يكن فى مقدور الدول العربية إلحاق هزيمة شاملة بإسرائيل، فان الدول العربية تمتلك قدرة اكبر على خوض غمار حرب نظامية طويلة من إسرائيل، كما أنها اكثر قدرة على تحمل وامتصاص الخسائر بدرجة اكبر بكثير من إسرائيل، التى تتسم بحساسية شديدة تجاه أى خسائر فى الأفراد، كما لا تستطيع إسرائيل أن تتحمل خسارة أى معركة فى مواجهة الدول العربية.

والحقيقة، أن احتمالات نشوب الحروب التقليدية واسعة النطاق أصبحت مقيدة فى الفترة الحالية باعتبارات ومتغيرات إقليمية ودولية ربما تحول دون حدوثها أصلا، حيث تلعب الولايات المتحدة دورا أساسيا فى قرارات الحرب والسلام فى الشرق الأوسط لان هذه القرارات تهدد المصالح الأمريكية والدولية فى المنطقة. فالولايات المتحدة، بحكم كونها القوة العظمى الوحيدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، باتت تمتلك القدرة على التأثير فى حركة التفاعلات الإقليمية، ولن يكون من مصلحتها قط نشوب حرب عربية - إسرائيلية واسعة، حتى إذا كانت متأكدة من انتصار إسرائيل فى مثل هذه الحرب. أضف إلى ذلك، أن التكاليف الاقتصادية للحروب أصبحت ضخمة وهائلة، حتى بالنسبة للطرف الذى يحقق انتصارا كاسحا. وتركز جميع دول المنطقة فى الوقت الحالى على تنفيذ سياسات طموحة للإصلاح الاقتصادى، ولدفع معدلات النمو الاقتصادى الداخلى، واجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وسوف تؤدى أى حروب نظامية إلى إعاقة هذه الخطط التنموية. وفى الوقت نفسه، فان المؤشرات المتاحة تدل على أن أى حروب نظامية واسعة ربما تخلق واقعا اكثر تعقيدا عن الوضع السابق عليها، وبالذات بالنسبة لإسرائيل.

ويثير ما سبق تساؤلات بشأن أشكال الصراع التى يمكن أن تنجم عن فشل عملية التسوية، إذ أن فشل التسوية العربية - الإسرائيلية سوف يعود بحركة التفاعلات بين الجانبين حتما إلى حالة اللاسلم واللاحرب، ولكن مع إمكانية نشوب أشكال مختلفة من الصراع المسلح، ولو فى حدود دنيا، ولاسيما أن الحكومة الإسرائيلية لوحت كثيرا بالقوة

العسكرية فى مواجهة الفلسطينيين والسوريين، بصورة تجعل احتمالات الحرب مطروحة فى الفترة القادمة. ويبدو فى حكم المؤكد أن الفشل الكامل لعملية التسوية سوف يؤدى إلى بروز أشكال منخفضة الحدة من الصراع المسلح، وأبرزها نشوب انتفاضة فلسطينية واسعة فى حالة فشل عملية التسوية العربية - الإسرائيلية، مثل انتفاضة الأقصى. فالانتفاضة تمثل سلاحا فاعلا من جانب الضعيف أمام القوة العسكرية الإسرائيلية المتفوقة، وكان هذا الأسلوب سلاحا شديد الفعالية من جانب الفلسطينيين فى مواجهة إسرائيل فى أواخر الثمانينات.

خاتمة

لعبت القوات المسلحة الإسرائيلية دورا محوريا فى تثبيت اركان المشروع الصهيونى فى فلسطين، وفى بناء الدولة، وفرض وجودها على المحيط الإقليمى حولها، وفى ممارسة العدوان والتوسع على حساب الشعب الفلسطينى والدول المجاورة. وفى هذا الإطار، فإن من غير المحتمل على الإطلاق أن تقل أو تتراجع جهود التحديث العسكرى فى حالة الوصول إلى تسوية سلمية للصراع العربى الإسرائيلى، لأن الهاجس الأمنى سوف يظل قائما، وذلك لأن الاحساس بالخطر والتهديد يعتبر مكونا رئيسيا من مكونات السيكولوجية اليهودية، سواء بسبب الموروث التاريخى، أو لأن هذا الشعور يعتبر ضرورة تاريخية وسلوكية لتدعيم التماسك داخل الكيان الاسرائيلى، وللحيلولة دون نشوء حالة من الفراغ النفسى والانفجار الداخلى، وهو ما يخلق درجة هائلة من الهوس والقلق على الامن فى اسرائيل، الى درجة ان المحللين الاسرائيليين يناقشون حتى التهديدات غير المحتملة، والتى لا يوجد اى مؤشرات حقيقية بشأنها. أضف إلى ذلك، أن الإسرائيليين، فى الحكومة والمعارضة ووسائل الإعلام والرأى العام، مقتنعين تماما أن قدرة إسرائيل العسكرية هى التى اقنعت العرب بتوقيع اتفاقات سلام مع الدول العبرية، كما أن تواجد منظومات تسليحية متطورة بايدى الجيش الاسرائيلى، عند التوقيع على اتفاقات السلام مع العرب، يعزز قدرة اسرائيل التفاوضية، لأن العرب - حسب التصور الاسرائيلى - سوف يكونون اقل رغبة فى تلك الحالة فى الدخول فى حرب مع اسرائيل. ويعنى ما سبق أن تحديث القوة العسكرية الاسرائيلية سوف يظل دائما ضرورة حيوية فى الفكر الاستراتيجى الاسرائيلى، حتى فى ظروف السلام الشامل.

وعلى هذا الأساس، يشهد الجيش الاسرائيلى فى الفترة الحالية ثورة هائلة فى مجال الشئون العسكرية، وتشمل هذه الثورة كافة جوانب التسلح والاستخدام القتالى للقوات والتصورات بشأن ميدان القتال المستقبلى والطبيعة المتغيرة للتهديدات.. وغير ذلك. وقد وبدت تجليات هذه الثورة واضحة فى الصفقات الضخمة التى أبرمتها الحكومات الاسرائيلية مع الولايات المتحدة، بالاضافة الى ازدياد كثافة عمليات التطوير والانتاج المحلى للاسلحة والمعدات فى اسرائيل. وتهدف هذه

التطورات إلى تمكين القوات المسلحة الإسرائيلية من امتلاك قدرة أكبر على مواكبة التطورات الضخمة فى التكنولوجيا العسكرية على الصعيد العالمى، والحفاظ على التفوق العسكرى الإسرائيلى على الدول العربية، ومواجهة التحولات الحادثة فى طبيعة التهديدات التى تواجه الأمن الاسرائيلى فى الفترة القادمة. ومن ثم، فان عملية التحديث العسكرى الاسرائيلى ترمى الى اقامة بناء جديد للقوة العسكرية الاسرائيلية، يستفيد من التطورات الهائلة فى مجال التكنولوجى العسكرية، وبما يتجاوب ايضا مع التحولات الجارية على المستويات الاقليمية فى المجتمع الاسرائيلى.

جدول رقم (١)
قدرات وتسليح القوات المسلحة الإسرائيلية

الأسلحة والمعدات	البيان
(١) بيانات عامة : إجمالي القوات العاملة (بالألف)	١٧٥
إجمالي قوات الاحتياط (بالألف)	٤٣٠
الإنفاق العسكرى (بالمليار دولار)	١١
الميزانية العسكرية (بالمليار دولار)	٧
القوات الاستراتيجية	ما يزيد عن ١٠٠ رأس نووى
(٢) القوات البرية : إجمالي القوات البرية (بالألف)	١٣٤
دبابات القتال الرئيسية	٤٣٠٠
عربات الاستطلاع المدرع	٤٠٠
ناقلات الجنود المدرعة	٥٩٠٠
قطع المدفعية المقطورة	٤٠٠
قطع المدفعية ذاتية الحركة	١١٥٠
القاذفات متعددة الفوهات	١٠٠
قطع الهاون	٧٧٤٠
الصواريخ ارض – ارض	اكثر من ٢٠
الصواريخ الدقيقة المضادة للدبابات	اكثر من ١٠٠٠
المدفعية المضادة للطائرات	اكثر من ٩٥٠
الصواريخ المضادة للطائرات	اكثر من ٩٤٥
(٣) القوات البحرية: إجمالي أفراد القوات البحرية (بالألف)	٩
الغواصات	٣
القراويط	٣
الزوارق الصاروخية	١٨
زوارق الدورية	٣٠
(٤) القوات الجوية: إجمالي أفراد القوات البحرية (بالألف)	٣٢
طائرات القتال (في الخدمة)	٤٧٤
طائرات القتال (في المخازن)	٢٥٠
طائرات الهليكوبتر القتالية	١٣٧

Source: The International Institute for Strategic Studies (I.I.S.S), **The Military Balance 1999-2000** (London; IISS, October 1998), p.p. 130-131.

جدول رقم (٢)
الميزان العسكرى بين إسرائيل والدول الرئيسية فى الشرق الأوسط

الدولة	مصر	سوريا	إسرائيل	العراق	ايران	السعودية	ليبيا
١. تعداد القوات :							
قوات عاملة (بالالف)	٤٥٠	٣٢٠	١٧٥	٣٨٧	٥١٨	١٠٥	٦٥
قوات احتياط (بالالف)	٢٥٤	٥٠٠	٤٣٠	٦٥٠	٣٥٠	–	٤٠
٢. القوات البرية :							
الدبابات الرئيسية	٣٧٠٠	٤٦٠٠	٤٣٠٠	٢٧٠٠	١٣٩٠	١٠٥٥	٢٢١٠
الدبابات الخفيفة	–	–	–	–	٨٠	–	–
عربات الاستطلاع	٤١٢	٧٠٠	٤٠٠	غ٠م	٣٥	٢٣٥	٦٣٠
مركبات ميكانيكية	٧٩٠	٢٣١٠	–	٩٠٠	٤٠٠	٩٧٠	١٠٠٠
ناقلات جند مدرعة	٣٩٠٤	١٥٠٠	٥٩٠٠	٢٠٠٠	٥٥٠	١٨٥٠	٩٩٠
مدفعية مقطورة	٩٧١	١٦٣٠	٤٠٠	١٨٠٠	١٩٩٥	٢٤٨	٧٢٠
مدفعية ذاتية الحركة	٢٧٦	٤٥٠	١١٥٠	١٥٠	٢٨٩	٢٠٠	٤٥٠
قاذف متعدد الفوهات	٢٩٦	٤٨٠	(+)١٠٠	١٥٠	٦٥٩	٩٠	(+) ٦٥٠
قطع هاون	٢٤٦٠	٦٥٨	٢٧٤٠	غ٠م	٦٥٠٠	٤٠٠	غ٠م
صاروخ ارض ارض	(+) ١٩	(+) ٦٢	(+) ٢٠	٦	٣٥	١٠	١٢٠
صواريخ موجهة م / د	٢٤٦٠	٣٣٩٠	(+)١٠٠٥	غ٠م	–	غ٠م	٣٠٠٠
مدفعية د / جو	١٦٧٧	٢٠٦٠	(+) ٩٥٠	٦٠٠٠	١٧٠٠	–	٦٠٠
صواريخ د / جو	(+) ٢٠٤٦	٤٠٠٠	(+) ٩٤٥	غ٠م	غ٠م	غ٠م	غ٠م
طائرات هليكوبتر	–	–	–	٥٠٠	١٠٠	–	–
٣. القوات البحرية :							
غواصات	٨	٣	٣	–	٣	–	٤
مدمرات	١	–	–	–	١	–	–
فرقاطات	٨	٤	–	٢	٣	٨	٣
قراويط	–	–	٣	–	٢	–	٤
زوارق صاروخية	٢٥	١٦	٢١	١	٢٠	٩	٢٤
زوارق دورية ساحلية	١٨	١١	٢٩	٥	٢٦	٢٠	٨
كاسحات الغام	١١	٧	–	٤	٧	٦	٨
قطع برمائية	١٢	٣	٢٩	–	٨	٤	٥
قطع الدعم والاسناد	٢٠	٣	–	٣	٢٥	٧	١٠
طائرات الهليكوبتر	٢٤	٢٤	–	–	٩	٢٣	٣٢
٤. القوات الجوية :							
اجمالي طائرات القتال	٥٧٢	٥٨٩	٤٤٨	٣١٦	٢٩٧	٣٣٦	٤٢٠
اجمالي الهليكوبترات	١٢٥	٧٢	١٣٠	غ٠م	–	١٢	٥٢
القاذفات الاستراتيجية	–	–	–	٦	–	–	٦
مقاتلات هجوم ارضي	١٣٥	١٥٤	٤٨٢	١٣٠	١٥٠	١٢٨	١٩٤
مقاتلات اعتراضية	٣٣٨	٣١٠	١٨٠	١٨٠	١١٤	١٣٩	٢٠٦
طائرات الاستطلاع والانذار المبكر	١٥	١٤	٦٠	غ٠م	١٤	١٠	١١
طائرات النقل	٣٢	٣٠	٤٧	غ٠م	٨٧	٦٤	٨٣

Source: The International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 1999-2000 (London: IISS, 1999).

جدول رقم (٣)

صفقات السلاح الرئيسية فى الشرق الاوسط خلال التسعينات

نوع الأسلحة	العدد	الدولة المصدرة	التعاقد	سنة التسليم	ملاحظات
إسرائيل					
حوامات بحرية (بانثر)	٥	فرنسا	١٩٩٤	١٩٩٦	
طائرات تدريب (ترينداد)	٢٢	فرنسا	١٩٩٤	١٩٩٦	
غواصات (دولفين)	٢	المانيا	١٩٩١	جارى التسليم	
حوامات (بل ٢٠٩)	٢٥	الولايات المتحدة	١٩٩٥	١٩٩٦	
مقاتلات (أف ١٥)	٥٥	الولايات المتحدة	٩٨/٩٥	جاري التسليم	
مقاتلات (أف ١٦)	٦٠	الولايات المتحدة	١٩٩٨	جارى التسليم	
صواريخ د/ جو	(٠٠)	الولايات المتحدة	٩٦/٩٣	جارى التسليم	
سوريا					
صواريخ (سكود سي)	١٥٠	كوريا الشمالية	١٩٨٩	١٩٩٦ / ٩٢	
مقاتلات (ميج ٢٩)	٥٤	روسيا	١٩٩٤	وضع الصفقة	غير مؤكد
دبابات قتال رئيسية(تي٧٢)	٣٥٠	روسيا	١٩٩٤	وضع الصفقة	غير مؤكد
صواريخ د / جو (سام ٦)	(٠٠)	روسيا	١٩٩٤	وضع الصفقة	غير مؤكد
مصر					
عربات مشاه ميكانيكي	٥٩٩	هولندا	١٩٩٤	١٩٩٦	
ناقلات حنود مدرعة (م٥٧٧)	١٢	هولندا	١٩٩٤	١٩٩٦	
حوامات (اباتشي)	٣٦	الولايات المتحدة	٩٥/٩٠	٩٦/٩٥	
مقاتلات (أف ١٦)	٦٧	الولايات المتحدة	٩٦/٩١	جارى التسليم	
طائرات نقل (جلف ستريم)	٢	الولايات المتحدة	١٩٩٦	جارى التسليم	
حوامات (بلاك هوك)	٢	الولايات المتحدة	١٩٩٥	جارى التسليم	
حوامات بحرية (سي سبرايت)	١٠	الولايات المتحدة	١٩٩٤	جارى التسليم	
مدفعية ذاتية الحركة ١٢٢ ملم	٢٤	الولايات المتحدة	١٩٩٦	جارى التسليم	
صواريخ م / د (هل فاير)	٩٢٧	الولايات المتحدة	١٩٩٦	جارى التسليم	
صواريخ م / د (تو)	(٠٠)	الولايات المتحدة	١٩٩٦	جارى التسليم	
صواريخ جو – جو (سبارو)	٢٧١	الولايات المتحدة	١٩٩٦	جارى التسليم	
فرقاطات	٣	الولايات المتحدة	١٩٩٦	جاري التسليم	
السعودية					
عربات مشاه ميكانيكي	١١١٧	كندا	١٩٩٠	٩٦ / ٩٢	
ناقلات جنود مدرعة (بيرانها)	(٠٠)	كندا	١٩٩٠	١٩٩٦	
حوامات (كوجار)	١٢	فرنسا	١٩٩٦	جارى التسليم	
فرقاطات (لافاييت)	٢	فرنسا	١٩٩٤	جارى التسليم	
طائرات تدريب (بي سي ٩)	٢٠	سويسرا	١٩٩٤	٩٦ / ٩٥	
طائرات تدريب نفاث (هوك)	٢٠	بريطانيا	١٩٩٣	١٩٩٦	
مقاتلات (هوك ٢٠٠)	٦٠	بريطانيا	١٩٩٣	جارى التسليم	
مقاتلات (تورنادو)	٤٨	بريطانيا	١٩٩٣	١٩٩٦	
مدافع هاون ١٢٠ ملم	٨٣	بريطانيا	١٩٩٦	١٩٩٦	
سفن مكافحة الالغام (ساندون)	٣	بريطانيا	١٩٨٨	٩٦ / ٩١	
طائرات نقل (سي ١٣ هيركليز)	٨	الولايات المتحدة	١٩٩٠	١٩٩٢	
مقاتلات (أف ١٥)	٧٢	الولايات المتحدة	١٩٩٢	٩٦ / ٩٥	
حوامات (بلاك هوك)	٨	الولايات المتحدة	١٩٩٢	٩٦ / ٩٥	
نظام د / جو (باتريوت)	١٣	الولايات المتحدة	١٩٩٢	٩٦ / ٩٥	
صواريخ د / جو (باك ٢)	٧٦١	الولايات المتحدة	١٩٩٢	٩٦ / ٩٥	
ايران					
دبابات قتال رئيسية (تي ٧٢)	١١٠	بولندا	١٩٩٣	١٩٩٦ / ٩٤	
دبابات قتال رئيسية (تي ٧٢)	٢٠٠	روسيا	١٩٨٩	١٩٩٤ / ٩٣	
غواصات طراز (كيلو)	٣	روسيا	١٩٩٣	١٩٩٦	

Sorce: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), SIPRI Yearbooks 1997, 1998 - Armaments, Disarmament and International Security (New York: Oxford University Press Inc., 1997, 1998).

هوامش الفصل السادس

١- حول الجذور التاريخية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، أنظر:

Uri Ben-Eliezer, The making of Israeli militarism **(Bloomington: Indiana University Press, 1998). Georges R. Tamarin,** The Israeli dilemma: Essays on a warfare state, **edited by Johan Niezing, (Rotterdam: University Press, Rotterdam, 1973). Bernard Reich and Gershon R. Kieval (eds.),** Israeli national security policy: political actors and perspectives **(New York: Greenwood Press, 1988). Netanel Lorch,** One long war: Arab versus Jew since 1920 **(New York: Herzl Press, 1976). Edward N. Luttwak and Daniel Horowitz,** The Israeli Army, 1948-1973 **(Lanham: University Press of America, 1983).**

٢- **جون لافين،** العقلية الإسرائيلية، **ترجمة الهيئة العامة للاستعلامات (القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة رقم ٧٥٠، بدون تاريخ)، ص.ص. ٧٥ - ٧٧.**

٣- **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،** العسكرية الصهيونية، المجلد الأول: المؤسسة العسكرية الإسرائيلية: النشأة والتطور ١٨٨٧ ـ ١٩٧٧ **(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٧٢)، ص. ص. ٦٦ - ٦٨.**

٤- المرجع السابق ، **ص. ص. ٦٨ - ٧٧.**

٥- يورام بيرى، "العلاقات الحزبية - العسكرية فى مجتمع تعددى"، فى موشيه ليساك (محرر)، **المجتمع الاسرائيلى ومؤسسته الدفاعية: الآثار الاجتماعية والسياسية لصراع عنيف ممتد،** معروض فى حسن حسن، "المجتمع الاسرائيلى ومؤسسته الدفاعية"، **الفكر الاستراتيجى العربى،** العددان ٢١ - ٢٢، اكتوبر ١٩٨٧، ص. ١٥٩.

٦- جون لافين، العقلية الإسرائيلية، **مرجع سابق،** ص. ٧٥.

٧- **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،** مرجع سابق، **ص. ص. ٩٩ - ١٠٠.**

٨- المرجع السابق ، **ص. ص. ١٢٣ - ١٢٧.**

٩- المرجع السابق ، **ص. ص. ١٣٠ - ١٣٣.**

١٠- **د. علاء طاهر،** حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلى **(باريس: دار الصلاح للدراسات الاستراتيجية والانتاج الاعلامى، الطبعة الاولى، سبتمبر ١٩٩١)، ص. ص. ٥١ - ٥٢.**

١١- حول تطورات السياسة العسكرية الإسرائيلية منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، أنظر:

Martin Van Creveld, Military lessons of the Yom Kippur War: historical perspectives **(Beverly Hills: Sage Publications, 1975). Edgar O'balance,** No victor, no vanquished: the Yom Kippur War **(San Rafael, CA: Presidio Press, 1978). Yaacov Bar-Siman-Tov,** The Israeli-Egyptian war of attrition, 1969-1970: a case-study of limited local war **(New York: Columbia University Press, 1980). Sydney D. Bailey,** Four Arab-Israeli wars and the peace process **(Basingstoke: Macmillan, 1990). Dale R. Tahtinen,** The Arab-Israeli military balance since October 1973 **(Washington: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1974).**

١٢- غادة كنفاني، "نظرية الأمن الإسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٨٣"، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد العاشر، يناير ١٩٨٤، ص. ١١٨.

١٣- حول تطورات فترة الثمانينات في السياسة العسكرية الإسرائيلية أنظر:

Zvi Lanir (ed.), Israeli security planning in the 1980s: its politics and economics **(New York: Praeger, 1984).**

١٤- د. هيثم الكيلاني، "جيوش الشرق الأوسط وتحديات القرن الحادي والعشرين"، قضايا استراتيجية (القاهرة، دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية)، السنة الثانية، العدد ٧، يناير ١٩٩٧، ص. ص. ٥٠ - ٥٢.

15- Amos Gilboa, " The Isreal's Defense Forces ", in Sholomo Gazit (ed.), The Middle East Military Balance 1992-1993 **(Tel Aviv : Jaffee Center for Strategic Studies, 1992), p.p. 159-160. See also Aharon Klieman and Reuven Pedatzur,** Rearming Isreal : Defense Procurement through the 1990's **(Tel Aviv : Jaffee Center for Strategic Studies, 1991), p.p. 7 - 17 .**

١٦- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العسكرية الصهيونية: العقيدة والاستراتيجية الحربية الإسرائيلية، المجلد الثاني (القاهرة: المركز، ١٩٧٤)، ص. ص. ٥٧ - ٥٨.

17- Eliot A. Cohen, Michael J. Eisenstadt & Andrew J. Baclvich, "Israel's Revolution in Security Affairs", **Survival**, Vol. 40, No. 1, Spring 1998, p.p. 48-49.

١٨- حول اتجاهات التسلح الاسرائيلية في الوقت الراهن، انظر دراسة مكثفة في :

Antony Cordesman, "Current Trends in Arms Sales in the Middle East", in Shai Feldman and Ariel Levitte (eds.), Arms Control and the

New Middle East Security Environment (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 1994).

١٩- يزيد صايغ، "سلاح الدبابات الإسرائيلى ١٩٧٣ - ١٩٨٣: دروس الماضى وآفاق المستقبل"، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى، العدد ١٠، يناير ١٩٨٤، ص. ١٥٩.

٢٠- لواء أ.ح/عثمان كامل، "القوات البرية الاسرائيلية"، فى: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، التسلح الاسرائيلى فى التسعينات: وجهة نظر عربية، الجزء الاول (القاهرة: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، بدون تاريخ)، ص.ص. ٩٨ - ١٠٥.

١-المرجع السابق ، ص. ص. ١٠٣ - ١٠٥.

٢٢- جمال الدين حسين، القوة العسكرية الإسرائيلية: الدور والتغيير والخطر الاستراتيجى (القاهرة: مطابع روز اليوسف، ١٩٨٨)، ص. ص. ٨٢ - ٨٨.

٢٣- لواء أ.ح/مصطفى الشرقاوى، " القوات الجوية والدفاع الجوى "، فى: الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، مرجع سابق، ص.ص. ٧٣ - ٨٦ .

٢٤- هدى حوا، "تطور البحرية الإسرائيلية ودورها فى الحروب العربية - الإسرائيلية ١٩٤٨ - ١٩٧٣"، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى، السنة الرابعة، العددان ١٥ - ١٦، يناير - أبريل ١٩٨٦، ص. ص. ٩ - ١٢.

٢٥- لواء بحرى أ.ح/يسرى قنديل، " القوات البحرية "، فى : الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، مرجع سابق، ص.ص. ١٥٠ - ١٥٥.

٢٦- أحمد إبراهيم محمود، "الصاروخ حيتس ٢ بين المبالغات الاسرائيلية وحدود الفاعلية"، مختارات إسرائيلية، العدد ٤٩، يناير ١٩٩٩.

٢٧- حول تطورات السياسة النووية الإسرائيلية، أنظر:

Avner Yaniv, Deterrence without the bomb: the politics of Israeli strategy **(Lexington, Mass.: Lexington Books, 1987). Yair Evron,** Israel's nuclear dilemma **(Ithaca, N.Y. : Cornell University Press, 1994). Frank Barnaby,** The invisible bomb : the nuclear arms race in the Middle East **(London: I.B. Tauris, 1989). Avner Cohen, Israel and the bomb (New York: Columbia University Press, 1998). Shai Feldman,** Israeli nuclear deterrence: a strategy for the 1980s **(New York: Columbia University Press, 1982).**

٢٨- يورام نمرود، "الخيار النووى الإسرائيلى فى نظام عالمى جديد"، دراسة مترجمة، شئون الأوسط، العدد ١٧، مارس ١٩٩٣، ص. ٧٠.

29- Emily Landau, "Change in Israeli Nuclear Policy?", Stratégic Assessment, Vol. 1, No. 1, March 1998.

30- Shai Feldman, "Israel and the Cut-Off Treaty", **Strategic Assessment,**

Vol. 1, No. 4, January 1999.

٣١- حول الأهداف المختلفة لصادرات السلاح الإسرائيلية أنظر:

Aaron S. Klieman, Israel's global reach: arms sales as diplomacy **(Washington: Pergamon-Brassey's International Defense Publishers, 1985).**

٣٢- **حسين آغا وأحمد سامح الخالدى وقاسم جعفر،** إسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسليح (**بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ومركز العالم الثالث للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص. ص. ٣١ - ٣٤.**

٣٣- **للاستزادة حول تطور الصناعات الحربية فى إسرائيل، أنظر:**

أمين هويدى، صناعة الأسلحة فى إسرائيل (**القاهرة: دار المستقبل العربى، الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ١٩٨٦).**

٣٤- **للاستزادة حول هذا الموضوع أنظر:**

Karen L. Puschel, US-Israeli Strategic Cooperation in the Post-Cold War Era: An American Perspective **(Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS), Tel Aviv University, JCSS Study No. 20, 1992).**

35- Yair Evron, "An Israeli-United States Defense Pact", Strategic Assessment, **Vol. 1, No. 3, October 1998.**

٣٦- حاتم صادق، "العسكريون فى المجتمع الاسرائيلى"، **السياسة الدولية،** العدد ١٥، السنة الخامسة، يناير ١٩٦٩، ص.ص. ١٠٦ - ١٠٧.

٣٧- ادجار او بالانس، "الضابط فى المجتمع الاسرائيلى"، **مجلة الفكر الاستراتيجى العربى،** العدد ٤٢، اكتوبر ١٩٩٢، ص.ص. ١٤٧ - ١٤٨.

٣٨- أنظر فى هذا الشأن أيضا:

Yoram Peri, Between battles and ballots: Israeli military in politics **(Cambridge & New York: Cambridge University Press, 1983).**

39- Amos Perlmutter, Military and Politics in Israel: Nation-Building and Role Experience **(London: Frank Cass & Co. Ltd., 1969), p. 54.**

٤٠- د. **اسامة الغزالى حرب،** مستقبل الصراع العربى - الاسرائيلى (**بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص. ١١٦.**

41- Yehuda Ben Meir, Civil-Military Relations in Israel **(New York: Colombia University Press, 1995), p. 179.**

٤٢- **عماد جاد، "العسكريون والنظام السياسى الاسرائيلى"،** مجلة الفكر الاستراتيجى العربى، **العدد ٣٨، اكتوبر ١٩٩١، ص. ص. ١٧١ - ١٧٢.**

٤٣- **عميراه سجيف**، "بين الجيش والسياسة"، **جريدة هآرتس**، ١٩٩٨/١١/٢٣، نقلا عن مختارات اسرائيلية، **العدد ٥٠، فبراير ١٩٩٩، ص. ٢٥.**

٤٤- محمد خالد الازعر، "العسكريون والنظام السياسى الاسرائيلى"، **السياسة الدولية**، العدد ٨٧، يناير ١٩٨٧، ص.ص. ٦٥ - ٨٠.

٤٥- **عبد الغفار الدويك**، العسكريون والدولة: دراسة تحليلية فى بناء قوة المجتمع الاسرائيلى فى الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٨٨ **(القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، الطبعة الاولى، يناير ١٩٩٦)، ص.ص. ٢٣٦ - ٢٣٩.**

46- Eva Etzioni-Halevy, "Civil-Military Relations and Democracy: The Case of the Military-Political Elites' Connection in Israel", Armed Forces & Society, **Vol. 22, No. 3, Spring 1996, p.p. 401-417.**

٤٧- **بشأن خطط تطوير القوات الإسرائيلية أنظر:**

Lt. Gen. Shaul Mofaz, "The IDF toward the Year 2000", Strategic Assessment, **Vol.2, No.2, October 1999.**

الفصل السابع

العلم والتكنولوجيا فى "إسرائيل" :
الواقع .. ونظرة على المستقبل

أحمد بهاء الدين شعبان

تقديم

مع دخول البشرية قرنها الجديد، توضحت صورة المنحى الذى يحدد التوجهات العامة لموقع العلم والتكنولوجيا ودورهما فى صياغة ملامح المستقبل الإنسانى، حيث أصبح هذا الموقع محوريا على نحو لم يتحقق - بأى صورة من الصور - منذ انطلقت الثورة الصناعية، حوالى منتصف القرن الثامن عشر، وحتى الآن.

فى القلب من هذه التوجهات يبدو الدور الذى تلعبه، وستلعبه، قطاعات الإنتاج "كثيفة المعرفة"، فى تقدم مضطرد، على حساب قطاعات الإنتاج "التقليدية"، ومقصود بالأولى تلك القطاعات التى تعتمد على ركائز مؤسسة على نتائج ثورة المعلومات والاتصالات، التى حققت فى العقد الأخير من القرن العشرين، تقدما ضخما - بكل المقاييس - ولازالت تعد بتوسيع هائل لآفاقها مع مرور الزمن، ويمكن ملاحظة التطور المتواصل للإنترنت ولـ "التجارة الأليكترونية"، على سبيل المثال، للوقوف على جانب من ملامح هذه الصورة، وللتيقن من حدود الدور الذى بات العلم وتطبيقاته يؤثر بواسطته فى كل مناحى الحياة البشرية، ابتداءً من توفير الغذاء، وتحقيق طفرة فى مستويات المعيشة، ومكافحة الأمراض، وإطالة عمر الإنسان، والتعجيل بتحقيق "القرية العالمية"، وانتهاء بالأنماط الحديثة للحروب المستقبلية، التى تعتمد كلية على أسس "الثورة المعلوماتية" و "ثورة الاتصالات"، خاصة فى ظل التطور الهائل لهذا القطاع، اعتمادا على ربط تحركات هذه الجيوش بشبكة الأقمار الصناعية وما توفره هذه العملية من إمكانات، أمام الجيوش الحديثة فى المجتمعات المتقدمة.

ويؤدى احتكار نتائج هذه الثورة العلمية والتكنولوجية إلى مزيد من تعميق الفجوة بين العالمين المتقدم (الشمال) من جهة، والمتخلف (الجنوب) من جهة أخرى، حيث تكتسى آليات الاستغلال الإمبريالى

المعاصر صورة أكثر "حداثة" وجاذبية، وحيث تتزايد معدلات التباعد بين العالمين، مع مطلع كل شمس، بالنظر إلى الوتيرة المتسارعة لنتائج تطبيقات الإنجازات العلمية، وتراكمات هذا الوضع يوما بعد يوم.

ينتمى المشروع الصهيونى، فى مبناه، إلى الغرب المتقدم، وقد وجد - منذ أن كان فكرة حتى تم تجسيده على أرض الواقع - دعما كليا من دول الغرب الرأسمالى، فى جميع مناحى الحياة، ويستحيل تصور وجود إمكانيات موضوعية لبقاء هذا المشروع إذا حيل بينه وبين تدفق سيل الدعم الخارجى على مختلف الأصعدة، وفى مجال "العلم والتكنولوجيا" يبدو هذا الأمر جليا، وهو ما ساعده على قطع خطوات هامة على مدارج التقدم العلمى والإنجاز التكنولوجى، على النحو الذى سنعرض له فيما بعد.

لا تستهدف هذه الدراسة تقديم حصر كلى شامل لأوضاع العلم والتكنولوجيا فى إسرائيل، وإنما يتحدد مقصدها الرئيسى فى توفير صورة "بانورامية" لرؤية المجتمع الإسرائيلى لدور العلم والتكنولوجيا الحديثة فى تحقيق سيطرته، ودوام وضعيته المهيمنة، المستندة على التفوق النوعى، على المحيط العربى، وفى هذا السياق سنعمد إلى عودة تاريخية مركزة تلقى الضوء على نظرة زعماء الحركة الصهيونية لأهمية التفوق الكيفى المبنى على امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا، فى توفير سبل نجاح مشروعهم، كما سنعرض للمؤسسات الأكاديمية الرئيسية التى بدأ إعدادها منذ أوائل القرن العشرين توطئة لاستقبال موجات الاستيطان الصهيونى المتتالية، وتوسيعا لمداها وتعميقا لقدراتها، كما سنشير إلى العناصر الخارجية المؤثرة فى تحقيق هذه الغاية، وبالذات إلى عنصرى الهجرة من الخارج المتقدم لكفاءات بشرية علمية راقية، ودعم بلدان المركز الرأسمالى المتقدم لمشروع الدولة الصهيونية، علميا وتكنولوجيا، وهو ما ساهم فى تحقيق الميزة النسبية للمشروع الصهيونى، حتى الآن، وكذلك سنناقش الحالة الراهنة للعلم والتكنولوجيا فى "إسرائيل" استنادا على آخر المعلومات المتاحة، وسنستعرض بعضا من أهم ملامح هذه الحالة فى أبرز مجالاتها، إضافة إلى الدور الذى يلعبه هذا السلاح، فى تثبيت أسس المشروع الصهيونى، كمشروع إستيطانى ينزع إلى الهيمنة، كما يتبدى من خلال وضع "الصناعات العسكرية" الإسرائيلية، وخلفيات نشأة المجمع الصناعى - العسكرى

الصهيونى، وكذلك من خلال "مشاريع التعاون" الإقليمى، وخطط السيطرة المبنية على ركائز التفوق العلمى والتكنولوجى، كما يتبدى من خلال رؤى زعماء وقادة "إسرائيل"، ثم نختم باستشراف مستقبلى لآفاق العلم والتكنولوجيا فى "إسرائيل"، فى القرن الحادى والعشرين، استناداً إلى أهم ملامح الاستراتيجية الإسرائيلية فى هذا المجال.

وينبغى، فى هذا السياق، أن نشير هنا إلى عدة ملاحظات أساسية :

أولا : لازال الاهتمام المطلوب، لتتبع الأوضاع العلمية والتكنولوجية، فى "إسرائيل"، على الرغم من الأهمية القصوى لهذا الأمر، فى أدنى مستوياته، وفيما عدا بضع دراسات متناثرة لعدد من الباحثين والعلماء، أشاروا إلى جانب أو أكثر منها، عرضا أو بشكل رئيسى، لم يحظ هذا المجال - على أهميته - بما يستحقه من انتباه، من مراكز البحث، ومن الجامعات والمؤسسات العلمية، ومن مراكز صياغة الاستراتيجيات المواجهة، وهو قصور، ينبغى العمل على تداركه فى أسرع وقت.

ثانيا : هناك ندرة فى المصادر الكلاسيكية المتوافرة فى المجتمع العربى، التى بحثت فى هذا المجال، يعوضها قدر لا بأس به من المعلومات المنشورة فى وسائل النشر التقليدية، ووفرة نسبية فى المعلومات الموزعة على شبكة الانترنت، تجعل من الممكن، وبقدر لا بأس به من الدقة، تتبع حالة العلم والتكنولوجيا، فى "إسرائيل"، خاصة إذا كان المستهدف ليس مجرد البحث عن أرقام ونتائج دقيقة ومحددة للوضع، بقدر ما هو الوصول إلى تصور شامل عن حالة العلم والتكنولوجيا (الإسرائيلية) يفيد فى فهم طبيعة هذا المشروع وآليات التعامل مع أسلحته وأدوات عمله.

أ-نظرة زعماء إسرائيل لدور العلم فى بناء الدولة الصهيونية :

أولت الحركة الصهيونية، فى إطار سعيها المحموم لإنشاء وفرض مشروعها الاستيطانى، على الأرض العربية الفلسطينية، أهمية قصوى لامتلاك أسباب التقدم العلمى والتكنولوجى، باعتبار هذا الأمر ركيزة، من ركائز التفوق على الوسط العربى، وأداة أساسية من أهم أدوات الانتصار.

وقد عبر المؤسسون الأوائل للدولة الصهيونية، بوضوح، عن عمق إدراكهم لدور العلم والتكنولوجيا فى تثبيت دعائم المشروع الصهيونى، منذ المؤتمرات الصهيونية الأولى، وحتى تم إعلان الدولة، واستمر هذا التقليد سائدا حتى الآن، واعتبر "**حاييم وايزمان**"، أول رئيس للدولة الصهيونية، فى فترة مبكرة من تاريخ المشروع أن العلم هو الوسيلة للتغلب على ما يواجهه من مشكلات ، وما يحيط به من مخاطر، التى لا تكفى القوة المادية، وحدها، فى الانتصار عليها.. وإنما "لدينا سلاح هائل ينبغى استغلاله بفطنة وكفاءة، وبجميع الوسائل المتوافرة لنا، وهو سلاح العلم .. ومصدر قوتنا ودرعنا"[١] ، ورأى "**ديفيد بن جوريون**"، أول رئيس لوزراء الدولة الصهيونية أن "التطور العلمى شرط مهم لتعزيز أمننا .. لقد أصبح العلم اليوم هو مفتاح التعليم والتطور الاقتصادى والقوة العسكرية، إن أمننا واستقلالنا يتطلب أن يقوم أكبر عدد من الشباب بتكريس أنفسهم للعلوم والبحوث، البحث الذرى والإليكترونى، وما شابهها"[٢] .. واعتبر أن "العلم مفتاح القوة العسكرية، وشبابنا الموهوبون، الذين يدرسون القانون بدلا من العلم والتكنولوجيا، إنما يضيعون رأس مال بشرى يشكل عند الشعب قيمة لا تقدر بثمن!!"[٣] ، وهى فكرة واضحة لدور العلم والتكنولوجيا باعتبارهما أداة من أدوات السيطرة، بعيدا عن أية تهويمات أخلاقية.

ويمكن اعتبار هذه الرؤى بمثابة "توجيهات استراتيجية" فى هذا المجال، إذ تم وضع الخطط ورسم الهياكل ورصد الميزانيات، من أجل تحويلها إلى واقع معاش، وبدأب وتراكم منظم، مخطط له، لا يترك شيئا للصدفة أو العشوائية. وقد بذلت جهود محمومة لاستقدام كل من يمكن استقدامه من علماء يهود، أو متعاطفين مع الصهيونية، حتى تحقق بالفعل جانبا كبيرا من الأهداف المرسومة .

ب- موجز تاريخ مؤسسات العلم والبحث العلمى والتكنولوجى فى "إسرائيل":

يعود اهتمام الحركة الصهيونية بإنشاء مؤسسات علمية على أرض فلسطين إلى تاريخ طرح المشروع الصهيونى ذاته، أى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، ومن أقدم الدعوات التى أطلقت، فى هذا السياق،

مطالبة "هيرمان شابيرا" ، أستاذ الرياضيات بجامعة "هايدلبرج" الألمانية، بإقامة "مركز أكاديمى كبير فى وسط المستعمرات، تشع منه "المعرفة" و"الحكمة" و"الخلق" ليتعلم فيه جميع بنى إسرائيل!!"، ومع بدايات القرن العشرين، طرح الدكتور "ياؤل ناثان" موضوع "إقامة مؤسسة تعليمية، تقنية، فى (أرض إسرائيل).. الأمر الذى مهد لإقرار المؤتمر الصهيونى الخامس، المنعقد عام ١٩٠١، بتكليف الدكتور "حاييم وايزمان" باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الغاية، وهو ما تمخض عنه إنشاء "الجامعة العبرية" ومعهد "التخنيون"، وغيرهما، واعتمد "وايزمان"، بعد تأسيس هذه المواقع، على عدد من الكفاءات العلمية الرفيعة، جلها من الكوادر المبرزة الهاربة من زحف النازية على أوروبا، من أجل استكمال المشروع وتطويره، ابتداء من منتصف عقد الثلاثينات ، ومن أهم الأسماء التى لعبت دورا فى هذا المجال: "أرنست برجمان" عالم الفيزياء (الألمانى)، والأخوان "أهارون"، و"أفرييم كاتسير"(٤) .

التعليم اليهودى فى فلسطين قبل إعلان الدولة الصهيونية:

يرصد الباحثون ثلاث مراحل رئيسية، مر بها التعليم اليهودى فى فلسطين، قبل إعلان الدولة الصهيونية فى عام ١٩٤٨، هذه المراحل هى:

١- **المرحلة الأولى**: وتنتهى مع نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر وكان التعليم فيها تقليديا، محافظا، يعتمد على المؤسسات التعليمية التقليدية مثل "اليشيفاه" و"التلمود"، وهى مؤسسات كانت تهتم بتدريس الموضوعات الدينية ، واللغة العبرية، ومبادئ الحساب، واستخدمت أساليب بدائية، "وتشابه تلك المؤسسات التعليمية "الكتاب" عند المسلمين، من حيث المناهج وأساليب التدريس".(٥)

٢- **المرحلة الثانية** : من النصف الثانى من القرن التاسع عشر، حتى بداية الحرب العالمية الأولى. وتميزت هذه الفترة بإدخال نظم تعليمية حديثة ومتطورة على يد مؤسسات يهودية أجنبية كالأليانس (الاتحاد الإسرائيلى العالمى Alliance Israelite Universelle)، والجمعية اليهودية الإنجليزية، استندت فيها على مناهج تدريسية أعدت فى دول أوروبية متقدمة

علميا، وعلى كوادر تدريسية مؤهلة بها، واستخدمت فيها وسائط حديثة مستقدمة من الغرب.(٦)

٣- **المرحلة الثالثة:** مرحلة الانتداب البريطانى على فلسطين (١٩٢٠-١٩٤٨). وفيها استقر النظام التعليمى اليهودى تحت إشراف المؤسسات الصهيونية الرسمية، داخل فلسطين وخارجها، مثل "المنظمة الصهيونية العالمية"، و"الوكالة اليهودية"، وانقسم التعليم فى تلك المرحلة إلى قسمين رئيسيين، هما :

(أ) **التعليم اليهودى العام** : واشتمل على ثلاثة تيارات تعليمية تبعا للمنظمات السياسية الرئيسية السائدة آنذاك، وهى :
التيار الصهيونى العام - التيار الدينى - التيار العمالى ، وأدمجت هذه المصادر الثلاثة فى نظام "التعليم الحكومى" عام ١٩٤٩.

(ب) **التعليم اليهودى الخاص** : وأشرفت عليه مؤسسات دينية وسياسية "خارجة عن التنظيم العام لليهود فى فلسطين".(٧)

واجتمع الطرفان على تحقيق عدد من الغايات المتفق عليها بين جميع الفرقاء، مهما كانت حدود التباينات أو حجم الاختلافات بينهم، وتدور هذه الغايات حول ترسيخ قيم الثقافة العنصرية الصهيونية ، بخرافاتها التوراتية المعادية لكل الأجناس البشرية خارج المجموعة البشرية المؤمنة بها، وبقيم اليهودية التى يتم ترسيخها بكل السبل لدى التلاميذ، وغرس مشاعر الانتماء والولاء للمشروع الصهيونى، ثم الدولة ، وتمجيد التاريخ اليهودى وقيم العنف والعدوان، وتحفيز الطلاب على تنمية روح الإبداع والإبتكار، وحب العمل المهنى والزراعى، وغيرها من القيم والمفاهيم التى تكفل بناء دولة عصرية قوية، تنتمى إلى الحضارة الغربية، ومهيأة للتفاعل الايجابى مع منجزاتها العلمية والتكنولوجية، بما يكفل ضمانة استمرار الدولة وتطورها، ولكى تكون قادرة على مواجهة أية ظروف قد تواجهها، تحت مظلة الوحدة،

والانصهار فى بوتقة واحدة، رغم جميع التناقضات والتمايزات داخل طوائفها المختلفة. (٨)

أهم مؤسسات العلم والبحث العلمى والتكنولوجى فى "إسرائيل":

١-الجامعة العبرية :

كما سبق وأشرنا ، فلقد طرح البروفيسور "هرمان شابيرا"،"Herman Schapira" ، أستاذ الرياضيات بجامعة "هايدلبرج" ، فيما بين عامى ١٨٨٢-١٨٨٤، فكرة هذه المؤسسة التى احتفل بافتتاحها في القدس عام ١٩٢٥، بحضور اللورد "بلفور" صاحب الوعد المشهور، الذى استضافه "حاييم وايزمان" باسم الوكالة اليهودية ، ونظم له استقبالا حماسيا مؤثرا، ردا لجميله، وقد نظمت حملات واسعة لجمع تبرعات مالية من أثرياء اليهود فى الولايات المتحدة وأوروبا، لبناء هذه المؤسسة، كما يشير "حاييم وايزمان" فى مذكراته(٩) ، وتأكيدا على الأهمية القصوى التى أولتها الحركة الصهيونية لدور العلم فى بناء مشروعها على أرض فلسطين، أعلن "بن جوريون" فور افتتاح الجامعة "الآن فقط يمكننا القول أن دولة إسرائيل قد أنشئت فعلا" (١٠) .

تألفت الجامعة العبرية، فى البداية، من "معهد الدراسات اليهودية"، "معهد الميكروبايولوجى"، "معهد الكيمياء"، بالإضافة إلى المركز الطبى التعليمى فى "هداسا" ، الذى يعتبر واحد من أهم مراكز الاستشفاء فى إسرائيل، واستخدم كمعهد متخصص لتدريب الطلاب من الدول الأفريقية والآسيوية.

بلغ عدد طلاب "الجامعة العبرية"، فى العام الدراسى ١٩٩٤-١٩٩٥، ١٩٦٨٠ طالبا، بما نسبته ٢١ر٥ بالمائة من مجموع الطلاب فى إسرائيل تقريبا، منهم ١١٦٨٠ طالبا بالمرحلة الأولى، ٥٧٥٠ طالبا فى مرحلة الماجستير، ١٨٤٠ فى مرحلة الدكتوراه إضافة إلى ٢٣٠ طالبا فى برنامج الدبلوم ، وتتميز البرامج الدراسية فى هذه الجامعة، بالمرونة، وتملك أساليب بحث حديثة معتمدة على التوسع فى استخدام الكمبيوتر. وأضيفت للجامعة كليات العلوم الطبيعية، والطب، وطب الأسنان،

والصيدلة، والزراعة، والعلوم التطبيقية، والتكنولوجيا، إضافة إلى كليات الحقوق، والآداب، والعلوم الإنسانية[١١] .

ويشارك علماء وخبراء "الجامعة العبرية" فى أكثر من ١٦٠٠ مشروع للأبحاث، وينشرون المئات من أبحاثهم فى النشرات العلمية والمجلات الأكاديمية المتخصصة، والعالمية، وتهتم هذه الأبحاث بميادين علمية متقدمة، فى الرياضيات، والتحليل Analysis، ونظرية الاحتمالات Probability theory، ونظرية الألعاب Games، ونظرية الأعداد، والمنطق الرياضى.. الخ، وهناك جهود هامة فى فرع الكيمياء ، عبر "مدرسة حاييم وايزمان" للكيمياء"، التابعة للجامعة تهتم بالأبحاث العلمية فى الكيمياء التحليلية، والكيمياء الفيزيائية Physical-chemistry، والرصد الجوى والمناخيات، كما تولى الجامعة اهتماما خاصا بالزراعة، والأبحاث الأساسية فى علوم الأحياء Biology، والفيزياء النظرية والتجريبية.

وترتبط "الجامعة العبرية" بغيرها من مراكز العلم والبحث العلمى، فى العالم بروابط وثيقة،كما تملك مكتبة متقدمة مزودة بأحدث الأبحاث العلمية والمراجع الدراسية التى يتم تحديثها باستمرار .

٢- معهد إسرائيل التكنولوجى (التخنيون) :[١٢]

هو أقدم مؤسسات البحث العلمى فى إسرائيل، وضع حجر الأساس له فى ١٩١٢/٤/١١ على مرتفعات "جبل الكرمل" ، بحيفا، تحت اسم "المدرسة التقنية العليا"، وافتتح رسميا عام ١٩٢٤، على ما يزيد عن ١٥٠ هكتارا، تكون مدينة علمية متكاملة.

ويعد "التخنيون" معهدا تقنيا مرموقا، يحظى خريجوه بالتقدير، ويعكس اسم "التخنيون"، ملامح "مؤسسة هامة للتدريس والأبحاث فى العلوم والتكنولوجيا. [١٣]

يمنح "التخنيون" إضافة لشهادة البكالوريوس، شهادات عليا للدراسين فيه (ماجستير ودكتوراه)، ويدرس به نخبة منتقاة من علماء إسرائيل، فى فروع الهندسة والبناء والإلكترونيات، والطيران والكمبيوتر، وغيرها ، وملحق بأقسام مدرسة تقنية تطبيقية لتدريب الخبراء والمختصين، ومعهد للفيزياء (معهد أينشتاين)، الذى يعد واحدا من أهم مؤسسات البحث العلمى فى إسرائيل، كما يولى "التخنيون اهتماما

بالغا للعلوم الحديثة، كالمعلوماتية وتقنيات النشاط النووى والبيولوجى، وغيرها، وكذلك بأبحاث العلم التطبيقى فى مجالات : المياه والميكانيكا وخصائص التربة، والإنشاءات والكهرباء والطب والتكنولوجيا الغذائية ، ومعدات الإنتاج، وتكنولوجيا وعلوم الطيران والفضاء والمحركات الصاروخية، والطبوغرافيا، والأشعة الكونية، وفيزياء الحالة الصلبة : Solid State Physics ، وغيرها من مجالات العلوم الدقيقة والمتطورة.

بلغ عدد طلاب معهد إسرائيل التكنولوجى (التخنيون)، فى الموسم الدراسى الجامعى ١٩٩٣/١٩٩٤ (١٠٥٢٠) طالبا، بنسبة ١١,٥٪ من مجموع طلاب "إسرائيل"، توزعوا على مستويات الدراسة، على النحو التالى :

درجة البكالوريوس : ٧٥٦٠ طالبا
درجة الماجستير : ٢٢٣٠ طالبا
درجة الدكتوراه : ٦٧٠ طالبا
درجة الدبلوم : ٦٠ طالبا[١٤]

وللمعهد علاقات وثيقة مع "المؤسسة العسكرية الإسرائيلية" و"الصناعات الحربية الإسرائيلية"، التى تمول نحو ٥٠٪ من ميزانية البحث فيه، مقابل تنفيذ سلسلة أبحاث خاصة مطلوبة لتطوير أنظمة التسليح العسكرية للقوات الجوية والبحرية وفى مجالات الملاحة والتوجيه، وكذلك لتطوير عمليات الاحتراق فى المحركات الصاروخية، وفى تكنولوجيا انتاج الطائرات الحربية، وأبحاث الطائرات الموجهة عن بعد، وتبلغ نسبة الضباط المهندسين الذين يتولون الأبحاث العسكرية فيه نحو ثلث العاملين فى القطاعات الهندسية، والذين يوجهون نحو ٨٠ فى المائة من هذه الأبحاث لخدمة التطبيقات العسكرية المباشرة.[١٥]

٣-معهد "وايزمان" للعلوم :

وهو أكبر معهد للأبحاث العلمية فى إسرائيل على الإطلاق، ومن أهم المعاهد العلمية والتقنية، وهو يتمتع بشهرة عالمية كبيرة.

موقعه فى "روحوبوت"، حيث تاسس عام ١٩٣٤، تحت اسم "معهد دانييل زيف"[١٦] للأبحاث، وتولى "حاييم وايزمان" الكيميائى المعروف، والزعيم الصهيونى البارز، وأول رئيس للدولة، إدارته لفترة

طويلة.

يتخصص فى الدراسة ما بعد الجامعية (الماجستير والدكتوراه) فقط، ويضم خمس كليات أساسية هى : كلية الرياضيات، كلية الفيزياء الحيوية، كلية الفيزياء الحيوية والكيمياء الحيوية، وكلية العلوم البيولوجية، ويحتوى عددا من الأقسام تغطى تخصصات علمية متشعبة كالرياضيات التطبيقية، والفيزياء النووية، والأليكترونيات، وأبحاث النظائر Isotope Research، وبلورات أشعة (X)، وأبحاث البوليميرات Polymers، والبيوفيزياء، والكيمياء العضوية، والمتفجرات والأحياء التجريبية Experimental Biology، والكيمياء الضوئية، وصناعة الأدوية، والتحليل الطبقى، والوراثيات النباتية والحيوانية، وغيرها من الفروع التى جعلت منه هيئة علمية مرموقة.

ويعمل فى معهد "وايزمان" أكثر من خمسمائة عالم وخبير وفنى، ويستضيف ما يربو على مائة عالم سنويا من كافة أنحاء العالم للحوار وتبادل الخبرات[١٧]، وتجرى فى معامله ما بين أربعمائة وخمسمائة برنامج بحثى وتطبيقى، كل عام، عبر اثنتان وعشرين وحدة بحثية متخصصة.

بلغ عدد طلاب "معهد وايزمان للعلوم"، فى العام الدراسى ١٩٩٣/١٩٩٤ سبعمائة وخمسين طالبا، توزعوا على النحو التالى :

طلاب برامج الماجستير : ٢٣٠ طالبا

طلاب الدكتوراه : ٥٢٠ طالبا[١٨]

ويمتلك المعهد مكتبة عامرة بأحدث المراجع العلمية الدولية، ويعقد سلسلة من المؤتمرات والندوات العلمية التى تدعم العلاقات بمراكز العلم والتكنولوجيا المتطورة فى أنحاء المعمورة.

فى سنة ١٩٤٩ أنشئت دائرة لبحوث النظائر فى معهد "وايزمان"، وقبل حلول عام ١٩٥٠ أقامت "وزارة الدفاع" فرعا للبحوث النووية والتطوير النووى بالمعهد، حيث توفر على البحث فى هذا الاتجاه نخبة من علماء الفيزياء والكيمياء والمهندسين وعلماء الذرة، وبحيث توفرت الشروط فى أواخر عام ١٩٥٥، لتطوير هذه الدائرة فأصبحت "قسم الفيزياء النووية" الذى عد "أحد المراكز الرئيسية للبحوث النووية فى إسرائيل".[١٩]

٤-جامعة "بار-إيلان" :

تم افتتاحها عام ١٩٥٥، فى ضواحى "رامات جان"[٢٠] ، وبلغ عدد طلاب عامها الدراسى الأول خمسة وسبعين طالبا، زادوا فى العام الدراسى ١٩٩٣/١٩٩٤ حتى بلغوا ما مجموعه (١٤٨٣٠) طالبا (مثلوا ١٦,٢ بالمائة من مجموع الطلاب الجامعيين الإسرائيليين)، توزعوا على النحو التالى :

طلاب مرحلة البكالوريوس : (١١١٣٠) طالبا.

طلاب مرحلة الماجستير : (٢٨٠٠) طالبا.

طلاب مرحلة الدكتوراه : (٥٨٠) طالبا.

طلاب مرحلة الدبلوم : (٣٢٠) طالبا.[٢١]

وسعت الجامعة، مع مرور الزمن، رقعتها، وأنشأت العديد من الفروع التابعة لها، فى مدن : "أشكلون" و "أريئيل"، و "صفد"، و "تسيمح"، كما أنشأت ستين مركزا للبحوث والاختبارات.

يرجع الفضل فى تأسيس هذه الجامعة إلى البروفيسور "بنحاس حورحين"، أستاذ فقه اللغات السامية، والذى عمل محاضرا فى "تاريخ الأدب اليهودى"، فى كلية "يونيفرستى" للدراسات اليهودية، وهو الذى اقترح تأسيس جامعة ذات طبيعة دينية، لتدريس الشريعة اليهودية والتوراة، إضافة إلى سائر التخصصات العلمية الأخرى، بهدف "خلق جيل من العلماء على دراية واسعة بالتوراة والشريعة اليهودية"[٢٢] ، وباعتبارها : "الأكاديمية الصهيونية الدينية اليهودية"، على حد وصفه.

تستقبل "جامعة بار - إيلان"، كل عام، نحو مائة دارس أمريكى للدراسة فى معاهدها، "أصبحوا من مؤيدى الفكر الصهيونى، وأصبحوا مندوبين وسفراء لإسرائيل عند عودتهم إلى طوائفهم"[٢٣] ، حسب تحديد البروفيسور "عمانوئيل راكمان"، الذى شغل منصب رئيس الجامعة على مدى عشر سنوات، كما وضعت الجامعة مهمة "الارتقاء بالشباب اليهودى القادم من الدول العربية"[٢٤] باعتبارها واحدة من أبرز أولوياتها.

يبلغ عدد أعضاء هيئة تدريس الجامعة نحو ألف محاضر[٢٥] ، أغلبهم من متخرجيها، وقد زادت مساحات مبانى الجامعة ومعاملها بنحو عشرة أضعاف بالمقارنة بما كانت عليه عام ١٩٥٥، تعبيرا عن نمو دور ومكانة الطوائف الدينية فى إسرائيل[٢٦] .

وتحصل الجامعة - سنويا - من مؤسسات علمية خارجية، مرموقة، على عدد كبير من المنح العلمية، وقد نال العديد من أعضاء هيئة التدريس بها جوائز الدولة فى تخصصاتهم.

بلغت ميزانية البحث العلمى بالجامعة عام ١٩٩٤ ما قيمته ١١,٧ مليون دولار، ساهمت فيها مؤسسة "مينرفاه" الدولية التى تقوم بدعم البحث العلمى، بتسعة ملايين دولار، غطت عشرات المشروعات البحثية التى تم تنفيذها وتسويق بعضها من خلال اتفاقات مسبقة، فى مجالات : الطب والزراعة والتكنولوجيا، منها - على سبيل المثال - أبحاث تصنيع جهاز للكشف المبكر عن السرطان، أبحاث زيادة الخصوبة، أبحاث انتاج نباتات مقاومة للأمراض، وغير مضرة بالبيئة، أبحاث اكتشاف طرق جديدة لاستخراج المواد الكيميائية الحيوية المستخدمة فى الصناعة، أبحاث تصنيع مضادات الأكسدة المستخدمة فى مستحضرات التجميل، أبحاث الذكاء الاصطناعى، أبحاث حفظ المواد الغذائية(٢٧) .. وغيرها.

وللجامعة علاقات وثيقة بمراكز البحث العلمى والبحوث التطبيقية فى كثير من البلدان الغربية، ولها اتفاقيات تعاون علمى أكاديمى مع ٣٨ جامعة مرموقة فى العالم(٢٨) . كما ترتبط - منذ عام ١٩٩٣ - بعلاقات وثيقة مع "مركز الفضاء الأوكرانى"، الذى كان يعد واحدا من أهم مراكز الأبحاث العسكرية المتقدمة فى "الاتحاد السوفيتى" السابق، عن طريق شبكة اتصال متقدمة بواسطة الأقمار الصناعية(٢٩) .

٥- جامعة "تل أبيب" :

أنشئت عام ١٩٥٦، تضم أكبر عدد للطلاب الجامعيين فى إسرائيل (٢٥١٩٠) طالبا، (بما يوازى ٢٧,٥ بالمائة من إجمالى مجموع الطلاب)، وهم يتوزعون على مراحل التعليم الجامعى وبعد الجامعى، على النحو التالى :

طلاب مرحلة البكالوريوس : ١٦٦٤٠ طالبا.
طلاب الماجستير : ٧١٣٠ طالبا.
طلاب مرحلة الدكتوراه : ١٠٩٠ طالبا.
طلاب برنامج الدبلوم : ٣٣٠ طالبا(٣٠)

تضم الجامعة الكليات العلمية التقليدية (الطب والعلوم الأساسية، والعلوم الاجتماعية والآداب، والإدارة، والحقوق)، إضافة إلى عدة مراكز علمية متميزة، اكتسبت سمعة علمية مرموقة، منها "مركز التكنولوجيا الحيوية"[٣١] الذى أنشىء بمبادرة من "إفرايم كاتسير" (الرئيس الإسرائيلى الرابع)، وغرضه الأساسى "تطوير عمليات صناعية جديدة تعتمد على الخبرة الكثيفة التى تراكمت فى مجالات الكيمياء الحيوية والفيزياء الحيوية والبيولوجيا الجزيئية وعلم الوراثة"[٣٢] ، ومن نماذج البحوث فى هذا المركز : عمليات التخمير، استخدام الطاقة الشمسية، إعادة استخدام النفايات[٣٣] ، وهناك كذلك "مركز علم الحيوان البيئى"، الذى أنشىء عام ١٩٨٠، ويتم فيه تنظيم أبحاث متقدمة فى مجالات علم الحيوان والمحافظة على الطبيعة[٣٤] .

ومن أحدث الهيئات العلمية التى أنشئت بجامعة "تل أبيب"، مركز للتحليلات التكنولوجية والتوقعات Interdisciplinary Center for Technological Analysis and Forecasting (I.C.T.A.F.)، وينصب اهتمامه على دراسة وتحليل البيانات، وطرح البدائل أمام الهيئات العلمية والتكنولوجية الإسرائيلية، لمواجهة التغيرات المستحدثة، والظروف المتغيرة، التى تؤثر على واقع ومستقبل البحث العلمى والتطبيقى فى إسرائيل، مثلما تبدى فى الخطة التى أنجزها المركز تحت عنوان : "إسرائيل فى القرن الحادى والعشرين"[٣٥] .

٦- جامعة "حيفا" :

أنشئت عام ١٩٦٦، وبلغ عدد طلابها فى السنة الجامعية ١٩٩٣/١٩٩٤، (١١٤٥٠) طالبا (يمثلون ١٢,٥ بالمائة من إجمالى الطلاب الجامعيين الإسرائيليين)" ويتوزعون على النحو التالى :

طلاب مرحلة البكالوريوس : ٩٠٢٠ طالبا.
طلاب مرحلة الماجستير : ٢١٤٠ طالبا.
طلاب مرحلة الدكتوراه : ١٢٠ طالبا.
طلاب برنامج الدبلوم : ١٧٠ طالبا[٣٦] .

تضم الجامعة كلية لعلم النفس، تجرى أبحاثا متقدمة فى اختبارات الطاقة الإدراكية البشرية، والاتصال بين الإنسان والآلة، فى

مجال علم النفس الإدراكى والاجتماعى والفيزيولوجى[٣٧] .

٧-جامعة "بن جوريون :

استكملت عملية إنشاء هذه الجامعة عام ١٩٦٩.[٣٨] بلغ عدد طلابها في العام الدراسى ١٩٩٤/١٩٩٣ ما مجموعه (٩٠٨٠) طالبا يشكلون ما نسبته ٩,٩ بالمائة من إجمالى الطلاب الجامعيين، توزعوا على النحو التالى :

طلاب مرحلة البكالوريوس : ٦٩٧٠ طالبا.
طلاب مرحلة الماجستير : ١٧٢٠ طالبا.
طلاب مرحلة الدكتوراه : ٣٤٠ طالبا.
طلاب برنامج الدبلوم : ٥٠ طالبا.[٣٩]

أغلب طلاب هذه الجامعة من الوسط اليهودى العربى، ومن سكان منطقة "النقب"، وتضم "هيئة البحث والتطوير"، التى أنشئت عام ١٩٧٣ ويعمل بها نحو ٣٠٠ عالم وموظف، و "معهد أبحاث النقب"، الذى أسس عام ١٩٧٦ في "سديه بوكر"، ويعمل به نحو ١٥٠ عالم وموظفا، ويضم نحو ثلاثة أرباع المليون وثيقة أهمها وثائق بن جوريون التاريخية.[٤٠]

٨-الجامعة المفتوحة :

التحق بها فى العام الدراسى ١٩٩٤/١٩٩٣ ما مجموعه (١٩٧٤٧) طالبا، منهم (١٠٧٧٢) طالبة (بنسبة ٥٤,٦٪)، ويدرس منهم (١٦٢٨٨) علوما إنسانية وإجتماعية، فيما يدرس (٣٤٥٩) طالبا (١٧,٥٪) فى مجال العلوم والرياضيات[٤١] .

بلغ عدد الطلاب الجامعيين، فى إسرائيل، فى العام ١٩٩٤/١٩٩٣ (وبما فيهم طلاب "الجامعة المفتوحة")، نحو ١١١ ألف طالب، فيما كان عددهم لا يتجاوز (١٦٣٥) طالبا فقط، عام تأسيس الدولة (١٩٤٩/١٩٤٨) [٤٢] أى أن عدد طلاب الجامعات فى إسرائيل قد تضاعفوا - على امتداد خمسة وأربعين عاماً - نحو ثمانية وستين مرة، وهو مؤشر هام للانتباه الذى تبديه الدولة الصهيونية لدور العلم والتكنولوجيا فى تثبيت أركانها وتدعيم مصادر قوتها.

ولم يكن التطور على صعيد المقياس الكمى فقط هو مظهر النمو الوحيد بالنسبة لواقع الطلاب الجامعيين وأوضاع العلم والتكنولوجيا فى إسرائيل، وإنما - وهذا هو الأهم - فإن التطور الكيفى، الذى ارتبط بامتلاك ناصية البحث العلمى والتكنولوجيا بكافة عناصره الرئيسية - والذى جعل من مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى والتكنولوجى فى الدولة الصهيونية، مؤسسات بحثية مرموقة على مستوى العالم، هو الوجه الآخر للعملة، وهو ما اعتمد على تعاون مجموعة كفؤة من مراكز البحث والتخطيط العلمى.

٩-مراكز وهيئات البحث والتخطيط العلمى فى الدولة الصهيونية :

تتولى مهمة التخطيط للبحوث الأساسية مجموعة مراكز علمية أهمها: "دائرة الفيزياء النظرية والتجريبية بالجامعة العبرية"، ومؤسسة "موفت"، – البحث والتطوير فى المجال الصناعى –، و"مركز التعليم التكنولوجى"، وغيرها. حيث يجرى فيها دراسة شتى مواضيع الفيزياء النووية، دراسة طبيعة النوى، وطرق انحلالها وتحولها، وفيزياء الحالة الصلبة، وأشباه الموصلات، والظواهر الحرارية العالية .. الخ".

كما يجرى فى "مختبر الإشعاع الكهروموجى"، تجارب دقيقة حول إشعاع الليزر Laser ، والمازر Maser، التى استخدمت نتائجها فى صنع أجهزة متطورة للكشف عن الأقمار الصناعية والصواريخ الموجهة، وفى درس وتحليل أمواج الراديو الصادرة عن الفضاء الخارجى.

وهناك فرع خاص بدراسة فيزياء الحرارة العالية والحرارة النووية، تجرى فيه أبحاث هامة حول "حالة البلازما"، (الحالة الرابعة للمادة)، ونتائج هذه الأبحاث تستخدم فى أبحاث المفاعلات التى تقوم على مبدأ الاندماج النووى Nuclear Fusion، كما تحتل أبحاث الطاقة الشمسية واستخداماتها موقعا متميزا فى سياق الجهد العلمى لهذه المراكز، وتأمل إسرائيل أن تكون رائدة فى تطوير وتصدير تكنولوجيا الطاقة النووية، والصناعات المرتبطة بها، لدول المنطقة(٤٣) .

ويعود الاهتمام بهذا القسم من الأبحاث، إلى جهود قديمة بدأها دكتور "هـ.ز. تابور"، (H.Z. Tabor)، فى "مختبر الفيزياء التطبيقية"

بالجامعة منذ أوائل الستينات، وقد أنشئت، فى بداية عام ١٩٥٩، دائرة جديدة تابعة لمعهد "التخنيون" هى "دائرة الهندسة والعلوم النووية"، وظيفتها الرئيسية : "تدريب العلماء فى مواضيع فيزياء المفاعلات النووية، وبالتالى تأمين الخبراء اللازمين للعمل فى المفاعلات النووية والذرية"[٤٤] ، وقد تحدد الهدف الأساسى من نشاط دائرة العلوم النووية فى "التخنيون"، على حد تعبير رئيس الدائرة، بـ "خلق العلماء الكبار، الذين يستطيعون الإشراف على إدارة أعمال المفاعل الذرى، والمشاريع الذرية العامة .. ولا ريب بأن معهد "التخنيون"، فى إسرائيل، لا يقل شأنا عن "معهد ماشاسوستس التكنولوجى" فى الولايات المتحدة.[٤٥]

وتؤكد دراسة للدكتور "أنطوان زحلان" أن إسرائيل طورت مؤسساتها العلمية بحيث أصبحت تنافس نظيراتها من المؤسسات العلمية فى الدول المتقدمة، سواء بالنسبة لعدد كوادرها العلمية، أو بالنسبة لحجم ونوعية الانتاج العلمى لها"[٤٦] .

كما يتولى "معهد وايزمان للعلوم" تطوير الأبحاث النووية والنظرية، حيث يمتلك أجهزة كمبيوتر بالغة الحداثة، كما يمتلك واحدا من أحدث المسرعات النووية المستخدمة فى قذف النوى الذرية، وتنقسم الدراسات الخاصة بهذا المجال، فى المعهد، إلى دوائر ثلاث : الأولى، تغطى "محيط الدراسات النظرية فى التركيب النووى"، والثانية تغطى "الدراسات التجريبية فى البناء النووى"، أما الثالثة، فتدرس مجالات "الطاقة العالية والأشعة الكونية"، ويصعب التكهن بعدد العلماء والخبراء والمهندسين، المرتبطين بالمشاريع النووية الإسرائيلية. وهناك تقديرات تقريبية، تقدرهم بحوالى ٢٠٠٠ شخص، وقد ذكرت منظمة "اليونسكو"، فى دليلها لعام ١٩٦٨، أن "مؤسسة الطاقة الذرية"، فى إسرائيل، كانت تضم آنذاك نحو (٣٠٠) عالم، وزهاء (٦٠٠) موظف فنى بين صفوفها[٤٧] ، ومن المنطقى أن يكون عددهم قد زاد فى الفترة الماضية. زيادة كبيرة، وتعمقت خبراتهم العلمية أفقيا ورأسيا.

وهناك، إضافة إلى ما تقدم، مجموعة من المؤسسات الأخرى، التى تعنى بمسائل البحث العلمى والتطبيقى، وأبحاث التطوير والتقنيات الجديدة، وبالذات فى مجال الكمبيوتر، ووسائط الاتصال المتقدمة، ونظم التعليم الحديثة، مثل "مركز التعليم التكنولوجى"، الذى أسس عام ١٩٦٩،

و"المركز التكنولوجى التعليمــى"، الــذى أنشــىء بدعـم مــن "صنــدوق روتشيلد"، عام ١٩٧١، وغيرها.(٤٨)

مراكز التخطيط العلمى :

يقوم على التخطيط لسياسات البحث والتطوير، فى مجال العلم والتكنولوجيا، فى إسرائيل. عـدد مـن اللجـان والمؤسســات والهيئـات المتكاملة، والتى تشكل، فيما بينها شبكة فعالة وهى المسئولة عن تقديم المشورة للدولة في هذه المجالات وعن التخطيط والدعم لجهود التبـادل والتعاون العلمى الخارجى، ومن أهم هذه الهيئات:

-اللجنة الوزارية للعلوم التكنولوجيا التى تشكلت بقرار من الحكومـة الإسرائيلية في عام ١٩٨٠.
-المجلس الوطنى للمعلومات العلمية والتكنولوجية.
-هيئة الطاقة النووية، ويرأسها رئيس الحكومة، وهى ملحقة مباشرة بمكتبه.
-أجهزة البحث العلمــى الحكوميـة في الـوزارات (الزراعـة-الطاقـة-الصناعة والتجارة..الخ)، ويقوم علــى رأسـها " عـالم رئيسـى" ليكـون مسئولا فيها عن سياسات البحث والتطوير.
- مركز استيعاب العلماء، ويختص بعملية استيعاب العلماء المهاجرين إلى إسرائيل، وتوصيف قدراتهم، والتخطيط للاستفادة القصوى من كفاءتهم
-لقد أدى الاهتمـام المكثف الـذى بذلتـه إسـرائيل فــى مجــال الإعـداد والتخطيط لتطوير القاعدة البشرية للبحث والتطوير إلى تحقيق غاياته المتوخاه، حيث تم رفع معدلات العلماء ومهندسى البحـث والتطويـر، قياسا إلى عدد السكان، بحيث أصبحت من أعلى النسـب العالمية، وبحسب تقرير "اليونسكو" عن "العلـم فـى العـالم"، لعـام ١٩٩٦، فـإن مجمــوع العلمـــاء ومهندســى البحـث والتطويـر بشـــقيه الأساســى والتطبيقـى، فقـد بلـغ (٢٠١٠٠) عـالم ومهنـدس وفنـى (إحصـاء عـام ١٩٩٢)، وهذا يشير إلى أن هناك نحو ٣٨ إسرائيليا مـن كـل عشـرة آلاف إسرائيلى، يعمل فى هذه الأنشطة، وهـى نسـبة متقدمـة للغايـة، وتعد من أعلى النسب فــى العـالم، إذا تـأتى فـى المرتبـة الثانيـة، بعد

"اليابان"، وبفارق ضئيل (٤١ لكل عشرة آلاف)، ومتقدمة على كل من الولايات المتحدة (٣٧ لكل عشرة آلاف) وأوروبا خارج الجماعة الأوروبية (٢٧ لكل عشرة آلاف) وكل من كندا واستراليا/نيوزلندا (٢٢ لكل عشرة آلاف)، وأوروبا الوسطى والشرقية (٢٢ لكل عشرة آلاف) والجماعة الأوروبية (٢٠ لكل عشرة آلاف) والاتحاد السوفيتى السابق (١٦ لكل عشرة آلاف).

التقدم العلمى والتكنولوجى فى "إسرائيل" : مؤشرات .. ودلالات :

يقر المحللون فى مجال العلم والتكنولوجيا بقدرة مجموعة من "المؤشرات" فى هذا المجال، على تبيان وضعية العلم والتكنولوجيا فى أى دولة من الدول، حيث تزود هذه "المؤشرات" واضعى السياسات العلمية، وسلطات التشريع، فى أى بلد، بصورة شاملة عن وضع العلوم النظرية والتطبيقية فى هذه البلد، وهو ما يساعد على رسم الخطط واتخاذ القرارات الاستراتيجية فى هذين المجالين.

ويعرف تقرير "اليونسكو" "عن العلم فى العالم" هذه "المؤشرات"، فى مجال العلم والتكنولوجيا باعتبارها : "وحدات كمية لقياس الوسطاء (المعلمات)، التى تحدد منظومة البحث والتقانة وديناميتها"[٤٩] ، ويحدد ثلاثة أنماط من "المؤشرات" المستخدمة فى تكوين الفكرة العامة، الشاملة، التى تجعل من إجراء المقارنات الدولية، أو الإقليمية أمرا ممكنا، وهى :

أولا : مجمل الانفاق المحلى على البحث والتطوير.

ثانيا : النشر العلمى.

ثالثا : براءات الاختراع.

لكن التقرير يشير أيضا إلى أن هذه المجالات ليست وحدها الدالة فى هذا المجال، لكنها تكفى لإدراك حالة البحث والتطوير فى أى دولة، وموقعه فى سلم أولوياتها.

ويلفت د. "نورمان كلارك"، مؤلف كتاب "الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا"، النظر إلى مخاطر الاقتصار – فى رؤيتنا التحليلية لوضعية العلم والتكنولوجيا فى أى دولة على دراسة المفاتيح الكمية فقط، إذ أن سياسة العلم والتكنولوجيا، حسب رأيه، تعد شكلا من أشكال

"السياسة الاجتماعية"، ويكون تحليلها، بالتالى، "أقرب إلى التحليل الخاص بالعلوم الاجتماعية، منه إلى هذا الذى يخص العلوم الطبيعية"(٥٠) .

وبمعنى من المعانى فإن سياسات العلم والتكنولوجيا هى سياسات لها انحيازاتها الإجتماعية والسياسية التى يجب أخذها فى الاعتبار ونحن نحلل المؤشرات المادية السابق الإشارة إليها.

١- إجمالى الإنفاق المحلى على البحث والتطوير فى إسرائيل :

تخصص إسرائيل نحو ٣٪ من إجمالى الناتج القومى للإنفاق على الأبحاث العلمية واحتياجات التطوير.

وقد بلغ الدخل القومى، عام ١٩٩٢، ما قيمته (١٥٨,١٢٢) مليار شيكل خص مجال البحث والتطوير منها (٤,٧)(٥١) مليار شيكل (٢,٩٧٪) شيكل، الأمر الذى يضع إسرائيل "ضمن قائمة الدول المتقدمة، والأكثر إنفاقا فى هذا المجال"(٥٢) ، يضاف إليها ميزانية البحث والتطوير المخصصة لـ "كبير العلماء"، والتى بلغت عام ١٩٩٤، على سبيل المثال، ما مقداره (٦٩٠) مليون شيكل، ارتفعت فى نفس السنة بمقدار ٥٥٪.(٥٣)

وفى أوائل عقد التسعينيات تنامى حجم الإنفاق الإسرائيلى على البحث والتطوير، بصورة لافتة. فنسبة الـ (٣٪) التى أصبحت تنفقها على هذا المجال، كانت : "تضع إسرائيل فى مصاف دول كاليابان وألمانيا، وفى مركز السبق بالنسبة للولايات المتحدة وفرنسا"(٥٤) ، وهو ما عنى أن إسرائيل كانت تخصص (٣٥٠) مليون دولار للإنفاق على البحث والتطوير فى العام، واستهدف تخطيط الحكومة الإسرائيلية زيادة هذا الرقم إلى (٥٠٠) مليون دولار، مع حلول منتصف عقد التسعينات"(٥٥) .

وبسبب الاضطرار إلى توجيه قسم كبير من موارد الدولة (نحو ثلث الموازنة فى ميزانية أعوام ١٩٩٤، ١٩٩٥، ١٩٩٦، وما بعدها) لسداد نفقات الديون الداخلية والخارجية، وكذلك لظروف تحسين أوضاع عشرات الآلاف من المهاجرين من "الاتحاد السوفيتى" السابق، وأيضا بسبب الركود الذى أصاب الاقتصاد الإسرائيلى فى الفترات السابقة، لم تتمكن الدولة الإسرائيلية فى الاستمرار فى الاحتفاظ بمعدل الـ ٣٪ الذى حققته فى النصف الأول من عقد التسعينيات، لكن - بصورة إجمالية،

ظل معدل الإنفاق على البحث والتطوير، محافظا على نسبته العالية، وإن تراجعت مؤشراته قليلا، مقارنة بالإنفاق العالمى، ليستقر حول نسبة ٢٪، فيما تبقى من أعوام ذلك العقد.

ويقدم تقرير اليونسكو لعام ١٩٩٦، مقارنة لنسبة الإنفاق المحلى الإجمالى على البحث والتطوير إلى الناتج المحلى الإجمالى، ومن قراءة البيانات يتضح أن إسرائيل تحوز بالفعل موقعا متقدما، على المستوى الدولى، حيث تحل فى المستوى الرابع - على الصعيد العالمى - بعد كل من الولايات المتحدة واليابان (٢,٨٪)، رابطة التجارة الحرة الأوروبية (أيسلندا وليختشتاين والنرويج وسويسرا)، (٢,٣٪)، وبنسبة انفاق تبلغ (١,٩٪)، ومتساوية فى هذا السياق مع الجماعة الأوروبية (الاتحاد الأوروبى)، (النمسا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وأيرلندا وإيطاليا). ومتقدمة على كل من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (١,٥٪)، وكندا (١,٥٪)، وكل من (كوريا، ماليزيا، هونج كونج، سنغافورة، تايوان)، (١,٣٪)، والاتحاد السوفيتى السابق (٠,٩٪) .. وغيرها(٥٦)

ويذكر الدكتور "نادر فرجانى" فى دراسة بعنوان "الإمكانات البشرية والتقانية العربية"، ضمن ملف بحثى شارك فيه نخبة من الباحثين، أن انفاق البلدان العربية مجتمعة على البحث والتطوير، بالنسبة للناتج الإجمالى لا يتجاوز (٠,٢٪)، أى سبع المتوسط العالمى (١,٤٪)، وهى "النسبة الأقل بين التجمعات الدولية!!"، فيما يرتفع هذا المؤشر فى إسرائيل عن المتوسط العالمى إلى أعلى من ٢٪(٥٧) ، أى أكثر من عشرة أمثال العرب!

ويطرح د. فرجانى مقياسا آخر للمقارنة، فبينما لا يزيد نصيب العرب من الإنفاق على التعليم (عام ١٩٩٤) أقل من عشر نصيبهم من سكان العالم، يرتفع نصيب إسرائيل من الإنفاق على البحث والتطوير إلى أكثر من ثلاثة أمثال نصيبها من سكان العالم(٥٨) .

وتقول نفس الدراسة أنه إذا وضعنا فى الاعتبار التفاوت فى عدد السكان، وفى حجم الناتج سنويا، لارتفعت الفجوة بين العرب وإسرائيل فى الإنفاق على البحث والتطوير إلى أكثر من ثلاثين ضعفا (!)(٥٩) .

وتذكر، أنه، على الرغم من أن عدد العلماء والمهندسين العاملين

بالبحث والتطوير فى الدول العربية، قد ناهزوا، فى منتصف التسعينيات، خمسة أمثال عددهم فى إسرائيل، إلا أن نسبتهم إلى عدد السكان، تقل، فى البلدان العربية (٠,٣٥٪) عن نصف المتوسط العالمى (٠,٨ فى الألف من السكان)، وعن عشر مستوى "إسرائيل" (٣,٨ فى الألف من السكان)![٦٠]

٢- النشر العلمى :

يعتبر "النشر العلمى" واحد من أهم المقاييس المستخدمة لتقدير مستوى النشاط العلمى للبلد، فهو وإن كان لا يمثل النتاج الوحيد للبحث العلمى، إلا أنه، فى الواقع، ناتج أساسى للبحث العلمى، ودالة معترف بها على مستواه.

واعتمادا على قواعد بيانات Compumath, Science Citation Index (SCI) اللذين أخرجهما معهد المعلومات العلمية (ISI)، ومقره فى فيلادلفيا بالولايات المتحدة، تم فهرسة المجلات العلمية (التى تبلغ تعدادها ٣٥٠٠ مطبوعة أو يزيد) فى قواعد بيانات المعهد (ISI)، مصنفة فى ثمانية فروع.

وقد اتضح من تحليل هذه البيانات، أن النشر العلمى للباحثين والمطورين والعلماء الإسرائيليين، حقق فى مطلع التسعينيات ما نسبته ١٪ من إجمالى البحوث المنشورة فى العالم، (عام ١٩٩٣)، وحسب بعض التقديرات، فإن ما نشرته إسرائيل يقدر بضعف إجمالى ما أنتجه الباحثون العرب، وأن إنجاز "الجامعة العبرية" وحدها، يفوق إنجاز الجامعات العربية مجتمعة[٦١] .

ولو قدرنا عدد العلماء الذين ينشرون بحوثا، مقارنة بعدد السكان، لتبوأت إسرائيل المكانة الأولى بنسبة (١١,٧ لكل عشرة آلاف نسمة)، وقبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية: (١٠ لكل عشرة آلاف نسمة)، انجلترا (٨,٤ لكل عشرة آلاف نسمة)، واليابان (٢,٨ لكل عشرة آلاف نسمة)[٦٢] ، وهى نسبة متقدمة تعكس مدى حيوية قطاع البحث العلمى فى إسرائيل، ومستوى أداءه.

وإذا استخدمنا، كدليل، الإنتاج العلمى والتقانى، فى ارتباطه بالناتج المحلى الإجمالى (GDP)، ١٩٩٣، بتقسيم حصص المنشورات

العلمية فى العالم، وحصص براءات الاختراع الأوروبية والأمريكية، على الناتج المحلى الإجمالى للمناطق قيد الاعتبار، مع اعتبار القيمة العالمية للدليل (القيمة المتوسطة) مساوية (١٠٠) لتسهيل القراءة، لوجدنا أن إسرائيل تحتل الموقع الأول فى عدد البحوث العلمية المنشورة (٣٧٦ بحثا)، قبل أوروبا الوسطى والشرقية (٢٩٥) والاتحاد السوفيتى السابق (٢٣٥) وكندا (٢٠٢)[٦٣] .

ويستنتج تقرير "اليونسكو"، أن أقوى الدول أو المناطق فى "توجهها العلمى"، مقيسا بالبحوث المنشورة، هى إسرائيل"[٦٤] .

٣- براءات الاختراع :

أما إذا اعتمدنا مؤشر "براءات الاختراع" الدال على مستوى رقى الإنتاج التقانى وتطوره إلى مستويات إبداعية متقدمة، فيشير تقرير "اليونسكو" عن "العلم والعالم"، عام ١٩٩٦، إلى أن أداء إسرائيل فى هذا المجال، "جدير بالاهتمام"[٦٥] ويرجع هذا التقدير إلى كون إسرائيل تحتل موقعا متقدما بالنسبة لبراءات الاختراع الأوروبية (المرتبة الرابعة) وأيضا بالنسبة لبراءات الاختراع الأمريكية (المرتبة الرابعة أيضا)[٦٦] .

٤-البعثات والاتفاقات العلمية:

وهناك مؤشر رابع يمكن إضافته لتسليط مزيدا من الضوء على الحالة محل البحث، وهى وضع البعثات العلمية واتفاقات البحث والتطوير بين الدول.

أ- **فى حالة البعثات العلمية:** نعرف أن العلماء اليهود حينما قدموا ، إلى إسرائيل، من كل أنحاء العالم، ومن كافة دوله المتقدمة (شرقية وغربية)، التى انحدروا منها، شكلوا أغلبية ساحقة مقارنة بنظرائهم المولودين بفلسطين.

وفى منتصف الستينات كانت النسبة الغالبة من علماء الطبيعة الإسرائيليين قد ولدوا فى الخارج (١١ فقط ولدوا بفلسطين من مجموع ١٩٤ عالما)، وأكثريتهم أتمت دراستها فى جامعات أجنبية (نحو ١٦٪ من مجموع علماء الفيزياء الإسرائيليين فقط، أنهوا دراساتهم العلمية بجامعات ومعاهد إسرائيلية)[٦٧] .

ولم تنقطع الصلة المستمرة بين الجامعات والهيئات البحثية والعلماء الإسرائيليين، من جهة، وبين الجامعات ومراكز البحث فى الخارج من جهة أخرى، ويشير "د.زحلان"، إلى أنه مقابل كل ثلاث دراسات ونصف تنشر لعلماء إسرائيليين، فى المراجع العالمية، تنشر دراسة لعالم إسرائيلى يرتبط بالعمل لفترة زمنية محددة فى مؤسسة علمية بالخارج، وقد ساعد ذلك على زيادة عدد الباحثين المحترفين فى البحوث الأساسية (زراعة - هندسة - طب ..الخ)، من (٤٠٠) عالم وباحث عام ١٩٤٩[٦٨] ، إلى نحو (١٢٠٠٠)عالم وباحث عام ١٩٨٤، ومن أبرز العلاقات - فى هذا السياق - تلك التى تربط أعدادا غفيرة من العلماء الإسرائيليين بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وينشط بعضهم فى رئاسة اللجان العلمية التابعة للوكالة ويجندون خبراتهم وعلاقاتهم ومواقعهم لخدمة الغايات الإسرائيلية.

ويمثل الطلاب الإسرائيليون أعلى نسبة "إبتعاث علمى" فى العالم، إذ بلغ عددهم عام ١٩٩٢حوالى ٢٣ ألف طالب، ونسبتهم ٦ر١٥٪[٦٩] من إجمالى عدد الطلاب، وهو ما يعنى اغترافهم من منابع التقدم الأمريكى والأوروبى، وبصورة عميقة، الأمر الذى ينعكس إيجابيا على خبراتهم العلمية ويساعد على تطوير قدراتهم التقنية.

وفى المقابل ، يتدرب المئات من طلاب اليونان وقبرص وجنوب أفريقيا والهند، والعديد من الدول الأفريقية والآسيوية بمختبرات ومعامل إسرائيل، ومما يجدر ذكره فى هذا السياق، أن "مركز ديموقريطس" بأثينا - اليونان - لا يمنح درجة الدكتوراه فى الفيزياء الذرية لطلبته، إلا "بعد أن يكونوا قد قضوا ثمانية أشهر فى إسرائيل، يتدربون فى مختبراتها الذرية[٧٠] ، وهو ما يعكس المكانة المرموقة التى بلغتها هذه المختبرات - من جهة - ويعكس، من جهة أخرى - مستوى وثوقية العلاقة العلمية، الأمر الذى يترك تأثيره المباشر فى السياسة والاقتصاد وباقى مظاهر العلاقة بين هذه الدول وإسرائيل.

وتعبيرا عن الأهمية القصوى التى توليها إسرائيل للعلاقات مع المراكز العلمية الأجنبية ، أنشأت "المجلس الوطنى للبحث والتنمية"، لكى يتولى شؤون العلاقات العلمية الخارجية، بالتعاون مع "وزارة الخارجية الإسرائيلية" ، وقد أثمرت هذه السياسة العشرات من الاتفاقات البحثية

والعلمية ، مع دول ومؤسسات ومعاهد أكاديمية عالمية ، استفادت منها إسرائيل فائدة لا تقدر بثمن، سواء على صعيد تبادل الخبرات ، والاطلاع على آخر منجزات البحث العلمى فى العالم ، أو على صعيد المساعدات المادية والتقانية، ومنها - على سبيل المثال - مد المراكز الإسرائيلية بالأجهزة والآلات الحديثة والمراجع الأساسية.

وكمثال على ذلك، فلقد منحت الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل، مبلغ (٢٣٠) مليون ليرة إسرائيلية، على امتداد خمسة عشر عاما متواصلة، لتغطية مشاريع مشتركة للأبحاث بين الدولتين، كما بادر "صندوق العلوم الأمريكى - الإسرائيلى" باعتماد (٢٠) مليون دولار لتمويل سبعين مشروعاً بحثياً جديداً، لعلماء إسرائيليين، وقامت إسرائيل بتوقيع عشرات الاتفاقات المماثلة مع غيرها من دول العالم[٧١] .

ومعروف أن كل المشاريع العلمية/الاستراتيجية، بشكل عام وفى "إسرائيل" على وجه الخصوص، مهيئة لخدمة الاستخدامين المدنى، والعسكرى أساسا، وهى بالأساس - ثمرة التعاون العلمى الغربى/الإسرائيلى المباشر، رفيع المستوى، والذى يصل أحيانا إلى حدود غير مسبوقة، ولا شبيه لها، فى العلاقات (الطبيعية) بين الدول، ومن هذه المشاريع الصناعية الكبرى الصناعة الذرية، بما فيها تقانة إنتاج القنبلة النووية (دور كل من فرنسا وأمريكا ثم النرويج، على سبيل المثال)، وكذلك صناعة الكمبيوتر والأسلحة والطائرات والصواريخ ، وهى جميعها لعبت فيها الولايات المتحدة الأمريكية دورا صريحا كجسر بين العلوم والتكنولوجيات المتقدمة وإسرائيل، كما سيتضح بالتفصيل فيما بعد.

وقد قبلت إسرائيل كعضو مساعد فى برنامج "الأبحاث والتطوير " مع الاتحاد الأوروبى، فى خطوة اعتبرها المراقبون "الأهم التى كسبتها علاقات إسرائيل" العلمية والدولية فى السنوات الأخيرة" .

وقد عدت "وزارة العلوم الإسرائيلية" أن الدخول فى هذا البرنامج "يشكل محركا أساسيا لتعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والصناعية، ولتطوير التعليم فى "إسرائيل" عموما، وللأبحاث الإستراتيجية خصوصا"[٧٢] .

وفى مقابل رسم اشتراك سنوى إسرائيلى قيمته أربعين مليون

دولار، فى كلفة موازنة البرنامج الأوروبى البالغة أكثر من ستة عشر مليار دولار (لمدة خمس سنوات) سيكون متاحاً لإسرائيل الاستفادة الواسعة من كل الأنشطة العلمية والتقنية المدرجة فى قوائم هذا البرنامج.

وقد تعرضت المشاركة الإسرائيلية فى هذا البرنامج للتوتر، بسبب مأزق عملية التسوية فى عهد رئاسة "بنيامين نتنياهو"، رئيس الوزراء الصيونى السابق، ثم عادت إلى سابق عهدها بمجرد عودة حزب العمل إلى الحكم.

إلى جانب المجال العسكرى، الذى سنعرض له لاحقا، والذى يسمح بمشاركة إسرائيل فى مشاريع متقدمة للغاية "تجعلها تقف على حدود المشارف القصوى للتكنولوجيا العسكرية كثيفة المعلوماتية"، هناك العديد من الاتفاقات الأخرى منها:

(أ) اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، التى تهدف إلى رفع القيمة التصديرية لإسرائيل، والتى ستعمل بمقتضاها الإدارة الأمريكية باتجاه دفع إسرائيل على حد قول وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، فى بيانه أمام الكونجرس بتاريخ ١٩٨٥/٣/٦، إلى أعتاب "قرن التكنولوجيا، الحادى والعشرين"(٧٣).

(ب) إنشاء المؤسسة الثنائية للتنمية والأبحاث الصناعية، المسماة "بيردإف" بهدف "دفع النمو الاقتصادى من خلال التكنولوجيا العالية"(٧٤).

(ج) ربط الجامعات ومراكز البحث الإسرائيلى بالشبكة الوطنية الأمريكية للمعلومات العلمية، (NATIS)، التى تضم أخطر المعلومات العلمية الأمريكية وأكثرها حساسية(٧٥).

(ح) اتفاقية تأسيس "لجنة العلوم والتكنولوجيا الأمريكية - الإسرائيلية، (USISC).

UNITED STATES-ISRAEL SCIENCE AND TECHNOLOGY COMMISSION التى تكونت نتيجة محادثات بين كل من الرئيس الأمريكى السابق "بيل كلينتون" ورئيس الوزراء الإسرائيلى الراحل "اسحق رابين"، يوم ١٥ مارس ١٩٩٣، وقد وقعت مذكرة تفاهم" بشأن مهام وأنشطة هذه اللجنة وسبل تحقيق هدفها المحدد ب"تعزيز التعاون، وإنشاء قاعدة تكنولوجية للعمل فى القرن الحادى والعشرين"، و"دعم

وتطوير صناعات جديدة فى العلوم والتكنولوجيات الهامة لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل"(٧٦) .

وفى واقع الأمر، فإن هذا المستوى من التعاون، ليس جديدا على العلاقات بين أمريكا وإسرائيل، بل أنه انعكاس لـ "علاقة شديدة التميز" عمرها عشرات السنين ، ومن الأمثلة المباشرة على ما تقدم ، مشاركة الحكومة الأمريكية ، بشكل مباشر ، فى تغطية كلفة الأبحاث النووية التى كان يجريها "معهد وايزمان"، وكذلك تحمل كل من المعهد القومى الأمريكى للصحة ، والقوات الجوية الأمريكية، أعباء ميزانية مشاريع المعهد (المدنية)، كما تعاونت القوات الجوية الأمريكية ، بالاشتراك مع البحرية الأمريكية ، فى تمويل برامج للأبحاث الفيزيائية النووية، فى نفس المعهد ، خلال ذات الفترة .

ويشير أيضا "جاك بينودى" إلى هذه العلاقة "غير الطبيعية" بين مؤسسات عسكرية فى دولة ، ومعاهد علمية فى دولة أخرى، حيث يذكر أن الطيران والبحرية ووكالة الطاقة الأمريكية، مولت أبحاث "مؤسسة وايزمان" بمبلغ ٢٥ مليون دولار"(٧٧) .

وأيضا، فمن أهم الإنجازات الإسرائيلية فى هذا المجال، الاتفاقية التى وقعها أول رئيس وزراء إسرائيلى يزور اليابان، "إسحق رابين" فى أواخر عام ١٩٩٤، مع نظيره اليابانى "توميشى مورا ياما" ، للتبادل العلمى بين الجانبين، وبموجب هذا الاتفاق يقوم الجانبان بتشكيل لجنة، تجتمع كل عامين، للبحث فى التبادل العلمى وتبادل المعلومات التكنولوجية ، كما وقعت فى نفس الزيارة اتفاقية لزيادة التبادل بين الأكاديميين والطلاب والفنانين من الدولتين(٧٨) .

وقد قام رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" بأول زيارة له، إلى اليابان فى أغسطس ١٩٩٧، ودعاها فيها إلى "تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية، وخصوصا التكنولوجية، مع إسرائيل"(٧٩) .

ونشر "ملحق معاريف"(٨٠) اعتزام حكومتا كوريا الجنوبية وإسرائيل إنشاء صندوقا مشتركا للاستثمارات فى البحث العلمى، تنفيذا لبنود اتفاق تم توقيعه بين الدولتين لإنشاء صندوق تعاون مشترك، على غرار "صندوق بيرو الأمريكى"، خصص له فى البداية مبلغ ستة ملايين دولار تتحملها الدولتان مناصفة، كما ذكر "الملحق" أن الاتصالات تدور

مع المملكة المتحدة، لإنشاء صندوق مماثل، طبقا لاتفاق مع رئيس الوزراء البريطاني، "تونى بلير" فى زيارته لإسرائيل خلال شهر أبريل ١٩٩٨، تجرى المفاوضات مع دول أخرى، مثل "تايوان" ، "بهدف بحث إمكانية الاستثمارات فى شركات التكنولوجيا العالية الإسرائيلية"[٨١] .

يبدو واضحاً مما سبق أن إسرائيل قد عمدت إلى التركيز على التكنولوجيات المتقدمة ، التى تهيئ لها فرص المنافسة عالميا، الأمر الذى ييسر وصفها باعتبارها "دولة نهمة تكنولوجيا، بصفة عامة ومعلوماتيا، على وجه الخصوص"[٨٢] .. "فلا يستطيع أحد، كما يقول د. نبيل على.. أن ينكر ما للموقف المعلوماتى الإسرائيلى من أهمية بالنسبة لنا، نحن العرب، بغض النظر عما ستتمخض عنه الأحداث الجارية فى المنطقة، فإن جنحوا للسلم فسيتحول التحدى إلى تحد علمى تكنولوجى فى المقام الأول، وهو التحدى الذى تلعب فيه تكنولوجيا المعلومات دوراً كبيراً، نظرا لدورها الحاسم على صعيد السياسة والاقتصاد والإعلام، وإن استمر شبح الحرب مع إسرائيل، فستكون هذه التكنولوجيا، كما كانت دوما، أداة فعالة فى يد إسرائيل، لتعميق الخلل فى التوازن الاستراتيجى بينها وبيننا، وذلك نظرا للدور المتعاظم للمعلوماتية فى تطوير الأسلحة التكتيكية والاستراتيجية"[٨٣] .

نماذج للإنجازات العلمية الإسرائيلية فى بعض مجالات العلوم والتقنيات العالية

١- التطور فى مجال الحاسب الآلى وتكنولوجيا الاتصال:

أدركت "إسرائيل" مبكرا الأهمية القصوى التى ستلعبها الحاسبات الآلية فى مسار التطور التكنولوجى والعلمى الحديث، ومن ثم سارعت بتهيئة فرص دراسته عن طريق تأسيس أقسام مهمة فى الجامعات الإسرائيلية للتخصص فيه، وفى مقدمتها معهد "وايزمان" الذى تمكن العلماء العاملون به - عام ١٩٥٤ - من تصنيع أول كمبيوتر (إسرائيلى) أطلق عليه اسم "ويزاك"، (weizac) ، طور إلى طراز أحدث عام ١٩٦٣، أطلق عليه اسم "جوليم".

واستطاعت إسرائيل - بمعونة عدد من كبريات الشركات العاملة

فـى هـذا المجـال، مثـل (I.B.M) و(NCR) و(Data Control Co.)..
وغيرها[٨٤]، استخدام مجموعة متقدمة من نظم الكمبيوتر بنظام التـأجير، وتمكنت فى مقتبل عقد السبعينات من تدريب نحو سبعمائة متخصص على استخدام الحاسبات المتقدمة[٨٥] ، وفى أوائل الثمانينات أنشأت مركزا لتصميم وبناء الحاسبات يرتبط بكلية التكنولوجيا الكائنة ببئر سبع، بهدف تخريج الكادر العلمى المؤهل لمواكبة الثورة العلمية والتكنولوجية البازغة.

ولم ينقطع الاهتمام ، منذ ذاك الوقت، فى "إسرائيل" بأبحاث الكمبيوتر ونظمه وتطوراته، وكذلك بأبحاث الذكاء الإصطناعى وتطبيقاته، حيث أنتجت شركة "ألياك" التى كان يديرها البروفيسور "يهودا مانورا" حاسباً متقدماً سمي "إلياك – ٢٠٠٠"، وسعت نفس، الشركة لاقتحام مجال تصميم حاسبات "الجيل الخامس"، مع مقدم عقد التسعينيات، وذلك بالتعاون مع شركات أمريكية ويابانية متخصصة .

كما نشطت إسرائيل منذ فترة مبكرة لامتلاك أحدث وأقوى أجهزة الكمبيوتر ، Super Computer من طراز "كراى – ٢"، وهى حاسبات فائقة القوة والسرعة كان استخدامها وقفا على المراكز العلمية والعسكرية المتقدمة ، مثل "وكالة الفضاء الأمريكية (NASA)، وتستخدم فى الأبحاث النووية وصناعة الصواريخ الباليستية وغيرها من الاستخدامات الاستراتيجية .

وقد أشار "سيمورهيرش" فى كتابه "الخيار شمشون" إلى أن الإدارة الأمريكية اعتمدت، فى موازنة عام ١٩٧٢، مخصصات لإمداد إسرائيل بجهازى كمبيوتر عملاقين[٨٦] ، تتضمن مهامهما "المحاكاة النووية"، لعملية حدوث انفجار نووى للتأكد من التجربة ونجاحها بدون الحاجة لإجرائها فعليا، غير أن هذا الأمر لم يتأكد، وعلى الأرجح لم تحصل إسرائيل على هذه النوعية المتفوقة من أجهزة الكمبيوتر إلا فى عهد الرئيس الأمريكى "بيل كلينتون" ، حيث صرح رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق، "اسحق رابين"، فى التاسع والعشرين من شهر يوليو عام ١٩٩٥ بأن الرئيس كلينتون أبلغه خلال لقاء لهما فى واشنطن، أنه " سيدرج "إسرائيل" فى لائحة الدول التى يمكنها الحصول على أجهزة كمبيوتر أمريكية عملاقة"[٨٧] . وقد تم هذا الأمر بالفعل بعد أشهر وجيزة

حيث نشرت صحيفة "Jerusalem Post" مقالا، يصف فيه كاتبه النقلة النوعية التى ستترتب على حصول إسرائيل على جهازى "السوبر كمبيوتر" الجديدين (أحدهما من طراز "I.B.M" ، ويتكون من (٦٤) وحدة، ويستطيع القيام بـ (١٧) بليون عملية حسابية فى الثانية الواحدة، والآخر من طراز "CRAY"، ويتكون من (١٦) وحدة ، يمكنها إجراء (٢ر٣) بليون عملية حسابية فى الثانية.

وأشار المقال إلى أن الجهازين سيتم ربطهما بالجامعات ومعاهد البحوث المختلفة ومراكز التطوير الصناعى[٨٨] ، وبالطبع تجاهل أول وأهم استخدام لهما، فى المجال العسكرى، حيث سيفيد أيما إفادة فى تطوير صناعات التسليح النووى والصاروخى والصناعات الحربية المتقدمة فى الدولة الصهيونية.

الوضع الراهن لصناعة الكمبيوتر والمعلومات فى "إسرائيل" :

تعتبر مجلة "News Week" الأمريكية أن "إسرائيل هى الجهة العالمية الوحيدة المؤهلة لمنافسة "وادى السليكون" بكاليفورنيا، فى مجال صناعة أجهزة الكمبيوتر، وتطور هذه الصناعة[٨٩] . وأيا كان حجم المبالغة فى هذا التقدير فالمؤكد أن إسرائيل قطعت شوطا هاما فى هذا المضمار، بحيث أصبحت تصنف، الآن، فى المرتبة الثانية، بعد الولايات المتحدة، من حيث عدد الشركات الجديدة، ذات الصلة بالكمبيوتر ، التى انتشرت فى عقد التسعينيات[٩٠] .

وفى تقييم حديث لمجلة "وايراد" الأمريكية المتخصصة فى شؤون "المعلوماتية" وتقنيات الكمبيوتر حازت "إسرائيل" المركز الرابع، من حيث التأثير على صناعة "المعلوماتية" فى العالم، كما اعتبرت السوق الإسرائيلية من أسرع أسواق العالم نموا، فى هذا المجال، بعد أن استقطب قطاع الكمبيوتر فيها، استثمارات بلغت بليون دولار أمريكى، عام ١٩٩٩.

وقد اعتمدت المجلة عدة معايير للتقييم، تشمل إمكانات الجامعات والمعاهد ومراكز الأبحاث فى الموقع المعنى، والقدرات التدريبية للعمال، ووجود شركات معلوماتية لها انتشار عالمى، بالإضافة إلى وجود مراكز لشركات متعددة الجنسية توفر الخدمات اللازمة ، وأخيرا بعض العناصر الأخرى، كعدد المستثمرين، ورغبتهم فى الانفتاح على قطاعات تقنية

جديدة، وتوفـر رؤوس الأمـوال اللازمـة لتمويـل وتسـويق المنتجـات الجديدة[٩١] .

الشركات الأجنبية العاملة فى "إسرائيل" :

دفعت هذه التطورات الملحوظة الشركات الأجنبيـة الكـبرى، العاملة فى حقل الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات ووسـائط الاتصـال إلـى الإقدام على فتح فروع إنتاجية كبيرة لها فى الدولة الإسرائيلية.

ومن أهم هذه الشركات، يمكن رصد المجموعة التالية :

•**شركة International Business Machine I.B.M :**

أنشأت شركة .I.B.M ، وهى واحدة من عمالقة صناعة الكمبيوتر ونظم الاتصالات المتقدمة فى العالم فرعا لها فى إسرائيل باسم "I.B.M. – Israel" ، عام ١٩٧٤، وكان من المراكز المحدودة لها خارج الولايات المتحدة.

•**شركة "مايكروسوفت"، (Microsoft) :**

أنشـأت شـركة "مايكروسـوفت" فرعـا لهـا فـى إسـرائيل باسـم "Microsoft – Israel"، عام ١٩٨٩.

•**شركة "هيولت با كارد"، (Hewlett Packord –HP.) :**

أنشأت فرعها فى "إسرائيل" باسم "HP-Israel"، أواخر الثمانينات.

•**شركة "ديجيتال" ، (Digital) :**

أنشـأت فرعـا لهـا فـى "إسـرائيل" باسـم "Digital Limited – Israel" لإنتاج شرائح الكمبيوتر (Chips)، وتصميم البرامج.

•"**ناشيونال سيمى كوندكتورز**" ، (National Simi – Conductors):

- أنشأت مصنعاً لإنتاج أشباه المواصلات فى " إسرائيل" .

•"**بايوسنس**" ، (Biosense) :

أنشـأت فرعهـا فـى "إسـرائيل" باسـم (Biosense – Israel)، عـام ١٩٩٣، بهـدف تصميـم وإنتـاج الأجهـزة الطبيـة المتناهيـة الصغـر (Nano Technology)، التـى تتحـرك داخـل الجسـم ، بتوجيـه خـارجى، لأغراض التشخيص والعلاج.

•"**إليكترونيك داتـا سيسـتمز كوربوريشـن**"، (Electronic Data Systems Corp.):

وهى شركة تابعة للإحتكار العملاق (G.M.) ،(جنرال موتـورز)، تعمل فى مجال الكمبيوتر، وافتتحت فرعا لها فى "إسرائيل" عام ١٩٩٤.

-شركة "موتورولا" (Motorolla)

أعلن مسئولون فـى الشـركتين الأمريكيتييـن "موتـورولا" للإلكترونيات، و"ديلكو" التابعة لمجموعـة "جـنرال موتـورز"، فـى أواخـر عام ١٩٩٥، أنهم يدرسون إنشاء مصنع تبلغ كلفته نحو بليون دولار، فـى "إسرائيل"، لإنتاج "أشباه الموصلات" (Simi-Conductors)(٩٢) .

وأعلن مسئولو "موتورولا" أن المصنع سيستوعب نحـو تسـعمائة عامل وفنى، وأنه سيقوم بتصدير ما قيمته ستمائة مليون دولار من السلع الإلكترونية المتقدمة ، بحلول منتصف عام ١٩٩٩(٩٣) .

وقد سبق هذا الإجراء إقدام "موتورولا" على إنشاء مختبر متقدم للأبحاث الإلكترونية فى "إسرائيل"، ويعتبر فرعها فى "إسرائيل" من أقدم الفروع الأجنبية ، حيث تأسس عام ١٩٦٤.

وكانت شركة الاتصـالات الإسـرائيلية، "بـيزيك"، قـد وقعـت مـع "موتورولا - إسرائيل" اتفاقـا بمقتضـاه تـم تشـكيل شـركة جديـدة للتليفـون المحمول وخدمـات مـا بعـد البيـع، والخدمـات الداعمـة لمـا تنتجـه شـركة "موتورولا" الأمريكية من أجهزة(٩٤) .

-شركة إنتل، (Intel) :

وقد سبقت شركة "إنتـل" الأمريكيـة شـركة "موتـورولا" و"ديلكـو" بإعلانهـا اسـتثمار ألـف وسـتمائة مليـون دولار (١٫٦بليونـا) فـى إنتـاج مصنع لأشباه الموصـلات -أيضا - فى "إسرائيل". واختير موقع بصحـراء النقب، فى "كريات جان" ، جنوبى "إسرائيل" مركزاً لهذا المشـروع الـذى تنشئه هذه الشركة العملاقة، فيما اعتبر "أكبر اسـتثمار أجنبـى منفـرد فـى الدولـة العبريـة"(٩٥) .

قد سـاهمت الحكومـة الإسـرائيلية، فـى هـذا المشـروع، بسـتمائة مليون دولار(٩٦) ، وهو يعد تطويرا كبيرا للعلاقات بين الطرفيـن، والتـى بدأت عام ١٩٧٤، بإنشاء فرع للشركة فى الدولة الصـهيونية باسـم: "إنتـل - إسرائيل" ، بلغ عدد المستخدمين فيه (٥٥٠) عالما وتقنيـا، وقـد نجحـوا فى تطوير المعالج الحسـابى الخـاص بشـريحة (368) ، كمـا سـاهموا فـى تطوير معالج "بنتيوم"، (Pentium)، وأعلنت وزارة المالية الإسرائيلية، فـى

أوائل شهر مايو ٢٠٠٠ عن إعتزام الشركة الأمريكية توسعة مصنعها المحلى لصناعة أشباه الموصلات بتكلفة تتراوح بين ٥ر٢ و ٥ر٣ بليون دولار، "بما يمثل أكبر استثمار أجنبى فى إسرائيل حتى الآن "[٩٧] .

وكان هذا المصنع قد بدأ فى أواخر عام ١٩٩٩، إنتاج سلسلة من معالجات الكمبيوتر الدقيقة ، (Processors)، بتكنولوجيا (١٨ر٠) ميكرون الجديدة، وأعلن أن أول رقائق خرجت من خط الإنتاج الجديد، من نوع "بنتيوم -٣" ،(Pentium – 3)، ستكون بسرعات عالية للغاية (600,700 ميجاهيرتز).

وسيصل المصنع إلى طاقته الإنتاجية فى منتصف عام ٢٠٠٠[٩٨]، فيما ستكفل هذه التوسعات زيادة الفرصة أمام استيعاب نحو (٣٠٠٠) فنى من العمالة "كثيفة القدرة"، وستزيد صادرات "إسرائيل" من المعالجات السريعة إلى ما يزيد عن مليارى دولار سنويا[٩٩] .

ويبدو من مواصفات منتجات هذا المصنع ، أنها تتميز بالمستوى التقنى الرفيع ، شديد التعقيد والقدرة ، ومن أهم هذه المنتجات المعالج ذى الإسم الرمزى "تيمنا" ، (Timna)، وهو اسم منطقة تقع داخل الكيان الصهيونى، ومعالج "تيمنا"، أحد المعالجات المدمجة(Compact Processor) التى تقوم بوظائف "التشبيك" (Net working)، ومعالجة الرسومات (Art working)، والتى سيبدأ بها عهد جديد فى صناعة الأجهزة الشخصية (P.C- personal computers)، الموجهة للمنازل، والتى لا يحتاج مستخدمها إلى بطاقة للصوت، أو للرسوم، أو للتشبيك، حيث ستكون كل هذه الوظائف مضمنة فى دارات المعالجات.

وتنوى "إنتل"، كما أعلن ، أن تستغل التوسعات الجديدة فى المصنع الراهن، بحيث يصبح قادرا على إنتاج الجيل التالى من معالجات إنتل الفائقة السرعة ، والتى تعتمد على تكنولوجيا (١٣ر. ميكرون)، وهى تقنية – كما يقول الخبراء – تسمح بتصغير حجم المعالجات، وفى نفس الوقت مضاعفة أداؤها إلى سرعات تفوق الجيجاهيرتز[١٠٠] .

وقد اشتهرت الشركات الإسرائيلية العاملة فى مجال استخدامات الكمبيوتر للإشراف على الجودة، والتصنيف التحليلى حتى احتلت موقعا مهمًا فى السوق العالمى، ومن هذه الشركات "إى.سى.ال" ، "أوبتروتك" و"أوربوت". وكانت الشركات الأجنبية العاملة فى "إسرائيل" أول من أنتج

معالج الكمبيوتر بقدرة (٣٢) بت، مع مساهمتها فى تطوير معالج "بنتيوم" كما أسلفنا، وقد حققت هذه الإنجازات لإسرائيل، كما يقول "جيوا ميوحاس"، الإدارى الإسرائيلى، "وجودا عالميا قويا فى ميدان أجهزة الكمبيوتر وبرامجها"[١٠١] ، ويرجع "ميوحاس" السبب الكامن خلف هذا الأمر إلى "مؤهلات القوى العاملة الإسرائيلية"[١٠٢] .

ومن أبرز المجالات التى نجحت فيها الخبرة الإسرائيلية، مستفيدة من الدعم الأجنبى الوفير، مجال التقنيات المساعدة للطباعة الحديثة "الأوفست" (off-set)، مثل أجهزة التجهيز الطباعى، وفصل الألوان، (الفرز)، (Colour Separation)، والتوضيب الاليكترونى .. ألخ. وتكاد "إسرائيل" أن تحتكر هذا المجال الهام، عبر شركاتها، مثل : "أنديجو" و "سايتكس"، على مستوى العالم أجمع، ويبلغ قيمة أسهم هاتين الشركتين فى السوق أكثر من بليون ونصف البليون دولار.

كذلك حققت الشركات الإسرائيلية العاملة فى المجالات الطبية وتقنياتها المتطورة، قدرا ملحوظا من النجاح، حيث تحتل شركة "ألسينت" موقعا متقدما فى طليعة الشركات المنتجة لأجهزة التصوير التشخيصى الطبية، وفى مجال المعلومات الطبية وتداولها، ويرى المحللون، ومنهم "زوهار زيسابيل"، المسئول التنفيذى الأول لشركة "راب" "Rap Communications"، أن أمام "إسرائيل"، فرصة تحولها إلى رأس سوق أجهزة إرسال المعلومات وتلقيها، لأن التكنولوجيا الخاصة بهذه الأجهزة تتغير بسرعة، ولا تهيمن عليها شركات عملاقة، حيث لا تتجاوز قيمة أسهم أكبر شركة من هذه الشركات الناشطة فى هذا المجال بليون دولار، وباستطاعة إسرائيل إنشاء شركات بهذا الحجم"[١٠٣] .

صناعة البرمجيات فى "إسرائيل"

تطورت صناعة البرمجيات فى "إسرائيل" تطورا كبيرا خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وأعلن "معهد التصدير الإسرائيلى"، فى نشرته، أن "سوق تصدير البرمجيات الإسرائيلية ينمو بمعدل ٢٠-٢٥٪ سنويا"[١٠٤] . وتشير النشرة إلى أن هناك أكثر من (٢٠٠) شركة برمجيات مختلفة الحجم فى "إسرائيل"، يعمل بها أكثر من سبعة آلاف عالم ومهندس، ينشطون فى مجال البحث والتطوير. وتشير النشرة أيضا

إلـى وجـود نحـو (١٥) ألــف مختــص بتكنولوجيــا الكمبيوتــر فــى "إسرائيل"(١٠٥) ، فيما يشير تقرير اقتصادى آخر إلى أن "إسرائيل"، كـانت تمتلك فى منتصف التسعينات، ما يزيد على (١٢) ألـف مبرمج، نصفهم حاز خبرة عملية رفيعة بالاشتغال فـى الشركات الأمريكيـة، قبل قدومـه من الولايات المتحدة، كما أضافت الهجرة الكثيفة للتقنيين والخـبراء، فى هذا المجال، من "الاتحاد السوفيتى" السابق، زخما ضخما، حيث أدت إلى مضاعفة عدد المختصين العاملين فى صناعة برامج الكمبيوتر وملحقاتـه، فــى "إســرائيل"(١٠٦) . وتشـير النشـرة السـالف الإشـارة لهـا، إلــى أن الصادرات الإسرائيلية فى مجال البرمجيات، بـدأت بدايـة متواضعـة عـام ١٩٨٤، حيث صدرت بما قيمته نحو خمسـة ملايين دولار فقـط، فقفزت إلى نحو (١٨٠) مليون دولار عام ١٩٩٣، ثم قفزت فى عام ١٩٩٤ لكى تصل إلى نحو (٨٠٠) مليون دولار، فى حين أشارت مصادر إسـرائيلية إلـى (طفـرة) جديـدة فـى هـذا المجـال، حدثت أواسـط عقـد التسـعينيات المنصرم، حيث ارتفع فيها حجم الصـادرات الإسرائيلية إلى ما قيمتـه خمسـة مليـارات دولار(١٠٧) ، وهـو مـا عنــى أن صناعــة منتجـات التكنولوجيـا الراقيـة (الكمبيوتـر ونظـم وبرامـج المعلومــات)، كـانت قـد أصبحت تشكل، فـى تلك الآونـة نحـو نصـف نـاتج "إسرائيل" الصنـاعى الإجمالى، فى حين كانت لا تشكل عـام ١٩٩٠ أكـثر من ١٥٪ مـن هـذا الناتج فقط(١٠٨) ، ووصلت صادرات إسرائيل عام ١٩٩٧ إلى قرابة الستة بلايين دولار. (١٠٩)

وجدير بـالذكر أن سـوق الاسـتهلاك الإسـرائيلى مـن أجهـزة الكمبيوتـر واسـع نسبيا، وهـو يـوازى تقريبـا ثلاثـة أربـاع سـوق الـدول العربية، مجتمعة، فـى مجـال الطلـب علـى تكنولوجيـا المعلومـات، حيث استوعب فى منتصف العقد الأخير (تسعينيات القرن المـاضى) أكـثر مـن (١٨٠) ألف جهاز كمبيوتر فى العام، فى حين لم يـزد استيعاب مجمـل السوق العربية عن (٢٥٠) ألفا(١١٠) .

وقد طور العلماء الإسرائيليون برامج متقدمة فى مجـال المنـاهج التعليميـة، وقطـاع التجـارة، والإدارة، وقواعد البيانـات، وأسـاليب العمـل البنكية، وطوروا برامج تغطى حاجات قطاع الدفاع والجيش، الذى يعتـبر أهم مستهلك للبرمجيات ذات العلاقـة بالاتصـالات ونظـم السيطرة،ونظـم

الملاحة، الجوية والبحرية، الحديثة، وغيرها.

دور الدولة فى دعم صناعة المعلوماتية:

ترجع نشرة "معهد التصدير الإسرائيلى" السبب فى نمو صناعة البرمجيات والكمبيوتر فى "إسرائيل" إلى وجود سياسة حكومية خاصة، تشجع على تطوير البرمجيات والاستثمار فى هذه الصناعة، وتوفير البنية الملائمة للبحث والإبداع والتطوير(١١١) .

وتضرب النشرة بعض الأمثلة لهذه التوجهات، فتذكر أن الدولة أنشأت عام ١٩٧٧، "مؤسسة التطوير والأبحاث الأمريكية - الإسرائيلية" المشتركة، والتى حصلت على منحة أمريكية قيمتها (١١٠) مليون دولار، وهى تعمل على تطوير وتسويق المنتجات التكنولوجية المشتركة، فى البلدين وخارجهما، وتقول النشرة أن هذه المؤسسة كانت قد حققت - حتى منتصف عقد التسعينيات - مبيعات قدرها بليونى دولار(١١٢)

كما تشير النشرة إلى دور مكتب "كبير العلماء"، التابع لوزارة التجارة والصناعة الإسرائيلية فى دعم المشاريع المميزة، ففى عام ١٩٩٣ وحده، حصل أكثر من (١١٠) مشروع للبحث والتطوير على دعم حكومى قوى، وكذلك استثمار مكتب "كبير العلماء" التابع لوزارة التجارة الإسرائيلية مئات الملايين من الدولارات فى الأبحاث والتطوير، وهو يرعى برنامجا متطورا، مبتكرا من "الحاضنات التكنولوجية"، الملحقة بمعاهد الأبحاث، وبتأسيس شركات نشطة فى مجال التقنية الراقية، بغية توليد الظروف التى تمكن الصناعة الإسرائيلية، وكذلك المهاجرين الجدد من تطوير ما لديهم من أفكار(١١٣) ، وقد ساعد ذلك على تحقيق إنجازات ملموسة، وهو ما يلفت الانتباه إلى الدور الحيوي لمساندة الدولة، وأهمية خططها وبرامجها الداعمة، فى هذا المجال الاستراتيجى من مجالات "علوم المستقبل".

كما قام "معهد التصدير الإسرائيلى"، على سبيل المثال، بجهود كبيرة فى مجال توفير الخبرة التجارية والتنظيمية، والتمويل، لأصحاب المشروعات من الشباب، فى مجال التكنولوجيا الرفيعة. وقد توصل المعهد إلى ترتيبات مع عدد من المؤسسات وبيوت الخبرة، مثل مؤسسة (K.B.M.G.) العالمية للعب هذا الدور، كما يتولى المعهد تقديم الشركات

الإسرائيلية الوليدة، العاملة بمجالات التقنية العالية (.High.Tech) إلى نحو (١٥٠) بنكا استثماريا وصندوقا من صناديق استثمار "رأس مال المخاطر"، وشركات صناعة التكنولوجيا المتقدمة، العاملة في أمريكا، ودول أوروبا، بهدف فتح مجالات التسويق والتمويل، أمامها(١١٤) .

وأيضا، فقد كان من نتيجة هذه الجهود أن جذب سوق الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال التكنولوجيات العالية، أنظار المستثمرين البريطانيين، حيث تكون صندوق جديد في "إسرائيل"، (بإسهام من صندوق استثماري تابع لمؤسسة "ويلكام ترست" البريطانية)، إسمه "بذور إسرائيل"، نصيب الطرف البريطاني فيه (٢٠٠) مليون دولار، يهتم بتقديم التمويل اللازم لشركات المعلومات والاتصالات، في المراحل الأولى لإنشائها، فيما تسهم بقيمة مماثلة (٢٠٠ مليون دولار) مؤسسات أمريكية معروفة، منها : (.I.B.M)، لصناعة الكمبيوتر، (America Online) لخدمة الإنترنت، و"ياهو"، و "نتسكيب" .. وغيرها، ويتوقع القائمون على هذا الصندوق، أن يؤمن تعويم هذه الشركات أرباحا تصل إلى (١٠٠٠٪).

كذلك، فلقد تم، مؤخرا، تأسيس صندوق استثماري آخر، لرأس مال المخاطر، يحمل اسم "بولاريس"، ويرأسه شيمي بيريز، ابن رئيس الوزراء الأسبق، ويتوقع "بيريز" الإبن أن يتمكن من تأمين نصف مليار دولار، من المساهمات للصندوق.

كما تعمل في هذا المجال أيضا "إيزابيل ماكسويل"(١١٥) ، إبنة قطب الإعلام اليهودي البريطاني الراحل "روبرت ماكسويل"، كذلك ضخ "جورج سورس" المستثمر الأمريكي الشهير ٤٠ مليون دولار - مبدئيا - في هذا المجال(١١٦)

والسبب في الإقبال الكبير على الاستثمار في هذا المجال هو هامش الربح المرتفع للغاية، وترى خبيرة استثمارية أن الشركات الإسرائيلية العاملة في مجال التقنية العالية، توفر فرصا للمستثمرين، المستعدين للمخاطرة، أفضل من أي مكان آخر، بما في ذلك أوروبا، وتصف الخبيرة "إسرائيل" بأنها بمثابة : "مشتل للتطور التكنولوجي"(١١٧).

وكان من نتيجة هذه السياسات الداعمة ارتفاع صادرات إسرائيل من "المنتجات التكنولوجية المتطورة"، عام ١٩٧٧، بنسبة (١٣,١٪)، حيث حققت "إسرائيل" ١٤,٤ مليار دولار من الصناعة الشاملة (باستثناء الألماس) فى ذلك العام[١١٨] .

وتبدو هذه الأرقام شديدة الدلالة، إذا ما علمنا أن قطاع الزراعة كان نصيبه (٥٦٪) من ميزانية التنمية لسنتى ١٩٥٢، ١٩٥٣، بينما كان نصيب الصناعة (١١٪) فقط، وأن الوزن النسبى للزراعة، فى الناتج المحلى الإسرائيلى، كان قد أخذ فى التراجع تدريجيا إلى (٦,٢٪) عام ١٩٨٠، (٥,١٪) عام ١٩٨٥، (٣,٣٪) عام ١٩٩٠، ثم إلى (٢,٤٪) عام ١٩٩٤، مقابل صعود حصة الصناعة التى احتلت عام ١٩٨٥ ما نصيبه (٢٣,٤٪) من الناتج المحلى، ويلاحظ أن الإنتاج الصناعى - بصورة إجمالية، أرتفع خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٩٤ بنسبة ٤٥٪[١١٩] .

وتبعا للأرقام الرسمية، فإن (٥٪) من قوة العمل الإسرائيلى تعمل فى قطاع "صناعات التقنية العالية"، لكن توقعات الخبراء تشير إلى أن هذه النسبة آخذة فى الارتفاع، حتى تصل إلى ٢٥٪ من إجمالى قوة العمل، فى عام ٢٠١٠[١٢٠] .

وبحسب إحصاءات عام ١٩٩٦، فقد بلغ عدد العاملين، فى هذا المجال، ما يزيد عن ٤٠ ألف شخص، ثلثهم من خريجى الجامعات، ونحو ٦٠٪ منهم من الخبراء والتقنيين أصحاب الخبرة العالية، كما أن الدخل السنوى الفردى للعاملين فى هذا القطاع، ارتفع من ٤٦ ألف دولار سنويا (عام ١٩٨٤)، إلى (١٥٠) ألف دولار فى أواسط التسعينيات، بمتوسط راتب شهرى حوالى (١٢) ألف دولار، وهى أرقام تشير إلى المكانة المرموقة التى يحوزها العاملين فى هذا المجال[١٢١] .

أهم الشركات الإسرائيلية العاملة فى مجال صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات:

هناك العديد من الشركات الإسرائيلية التى برزت فى هذا المجال، ونعيد التأكيد على دور الدعم الخارجى فى تطوير أعمالها، ومن أهمها :

*** "تشك بوينت سوفت وير تكنولوجيز ليمتد" :**

(Check Point Software Technologies Ltd.)

تقوم بإنتاج أنظمة حماية البيئة وتطبيقات أمن الشبكات، وقد سوقت البرنامج الشهير : (Fire wall-1)، المصمم لحماية الشركات الكبيرة والصغيرة من محاولات الاقتحام، غير المشروع، لبياناتها.

توزع منتجاتها فى شتى أنحاء العالم، ويقع مركزها فى "رامات - جان"، ومدرجة ضمن بورصة "ناسداك". ويقع مركز عملياتها الخارجى فى ولاية كاليفورنيا، ويدعم برنامج (Fire wall-1) أكثر من (١٢٠) تطبيقا وبروتوكولا سابقى البرمجة، منها الويندوز، (Windows)، واليونكس، (Unix).

*** شركة "علاء الدين نوليدج سيستمز ليمتد" :**

(Aladdin Knowledge Systems Ltd.)

تخصصت فى أنظمة الحماية الأمنية لشركات الكمبيوتر وتطوير تطبيقات البطاقات الذكية. تأسست عام ١٩٨٥ومسجلة فى بورصة "ناسداك".

من أبرز تطبيقاتها (Hard Lock), (HASP) . ومن أبرز عملائها شركات عملاقة مثل : (I.B.M., AT&T)، وغيرهما.

والشركة شبكة توزيع دولية تدار من ستة مكاتب رئيسية فى كل من : تل أبيب ونيويورك وشيكاغو، وميونيخ، ولندن، وطوكيو. ولها أكثر من (٥٠) موزعا عالميا يعملون فى (٤٠) دولة، ويمثلها فى مصر شركة "زين الدين، التى تتولى توزيع منتجاتها فى العالم العربى.

*** شركة "أكسنت"، (Accent Co.) :**

متخصصة فى تصميم وتطوير البرامج والتطبيقات متعددة اللغات الخاصة بعملية "النشر المكتبى" ومستعرضات شبكة الإنترنت.

تأسست عام ١٩٨٨، ومسجلة ضمن بورصة "ناسداك". وتنتشر منتجاتها فى أكثر من (٣٠) دولة. ويقع مركزها فى القدس المحتلة، وتملك مكاتب فى كاليفورنيا ولندن، حيث يتم منها تسويق منتجاتها فى العالم العربى.

من أهم منتجاتها مستعرض "إنترنت" مع "أكسنت" لاستعراض وتطوير صفحات "الإنترنت" ويعمل بأكثر من (٣٠) لغة (بينها اللغة العربية)، فى بيئات (Windows)، إلا أن الدراسات المقارنة تشير إلى ضعف أداء مستعرضات "أكسنت" مقارنة بالمنتجات المنافسة.

*** شركة كروماتيس للاتصالات :**

أنشأها رجلا الأعمال الإسرائيليين "أورنى بتروشكا" و "رافى جدعون" اعتمادا على تمويل من مستثمرين للأموال فى الشركات الوليدة الواعدة، العاملة فى مجال التقنيات العالية. وتعمل الشركة فى مجال نظم الاتصالات عبر الألياف الضوئية، وقد شهدت نموا مذهلا بتوسعها فى إنشاء نظم شبكات الاتصالات الضوئية ذات الاستخدامات العسكرية والصناعية.

وفى شهر يونيو ٢٠٠٠، اشترتها الشركة الأمريكية العملاقة "لوسنت تكنولوجيز" (Locint Technologies)، صاحبة مختبرات "بل العريقة" والتى حصل ١٣ من عامليها على جوائز "نوبل" بمختلف الفروع، طوال ستين عاما من نشاطها، مقابل ٤,٥ مليار دولار[١٢٢]، أى ما يقرب من ٢٨ مليون دولار لكل مستخدم من مستخدمى الشركة الذين يبلغ عددهم ١٦٠ فردا، والتى لم يمض على تأسيسها سوى عامين فقط!![١٢٣]

والدافع الأساسى الكامن خلف هذا التقييم العالى للشركة الإسرائيلية، يعود إلى تمكنها من اكتشاف تقنية متقدمة، يمكن بواسطتها أن يتعامل كابل الألياف الزجاجية الضوئية الواحد مع (٧٢٠) مليون اتصال (هاتف صوتى، فاكس، إنترنت، بريد إلكترونى .. ألخ)، فى نفس الوقت[١٢٤] . وستسمح هذه التقنية لـ "لوسنت تكنولوجيز"، أن تهيمن على قطاع واسع من صناعة نظم الاتصالات بالكابل، والتى يصل سوقها الآن إلى ما قيمته ٣١ مليار دولار، على مستوى العالم، ويتوقع نموه لكى يصبح ٩٠ مليارا عام ٢٠٠٣[١٢٥] .

*** شركة "كومفيرس تكنولوجى" :**

تعمل فى نظم الاتصالات اللاسلكية المتطورة. يبلغ قيمة رأسمالها ١٦ مليار دولار، على أساس مجموع أسعار أسهمها فى

بورصة "ناساداك"[١٢٦] .

* **شركة "إنديجو"، (Indigo Co.) :**

تتخصص فى الطابعات الملونة المتقدمة التى تصدر الكتالوجات والنشرات الصحفية ومواد الدعاية.

الموزع الإقليمى لها، فى الأسواق العربية، شركة "مداد" التجارية، فى دبى، وهى حريصة على إخفاء هويتها بالتستر خلف عناوين أوروبية، من هولندا، وموزعها الإقليمى من دبى.

من أبرز منتجاتها الطابعة الملونة من طراز (E-print 1000).[١٢٧]

* **شركة "جولدن آيز"، (Golden Eyes) :**

من أهم الشركات الإسرائيلية العاملة فى مجال الإنترنت ، وقد تأسست عام ١٩٩٦، وقدمت آنذاك خدماتها لـ ١٥ ألف مشترك، بلغوا ١٨٠ ألفا أواخر عام ١٩٩٩ ، وهو ما يوازى ٤٠٪ من إجمالى عدد المشتركين الإسرائيليين فى الشبكة (٤٥٠ ألف مشترك أواخر عام ١٩٩٩).

والشركة مدرجة على مؤشر "ناساداك" للأسهم[١٢٨] .

* **شركة B.A.T.M. لتكنولوجيا المعلومات :**

شركة متخصصة فى مجال نظم وبرامج تكنولوجيا المعلومات. وتقدر قيمتها الحالية بـ ٢,٢٥ مليار دولار فى بورصة "ناساداك" الأمريكية[١٢٩] .

وقد بلغ قيمة مائة شركة إسرائيلية للتقنية العالية، يتم تبادل أسهمها فى بورصة "ناساداك"، فى منتصف عام ٢٠٠٠، حوالى مائة مليار دولار، وهو ما يعادل قيمة الشركات الـ (٦٧٠) المسجلة فى بورصة "تل أبيب" مجتمعة.

* **الإنترنت والتجارة الإليكترونية :**

وإذا اعتمدنا مؤشرا آخر من أحدث مؤشرات النمو التقنى والتقدم العلمى، وهو مؤشر استخدام "شبكة الإنترنت"، لتقدير حجم التطور الإسرائيلى، فى هذا المجال، لوجدنا أن الدراسات تشير إلى أن عدد

الوصلات فى منطقة (الشرق الأوسط) قد زادت، مع مطلع عام ١٩٩٨، عن نصف المليون وصلة، نصفها فى "إسرائيل" وحدها (قفزت إلى نحو ٤٥٠ ألف وصلة مع مطلع عام ٢٠٠٠).

ومعنى ذلك أن تفوق إسرائيل فى هذا المعيار، نسبة إلى عدد السكان، يصل إلى خمسين ضعف النسبة العربية[١٣٠] .

ومن الطبيعى، والحال هكذا، أن تتزايد فرص الاستفادة الإسرائيلية من سوق "التجارة الإليكترونية" الهائلة، أى فرص التسويق الضخمة عن طريق شبكة الإنترنت العالمية، لمنتجات وسلع إسرائيلية، خاصة وأن الرقم المتوقع لهذه التجارة عام ٢٠٠١ يصل إلى ٢٢٠ بليون دولار، فى حين تصف جريدة "الأهرام" المصرية حصة مصر من هذه التجارة الهامة، والتى ستفرض نفسها فرضا فى المستقبل القريب، بأنها : "لا تزال صفرا كبيرا !!!"[١٣١] .

وتستخدم إسرائيل شبكة الإنترنت، كأحد أسلحتها السياسية والتقانية الهامة فى صراعها الضارى ضد الشعب الفلسطينى والعرب، ولطرح وجهات نظرها وبرامجها وخططها، ولطمس معالم النضال الفلسطينى واللبنانى والتشويش على المواقف العربية.

فمثلا، كان مكتب "بنيامين نيتانياهو"، رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق يصدر - بلا توقف - لائحة بما يصفه بـ "الانتهاكات الفلسطينية"، واصفا "عرفات" بـ "قائد المنظمة الإرهابية" المتحالف مع "مرتكبى التفجيرات وأعمال العنف !" دون أن يشير، بكلمة واحدة، كما ذكرت جريدة "ليبراسيون" الفرنسية، إلى التعاون الأمنى بين الطرفين، أو عن مفاوضات السلام.

كذلك فقد نظمت "إسرائيل" هجوما إليكترونيا على مواقع شركة "إنكونت" لخدمات الإنترنت فى لبنان، شارك فيه مؤسسات رسمية تابعة للحكومة الإسرائيلية، منها مؤسسة الاتصالات العامة، وشبكة الحكومة الإسرائيلية، ومراكز المعلومات داخل إحدى الجامعات الإسرائيلية، أضيرت بسببها مؤسسات رسمية وسياسية وتجارية وإعلامية لبنانية، وهذه الهجمات تركزت بشكل أساسى، على مواقع "حزب الله" الإليكترونية، التى سعت الأوساط الإسرائيلية للتشويش عليها وإرباك قدرتها على العمل[١٣٢] .

ويذكر أن كتابا صدر تحت عنوان "عين واشنطن" لمؤلفيه ، "فابريزيو كالفى"، و"ثيرى بفستير"، عن دار نشر "ألبان ميشيل" بباريس عام ١٩٩٧، فضح استخدام إسرائيل لخبراتها المتقدمة فى مجال علوم وتقنية الكمبيوتر للتجسس. فهذا الكتاب اعتبره المعلقون وثيقة تفضح ما وصفوه بـ "أوسع عملية تجسس فى نهاية القرن العشرين"، حيث كشفت صفحاته وقائع ما يدور داخل "مركز التنصت الإليكترونى"، الكونى، التابع لوكالة الأمن القومى الأمريكى، الذى يعمد إلى تفخيخ أجهزة الكمبيوتر المختلفة، المباعة إلى مناطق حساسة متعددة، فى بلدان العالم أجمع، ومنها بلداننا العربية، ببرنامج مدسوس أسمه "وعد" مهمته اختراق بنوك المعلومات، وذاكرة أجهزة الخصوم والحلفاء معا، وكشف كل اسرار الدول أمام كل من "وكالة المخابرات المركزية" (C.I.A.)، و"الموساد" الإسرائيلى، عن طريق اتفاق للتفاهم بين الولايات المتحدة و "إسرائيل"، تقوم بمقتضاه الولايات المتحدة بتسويق البرامج المفخخة لصالح "إسرائيل" فى الدول التى على خلاف مع "إسرائيل"، على أن تقوم "إسرائيل"، فى المقابل، بترويج البرنامج ذاته، لصالح الولايات المتحدة، فى الدول التى على خلاف مع أمريكا.

واستطاعت "إسرائيل"، بذلك، التجسس على دول عربية – كالأردن وعلى فلسطينيى الأرض المحتلة !!(١٣٣) .

غير أن الأخطر مما تقدم، يمكن رصده من تلمس حقيقة الدور المتقدم الذى تلعبه إسرائيل فى صميم "صناعة الإنترنت" ذاتها ، فهناك قرب بحيرة "طبرية"، تقوم شركة إسرائيلية، (وحيدة فى العالم)، لصناعة رقاقة تحويل : (Transmission Chip) للإنترنت، وهو ما دفع كاتب أمريكى، غير معاد لإسرائيل، بأى صورة من الصور، هو "توماس فريدمان"، للتساؤل : "ما الذى يحدث عندما تهيمن "إسرائيل" على أمن الإنترنت ؟!"(١٣٤) .

وقد أجاب الكاتب المصرى "فهمى هويدى"،على هذا التساؤل الهام "الذى سيحدث أن الكل سيخطب ود "إسرائيل"، بغض النظر عن مصير السلام"!، ضاربا أمثلة محددة عن تهافت كل من اليابان والصين والهند، وهى دول كان لها مواقف متحفظة، وبعضها معادية، تجاه "إسرائيل" فى فترة سابقة، واندفاعها للتعامل مع الدولة الصهيونية، فى

كل مجالات العلم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتسليح، بعدما حققت ما حققته من إنجازات، على الرغم من تعثر عملية التسوية السياسية، بل وثبوت مماطلة "إسرائيل"، وتبدى مظاهر عدوانيتها المستمرة وعنصريتها الدائمة، وعلى حد تعبير باحث اقتصادى إسرائيلى "إذا كنت تملك التكنولوجيا التى يحتاجها الآخرون .. فمن يعبأ إذا كنت تقمع الفلسطينيين؟""(١٣٥) .

الجيش حاضنة "الطفرة التكنولوجية" :

ومثلما كان المجهود العسكرى وراء مد مجمل الصناعات الإسرائيلية بأغلب عناصر قوتها، فقد كان هذا الأمر صحيحا أيضا بالنسبة للطفرة الملحوظة التى تعيشها "إسرائيل" فيما يتعلق بالصناعات التكنولوجية العالية.

ومما يلفت النظر، بشكل كبير، بالنسبة للقائمين على شئون هذه "الطفرة" أمران، أولهما : صغر سن العناصر البارزة فى هذا المجال فى العشرينيات والثلاثينيات، على عكس نهضة الصناعات التقليدية، التى قادها - على الأغلب - رجال تخطوا مرحلة الشباب، وثانيهما، وهى مسالة مرتبطة بسابقتها، أن معظم قيادات شركات التكنولوجيا المتقدمة، هى من العناصر التى اكتسبت مهارتها التقنية الأساسية، فى فترة خدمتها الإلزامية بالجيش، كمجندين أو متطوعين، قبل دخولهم مرحلة الدراسة الجامعية، حسب النظام المتبع فى "إسرائيل".

وبحسب البروفيسور "جادى أريفا"، من جامعة "تل أبيب"، فإنك "إذا أردت أن تفهم صناعات التقنية العالية، فى "إسرائيل"، عليك أن تبدأ بفهم الجيش"(١٣٦) ، "حيث هناك يأخذون شبانا وشابات، بالثامنة عشر من العمر (موعد بدء الخدمة الإلزامية بالجيش) ويخضعونهم لتدريب مكثف على علوم الكومبيوتر الأساسية، ثم يعطونهم مسئوليات كبيرة فى وظائفهم المختلفة بالجيش لا تتناسب - فى غالبية الأحيان مع أعمارهم الصغيرة، مما يفرض عليهم تحديات كبيرة تجعلهم مضطرين للخلق والإبداع"(١٣٧) .

ويعترف "إيلى باركات"، مؤسس شركة "باك ويب" لخدمات الإنترنت، بأهمية الخدمة الإلزامية بالجيش فى تطوير صناعات التقنية

العالية، الإسرائيلية، وتؤكد سيرة واحدة من كبريات شركات الاتصالات الإسرائيلية هذه الحقيقة، "شركة كروماتيس"، إذ أن مؤسسيها "أورني بتروشكا" و "رافي جدعون"، وهما في الثلاثينات من عمرهم، تلقيا تدريباتهما الأولية في مجال الاتصالات خلال خدمتهما الإلزامية بالجيش قبل دخولهما الجامعة، حيث درسا تقنية الاتصالات دراسة أكاديمية منتظمة(١٣٨) .

أطماع "إسرائيل" التكنولوجية:

تخطط "إسرائيل" لأن تكون أولا : المركز المهيمن للتكنولوجيا المتطورة في المنطقة، وثانيا : الوسيط الوحيد الذي تعبر عليه ما لا تنتجه من تقنيات، من الولايات المتحدة، واليابان وأوروبا الغربية إلى دول المنطقة. ويدفعها إلى هذا الأمر دافعان، أولهما " اندفاعها للهيمنة الاقتصادية، وثانيهما حدود سوقها الضيقة، والذي يجعل من الاقتصار على التسويق عبره، بالنسبة للشركات الإسرائيلية، والأجنبية العاملة في إسرائيل، أمرا لا يحقق عائدات اقتصادية مقبولة.

وفي هذا السياق، فلقد سعت "إسرائيل"، منذ أواسط عقد التسعينيات، إلى إقامة "شراكة" بين مؤسسات الكمبيوتر الإسرائيلية والأوروبية لتسويق تكنولوجيا الجانبين في البلدان العربية، بتمويل من الإتحاد الأوروبي، عبر شراكة مع مؤسسات أوروبية، مثل : "أوليفتي"، و"سيمنز"، و"فيليبس" وغيرها.

وكان عراب هذه المساعي، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "شمعون بيريز"، صاحب فكرة "السوق الشرق أوسطية"، التي ترتكز على قيام "إسرائيل" بدور ريادي في المنطقة يستند إلى تقدمها العلمي والتكنولوجي، واعتمادا على القدرات العربية المالية، الضخمة، والأيدي العاملة العربية الرخيصة وأساسا المصرية.

وتستند التصورات الإسرائيلية المقدمة إلى المجموعة الأوروبية على خطة متكاملة مداها خمس سنوات تقضي بأن يقدم الاتحاد الأوروبي مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتمويل مشروع يتضمن إنشاء شبكة ومراكز للتدريب التقني في الشرق الأوسط)، وتستفيد منها "إسرائيل" في تطوير منتجاتها التكنولوجية المتقدمة، ذات القيمة المضافة المرتفعة، واستثمارها

بوسائل التمويل الأوروبى، والعربى (فيما بعد)، من القطاعين العام والخاص[١٣٩] .

ويذكر أن هذه التوجهات أتت مواكبة لـ "حمى" التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى، وما صاحبها من ترويج لأوهام "مشاريع السلام" التى ستجلب الرخاء والرفاهية إلى أرجاء المنطقة، الأمر الذى دفع إلى التفكير فى تحويل بعض الصناعات العسكرية الإسرائيلية، التى تعانى مشكلات بنيوية، إلى الصناعات المدنية المستندة على خبراتها فى التصنيع الحربى المتقدم[١٤٠] .

وتهيئة لما توقعته الشركات الأجنبية، وروجت له "إسرائيل" بالحديث عن قرب الانفتاح الواسع على سوق الشرق الأوسط الضخم، مع بدء المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، دارت مفاوضات متوازية بين كل من شركة الاتصالات البريطانية السلكية واللاسلكية "Cable and Wireless"، وشركة الاتصالات الألمانية الضخمة "بوندز بوست تيليكوم"، والشركة الأمريكية العملاقة (AT & T)، والشركة الفرنسية "فرانس تيليكوم"، كل على حدة، مع "شركة الاتصالات الإسرائيلية"، "بيزيك" بهدف شراء حصة تقدر بـ ٢٥٪ من قيمة الشركة الأخيرة (قيمة الشركة الكلية نحو بليونى دولار).

والمعروف أن ذلك التوجه، أى التأهب لمرحلة غزو بلدان العالم العربى والشرق الأوسط، بعد بدايات التفاوض على مستقبل القضية الفلسطينية، كان هو الحافز خلف اندفاع شركات إسرائيلية كثيرة لإعادة هيكلة بنيتها، وصياغة توجهاتها لكى تكون منسجمة مع المستهدفات الجديدة، ومنها مجموعة شركات "كور" الإسرائيلية الضخمة، "كور إند ستريز"، التى تعد أكبر المجموعات الصناعية الإسرائيلية ربحية، والتى قدرت القيمة الإجمالية لأنشطتها، عام ١٩٩٤، بنحو ٢,٥ بليون دولار. فحسب تصريحات "بينى جاوون"، المسئول التنفيذى الأعلى فى مجموعة "كور"، "ترغب فى الاستفادة مما فى السلام الشرق أوسطى من قوة كامنة"، حيث "ستكون لدينا سوق تضم ٣٠٠ مليون مستهلك، وسندخل عصرا جديدا، وسنتخذ موقفا جديدا، يضع النشاط الاقتصادى فوق العقائد السياسية"[١٤١] .

غير أن هذا التوجه لم يلق دائما تحبيذا على الجانب العربى، فالبعض رأى أن سوق التكنولوجيا والمعلومات، التى نمت فى الوطن

العربى من دون المعونة الإسرائيلية، فيما مضى، ليست بحاجة الآن، وقد بدأت تسرع الخطى، إلى التقنية الإسرائيلية، وهى لم تحتاج إليها فى أوقات ضعفها، وليست بحاجة إليها فى الوقت الذى بدأت تنظر خارج السوق العربية"(١٤٢) .

إسرائيل وقرصنة الكمبيوتر

واللافت أن الأوساط الإسرائيلية التكنولوجية، كدأبها دائما، لم تدخر وسعا فى استخدام كافة الأساليب المتاحة، المشروعة وغير المشروعة، لمضاعفة مكاسبها من سوق الكمبيوتر العالمية، وقد ذكر مكتب الممثل التجارى الأمريكى - على سبيل المثال - فى التقرير السنوى الذى أصدره بتاريخ (١٩٩٩/٤/٣٠)، أن "إسرائيل" تعد واحدة من الدول التى تمارس "أساليب غير منصفة"، وهى واحدة من بين ستة عشر دولة تمارس "أسوأ أنواع خرق الحقوق الفكرية"، وأعلن العاملون فى مكتب الممثل التجارى الأمريكى أنهم سيراجعون ممارسات "إسرائيل"، فى هذا المجال، فى ديسمبر ١٩٩٩، قبيل وضع اتفاق منظمة التجارة العالمية، الخاص بالنواحى التجارية من حقوق الملكية -اتفاق "تريبس"- موضع التنفيذ، فى اليوم الأول من عام ٢٠٠٠.

وأضاف المكتب "أن السوق الإسرائيلية المحلية، غارقة فى التسجيلات الصوتية، وألعاب الفيديو المسروقة، ولذا صارت "إسرائيل" مركزا لتوزيع منتجات الوسائط المتقدمة المرئية المسروقة، التى تنتجها الدولة العبرية نفسها، على عدد كبير من الدول.

وتقول الشركات الأمريكية المعنية، أنها خسرت ١٧٠ مليون دولار، من العائدات، خلال عام ١٩٩٧ وحده، بسبب أقراص الليزر الإسرائيلية، غير الشرعية(١٤٣) .

آفاق الشراكة الأوروبية - الإسرائيلية

.تمثل الإنجازات الإسرائيلية، فى مجال التكنولوجيات المتقدمة، حالة نموذجية لآليات التفاعل بين العناصر الخارجية والداخلية، وللكيفيات التى تتحقق عبرها الإستفادة من المساندات الخارجية عن طريق كفاءة الاستخدام، والجاهزية الذاتية، الأمر الذى يقود إلى نتائج

عملية، إيجابية، ملموسة.

فلاشك أن هناك مساعدات ضخمة قدمت من أمريكا والغرب والدول الصناعية الآسيوية المتطورة، لإسرائيل، نظرا للاتفاق العام فى المصالح والاستراتيجيات، لكن هذه المساعدات استمرت فى التدفق على إسرائيل، حتى فى لحظات التناقض المؤقت بين الطرفين فى التكتيكات والرؤى ، ويعود هذا الأمر، فى الواقع، إلى كفاءة الحشد الإسرائيلى للأنصار والأصدقاء، وقدرتها على استغلال كل عناصر التأثير فى صنع القرار الغربى، فى الأوقات الحرجة، كما يتبدى من التطورات التى مر بها "اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجى" بين الاتحاد الأوروبى وإسرائيل.

فعلى امتداد السنوات الاثنتى عشرة الماضية، تمتعت إسرائيل بكل حقوق الأعضاء فى الاتحاد، عدا حق التصويت، فى إطار "برنامج البحث العلمى للاتحاد الأوروبى"، بمساندة ودعم الدول الأوروبية، وهو البرنامج الذى رصد له فى الفترة ما بين ١٩٩٩ و ٢٠٠١ ميزانية تبلغ ١٥ بليون يورو نحو ١٧ بليون دولار. ووفقا للوثائق الرسمية للاتحاد، فقد تسلمت "تل أبيب"، ضمن البرنامج الرابع والأخير للبحث العلمى ما يصل إلى ٤٥ مليون يورو، نحو ٦٠ مليون دولار، للمساهمة فى تمويل ٣٦٩ برنامجا نظمتها المؤسسات الإسرائيلية المتخصصة، وحسب رؤية الخبراء، فإن أهمية البرنامج بالنسبة لإسرائيل، لا تكمن فى المبالغ الممنوحة لها لتمويل أبحاثها، بل "فى النوعية المتقدمة للغاية لهذه البرامج، التى تعد جوهرة البحث العلمى الأوروبى"، ويضاف إلى ذلك، أن المعاهدة التى تحكم الأبحاث تتيح لإسرائيل الحصول على النتائج التى تتوصل إليها الأبحاث العلمية فى كل الدول الأعضاء ما عدا الأبحاث النووية[١٤٤] .

وفى أوائل عام ١٩٩٩ أجرت دول الاتحاد الأوروبى مشاورات معمقة لاستثناء إسرائيل من البرنامج الجديد للبحث العلمى الأوروبى، كعقاب لها على "سياساتها المعيقة للسلام"، فى ظل حكومة رئيس الوزراء السابق "بنيامين نيتانياهو"، ومع مماطلتها فى تنفيذ اتفاقية "واى ريفر" الموقعة فى واشنطن فى شهر أكتوبر ١٩٩٨[١٤٥] .

لكن إسرائيل، استطاعت، بكفاءة، تعبئة أنصارها فى مختلف العواصم الأوروبية ومؤسسات الاتحاد، والمؤسسات الصناعية الأوروبية

التى تساهم فى المشاريع العلمية المشتركة مع المختبرات والمؤسسات الإسرائيلية، بعد أن تنبهت قبل وقت كاف لنية دول الاتحاد، ولعب كل من "المبعوث الأوروبى لعملية السلام"، "ميجل موراتينوس"، وعضو المفوضية الأوروبية المسئولة عن برامج الأبحاث العلمية، رئيسة الوزراء الفرنسية السابقة، "أديت كريسون"، دورا هائلا لمساندة اللوبى الإسرائيلى، فى مساعيه لمنع توقيع أى عقوبة على إسرائيل، بحجة أن "العقوبات لا تجدى نفعا ". وبالفعل نجحت هذه الجهود المنظمة، وفازت إسرائيل بتمديد الاتفاق خلال الأعوام الخمسة المقبلة!(١٤٦)

ومن جهة أخرى، وفى خطوة غير مسبوقة، وافقت الحكومة البريطانية على إنشاء صندوق مشترك، مع إسرائيل، يتخذ من بريطانيا مقرا له، لدعم المشروعات المشتركة "فى مجال التكنولوجيا المتطورة"، وأعلن "ستيفن بايرن"، وزير التجارة والصناعة البريطانى، بأن إسرائيل "تتمتع بأعلى كثافة فى الخبرة العلمية والتقنية، فى العالم، وهى قوية - بشكل خاص - فى الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبرامج الكمبيوتر، كما تتمتع بقوة متنامية فى "التكنولوجيا الحيوية"(١٤٧) .

وأشار بايرن إلى أن "بريطانيا تمتلك مهارات مكملة فى مجال العلوم والتكنولوجيا وتطوير المنتجات والتصنيع والتسويق، بما يدعم التعاون مع إسرائيل". وصندوق التعاون الإسرائيلى البريطانى هو أول صندوق من نوعه يقام فى بريطانيا للتعاون مع دولة أخرى(١٤٨) .

ويذكر أن إسرائيل كانت قد أقامت صندوقا مماثلا، مع الولايات المتحدة، منذ نحو ثلاثين عاما. وكذلك أنشأت حكومتا كوريا الجنوبية و "إسرائيل" صندوقا مشتركا للاستثمارات فى مجال البحث والتنمية، سيكون حجم تعامله ٦ ملايين دولار فى المرحلة الأولى للعملية.

كما أعلن عن مباحثات بين إدارة صندوق رأس المال التايوانى العملاق "هونتونج"، وإسرائيل، بهدف بحث إمكانية الاستثمارات فى شركات التكنولوجيا العالية الإسرائيلية(١٤٩) .

أما اليابان، وهى الدولة التى تقف على القمة مع الدول المتقدمة فى التكنولوجيات الرفيعة، فقد وقعت مع إسرائيل، فى أواخر عام ١٩٩٤، اتفاق لتوسيع التبادل الثقافى والتكنولوجى، خلال زيارة "اسحق رابين"، رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق، وهى الأولى لرئيس حكومة

إسرائيلى إلى طوكيو، يتم بموجبها تشكيل لجنة مشتركة، تجتمع كل عامين، للبحث فى التبادل العلمى، وتبادل المعلومات الخاصة بالتكنولوجيا لأغراض سلمية، ولزيادة التبادل بين الأكاديميين والطلاب والفنيين "بين البلدين"(١٥٠) .

كذلك، فقد زار "بنيامين نيتانياهو"، رئيس الوزراء السابق، طوكيو فى أغسطس عام ١٩٩٧، على رأس وفد كبير من رجال الأعمال الإسرائيليين، وبرفقته وزير المالية، وعالم الذرة والفضاء الشهير، "يعقوب ننمان"، حيث أشاد بالفرص الكبيرة التى ستتوفر أمام اليابان، بعد تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية، وخصوصا التكنولوجية، مع إسرائيل، وأعلن "نيتانياهو" أن إسرائيل وصلت بسبب احتياجات القطاع العسكرى، "إلى قمة التكنولوجيا المتطورة"، مشيرا إلى أن عدد الباحثين والعلماء من أصل روسى الذين يعيشون فى إسرائيل، ضرب رقما قياسيا(١٥١) .

غير أن الأزمة الاقتصادية التى عانت منها الصناعات العسكرية الإسرائيلية، من جهة، والصعوبات العديدة التى واجهتها بعض الصناعات الإسرائيلية التكنولوجية المتقدمة فى وجه المنافسة الضارية من نظيراتها الغربية والأمريكية من جهة أخرى، أدت إلى ارتباكات عديدة فى مواقع بحثية وإنتاجية متعددة، عبرت عنها "د. أرنابرى"، كبيرة العلماء فى وزارة الصناعة والتجارة، بإلحاحها على ضرورة أن تزيد إسرائيل من ميزانية الأبحاث والتطوير، للشركات الإسرائيلية، "وإلا سيكون هناك شك فى استمرار نشاط بعض الشركات الرائدة، فى مجال التكنولوجيا، مثل آى. سى. إيه، وإيفرت"(١٥٢) .

وكانت شركة "بى.نت واركس" التابعة لشركة "نورتل" الكندية، قد أوقفت نشاطها، وسرحت العاملين بها، فى مجال تخطيط البيانات، وطلبت نقل نشاط تحليل أنظمة الاتصالات إلى الولايات المتحدة، كما أغلقت شركة أخرى مركزها للتطوير والإنتاج فى إسرائيل المسمى "أوكتيل تكنولوجيوت"، فيما قلصت شركة "جينرال سيتسمز"، التابعة لـ "جنرال اليكتريك"، عدد العاملين فى مصنعها بحيفا، كذلك قامت "إس.إيه لوجيك" بإغلاق مراكز التطوير التابعة لها، فى إسرائيل، وكذلك فعلت شركة "ميدترنيك" الأمريكية، وفصلت شركة "كوالكوم" ستمائة من

العاملين فى فروعها ومراكزها المنتشرة فى بلاد العالم، كما أعلنت عن تقليص نشاط مركز الأبحاث والتطوير التابع لها فى إسرائيل(١٥٣) .

ودفعت ظروف الانتفاضة الفلسطينية التى تفجرت فى الأراضى المحتلة عقب زيارة "إريل شارون"، سفاح "صبرا وشاتيلا"، الاستفزازية، إلى المسجد الأقصى، فى الثامن والعشرين من شهر سبتمبر ٢٠٠٠، والصدامات الدامية المستمرة بين الشعب الفلسطينى وقوات القمع الإسرائيلية، والتوتر الشديد الذى عم المنطقة من جراء العدوانية الصهيونية التى تبدت فى قتل الأطفال الأبرياء، ومواجهة المتظاهرين العزل بالرصاص والصواريخ والدبابات والطائرات، على مرأى ومسمع من العالم أجمع، دفعت العديد من الشركات الأجنبية العاملة في إسرائيل، إلى إعادة تقويم أوضاعها فى ظل الأوضاع المتدهورة.

ففى حين ألغت الشركات السياحية رحلاتها إلى "إسرائيل" والأراضى الفلسطينية(١٥٤) مسببة خسائر للاقتصاد الإسرائيلي قدرت بنحو مليار دولار(١٥٥) منذ أعلنت ناطقة باسم شركة "B.G. International" التابعة لمجموعة "B.G." البريطانية أنها ستعيد النظر فى أعمال الحفر المقررة، لمشاريع الغاز الطبيعى قبالة ساحل "إسرائيل" وغزة إذا استمر التوتر(١٥٦) . وامتد آثار الانتفاضة إلى قيمة الأسهم وسعر العملة الإسرائيلية (الشيكل)(١٥٧) ، وعانى نحو ٧٥٪ من الشركات الإسرائيلية من تراجع المبيعات وانخفاض طلبات الشراء وتأخر الاستثمارات، حسب دراسة لاتحاد الغرف التجارية فى إسرائيل(١٥٨)

أما بالنسبة لشركات التكنولوجيا الإسرائيلية فقد تكبدت خسائر فادحة، فقد انخفضت القيمة السوقية الإجمالية لأسهم ٨٠ شركة من شركات تكنولوجيا المعلومات الإسرائيلية المدرجة فى سوق التبادل الإليكترونى (ناساداك) ، بعد شهرين من انتفاضة الأقصى، من نحو ٥٣ بليون دولار، إلى ٣٤ بليوناً، مكبدة حاملى أسهمها الأمريكيين خسائر وصلت إلى ٢٠ بليون دولار(١٥٩)

مستقبل الكمبيوتر وصناعة المعلومات فى إسرائيل

وعلى مستوى آخر - مستوى "البنية الأساسية"، فقد سعت إسرائيل لتهيئة الأجيال الجديدة للتعامل مع ثورة المعلومات والتواؤم مع مظاهرها، فتبنت خطة بدأ تنفيذها منذ عام ١٩٩٣، تستهدف توفير جهاز

كمبيوتر لكل روضة أطفال (حوالى ٤٠٠٠) وجهاز طرفى لحاسوب لكل عشرة أطفال فى المدارس (عددهم نحو ١,٢ مليونا)، وفى خلال ثلاث سنوات من بدء البرنامج تم توفير أكثر من ربع الكميات المطلوبة (٣٣٤٠٠ جهاز طرفى، ١١٦٠ حاسوب)، ويعنى استمرار معدل الإنجاز هذا، تحقيق الهدف المتوخى بحلول عام ٢٠٠٥[١٦٠] .

ويشير الدكتور "نادر فرجانى"، فى دراسته التى أورد فيها الأرقام السابقة، أننا إذا أردنا تحقيق هذا المعدل، فى مصر، الذى بلغ عدد تلاميذها فى منتصف التسعينات نحو خمسة عشر مليونا، فسيتطلب تحقيق هذا الهدف وبمعدلات الإنجاز المصرية، ٧٥ عاما، (حتى عام ٢٠٧٠)، أى بعد خمسة وستين عاما من تحقيق الهدف نفسه فى إسرائيل .. ويضيف الباحث هذا فقط عن توافر الحواسيب .. ناهيك عن الاستخدام الكفء ؟!.[١٦١]

وكان من نتيجة هذا الاهتمام العام الذى أولته إسرائيل - على كل المستويات - للكمبيوتر، باعتباره مدخلا وعنصرا رئيسيا لولوج بوابة العصر الحديث، عصر ثورة العلم والتكنولوجيا والاتصالات، أن حققت إنجازا معترفا به، ففى تقرير حديث للبنك الدولى أشار إلى أنه يوجد فى إسرائيل ١١٨ جهازا للكمبيوتر لكل ألف شخص، مقابل ستة أجهزة لكل ألف شخص فى مصر (النسبة نحو عشرين ضعفا)[١٦٢] ، وهو ما يعكس موضوع حجم الفجوة الضخمة فى هذا المجال الهام، ودلالات ذلك وانعكاساته على شتى المستويات.

وعلى الرغم من التحفظات التى يتوجب أن نستقبل بها بعض التقديرات الخارجية لقيمة الخطوات التى قطعتها إسرائيل فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والشبكات والبرامج، وهى كلها تقنيات حديثة ستشكل معلما رئيسيا من معالم الاقتصاد الكونى فى القرن القادم، إلا أن توقعات بعض كبار المختصين يجب أن توضع فى الاعتبار، وأن تؤخذ على محمل الجدية لدى تقدير الشوط الذى قطعته إسرائيل فى هذا المضمار طوال عقد التسعينات، فحسب "إليانا جيرارد"، رئيسة مجموعة "جيرارد انترناشيونال"، الأمريكية - الإسرائيلية، العاملة فى المجال الاستشارى، فإنها تتوقع أن تكون إسرائيل، بحلول عام ٢٠٠٥ "المركز العالمى الرئيسى للأبحاث والتطوير، فى مجال التكنولوجيا

المتطورة"[١٦٣].

أما "جون سميث الإبن"، رئيس شركة "جنرال موتورز" الأمريكية العملاقة، فقد وصف إسرائيل بأنها "منبع قوة متطور فى الصناعات التقنية الرفيعة"[١٦٤] .

٢-علوم الذرة وتقنياتها فى إسرائيل

مما يلفت النظر، وله ما له من دلالات واضحة، أن تتجه الدولة الصهيونية الوليدة، فور إعلانها إلى إيلاء قضية امتلاك ناصية الطاقة النووية اهتماما فائقا، لا يتناسب وظروف دولة تعيش فى خضم حروب وصراعات ضارية على كل الجبهات، وفى وقت لم يكن فى العالم كله سوى الدولتين العظميين، آنذاك، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، اللتين تمكنتا من قطع شوطا حقيقيا فى هذا المضمار، ويضع دول متقدمة أخرى، كانجلترا وفرنسا، تسعى جاهدة للحاق بهما، ولو على مستوى أشد تواضعا.

لكن الدافع خلف هذا الاهتمام، كان واضحاً وله مبرراته، فقيادات الدولة الصهيونية كانت تدرك جيدا معضلة ميلاد وبقاء هذه الدولة المصطنعة، التى زرعت بجهود استعمارية فى أرض ترفضها، ووسط إناس يقاومونها، ويرفضون قبولها. وهى لهذا بحاجة شديدة إلى فرض وجودها بالقوة الباطشة، وبامتلاك أسلحة فتاكة تظن أنها قادرة على الاحتماء بها من رفض أصحاب الأرض، وكوسيلة لحماية نفسها من البيئة المعادية المحيطة.

وهكذا، ففور إعلان الدولة تحركت الأجهزة العلمية والأمنية الإسرائيلية على مجموعة من الجبهات المتكاملة، فى مجال توفير أسباب إنهاض صناعة طاقة نووية صالحة للاستخدام العسكرى، فى المقام الأول، حيث تم تأسيس وتطوير "البنية الأساسية"، على النحو التالى :

١- القيام بعملية مسح تفصيلى لصحراء النقب، على يد وحدة علمية تابعة لفرع البحث والتخطيط بوزارة "الدفاع"، بهدف البحث عن رواسب الفوسفات، التى يجرى استخلاص اليورانيوم منها، وهو أساس صناعة الطاقة النووية، بشقيها السلمى والعسكرى.

٢- إرسال عدد من نبهاء العلماء الشباب، عن طريق "وزارة الدفاع"،

إلى المراكز العلمية المتقدمة فى الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، للتدريب والتخصص فى مجالات العلوم النووية المتطورة. وقد ساعد العلماء اليهود الكبار، وعلى رأسهم "روبرت أوبنهايمر"، فى تدريب عدد منهم فى إطار مشروع "فلوسبتر"، والخاص بدراسة آليات التفجير الذرى تحت الأرض، وهى خبرة علمية نادرة.

٣- تكوين هيئة مستقلة للإشراف على تطوير أوضاع الجهد النووى الإسرائيلى، هى "وكالة الطاقة الذرية الإسرائيلية"، فى ١٩٥٢/٦/١٣، كمؤسسة بحثية وإشرافية.

٤- إنشاء مركز للأبحاث التقنية فى المجالات النووية، تابع لمعهد "وايزمان"، فى "روحوبوت"، هو "دائرة الفيزياء النووية"، ومدها بكل الخبرات والإمكانات الضرورية حتى تتمكن من أداء دورها.

٥- تنظيم عملية الاشتراك فى المؤتمرات العلمية بالخارج، والتخطيط لاستقدام نخبة من العلماء والتقانيين الأجانب، لتبادل الخبرات، والاستفادة من الاحتكاك المباشر بهم، وبعض هؤلاء العلماء كانوا من أشهر وأكبر الأسماء فى عالم التقنية النووية، وحائزين على أكبر الجوائز، كجائزة "نوبل" للعلوم الفيزيائية، مثل "أوبنهايمر" و "تيللر" وغيرهما.

٦- الدفع بكل السبل المتاحة، المشروع منها وغير المشروع، عن طريق العلاقات الدبلوماسية، والاحتيال، والسرقة، وغيرها من أساليب، للحصول على كل أشكال التكنولوجيا والمعارف والمواد الضرورية المطلوبة لتطوير البرنامج النووى الإسرائيلى.

٧- تكوين مكتبة أبحاث ضخمة ضرورية لتطوير الجهد النووى، وقد قدمت أغلب محتوياتها هدايا مجانية من الولايات المتحدة والدول الغربية.

ويلفت النظر فى المشروع النووى الإسرائيلى ثلاث ملاحظات رئيسية :

أولا : أن هذ المشروع، ظل، منذ لحظة ميلاده، وحتى الآن، خاضعا خضوعا مطلقا لدواعى الأمن ومقتضيات السرية، الأمر الذى يعنى أن توجهاته العسكرية كانت هى الدافع الأول لإنشائه، والسبب الرئيسى الكامن خلف قرار امتلاك الخيار النووى، منذ البدايات الأولى.

ثانيا : من المؤكد أن الإنجازات الإسرائيلية فى مجال التقنية النووية، كما فى غيرها من المجالات، ما كان لها أن تتم، باليسر النسبى التى تمت به، لولا المساعدات الأمريكية والغربية التى اتخذت مئات الأشكال مادية وأدبية، اقتصادية وسياسية، علمية وتكنولوجية، حتى ليصح القول بأن من المستحيل التحدث عن عملية إبداع إسرائيلى خالص فى هذا المجال، أو التيقن من إمكانية أن تستمر "إسرائيل" بهذا الزخم، فيما لو رفع الدعم الأمريكى والغربى، المباشر، عنها.

ثالثا : وفى مجال العمل النووى بالذات، فإن تسترا مؤكدا ومفضوحا، وقع ويقع كل يوم، حيث يتم غض النظر عن اختراق "إسرائيل" لكل قواعد القانون الدولى، ومؤسسات الرقابة الدولية، وضربها عرض الحائط بالالتزامات المعقودة، وهناك أشكال فاضحة من التواطؤ الصريح لتمرير تكنولوجيات "محرمة" إلى الدولة اليهودية، منذ نشأتها، ولعبت ظروف استراتيجية وتاريخية عديدة- منها طبيعة المصالح الغربية فى المنطقة، وقرب عهد التهديد النازى لليهود، ونقمة فرنسا على مساعدة مصر لثوار الجزائر .. ألخ- دورها لتوفير ظروف مواتية تساعد على هذا الأمر، ومهد الأرض لتيسير شروط النجاح للعلماء الإسرائيليين، فى مجال شديد التعقيد، وبيئة شديدة الحساسية .. هو مجال التكنولوجيا النووية عامة، وتكنولوجيا الاستخدام العسكرى للطاقة النووية، بشكل خاص.

وعلى سبيل المثال :

ففيما بنت فرنسا المفاعل النووى الرئيسى لإسرائيل، مفاعل "ديمونا" بصحراء النقب، وقدمت قاعدة المعلومات النظرية والتقنية، ودربت الخبراء والفنيين، وقدمت التغطية السياسية والإعلامية، قدمت الولايات المتحدة، خدمة لا تقل أهمية أو قيمة، بموجب برنامج "الذرة من أجل السلام"، حيث أنشأت للدولة الإسرائيلية مفاعل "ناحال سوريك"، وأمدت "إسرائيل" بسيل من الخبرات والمختبرات والمواد الأولية والأجهزة المعاونة، التى ما كان يمكن لإسرائيل بدونها التقدم خطوة للأمام، فى هذا المضمار الصعب، إلا بجهد جهيد، ويصف "ستيفن جرين" حقيقة الموقف الأمريكى فى كتابه "الانحياز : علاقة أمريكا السرية مع دولة "إسرائيل العسكرية"، حيث يؤكد أن المساندة الأمريكية لم

تقتصر على تقديم المساعدات الفنية والتقنية، بل أنها شاركت أيضا فى أبحاث "معهد وايزمان"، وأهدته الجزء الاساسى من ميزانية مشاريعه النووية[١٦٥] ، وكذلك تمتلىء الأدبيات الخاصة بتاريخ البرنامج النووى الإسرائيلى بعشرات الوقائع التى تؤكد حقيقة الموقف الأمريكى والغربى الذى يكيل بمكيالين، إذ بينما يتعقب برامج التسليح لخصومه، يتجاوز عن برامج أخطر، ومساع أوسع مدى لدول حليفة تستهدف تدعيم ترسانتها النووية كإسرائيل وغيرها ..

أما النرويج، فلقد اشترت عشرين طنا من الماء الثقيل، مقابل بيعها "إسرائيل" مادة اليورانيوم، وقيامها بفصل البلوتونيوم لها، كذلك فقد سربت المملكة المتحدة أربعين طنا من اليورانيوم البريطانى، بصورة سرية، إلى "تل أبيب"[١٦٦] ، بينما نقلت إحدى الشركات البلجيكية أطنانا أخرى من اليورانيوم إلى الدولة الصهيونية، بطرق ملتوية، وفى الوقت الذى قدمت فيه ألمانيا (الغربية) مسرعا من نوع Erator إلى "دائرة الفيزياء النووية التجريبية" بمعهد "وايزمان"[١٦٧] ، نظمت، عام ١٩٦٨، وقائع عملية اختطاف مسرحية، عرفت باسم "عملية بلومبات"، تم عبرها نقل مائتى طن من خام "اليورانيوم"، عبر زوارق بحرية، وبتواطؤ مكشوف، إلى "إسرائيل"[١٦٨] .

إنجازات إسرائيلية فى المجال النووى :

انتاج الماء الثقيل :

وقد استطاع علماء إسرائيليون، أكثرهم تحصل على خبراته الأساسية فى الخارج، التوصل إلى ابتكار طريقة فعالة لإنتاج "أوكسيد الدوتيريم" المعروف باسم "الماء الثقيل"، وهى مادة مهمة تستخدم لإنتاج الطاقة النووية بطريقة اقتصادية، عن طريق تشغيل المفاعلات بوسائط كيميائية.

واستطاعت "إسرائيل" مقايضة أسرار هذه الطريقة المستحدثة، التى توصل إليها البروفيسور "دوستروفسكى"، عام ١٩٥٣، بخبرات، وخامات أولية، وتكنولوجيات جديدة، كانت "إسرائيل فى مسيس الحاجة لها، تحصلت عليها من دول أجنبية.

استحداث وقود نووى :

ويقول الأخصائيون العاملون فى مفاعل "ديمونا" أنهم توصلوا لطريقة جديدة لفصل "اليورانيوم" عن "حمض الفوسفوريك" باستخدام نوع جديد من الراتنج القابل لتبادل الأيونات، كما بحث الأخصائيون فى "دائرة الهندسة"، التابعة لجامعة "بن جوريون"، استحداث وقود نووى يتألف من خليط من "اليورانيوم" و "الثوريوم"، ويتم باستخلاص هذا الوقود، إنتاج النظير "يورانيوم ٢٣٣"، القابل للانشطار بدلا من "البلوتونيوم"(١٦٩) .

الإغناء بالليزر :

كما نشرت تقارير عن قيام علماء فيزياء إسرائيليون باستخدام الليزر لعمليات "الإغناء"، منذ عام ١٩٧٢، حيث استطاعوا إحراز تقدما كبيرا فى هذا المجال بجهود العاملين الإسرائيليين "يشعياهو نيفينتسال" و"مناحيم ليفين"، وبهذه العملية سيكون بالمستطاع إغناء سبعة جرامات "يورانيوم ٢٣٥" إلى نسبة ٦٠٪، فى أقل من يوم واحد. وهى ما يعنى إمكانية صناعة القنابل النووية بتوفير ٥٠ كيلو جراما من اليورانيوم المغنى بنسبة ٦٠٪ لكل قنبلة، وهى عملية اقتصادية إلى حد بعيد.

المكونات العلمية والتكنولوجية للمشروع النووى الإسرائيلى

١ – مفاعل "ناحال شوريك"، (Israeli Research Reactor, IRR-1)

يقع على مقربة من معهد "وايزمان" للعلوم جنوبى "تل أبيب"، وهو مفاعل للأبحاث من نوع "بركة السباحة". منحته الولايات المتحدة لإسرائيل فى إطار برنامج "الذرة من أجل السلام"، هدية، ومعها ٦ كيلوجرامات من اليورانيوم ٢٣٥ المخصب (Enrichement) إضافة لمكتبة تقنية تتضمن أكثر من ٦٥٠٠ تقرير و ٤٥ مجلدا فنيا.

بدأ العمل يوم ١٦/٦/١٩٦٠، وهو يستخدم الماء الخفيف كمبرد ومهدىء لانتاج البلوتونيوم، وتصل نسبة التخصيب فيه ٩٣٪، وطاقته ٥ ميجاوات.

يعتبر نافذة "إسرائيل" على العالم النووى، إذ يتم عبره تبادل العلاقات مع الأوساط النووية الدولية، وتلقى المعلومات والأبحاث الفنية، وهو المركز الرئيسى لتدريب الخبراء والتقنيين.

وذكر "بيتر براى" فى كتابه "ترسانة إسرائيل النووية"، أن الولايات المتحدة منحت إسرائيل فى الفترة ما بين عام ١٩٦٠ و ١٩٦٥، خمسين كيلوجراما من اليورانيوم ٢٣٥، بدرجة نقاء (٩٠٪) لاستخدامها فى هذا المفاعل، وهذه الكمية "بهذه الدرجة من النقاء، تكفى دون الحاجة إلى تخصيب إضافى - لإنتاج عدة رؤوس نووية، ويرجع "براى" السبب فى عدم استخدام هذا المفاعل لإنتاج قنابل نووية، رغم الاستطاعة المتوافرة، إلى الإجراءات الوقائية "التى نصت عليها الاتفاقية مع الولايات المتحدة، وليس عجز المفاعل عن ذلك من الناحية التقنية"[١٧٠] .

٢ - مفاعل "ديمونا" (Israeli Research Reactor, IRR-2: (Dimona Nuclear Plant) :

يقع فى صحراء النقب، ادعت "إسرائيل" أنه مصنع نسيج، حتى اعترف "ديفيد بن جوريون"، أول رئيس وزراء إسرائيلى ، فى ١٩٦٠/١٢/٢١ بحقيقته، ويحاط بدرجة عالية جدا من الأمان والسرية .

أنشىء بمساعدة فرنسية مباشرة، عام ١٩٥٥، وبدأ تشغيله فى آخر عام ١٩٦٣. طاقته المعلنة ٢٥ ميجاوات، وتسربت معلومات عن مضاعفه قدرته لثلاث مرات أو أكثر، حيث أعلنت مجلة "الايكونومست" البريطانية أن الخبراء الإسرائيليين قد ضاعفوا طاقة "مفاعل ديمونا" إلى (٧٠) ميجاوات[١٧١] ، وهو ما يعنى رفع انتاجه من "البلوتونيوم" إلى ٣٥ كجم سنويا، فى حين أشار مسئول بهيئة الطاقة الذرية المصرية إلى أن الخبراء الإسرائيليين، قد أجروا تعديلات على المفاعل، بموجبها تم رفع قدرته إلى (١٥٥) ميجاوات[١٧٢]

دخل "ديمونا" طور العمل فى ديسمبر ١٩٦٣، ويشبه فى تصميمه مفاعل "سافانا ريفر"، "Savannah River" الأمريكى فى "كارولينا الجنوبية"، الذى ينتج مادة "البلوتونيوم" ٢٣٩ (PU-239)، المستخدم فى صنع القنابل النووية الأمريكية[١٧٣] .

يقع المفاعل فى قلب صحراء النقب، داخل المنطقة التى تحتوى على "مخزونات إسرائيل الهائلة من الفوسفات واحتياطى معروف من اليورانيوم يقدر بـ ٢٥٠٠٠ طن، فى منطقتى "آراد" و "أورون".(١٧٤) ويشتمل على عدد من الأبنية المنفصلة، التى يطلق عليها "ميشون"، (Machon)، ويوجد حاليا تسعة ميشونات عاملة، أربعة منها (رقم (١)، (٢)، (٨)، (٩)) مخصصة لصنع الأسلحة النووية، والباقى مخصصة للخدمات الأساسية، وهى على النحو التالى :

* **ميشون (١)** : له قبة يبلغ قطرها حوالى ١٨ مترا، وهو المفاعل النووى الذى بناه الفرنسيون.

* **ميشون (٢)** : مفاعل انتاج البلوتونيوم، ومعمل فصل "الليثيوم - ٦"، ومعمل إنتاج "التريتيوم" وصناعة كرات "البلوتونيوم" المعدنية، "البريليوم" وبعض أجزاء الاسلحة النووية الأخرى وتنقية الماء الثق

* **ميشون (٣)**: موقع إنتاج "اليورانيوم" الطبيعى من رواسب " اليورانيوم" ، " أكسيد اليورانيوم" وإعادة تشكيل اليورانيوم المستعمل، الذى يتم فصله فى " ميشون-٢" عن عناصر الوقود المستهلكة، وإرسال معدن "اليورانيو" إلى " ميشون-٥"، وتحويل "الليثيوم" إلى مادة صلبة لإنتاج "التريتيوم" فى المفاعل.

* **ميشون (٤)**: معمل معالجة النفايات ذات النشاط الاشعاعي، حيث تخزن النفايات المشعة علي هيئة سائل في خزانات، وتخلط النفايات ذات النشاط الإشعاعي المنخفض بالقطران وتدفن في باطن الصحراء داخل عبوات ضخمة.

* **ميشون (٥)**: معمل تصنيع وقود المفاعل، حيث تغلف قضبان "اليورانيوم" الصلبة بالألومنيوم.

* **ميشون (٦)**: لتأمين الخدمات الضرورية كالبخاروالكهرباء والكيماويات .. الخ.

* **ميشون (٧)**: غير معلوم تفاصيل ما يجرى بداخله.

* **ميشون (٨)**: معمل إنتاج "اليورانيوم المخصب" ب"الطرد المركزي" ومختبر نقاء العينات الناتجة في "ميشون-٢" واختبار الأساليب الجديدة في التصنيع.

* **ميشـون (٩):** ويتـم فيـه إجـراء الاختبـارات علـي فصـل نظـائر "اليورانيوم" بواسطة الليزر.

* **ميشـون (١٠):** ويسـتخلص فيـه "اليورانيـوم المسـتنفذ" (Depleted Uranium)، "أي الذي لا يحتوي إلا نسبة قليلـة من اليورانيـوم-٢٣٥، ولا يصلح كوقود للمفاعل"، ويستخدم في الرؤوس المسـتدقة لقذائف المدفعية الخارقة للدروع.

وبحسب أقوال التقني الإسرائيلي "موردخاي فانونو" المعتقل في إسرائيل بتهمة إفشاء أسرار المجمع النووي الذي ينتج القنابل النووية الإسرائيلية، فان إسرائيل تنتج سنويا، من مفاعل "ديمونا" حوالي ٤٠ كيلو جراما من "البلوتونيوم" الصالح للأسلحة النووية، وهذا الإنتاج مستمر منذ عشر سنوات، وربما عشرون سنة، ويحتاج السلاح النووي الواحد إلي ٤كيلو جرامات فقط، وهو ما يعنـي أن إسرائيل أنتجت بلوتونيوم يكفي لصنع ما بين ١٠٠إلي ٢٠٠سلاح نـووي [١٧٥] (وقت إفادة فعنونو عام ١٩٨٦)، وعلي الأرجح أن هذا التقدير قد زاد طوال الخمس عشر سنة المنصرمة.

٣- مفاعل جامعة "بن جوريون" في "بئر سبع":

مفاعل تجريبي، تم إنشائه بالاشتراك مع "لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية". يوجد بقسم الهندسة بالجامعة، ويستخدم في البحث العلمي، ولتدريب طلاب الهندسة النووية، واعداد الكوادر الفنية المطلوبة للعمل في المراكز النووية.

٤- مفاعل "معهد الهندسة التطبيقية ب التخنيون":

مفاعل تجريبي، قوته ٨ ميجاوات، يستخدم لاعداد الفنيين وتدريب الكوادر الفنية.

٥- المختبرات الحارة، (Hot Lab) :

وهي منشـآت بحثية تكميلية أساسية، ترتبط بالمجهود النووي العسكري، وتتبع كل من مفاعلي "سوريك"و"ديمونا" ويوجد مختبر منها تابع ل "دائرة الكيمياء النووية" بـ "التخنيون"[١٧٦] .

٦- كما تملك "إسرائيل" مفاعل تجريبي ثالث للأبحاث النووية، يشير إليه "المعجم العسكري الإسرائيلي"، دون أن يسميه أو يلقي الضوء علي موقعه أو طاقته أو الدور المنوط به!!(١٧٧) وقد حصلت عليه "إسرائيل" عام ١٩٨٠.من الولايات المتحدة الأمريكية.

وهناك معلومات، غير مؤكدة، عن مفاعلين آخرين، عرفا باسم "مفاعل ريشون ليزيون"، و"مفاعل النبي روبين"(١٧٨) .

كما ينشط في مجال البحث العلمي والتطبيقي، في المجال النووي بإسرائيل، عدة مراكز بحثية وعلمية أهمها:

أ- دائرة الفيزياء النووية في "الجامعة العبرية":

وهي هيئة أكاديمية لإجراء البحوث العلمية والتجارب التطبيقية في مجالات النشاط النووي، تقوم علي تدريب الأكاديميين والفنيين المتخصصين.

ب- دائرة العلوم والهندسة النووية في "التخنيون":

وتضم دائرة للكيمياء الإشعاعية والنووية، وفاصل للنظائر المشعة، ومسرع للإلكترونيات، كما تحتوي علي ما يوصف بأنه "أكبر مكتبة تكنولوجية في الشرق الأوسط"(١٧٩) . وقد افتتحت هذه الدائرة عام ١٩٥٨، ومهمتها الأساسية تدريب الفنيين علي وسائل تشغيل المفاعلات، والقيام بالأبحاث التجريبية.

ج- معهد "وايزمان" للعلوم في "روحوبوت":

وهو مركز بحثي علمي متطور يهتم بالتكنولوجيات الجديدة. أنشئت به دائرة للنظائر المشعة في وقت مبكر منذ عام ١٩٤٩، وقد جرى في معامله تطوير طريقة البروفيسور "دوستروفسكي" لإنتاج الماء الثقيل. يحتوي ما يقدره البعض: "أحدث أجهزة البحث في منطقة الشرق الأوسط، ومن بينها مسرع من نوع "فان دوجراف" وطاقته ٦ ميجا إليكترون فولت، وبه مسرع رقائق بلترون بطاقة ١٤ ميجا إليكترون.

وتتواتر الأخبار عن امتلاك "إسرائيل" القدرة علي إنتاج القنابل النووية التقليدية، والقنابل النيوترونية "الإشعاعية"، والقنابل النووية التكتيكية (المحدودة التأثير للاستخدام في مسارح العمليات) والسعي لامتلاك القدرة علي إنتاج القنابل الهيدروجينية، وكذلك عبوات نووية للاستخدام المدفعي.

وتملك "إسرائيل" وسائط عديدة لنقل هذه القنابل، من ضمنها الطائرات الاستراتيجية (F016) والصواريخ الباليستية، من طرازي "شافيت"و"أريحا" والغواصات النووية من طراز "دولفين" الألمانية الصنع، ولديها خطط استراتيجية لقصف مواقع محددة داخل العواصم الرئيسية العربية، وكذلك لمنع أي طرف عربي من امتلاك رادع نووي يوازن انفرادها به طوال المرحلة السابقة(١٨٠) .

٣- علوم الفضاء الكوني وتطبيقاته

كدأبها، واكبت الرؤية والتطلعات الإسرائيلية، التطورات الاستراتيجية في مناحي العلم والمعرفة التكنولوجية الحديثة المختلفة. وتبدو الجهود الإسرائيلية لدخول "عصر الفضاء" نموذجا متكررا لكيفية التخطيط العلمي المتواصل، وآليات العمل المستمر من أجل امتلاك ناصية المعرفة والتقنية الأساسية في هذا المجال الرفيع من مجالات العلم، والتي تتطلب مهارات عالية وإمكانيات بشرية ومادية كبيرة، وخطط طموحة، وإصرار علي النفاذ إلي لب القضايا، بدلا من الانشغال بالقشور والعناصر الشكلية.

وسنستعرض هنا أهم الهيئات الإسرائيلية المتخصصة، وأبرز الجهود والإنجازات وملامح الخطط المستقبلية في هذا المجال الخطير من مجالات العلم والتكنولوجيا المتطورة والذي له تأثير حاكم علي امتلاك الفضاء حربا وسلما.

الهيئات الإسرائيلية المتخصصة:

أ- اللجنة القومية الإسرائيلية لأبحاث الفضاء:

بعد عامين فقط من إطلاق قمر الفضاء السوفيتي الأول "سبوتنيك"، أعلنت إسرائيل تكوين اللجنة القومية الإسرائيلية لأبحاث

الفضاء عام ١٩٥٩، والتي كان من باكورة أنشطتها، إطلاق صاروخ "شافيت-١" عام ١٩٦١، بمعونة فرنسية، ثم "شافيت-٢"، الذي حمل معدات للرصد الجوي إلي ارتفاع ٨٠ كيلو مترا.

وبرز في هذا المجال دور البروفيسور "إرنست برجمان" العالم الإسرائيلي الشهير، الذي عمد -عبر رئاسته لـ "أكاديمية العلوم الإسرائيلية"- إلي توفير كافة الإمكانات أمام لجنة أبحاث الفضاء من اجل تطوير جهودها، حيث تم تخصيص مبلغ مائتي مليون دولار لها، عقب حرب يونيو ١٩٦٧، لتحقيق هدف إنتاج "قمر صناعي إسرائيلي" بعد أن رفضت فكرة الاستعانة بالأقمار الغربية الجاهزة.

ومع مقدم عام ١٩٧٤ تلقي البرنامج الفضائي الإسرائيلي دفعة قوية بتولي شخصية عسكرية بارزة، الجنرال "حاييم بارليف" الإشراف عليه. وكان من نتيجة تلك الجهود الدءوبة أن حظي برنامج إسرائيل الفضائي بالاعتراف الدولي عام ١٩٧٧، بموافقة "المنظمة الدولية لعلوم الفضاء" (كوسباد) علي عقد مؤتمرها السنوي في إسرائيل، حيث شارك فيه نحو خمسمائة عالم مثلوا ثلاثين دولة من جميع القارات(١٨١) .

ب- الوكالة الإسرائيلية لاستغلال الفضاء (سالا):

أعلن عن إنشائها عام ١٩٨٣، بواسطة البروفيسور "يوفال نئمان" وزير العلوم الإسرائيلي الأسبق، والسياسي العنصري واليميني المتطرف، واعتبرت هيئة تابعة لوزارة العلوم والتطوير، وتحددت مسئولياتها في "تشييد بنية تحتية، صناعية وعلمية، لاستغلال الفضاء لتعود بالفائدة علي الدولة وبالرخاء لسكانها"(١٨٢) .

وقد تشكلت البنية التنظيمية لهذه الوكالة من لجان فرعية، أبرزها:

(١) لجنة الملاحة والتعليم:

وتقوم بدراسة المشروعات البحثية المتعلقة بالفضاء وتعمل علي رفع مستوي الوعي بموضوعات الفضاء بين الشباب.

(٢) لجنة الملاحة الفضائية:

ويتركز دورها علي "معالجة تطوير القدرة الإسرائيلية علي بناء أجهزة علمية لأغراض إطلاق أقمار علمية إلى الفضاء" وكذلك تصميم أجهزة "يتم تركيبها في سفن المكوك الفضائي التابع لوكالة الفضاء الأمريكي".

(٣) لجنة العلاقات الخارجية:

ومهمتها رعاية وتوثيق العلاقات مع الهيئات المحلية والدولية، ومع مؤسسات البحث والتطوير، ومؤسسات الصناعات المرتبطة بقضايا الفضاء في البلدان المختلفة.

(٤) لجنة البني التحتية الفضائية:

ومهمتها المحددة: "تشييد بنية تحتية" بشرية، وصناعية/تكنولوجية، تتعلق بتطوير الأقمار الصناعية(١٨٣) .

(٥) لجنة التطبيقات الصناعية:

وهدفها "العمل علي تقريب المؤسسات الصناعية الإسرائيلية من مواضيع الفضاء"(١٨٤) ويتولي إدارة أنشطة "الوكالة الإسرائيلية لاستغلال الفضاء" مجلس مكون من ٢٣عضوا، من العلماء والمهندسين، وممثلين عن الوزارات المعنية، تقودها "لجنة تنسيق" مكونة من ستة أعضاء(١٨٥).

وحسب "أوري زامير" أستاذ الجغرافيا الفيزيائية وعلوم الكواكب بالجامعة العبرية، فان ابرز الأنشطة الأكاديمية والصناعية الإسرائيلية في هذا المجال، تتركز في:

١- نشاط فعلي في الجامعات والمراكز العلمية والأكاديمية (تل أبيب- النقب-التخنيون).
٢- باحثون أفراد يعملون في المجالات المتعلقة بأبحاث الفضاء في "الجامعة العبرية" ومعهد "وايزمان".
٣- المرصد الإذاعي التابع للجنة القومية لأبحاث الفضاء، وموقعه حيفا، ويختص بمتابعة مدارات الأقمار الصناعية.
٤- محطة الإطلاق والتجارب السرية، والتي أنشئت في السبعينيات علي

شواطئ البحر المتوسط.

٥- مؤسسة الصناعات الجوية وشركاتها (مابام-تمام-ألتا) وشركات ومصانع الإلكترونيات الرفيعة.

٦- كلية الهندسة الجوية، وتهتم بدراسة أجهزة الطيران والهياكل الفضائية، وأنظمة الملاحة الجوية التلقائية، ومنظومات الإنسان الآلي وتقنيات الطيران وبرمجتها(١٨٦) .

ويشير البروفيسور "زامير" إلي أن أبحاث الفضاء الفعلية في إسرائيل تتركز في "جامعة تل أبيب" ولا سيما في "دائرة الجغرافيا الفيزيائية والعلوم الفلكية" حيث تتم دراسة حزمة من الموضوعات المترابطة المتعلقة بمجال الفضاء، من أهمها:

- الطبقة الجوية المنخفضة وطبيعة الغيوم.
- الأرصاد الجوية بواسطة استخدام صور من الأقمار الصناعية.
- مشكلات المناخ الجوي.
- الأبحاث التجريبية للكواكب المذنبة.
- أبحاث بيئة الكرة الأرضية البعيدة.
- التفاعل بين الأقمار الصناعية والوسط الفضائي المحيط.
- أبحاث بنية الكواكب السيارة البعيدة، وأقمارها (ولا سيما القمران تيتان وأبوللو).
- مواضيع فلكية-فيزيائية نظرية.
- أبحاث أساسية وتطبيقية في فيزياء البلازما (الحالة الرابعة للمادة).

كذلك، تجري في "كلية الفيزياء والعلوم الفلكية" التابعة لجامعة "تل أبيب" مجموعة من الأبحاث، تتناول "الرياح الشمسية"، أما "الجامعة العبرية" في القدس المحتلة، فتولي اهتمامها لعدد من المواضيع في مجال المناخ الجوي المنخفض، كما ترعي محطة لليزر شيدت علي مرتفعات القدس، في حين تركز "جامعة بن جوريون" علي دراسة "رزم الجزئيات وفيزياء البلازما الضعيفة"(١٨٧) ، في حين يهتم "معهد التخنيون" بدراسة الفيزياء الفلكية والنظرية وموضوعات تتعلق بالهندسة الفضائية وتشغيل الصواريخ وميكانيكية المواد(١٨٨)

العلاقات بالوكالات النظيرة:

استطاعت "الوكالة الإسرائيلية لاستغلال الفضاء"، أن تنشئ علاقات عمل قوية للغاية، مبنية علي قاعدة واسعة من تبادل أشكال التعاون العلمي والتقني مع كل من:

-وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا).

-وكالة الفضاء الأوروبية (آيا).

-المركز القومي الفرنسي لأبحاث الفضاء (سينس).

-مركز الفضاء الألماني الغربي.

-وكالة الفضاء اليابانية.

وكذلك مع العديد من المصانع والشركات المتخصصة في أعمال الفضاء بأمريكا وأوروبا[١٨٩] .

وقد أفادت إسرائيل إفادة عظيمة من هذه العلاقات، التي سمحت لها بتطوير خبراتها واختبار أنظمتها وتدريب خبراءها والاستفادة من الكم الهائل، المتراكم من المعلومات لدي هذه الوكالات عبر السنين، بدون مقابل يذكر، مثلما هو الأمر مع وكالة "ناسا" الفضائية الأمريكية، التي سمحت للوكالة الإسرائيلية، حسبما يذكر البروفيسور "زامير"، منذ الثمانينيات، بالاستفادة من المعلومات الواردة عبر التليسكوب الفضائي الأمريكي المتاحة لعلماء الفلك الإسرائيليين، كما ساعدت الهيئات الأمريكية المتخصصة إسرائيل في صناعة الصواريخ التي حملت قمر "أوفيك" الصناعي وذلك بمدها بأجهزة التوجيه، والمستشعرات والجيرسكوبات وغيرها[١٩٠] .

وكالة الفضاء الروسية:

ومع التطورات "الدرامية" التي شهدها "الاتحاد السوفيتي السابق" ومنظومة "الدول الاشتراكية" استطاعت إسرائيل أن تحقق في مجال علوم وصناعات الفضاء، تراكما في العديد من المجالات الاستراتيجية الأخرى، وجنت العديد من المكاسب، جسدتها زيارة الرئيس الإسرائيلي السابق "عيزرا وايزمان" (مع بداية عام ١٩٩٠) لموسكو خاصة في مجال "استكشاف الفضاء"[١٩١] ، ومن هذه المكاسب:

١- استيعاب عدد هائل من علماء الفضاء السوفييت، الكبار الذين راكموا

خبرات ضخمة، وكونوا معارف عميقة بمجالات تقنية رفيعة، عبر عقود طويلة من العمل في البرنامج الفضائي السوفييتي، وبرامج الطيران والتسلح.

٢- توقيع عقد للتعاون مع وكالة الفضاء الروسية عام ١٩٩١، لتبادل المعلومات والمساعدات والخبرات النظرية والتقنية.

٣- الاتفاق مع الروس علي المساعدة في بناء مرصد يعمل بالأشعة فوق البنفسجية.

٤- شراء أجزاء من المجمع الفضائي السوفييتي الواقع في "بيكونور" بكازاخستان، مقابل تقديم عشرة مليارات دولار، تستخدم لإنقاذ البرنامج الفضائي الروسي من شبح الإفلاس، في ظل تعثر الدولة وعجز الاقتصاد.

٥- الإعداد لإرسال رائد فضاء إسرائيلي، علي متن مركبة فضاء روسية(١٩٢) .

٦- الإعداد لإنتاج قمر صناعي، بالاشتراك مع الدنمارك، حيث تم توقيع اتفاق ثلاثي في شهر أبريل ١٩٩٢، للتعاون بين كل من "أسرة الدول المستقلة" ودولة الدنمارك وإسرائيل، بهدف إنتاج قمر صناعي مشترك، تتولى "أسرة الدول المستقلة" إنتاج الصاروخ القاذف له، بينما تنتج إسرائيل التليسكوب وأجهزة الرصد فيه، وتقوم الدنمارك باطلاقه، ومن بين أهداف هذا المشروع فحص مواصفات الأشعة فوق البنفسجية في الفضاء، ومن المقرر أن يمكث حوالي خمس سنوات في مداره(١٩٣) .

وفي زيارة لرئيس الوكالة الفضائية الإسرائيلية، "يعقوب نئمان" إلي موسكو، يوم ١٩٩٧/٩/٢، أكد المسئول الإسرائيلي وجود إمكانات لـ "توسيع التعاون مع روسيا في مجال الأبحاث الفضائية والصناعات الصاروخية". وتابع "إن الوقت قد حان لتنفيذ مشاريع مشتركة علي غرار ما يجري مع الأمريكيين"، ودعا "نئمان" إلي تعاون أوسع مع روسيا "لتصنيع صواريخ صغيرة لاطلاق توابع خفيفة الوزن إلي مدارات منخفضة حول الأرض" وذكر أن "إسرائيل حققت نجاحات مهمة في صنع الصواريخ، في حين أن لدي الروس صواريخ ضخمة لاطلاق أقمار ومحطات مدارية، ولذا فإن البلدين يمكن أن يتعاونا لتوسيع

ترسانتهما الصاروخية![194] .

وكان قد أعلن في موسكو، في الثاني من مارس ١٩٩٥، أن روسيا ستطلق قمرا صناعيا إسرائيليا، في الثامن والعشرين من شهر مارس ١٩٩٥، من مطار "بليسيتسك"، محمولا علي صاروخ من طراز "توبول" المطور عن صاروخ "SS-25" العابر للقارات، ويزن هذا القمر ٥٢كجم، وصنع في معهد "التخنيون" بحيفا، وأطلق عليه اسم مموله: "جمورفين تيكسات-١"، كما أعلنت موسكو أنها ستطلق في صيف ١٩٩٥ قمرا إسرائيليا باسم "عاموس-٢" يخصص للاتصالات[195] ، وكذلك اتفقت روسيا علي دعم مشروع مشترك مع إسرائيل لانتاج طائرة "ياك-٤٨" المخصصة لرجال الاعمال وتصل سرعتها إلى ٨٠٠ كم فى الساعة والمسافة القصوى للتحليق ٦٨٠٠ كم[196]

وكانت المجر، وهى إحدى الدول الاشتراكية السابقة، قد طلبت من إسرائيل صناعة قمر اتصالات لحسابها، على أن يكون جاهزا للعمل قبل معرض "إكسبو المجر" عام ١٩٩٦[197] .

وامتدت المساعى الإسرائيلية، إلى مناطق كانت بعيدة المنال، حتى زمن قريب، حيث كشف الستار عن تعاون صينى - إسرائيلى لإطلاق قمر صناعى إسرائيلى، يستخدم لنشر منظومة اتصالات فى المناطق الريفية الصينية.

فقد أكد رئيس "المعهد الصينى للعلوم والتكنولوجيا والتطوير"، لدى زيارته إسرائيل فى شهر أغسطس ١٩٩٤، أن الدولة العبرية ستستعين بخبرة ومعدات الصين فى مجال الصواريخ ومنظومات الإطلاق، بينما تستعين الصين بالخبرة الإسرائيلية فى مجال الأقمار الصناعية.

وكانت الصين وإسرائيل قد وقعتا - فى منتصف عام ١٩٩٣ - اتفاقا للتعاون بينهما فى مجال العلوم والزراعة والطاقة، وجاء اتفاق إطلاق القمر الصناعى الإسرائيلى بواسطة الصواريخ الصينية تنفيذا لبروتوكولات التعاون الفنى والتقنى المبرمة بموجبه[198] .

ومن جهة أخرى، فلقد ذكرت صحيفة "دافار ريشون" الإسرائيلية أن شركتين، إحداهما إسرائيلية والأخرى ألمانية، تتعاونان فى إنتاج قمر صناعى للتجسس، له قدرة تحليلية عالية، وسيحمل اسم "ديفيد"، وتقوم

بتطوير هذا القمر شركة "إيلوب" الإسرائيلية بالتعاون مع الشركة الألمانية "أو. أتش. بى سيستمز"، وستكون لهذا القمر القدرة على التقاط صور فوتوغرافية للأرض تتميز بالدقة والوضوح(١٩٩) .

كذلك توصلت وكالة الفضاء الإسرائيلية، ووكالة الفضاء الفرنسية، إلى اتفاق للتعاون فيما بينهما، وذكرت أنباء صحفية إسرائيلية، أن هذا الاتفاق، الذى أعلن فى إطار زيارة قام بها وفد من الوكالة الفرنسية الفضائية، لإسرائيل، يقضى بأن تقوم شركة تابعة لوكالة الفضاء الفرنسية بإطلاق قمر صناعى إسرائيلى بعد حوالى ستة أشهر(٢٠٠) .

البرنامج الفضائى الإسرائيلى :

نجحت الأوساط العلمية الأكاديمية والصناعية العسكرية الإسرائيلية فى تطوير برنامج متصاعد لإطلاق مجموعتين من الأقمار الصناعية، الأولى تحت اسم "أوفيك"، أى "الأفق"، والثانية تحت اسم "عاموس".

الأقمار الصناعية الإسرائيلية من طراز "أوفيك" :

أطلق من هذه المجموعة حتى الآن أربعة أقمار متتابعة، هى على التوالى :

١- "**أوفيك – ١**"، (**OFFEQ-1**)، وأطلق يوم ١٩ سبتمبر ١٩٨٨، وهو قمر تجريبى من الجيل الأول، ثمانى الاضلاع ارتفاعه ٢,٣ متر، وزنه الإجمالى ١٥٦ كجم، ويضم أجهزة للتزود بالوقود وحاسب وأجهزة اتصال وأجهزة سيطرة حرارية وأجهزة للقياس والتوازن.ويدور القمر (أوفيك – ١)، حول محوره الطولى بمعدل دورة كل ثانية، ويقطع دورة كاملة حول الأرض كل ٩٨ دقيقة(٢٠١) .

٢- (**أوفيك – ٢**)، (**OFFEQ-2**) : من نفس الطراز السابق، وأطلق فى ٣/٤/١٩٩٠، وتفتت فى الغلاف الجوى يوم ٩/٧/١٩٩٠، ووزنه كان ١٦٠ كيلوجراما(٢٠٢) .

٣- (**أوفيك – ٣**)، (**OFFEQ-3**) : أطلق يوم ٥ أبريل١٩٩٥، وهو يزن ٢٢٥ كيلوجراما. وطول هذا القمر ثمانية أقدام، وقطره أربعة أقدام، وله جناحان مساحة كل منهما حوالى ستة أقدام مربعة يحملان مصفوفة من الخلايا الشمسية لإمداد القمر بالطاقة الكهربائية اللازمة

لتشغيل معداته المختلفة التى تشمل أجهزة إرسال واستقبال وحواسيب الكترونية وموجهات، وغيرها.

وتم انجازه أساسا للقيام بمهام تجسسية على المنطقة العربية، حيث زود بمعدات تشغيل لأنظمة استطلاع وتجسس بصرية وتنصت متطورة، وحمله إلى مداره صاروخ من طراز شافيت، النسخة المدنية من طراز "أريحا - ٣"، القادر على إيصال أسلحة نووية إلى أهداف تغطى كل أرجاء الشرق الأوسط(٢٠٣) .

وأشار "إلياكب دوروز"، فى تعليق، نشرته "دافار" الإسرائيلية حول إطلاق القمر بنجاح، إلى أنه "يعتبر واحدا من أهم المنجزات الإسرائيلية،والتى ستفتح أمامها مجال البحوث فى حقل الدراسات الخاصة بالفضاء الخارجى، وأيضا ستمكنها من الحصول على معلومات من الدول المجاورة، وسيفتح أمامها أبواب التقدم التكنولوجى، ويتيح لها مجابهة تحديات القرن الواحد والعشرين"(٢٠٤) .

١- **(أوفيك - ٤)، (OFFEQ-4)** : جرت أول محاولة لإطلاقه، ولم تكلل بالنجاح، يوم ٢٣ يناير١٩٩٨، وكان مقدرا له أن يحل محل "أوفيك - ٣" الذى تجاوز عمره الافتراضى.

ذكرت مصادر إسرائيلية أن "أوفيك - ٤"، الذى صنعته شركة صناعات الطائرات الإسرائيلية، أصيب بعطل، وفشل فى الوصول إلى مداره، واحترق فى الفضاء.

وأعلنت صحيفة "معاريف" الإسرائيلية، أن كلفة هذا القمر بلغت ٥٠ مليون دولار، ومهمته - كسالفه "أوفيك - ٣"، "التجسس على إيران والعراق وسوريا"، إلا أن "أوفيك - ٤"، على خلاف سابقه، يهدف إلى نقل صور فوتوغرافية للاستخبارات فى إسرائيل (٢٠٥) .

الأقمار الصناعية من طراز (عاموس)، (AMOS) :

أعلن عن هذه المجموعة عام ١٩٩٢، بمناسبة "سنة الفضاء الدولية"، وأكد وزير العلوم الأسبق "يوفال نئمان"، أن "هذا القمر الصناعى العلمى، هو الآن فى مرحلة متقدمة من تخطيط التجارب التى سيقوم بها"(٢٠٦) .

وقد أطلق أول أقمار هذا الطراز فى نوفمبر ١٩٩٥، وأعلن أن إرساله يغطى المنطقة الممتدة من إيران شرقا حتى ليبيا غربا، ومن أوكرانيا شمالا حتى السودان جنوبا، لكنه سيركز على مصر وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ومنطقة الخليج[٢٠٧] .

أنتج هذا القمر فى مصنع "مابات" الإسرائيلى وبمساعدات أجنبية، ويقوم ببث الإرسال التليفزيونى والمكالمات الهاتفية وعقد المؤتمرات على الهواء مباشرة، ونقل المعلومات بين أجهزة الكمبيوتر، ونقل الخرائط والمخططات المصورة.

وهو ينتمى إلى مجموعة "أقمار الاتصال الخفيفة"، إذ يبلغ وزنه ٩٦١ كجم، ويتراوح عمره بين ١٠-١٣ عاما، وحددت الهيئات المعنية الفوائد العائدة من إطلاقه فى أربعة مجالات رئيسية هى المجال الداخلى، والإعلامى، والعسكرى، والاقتصادى، حيث يزعم صانعوه أن خدماته هى "الأرخص فى العالم"[٢٠٨] ، فى محاولة لتسويقه فى المنطقة العربية ودول شرق أوروبا وجنوبها.

ومعروف أن إسرائيل تمتلك شركة خاصة بها تنشط فى مجال التصوير من الفضاء، هى شركة "إسرائيل إيركرافت إنداستريز، IAI" التى أعلنت برنامجا لإطلاق سبعة أقمار صناعية من إسرائيل، وتعمل بالتعاون مع شركة أمريكية هى "كور سوفت وير تكنولوجى" التى يقع مقرها فى ولاية كاليفورنيا.

رائد فضاء إسرائيلى لأول مرة :

وفى أواخر عام ١٩٩٧ أعلن فى واشنطن عن موافقة وكالة الفضاء الأمريكية NASA، على الطلب الإسرائيلى بأن يشارك طيار إسرائيلى بالتحليق فى الفضاء، ضمن رحلة لسفينة الفضاء "كولومبيا"، وسيقوم هذا الرائد، بإجراء مجموعة من الأبحاث حول قياس أمواج الضوء، بعد أن يقضى فترة تدريب لمدة عام كامل فى منشآت وكالة الفضاء الأمريكية[٢٠٩] .

وكان مقررا لهذه الرحلة مناسبة الاحتفال بمرور خمسين عاما على إنشاء دولة إسرائيل، عام ١٩٩٨، غير أنه لم يعلن ما يفيد أن هذه الرحلة قد تم إنجازها.

في مقابلة مع مجلة "سلاح الجو" الإسرائيلى، أعلن جنرال الاحتياط الإسرائيلى "عوزى إيلام"، "أن إسرائيل تنتمى إلى مجموعة الدول الخمس الأكثر تقدما فى مجال الأبحاث حول تكنولوجيا الأقمار الصناعية"(٢١٠) .

غير أن هذا الأمر يبدو من قبيل المبالغة، فهناك دول أكثر تقدما، ولها باع أكبر فى هذا المجال، وتمتلك قدرات ذاتية للتصنيع والإطلاق لا تمتلكها إسرائيل، وقد دفع ذلك أحد الخبراء العرب إلى الرد بأن هذا الأمر محض إدعاء، لأن تسمية هذا النشاط إسرائيليا تزييف للحقائق لا مثيل له، فإسرائيل تعيش منذ خمسين عاما على المساعدات الأجنبية، ولا تستطيع أن تعيش شهرا واحدا إذا قطعت عنها هذه المساعدات.

ومن المهم أن يكون الإنسان العربى على علم بماهية الأغراض العسكرية والاقتصادية والسياسية التى تتوخى إسرائيل تحقيقها من قيامها بأعباء مشروع امتلاك أقمار اصطناعية فى الفضاء، مثل غرض زرع الإحباط فى النفوس، لكى تجعل من هذا الشعور بالإحباط مطية توصلها إلى بسط هيمنتها على المنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، ومثل غرض الاستطلاع الحربى من الفضاء، وغرض استشعار باطن الأرض وسطحها، وسطح البحار وأعماقها، وغرض الاتصالات السريعة العسكرية والمدنية، وغرض تحقيق المكاسب الاقتصادية، وغرض التأثير الإعلامى على عقول سكان المنطقة باتجاه مصالحها .. وبهدف السيطرة على مقدرات المنطقة"(٢١١) .

٤-التكنولوجيا الطبية والبيولوجية :

حتى منتصف التسعينيات، كان عدد الشركات العاملة فى مجال صناعات الأدوية والتكنولوجيا الطبية، فى "إسرائيل" يزيد عن مائة وخمسين شركة، تزايدت معدلات مبيعاتها بنسبة سنوية تعادل (١٢) بالمائة. وتجاوزت الاستثمارات الموجهة لمجال البحث والتطوير الطبى، عام ١٩٩٢، ما قيمته أربعين مليون دولار، وتقوم الهيئات العلمية والطبية الإسرائيلية بأبحاث عديدة فى مجالات الصحة والعلاج، شملت العلاج بالليزر، ومعدات التصوير الحرارى، والبرامج الطبية الكمبيوترية وغيرها، واستغلت شركة "هاداسيت" المنجزات العلمية لمؤسسة "هاداسا"

الطبية، فى مجالات اختبارات الدورة الدموية وسريان الدم والتلقيح الاصطناعى، استغلالا تجاريا واسعا[٢١٢] .

تمتلك إسرائيل – فى المجال الطبى والعلاجى – "قوة عاملة يفوق ما يحمله أفرادها من شهادات ودرجات جامعية علمية وتكنولوجية، قياسا إلى عددهم، ما يحمله أفراد أى قوة عاملة طبية وعلاجية فى العالم. وتعززت هذه الخبرة – إلى درجة كبيرة بوصول المهاجرين من "الاتحاد السوفيتى" السابق"[٢١٣] .

من أهم الشركات الإسرائيلية،العاملة فى هذا المجال، شركة "إيلسنت" المتخصصة فى التصوير الحرارى وصناعات الليزر، وهى التى أنتجت الليزر المستخدم فى الجراحة.

وتنشط إسرائيل لغزو أسواق غير تقليدية، تصديرا لمنتجاتها فى هذا المجال، كالصين وبعض الدول العربية كالمغرب، حيث عرضت شركات طبية منتجاتها فى معرض طبى مغربى أقيم بالدار البيضاء.

وفى مجال صناعة الأدوية والمنتجات الصيدلانية، نجحت "إسرائيل" فى ترسيخ سمعتها العالمية،"لاسيما فى مجال العقاقير المقاومة لمرض الإيدز والسرطان والسكرى وأمراض القلب. وقد تجاوزت عائداتها من صادرات الصناعات الطبية، أوائل تسعينيات القرن العشرين، مائتى مليون دولا[٢١٤] .

أما الصناعات "البيوتكنولوجية"، القائمة على شبكة من معاهد الأبحاث والبرامج الأكاديمية فى "إسرائيل"، فقد شهدت نموا متعاظما، فى الفترة الأخيرة، حيث قفزت مبيعات هذه الصناعة بمقدار ١٠ بالمائة سنويا، بين عامىْ ١٩٩٤ و ١٩٩٥، لكى تبلغ ٢٥٠ مليون دولار، وتستمر الزيادة بهذه النسبة سنويا، نال قطاع التصدير للخارج نحو ٦٥ بالمائة منها، وكانت الشركات الإسرائيلية تحتل – فى عام ١٩٩٢ – ما نسبته ٥ بالمائة من السوق العالمية فى هذا القطاع[٢١٥] ، ومن المرجح أن هذه النسبة قد تزايدت طوال السنوات الثمان الأخيرة، وتضاعفت – بالتالى – مردوراتها.

وحتى منتصف العقد المنصرم (تسعينيات القرن العشرين)، كانت هناك نحو ثمانين شركة إسرائيلية تنشط فى المجال "البيوتكنولوجى"، بينما كان عددها لا يتجاوز خمس عشرة شركة فى

منتصف عقد الثمانينات، وتضاعف عددها – مع مقدم القرن الجديد – حتى تجاوز المائة وخمسين شركة متخصصة، معظم لعلماء والمتخصصين بها من المهاجرين الذين تعلموا فى الخارج واكتسبوا خبراتهم الأساسية فى المعاهد والمعامل والشركات الأجنبية(٢١٦) .

تنتج الشركات الإسرائيلية النشطة فى مجال "التكنولوجيا البيولوجية" ما يزيد عن ثلاثين نوعا من المنتجات الأساسية، تشمل جرعات اللقاح والتطعيم، وأخرى تتصل بالهندسة الوراثية والجينات، للإنسان والنبات، ومن أشهر الأدوية الإسرائيلية فى هذا المجال "إنترلوكين" الذى يوقف نمو الخلايا السرطانية، و "فرون" المستخدم فى معالجة سرطان الدم وسرطان الثدى، وكذلك البكتريا المستخدمة فى تنظيف ناقلات النفط، وإنتاج القمح المحتوى على نسبة كبيرة من البروتينات، وغيرها من المنتجات الحيوية التى تعالج تلوث البيئة والطب البشرى(٢١٧) .

ومن أهم المؤسسات الإسرائيلية العاملة فى هذا القطاع من الصناعات والعلوم المتقدمة وأبحاثها، معهد "فولكانى"، الذى يعمل به أكثر من ألف عالم وفنى وخبير، يجرون أبحاثا فى ميدان التحكم البيولوجى، والجينات البشرية والنباتية. كما تتركز معظم الشركات العاملة فى هذا المجال، فى أربعة مراكز كبرى هى "تل أبيب"، و "القدس"، و "حيفا"، و"بيرشينا"(٢١٨) .

وقد اعتبر الاهتمام بهذا المجال الحيوي من مجالات التقنية الرفيعة، واحدا من أهم وأبرز أهداف الدولة الصهيونية، إلى جانب غيرها من أفرع ومجالات العلوم المتطورة الأخرى(٢١٩) .

أثر عامل الهجرة على تطور القدرات العلمية والتكنولوجية لـ "إسرائيل":

كما أسلفنا ، فلقد مثلت الدول الغربية المتقدمة، وفى طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية دائما، معينا لا ينضب، استقدمت منه الدولة الصهيونية كل أشكال الدعم العلمى والتكنولوجى، وفى المقدمة منها الدعم بالكوادر العلمية والتكنولوجية الرفيعة، وفى ظل قانون "الجنسية المزدوجة" أصبح كل عالم أو تقنى يهودى، فى أى دولة من دول العالم،

موظفا لخدمة المشروع الصهيونى، يمده - بلا حساب أو عقاب أو تكاليف - بآخر المنجزات والأساليب والأسرار التى دفعت الدول الأخرى ثمنا غاليا للغاية مقابل الحصول عليها، ثم إذا ما توفرت شروط هجرته الكاملة، حمل خلاصة جهود زملائه العلماء، وجهوده، إلى الدولة الصهيونية، هدية مجانية، وهو ما حدث بالنسبة ليهود "الاتحاد السوفيتى" السابق، الذين يمثلون نموذجا مثاليا، مصدقا لما طرحناه فى السطور السابقة.

تشير دراسات أكاديمية، فى زمن متقدم، إلى أن نسبة العلماء اليهود المهاجرين إلى "إسرائيل"، قد بلغت، عام ١٩٦٨، حوالى ٣٣ بالمائة من إجمالى مجموع المهاجرين فى تلك الفترة[٢٢٠]، وأشارت دراسات أخرى إلى أن ٨٦ بالمائة من العاملين فى الحقل الطبى، آنذاك، كانوا من المهاجرين الوافدين، وأن نسبة الكفاءات (الأوروبية) تساوى ٦٥ بالمائة من أساتذة "الجامعة العبرية"[٢٢١]، وفى عام ١٩٦٣ كان هنالك ٥٤٧ أستاذا فى "الجامعة العبرية"، منهم ٣٤ بالمائة فقط ولدوا فى فلسطين ٦٢ بالألف فقط![٢٢٢]

لقد هيأ انهيار "الاتحاد السوفيتى" السابق، أواخر عقد الثمانينات وأوائل عقد التسعينيات، من القرن العشرين، الفرصة التاريخية، التى اندفعت الدولة الصهيونية للاستفادة منها إلى أقصى درجة. وكانت - قبل هذه الفترة بسنوات - قد تضاعفت جهود "إسرائيل" واللوبى الصهيونى الأمريكى والغربى، وكذلك الحركة الصهيونية العالمية، من أجل الضغط على القيادات السوفيتية المتخبطة لإجبارها على القبول بفتح أبواب "الاتحاد السوفيتى" و"الكتلة الاشتراكية" أمام مواطنيها من اليهود الراغبين فى المغادرة إلى الدولة الصهيونية.

ومع انهيار الدولة السوفيتية، وتهاوى كل العقبات أمام حركة الهجرة اليهودية، اندفع سيل من اليهود فى موجة هجرة جديدة، نوعية، ذات سمات متقدمة، اعتبرها "اسحق شامير" رئيس الوزراء الصهيونى الأسبق بمثابة "المعجزات التى أنقذت دائما الشعب اليهودى. وفى حين يؤكد الكثيرون أن الوقت يعمل ضدنا، فإن الوقت عاد علينا بهذه المعجزة.. ففى غضون خمس سنوات لن نتعرف على البلاد. كل شىء

سوف يتغير، الناس وأسلوب الحياة. وكل شيء سيكون أقوى وأكبر "[٢٢٣].

لقد بلغ عدد المهاجرين من دول "الاتحاد السوفيتى" السابق، إلى الدولة الصهيونية خلال الفترة من نهاية الثمانينيات وحتى مطلع عام ٢٠٠٠ حوالى مليون مهاجر يهودى، وتتميز هذه الموجة الجديدة من الهجرة اليهودية إلى "إسرائيل" بأنها هجرة نوعية، تمثل قطاعات رفيعة التعليم متميزة الدراسة، والكثير منها كان يعمل فى قطاعات علمية وتكنولوجية شديدة التقدم والحساسية قبل انهيار "المنظومة الاشتراكية".

وفيما يتعلق بتخصصات اليهود المهاجرين من "الاتحاد السوفيتى" السابق، ومجالات نشاطهم، أعلنت "إيدا بن شتريت"، الناطقة باسم "وزارة الاستيعاب والهجرة الإسرائيلية"، أن "اليهود السوفييت" الذين وصلوا ما بين كانون الثانى (يناير) ونيسان (أبريل) ١٩٩٠، كان منهم عدد أصحاب المهن الحرة والخبراء ١٦٩٧٥ شخصا، وعدد الأكاديميين وأصحاب الشهادات العلمية ٦٦٢٩ شخصا، وعدد المهندسين ٢٤٠٠ شخصا، والأطباء ٩٨٩ شخصا[٢٢٤] .

وأعلن "هيرمان برانوفز"، أستاذ الهندسة الميكانيكية فى جامعة "بن جوريون"، أن المليون مهاجر يهودى من "الاتحاد السوفيتى"، القادمين إلى "إسرائيل"، على امتداد العقد القادم (١٩٩٠-٢٠٠٠)، سيضمون ربع مليون (على الأقل) من حاملى الدرجات العلمية فى الطب والهندسة والتكنولوجيا، ومنهم عدد يتراوح بين (٢٠٠٠-٣٠٠٠) عالم حاصل على شهادة الدكتوراه. هذا - كما يذكر "شاميل أدلر" - سيمنح "إسرائيل" القدرة على تحقيق "قفزة تكنولوجية مثل التى حدثت فى كوريا واليابان"[٢٢٥]

واستخدمت مجلة "Focus"،الناطقة باسم "مركز العلاقات العامة البريطانية - الإسرائيلية (بيياك) تعبير "المعجزة الجديدة" لوصف عملية تدفق العلماء والتقنيين اليهود من دولة "الاتحاد السوفيتى" السابق إلى الدولة الصهيونية، فى آخر عقود القرن العشرين، الأمر الذى سيمثل - حسب المجلة - "منعطفا مهما فى تاريخ "إسرائيل" التى اعتمدت منذ قيامها على عامل الهجرة اليهودية"[٢٢٦] .

وأكدت وكالات الأنباء آنذاك، أيضا، أن ٧٠ بالمائة من المهاجرين اليهود من "الاتحاد السوفيتى"، المتجهين إلى إسرائيل،، هم من

العلماء والفنيين والمهنيين، وأنها ستستقبل (٦٠) ألف مهاجر متخصص فى العلوم المختلفة، من بينها الطب والهندسة وتكنولوجيا الكمبيوتر والفيزياء النووية(٢٢٧) .

وأشار "مسئول سابق كبير" فى جهاز الاستخبارات السوفيتية (K.G.B.)، إلى الدور الذى يلعبه "وسطاء يعملون فى شركات أجنبية خاصة لديها فروع فى موسكو" لإغراء أبرز العلماء السوفييت فى مجال الذرة والطاقة النووية ، على الهرب والارتباط بجهات غربية وأجنبية، وأكد أن "أكثر الوسطاء نشاطا هم الذين يعملون لصالح إسرائيل"(٢٢٨) .

وقد ساهمت هجرة العلماء اليهود من "الاتحاد السوفيتى" السابق إلى "إسرائيل" فى تطوير أنشطة الإنتاج الحربى الإسرائيلى، وفق اتجاهات ثلاث رئيسية :

أ- تطوير البرنامج النووى العسكرى الإسرائيلى، حيث التحق سبعون عالما من "الاتحاد السوفيتى"، من المتخصصين فى الذرة والفيزياء النووية بمفاعل "ديمونا" بالنقب، ومفاعل "ناحال سوريك"، ومعهد "وايزمان" للعلوم فى "روحوبوت"، ومن أبرز هؤلاء البروفيسور "باريس مالاماد" والبرفيسور "ميخائيل عارلين"، والبروفيسور "غواردو لاريكمان"، وهم من كبار علماء الذرة (السوفييت)، وينصب نشاطهم فى "إسرائيل"، على العمل من أجل إنتاج قنابل نووية تكتيكية"، ويمكن إطلاقها بالصواريخ الباليستية.

ب- تطوير البرنامج الفضائى الإسرائيلى، حيث انضم اثنين وستون من علماء الفضاء اليهود (السوفييت)، إلى مؤسسات الفضاء الإسرائيلى، وهم من كبار العاملين السابقين بالمجمع الفضائى السوفيتى الكبير، وأبرزهم "الكسندر بارين" و "مارك أجرونسكى"، و "ليونيد ليمونيف"، وينصب جهدهم على بناء منظومة فضائية للتجسس بالأقمار الصناعية "أوفيك - ٣"، و "أوفيك - ٤"، وللاتصالات عبر قمر الفضاء عاموس، ولاكتشاف الأجرام السماوية(٢٢٩) .

ج- وهناك أيضا العالم اليهودى (السوفيتى)، "بوريس ويجمان"، الذى لعب دورا هاما فى تطوير رادارات الطيران (السوفييت)، وعدة قذائف مستخدمة فى طائرات الميج (السوفيتية)، كما قام بدور بارز فى تطوير مكوك الفضاء (السوفيتى)، "بوران"، وكان قد استمر فى

العمل - قبل نزوحه إلى إسرائيل - في خدمة المؤسسة لعسكرية (السوفيتية) لمدة أربعة عشر عاما[٢٣٠] .

د- تطوير أساليب "الدفاع الاستراتيجى" المضاد للصواريخ الباليستية، وإنشاء نظام دفاعى إسرائيلى على غرار "الدرع الأحمر"، (السوفيتى)، المضاد للصواريخ الباليستية، يتمتع بالمرونة والكفاءة، ويمتلك مواصفات عالمية[٢٣١] ، وقد استخدمت خبرات هؤلاء العلماء فى تصميم وتصنيع شبكة الصواريخ الاستراتيجية "حيتس - السهم".

هـ- وقد اشار "عيزرا وايزمان"، وزير العلوم الإسرائيلية فى حينه، إلى توظيف ١٣٠ عالما يهوديا مهاجرا فى مجال الصواريخ الباليستية، من أصل ٢٠٠ عالم سوفيتى عملوا فى هذا المجال[٢٣٢] ، واعتبر "بنيامين نيتانياهو"، رئيس وزراء "إسرائيل" السابق أن "الفائدة الوحيدة التى يمكن تحديدها للشيوعية، هى أن مجموعات من العلماء والتقنيين اليهود، المرفوضين من "الاتحاد السوفيتى سابقا"، أتوا هنا (أى إلى إسرائيل)، وضاعفوا رصيدنا الفكرى"![٢٣٣]

ويقدر تقرير "اليونسكو" عن "العلم فى العالم" أن من بين الذين هاجروا من "أكاديمية العلوم السوفيتية"، ١٣,٢ بالمائة عملوا فى مجال الفيزياء العامة والفلك، و ١١,٦ بالمائة عملوا فى مجال الكيمياء الحيوية، والفيزياء الحيوية، وكيمياء المركبات النشيطة فيسيولوجيا، وأن معظم المهاجرين حملوا درجة "مرشح"، ٥٥,٩ بالمائة، أو "دكتور فى العلوم"، ١٦,٢ بالمائة، وكان نصف المهاجرين من الباحثين تحت سن الأربعين، ويقول التقرير أن الولايات المتحدة وإسرائيل هيمنتا على أغلب هؤلاء، حيث استقبلنا - على التوالى - ٣٨,٦ بالمائة و ٤٢,١ بالمائة من مجمل المهاجرين[٢٣٤] .

وذكر "وزير الاستيعاب الإسرائيلى"، "يائير تزابان" أن تأثير الهجرة "كان أشبه بالمعجزة، إذ أتاح لنا تشكيل رأس مال بشرى خارق"، وأضاف أن من بين القادمين ٥٨ ألف مهندس، ١٠ آلاف باحث علمى و ١٤ ألف طبيب، و "على الرغم من أن بعضهم اضطر إلى القبول بوظيفة تقل عن مؤهلاته بسبب عدم توافر وظائف فى مجال اختصاصه، فإن المستوى العلمى لهؤلاء يفوق بكثير مستوى الإسرائيليين الأصلى"[٢٣٥] ، أما المسئولة عن "دائرة الأبحاث الاقتصادية" فى "وزارة

المال"، "تزيبى غاليام" فقد رأت أن "كلفة اليد العاملة هذه أقل بكثير مما هى عليه فى الدول المتطورة، مما سمح لنا بتنمية صادراتنا، وخصوصا الصادرات التكنولوجية المتطورة"(٢٣٦) .

ولم تكتف "إسرائيل" باعتصار ينبوع الهجرة من "الاتحاد السوفيتى" السابق، واستقطار كل إمكانياته، بل اتجهت أنظارها - بعد أن قارب معين هذا الينبوع على النفاذ - نحو الولايات المتحدة وأوروبا لاجتذاب علمائها الشباب ودفعهم لمغادرة بلدانهم والهجرة إليها، فقد كشف "جاد بن آرى"، مسئول أمريكا الشمالية فى "الوكالة اليهودية" عن خطة إسرائيلية "لجذب شباب العلماء والباحثين اليهود من الغرب والولايات المتحدة وإقناعهم بالهجرة والإقامة الدائمة فى إسرائيل"، على أن تكون هذه الهجرة "هجرة اختيار" وليست "هجرة اضطرار" كما حدث مع يهود الشرق"(٢٣٧) ، وقد بدأت ملامح هذه الخطة تتضح فى بريطانيا، حيث تتولى "حركة عالية البريطانية" تنظيم عملية استقدام خبراء فى مجالى الكمبيوتر والهندسة الطبية، من يهود بريطانيا، للعمل فى "إسرائيل"، وتستخدم جريدة "London Jewish News" فى نشر إعلانات الوظائف التقنية المطلوبة، وتزامنت هذه الحملة مع حملة أخرى لترويج السندات الإسرائيلية تحت شعار "لتكن شريكا فى اقتصاد إسرائيل الناجح"(٢٣٨) .

ب-العلم والتكنولوجيا لخدمة الأمن والعسكرة فى "إسرائيل" :

واجه المشروع الصهيونى، منذ بدايته، بمقاومة ضارية من أصحاب الأرض الأصليين، العرب الفلسطينيين، وقد اعتمد فى فرض وجوده على منطقة هو غريب عنها، وافد إليها، على عنصرى التسلط والقهر، وتثبيت سياسة الأمر الواقع، المعتمدة على الاستخدام المفرط لأدوات القوة العسكرية المسلحة. ومن هنا نفهم السبب المنطقى للاهتمام الطاغى بقضية الأمن، وإيلاء الترسانة العسكرية الإسرائيلية، وحاجاتها، وضع الأولوية المطلقة، فى السياسات والموازنات والقرارات، داخل المؤسسة الحاكمة، فى "إسرائيل".

منذ البداية، أكد "بن جوريون"، الزعيم الصهيونى وأول رئيس لوزراء الدولة على الحاجة لتطوير القدرات العسكرية الصهيونية

لمواجهة معضلة "أننا قليلون وأعداؤنا كثير عددهم"، مشددا على أهمية التميز الكيفى .. لأن "نجاحنا يتوقف على تفوقنا النوعى"، وحدد – من ضمن الركائز التى يعتمد عليها هذا التفوق – "متابعة أحدث التطورات فى العلوم والتكنولوجيا ووسائل النقل"، بهدف "أن يكون لنا أحسن جيش فى العالم .. وإلا خسرنا"(٢٣٩) .

وسار مسعى القيادة الصهيونية لتحقيق هذه الغاية على مسارين متكاملين : الأول مسار جمع وتهريب وتخزين أحدث الأسلحة والمنجزات التكنولوجية فى العالم، استعدادا لساعة النزال الحاسمة، والثانى مسار التصنيع المحلى للسلاح ونظم القتال والذخيرة، وقد أولى هذا الغرض اهتماما فائقا، حيث تم إنشاء أول مصانع للأسلحة (قبل إعلان الدولة الصهيونية)، فى كنف حركة "الهاجاناه" الإرهابية، عام ١٩٣٣، أطلق عليها اسم "الصناعة العسكرية"، (Ta'as – تعس)، وحظى هذا المشروع بأعلى درجات السرية والتمويه حرصا على سلامته، وتم تهريب ماكينات صنع السلاح والذخيرة من الخارج، وبالذات من الولايات المتحدة .. وساهم إنتاجها فى حرب اغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨، حيث أصبحت "قالب الصناعات الحربية المقبلة ونواتها"(٢٤٠) .

وقد تطورت الصناعات العسكرية الإسرائيلية، بعد إعلان الدولة عام ١٩٤٨، ثم قفزت قفزة نوعية بعد حرب ١٩٦٧، حيث اصبح هدفها المحدد "الإمداد الكامل لكل المتطلبات من السلاح والذخيرة من كل نوع، وعناصرها المكونة، والتجهيزات المتممة، وقطع الغيار، والمتفجرات، ووقود الدفع، والمواد الكيماوية، وكل ما يمكن احتياجه للدفاع عن الدولة"(٢٤١) ، حتى لا تتعرض "إسرائيل"، مرة أخرى، لمخاطر ونتائج حظر الإمداد العسكرى، مثلما فعلت فرنسا أثناء الحرب.

وقد أصبحت "الصناعات العسكرية"، بالنظر إلى الأهمية المحورية لمسألة الأمن فى العقيدة الصهيونية، هى "الرافعة" التى نهضت بالاقتصاد الإسرائيلى، وأصبح عام ١٩٦٧ عام بداية "عسكرة الاقتصاد الإسرائيلى"، حيث تحول المجتمع الإسرائيلى – بحسب "آرون كليمان" – "بفعل التصنيع الحربى، من الاقتصاد الزراعى المبنى على صادرات الحمضيات، إلى مجتمع على درجة عالية من التصنيع، ينتج الإليكترونيات وأصنافا أخرى ذات تقنية متقدمة"(٢٤٢) ، وقد ساعد نمو

هذا القطاع المرتبط بالتقنيات الحديثة والمتطورة، على تدعيم نفوذ وسطوة جماعة القيادة العسكرية داخل الدولة الصهيونية، حيث أصبحت عملية التصنيع الحربى تلعب دورا أساسيا، لا غنى عنه ضمن "المجمع العسكرى - الصناعى، المعروف باسم "دولة إسرائيل"!"(٢٤٣) .

هيئة تطوير الوسائل القتالية، "رفائيل" :

وكان قد أنشىء فرع ضمن صفوف "قوات الدفاع"، خلال حرب ١٩٤٨ أسمى "سلاح العلوم"، ثم تحول إلى "قسم البحث والتخطيط" التابع لوزارة الدفاع، وهو ما يطلق عليه الآن اسم "هيئة تطوير الوسائل القتالية"، المعروفة اختصاراً - باسم "رفائيل"، وهى تتبع "مدير عام وزارة الدفاع، حسب التخطيط التنظيمى لبنية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية.

وقد تحددت مهمة "رفائيل"، منذ إنشائها، فى "تطوير وسائل قتالية جديدة عن طريق التكنولوجيا المتقدمة جدا"، وللعاملين بها صفة موظفى الحكومة، وإن كانوا يتمتعون بامتيازات العاملين فى حقول البحث العلمى بمعاهد التعليم العالى، وفى عام ١٩٨٣ كان يعمل بها نحو ستة آلاف موظف، معظمهم من الفنيين رفيعى المستوى، تضاعفوا الآن بطبائع الأمور وتطوراتها.

تمتلك "رفائيل" مصنعا لعمليات التجميع والاختبار، ويتم تحقيق نتائج بحوثها عبر متعهدين فرعيين.

وقد لعبت "رفائيل" دورا هاما فى تطوير الصواريخ "أرض - أرض"، والصواريخ "أرض - جو"، من طراز "شافيت"، كذلك فى تطوير نظم التوجيه، ونظم الحرب الإليكترونية والصواريخ "جو - جو"، وأجهزة الكمبيوتر المرتبطة بالتطبيقات العسكرية، والقنابل "الذكية"، وأجهزة التشويش الإليكترونية .. وغيرها(٢٤٤) .

كما لعبت "رفائيل" دورا بارزا فى تطوير برنامج "الصواريخ البحرية" "غابرييل"، (سطح - سطح)، وفى تطوير أبحاث تكنولوجيا الطيران والتصنيع الجوى الذى كان من نتائجه مشاريع إنتاج طائرات "كفير" و "لافى" (قبل تجميد مشروع إنتاجها)، وعشرات من المشاريع الأخرى التى تدعم القدرات العسكرية الصهيونية، داخليا، وخارجيا.

وحدة البحوث العسكرية :

وقد أنشئت هذه الوحدة "كمركز لدراسة وتطوير التكنولوجيا الحربية، وتطويعها لمقتضيات الصراع"، وقد تطورت هذه الوحدة حتى أصبحت "المعمل المركزى للأبحاث والتطوير"، وهو هيئة بحثية علمية متخصصة تتبع إدارة شئون الصناعات العسكرية الإسرائيلية(٢٤٥) .

وقد تم توجيه أكثر من ٧٦٪ – حسب الاحصاءات الرسمية المتاحة – عام ١٩٨٠، من إجمالى الإنفاق القومى المخصص للبحث العلمى، فى "إسرائيل"، إلى الأبحاث العسكرية، أو تلك المرتبطة بالأمن القومى، وهو أمر ينسجم مع صعود موجات العسكرة للمجتمع الصهيونى، ونمو أطماعه فى المنطقة، وتزايد نفوذ الاتجاهات الأكثر تطرفا وعدوانية داخله، وهذه النسبة – مقارنة مع إجمالى النفقات الموجهة لمجال الأبحاث العسكرية التقنية والعلمية، هى الأعلى من نوعها فى العالم، إذا ما تم مقارنتها بمعدلات الإنفاق على البحوث العسكرية، فى دول العالم الغربى المتقدم، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يبدو من خلال تحليل الجدول التالى :

حجم الإنفاق على البحوث العسكرية ، مقارنة.
" بإجمالى الإنفاق على البحوث "

إسرائيل	٧٤٪
الولايات المتحدة	٧٠٪
بريطانيا	٣٠٪
فرنسا	٢٠٪
المانيا	٥٪
اليابان	١٪
الدنمارك وبلجيكا	أقل من ١٪

المصدر: Scientific American-March 1994

وقد أدى دفع الجهد المنظم فى مجال دعم بحوث وتقنيات الصناعة العسكرية الحديثة، من جهة، والفرص التى توافرت من خلال شتى صور الدعم والإسناد، الأمريكى والغربى، فى ذات المجال، من جهة أخرى، إلى تطوير كبير فى هذه الصناعة، أدى إلى اتساع سوق التوزيع للعديد من منتجات هذه الصناعة، خاصة مع التركيز على التقنيات المتطورة فيها، والتى تعتمد على تكنولوجيا الحاسبات ونظم الاتصالات الحديثة والأشعة والليزر والألياف البصرية والأسلحة الذكية، وغيرها.

وفى مطلع التسعينيات من القرن العشرين أصبحت مبيعات السلاح المصنع فى إسرائيل يتم تسويقها فى ٦٢ بلدا[٢٤٦] ، وتطور القطاع العسكرى الصناعى إلى أن صار "القطاع القائد فى الاقتصاد الإسرائيلى فى الثمانينات"[٢٤٧] ، وتقدمت إسرائيل "حتى احتلت المرتبة الخامسة" بين عمالقة الدول المصدرة للسلاح فى العالم[٢٤٨] .

ولعبت الصناعة العسكرية الإسرائيلية دورا هائلا، باستخدامها كسلاح سياسى – دبلوماسى، ذى تأثير حاسم، فى تحويل مواقف العديد من الدول التى كانت وثيقة الصلة بالدول العربية، وتتبنى مواقف قريبة من قضاياهم، بحيث استخدمت كـ "حصان طروادة" لاختراق الكثير من "المواقع الحصينة"، مثل الصين والهند وأندونيسيا وروسيا والعديد من الدول الأفريقية الآسيوية، التى صمدت طويلا لضغوط أمريكا والغرب، ورفضت تدشين العلاقات مع "إسرائيل"، حتى أعفاهم العرب – بهرولة الكثير منهم نحوها – من الحرج، وأكمل التطور التكنولوجى والعسكرى باقى عناصر الجذب – الذى لا يقاوم – تجاه الدولة الصهيونية.

ومن أهم الشركات الإسرائيلية العاملة فى الصناعات العسكرية، الشركات التالية :

٣- شركة إلبيت (EL BIT) :

تنتج هذه الشركة أجهزة كمبيوتر، وأنظمة الراديو المتطورة المحمولة جوا، وأنظمة تحويل المعلومات (RADA)، وأنظمة إدارة الاتصالات، وأنظمة الحرب الإليكترونية من طرازى (ELISRA,

LORAL)، وهى جميعها مخصصة لتطوير وتحديث المقاتلات من طراز (F-16C, F-16D)[٢٤٩] ، كما تنتج نظم تحسين الأداء الليلى للهليوكوبتر (NVG/HUD)، وقد تم تزويد طائرات "الكوبرا"، وطائرات (CH-59)، العاملة فى خدمة سلاح الجو الإسرائيلى والبحرية الأمريكية بها[٢٥٠] ، وتنتج هذه الشركة أيضا "وسائل التكامل الملاحى"، (F-4, Phantom 2000)، ووسائل التحكم والقيادة والاتصالات المستخدمة فى زوارق الدورية من طراز "ساعر"، وأجهزة الغواصات الإليكترونية، وهو ما دفع "يعقوب جادوت"، مدير مبيعات الشركة، إلى تحديد ملامح استراتيجيتها الإنتاجية بـ "محاولة اختراق كل برنامج تسليحى رئيسى فى إسرائيل"[٢٥١] .

٤-الصناعات الجوية الإسرائيلية :

تنتج نظام الرماية الليلى لطائرات الهليوكوبتر من نوع كوبرا (AH/IS/W) المتكامل مع النظام التليفزيونى العامل بالأشعة تحت الحمراء، وجهاز اقتفاء الأثر، وهى أجهزة تستخدم لتحسين أداء هذه الطائرات، ورفع مستوى دقة إطلاق صواريخ تاو (TOW)، وصواريخ "هيل فاير" (HILL FIRE).

وتصمم الصناعات الجوية، وتنتج أيضا، قنابل (Griffin) الموجهة بالليزر، وصواريخ نمرود (Nimrod) الموجهة بالليزر أيضا، وصاروخ (Rython) المشابه للصاروخ الأمريكى (Side Winder AIM-9)، والصاروخ (Pop Eye) الموجه بصريا، والمصمم لإصابة الأهداف الجوية والبعيدة المدى، وكذلك تنتج الذخائر الذكية وغيرها[٢٥٢] .

ومن جهة أخرى، فلقد اهتمت "رفائيل" بإنتاج نظم وأجهزة الحرب الإليكترونية، فصممت وأنتجت جهاز التشويش المسير ذاتيا (Rattler)، ونظم الاستشعار المخصصة للإسناد، وأجهزة الكشف، والتنصت، والاستطلاع الإليكترونى.

وهناك العديد من الشركات الأخرى العاملة فى هذا المجال، منها شركات "كور" و"تاديران" و "إلتا" و "إيفرات"، وغيرها من الشركات التى ركزت جهودها للاستفادة - فى مجال عملها - بمستجدات ومنجزات ثورة الاتصالات والمعلومات الهائلة.

وتتجاوز حجم المبيعات السنوية المعلنة للصناعات العسكرية الإسرائيلية ما بين مليارين وملياريين ونصف من الدولارات[٢٥٣] ، وهناك مبررات قوية للإعلان أن هذا الرقم أقل بكثير من الرقم الحقيقي، غير أن الأهم من المردود المادى لأنشطة هذه الشركات، على أهميته، هو المردود السياسى والاستراتيجى، الذى يصب - بغزارة - المياه فى طاحونة الدولة الصهيونية، ويدعم توجهاتها العدوانية، وأهدافها الخطرة تجاه بلادنا.

٥-الصناعات العسكرية الإسرائيلية ومبادرة الدفاع الاستراتيجى الأمريكية :

فى إطار تدعيم الولايات المتحدة الأمريكية لتفوق "إسرائيل" الدائم على المجموع العربى، قبلت انضمام الدولة الصهيونية لمبادرة الدفاع الاستراتيجى (المعروفة إعلامياً باسم حرب النجوم)، التى أطلقها الرئيس الأمريكى الأسبق "رونالد ريجان" يوم ٢٣ مارس (آذار) عام ١٩٨٣.

والمقصود بمبادرة الدفاع الاستراتيجى (Strategic Defense Initiative "S.D.I.") هو مشروع "إنشاء" درع فضائى "مهمته إيقاف الصواريخ النووية (السوفيتية) قبل وصولها إلى أهدافها، وذلك بتدميرها فور انطلاقها بواسطة منظومة متطورة للغاية من أجهزة التتبع والتدمير (أشعة الليزر - حزم الجزئيات .. الخ)، ويتم ذلك من مسافات شاسعة، وبسرعة الضوء".

وقد وقعت "إسرائيل" فى السادس من شهر مايو (آيار) عام ١٩٨٦ على "مذكرة تفاهم" تتعلق بمشاركتها فى الأبحاث الخاصة بالمشروع، وبتوقيعها أصبحت الدولة الثالثة المشاركة رسميا مع الولايات المتحدة بعد المملكة المتحدة (ديسمبر ١٩٨٥)، ألمانيا (الغربية)، (أبريل ١٩٨٦) فى هذه النوعية الفائقة التقدم من الأبحاث العلمية والتقنية الرفيعة، ولخص "مئير شطيغليش"، الباحث بدائرة العلاقات الدولية بالجامعة العبرية، فى القدس، جملة الفوائد التى ستعود على إسرائيل من

جراء توقيع هذه المذكرة، باعتبارها "مسألة تفرضها إغراءات التقدم التكنولوجى العسكرى، والوعود بالسيولة المادية، وتعميق الالتزامات الأمريكية تجاه إسرائيل عسكريا واقتصاديا وسياسيا".

وأعلن فى وقت لاحق أن إسرائيل قدمت ما يزيد على ١٥٠ مشروعا مقترحا لبرنامج الدفاع الاستراتيجى، واستفادت الصناعات العسكرية الإسرائيلية - تحت مظلة هذا المشروع - بعقود إنجاز منتجات وأبحاث قيمتها ١٥٠ دولار[٢٥٤] ، وطلبيات لإنتاج صواريخ للدفاع المضاد للصواريخ بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار[٢٥٥] ، وهناك عشرات المشاريع ذات العوائد المادية والاستراتيجية العالية، شاركت فيها "إسرائيل" ضمن الموازنات الهائلة لهذا البرنامج، غير أن أهم ما خرجت به الدولة الصهيونية منه، يمكن أن يكون فوزها بمشروع وصناعة الصاروخ الإسرائيلى ""حتيس" أو "السهم"، المضاد للصواريخ الباليستية وقد نجحت "إسرائيل"، أخيرا، إبان وقائع انتفاضة شعب فلسطين "أكتوبر ٢٠٠٠" فى نشر أول وحدة من وحداته العاملة .. وهو صاروخ مضاد للصواريخ الباليستية هدفه المحدد - كما شرح "إسحق رابين"، رئيس الوزراء الصهيونى الأسبق "تجسيم قدرة اعتراض صاروخ أرض - أرض، ذو مدى إطلاق يصل إلى ١٠٠٠ كيلومترا[٢٥٦] ، ومن نافل القول أن تكنولوجيا صناعة هذا الصاروخ وعملية تمويل تكاليف إنتاجه جاءت هبة، من الولايات المتحدة لإسرائيل.

لقد ساعد دخول الصناعات العسكرية الإسرائيلية هذه الحقبة، على دفعها خطوات واسعة على سلم القدرات التقنية والعلمية، وبالذات فى المجالات المتقدمة كتكنولوجيات الاتصال والكمبيوتر والأسلحة الذكية وغيرها، وقد حددت لجنة كلفت بدراسة مستقبل هذه الصناعات رأسها اللواء احتياط "موشيه بيلد"، مساعد وزير الدفاع للصناعات العسكرية أن "إسرائيل" - فيما يتعلق بمجال البنية التحتية - تتمتع بتفوق نسبى بارز، حتى على بعض الدول العظمى مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، "لأن أسلوب جيش الاحتياط الإسرائيلى، قد أدى إلى طمس الفارق بين الصناعة ومعاهد الأبحاث، وبين الجيش"[٢٥٧] ، واعتبر التقرير أن "الفضاء وحرب المعلومات والهجوم الدقيق والمناورة والسلاح الفتاك هى المجالات التى يتوجب على إسرائيل أن تركز عليها، إذا رغبت فى أن

تستمر فى أن تكون لاعب له مكانته فى ميدان المعركـة المسـتقبلى" (٢٥٨) .. فحيازة إسرائيل للسبق فى مجـال القدرة التكنولوجيـة والعلميـة – كمـا ترى اللجنة، "ستظل عنصرا أساسيا ذا أهمية قصوى، وحيوية، وحاسمة، لاستمرار وجود الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وقدرتهـا علـى توفير الحلول ووسائل القتال الخاصة الضرورية لإسرائيل"(٢٥٩) !

ويعلق "يوسـى ميلمـان" فـى كتـاب "الإسـرائيليون الجـدد : مشـهد تفصيلى لمجتمع متغير"، عن رؤيته لمفارقة استغرق "إسرائيل" فى السعى لامتـلاك أحـدث إنجـازات تكنولوجيـات الدمـار، فيقـول : "إن هـذه هـى الانعطـافة الحزينة فى قدر "إسرائيل"، لقد استثمرت "إسـرائيل" مصادرهـا وتقنياتهـا فـى تعزيـز ثقافـة الحـرب، بـدلا مـن توظيفهـا لأغراض التقـدم والتعليم"(٢٦٠) .. وهى ملاحظة ثاقبة، صحيحة إلى حد كبير بالفعل.

ج- العلم كأداة لفرض "التطبيع" والهيمنة :

فـى أعقـاب رحلـة الرئيس السـابق "أنـور السـادات" إلـى القـدس المحتلة، صدر فى أوائـل ١٩٧٨، عن مؤسسـة "فـان ليـر" بـالقدس "The Van Leer Jerusalem Foundation" دراسـة متعـددة الاتجاهـات، طرحـت مضامين الرؤية الإسرائيلية لسبل تحقيق السلام الإسـرائيلى – الأمريكـى فى المنطقة، وآليـات تعظيـم مردوداتـه الماديـة والمعنويـة والاسـتراتيجية بالنسبة للدولة الصهيونية. وهى دراسة مهمة،نشـرت تحـت عنـوان : "**إذا مـا حـل السـلام : مخـاطر وتوقعـات**"(٢٦١) ، وشـارك فيهـا عـدد مـن كبار المسـئولين و الكتـاب والبـاحثين والعلمـاء الصهاينـة هـم "شـلومو أفنـيرى"، "مـائير دوشـاليت"، "يتسـحاق دورر"، "أجيديـون هاشموشـونى"، "شالهيفيت فرير"، "إلياهو كانوفسكى"، "العازر شمولى"، و "إسحق رابين".

وقد تضمن الكتاب دراسة "العازر شمولى" الهامة، تحـت عنـوان "التعليم والثقافة" التى دار محورها حول ضرورة أن يكون لـ "السلام" بين "إسرائيل" وجيرانها انعكاسات قوية علـى الثقافـة ونظـم التعليم لمواطنـى المنطقـة، وهـى انعكاسـات سيكون لهـا تأثيرهـا الواضـح – كمـا يـرى "شمولى" – على كل التشكيلات الثقافية وعلى خريطـة النشـاطات الثقافيـة للأفراد، مطالبا بعملية "إعادة نمذجـة"، أو "إعـادة تشـكيل"، "Remodelling" لمنظومة التعليم العربى، بشقيها النظرى والتطبيقى، بحيـث يمتـد تأثيرهـا إلى الحياة اليومية للبشر فى المنطقة، وإلـى مكونـات الـرؤى الإجتماعيـة

والثقافية لمجتمعاتها، حيث سيمتد تـأثير عملية "فتح الحدود"، ليس فقط على "التبادل التجارى"، وإنما سيمتد تأثيرها إلى عناصر المعرفة وحركة الأفكار والمعارف، كما سيتأثر بها العلماء والفنانون والمعلمون، وعبر عملية "التدفق الثقافى" هذه فقط – يرى "شمولى" – يمكن إحداث تغييرات ممكنة للنظم المعرفية، التعليمية والثقافية، يتم بمقتضاها نشر اللغات المتبادلة، وتعرف كل طرف على أفكار وثقافة الطرف الآخر، وتشجيع القبول به وبتاريخه وبحضوره الزمنى والجغرافى، كمدخل أساسى وضرورى لاستقرار عملية التسوية، فى منظومة من الرؤى والمفاهيم والتصورات أطلق عليها تعبير "ثقافة السلام"!

وكشف "شمولى" الستار عن مؤتمر نظمته "جامعة هارفارد" الأمريكية عام ١٩٧٦، لإثنى عشر مسئولا فى مجال التعليم، من مصر و"إسرائيل" وإيران قبل الثورة وتركيا، تدارسوا فيها "معضلات" التعليم خلال تلك الفترة، حيث توفر لعناصر هذا الملتقى ما أطلق عليه الباحث اسم "مناخ توافقى" لاجتماع عدد من المسئولين المصريين والإسرائيليين، فى قطاع التعليم، بعيدا عن ضغط الأحداث السياسية، لبحث مستقبل العلاقات على جبهة العلم والثقافة، بين البلدين، فى ظل احتمالات التسوية المرتقبة !!

لقد عبرت هذه الدراسة المبكرة عن الأهمية التى أولتها الدولة الصهيونية لـ "تطبيع" العلاقات بين "إسرائيل" والدول العربية (وفى مقدمتها مصر) على المستوى العلمى والأكاديمى، وقد عاود "إسحق نافون"، الرئيس الإسرائيلى الأسبق تأكيد هذه الأهمية، فى خطاب ألقاه – بحضور السادات–، يوم ٢٧ مايو ١٩٧٩، حيث أكد على أن "تبادل الثقافة والمعرفة لا يقل أهمية عن أية ترتيبات عسكرية وسياسية"!، وعاد "نافون" بعد فترة، لدى زيارته مصر، إلى تكرار عرض فكرته المحورية هذه، بتعبيرات أخرى، مطالبا بجهد – على المستوى الذهنى – من أجل تحسين "صورة إسرائيل"، المشوهة فى العقل العربى!، مذكرا بأن كل صياغة، أدبية أو دينية تخالف التصورات الصهيونية "تعد مساسا بالسلام!" ، وعبر عن الحاجة لتشكيل ما أطلق عليه "قيادة السلام العليا!"، التى تتألف من المفكرين وعلماء النفس وأساتذة علم الاجتماع وبعض

السياسيين، لتحقيق مهمتها اليتيمة "بحث الوسائل المناسبة لإقرار السلام وتعميقه بين الشعبين !"(٢٦٢) .

وقد تجسد إدراك "إسرائيل" البالغ لأهمية الدور المناط بحملة رسالة العلم والفكر والثقافة والتنوير، فى تسهيل أو اعتراض مسار مشروعهم، فى المنطقة، والمبنى على إعادة صياغة وعى ووجدان المواطنين، والنخبة الثقافية والعلمية أساسا، فى بنود "الاتفاقية الثقافية"، الموقعة بينها وبين الحكومة المصرية ١٩٨٠/٥/٨، كناتج من نتائج اتفاقيات "كامب ديفيد" (الأولى)، وفيها نص على "تشجيع التعاون" فى مجالات مهمة وأساسية، هى "المجالات الثقافية والعلمية والفنية،وتشجيع تبادل الزيارات بين العاملين والخبراء فى هذه المجالات، فضلا عن تبادل المطبوعات الثقافية والعلمية والتعليمية، وبرامج الإذاعة والتليفزيون والأفلام الثقافية والعلمية .. وغير ذلك"!.(٢٦٣)

وإضافة إلى ما تقدم، فلقد افتتحت "إسرائيل"، "**المركز الأكاديمى الإسرائيلى**" بالقاهرة، عام ١٩٨٢، لكى يكون جسرا لـ "تطبيع" العلاقات الفكرية والأكاديمية، وقد تضمن "البروتوكول" الخاص به، أنه يعمل "كقناة اتصال بين الإسرائيليين والمصريين، العاملين فى المعاهد التعليمية والعلمية، وأن يعمل على تشجيع الدراسات والبحوث فى المجالات التعليمية والتكنولوجية والعلمية والثقافية والتاريخية، وعلوم المصريات(٢٦٤) .

وتخول الاتفاقية للمركز القيام بتقديم العون والمساعدة للإسرائيليين الذين يقومون بأعمال أكاديمية فى مصر، ومساعدة الأكاديميين المصريين الراغبين فى السفر إلى "إسرائيل" للدراسة والبحث.

ويمول هذا المركز سبعة معاهد علمية فى "إسرائيل"، وتديره "الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية" لحساب "الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم والإنسانيات"، وقد قوبلت عملية افتتاح هذا المركز بعاصفة من الرفض الشعبى وفى أوساط العلماء والمثقفين والفنانين، الذى اتهموه بأنه: "وكر للتجسس"، وفرضوا عليه، وعلى القائمين على أموره، عزلة شاملة، بالرغم من تأكيدات د. شيمون شامير، أول رئيس له، أن مركزه

"ليس مركزا ثقافيا"، وإنما مركز أكاديمى، و "أننا"، "طلاب وليس لنا هدف إلا توسيع المعرفة"!.[٢٦٥]

ولعبت المصادر العلمية الأمريكية، بحفز من المراجع السياسية العليا، الدور الأساسى فى خلق مناخ موات لعملية "التطبيع العلمى" التى خططوا لها، وحتى تتيسر الظروف "لاتصالات مباشرة" بين الطرفين، وقد عبر "نيوتن ستريز"، عضو "الكونجرس" الأمريكى، عن هذا الدور، فى رسالة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق، يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٧٧، بقوله : "إننى أعتقد أن الاتصالات بين العلميين يمكن أن تدفع بعملية السلام فى الشرق الأوسط، خصوصا إذا كانت هذه الاتصالات تخدم الأهداف المباشرة فى مجالات الصحة، والزراعة، والطاقة .. الخ" .. ودفعت أوساط "الكونجرس" – من اليهود الموالين لإسرائيل – لإقرار خطة أمريكية فى هذا الاتجاه، للتعاون بين العلماء من البلدين فى مجالات اعتبروها "غير محدودة، هى مجالات البحوث والعلوم التطبيقية والعلوم الإجتماعية"، وعلى الرغم من الاعتراف بلهفة العلماء الإسرائيليين "الراغبون فى بدء العمل فورا مع زملائهم المصريين" .. فإن "العلماء المصريين أبدوا تحفظات"[٢٦٦] .

مصدر تحفظات العلماء المصريين كان واضحا بالقطع، وهو رفضهم التعامل مع علماء دولة مغتصبة وباغية، على الرغم من الإغراءات، الهائلة، التى طرحتها المصادر الأمريكية، لإغراء العلماء والمفكرين المصريين بقبول "التطبيع"، والإنسلاخ عن الإجماع العام الصارم فى هذا المجال.

وقد لجأت الدولة الصهيونية إلى أسلوب آخر، يشرحه "د. سعيد النشائى" الاستاذ بكلية الهندسة – جامعة القاهرة، فى دراسة بعنوان "التسرب الصهيونى تحت المظلة الأمريكية"[٢٦٧] ، لتجاوز هذه العقبة، وللالتفاف حول المقاطعة الشعبية، شبه الشاملة، وذلك باستخدام "المظلة الأمريكية"، مثلما استخدموها من قبل عسكريا وسياسيا واقتصاديا، ولازالوا يستخدمونها حتى الآن، ويتمثل هذا الأسلوب فى مراسلة ومحاولة الاتصال بالأساتذة والباحثين المصريين، تحت غطاء الجنسية الأمريكية.

وقد فشلت هذه المحاولة أيضا، ولم يسقط في شرك "التطبيع العلمي والفكري" إلا أقل القليل من الأفراد، صاروا من المعزولين وسط بيئتهم العلمية والفكرية التي ظلت صامدة على مواقفها المبدئية، وأعلنوا التزامهم بموقف الشعب المصري والنقابات والهيئات المهنية والعمالية ونوادي أعضاء هيئة التدريس في رفض التطبيع. لكن الترويج الإسرائيلي لمفاهيم "التعاون العلمي"، ولأوهام تحقيق "الرفاهية" و "الرخاء" لدول المنطقة (تحت القيادة الإسرائيلية!)، لم تتوقف، ولعل أبرز من نظر وصاغ هذه الأطروحات هو "شمعون بيريس"، رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، الذي اقترح في كتاب "الشرق الأوسط الجديد"[٢٦٨] خطة، "ثلاثية الركائز"، لما أسماه "التعاون الإقليمي"، تنقسم، على المستوى العلمي والأكاديمي، إلى مراحل ثلاث : **الأولى**، وتتضمن مشاريع ثنائية أو متعددة القومية، مثل إنشاء مركز أبحاث مشتركة لإدارة الصحراء، ومصالح تعاونية لتحلية المياه .. الخ، و**الثانية** : وتضم "كونسورنيمات" دولية تتولى المشاريع التي تتطلب استثمار رساميل هائلة، ومن نماذج مشاريع هذه المرحلة ، قناة البحر الأحمر، البحر الميت، إنشاء ميناء أردني - إسرائيلي - سعودي، تطوير الطاقة الكهرومائية، مشاريع تحلية المياه، تطوير صحراء النقب .. الخ، وهو ما يمهد، من وجهة نظر "بيرس" للانتقال للمرحلة **الثالثة**، حيث تنشأ "الجماعات الإقليمية" مع المؤسسات الرسمية، الخاصة بها.

وفي قلب هذه المشروعات كلها تبرز محورية **"قضية المياه"** بالنسبة لإسرائيل، ولشمعون بيرس، الذي يؤكد على أن استخدام المياه سوف يكون موضوعا سياسيا رئيسيا في الشرق الأوسط، في الفترة القادمة، وأن "إسرائيل"، كما ينذر "شمعون بيريس"، لها حق صراح فيما تحتاجه من مياه، أيا كان اسم الدولة التي تملكها، ومن الأفضل أن تنال هذا الحق طواعية"، وإلا فإنها الحرب لا محالة، المياه في المنطقة، يقول "بيرس"، "هي ملك للمنطقة كلها، ولعل المياه، أكثر من أي قضية أخرى، تعتبر دليلا على الحاجة لإقامة نظام إقليمي، ومن خلال هذا النظام فقط يمكننا التخطيط وتنفيذ وتنمية المياه، وتوزيع هذه المياه على أساس اقتصادي، بأسلوب عادل ومؤتمن !!" .. أي أن جوهر الموقف الإسرائيلي في هذه القضية شديدة الحساسية هو أن "إسرائيل"، التي

ستعانى من أزمة خطيرة فى المياه، ستنال حاجاتها مما تمتلكه الدول الأخرى المحيطة، بالاتفاق، أو بالحرب، وهى تعتبر نفسها شريكة لهذه الدول فيما تمتلكه من مياه، ولها حصة مقررة فيما يمر فى الدول المجاورة من أنهار أو ينابيع مائية حتى إذا احتاج إقرار هذا الحق المزعوم لاستخدام العنف والحرب من أجل فرضه (!!).

وفى إطار مشروع "السوق الشرق أوسطية" الذى طرحه "بيرس" وروج له طويلا يقترح "بيرس" إنشاء ثلاثة مراكز للبحث والتطوير، تنظم على أسس متعددة الأطراف، واحدة منها فى إسرائيل، والثانى فى الولايات المتحدة، والثالث فى كل الدول العربية، ويقترح أن يبدأ التعاون الإقليمى فيما يسميه "أكبر إنجاز علمى واعد هو ميدان "البيوتكنولوجى" - التكنولوجيا التقنية الحيوية - التى تستطيع حتى فى ظل الظروف الجوية الصعبة أن تساعد(نا) فى إنتاج فواكه وخضروات إضافية، اللحوم والأسماك، البيض ومنتجات الحليب، الزيوت والمشروبات، بالإضافة إلى البهارات والعطور"[٢٦٩] ...(!)

ففيما تحتكر "إسرائيل" إنتاج مستلزمات الثورة التقنية والتكنولوجيات الرفيعة يرسم "شمعون بيرس" لبلادنا دورها المرتقب - من وجهة نظره - حيث جل أمانينا أن ننتج بعضا من المواد الغذائية، حتى تبقى شعوبنا بالكاد - على رمق الحياة، وفيما تحلق "إسرائيل" - كما يتصور "بيرس" وأحزابه وأضرابه من قادتها، فى آفاق الألفية الثالثة الرحبة، مرتكزة على قاعدة صلبة ومتينة عمادها الإمساك بمفاتيح علوم وتقنيات المستقبل، يختار "شمعون بيرس" لنا، فى سوقه الشرق أوسطية، دور الممول والمستهلك، ضعيف الحيلة وهزيل المقدرة!!.

مستقبل العلم والتكنولوجيا فى إسرائيل : رؤى واستشراقات :

يرى بيرنل "J.D. Bernal" أن المصدر الحقيقى للثروة "لم يعد يكمن فى امتلاك الخامات، أو قوة العمل، أو الآلات، وإنما فى امتلاك قاعدة بشرية مثقفة وعلمية وتكنولوجية"[٢٧٠] وقد أدركت الدولة الصهيونية هذا الأمر - كما أسلفنا - منذ وقت مبكر، وسعت لتحقيق هذه القاعدة بشتى السبل.

وقد كانت "إسرائيل"، نظرا لظروف نشأتها، وملابسات تطورها، حساسة دائما لكل تطور جديد يطرأ على أى من مجالات العلم والتكنولوجيا الأساسية، ووضعت نصب أعينها، دائما، أن تكون سباقة إلى مواكبة ما يستجد من أفرع مستحدثة فى مجالات المعرفة (الأكاديمية والتطبيقية) للإبقاء على الفجوة الحضارية بينها وبين العرب، حيث وعت النخبة الحاكمة فيها أن الحفاظ على الفارق الكيفى، وتعميقه، يمثل ضمانة رئيسية لبقاء إسرائيل واستمرار وجودها فى بيئة معادية لها، رافضة لوجودها، مقاومة لتوجهاتها.

ويكفل تفوق "إسرائيل" العلمى والتكنولوجى، من وجهة نظر قادة "إسرائيل"، للدولة الصهيونية، الهيمنة على المنطقة وثرواتها تحت زعم "الريادة العلمية!"، فإسرائيل بحسب رأى "شمعون بيرس"، رئيس الوزراء الأسبق، ووزير "التعاون الإقليمى" الحالى، تستطيع أن تكون بمثابة "مركز ثقافى علمى وتكنولوجى فى المنطقة"(٢٧١)، ويعتمد النجاح فى أداء هذا الدور على ارتفاع مستوى التعليم والبحث العلمى فى الدولة الصهيونية، ولذا ينظر "بيرس" إلى مهمة "تطوير التعليم فى إسرائيل"؛ باعتبارها المهمة الرئيسية لإعداد "إسرائيل" للقرن ٢١، مطالبا بتخصيص ثلث المصادر الإسرائيلية لكى "تصبح مكرسة للتعليم والبحث"، وبحيث يمتلك كل شاب وشابة فى "إسرائيل"، "الحق فى تعليم أكاديمى أو فنى على أعلى مستوى"، "لأن المتعلم فى القرن الذى يواجهنا هو الذى بمقدوره أن يتقدم"(٢٧٢).

وقد أولت قيادة الدولة الصهيونية قضية العلم والتكنولوجيا اهتماما فائقا انطلاقا من مدخلين أساسيين :

أولهما : صلته الوثيقة بتوفير عنصر الأمن والتفوق العام والعسكرى الاستراتيجى.

وثانيهما : قدرته على أن يشكل مصدرا للدخل، يساعد على موازنة عناصر الخلل فى البنية الاقتصادية، ومن هنا كان الاهتمام البالغ بسلع الإنتاج التكنولوجى المتطورة، التى تملك موقعا تنافسيا متقدما، على مستوى العالم، إذ كما يعبر بيرس : "لأننا شعب صغير وذكى، وشعب لا يكتفى بالقليل، ليس لنا خيار سوى تصدر جبهة التصدير المتقدمة!"(٢٧٣).

وقبل خمسة عشر عاما من مقدم القرن الحادى والعشرين، أعاد "يعقوب باعل شيم"، فى كتابه : "إسرائيل على عتبة القرن الواحد والعشرين" التأكيد على الدور المحورى الذى يلعبه البحث العلمى، النظرى والتطبيقى، فى حماية وتأمين مستقبل الدولة الصهيونية، حيث "ستتحدد صورة "إسرائيل" ومناعتها فى سنة ٢٠٠٠، إلى حد بعيد بناء على تقدمها فى مجال العلم والتكنولوجيا، وتطور "إسرائيل" العلمى والتكنولوجى، برهن حتى الآن على أن فيها طاقة كامنة من القوة البشرية من أجل تحقيق التقدم فى هذه المجالات، ومن واجبنا العمل على الاستغلال الناجح لهذه الطاقة فى السنوات المقبلة".

ورأى "باعل شيم" أن الإنفاق المتزايد على البحث العلمى فى "إسرائيل" قد بدأ يعطى مردوده ويؤتى ثماره فى قطاعات الإنتاج المختلفة، وبالذات فى "الصناعات كثيفة العلوم" الأجهزة الإليكترونية الطبية المتقدمة - أجهزة الطباعة العاملة بالحواسيب الإليكترونية - النسيج - المنتوجات البيوتكنولوجية - النظم العسكرية الحديثة .. الخ، ويدعى "باعل" أن هذه الصناعات جعلت "إسرائيل" قادرة على إنتاج "أنظمة أسلحة وأجهزة عسكرية تعتبر من أكثر الأجهزة تقدما فى العالم"، ويرى فى دراسته المشار إليها - أن الهدف الأساسى الذى يجب أن يحدد غايات العلم فى "إسرائيل"، حتى مطلع القرن الحادى والعشرين، هو "المحافظة على ديمومة تطور الصناعات كثيفة العلوم، وتهيئة الجمهور الإسرائيلى كله ليعيش فى العصر التكنولوجى"، وهو ما يعنى، من وجهة نظره، التالى :

١- صياغة النظام التعليمى للطفل الإسرائيلى، منذ بداية الوعى فى سن الحضانة، وحتى ما بعد انتهاء الدراسة الجامعية.
٢- تعميم الوعى التكنولوجى، وتعليم استخدام المنتوجات التكنولوجية المتطورة، واستيعاب الظواهر المصاحبة لها.
٣- إعادة توزيع المكون البشرى للمجتمع، باتجاه تقليص طاقة المهن "كثيفة العمل"، وزيادة الاعتماد على الكمبيوتر ووسائل الإنتاج شديدة الحداثة.

إن الهدف القومى الذى يحرض "باعل شيم" الأجهزة المعنية فى "إسرائيل" على تنفيذه، هو إعداد الجيل الذى سيواكب - وهو فى المرحلـ

الدراسية الجامعية – مقدم العام ٢٠٠٠ من جهة، ومن جهة أخرى "تطوير البنية التحتية اللازمة لاستخدام فعال للأنظمة التكنولوجية المستقبلية"، ومع تسليمه بأن أهداف دولة "إسرائيل" القومية فى مجالات الأمن والاقتصاد والمجتمع" أهداف صعبة الإنجاز فى الظروف الجغرافية – السياسية التى نعيش فيها"، إلا أنه يستند – فى ثقته على القدرة الإسرائيلية على إنجاز هذا الهدف – على ما يسميه "المستودع الكبير نسبيا، الذى تملكه "إسرائيل ، من الطاقة البشرية العلمية والتكنولوجية" .. "فمن هنا تنبع الأهمية البالغة التى تكتسبها بلورة سياسية بحث وتطوير قومية متطورة، تكون دلالتها تحديد أولويات مجالات العلم والتكنولوجيا المختلفة وتخصيص موارد طبقا لهذه الأولويات".

"إن صورة إسرائيل ومناعتها فى عام ٢٠٠٠"، كما يرى "باعل شيم" ، "ستتحدد بدرجة كبيرة حسب التقدم الذى ستحرزه فى مجالى العلوم والتكنولوجيا. وقد برهن التقدم الذى أحرزته "إسرائيل"، حتى الآن، فى مجال التطور العلمى والتكنولوجى بأن لديها طاقة بشرية قادرة على التقدم فى هذا المجال"، وهذا يحتم عليها استغلال هذه الطاقة فى السنوات القادمة أيضا.. فـ "إسرائيل تعيش الآن مرحلة متقدمة فى طريق الانتقال إلى المجتمع الحديث، حيث تبلغ نسبة العاملين فى العلوم والتكنولوجيا بها ٣٣٪ من الطاقة البشرية العاملة، وهذه النسبة فى ازدياد مستمر[٢٧٤] .

وفى صيف ١٩٩٨، توقع "بنيامين نتنياهو"، رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق، أن "إسرائيل ستكون واحدا من مركزين أو ثلاثة من المراكز الكبرى للتكنولوجيا المتقدمة مع نهاية القرن العشرين"، فالعالم، حسب تعبير "نتنياهو"، "بدأ يكتشف أن إسرائيل مستودع للتكنولوجيا!"[٢٧٥]، وحدد "نتنياهو" ثلاثة أهداف لتطوير صناعات التكنولوجيا المتقدمة فى "إسرائيل" على النحو التالى :

أولا : زيادة الموارد البشرية والمادية الموجهة إلى مجال العلم والتكنولوجيا بمضاعفة الكوادر المدربة فى الجامعات الإسرائيلية ثلاث مرات، بتمويل الموارد المرصودة للعلوم والتكنولوجيا فى حصص الحكومة إلى الجامعات، "ويجب أن يتم هذا خلال أربعة أعوام".

ثانيا : إرساء قاعدة لتعليم الكمبيوتر والتكنولوجيا الأساسية، "ولهذا فقد تبنينا برنامجا عنوانه "كمبيوتر لكل طفل".

ثالثا : استكمال بناء الاقتصاد الحر، الذى يحول "إسرائيل"، بفعالية من "الاقتصاد الاشتراكى" إلى "الاقتصاد الرأسمالى"[٢٧٦] .

ويرجع "نيتانياهو" التقدم فى مجال العلوم والتكنولوجيا فى "إسرائيل"، إلى عدة اسباب رئيسية :

١- امتلاك "إسرائيل" لـ "آلة للحركة الدائمة تقوم بتطوير التكنولوجيا المتقدمة"، هى الترسانة العسكرية، التى أصبحت رافعة للتقدم "فاللعنة التى توجب الاحتفاظ بمؤسسة عسكرية كبيرة ومتطورة، تحولت إلى نعمة اقتصادية، لأن أنظمة الاتصالات اللاسلكية، وتكنولوجيا الليزر، والتشفير، يمكن ترجمتها بسهولة إلى تطبيقات مدنية"[٢٧٧] .

٢- سيل العلماء والتقنيين الذين وفدوا من "الاتحاد السوفيتى" السابق، وتسببوا فى مضاعفة القدرة الإسرائيلية.

٣- امتلاك "إسرائيل" لمؤسسات ممتازة للأبحاث، تتناول مختلف جوانب التكنولوجيا.

هذه "الركائز" التى تستند إليها - من وجهة نظر "نيتانياهو" - "الطفرة" العلمية والتكنولوجية الأخيرة فى "إسرائيل" تحتاج لكى تستكمل مقوماتها إلى تطوير كفاءة "إسرائيل" فى تسويق منتجاتها .. "فلقد ربينا أجيالا من التقنيين، وخصوصا لتلبية حاجاتنا الدفاعية، لكننا لم نرب أجيالا من المسوقين[٢٧٨] ، لأنه لم يكن لدينا اقتصاد سوق حرة إلا مؤخرا .. وبهذا يتحقق "لإسرائيل" موقفها المتميز فى العالم، حيث "هناك أماكن قليلة جدا كإسرائيل، تستطيع أن تنتج هذه الفورة الدائمة من الإبداع!"[٢٧٩].

ووفقا لما تقدم من رؤى فلقد أذاع المستشار العلمى لرئيس الوزراء "أهداف السياسة العلمية" للدولة، على موقع شبكة الانترنت، وحددها فى أنها تستهدف "رفع مستوى نوعية حياة المواطنين، والمساهمة فى تطوير المجتمع الإسرائيلى ومنطقة الشرق الأوسط". وأعلن التقرير مساندة الحكومة المتـ[illegible] للعلوم التكنولوجية المتقدمة ولعملية الإصلاح التعليمى، ودعم الدولة للتوجهات التى تستهدف تطوير "المجتمع المنتج الذى يكون بمقدوره التعاطى مع تكنولوجيات المعلومات الحديثة"[٢٨٠] .

وقد وضع "منتدى العلماء الرئيسيين" للوزارات الإسرائيلية مجموعة من "الأولويات" فى مجال سياسات العلوم والتكنولوجيا ، على النحو التالى :

الزراعة :

- تطوير منتجات زراعية جديدة، وتطوير وسائل رفع القدرات التنافسية للمنتجات الإسرائيلية فى السوق العالمية.
- تطوير تكنولوجيات الاستخدام الأمثل للمياه، ومعالجة المياه المالحة.
- تدعيم الإنتاج الزراعى فى الأطراف النائية للبلاد، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات فى مجال الزراعة، وخاصة فى القطاع الريفى.

الاتصالات :

- تطوير البنية التحتية Infrastructure لنظم الاتصالات عن بعد، باستخدام التكنولوجيات المتقدمة من أجل تنويع قاعدة الخدمات.

التعليم :

- تدعيم عملية تدريس العلم والتكنولوجيا فى الفصول الدراسية قبل الجامعية، بتطوير مناهج دراسية جديدة، ومساعدات التعليم، وإعادة تدريب المعلم، وبمد جميع الطلاب بمدرسين واعين بقضايا العلم والتكنولوجيا.
- ضمان فرصة متكافئة لدراسة العلوم، فى كل قطاعات المجتمع الإسرائيلى.
- زيادة دعم المعاهد الأكاديمية بهدف رفع مستويات الطلاب فى مجالى العلوم والهندسة.
- إدخال النظم الكمبيوترية الحديثة، وتسهيلات اتصالات الإنترنت، إلى النظم المدرسية العامة.

البيئة :

- تشجيع الأبحاث والتطوير فى مجال تكنولوجيا البيئة المخصصة لمنع التلوث ومقاومة مسبباته.
- تدعيم مشاريع البحث البيئى، الأساسى والتطبيقى، وأعمال المسح بما فيها أعمال المسح الوبائى الصحى، ودراسات تلوث المياه والهواء، ونظم الإنذار.
- تدعيم التعاون الدولى والإقليمى فى أبحاث مكافحة التصحر وتبدل المناخ وحفظ المياه.

الصحة :

- رفع مستوى دعم أبحاث الطب الحيوي للأمراض المتوطنة، مع الاهتمام الخاص بالمشكلات الطبية المتعلقة بإسرائيل وبيئتها.
- تدعيم أبحاث الطب الحيوي فى المستشفيات، وزيادة التفاعل بينها وبين المعاهد الأكاديمية.
- دعم الأبحاث فى مجال التكنولوجيات العلاجية الجديدة، وفى مجال الكشف والعلاج المبكر للأمراض.

الصناعة والتجارة :

- توسيع القاعدة التكنولوجية الأساسية.
- خلق فرص للتعاون العلمى فى مجال البحث والتطوير الصناعى.
- تعزيز التعاون بين معاهد البحث الأكاديمى، ومشروعات الصناعات المتطورة .High-Tech، لتعظيم المردود التجارى للبحث الأساسى.

البنية الأساسية الوطنية :

- دعم البحث والتطوير فى مجال المصادر البديلة للطاقة، بما فى ذلك نظم إنتاج الطاقة الحرارية الشمسية، وتخزين الطاقة الحرارية، والموصلات الفائقة.
- تطوير وتنمية طرق جديدة لمعالجة النفايات والاستفادة منها.
- التخطيط لأنظمة تحلية المياه ذات الأحجام الكبيرة.

العلم والتكنولوجيا :

- زيادة الدعم للبحث والتطوير (R&D) مع تقديم التسهيلات الاقتصادية الضرورية.
- تأسيس بنية أساسية وطنية فى مواقع محددة للبحث، تحدد كأولويات وطنية.
- دعم وتطوير معاهد البحث، ومراكز البحث الإقليمى[٢٨١] .

هوامش الفصل السابع

١- نزار الريس، البحث العلمى فى إسرائيل، مجلة " آفاق علمية"، عمان-الأردن، ديسمبر ١٩٨٥.

٢- حديث أمام "الكنيست" الإسرائيلى، مذكور فى : سوبر همايندام (محررا)، أساطير وحقائق نووية، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٧، ص: ١٣٨

٣- د. خلف محمد الجراد، "الخيار النووى وبناء قاعدة عربية للعلم والتكنولوجيا، مجلة "قضايا استراتيجية"، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، العدد الأول، مارس ٢٠٠٠، ص١٣٠

٤- جاك بينودى، القوات الإسرائيلية من المليشيات الفلاحية إلى القوة النووية، دار المروج، بيروت، ١٩٨٥، ص١٠٦

٥- د.هشام فوزى عبد العزيز، نظام التعليم فى المدارس الحكومية الإسرائيلية، مجلة الباحث العربى، مركز الدراسات العربية-لندن، العدد (٤٧)، مارس- يونيو ١٩٩٨، ص ص ٣٨-٤١

٦- المرجع السابق، ص ٣٩

٧- المرجع السابق ص ٣٩

٨- المرجع السابق، ص ٤٠

٩- أنظر: حاييم وايزمان، التجربة والخطأ، ترجمة وتلخيص " وديع البستانى"، تقديم "أبا إيبان"، مطبعة الحكيم، الناصرة، ١٩٦٤، ص ص ٢١١-٢١٥.

١٠- جريدة "الحياة"، لندن، ١٩٩٨/٩/٢٧

١١- صبرى جريس وأحمد خليفة (محرران) ، دليل إسرائيل العام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢١٨

١٢- يوسف مروة، أخطار التقدم العلمى فى إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٦٧، ص ٣٢

١٣- نافذة على إسرائيل، كتيب صادر عن السفارة الأسرائيلية، القاهرة، ١٩٨٧

١٤- صبرى جريس وأحمد خليفة (تحرير) ، مصدر سابق ذكره، ص ٢٢٣

١٥- المرجع السابق، ص٢٢٣

١٦- نافذة على إسرائيل، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨

١٧- تقرير عن الجامعات والمعاهد العليا، هآرتس، ١٩٨٩/٩/٢٩، ودليل إسرائيل العام،

مرجع سابق ذكره، ص ٢٢١

١٨- دليل إسرائيل العام، مرجع سابق ذكره، ص٢٢٢

١٩- مذكور فى: د. تيسير الناشف، الأسلحة النووية فى إسرائيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٨

٢٠- جامعة "بار-ايلان":حقائق وأرقام، مجلة " مختارات إسرائيلية، العدد (١٥)، السنة الأولى، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٣٨

٢١- دليل إسرائيل العام ، مرجع سابق ذكره، ص٢١٢

٢٢- جامعة "بار إيلان"، مرجع سابق ذكره، ص٣٥

٢٣- المرجع السابق، ص٣٦

٢٤- المرجع السابق، ص ٣٦

٢٥- المرجع السابق، ص ٣٦

٢٦- المرجع السابق، ص ٣٦

٢٧- المرجع السابق، ص ص ٣٧-٣٨

٢٨- المرجع السابق، ص ٣٨

٢٩- دليل إسرائيل العام، مرجع سبق ذمكره، ص ٢١٩

٣٠- المرجع السابق، ص ٢١٩

٣١- المرجع السابق، ص ٢١٩

٣٢- المرجع السابق، ص ٢١٩

٣٣- المرجع السابق، ص ٢١٩

٣٤- المرجع السابق، ص ٢٢٠

35- Futurist, May-June 1995 , Vol.29.Issue,3,p.42

٣٦- دليل إسرائيل العام، مرجع سابق ذكره، ص ٢٢٠

٣٧- المرجع السابق، ص ص ٢٢٠-٢٢١

٣٨- المرجع السابق، ص ٢٢٠

٣٩- المرجع السابق، ص ٢٢٠

٤٠- المرجع السابق، ص ٢٢٠

٤١- المرجع السابق، ص ٢٣٠

٤٢- نشرة مكتب المستشار الإعلامى فى سفارة إسرائيل فى القاهرة، بدون تاريخ

٤٣- صناعات البناء والطاقة الشمسية فى إسرائيل، (١٩٨٠-١٩٨١) ، المؤسسة الإسرائيلية للتصدير- قسم المنتجات الزراعية، كتالوج عام ، إسرائيل، سبتمبر

١٩٨١
٤٤- يوسف مروة، مرجع سابق ذكره، ص ٢٥
٤٥- المرجع السابق، ص ٢٥
46- Antoine Zahaln, The science and technology gap in the Arab-Israeli Conflict, Journal of palestine Studies, Vol.1,No.3,Spring 1972,p.24
٤٧- " اليونسكو"، الدليل العام للهيئات التى تضع السياسة العلمية الوطنية، ١٩٦٨، المجلد ٢٢ ، ص ١٩٦٦.
٤٨- الدليل العام لإسرائيل، مرجع سابق، ص ص٢٢٣-٢٢٤.
٤٩- تقرير اليونسكو، العلم فى العالم ،١٩٩٦، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى، الكويت، ١٩٩٨، ص ١٣.
٥٠- د. نورمان كلارك، الاقتصاد السياسى للعلم والتكنولوجيا، الهيئة العامة المصرية للكتاب، "سلسلة الألف كتاب الثانى"، القاهرة، ١٩٩٦، العدد ٢٠٥، ص ١٣
٥١- تقرير اليونسكو، مرجع سابق، ص ١٣
٥٢- دليل إسرائيل العام، مرجع سابق، ص ٢٣٠
٥٣- المرجع السابق، ص ٢٣٠
٥٤- جريدة "هارتس"، ١٩٩٤/٢/١
٥٥- تقرير اليونسكو، مرجع سابق، ص١٤
٥٦- المرجع السابق ص ١٤
٥٧- نادر الفرجانى، الإمكانات البشرية والتقنية العربية، المستقبل العربى،بيروت، العدد ٢٢٥، فبراير ٢٠٠٠، ص ص ٥٩-٧٢
٥٨- المرجع السابق ص ٥٩-٧٢
٥٩- المرجع السابق ص ٥٩- ٧٢
٦٠- المرجع السابق ص ص ٥٩- ٧٢
٦١- تقرير اليونسكو، مرجع سابق، ص ١٦
٦٢- د. وليد عبد الحى، أثر التغيرات فى النظام الدولى المعاصر على مستقبل الوظيفة الأقليمية للكيان الإسرائيلى، شئون عربية، القاهرة، العدد ٦٥، أبريل ١٩٩٦، ص ص ٨٧-٨٨
٦٣- نشرة مكتب المستشار إعلامى الإسرائيلى، مرجع سابق
٦٤- تقرير اليونسكو، مرجع سابق، ص ١٩
٦٥- المرجع السابق، ص ٢١

٦٦- المرجع السابق، ص ٢٢
٦٧- المرجع السابق، ص ١٩
٦٨- يوسف مروة، علماء الطبيعة فى إسرائيل، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٧، بيروت، ص ١٣٥
٦٩- تقرير اليونسكو، مرجع سابق ، جدول ص ٢٣
٧٠- يوسف مروة، أخطار التقدم العلمى فى إسرائيل، مرجع سابق، ص ٤٦
٧١- جريدة يديعوت أحرونوت، ١٩/١/١
٧٢- د. خلف محمد الجراد، الخيار النووى وبناء قاعدة عربية للبحث العلمة والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص ١٣٩
٧٣- يوسف الحسن، اندماج: دراسة العلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى ضوء التعاون الاستراتيجى والاتفاقات الحرة بينهم، دار المستقبل العربى، بيروت، ١٩٨٦، ص ١٢١
٧٤- المرجع السابق، ١٦١

75- http trade.www. Israel trade. Com/ usistchtml/ intro.html

٧٦- جريدة هآرتس، ١٩٦٠/١٢/١٢
٧٧- جاك بينودى، مرجع سابق، ص ١٠٦
٧٨- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٧/٨/٢٧
٧٩- المرجع السابق
٨٠- ملحق جريدة معاريف، ١٩٩٨/٦/٣
٨١- المرجع السابق
٨٢- د. نبيل على، العرب وعصر المعلومات، عالم المعرفة، الكويت، عدد ١٨٤، أبريل ١٩٩٤، ص٢٣٩
٨٣- المرجع السابق، ص ٢٣٩
٨٤- أنطون زحلان، العلم والتعليم العالى فى إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، دار الهلال، بيروت- القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٤
٨٥- المرجع السابق، ص ١٤
٨٦- سيمور هيرش، الخيار شمشون، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٠٦.
٨٧- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٥/٧/٣٠
٨٨- سلامة أحمد سلامة، الكمبيوتر العملاق، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٨/٦/١١
٨٩- محمد سيد أحمد، التعليم والتحدى الإسرائلى، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٨/٦/١١.

٩٠- فهمى هويدى، بلاغ لمن يهمه الأمر، الأهرام، القاهرة، ١٩٩٨/٧/٢٨

٩١- جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٠/٦/١٩

٩٢- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٩/٣/١٦

٩٣- المرجع السابق

٩٤- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٤/٧/٢٤

٩٥- المرجع السابق

٩٦- جريدة القدس العربى، لندن، ٢٠٠٠/٥/٢

٩٧- المرجع السابق

٩٨- جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٠٠/١٠/٢٨

٩٩- مجلة مستخدمى ويندوز، المملكة المتحدة، يوليو ٢٠٠٠

١٠٠- المرجع السابق

١٠١- مجلة الوسط، لندن، العدد ١٧٠، ١٩٩٥/٥/١

١٠٢- المرجع السابق

١٠٣- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٥/٥/١

١٠٤- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٥/٣/١٢

١٠٥- المرجع السابق

١٠٦- مجلة الوسط، مرجع سابق

١٠٧- الأهرام، ١٩٩٥/١/٨

١٠٨- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٥/٥/١٢

١٠٩- نادر فرجانى، الإمكانات البشرية والتقنية العربية، مرجع سابق،

١١٠- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٦/٣/١٦

١١١- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٥/٥/١٢

١١٢- المرجع السابق

١١٣- المرجع السابق

١١٤- جريدة القدس العربى، لندن، ٢٠٠٠/٦/٧

١١٥- المرجع السابق

١١٦- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٣/١٢/٢٢

١١٧- جريدة القدس العربى، لندن، ٢٠٠٠/٦/٧

١١٨- الأهرام، ١٩٩٨/٣/٣١

١١٩- حسين أبو النمل، تحولات الاقتصاد الإسرائيلى خلال عقد ١٩٨٥-١٩٩٤، مجلة

الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧، ص ص ٥٤-٧٧

١٢٠- جريدة القدس العربى، لندن، ٢٠٠٠/٦/٧

١٢١- د. خلف محمد الجراد، الخيار النووى وبناء قاعدة عربية للبحث العلمى والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص ١٤٠

١٢٢- جريدة القدس العربى، لندن، ٢٠٠٠/٦/٧

١٢٣- المرجع السابق

١٢٤- المرجع السابق

١٢٥- المرجع السابق

١٢٦- المرجع السابق

١٢٧- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٧/١/٢٥

١٢٨- جريدة القدس العربى، لندن، ٢٠٠٠/٦/٧

١٢٩- المرجع السابق

١٣٠- نادر فرجانى، العرب فى مواجهة إسرائيل، القدرات البشرية والتقنية،(صياغة أولية-غير منشورة)، يوليو ١٩٩٨، ص ١٦

١٣١- الأهرام، ١٩٩٨/٣/٣١

١٣٢- جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٠/١٠/١٥

١٣٣- الأهرام، ١٩٩٧/٥/١١

١٣٤- فهمى هويدى، بلاغ لمن يهمه الأمر، الأهرام، ٢٠٠٠/٧/٢٨

١٣٥- د. خلف محمد الجراد، الخيار النووى وبناء قاعدة عربية للبحث العلمى والتكنولوجيا، مرجع سابق، ص ١٤٢

١٣٦- جريدة القدس العربى، لندن، ٢٠٠٠/٦/٧

١٣٧- المرجع السابق

١٣٨- المرجع السابق

١٣٩- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٥/٢/٥

١٤٠- مجلة الوسط، لندن، العدد ١٧٠، ١٩٩٣/١٢/٢٢

١٤١- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٥/٢/٢٠

١٤٢- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٥/٥/٦

١٤٣- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٩/٥/٨

١٤٤- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٩/١/٢٠

١٤٥- مجلة الدفاع، القهرة، العدد ١٥٢، مارس ١٩٩٩

١٤٦- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٩/٣/٤

١٤٧- الأهرام، ١٩٩٩/٥/٢٥

١٤٨- المرجع السابق

١٤٩- ملحق صحيفة معاريف، ١٩٩٨/٦/٣

١٥٠- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٤/١٢/١٣

١٥١- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٧/٨/٢٧

١٥٢- مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مارس ١٩٩٩

١٥٣- المرجع السابق

١٥٤- الأهرام، ٢٠٠٠/١٠/١٨

١٥٥- جريدة القدي العربى، ٢٠٠٠/١٠/١١

١٥٦- جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٠/١٠/١٨.

١٥٧- جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٠/١٠/٢٤

١٥٨- جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٠/١١/٨

١٥٩- جريدة الحياة اللندنية، ٢٠٠٠/١١/٢٤

١٦٠- نادر الفرجانى، العرب فى مواجهة إسرائيل، مرجع سابق، ص ١٨

١٦١- المرجع السابق، ص ١٨

١٦٢- جريدة العربى، القاهرة، ١٩٩٩/٦/٣

١٦٣- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٥/٥/١٢

١٦٤- المرجع السابق

١٦٥- ستيفن جرين، الأنحياز: علاقات أمريكا السرية مع دولة إسرائيل العسكرية، دار حسان للطباعة، دمشق،سوريا، ١٩٨٥، ص ٢١٨

١٦٦- مجلة الفرسان، باريس، ١٩٨٩/٥/٢

١٦٧- القوة العسكرية الإسرائيلية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية، رقم ٢، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ١٩٥

١٦٨- بيتر براى، ترسانة إسرائيل النووية، مؤسسة الأبحاث العربية، ودار البيادر، بيروت-القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ٧٥-٧٦

169- Innovation, Hifa, English Edition, June 1983

١٧٠- ناجح الجسراوى، إسرائيل والطاقة الذرية، منشورات "دار الكرمل"، عمان-الأردن، ١٩٨٤، ص ٢٣

١٧١- المرجع السابق، ص ٣٥

١٧٢- جريدة الشعب، القاهرة، ١٩٩١/١١/٢٦

١٧٣- بيتر براى، ترسانة إسرائيل النووية، مرجع سابق، ص ٤٠.

١٧٤- المرجع السابق، ص ١٤٢

١٧٥- فرانك بارنابى، القنبلة الخفية: سباق التسلح النووى فى الشرق الأوسط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩١، ص٤٨

١٧٦- ناجح الجسراوى، إسرائيل والطاقة الذرية، مرجع سابق، ص ٣٨

١٧٧- حلمى عبد الكريم الزغبى، الخيار النووى فى الشرق الأوسط: هل سيبقى حكراً على الكيان الصهيونى؟، دار الموقف العربى، ١٩٨٣، ص ٢٩

١٧٨- يؤكد وجودهما د. خيرى بنونة فى دارسة : السياسة النووية الإسرائيلية، دار الشعب، القاهرة، ١٩٧٠، ص ١٧، بينما ينكرهما ناجح الجسراوى فى دراسة إسرائيل والطاقة الذرية، مرجع سابق، ص ٢٦-٢٧

١٧٩- ناجح الجسراوى، إسرائيل والطاقة الذرية، مرجع سابق، ص ٣٧

١٨٠- أنظر تحليل شاى فيلدمان، اما يسميه " تجمع الأهداف القيمة" العربية، الذى يمكن أن يكون هدفاً للضربات النووية الإسرائيلية، فى : شاى فيلدمان، الخيار النووى الإسرائيلى، دار الجليل للنشر، عمان-الأردن، ١٩٨٤، ص ٩٤

١٨١- أنظر : حسام سويلم، توقعات حول تطوير تكنولوجيا الفضاء فى إسرائيل خلال عقد التسعينات، نشرة "دراسات"، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، العدد (٣١)، مارس ١٩٩٠، ص ١١.

١٨٢- المرجع السابق ، ص ١٢

١٨٣- نخبة من السياسيين والباحثين الإسرائيليين، الكيان الصهيونى عام ٢٠٠٠، ترجمة ونشر : وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، نيقوسيا - قبرص، ١٩٨٦، ص ١٦٩.

١٨٤- حسام سويلم ، مرجع سابق، ص١٤

١٨٥- الكيان الصهيونى عام ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ١٨٦

١٨٦- المرجع السابق، ص ص ١٦٦-١٦٧

١٨٧- المرجع السابق ، ص ١٦٧

١٨٨- المرجع السابق، ص ١٦٧

١٨٩- حسام سويلم، مرجع سابق، ص ١٤

١٩٠- المرجع السابق، ص ١٤

١٩١- جريدة الوفد، القاهرة، ١٩٩٠/١/٦
١٩٢- المجلة الدولية، لندن، العدد ٩٠٣، ١٩٩٢/٣/٩
١٩٣- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٢/٤/١٥
١٩٤- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٧/٨/٣
١٩٥- مجلة الدفاع، القاهرة، مايو ١٩٩٥
١٩٦- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٥/٣/٢١
١٩٧- مجلة روزاليوسف، القاهرة، العدد ١٣٩٤، ١٩٩٨/٦/٢٧
١٩٨- جريدة الوفد ، القاهرة، ١٩٩٤/٩/١
١٩٩- الأهرام ١٩٩٦/٣/٢٢
٢٠٠- الأهرام، ١٩٩٥/١١/٢٦
٢٠١- البيان الرسمى لوكالة الفضاء الإسرائيلية(سالا)، سبتمبر ١٩٩٨
٢٠٢- مجلة الدفاع، القاهرة، يونيو ١٩٩٥
٢٠٣- مجلة القوات الجوية، الإمارات العربية المتحدة، عدد ٨١، فبراير ١٩٩٦
٢٠٤- جريدة الأهالى، القاهرة، ١٩٩٥/١٢/٢٠
٢٠٥- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٨/١/٢٥
٢٠٦- مجلة الوسط، لندن، ١٩٩٣/٤/١٣
٢٠٧- مجلة الدفاع، القاهرة، عدد ١٠٣، فبراير ١٩٩٥
٢٠٨- مجلة القوات الجوية، مرجع سابق
٢٠٩- جريدة الشعب، ١٩٩٧/١٢/٢٧
٢١٠- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٦/٦/٢٥.
٢١١- مجلة القوات الجوية، الإمارات المتحدة،مرجع سابق.
٢١٢- مجلة الوسط، لندن، العدد (١٧٠) ١٩٩٥/٥/١ .
٢١٣- المرجع السابق.
٢١٤- المرجع السابق.
215- http: //www.virtua/.co.il/business/itech/biotech.htm
٢١٦- جريدة العربي ٢٠٠٠/٣/١٢.
٢١٧- مجلة الوسط مرجع سابق.
٢١٨- المرجع السابق.
219- http: //www.virtua/.co.il/business/itech/biotech.htm
٢٢٠- د. سلمان رشيد سلمان: الاستراتيجية النووية الإسرائيلية، دار الطليعة، بيروت،

١٩٨٨، ص ٣٩.
٢٢١- أنطون زحلان: العلم والتعليم العالي في إسرائيل، مرجع سابق، ص ٤١.
٢٢٢- المرجع السابق، ص ٤١
٢٢٣- أحمد بهاء الدين شعبان: هجرة العلماء اليهود (السوفييت) إلى إسرائيل: مخاطر اتساع الفجوة العلمية بينها وبين العرب، مجلة شئون سوفييتية، العدد التجريبي الأول، القاهرة، سبتمبر-أكتوبر، ١٩٩٢، ص:٢٤..

224- Jerusalem Post, 5/8/1990.

٢٢٥- المرجع السابق.

226- Focus, London, Feb. 1990

٢٢٧- جريدة أخبار اليوم، ١٩٩٠/٦/١٦.
٢٢٨- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٢/١٢/٢٥.
٢٢٩- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٢/٧/٣.
٢٣٠- جريدة الحياة اللندنية ١٩٩٢/١٢/٢٥.
٢٣١- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٢/٧/٣.
٢٣٢- المرجع السابق.
٢٣٣- مجلة: دراسات فلسطينية، العدد ٣٥، صيف ١٩٩٨، ص ١٣٧.
٢٣٤- تقرير اليونسكو :العلم في العلم، مرجع سابق، ص ١١٣.
٢٣٥- جريدة الحياة اللندنية، ١٩٩٦/١/١٦.
٢٣٦- المرجع السابق..
٢٣٧- الأهرام، ١٩٩٧/١١/٦
٢٣٨- الأهرام، ١٩٩٩/٨/٢٤.
٢٣٩- ديفيد بن جوريون، إسرائيل: تاريخ شخصي (ج٢) مركز البحوث والمعلومات، القاهرة، بدون تاريخ، ص ١٨١.

240- Israel Government Year Book, 1968-1969, jerusalem, Central Office Information, 1968, p.100.

241- Ibid,p115.

242- Ibid, p115.

٢٤٣- يورام بيري، أمنون نويباخ: المجكمع الصناعي العسكري في إسرائيل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٥.
٢٤٤- المرجع السابق، ص ص ١٧-١٨.

٢٤٥- أمين هويدي: صناعة الأسلحة في إسرائيل، دار المستقبل العربي، ١٩٦٨، ص ٢٤.

٢٤٦- بشارة بحبح، إسرائيل وأمريكا الجنوبية، البعد العسكري، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، نيقوسيا-قبرص، ١٩٨٧، ص ١٢.

٢٤٧- جوئيل شين: إسرائيل الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٩، ١٩٨٦، ص ١٦.

٢٤٨- وائل بركات: صفقات السلاح في منطقة الشرق الأوسط (١٩٩٩-٢٠٠٠) مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٠، أبريل ٢٠٠٠، ص ٢٢٠.

٢٤٩- تامير إيشل: تركيز إسرائيل علس الالكترونيات الدفاعية الذكية والصغيرة، مجلة استراتيجيا، بيروت يناير ١٩٩٢.

٢٥٠- المرجع السابق.

٢٥١- مجلة استراتيجيا، بيروت، مايو-يونية ٢٠٠٠.

٢٥٢- مجلة استراتيجيا، بيروت، يناير ١٩٩٢..

٢٥٣- جريدة الحياة اللندنية ٢٠٠٠/٦/٢١

٢٥٤- عدنان حسين: دور ومكانة إسرائيل في برنامج حرب النجوم، مجلة شئون فلسطينية، بيروت، أغسطس ١٩٨٩، ص ٩٦.

٢٥٥- المرجع السابق.

٢٥٦- أحمد بها الدين شعبان: الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠، دار سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٣،ص ٤٢٤..

٢٥٧- جريدة هآرتس ١٩٩٩/١٢/٢٢

٢٥٨- المرجع السابق.

٢٥٩- المرجع السابق.

٢٦٠- يوسي ملمان: الإسرائيليون الجدد: مشهد تفصيلي لمجتمع متغير، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن ١٩٩٤، ص ١٧٥.

261- If Peace Coming : Risks and Prospects, The van Leer Jerusalem Foundation, Jerusalem, 1978. .

٢٦٢- عرفة عبدة عرفة، تهويد عقل مصر، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٥.

٢٦٣- محسن عوض و سيد البحراوي، أربع سنوات علي التطبيع الثقافي بين مصر وإسرائيل، لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، المجلس الثقافي اللبناني، القاهرة، نوفمبر ١٩٨٩، ص ص: ٤٣-٤٤.

٢٦٤- د. محمد أشرف البيومي: التطبيع العلمي بين مصر وإسرائيل، مجلة المواجهة، الكتاب السادس، إصدار لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، القاهرة، مايو ١٩٨٦ ، ص ٥٠.

٢٦٥- المرجع السابق، ص ٥١

٢٦٦- المرجع السابق، ص ٥٢

٢٦٧- د. سعيد النشائي: التسرب الصهيوني تحت المظلة الأمريكية، جريدة الشعب، القاهرة ١٩٨١/٣/١١.

٢٦٨- شمعون بيريز: الشرق الأوسط الجديد، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، ١٩٩٤.

٢٦٩- المرجع السابق، ص ١٤١.

270- J.D. Bernal, Science in History, Penguin Books, 1969, vol 1,p 17..

٢٧١- مجموعة من الباحثين الإسرائيليين: إسرائيل عام ٢٠٠٠: تصورات إسرائيلية، دار الجليل للنشر، عمان -الأردن، ١٩٨٦، ص ٢١

٢٧٢- جريدة هآرتس، ١٩٩٧/١/١٧.

٢٧٣- إسرائيل عام ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ١٧.

٢٧٤- المرجع السابق، ص ص: ٤٣-٧٣.

٢٧٥- جريدة هآرتس ، ١٩٩٧/١/١٧.

٢٧٦- المرجع لسابق

٢٧٧- المرجع السابق.

٢٧٨- المرجع السابق.

٢٧٩- المرجع السابق.

280- http://Science.pmogov.il/policy.html.

281- IBID.

الفصل الثامن

علاقات إسرائيل الخارجية

د.أحمد ثابت

أية قراءة دقيقة لما تقوم به إسرائيل وبالذات منذ انطلاق مؤتمر مدريد للتسوية فى أكتوبر/تشرين أول ١٩٩١ من جهود جبارة مشروعة وغير مشروعة، سرية وعلنية لدعم وتوسيع علاقاتها الخارجية مع الدول المؤثرة إقليميا وعالميا وخصوصا فى المجالات والميادين العسكرية والأمنية والاستخباراتية، تدل على أن إسرائيل تستهدف بالأساس دعم مكانتها العسكرية والاقتصادية من جهة وكلاعب لدور إقليمى مسيطر لمحاصرة التواجد العربى فى أى مكان من العالم وإضعاف القدرات العسكرية والتقانية والاقتصادية العربية لصالح شطب قضايا الصراع الجوهرية مع العرب. ومما يلفت النظر أن إسرائيل فى علاقاتها الخارجية تكاد تكون توقفت عن تصدير أسلحة ومعدات قتال بالطريقة التقليدية أى أسلحة وذخائر وعربات، بل قفزت ومنذ عقدين على الأقل إلى أقصى استثمار ممكن لقدراتها التقانية والعلمية فى مجالات البحث والتطوير فى سبيل خدمة هدف محورى هو تصدير خبراتها فى تطوير تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتوجيه والتحكم والمراقبة، وقد استفادت بالطبع أقصى استفادة ممكنة من التحالف الاستراتيجى مع الولايات المتحدة ومن التعاون رفيع المستوى فى الاستثمارات المشتركة فى ميادين تكنولوجيات البحث والتطوير سواء فى القطاعات المدنية أو العسكرية. بعبارة أخرى، يمكن القول أننا لا نبالغ إذا قلنا إن حرص إسرائيل على تطوير قدراتها فى ميادين التصنيع العسكرى والأمنى والاستخباراتى بالاعتماد على الدعم الأمريكى الضخم والذى وصل إلى مرحلة المشاركة الاستراتيجية، أدى بها إلى محاولات مكثفة لإقناع عديد من دول العالم بأنها يمكن أن تمدها بخبراتها التقانية العالية فى قطاعات الفضاء وحرب المعلومات والمناورة والسلاح الفتاك، هذه القطاعات التى تحرص إسرائيل على الزعم بأنها توفر لها قدرة عالية على الردع فى مواجهة الأقطار العربية تشكل نموذجا واجب الاحتذاء لأية دولة تواجه مخاطر مشابهة.

ففى مجال الفضاء تركز الصناعات العسكرية الإسرائيلية على السيطرة على تطوير الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار عن بعد، وكذلك وسائل الإطلاق المناسبة، فى هذا الصدد تصدر إسرائيل الآن لعديد من الدول ثمار تعاونها الاستراتيجى التقانى مع الولايات المتحدة

فى مجـال التصـدى للصواريـخ أرض - أرض مـن خـلال المشـروع المشترك مـع واشـنطن لصناعـة الصـاروخ "أرو" (السـهم أو "حيتـس") ومنظومة "حومـا". وفـى ميدان حـرب المعلومـات يلاحـظ أن منظومـات التسليح الحديثة التى تعمل فـى ميدان الاسـتخبارات والسـيطرة والرقابـة تستلزم استعمال أجهـزة الكمبيوتـر بكثافـة، وفيمـا يتعلـق بـالهجوم الدقيـق تؤكـد إسـرائيل علـى أهميـة تفوق الأسلحة الموجهـة والدقيقـة فـى قطـاع الاستخبارات، ومن ضمن هذه الأسلحة الطائرات بدون طيار. ولا يمكـن أن ننكر هنا أن إسرائيل تمكنت بالفعل من اقناع دول كبيرة مثـل الصيـن وتركيا والهند وكوريا الجنوبية بخبراتها فى هذا المجال، ومفادهـا - كمـا تـرى اللجنـة لتـى تـم تكليفهـا بدراسـة مسـتقبل الصنـاعـات العسـكرية الإسرائيلية ورأسـها مسـاعد وزيـر الدفـاع للصناعـات العسكرية وقدمـت توصياتهـا فـي أواخـر عـام ١٩٩٩ لرئيس الـوزراء ايهـود بـاراك " أن استخدام الأسلحة الموجهة خـارج المجـال الفعـال لوسـائل دفاعـات العـدو يساعد على إصابة الأهداف بدقة دون تعريض من يطلق النار للخطـر"(١) وأخيراً وليس آخراً، هنـاك مجـال الأسلحة الرادعـة وغيـر القاتلـة والتـى تستند على تكنولوجيا تكفل تحقيق أهداف عسـكرية بـدون إصابـة أو قتـل الأفـراد بمـرور الوقت، مثل هـذه الأسلحة تعد ملائمـة لتحقيق أهـداف معينة: تفريق المظاهرات مع توفير حماية للمنشآت وتحييد وشـل حركـة "الإرهـابيين" والعـدو فـى مسـاحة القتـال كـى يتـم تصفيتهـم علـى وجـه السرعة.

وفى هذا الاطار يمكن الإشارة إلى أن صادرات إسرائيل مـن الصنـاعـات عالية التكنولوجيا وخصوصا تكنولوجيا المعلومات (آى تى IT) بلغت فـى عـام ١٩٩٩ حوالـى ٢ر٧ مليـار دولار، وتمثـل المنتجـات العسـكرية والأمنية نسبة كبيرة من هذه المبيعات، وهذا الرقم فى تزايـد مسـتمر فـى إطار أن حصيلة هذه المبيعات بلغت فى عام ١٩٩٧ حوالى ستة مليارات دولار، كمـا يتـم التخطيـط لزيـادة حجم الصـادرات لتصل إلـى عشـرة مليارات دولار فى السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين.(٢)

بعض دلالات التحالف الأمريكى - الإسرائيلى :

ويلاحظ بصفة عامة أن إسرائيل تسعى إلى تطبيق ولـو بصـورة مصغرة، لنمـوذج التعـاون الاسـتثمارى المشـترك فـى تطويـر تكنولوجيـا

السلاح والذى تأسس مع الولايات المتحدة، علـى علاقاتهـا الخارجيـة مـع عديـد مـن دول العـالم، ويوجـد فـى إسـرائيل مـا لا يقـل عـن ٧٥ شـركة الكترونيـات متطـورة يعمـل بهـا ٥٣٪ مـن مجمـوع العمالـة مهندسـون وتقـانيون، وقـد صـدرت نحـو ٦٧٪ مـن منتجاتهـا للخـارج، وتشـكل الصـادرات مـن الأنظمـة العسـكرية مـا لا يقـل عـن نصـف جملـة الصادرات.[٣] وبعض هذه الشركات تدخـل فـى اسـتثمارات مشـتركة مـع نظيرتهـا الأمريكيـة، وهنـا يمكـن الإشـارة إلـى المجلـس الإستشـارى الأمريكى الإسرائيلى الذى تأسس عام ١٩٧٦ بغـرض دعـم التعـاون بيـن الشركات الأمريكية والإسرائيلية فى حقل البحث والتطوير، وفـى إطـار المجلـس تكونـت "مؤسسـة البحـث والتطويـر الثنائيـة الأمريكيـة – الإسرائيلية" : BIRD: "US-Israel Binational Industrial R & D"، وهـى عبـارة عن صندوق تعاونى لتدعيم التعاون بين الشركات الأمريكية والإسـرائيلية ويعتمـد أساسـا علـى وقفيـات مخصصـة للإنفـاق علـى أنشـطة البحـوث والتطوير المشتركة، إذ توفر نصف تكلفة التمويل اللازمـة لأى مشـروع مشـترك بيـن شـركتين أمريكيـة وإسـرائيلية، وفـى حالـة نجـاح المشـروع تحصل المؤسسة على حقوق ملكيـة تصـل إلـى حوالـى ١٥٠٪ مـن قيمـة استثماراتها فى المشروع، وبلغ مجمـوع المشـروعات التـى شـاركت فـي تمويلها ٣٣٠ مشروعاً حتى نهايـة عـام ١٩٩٢، وبلغـت اسـتثماراتها ٩٢ مليـون دولار، فـى حيـن بلغـت قيمـة الأعمـال مـن المشـروعات ثلاثـة مليارات دولار. وكانت واشنطن وتل أبيب وقعتـا فـى عـام ١٩٩٤ اتفاقـا لمضاعفة الاستثمار فى هذا النوع من التعاون فى التكنولوجيا العالية.[٤]

من أهم نتـائج المشـاركة الاسـتراتيجية الأمريكيـة – الإسـرائيلية، تمكن إسرائيل من الحصول على امتيازات وتسهيلات غير مشروعة فـى غالبيتها بموافقة واشنطن أو بغض الطـرف والصمت مـن جانبهـا، فـإلى جانب أن إسرائيل لا تنضم أو لا تلتزم ببنـود مختلـف الاتفاقيـات الدوليـة التى تحظر انتاج أسلحة الدمار الشامل وتحظـر انتشـار الأسـلحة النوويـة والبيولوجية والكيماوية، فإنهـا قـامت بتصديـر المعرفـة العلميـة والتقانيـة الأمريكية السـرية إلـى بـلاد عديـدة مثـل الصيـن والهنـد وجنـوب أفريقيا وتركيا كما سيرد فيما بعد بالتفصيل، كما أن الولايات المتحدة تصر = فتـح أسـواق عديـد مـن دول العـالم أمـام المنتجـات الإسـرائيلية وتمـ

ضغوطا هائلة على هذه الدول من أجل توثيق أو إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية واقتصادية مع إسرائيل كشرط أساسى لتحسين علاقات واشنطن مع هذه الدول، والمثال الأبرز هنا هو جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية كما سيأتى تفصيله فيما بعد. وفى أحيان أخرى تقوم إسرائيل بتصدير منتجات وتكنولوجيا تحظر الولايات المتحدة عليها نقلها إلى أطراف ثالثة وذلك لكى تثبت إسرائيل مكانة مستقلة لها على النطاق الدولى ومن أجل استخدام ذلك كورقة مساومة مع واشنطن. وعلى سبيل المثال فقد أشارت مصادرعديدة إلى أن شامير رئيس الوزراء الصهيونى الأسبق قام بتسليم السوفييت نسخا من وثائق المخابرات الأمريكية التى زودها بها الجاسوس الأمريكى جوناثان بولارد فى النصف الثانى من الثمانينيات.(٥)

ولا يتسع المقام هنا بالطبع للكتابة عن مختلف جوانب التحالف الاستراتيجى الأمريكى - الإسرائيلى وخصوصا فى الميادين العسكرية والأمنية والاستخباراتية ويمكن الاكتفاء ببعض المحطات الكبرى فى مسيرةتطور هذا التحالف ومن أهمها "مذكرة التفاهم" بين البلدين وهى عبارة عن خطة للتعاون بين الأجهزة المختلفة وتم التوصل إليها فى عام ١٩٩٦، ومن أهم النقاط التى تتضمنها هذه المذكرة (٦):

(١) متابعة ورصد والتصدى لـ "المنظمات الإرهابية" التى تهدد الدولتين ومواطنيهما.
(٢) تعزيز وتطوير التعاون بين البلدين فى مجال الاستخبارات .
(٣) تعزيز التعاون فى مجال البحوث والتطوير .
(٤) التدريبات المشتركة .
(٥) تبادل التكنولوجيا فى ميدان الكشف والتأمين .

ومن الجدير بالذكر أن هذه المذكرة تتيح نقل ثمار التعاون الأمريكى الاسرائيلى فى هذه المجالات إلى دول أخرى ، وهو الأمر الذى استغلته إسرائيل ، لدعم تعاونها مع بلدان أخرى ، ذلك أن الوثيقة التى أعدت بعد لقاء خبراء البلدين فى واشنطن فى أغسطس وسبتمبر ١٩٩٥ وتضمنت النقاط سالفة الذكر ، جاء فيها :

"أن خطة التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى مجال مكافحة الإرهاب تهدف إلى تدعيم وتعميق المشاورات بين الولايات

المتحدة وإسرائيل فيما يتصل بقضايا الإرهاب والتى تشكل تهديدا لأمن الدولتين وكذلك الجهود طويلة المدى للدولتين ولحكومات أخرى ضد الإرهاب بصفة عامة "[٧]. ويشمل ذلك تبادل الأفكار والمعلومات على المستوى الدولى وبصفة سنوية دورية بين خبراء ومسئولى البلدين . ويشتمل التعاون الثنائى على مواجهة ما يسمى بالإرهاب عبر المنظمات الدولية ودعم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة ما يسمى "الإرهاب الدولى" . كما تتضمن أوجه التعاون المتعلقة بالمذكرة إتفاق البلدين على جهود مشتركة فى شأن البحث والتطور فيما يتصل بالتكنولوجيا المضادة للإرهاب و"المعدات التخريبية" واستمرار الاتصالات بين الأجهزة المعنية فى البلدين ، كذلك تم الاتفاق على أن تقوم "وكالة مراقبة المواد الكحولية والتبغ والمواد المتفجرة" فى الولايات المتحدة بإتاحة المعلومات أمام إسرائيل فى نطاق ابطال مفعول الشحنات الناسفة ، ومن ناحية أخرى سمحت واشنطن بتزويد إسرائيل بمعلومات عن خطط التعامل مع الأوضاع الطارئة والتدريبات التى تمارسها " الوكالة الفيدرالية لمكافحة الإرهاب ". بيد أن التعاون الإستراتيجي يمثل قفزة نوعية لتكريس التحالف الإستراتيجي الذى يفوق فى بعض جوانبه ما بين الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات ، وذلك مع التوصل إلى اتفاقية دفاعية وأمنية جديدة بين تل أبيب وواشنطن فى نوفمبر ١٩٩٨ وتشتمل على قضايا بالغة الحساسية للتحالف من أهمها ما يلى [٨]:

أ- تتدخل واشنطن عسكريا لصالح تل أبيب إذا ما دخلت الأخيرة فى أية عمليات عسكرية فى المنطقة .

ب- الهدف من التدخل الأمريكى "دفاعى" بمعنى الحيلولة دون أن تحقق الأطراف الأخرى أى نوع من الانتصار العسكرى ضد إسرائيل .

ج- سيكون التدخل الأمريكى مباشرا بمعنى أن تشترك قوات مسلحة أمريكية مع إسرائيل في العمليات القتالية .

د- تتيح الولايات المتحدة لإسرائيل شبكة أمان رادعة ضد منظومات الصواريخ المنتشرة فى المنطقة ، وخاصة عند إيران والعراق وسوريا .

هـ- تقوم واشنطن بتزويد تل أبيب بأجهزة إنذار ومراقبة بما يمكنها من رصد أية مخاطر أمنية محتملة على "أراضيها" ، وخصوصا إذا م

كانت هذه المخاطر تتصل باستخدام الصواريخ .

و- تمد الولايات المتحدة إسرائيل بأسلحة جديدة وحيث سيتم استخدامها أساسا في تعزيز القدرات الدفاعية والردع الإسرائيلى .

ز- تقوية مجال تبادل المعلومات بين إسرائيل والولايات المتحدة ، وإبرام اتفاقية جديدة للتعاون مع وكالة المخابرات المركزية ووزارة الدفاع (البنتاجون) فى ميدان تبادل المعلومات للأغراض العسكرية .

ح- سوف تمد الولايات المتحدة إسرائيل بالمساعدات العسكرية الكافية إذا ما أقدمت على عملية عسكرية ضد دولة أخرى بالمنطقة ، بشرط أن تطلع إسرائيل الولايات المتحدة على تفاصيل هذه العملية قبل اعتمادها فى تل أبيب ، وأن تعتبر الدولة الأخرى من الدول التى تشكل تهديدا على أمن واستقرار إسرائيل .

ط- يشكل التحالف العسكرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل محور علاقات التعاون الاستراتيجى والعلاقات العسكرية ، مع ملاحظة أن إسرائيل لن تكون ملزمة فى المرحلة الأولى من التحالف بإرسال قوات إلى خارج المنطقة إلا بعد أن ترتب أحوالها الداخلية ، بينما تلتزم الولايات المتحدة بإرسال قواتها إلى إسرائيل . ويمكن أن تعتبر القوات الأمريكية هذه جزءا من القوات الإسرائيلية فى حال تعرض تل أبيب لأية هجمات عسكرية ، وخصوصا إذا ما كانت هذه العمليات باستخدام الأسلحة التقليدية .

ى- تتعهد الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية مؤثرة ومن خلال أسلحة فوق تقليدية ، ضد أى دولة تهاجم إسرائيل .

ومن أبرز مظاهر التحالف الاستراتيجى الحديثة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ما ذكر عن موافقة واشنطن على بيع أربع عشرة طائرة استطلاع لتل أبيب وأن إسرائيل سوف تستخدم هذه الطائرات فى القيام بمهمات استطلاع خاصة تقتضى توافر معدات ألكترونية متطورة، وتبلغ قيمة الصفقة ١٢٥ مليون دولار وهى تعد أول صفقة يتم التوصل إليها بين البلدين منذ قيام إسرائيل، وطائرات الاستطلاع هذه هى طائرات خفيفة ومن طراز "بيتش كنج" ولدى سلاح الجو الإسرائيلى إعداد منها وأثبتت قدرة عالية ، وقد أوقفت واشنطن هذه الصفقة للضغط على تل أبيب حتى تلغى صفقة "الفالكون" مع الصين . وفى نفس الوقت تقريبا

أعلن عن إجراء الجيش الأمريكى تجربة ناجحة جديدة لإسقاط عدة صواريخ دفعة واحدة من طراز كاتيوشا ، التى كانت قوات المقاومة اللبنانية تطلقها على الشريط الحدودى المحتل من قبل إسرائيل وعلى شمال إسرائيل ، وذلك عن طريق استخدام سلاح الليزر الأمريكى - الإسرائيلى المشترك فى مجال مواجهة الصواريخ . يضاف إلى ذلك أن فريق عمل مشترك من الجيش الأمريكى والإسرائيلى تمكن من إجراء تجربة ناجحة لإسقاط صاروخ واحد من طراز كاتيوشا باستعمال سلاح الليزر ، وهكذا فهذه التجربة تعد الثانية من نوعها لإسقاط عدة صواريخ فى المرة الواحدة . وفى ذلك ذكر الجنرال "جون كاستيلو" القائد العام بالجيش الأمريكى أن التجارب أجريت بقاعدة "دايت ساند" فى نيومكسيكو فى ٢٠٠٠/٩/٢١ وقد أظهرت قدرة برنامج الليزر على تقديم الحماية الفعالة ضد الصواريخ متوسطة المدى مثل كاتيوشا[٩].

وكانت صحيفة "نيويورك تيمز" الأمريكية أشارت إلى تجربة أخرى من قبل أجريت بنجاح على سلاح ليزر أمريكى - إسرائيلى جديد يهدف إلى تدمير القذائف الصاروخية فى الجو وأن السلاح الجديد تمكن من تدمير هدف ثابت ، وسوف تتم تجربته فى وقت لاحق ضد هدف متحرك وفى حالة نجاحه سينقل إلى شمال إسرائيل لإقامة نظام دفاعى متكامل ضد هجمات من لبنان ، وتحدث الجنرال "كاستيلو" عن أن السلاح الجديد بإمكانه أن يحدث نقلة جذرية فى مجال حماية الجنود من الصواريخ وقذائف المدفعية، وإن كان استخدامه فى أجواء المطر والضباب ما يزال يحتاج إلى تجارب خاصة[١٠].

أبعاد التحالف الاستراتيجى الاسرائيلى - التركى:

وصلت المصالح المشتركة والتعاون فى التصنيع العسكرى والتنسيق الأمنى والإستخباراتى بين إسرائيل وتركيا إلى حالة غير مسبوقة من التحالف الاستراتيجى بين البلدين منذ منتصف التسعينيات ، وهناك دوافع ومحددات داخلية فى كل منهما دفعت وما تزال تدفع فى اتجاه تقوية هذا التحالف ، هذا بالإضافة إلى الطموحات الإقليمية بإتجاه ممارسة أكبر قدر ممكن من السيطرة والنفوذ فى مواجهة ما تعتبر أنقرة وتل أبيب "أعداء مشتركين" وهى سوريا والعراق وإيران ، إلى جانب ما

تقدمه إسرائيل من خبرات أمنية بل ومن مساندة لوحشية ميدانية لتركيا فى حربها الدموية ضد حزب العمال الكردستانى (PKK) وقواته المسلحة سواء داخل الأراضى التركية أو على الحدود مع العراق وفى عمق شمال العراق .

شهدت العلاقات التركية ـ الإسرائيلية نقلة نوعية بعيدة المدى منذ انهيار الاتحاد السوفييتى وتفكك المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة وما تلاها من أزمة وحرب الخليج الثانية حيث شاركت تركيا بفعالية فى حرب التحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحدة لتدمير العراق وليس فقط لإخراج قواته من الكويت ، وأيضا بدء مفاوضات التسوية على المسارات الثنائية ومتعددة الأطراف بين العرب والإسرائيليين ، ولكن التعاون الأمنى بالذات نشط قبل ذلك ومنذ منتصف الثمانينيات وكان يقوده فى ذلك الوقت "دافيد عفرى" الذى تولى مناصب سياسية وعسكرية عديدة منها مدير عام وزارة الخارجية ثم مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية، وكان الرئيس التركى الراحل "تورجوت أوزال" قد أعطى الضوء الأخضر لذلك النوع من التعاون[١١]. ومن نافلة القول أن التعاون الاستخباراتى بدأ بعد قيام الكيان الصهيونى بقليل وفى بداية الخمسينات ثم إنضم نظام الشاه في إيران إليه بعد ذلك ، أى أن التعاون قد قام بين جهاز الموساد الإسرائيلى وجهاز المخابرات الوطنى التركى فى الخمسينات ثم إنضم إليهما جهاز السافاك أو جهاز المخابرات الإيرانى بعد ذلك ، وإلتقى قادة الأجهزة الثلاثة بصفة مستمرة لتبادل المعلومات وتقدير الوضع حول ما يحدث فى المنطقة . إلى جانب قيام خبراء الموساد وجهاز الأمن العام "شاباك" بتقديم المساعدة للمخابرات التركية وتدريب أفرادها على أساليب التحقيق ، كما زودتها الموساد بأجهزة التنصت وغيرها[١٢] ، غير ان سقوط نظام الشاه فى إيران أدى إلى إلغاء هذا الاتفاق .

نجم عن إستئناف التعاون الاستخباراتى التركى ـ الإسرائيلى وصول العلاقة إلى مستوى متقدم جدا تمثل فى إنعقاد لقاءات سنوية بين كبار مسئولى أجهزة المخابرات فى البلدين، كما قدم خبراء إسرائيليون فى مجال "مكافحة الارهاب" دعما كبيرا لتركيا ضد قيادات حزب العمال الكردستانى المعارض لتركيا والذى خاض مواجهة دامية لأكثر من

عقدين من الزمان ضد تركيا ، والتى نقلت أساليب الأمن المعمول بها على حدود إسرائيل مثل الأسلاك الشائكة وأجهزة الاستشعار من بعد والدوريات المسلحة والألغام وغيرها ، إلى حدودها مع كل من العراق وسوريا والمناطق التى تقع داخل أراضيها ويسيطر عليها حزب العمال الكردستانى، ومن المعروف أن الاتفاقات العسكرية والأمنية المتوالية بينهما ، والتى سنعرضها فيما بعد ، سمحت بوجود بعثة كبيرة من جهاز الموساد الإسرائيلى فى تركيا . وقد اتهمت عناصر كردية فى داخل تركيا وخارجها إسرائيل بتقديم المساعدة لتركيا فى عملية اختطاف زعيم حزب العمال "عبد الله أوجلان" من كينيا إلى تركيا ومراقبة تحركاته منذ خروجه من البقاع اللبنانى إبان الأزمة الحادة مع سوريا وتهديدات تركيا لها بإحتمال إشعال الحرب معها ، وتعقبه منذ طلبه حق اللجوء السياسى لإيطاليا ورفض الأخيرة له . وتستمد هذه الاتهامات قوتها من حقائق التعاون الأمنى والاستخبارى الوثيق بين إسرائيل وتركيا وإسرائيل وكينيا ، وأشارت المصادر إلى أن أجهزة المخابرات الإسرائيلية إستعملت الأجهزة الألكترونية فى إلتقاط المحادثات وتعقب مسار الطائرات التى استقلها "أوجلان" فى أواخر عام ١٩٩٨، فى محاولته البحث عن دولة تعطيه حق اللجوء السياسى ، وكانت الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية تبلغ المعلومات للمخابرات التركية (١٣). ومن جهة أخرى ومما له دلالة بالغة هنا أنشطة بعثة الموساد الكبيرة والهامة فى العاصمة الكينية نيروبى وهى تعد محورا إقليميا رئيسيا لمختلف أنشطة الموساد فى القرن الأفريقى، ويشار هنا إلى أن حكومة الرئيس الكينى "دانيال آراب موى" تتلقى باستمرار نصائح من مندوب الموساد هناك فيما يتصل بمواجهة أنشطة منظمات إسلامية يزعم أنها تتلقى دعما من السودان وإيران (١٤).

وهناك تقديرات تشير إلى أن مجموع ما توصلت إليه إسرائيل وتركيا من اتفاقات عسكرية واستخبارية وأمنية يبلغ حتى الآن حوالى ٢٢ اتفاقا ، كان أولها ومن أكثرها خطورة الاتفاق الذى أبرم فى ١٩٩٦/٢/٢٣ والذى يشتمل على بنود هامة من أبرزها ما يلى (١٥) :

أولا : بند يرتبط بالتعاون الوثيق بين القوات الجوية التركية والإسرائيلية ويتيح للسلاح الجوى لكليهما استعمال المجال الجوى للطرف الآخر والقيام بتدريبات مشتركة ، كما يعنى للطائرات الإسرائيلية

التواجد فى قاعدتين جويتين تركيتين هما "انجرليك" و"قونيا" . وهذا البند لم يعط إسرائيل ولأول مرة فقط فرصة المراقبة الدقيقة لسوريا من الشمال والجنوب ، وإنما يعطيها حرية حركة واسعة فى المنطقة ككل إستنادا إلى تعدد القواعد على أراضى تركيا والتى تتيح اطلاع واسع على ما يجرى فى المنطقة .

ثانيا :هناك أيضا ذلك البند المتعلق بإجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة بين البلدين ، وكذلك بند آخر ينص على قيام البلدين بدوريات بحرية مشتركة لمحاولة منع وقوع "أعمال عدوانية" فى شرقى البحر المتوسط و"كإجراء متمم لنشاط الأسطول السادس الأمريكى فى المنطقة".

ثالثا : بند آخر ينص على تأسيس منتدى أمنى للحوار الاستراتيجى بين تل أبيب وأنقرة بغرض رصد الأخطار المشتركة التى تشكل تهديدا لأمنها مع الاتفاق على إنشاء آلية مشتركة للتصدى لهذه الأخطار ، والأخيرة يقصد بها سوريا والعراق وإيران ، ويرتبط هذا البند بآخر ينص على أن "الحوار الإستراتيجى بين البلدين يمتد نشاطه ليشمل مجالات تتعلق بأنشطة الاستخبارات وإقامة أجهزة تنصت فى تركيا لرصد أى تحركات عسكرية فى سوريا وإيران وجمع المعلومات عنهما" . وفى هذا الإطار ذكر نائب رئيس الأركان التركى "أن إسرائيل سيمكنها بموجب الاتفاق مع تركيا التنصت الألكترونى على سوريا وإيران من داخل تركيا ، بينما ستساعد إسرائيل تركيا فى إقامة تجهيزات ألكترونية على حدودها مع سوريا والعراق وإيران" (١٦) .

وكان الجانبان التركى والإسرائيلى قد توجا اللقاءات والاتصالات السرية والعلنية وخصوصا فى مجال التعاون الأمنى والاستخباراتى بتوقيع مذكرة تفاهم عبارة عن اتفاقية لمكافحة الإرهاب فى نوفمبر ١٩٩٤، ثم جاء اتفاق التحالف الاستراتيجى فى فبراير ١٩٩٦ مقدمة لتدعيم هذا التحالف ، فقد أعقبه اتفاق آخر فى أغسطس ١٩٩٦ للتعاون فى مجال التكنولوجيا العسكرية واتفاق ثالث فى نوفمبر ١٩٩٦ وقعته المؤسسة العسكرية التركية فى عهد حكومة "نجم الدين أربكان" ذات التوجهات الإسلامية وكوسيلة من وسائل الضغط من قبل هذه المؤسسة على أربكان الذى اتخذ خطوات ملموسة لتطوير وتحسين علاقات تركيا

مع الدول العربية والإسلامية ، وإنتهى الأمر كما هو معروف إلى إجباره على الاستقالة وحل الحزب الإسلامى الذى يترأسه وإصدار حكم قضائى بحظر اشتغاله بالعمل السياسى . ويتعلق اتفاق نوفمبر ١٩٩٦ بقيام الصناعات العسكرية والجوية الإسرائيلية بتطوير طائرات الفانتوم التركية. وقد تحدثت مصادر مطلعة عن وجود بنود سرية فى الاتفاقيات التركية - الإسرائيلية، وتكشفت بعض أبعاد هذا التعاون ، فعلى سبيل المثال تذكر مصادر إسرائيلية أن اتفاق فبراير ١٩٩٦ هو اتفاق عسكرى يتكون من ثلاثة عناصر هى (١٧) :

١- تشكيل جماعة عمل مشتركة للتقييم الإستراتيجى ، مع إمكانية دعوة أطراف عربية أخرى للمشاركة مثل الأردن .

٢- التعاون الإستخباراتى .

٣- قيام إسرائيل بتقديم المساعدة فى مجال تنظيم وتوجيه وحدات الجيش التركى فى الدفاع عن حدودها الجنوبية الشرقية (أى مع إيران والعراق وسوريا) .

وفى مجال تفسير حقيقة الروابط والعلاقات بين اتفاقيات التحالف الاستراتيجى التركى الاسرائيلى يلفت النظر أن الاتفاقية المتعلقة بالأمن فى مايو ١٩٩٤ تشترط عدم نقل المعلومات الأمنية المتبادلة بين الطرفين التركى والاسرائيلى إلى أطراف ثالثة ، فى حين تتعلق "مذكرة التفاهم والتعاون المتبادل" فى نوفمبر ١٩٩٤ بمكافحة "الإرهاب" ، ويؤكد اتفاق فبراير ١٩٩٦ ويسمى "اتفاق التعاون فى التدريب العسكرى" ، ضمن أمور أخرى، على تبادل الطرفين للمعلومات والخبرات والكفاءات العسكرية ، هذا فضلا عن موافقتهما على إتاحة الأجواء الخاصة بكل بلد للبلد الآخر لمهام التدريب التى تمارسها الطائرات الحربية وكذا أنشطة التدريب المشتركة ، أما اتفاق أغسطس ١٩٩٦ والخاص بالتعاون فى التصنيع العسكرى فينص على قيام تل أبيب بتحديث الطائرات التركية فن طرازى "اف - ٤ واف - ٥" (١٨) . وأوضح قادة المؤسسة العسكرية التركية، الدلالات الاستراتيجية لهذا التحالف بالزعم أن تركيا محاطة من كل الجهات بالخطر ، ولذلك يجب على تركيا أن تقفز خارج دائرة الفوضى وتبحث عن أصدقاء فى المنطقة ، وقد مثلت إسرائيل الفرصة الملائمة والفعالة(١٩). وبالنسبة لإسرائيل فقد أتاح لها التحالف

الاستراتيجى مع تركيا عمقا إستراتيجيا بامتداد الحدود التركية مع سوريا بالذات ثم العراق وإيران وهو ما يتضح مما ذكره "ناداف سفران" من "أن إسرائيل ترى فى تركيا ثقلا مضادا لإيران والعراق على حد سواء ، ولسوريا أيضا فى حالة الضرورة" [٢٠] . وجاءت الأزمة السورية - التركية فى أكتوبر ١٩٩٨ والتى افتعلتها أنقرة وهددت دمشق إبانها بإعلان الحرب عليها وقامت بحشد قواتها على الحدود، لتكشف عمق التحالف ومدى تشابك المصالح بين تل أبيب وأنقرة ، إذ عبر "عوزى لانداو" رئيس لجنة الخارجية والأمن فى الكنيست آنذاك عن أن احتمال حدوث حرب بين تركيا وسوريا يولد أشياء عديدة يمكن أن تقوم بها إسرائيل وبدون الدخول فى مواجهة مع سوريا ، وأضاف بأن التعاون بين تل أبيب وأنقرة ينبغى أن يستثمر فى "الشرق الأوسط" ليس على صعيد الأمن الاسرائيلى تجاه سوريا فقط بل يجب استثماره على صعيد أمن البلدين لمواجهة دول أخرى فى المنطقة ، وكمثال على ذلك إزاء إيران فى ضوء الوضع القائم بينها وبين تركيا[٢١] .

اعتبرت تركيا الشريط الحدودى الذى أقامته إسرائيل فى جنوب لبنان بين عامى ١٩٧٨ و٢٠٠٠ نموذجا واجب الاحتذاء بالنسبة لها لمواجهة الحرب التى يشنها حزب العمال الكردستانى (PKK) ضدها ، ومن هنا تحولت حملات التمشيط العسكرية المستمرة إلى وجود أمنى دائم فى شمال العراق فى منطقة يتراوح عمقها ما بين ٥ و٣٠ كم٢ ويعسكر فيها ما لا يقل عن ثمانية آلاف جندى تركى ، وقد استندت هذه الخطوة على ما قامت به الولايات المتحدة وإسرائيل من مساعدة تركيا على نشر وتركيب أجهزة استطلاع ومراقبة وإنذار مبكر على حدودها مع العراق ، وقد أوضح وزير الدفاع السورى ذلك بقوله : "إن وجود القوات التركية على جزء من شمال العراق هو ثمرة من ثمار التحالف التركى الإسرائيلى ، وتعبير عن أطماع تركيا فى إقامة حزام أمنى يسهل أمر أية خطوة لاحتلال آبار النفط فى شمال العراق من جهة وللضغط على سوريا من جهة ثانية" [٢٢].

وقد أسفرت اتفاقيات التحالف التركى - الإسرائيلى عن تأسيس "المنتدى الأمنى للحوار الاستراتيجى" بين البلدين والذى يتضمن عقد حوار إستراتيجى مشترك كل ستة شهور ، ويهدف إلى رصد "الأخطار

المشتركة" وكذلك البحث فى إنشاء "آلية مشتركة لمواجهة هذه الأخطار"[٢٣]. وتتضح النوايا المشتركة من التعاون الوثيق فى هذا الأمر مما ذكره مدير "معهد موشى دايان" من "أن نشر قوات جوية إسرائيلية فى شرقى تركيا موجه ضد إيران أولا وليس ضد سوريا فى المرحلة الراهنة . ولكن إنهيار مفاوضات السلام بين إسرائيل وسوريا يمكن أن يقلب هذا الأمر" [٢٤].

وفيما يتعلق بالتعاون العسكرى فقد حقق خطوات بعيدة وخصوصا فى مجال نقل التكنولوجيا العسكرية ودعم بحوث التطوير التى تقوم بها شركات صناعة السلاح الجوى الإسرائيلى بصفة خاصة ، فقد اتفق الطرفان على قيام إسرائيل بتحديث ٥٤ طائرة تركية من طراز "اف -٤ وبتكلفة ٦٣٢ مليون دولار قدمت البنوك الإسرائيلية الائتمان اللازم لها ، كما أعلن وزير الدفاع التركى حكمت سامى ترك أن بلاده قررت إنتاج صواريخ مضادة للقذائف من طراز "أرو" بالتعاون مع إسرائيل[٢٥]. هذا إلى جانب ما تم الاتفاق عليه إبان زيارة الرئيس التركى السابق "سليمان ديميرل" لإسرائيل فى يوليو ١٩٩٧ وكان عبارة عن مشروع مشترك لبناء نموذج جديد من صواريخ جو - أرض من طراز "بوباى" بقيمة ٨٠ مليون دولار وكانت هناك مباحثات بشأنه حتى سبتمبر ١٩٩٨[٢٦]. وتسعى إسرائيل أيضا إلى بيع طائرة الهليكوبتر المقاتلة كى - إى - ٥٠ لتركيا ووافقت تركيا بالفعل على شراء مائة طائرة منها[٢٧]، كما اتفق البلدان على بيع ١٤٥ طائرة عمودية إسرائيلية إلى تركيا ، بيد أن المجال الأكثر خطورة على الأمن القومى العربى وعلى واقع التوازن الاستراتيجى الحالى للقوى والذى سيزداد سوءا وترديا مع التحالف الإسرائيلى - الأمريكى- التركى ، هو تعاون تل أبيب وأنقرة فى مجال التكنولوجيا المضادة للصواريخ ، حيث تدور منذ فترة لقاءات سرية للإعداد لصفقة تقوم بموجبها الصناعة الجوية الإسرائيلية بتطوير صواريخ تركية تعتمد على تكنولوجيا الصاروخ الأمريكى - الإسرائيلى المشترك "حيتس" أو "السهم" [٢٨]، وقد عبرت اليونان عن إنزعاجها الشديد من التحالف التركى - الإسرائيلى ووصفه وزير الخارجية اليونانى فى أوائل عام ١٩٩٨ بأنه "تحالف بين الأوغاد" و"تنظيم إجرامى"، كما احتجت على المناورات البحرية الثلاثية بين تل أبيب

وواشنطن وأنقرة والتى جرت فى أوائل عام ١٩٩٨ وقامت اليونان بالفعل بإلغاء مناورات بحرية مشتركة مع البحرية الإسرائيلية كان من المقرر أن تجرى فى نفس الفترة وتم التخطيط لها فى صيف ١٩٩٧، وذلك طبقا لمذكرة التفاهم الأمنى بين اليونان وإسرائيل التى تم التوصل إليها فى نهاية عام ١٩٩٤. أكثر من ذلك ألغت إسرائيل زيارة كانت مقررة لوزير دفاعها عام ١٩٩٧ لليونان فى ضوء ما تمارسه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من ضغوط من أجل توطيد العلاقات على تركيا على حساب اليونان ، كما احتجت اليونان وقبرص على تعاون أنقرة وتل ابيب فى مجال التكنولوجيا المضادة للصواريخ (٢٩).

ومما يلفت النظر فى المناورات البحرية الثلاثية التى جرت مرتين فى يناير ١٩٩٨ وديسمبر ١٩٩٨ إعلان الطرفين الإسرائيلى والتركى عن أن أحد الأهداف هو "اختبار التقدم الذى تم إحرازه فى عمليات البحث والإنقاذ البحرى والجوى وزيادة قدرات العمل الجماعى"(٣٠). وهكذا تتضح المصالح المشتركة والمتبادلة من التحالف الإسرائيلى - التركى فى عدة نواح من أهمها ردع الدول العربية وإيران وتحذيرها من مغبة محاولاتها للإقدام على إحداث تغيير فى الأمر الواقع وميزان القوى السائد الذى يميل بشدة لصالح إسرائيل وكذلك السعى المشترك لتشكيل منظومة أمنية مشتركة لدعم خارطة وصورة "الاستقرار الحالى" فى المنطقة، واستثمار إسرائيل لعلاقات تركيا المتميزة مع جمهوريات آسيا الوسطى ، يضاف إلى ذلك مصالح البلدين فى الاستفادة القصوى من الإستراتيجية الأمريكية الرامية إلى إعادة هندسة خريطة التفاعلات الإقليمية على أنقاض النظام الإقليمى العربى ومحاولة ضم أطراف عربية إلى المنظومة الإقليمية الأمنية الجديدة ولحصار سوريا والعراق وإيران ومصر .

التعاون العسكرى الصينى - الإسرائيلى :

حرصت إسرائيل منذ قيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ على إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية معها من خلال إجراء اتصالات مباشرة وغير مباشرة، سرية وعلنية مع المسئولين الصينيين ، وعلى الرغم من المقاطعة شبه الشاملة التى شنتها الولايات المتحدة ضد الصين

الشعبية واشتراطات واشنطن على أصدقائها وحلفائها بضرورة اتباع المسلك الأمريكى فى هذا الصدد وعدم الإعتراف بهذا البلد الكبير عقب انتصار الثورة الشرعية التى قادها ماوتسى تونج، إلا أن إسرائيل بذلت محاولات وجهودا متواصلة لتطوير علاقاتها مع الصين ورغم تأييد الصين الجازم والواضح للمواقف والحقوق العربية فى الصراع مع الكيان الصهيونى. فقد اعترفت إسرائيل ومن طرف واحد بالصين الشعبية فى ١٩٥٠/١/٩، إذ لم تستجب الأخيرة لهذه الخطوة. وكان بن جوريون يؤكد على أهمية إقامة علاقات مع الصين الشعبية مع إعترافه بوجود معوقات فى سبيل ذلك ، كما ذكر "موشى شاريت" وزير الخارجية "أننا نواجه حائطا حقيقيا فى آسيا، فهم يعتبروننا سيف الغرب وأداته فى الشرق ويشعرون بالعطف نحو العرب ولكن علينا أن نبذل جهدا مضاعفا لاجتياز هذا الحاجز وقد نفشل ، إلا نقطة البداية التى يجب أن نتخذها قاعدة هى أننا فى آسيا ونحن جزء منها سواء قبلنا ذلك أم لم نقبل" [٣١]. وقد أدت الحرب الكورية إلى توقف الاتصالات التى تجريها إسرائيل ، ثم إستؤنفت فى ١٩٥٤/١/١٨ حينما التقى السفير الصينى فى بورما بسفير إسرائيل فى مناسبة عامة وزعم الأخير أن السفير الصينى عبر عن رغبة بلاده فى التعاون التجارى مع إسرائيل وأضاف "كانت هذه القضية دون شك قضية جدية ومعقدة لسببين ، الأول : أننا لا يمكن أن نتجاهل القيود الأمريكية على التجارة مع الصين ، والثانى: ضخامة الطلبات الصينية"[٣٢].

يندرج الحرص الإسرائيلى على إقامة أى نوع من العلاقات مع الصين من عدة دوافع وأهداف تصب فى إطار الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه القارة الآسيوية، وهنا يمكن الحديث عن مصالح وأغراض عديدة منها العمل على الالتفاف على الوطن العربى وتنفيذ سياسة "شد الأطراف" الإسرائيلية المعروفة من خلال خلق أنواع من التعاون والتحالف مع أية دول غير عربية وحصار أسس ومظاهر التأييد الذى تبديه معظم دول القارة للحقوق العربية ولكفاح العرب من أجل مواجهة الغطرسة والتوسع الإسرائيليين ومحاولة تقليص رقعة التأييد والمساندة باستخدام مختلف الأدوات الأمنية والاستخبارية والعسكرية والاقتصادية .. الخ، يضاف إلى ذلك السعى لفتح أسواق جديدة فى آسيا لتسويق

المنتجات العسكرية ودعم قدراتها وإمكاناتها التكنولوجيا المتطورة فى قطاع البحث والتطوير من خلال التعاون العسكرى مع دول آسيا ، هذا إلى جانب تأسيس تعاون أمنى مع دول آسيا لمراقبة عمليات نقل التقانة العسكرية إلى بعض الدول العربية وإيران بغرض الإبقاء على الوضع القائم والتوازن العسكرى الحالى لصالحها فى المنطقة ، وأخيرا وليس آخرا تحقيق إنتعاش الاقتصاد الإسرائيلى عن طريق توسيع دائرة تجارتها الخارجية .

وكانت الصين قد اتخذت موقفا محايدا من إبرام الصلح المنفرد بين مصر فى عهد الرئيس السابق أنور السادات وإسرائيل عام ١٩٧٩ نظرا لحساسية الوضع العربى آنذاك وما شاب العلاقات المصرية العربية من توتر شديد إنتهى إلى قطيعة ، فقد أشار المتحدث بإسم الخارجية الصينية فى ١٩٧٩/٤/٢٤ إلى "أن الصين لا تتدخل فى الشئون الداخلية للدول العربية ولا تود أن تتدخل فى الخلافات بينها . ولكننا نعتقد أن الشعب المصرى قدم تضحيات كبيرة فى أربع حروب، والقوى العظمى تريد الوضع أن يبقى دون حرب ودون سلام" (٣٣). ومنذ توقيع معاهدة الصلح المصرى - الإسرائيلى إنطلقت تل أبيب لاستئناف الاتصالات مع الصين، واتخذت التحركات الأولى صبغة اللقاءات السرية والتى كان الهدف الرئيسى من ورائها إقامة علاقات تعاون عسكرى مع الصين واستغلال تقادم الأسلحة الصينية فى ظل توتر العلاقات مع الاتحاد السوفييتي، وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق "مناحم بيجين" أثناء زيارته للصناعة الجوية في اللد فى ١٩٧٨/٥/١٨ وبعد أن استمع إلى إنجازات هذه الصناعات عن أمله فى أن تدخل الصناعة الجوية الإسرائيلية إلى الصين، وكان ذلك هو موقف وزير الدفاع آنذاك "عزرا فايتسمان"، وكان ذلك بمثابة المفاجأة، ومبعث المفاجأة معروف بالطبع فى ضوء حساسية الموضوع بالنسبة للولايات المتحدة وكذلك فى ضوء أن الصين المؤيدة للعرب تعتبر فى رأس القائمة السوداء المحظور التعامل معها لدى الإسرائيليين، وقبل ذلك وفى بداية عام ١٩٧٨ كان رجل الأعمال الاسرائيلى الشهير "آيزنبرج" قد أوصى بأهمية استثمار المواقف البراجماتية التى أخذت تتخذها القيادة الصينية الجديدة وعلى رأسها "دونج هسياو بنج" بعد رحيل الزعيم ماو تسى تونج، وكان قد

اقترح على المسئولين الإسرائيليين بعد نجاحه فى إجراء صفقة مع الصناعات الجوية لتسويق منتجاتها عام ١٩٧١ أن يتولى إدارة أعمال هذه الصناعات فى الشرق الأقصى وخاصة بعد أن فتح لشركات الصناعة الجوية الإسرائيلية أسواقا جديدة فى الفلبين وتايوان، وقد توافرت معلومات عن أن الصين معنية بالعلوم والتكنولوجيا العسكرية التى تقوم إسرائيل بتطويرها ، وحصل "أيزنبرج" على موافقة رئيس الوزراء ووزارة الدفاع . وحدث أن إتفق الطرفان الصينى والإسرائيلى على إبقاء مهمة الوفد الإسرائيلى الذى زار بكين فى فبراير ١٩٧٩ فى طى الكتمان، وكان الوفد مجهزا بمعلومات عن مدى التدهور الذى وصلت إليه نظم التسليح فى الصين وعن أن بكين شعرت بصدمة من جراء المواجهة مع فيتنام فى نهاية ١٩٧٨ ومطلع ١٩٧٩ بسبب الخسائر الكبيرة أمام الجيش الفيتنامى، وحاول الوفد الإسرائيلى أن يقنع الصينيين بأن إسرائيل هى "الدولة الوحيدة فى العالم التى يمكنها فى ذلك الوقت أن تساعد الصين فى إعادة بناء جيشها والرد على التحدى الذى وجدته فى جيش فيتنام" (٣٤).

عرض الوفد الإسرائيلى نظم التسليح والمراقبة التى طورتها تل أبيب ضد الطائرات والصواريخ والدبابات السوفيتية التى ألحقت بها هزيمة ملموسة فى حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣ على أيدى المقاتلين المصريين والسوريين، ومن ذلك ما تم تطوير لأجهزة القتال الإلكترونية وأجهزة الرادار الأرضية وأجهزة الرادار المحمولة على مقاتلات جوية ، واشترطت البعثة الإسرائيلية السرية المعلومات ضمن بيع نظم التسليح التى أنتجتها ووافقت الصين ، وهكذا حصلت الصين على أنظمة مراقبة الدبابات ، أجهزة إتصال، أنظمة رؤية ، صواريخ، أنظمة رادار أرضية وجوية وأنظمة قتال إلكترونية، كما ساعدت إسرائيل الصين فى تطوير المقاتلة "اف ـ ١٠" (٣٥).

وكان راديو موسكو كشف فى يناير ١٩٨٠ عن مساعدة إسرائيل للصين فى مجال تحديث جيشها، ولكن البلدين فضلا فرض نطاق من السرية على علاقتهما العسكرية إلى أن كشفت مجلة "جينز" البريطانية المتخصصة فى الشئون العسكرية عن أن قيمة صفقات السلاح بين بكين وتل أبيب بلغت ٣ر٥ مليار دولار عام ١٩٨٤(٣٦).

وإلى جانب ما سبق ذكره بخصوص دوافع إسرائيل وراء معاودة الاتصالات مع الصين وإقامة علاقات متنوعة معها، يمكن القول أن التقارب الأمريكي - الصيني لعب دورا هاما في إقدام إسرائيل على هذه الخطوة، فقد تطور التفاهم التدريجي بين واشنطن وبكين بدءا من المشاركة في الألعاب الرياضية فيما عرف "بدبلوماسية البنج بونج" في النصف الأول من السبعينات، وهو الأمر الذي سهل على إسرائيل اتخاذ خطوات للتقارب مع الصين. وكانت الصين ومنذ أواخر السبعينات تسعى لتبني سياسة تقوم على الانفتاح الاقتصادي والحرص على تحسين صورتها الدولية وبصفة خاصة لدى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة. ويشار هنا إلى أن وفدا صينيا قام في يونيو ١٩٧٥ بزيارة الجناح الإسرائيلي في معرض الصناعات الجوية الذي أقيم في باريس آنذاك ، وأبدى إعجابه بطائرة "الكفير" الإسرائيلية التي عرضت لأول مرة ، وفي إطار الصفقة السرية سالفة الذكر ، عقدت الصين في أوائل الثمانينات صفقة عسكرية مع إسرائيل بقيمة مليار دولار لشراء ٥٤ طائرة "كفير" ودبابات من طراز "ميركافا" وصواريخ "جبرابيل" وغيرها[٣٧].

انتقل التعاون العسكري بين الصين وإسرائيل إلى العلن ولأول مرة في عام ١٩٨٥ عندما تناقلت المصادر الإعلامية أنباء أول صفقة علنية وحيث صار نقل تكنولوجيا السلاح الإسرائيلية وبيع الأسلحة الإسرائيلية للصين الأساس الجوهري لعلاقات البلدين ، كما وجهت الصين دعوة لوفود عسكرية إسرائيلية لزيارة المعارض الدولية بها في ديسمبر ١٩٨٦. ويعد من أهم أهداف تل أبيب لتدعيم التعاون العسكري مع الصين مراقبة صفقات السلاح الصينية للدول العربية المجاورة وهذا ما عبر عنه وزير الخارجية الإسرائيلي السابق "دافيد ليفي" من أن أحد أهداف العلاقات مع الصين هو عزم تل أبيب على التوصل لاتفاقية مع بكين لمراقبة الأسلحة التي تصدر للشرق الأوسط وأن تل أبيب أبلغت بكين قلقها الشديد من إحتمالات بيع صواريخ صينية بعيدة المدى لسوريا وإيران باعتبارها أنها تهدد الأمن الإسرائيلي[٣٨].

وفيما يتعلق بالصين فإنها تستهدف من التعاون العسكري مع إسرائيل تحقيق عدة مصالح هامة من ابرزها :

(١) الحصول على أنظمة متطورة من السلاح الأمريكي وأجهزته المتقدمة ، إذ تسهم هذه الأنظمة وخاصة ما يتعلق بها بالإنذار المبكر والمراقبة والاتصال والاستطلاع في إعادة تشكيل موازين القوى في جنوب آسيا لمصلحة الصين في نزاعها مع الهند وتايوان وتنافسها التقليدى مع اليابان ، كما تهدف الصين من وراء صفقاتها العسكرية مع إسرائيل إلى إيصال رسالة غير مباشرة إلى الولايات المتحدة تؤكد فيها حرصها على الحصول على السلاح الغربي والأمريكي من مختلف القنوات المتاحة بما فيها أقرب حلفاء الولايات المتحدة وهى إسرائيل .

(٢) الاستعانة بخدمات إسرائيل في مجال توظيف اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة في مواجهة اللوبي القوى المؤيد لتايوان في الكونجرس وغيره من المؤسسات الأمريكية وخصوصا في ملف حقوق الإنسان .

(٣) دعم التغيير الذى أدخلته الصين في مجال عقيدتها الدفاعية الجديدة التى تركز على النوع والأسلحة المتطورة بديلا عن الإستراتيجية الدفاعية المادية التى كانت تركز على الحشد العسكرى ، وتعتبر إسرائيل نموذجا في هذا الصدد .

ومن الجدير بالذكر أن الإسراع بالتعاون العسكرى أدى إلى إقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفراء لأول مرة بين البلدين في ١٩٩٢/١/٢٤. ونظرا لعدم تمكن بكين من سداد قيمة صفقات السلاح مع تل أبيب ، فقد وافقت الأخيرة على السداد بسلع ومواد خام صينية[٣٩]. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن إسرائيل ورغم طموحاتها الخاصة إلا أنها لم تكن لتجرؤ على فتح أبواب واسعة للتعاون العسكرى مع الصين دون الحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة ، فقد ذكر مسئولون صينيون لرجل الأعمال الإسرائيلي "فيدرمان" إبان لقاء تم في نهاية سبتمبر ١٩٧٨ أن وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنرى كيسنجر أبلغ بكين أنه بإمكانها الإعتماد على الإسرائيليين لأنهم يصنعون أسلحة لا تقل كفاءة عن نظيراتها الأمريكية[٤٠]. وهكذا أبدى الصينيون رغبة ملحوظة في شراء أربع طائرات مركب عليها جهاز متطور للإنذار المبكر من طراز فالكون قامت إسرائيل بتركيبه بعد تطوير أدخلته عليه الصناع

الجوية الإسرائيلية بحيث أعطته قدرات كبيرة على الإنذار والملاحقة والرصد، وعرضت بكين هذه الرغبة على شركة "إلتا" وهى واحدة من كبريات الشركات التابعة للصناعة الجوية الإسرائيلية ، وكانت إسرائيل قد ركبت جهاز الإنذار المبكر على طائرة ٧٠٧ بوينج وباعتها لسلاح الجو فى تشيلى . وكانت المباحثات حول هذا النوع من الطائرات بدأت منذ عام ١٩٨٨ وبعد تسع سنوات اقتنع الإسرائيليون برغبة الصين فى تركيب الجهاز على طائرات روسية الصنع من طراز اليوشن بدلا من طائرة بوينج الأمريكية ، وهكذا وقع الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسن مع رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو اتفاقا تشترى بموجبه هيئة الصناعة الجوية الإسرائيلية عددا من طائرات اليوشن - ٥٠ الروسية ولما علم الروس بالهدف أصروا على بيع الطائرة الواحدة بثمن مبالغ فيه وهو ٥٠ مليون دولار لكل طائرة ووافق الإسرائيليون على سداد المبلغ[٤١]. ومن بين مزايا الرادار الإسرائيلي من طراز فالكون الذى يركب على الطائرة أنه ثابت وأكثر تطورا من الرادارات التى ركبتها الصناعة الجوية الأمريكية على طائرتها البوينج ولعل هذا ما أثار القلق فى أوساط وزارة الدفاع "البنتاجون". وجاء أول إعلان عن الصفقة، التى تقدر قيمة الطائرة الواحدة منها بحوالى ٢٥٠ مليون دولار ، فى فبراير ١٩٩٨ عندما ذكر رئيس مجلس إدارة هيئة الصناعة الجوية "أفيجدور بن جال" إبان زيارة رئيس إسرائيل، "فايتسمان" آنذاك لمصانع الهيئة فى منطقة اللد، أن الهيئة تقوم بتصميم طائرة تستخدم لأغراض الإنذار المبكر "فالكون" لحساب سلاح الجو الصينى وذلك بعد زيارات عديدة لكبار المسئولين العسكريين والمسئولين عن الصناعات العسكرية الإسرائيلية للصين ، وحيث شاركت بعض هذه الصناعات فى مايو ١٩٩٨ فى معرض الأجهزة الألكترونية العسكرية الذى أقيم فى بكين[٤٢].

ومن أهداف الصين من وراء الحصول على هذه الصفقة المتقدمة رغبتها فى التصدى بفاعلية للأسلحة السوفيتية الموجودة لدى جيرانها ، وفى المقابل تعهد الصينيون للإسرائيليين بأن تبقى المعلومات سرية ولا تصل إلى الدول العربية . ومما أثار غضب الأمريكيين من هذه الصفقة أنها تطيل قدرة الصين على المراقبة الجوية إلى مدى ٤٠٠ كم لتطول تايوان وهو الأمر الذى يؤثر بشدة على التواجد العسكرى

الأمريكى هناك، هذا فضلا عن الآثار السلبية التى تشكلها الصفقة على الصناعة الجوية الأمريكية وخاصة فى ضوء أن جهاز الرادار سوف يركب على طائرة روسية [٤٣]، إلى جانب أن إسرائيل ذاتها تمكنت من تركيبه على طائرة بوينج وصدرته لتشيلى وهى الآن تنافس شركة بوينج الأمريكية فى مجال التصدير لتركيا التى عبرت عن رغبتها فى شراء هذا الطراز . ذلك أن الطائرة مزودة بأجهزة رادار واستطلاع وإنذار متقدمة .

Sophisticated Early-Warning Radar Systems من طراز فالكون المماثل لنظام الرادار الأمريكى المعروف بإسم أواكس AWACS-Airborne Warning and Control Systems ، وقد اتفق الطرفان الصينى والإسرائيلى إبان زيارة الرئيس الصينى "جيانج تسه مين" لإسرائيل فى أبريل ٢٠٠٠ على شراء بكين لثمانية طائرات من هذا النوع بقيمة مليارى دولار وبمعدل ٢٥٠ مليون دولار للطائرة الواحدة[٤٤] وتستطيع الطائرة أن ترصد ما لا يقل عن ٦٠ هدفا مختلفا على مدى يبلغ ٢٥٠ ميلا مع العلم أن بكين سبق أن عرضت شراء طائرة واحدة إبان زيارة وزير الدفاع الإسرائيلى لها فى أكتوبر ١٩٩٨.

ومن جانب آخر فقد أبدت إدارة الرئيس الأمريكى كلينتون قلقها من قيام إسرائيل بمساعدة الصين فى ميدان تطوير الطائرة "اف -١٠" الصينية عن طريق تكنولوجيا اشتركت فيها تل أبيب وواشنطن فى إطار مشروع الطائرة "لافى" الذى أوقفته واشنطن بعد ذلك ، ومن الجدير بالذكر أن واشنطن لم تبد اعتراضها على هذه الصفقة للصين عام ١٩٩٧ عندما بدأت الاستعدادات لصناعتها وحيث تمكنت إسرائيل من الفوز بها على حساب بريطانيا وفرنسا اللتين تقدمتا للحصول على الصفقة[٤٥]، غير أن توتر العلاقات الأمريكية - الصينية بسبب مطالبة الرئيس التايوانى الجديد باستقلال تايوان التام وعدم انضمامها للصين ، أدى إلى الاعتراض الأمريكى ، بل أن مصادر أمريكية سربت معلومات عن تواجد دبابات إسرائيلية تم تصويرها فى ميدان "تيان آن من" الصينى إبان مظاهرات الطلاب عام ١٩٨٩.

وقد أدت الضغوط الأمريكية على إسرائيل إلى وقف بيع صفقة طائرات الإنذار المبكر للصين فى يوليو ٢٠٠٠ وبعد أن هدد أعضاء من

الكونجرس بخصم ثمن الطائرة من المعونة الأمريكية لإسرائيل ، كما عبر وزير الدفاع الأمريكي "وليام كوهين" عن اعتراضه على الصفقة إبان زيارته لبكين في يوليو ٢٠٠٠[٤٦]. والواقع أن هناك شكوكا ليست بالضعيفة حول جدية الولايات المتحدة في استمرار اعتراضها على تزويد إسرائيل لبكين بهذا النوع من الطائرات وخصوصا أن الاحتجاج الأمريكي يتوقف عادة على الظروف والعلاقات مع الصين، ففي حال تحسنها مستقبلا يمكن القول أن إسرائيل سوف تعاود إقناع واشنطن باستئناف الصفقة خاصة وأن تل أبيب ملزمة بدفع تعويضات كبيرة للصين في حال إلغائها، كما أن ذلك يعني أن تفقد الصناعة الجوية الإسرائيلية موردا كبيرا وسوف تجد صعوبة في تسويق الصفقة لزبائن آخرين يقبلون على شراء طائرة إنذار طبقا للمواصفات الروسية حسبما ترغب الصين .

تطور التعاون العسكرى بين الهند وإسرائيل:

ضمن سعى إسرائيل لاختراق القارة الآسيوية وبخاصة لجهة إقامة علاقات وثيقة ومتميزة مع الدول الكبيرة والقوية في جنوب وجنوب شرق آسيا وفي إطار سياسة تل أبيب في إقناع هذه الدول بوجود مصالح مشتركة ومخاطر مشتركة على الأمن القومي لكل منها وحيث تتمثل هذه المخاطر في دول عربية وإسلامية في آسيا ترعى ما يسمى بالإرهاب الدولي ، فقد اتجهت إسرائيل إلى إقامة علاقات تكنولوجية وعسكرية واقتصادية متميزة مع الهند ، وكما هو معتاد بدأ الأمر باتصالات ولقاءات سرية بين البلدين وخصوصا حول التعاون الأمني وأسفر الأمر عن الاتفاق على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة في يناير ١٩٩٢، وتمثلت المصالح المشتركة في أن كلا البلدين لديه طموحات غير عادية سواء في ميادين الأسلحة النووية أو الصواريخ أو الأقمار الصناعية في إطار سعيهما لإنجاز استقلال تقاني كدعامة للقوة وكأداة لتحقيق المصالح القومية ، فالهند تحتاج لمساعدة خارجية لتحديث برامجها التسليحية والتقانية العسكرية ، كما أن إسرائيل تحتاج لتمويل خارجي كبير لتعزيز صناعاتها الحربية إذا ما وضعنا في الإعتبار خططها الطموحة طويلة المدى.

اعترفت الهند بإسرائيل فى سبتمبر ١٩٥٠ وبعد ذلك بأشهر معدودة ثم افتتاح مكتب تجارى إسرائيلى فى بومباى تحول إلى قنصلية فى يونيو ١٩٥٣، ولكن الهند أرجأت إنشاء قنصلية لها فى إسرائيل وتوترت العلاقات للغاية بعد ذلك لأسباب عديدة منها دور الهند البارز فى قيادة حركة عدم الإنحياز مع مصر الناصرية ومساندتها لمصر والدول العربية ضد العدوان الثلاثى الذى شاركت فيه إسرائيل عام ١٩٥٦ وعدوان إسرائيل فى يونيو ١٩٦٧. وأدى "تبنى حزب المؤتمر الهندى لبعض السياسات البراجماتية التى كان تأخذ بها حكومات اليمين بزعامة حزب بهاراتيا جاناتا وخاصة بعد رحيل أنديرا غاندى وتولى نجلها راجيف غاندى زعامة حزب المؤتمر ، إلى معاودة الاتصالات الأمنية والسياسية بعد عام ١٩٨٤، وساعد إنتهاء الحرب الباردة وقبول النظم العربية الحاكمة الدخول فى مفاوضات مع إسرائيل، على عودة العلاقات الدبلوماسية بين نيودلهى وتل أبيب فى بداية عام ١٩٩٢. ويزعم الإسرائيليون أن الهنود يتخذون مواقف مشابهة لهم فى مجال حظر إنتشار الأسلحة النووية ، إذ تبرر الهند سياستها النووية باعتبارات أمنية إقليمية مماثلة للاعتبارات الإسرائيلية ، كما يزعمون بأن الإسلام الراديكالى يشكل تهديدا جديا لكل منهما(٤٧). ويمكن القول أن الهند التى تسعى لتحقيق استقلال تكنولوجى ولكن تنقصها الموارد اللازمة ، وإسرائيل التى تحرص على تحقيق تفوق نوعى على مختلف الدول العربية قد وجدا مجالا مشتركا للتعاون العسكرى خصوصا من خلال خطط بعيدة المدى ، وتستطيع إسرائيل الاستفادة من هذا التعاون فى تصدير أسلحة وتكنولوجيا عسكرية متطورة تؤدى إلى خفض تكلفة تصنيع الأسلحة وخفض نفقات البحث والتطوير .

ولكن أوجه التعاون هذه لم تمنع الطرفين من التعاون الأمنى والاستخبارى الذى كانت الاتصالات بشأنه قائمة حتى فى ظل غياب علاقات دبلوماسية، فقد أدى التوتر على الحدود الهندية مع كل من باكستان وبنجلاديش وكذلك حالات التسلل عبر الحدود إلى أن تستعين المخابرات الهندية بخبرات نظيراتها الإسرائيلية فى مراقبة الحدود، ومما يلفت النظر أن كلا من الهند وإسرائيل اعترفتا فى نهاية المطاف بما شاع عن دور إسرائيلي بارز فى مساعدة القوات الهندية ضد المقاتلين

المناوئين للحكم الهندى فى الشطر الهندى من كشمير منذ تجدد القتال والأزمة بين باكستان والهند فى عام ١٩٩٩[٤٨].

ومن أهم جوانب التعاون العسكرى المطروحة بقوة من قبل الإسرائيليين، تصدير الخبرة التى اكتسبوها من التعاون مع الولايات المتحدة فى إنتاج الطائرة "لافى" التى توقف الاستثمار فيها ، وخصوصا فى ميادين مثل الكترونيات الطيران والهيكل الخارجى وتركيب المحرك وأنظمة التسليح فى الهيكل ، إذ قامت إسرائيل بالفعل ببيع هذه التكنولوجيات لكل من الصين وتايوان وكوريا الجنوبية . هذا بالإضافة إلى الاستعانة بالخبرة الإسرائيلية فى تحديث طائرات ميج السوفيتية الموجودة لدى الهند وحيث يطرح الإسرائيليون إمكانية تعاون مؤسسة الصناعة العسكرية فى الهند مع هيئة الصناعة الجوية الإسرائيلية فى هذا المجال[٤٩]. هذا إلى جانب إمكانيات التعاون فى إنتاج وتطوير الصواريخ من طراز بوباى الاسرائيلى ومن طراز "أجنى" Agni الهندى وأريحا Jericho الإسرائيلى والدبابة ميركافا من أجل خفض التكاليف المالية والخاصة بالوقت والجهد .

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة التى لم تستمر طويلا فى غضبها من الهند بسبب التفجيرات النووية والتى جرت فى صيف ١٩٩٨ وبادرت إلى تحسين العلاقات معها يمكن أن تشجع من جانبها التعاون العسكرى والأمنى بين تل أبيب ونيودلهى وخصوصا فى ظل التصور الأمريكى بأن الهند العلمانية تقف فى المواجهة المشتركة مع الإسلام الراديكالى وما يسمى بالإرهاب الأصولى فى آسيا ومصادره المزعومة فى باكستان وأفغانستان إلى جانب إيران ، ويرى الإسرائيليون أنه من الضرورى بذل جهد مشترك مع الهند لإقناع واشنطن بالمشاركة فى تمويل تكنولوجيا الصواريخ لدى البلدين والصواريخ المضادة للصواريخ أيضا .

فقد أرسلت الهند طائرة اليوشت روسية الصنع إلى مصانع السلاح الجوى الإسرائيلى فى أواخر عام ١٩٩٩ لتحويلها إلى طائرة تجسس وإنذار مبكر على غرار ما فعلته إسرائيل مع كوريا الجنوبية وتركيا، كما وقعت إسرائيل عقدا لتصدير معدات الكترونية للهند بقيمة ٢٠٠ مليون دولار[٥٠]. وقد قطعت حكومة اليمين فى الهند بقيادة "اتال

بيهارى فاجباى" وحزبه بهاراتيا جاناتا شوطا بعيدا فى الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل ومن أجل دعم الموقف الهندى من باكستان وكذلك دعم الردع النووى الهندى، ويبدو ذلك من اللقاءات التى عقدت في تل أبيب في أوائل يونيو ٢٠٠٠ بين وزير الداخلية الهندى وكبار مسئولى الدفاع والأمن فى إسرائيل وعبر المسئول الهندى عن رغبة بلاده فى الإستفادة من الخبرة والمعرفة والشهرة الإسرائيلية فى ميدان مكافحة الإرهاب (٥١) وتحتل الهند المرتبة الثالثة في استيراد السلاح الإسرائيلى بعد الصين وتركيا ، وقد أشارت مصادر مطلعة إلى أن الولايات المتحدة اعترضت على صفقتى سلاح جديدتين بين إسرائيل ودولة أسيوية (هى الهند) تتعلقان بنظم تسلح متطورة(٥٢)، وتمحور السبب فى اعتراض واشنطن على السياسة النووية المستقلة للهند.

وفى ميدان التصنيع العسكرى المشترك أعلنت مصادر فى البحرية الهندية عن قيام تل أبيب والهند بإنتاج مقاتلة بحرية تعتبر من أسرع السفن الحربية فى العالم ، وتعد من ثمار التعاون العسكرى بين البحرية الإسرائيلية وشركة "جيوشب ياروس" الهندية (٥٣). وفى إطار الزيارات المتبادلة للخبراء والمسئولين فى قطاعات الأمن والاستخبارات والدفاع زار "سينج" النائب السابق لقائد سلاح الجو الهندى ومدير معهد الدراسات الاستراتيجية إسرائيل فى يوليو ١٩٩٩ مع وفد هندى بغرض إجراء حوار استراتيجى ، ونسب إليه القول أن العدو المشترك لكل من تل أبيب ونيودلهى هو "الإرهاب الإسلامى" وأن التعصب مصدره باكستان وليس إيران كما يعتقد الإسرائيليون ، وزعم أن باكستان تنتج صواريخ طويلة المدى يبلغ مداها ٣٥٠٠ كم وأنها تشكل تهديدا على إسرائيل وليس الهند وحدها ، كما دافع عن امتلاك إسرائيل للسلاح النووى (٥٤). ويعد التعاون فى المجال النووى ذروة التعاون بين البلدين ، إذ نوه التقرير الصادر عن اللجنة العربية المعنية برصد النشاط النووى الإسرائيلى والتابعة لجامعة الدول العربية بوصول هذا التعاون إلى أبعاد غير مسبوقة وخصوصا فى إطار السياسة الإسرائيلية الرامية إلى اعتبار أن أى بلد غير عربى وغير إسلامى يحوز قدرات نووية يمثل حليفا استراتيجيا ورصيدا دائما لإسرائيل (٥٥)، وقد بدأ التعاون النووى عام

١٩٨٨ وزاد بعد حرب الخليج الثانية وعادة ما يتبادل الخبراء النوويون الزيارات لمراكز البحوث الذرية فى البلدين لتبادل الخبرة.

الاختراق الإسرائيلى لدول آسيوية أخرى :

كانت بداية التسعينات بمتغيراتها وأحداثها العاصفة بمثابة الفرصة الذهبية لانطلاق إسرائيل إلى القارة الآسيوية ولإحداث نقلات نوعية فى العلاقات مع دول القارة ، ومن بين الدول الهامة الأخرى كوريا الجنوبية التى قطعت إسرائيل شرطا إستراتيجيا ملموسا معها ، فقد أقيمت العلاقات الدبلوماسية بينهما فى عام ١٩٩٢ وأدى تعزيز التعاون العسكرى إلى جعل كوريا الجنوبية السوق الرابع للمبيعات العسكرية الإسرائيلية بعد الصين والهند وتركيا، إذ تمكنت تل أبيب من التوصل لعقود لتزويد كوريا الجنوبية بمعدات ونظم عسكرية بقيمة ٢٧٥ مليون دولار ، إلى جانب عقد آخر تم التوصل إليه فى أوائل عام ٢٠٠٠ بقيمة ٥٠ مليون دولار ووقعته شركة "ال - او - بى" للصناعات الألكترونية الإسرائيلية لتزويد مشروع الفضاء الذى تنفذه سول بكاميرات فضائية . ومن أسباب تنامى التعاون العسكرى أن واشنطن خفقت من اعتراضها على بيع أنظمة عسكرية متطورة من جانب تل أبيب لكوريا الجنوبية ، ففى عام ١٩٩٦ دخلت شركة "رافائيل" لتطوير وسائل القتال فى منافسة مع شركات أمريكية فى مناقصة لتزويد سلاح الجو الكورى الجنوبى بأنظمة استخبارية جوية بمبلغ لا يقل عن نصف مليار دولار ، ولكن الشركات الأمريكية فازت بالصفقة بعد زيارة الرئيس كلينتون لسول . غير أن إسرائيل لم تيأس واستطاعت التوصل إلى خطط لبيع صواريخ جو - جو لسول من طراز "بيتون - ٤" من خلال التعاون مع شركة لوكهيد الأمريكية وكذلك صواريخ مضادة وأنظمة تسهل تحديد وتمييز الهدف وتوجيه الصواريخ نحوه ، كما نجحت إسرائيل فى إقناع سول بإنهاء ترددها فى ميدان التعاون العسكرى لخوف كوريا الجنوبية على استثماراتها الكبيرة فى دول الخليج العربية ، فقد لعبت زيارة رئيس الوزراء الأسبق إسحاق رابين عام ١٩٩٤ لسول دورا هاما فى هذا الصدد (٥٦).

وكانت الصفقة الكبرى بين البلدين قد شملت تزويد سلاح الجو الكورى الجنوبى بمائة طائرة من دون طيار من طراز "هاربى" والذى يتخصص فى تدمير محطات الرادار ، ووصلت قيمتها إلى ٨٠ مليون دولار ، وفى منتصف عام ١٩٩٩ تم التوقيع على صفقة تقوم إسرائيل بموجبها بتزويد كوريا الجنوبية بصواريخ جو - أرض من طراز "بوباى" من إنتاج شركة "رافائيل" وتبلغ قيمتها ١٣٠ مليون دولار اشتركت شركة لوكهيد الأمريكية فيها وحصلت على ٦٥ مليون دولار، وكانت شركة "رافائيل" باعت أجهزة محاكاة لأهداف صواريخ بقيمة عشرة ملايين دولار عام ١٩٩٨ . ثم تمت صفقة أكبر نفذتها شركة "اليسر" الإسرائيلية للصناعة الجوية وهى إحدى شركات مجموعة "كور" المتخصصة فى هذه الصناعة، وباعت بموجبها معدات عسكرية جوية لسول تشتمل على أجهزة إنذار للطائرات المقاتلة من طراز "إف - ١٥" فانتوم ، هذا فضلا عن توصل شركة "بى - اف آر" والتى تمتلك شركة "اليسرا" أكبر نسبة من الأسهم فيها إلى عقد مع سول لتزويدها بنظم تدريب وأبحاث جوية من طراز "أيهود" بقيمة ٤٠ مليون دولار ، هذا إلى جانب الصفقة التى حصلت عليها شركة "الغيط معراخوت" لإمداد كوريا الجنوبية بنظم رؤية ليلية لمروحيات سلاح الجو وللقوات البرية، بقيمة ستة ملايين دولار مع وجود إمكانية لزيادتها إلى ٢٠ مليون دولار(٥٧).

وفى مجال التعاون فى بحوث التقانة اتفقت كورية الجنوبية وإسرائيل فى يونيو ١٩٩٨ على إنشاء صندوق مشترك للاستثمارات فى مجال البحث والتطوير لتمويل مشروعات التعاون المشترك ، بقيمة ستة ملايين دولار مناصفة بينهما ولمدة ثلاث سنوات(٥٨). وعادة ما يتبادل الطرفان الاشتراك فى معارض السلاح الدولية المقامة فى كل منهما ، ووصل مستوى التعاون بينهما إلى حد توقيع مذكرة للتفاهم الأمنى فى ضوء ما يزعمه الإسرائيليون من أن كلا البلدين يواجهان وضعا جيوبوليتكيا متشابها وخصوصا من زاوية صغر المساحة والعلاقة الوثيقة مع الولايات المتحدة ، بالإضافة إلى ما حققه الطرفان من منجزات تقانية واقتصادية كبيرة . وفيما يبدو أن إسرائيل لبت رغبة كوريا الجنوبية فى تنويع مصادر تسليحها وخصوصا فى ظل تحفظ الأمريكيين على تزويد سول بأحدث الأسلحة ، وحيث أن السلاح

الأمريكى لا يفى باحتياجاتها الأمنية ويزعم الإسرائيليون أيضا أن الأسلحة الأمريكية تلبى احتياجات القتال فى الأماكن الواسعة وليس فى الأماكن الضيقة أو الدول محدودة المساحة مثل كوريا الجنوبية(٥٩)، ومن ثم فإن تل أبيب مرشحة بقوة فى هذا المجال فى إطار خبرتها العالية فى تعديل وتطوير السلاح الأمريكى . فقد ذكر مسئولون إسرائيليون أن مجموع مبيعات إسرائيل من صواريخ "بوباى" جو- أرض ، بلغ نحو ٦٠٠ مليون دولار فى إطار عقود مع القوات الجوية شاركت فيها إلى جانب إسرائيل الولايات المتحدة واستراليا وكوريا الجنوبية وتركيا(٦٠).

وتواصل إسرائيل اختراقها العسكري لدول أسيوية أخرى ، ومن ذلك فوز شركة "الغيط معراخوت" للصناعة الجوية بعقد لتحديث طائرات مقاتلة من طراز "اف - ٥" تابعة لسلاح الجو فى تايلاند، وتصل قيمتها إلى ٦٦ مليون دولار وذلك فى مايو ٢٠٠٠، وتشمل الصفقة على تحديث ٣١ طائرة بتزويدها بأنظمة تجعلها قادرة على القتال فى غضون الخمس عشرة سنة القادمة، إلى جانب إضافة معدات طيران متطورة، كما تشارك شركة "رافائيل" فى المشروع بتزويد الطائرات بصواريخ جو - جو من طراز "بيتون - ٤"، وكانت شركة "الغيط معراخوت" قامت من قبل بتحديث طائرات تدريب لسلاح الجو التايلاندى تم شراؤها من جمهورية التشيك.(٦١) وقامت نفس الشركة أيضا بتحديث طائرات إف - ٥ تابعة لسلاح الجو فى سنغافورة ، كما اشترت الأخيرة صواريخ مضادة للدبابات من إسرائيل من نوع "سبايك" فى إطار التعاون بين شركة التكنولوجيا السنغافورية والشركات العسكرية الإسرائيلية، كما أن البحرية السنغافورية تستخدم صواريخ مضادة للطائرات من تصنيع إسرائيل وتتضمن صواريخ من طراز "باراك"، إلى جانب احتمال كبير لقيام شركة "رافائيل" بمساعدة سنغافورة فى تشييد مصنع لتجميع الصواريخ فى إطار صفقة بيع صواريخ "سبايك" وصواريخ "إن.تى.دى" المضادة للدبابات.(٦٢)

ورغم الحملات المضادة لإقامة علاقات دبلوماسية من جانب أندونيسيا مع إسرائيل وتراجع الرئيس عبد الرحمن واحد عن قراره فى هذا الصدد، إلا أن إسرائيل لم تعدم وسائل الترغيب والاقناع من خلال الاتصالات السرية والتى أسفرت عن قيام وفد أندونيسى رفيع المستوى

بزيارة تل أبيب في يناير ١٩٩٩ أجرى مباحثات مع رئيس الوزراء نيتانياهو ووزير دفاعه موشى إرينز وزار الوفد عددا من المصانع العسكرية الإسرائيلية في ضوء حرص تل أبيب على تصدير معدات وأسلحة لجاكرتا.(٦٣)

وعلى الرغم من التطور السريع في علاقات التعاون العسكرى بين إسرائيل والصين الشعبية فإن إسرائيل لم تغلق الباب تماما أمام تايوان، فقد تواصلت محاولاتها لبيع منتجاتها العسكرية لها، بل أن تايوان هي التي طلبت شراء الطائرة الإسرائيلية "كفير" من انتاج أمريكي إسرائيلي مشترك، غير أن اعتراض الولايات المتحدة على الصفقة التي تحتوى على تكنولوجيا أمريكية حال دون تنفيذها، وفي مقابل ذلك قررت تايوان تطوير طائرة مقاتلة محلية من طراز IDF بمساعدة من الصناعة الجوية الإسرائيلية من خلال تركيب معدات الكترونية وأجهزة لكابينة الطيار وغيرها.(٦٤) ومن المتوقع أن تزداد معدلات التعاون العسكرى والشراكة الاستراتيجية بين إسرائيل ودول القارة الآسيوية في ظل تشجيع الولايات المتحدة، لهذه الدول على تحسين وتطوير العلاقات مع تل أبيب باعتبار ذلك أحد أهم مقومات تدعيم العلاقات مع واشنطن. وكذلك في ضوء سعى إسرائيل لدعم اقتصادها من خلال مبيعات السلاح وبيع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والنظم الحربية المتطورة ومن أجل توفير استثمارات لهذه التكنولوجيا ولمؤسسات البحث والتطوير في مجال الصناعات العسكرية والجوية من خلال البحث عن شركاء جدد.

التعاون العسكرى مع بعض الدول الأوروبية :

توافرت عوامل عديدة مكنت إسرائيل من فتح منافذ لها في بعض الدول وخصوصا مع تفكك كل من الاتحاد السوفييتي والاتحاد اليوغوسلافي، إذ سعت الى تدشين العلاقات الدبلوماسية مع البلاد التي خرجت عن هذين الاتحادين وإقامة علاقات تعاون عسكرى معها لتصدير السلاح وتكنولوجيا الصناعة العسكرية الإسرائيلية لها. فقد أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع كرواتيا في ديسمبر ١٩٩٧ بعد اتصالات ولقاءات سرية عديدة، ومن ذلك لقاء جمع بين وفد من البلدين في أغسطس ١٩٩٧ في العاصمة المجرية بودابست برئاسة مدير عام

وزارة الخارجية الإسرائيلية ورئيس وزراء كرواتيا السابق وقد اشترط الإسرائيليون لإقامة علاقات دبلوماسية ضرورة إبداء كرواتيا الاعتذار علنا عن جرائم مزعومة ارتكبتها جنودها ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية، بل واعتذار الرئيس الكرواتى آنذاك "فرانيو تودجمان" عما ورد بكتابه الذى أصدره باللغة الكرواتية عام ١٩٩٨ وأنكر فيه وصف النازية وما فعلته باليهود بالكارثة. وحدث أن قام الرئيس تودجمان بالفعل بحذف الأجزاء المتعلقة بالموضوع من النسخة الإنجليزية من كتابه، كما اعتذر الكرواتيون لإسرائيل على ما سمى بالجرائم المرتكبة ضد "الشعب اليهودى". ومن الجدير بالذكر أن رجل الأعمال الإسرائيلى "دافيد شتيرن" كان وراء ترتيب اللقاء والذى عاش سنوات عمره فى إسرائيل ثم تولى منصب وزير الاقتصاد الأسبق فى كرواتيا نفسها، ويشغل حاليا منصب مدير شركة كبيرة للنفط فى أوكرانيا.(٦٥)

تعاقد الجيش الكرواتى مع إحدى الشركات الإسرائيلية المتخصصة فى الصناعة الجوية على تنفيذ عملية تطوير طائرات الجو الكرواتى من طراز ميج - ٢١، وأيضا تطوير دبابات روسية الصنع من طراز تى - ٥٥، وتبلغ قيمة صفقة تحديث الطائرات ٢٠٠ مليون دولار وذلك فى عام ١٩٩٧، وتمت الصفقة بعد موافقة الولايات المتحدة على رفع الحظر على تصدير السلاح لكرواتيا. كما تعاقدت نفس الشركة مع رومانيا على تطوير نحو مائة طائرة من طراز ميج - ٢١ لحساب السلاح الجوى الرومانى فى إطار العلاقات الوثيقة بين رومانيا وكرواتيا. هذا إلى جانب أن كرواتيا فضلت توثيق العلاقات مع إسرائيل حتى يسهم ذلك فى تحسين علاقاتها مع الإدارة الأمريكية، كما تلقى ضباط من كرواتيا تدريبات عسكرية فى إسرائيل.(٦٦)

وأدت الاتصالات والزيارات السرية المتبادلة بين مسئولين عسكريين كبار من بولندا وإسرائيل إلى إعلان رغبة وارسو فى قيام شركات الصناعة الجوية الإسرائيلية بتنفيذ مشروع تحديث الطائرات المقاتلة لدى وارسو من طراز "سوخوى - ٢٢" بعد أن عرضت إسرائيل إمكانية تزويدها بمعدات طيران متقدمة مثل جهاز الرادار "اس.اى.آر" من إنتاج شركة "التا" الإسرائيلية.(٦٧) كما فازت هيئة تطوير وسائل القتال

"رافائيل" فى إسرائيل بعقد تزويد القوات البرية فى الجيش الفنلندى بصواريخ مضادة للدبابات بقيمة ٣٥ مليون دولار، وذلك فى أوائل عام ٢٠٠٠وتفوقت فى ذلك على شركات أمريكية وبريطانية وفرنسية وألمانية وسويدية، ويعد الصاروخ "جيل سبايك" الذى ستزود به القوات البرية الفنلندية من أكثر الصواريخ تطورا فى العالم.(٦٨)

وبعد الخطر الذى فرضته بريطانيا على العلاقات العسكرية مع إسرائيل منذ غزوها للبنان فى يونيو ١٩٨٢، تمكنت مجموعة الصناعات الجوية الإسرائيلية من توقيع عقد بقيمة ٢٥ مليون دولار لتزويد سلاح الجو البريطانى بنظام تدريب على القتال، وصرح نائب وزير الدفاع الإسرائيلى "افرايم سنيه" فى ٢٠٠٠/٩/١٨ بأن العلاقات الاستراتيجية التى تربط كلا من بريطانيا وإسرائيل مع الولايات المتحدة ستفتح آفاقا واسعة أمام المنتجات العسكرية الإسرائيلية.(٦٩)

الإختراق العسكرى الأمنى لأفريقيا:

فى إطار سياسة شد الأطراف التى تتبعها إسرائيل والتى تقوم على ضرورة التعاون والتحالف مع الأطراف الإقليمية غير العربية المحيطة بالوطن العربى فى قارتى آسيا وأفريقيا وأيضاً على السواحل والبحار والمضايق التى تحيط أو تقع فيها الأقطار العربية، تسعى إسرائيل إلى تعزيز التواجد العسكرى والأمنى والاستخباراتى مع الدول الأفريقية غير العربية، ومن المعروف أن إسرائيل تحتفظ بعلاقات استخبارية وعسكرية مع عدد من الدول الأفريقية عبر استغلال حاجة هذه الدول للخبرات التدريبية والقتالية التى تقدمها إسرائيل من أجل حصار الوجود العربى فى القارة ولتحقيق مصالح خاصة كدولة إقليمية كبيرة وتستفيد فى ذلك من التحالف الاستراتيجى الوثيق مع الولايات المتحدة، حيث تبنت الأخيرة سياسة مخططة للتواجد المكثف فى القارة لمنافسة النفوذ الفرنسى التقليدى. ومن المهم هنا التذكير بالتعاون القوى بين كينيا وإسرائيل فى ضوء أن نيروبى تعتبر احدى أهم محطات تواجد جهاز الموساد الإسرائيلى وتغطى بعثة الموساد الموجودة فى كينيا مختلف أنشطته فى القرن الأفريقى . وقد مكن هذا التعاون إسرائيل من تنفيذ عملية عنتيبى التى قام بها الموساد لتخليص الرهائن فى مط

عنتيبى بأوغندا فى يوليو ١٩٧٦، حيث تسلل عملاء إسرائيليون ومن بينهم عناصر من القوات الخاصة عبر الحدود الكينية مع أوغندا للقيام بمهام استطلاع ورقابة وجمع المعلومات ، أكثر من ذلك سمحت كينيا للطائرات العسكرية الإسرائيلية - وهى عائدة إلى تل أبيب بعد تنفيذ العملية - بالهبوط فى نيروبى للتزود بالوقود(٧٠) ، كما سلفت الإشارة إلى تعاون البلدين ودور بعثة الموساد فى كينيا فى جمع المعلومات عن عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستانى وتعقب تحركاته منذ خروجه من البقاع اللبنانى حتى مساعدة المخابرات التركية فى اختطافه ونقله إلى أنقرة ومحاكمته هناك.

وفيما يتعلق بالقرن الأفريقى أيضا وفى إطار الحرص الإسرائيلى على إقامة علاقات عسكرية قوية مع كل من أثيوبيا وإريتريا والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة "جون جارانج، وكذلك إيجاد قواعد عسكرية على سواحل البحر الأحمر حتى لا يبقى بحرا عربيا ومحاولة الحصول على تسهيلات بحرية هناك، وقد أسفرت العلاقات السرية والعلنية بين إريتريا، بعد حصولها على الإستقلال عن أثيوبيا فى عام ١٩٩٣، وإسرائيل وكذلك العلاقة الشخصية بين الرئيس الإريترى "اسياسى أفورقى" وكبار القادة السياسيين والعسكريين فى تل أبيب عن قيام الأخيرة بإرسال عدد من المستشارين والخبراء العسكريين لإريتريا ، كما أعطت إسرائيل هذا البلد معدات وأسلحة متطورة من أهمها ما يلى:(٧١)

١- عدد ستة زوارق بحرية حاملة للصواريخ من طرازى "ريشيف" وسعر "SAAR" الإسرائيلية وتستطيع حمل مروحيتين للإنزال البحرى.
٢- عدد ست مروحيات من طرازى "بلاك هوك" .
٣- طائرة واحدة تستخدم فى مهام الاستطلاع الجوى .
٤- مجموعة رادار بحرى وصواريخ بحر/بحر من طراز "جبرائيل" .

كما أسفرت زيارة الرئيس الإريترى لإسرائيل فى فبراير ١٩٩٦ عن التوصل لاتفاقية أمنية تضمنت تعهد تل أبيب بتحديث الجيش الإريترى كى يكون قادرا على مواجهة تهديدات مزعومة من السودان واليمن ، وتكوين مجموعة عمل مشتركة تتولى تدريب القوات الإيترية على أعمال الاستخبارات والقتال الحديث وتزويد إريتريا بمعدات

ووسائل قتال تتلاءم مع الأعمال البحرية والجوية اللازمة لسيطرة إريتريا على جزر حنيش اليمنية ، وشمل ذلك أيضا قيام إسرائيل بدور فى تأمين الوضع الراهن فى البحر الأحمر من خلال تسهيلات وقواعد عسكرية وقوة للمراقبة فى جزيرة "دهلك" الإريترية (٧٢) . ولقد ساعدت التجهيزات والإمدادات الإسرائيلية سلاح الجو والقوات البحرية الإريترية التى لم تكن تمتلك سوى أسلحة متقادمة على احتلالها السريع لجزر حنيش اليمنية فى ١٩٩٩/١٢/١٩، بعد أن فشلت فى ذلك من قبل فى ١٩٩٥/١١/١٥. وبموجب الاتفاقية أيضا أرسلت إسرائيل ٣٥٠ خبيرا فنيا من يهود "الفلاشا" لصيانة وتأمين التجهيزات العسكرية الإريترية ، إلى جانب ٢٠٠ خبيرا ومستشارا عسكريا وأمنيا أقاموا فى ميناء مصوع، إلى جانب إنشاء إسرائيل لمطار حربى لصالح إريتريا بالقرب من هذا الميناء ، وإمداد إريتريا بصواريخ جو - جو وجو - أرض فى سبتمبر ١٩٩٦.(٧٣)

صاغت الحكومة الإسرائيلية في عهد إسحاق شامير خطة سرية للتحرك الأمنى والعسكرى والاقتصادى تجاه أفريقيا إنطلاقا من تعزيز العلاقات مع إريتريا وذلك في مارس ١٩٩٢ ونوقشت في الكنيست سرا، ومن أهم جوانبها ما يلى : (٧٤)

أ- الإنطلاق إلى القارة الأفريقية عبر إريتريا من خلال البدء بإعادة العلاقات ودعمها مع دول مثل نيجيريا وأثيوبيا وزامبيا وتوجو وموزمبيق وكينيا لتقليص التواجد العربى هناك .

ب- تعزيز التواجد العسكرى الإسرائيلى في البحر الأحمر وخصوصا في إريتريا وأثيوبيا.

ج- دعم العلاقات الاقتصادية مع إريتريا ، إذ أمدت تل أبيب، أسمرة بمعونة عاجلة بخمسة ملايين دولار عام ١٩٩٠، كما زارتها وفود فنية وزراعية من إسرائيل عام ١٩٩١ وعملت فى اقاليم بركة واليكى جوازى وسمهد وسراى ، كما تقوم الشركة الإسرائيلية "انكووا" باستغلال الثروة الحيوانية فى إريتريا على حدودها مع السودان وتمتلك مزرعة هناك بمساحة ١٥٠ فدانا وتروى أراضيها من مياه نهر القاش الذى يربط بين إريتريا ومنطقة كسلا السودانية . وأنشأت إسرائيل أيضا محطة توليد كهرباء فى إريتريا فى ١٩٩١، وقامت

بتجهيز وصيانة عدد من الأرصفة الجديدة فى ميناء مصوع فى نفس السنة ، كما قدمت عشرة ملايين دولار لإنشاء سبع محطات رى كبيرة . وقد أقامت إسرائيل قواعد عسكرية فى مدن إريترية تقع بالقرب من حدودها مع كل إثيوبيا والسودان واليمن. وكانت قد استأجرت جزيرة "رأس سنتيان" من إثيوبيا فى مارس ١٩٧٣ ، إلى جانب تواجد عسكرى إسرائيلى فى جزيرة فاطمة القريبة من الجزر اليمنية وكذلك فى جزيرة طالب عند مدخل البحر الأحمر. ويقوم الخبراء والفنيون العسكريون الإسرائيليون بمراقبة التحركات فى جنوب البحر الأحمر من ميناء مصوع الإريترى.

وفى نطاق السياسة الأمريكية الرامية إلى السيطرة على منطقتى القرن الأفريقى والبحيرات العظمى تسعى إسرائيل إلى الاستفادة من هذه السياسة لتحقيق عدد من الأهداف من أهمها ما يلى :

١- اختراق الدول التى ينبع منها نهر النيل وبالأخص أثيوبيا من أجل استخدامها كورقة ضغط ومساومة مع مصر والسودان ، وفى ذلك ساعدت إسرائيل إثيوبيا فى بناء سدود صغيرة على منابع وروافد نهر النيل لتوليد الكهرباء ولحجز المياه، وكان لذلك أثر غير مباشر فى الدعاوى الإثيوبية الرافضة للوضع القانونى القائم لاقتسام مياه النهر.[٧٥]

٢- إنهاء الطبيعة العربية للبحر الأحمر وتدويله بخلق رابطة مزعومة بين الأمن الإسرائيلى ودوائره الإستراتيجية حتى جنوب البحر الأحمر.

٣- حصار الأمن القومى العربى وخصوصا فى امتداده المصرى والسودانى تبعا لسياسة شد الأطراف أو "حلف المحيط" بمعنى إنشاء تحالفات مع الدول والجماعات الاثنية والدينية والحركات المناوئة والمعادية للعرب .

ثانيا : العلاقات الاقتصادية والتقانية الخارجية:

تتبنى إسرائيل سياسات اقتصادية منذ بداية التسعينات تقوم على ربط التطور الحادث فى تطبيقات العلوم والبحوث على القطاعات العسكرية والمدنية مع محاولة توفير مقومات لنقل التطور التقانى فى

الصناعات العسكرية إلى قطاعات الإنتاج المدنى. ومن ناحية أخرى ركزت هذه السياسات على الاهتمام بالأسواق الخارجية لتصريف فائض الإنتاج وحققت فى سبيل ذلك عدة خطوات ملموسة منها تقوية العلاقات الصناعية والتجارية مع الاتحاد الأوروبى منذ توقيع الاتفاق الأول عام ١٩٧٥ والذى أدى إلى إلغاء الحواجز الجمركية التى تفرضها دول الاتحاد أمام السلع الصناعية غير الأوروبية فى عام ١٩٨٩، بجانب اتفاق تحرير التجارة مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٣. وعلى الرغم من أن واردات إسرائيل تزيد باستمرار عن صادراتها إلا أن التحويلات الضخمة من الخارج إلى جانب الإستثمارات التى تقوم بها بعض كبرى الشركات العالمية متعددة الجنسية مثل شركات "انتل" و"موتورولا" و"أى.ب.أم" و"أى.سى.إيه" وهى رائدة فى مجال تكنولوجيات الاتصال والمعلومات وكذلك شركات "جنرال الكتريك" الأمريكية و"نورتل" الكندية، مثل هذه الاستثمارات إلى جانب التحويلات لا تجعل زيادة الواردات تشكل مصدر قلق ، بل إنها تشكل حافزا قويا لإسرائيل لدعم قدرتها التنافسية فى مجال التصدير . ومن الجدير بالذكر هنا وجود عدد لا بأس به من الشركات الإسرائيلية التى تعمل فى مجالات التكنولوجيا بمختلف أنواعها ويقدر ب ١٨٠٠ شركة ، وصار قطاع بحوث التكنولوجيا العالية Hi-tech مهتما بحوافز التصدير لدعم الهامش التنافسى(٧٦) ، وصارت هذه الشركات ذات قدرة تنافسية ملموسة فى عدد من المجالات مثل إدارة قاعدة المعلومات الالكترونية والمعدات الطبية.

هذا بالإضافة إلى الازدياد الملحوظ فى الاستثمارات الإسرائيلية العامة والخاصة فى الخارج والتى تسهم فى تدعيم التجارة الخارجية لإسرائيل وخصوصا بعد تحرير هذه التجارة، فقد ارتفعت الموجودات الخارجية بين عامى ١٩٩٤و١٩٩٧ من ٣ر٦ مليار دولار إلى ٨ر١٩ مليار دولار.(٧٧)

وفى عقد السبعينات تمكنت إسرائيل من فتح أسواق خارجية جديدة فى آسيا وخصوصا فى دول كبيرة مثل الهند والصين وكوريا الجنوبية إلى جانب جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية وتركيا.

فقد نجحت إسرائيل فى توسيع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع تركيا لتتماشى مع تصاعد التعاون العسكرى والأمنى بينهما، وتمثلت

أبرز الملامح هنا فى اتفاق التجارة الحرة الذى وقعه البلدان فى مارس ١٩٩٦، والذى أعفى السلع والمنتجات المتبادلة من الضرائب والرسوم الجمركية ومضاعفة حجم التجارة بينهما خلال السنوات الثلاث المقبلة أى مع نهاية عام ١٩٩٩ ليصل الى مليارى دولار سنويا، ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق يمكن تركيا من تنمية تجارتها مع الولايات المتحدة وكندا ودول أمريكا الوسطى عبر إسرائيل التى تحتفظ معها بمعاملة تجارية تفضيلية. ويتيح الاتفاق أيضا لشركات المنسوجات والملابس الخاصة الإسرائيلية إنشاء مشروعات مشتركة مع تركيا لكسب مزايا تفضيلية مثل استغلال انخفاض تكلفة العمل فى تركيا وهو الأمر الذى يضمن لإسرائيل الوصول الى تغطية حصتها فى السوق الأمريكية من هذه المنتجات والتى تقدر بمليار دولار.(٧٨) وقد تم بالفعل إنشاء مصنع تركى - إسرائيلى - أردنى مشترك لانتاج المنسوجات القطنية فى مدينة الحسين الصناعية بتكلفة ١٦٠ مليون دولار وأخذت المنتجات طريقها إلى الأسواق الأمريكية منذ سبتمبر ١٩٩٩.(٧٩) وفى اطار سياسة إسرائيل بالاستغناء عن العمالة العربية الفلسطينية استعانت بالعمال الأتراك والرومانيين ومن شرق أوروبا عموما، كما تستعين تركيا بخبراء إسرائيليين لإصلاح نظامها المالى. وهناك عرض تركى مستمر بتزويد إسرائيل بالمياه التركية بملايين الأمتار المكعبة سنويا، وهناك لجنة مشتركة بالفعل بينهما تبحث فى إمكانية مد أنبوب مياه فى أعماق البحر المتوسط بين البلدين بطول ٣٠٠ كيلومتر.(٨٠) وخصوصا من مياه نهر مانوجات التركى، وماتزال المباحثات مستمرة بينهما بسبب الخلاف حول تسعير المياه.

وتتزايد حركة السياحة بين إسرائيل وتركيا، وخصوصا من جانب إسرائيل إذ يتدفق على المناطق والتجمعات السياحية التركية سنويا ما بين ٢٥٠-٣٠٠ ألف إسرائيلى. (٨١)

وقد صارت تركيا شريكا رئيسيا لإسرائيل فى مجال المعاملات الاقتصادية والتجارية، إذ بلغت قيمة التبادل التجارى بينهما نحو ٢ر١ مليار دولار عام ١٩٩٨، وزادت إلى حوالى مليارى دولار فى أواخر عام ١٩٩٩.(٨٢) وكما سبق القول تسعى إسرائيل لاستغلال علاقات تركيا المتميزة مع جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية كما ذكر رئيس الوزراء

ايهود باراك إبان زيارته لأنقرة فى أكتوبر ١٩٩٩ منوها بأن لتركيا مكانة متميزة فى المنطقة ولها علاقات قوية مع دول "الشرق الأوسط" ووسط آسيا، وكان باراك افتتح مع المسئولين الأتراك قرية مكونة من ٣١٢ منزلا سابق التجهيز أنشأتها إسرائيل لضحايا الزلزال الذى هز تركيا فى أغسطس ١٩٩٩.[٨٣]

وتعتبر الهند من الشركاء التجاريين الكبار لإسرائيل فى السنوات الأخيرة، فقد كان حجم التجارة بينهما لا يتجاوز ٢٠٠ مليون دولار مع بداية العلاقات الدبلوماسية عام ١٩٩٢، وقفز الى نحو ٧٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٨ ووصل إلى ما يقرب من ٩٥٠ مليون عام ١٩٩٩، ويلاحظ أن التجارة فى التكنولوجيا العالمية والمنتجات الألكترونية تحتل نسبة لا تقل عن ١٧٪ من مجموع التجارة السنوية، إذ توصل الاتحاد الوطنى لشركات البرامج وخدمات الكمبيوتر (ناسكوم) الهندى إلى اتفاق مع شركات تقانية إسرائيلية ينص على تشكيل مجلس للتعاون التقانى يضم ممثلين حكوميين وأكاديميين ورجال أعمال، وعلى تبادل الوفود بين شركات البلدين والتعاون فى ميادين البحث والتطوير، إلى جانب تقديم المساعدة للمشاريع المشتركة والتحالفات الإستراتيجية وخدمات التسويق.[٨٤]

لا تشغل العلاقات التجارية والاقتصادية بين إسرائيل والصين نفس الوزن الذى يمثله التعاون العسكرى، فما زال حجم المبادلات التجارية قليلا، وبدلا من ذلك تركز إسرائيل عن طريق شركاتها المتخصصة فى تقانة المعلومات والاتصالات على اختراق السوق الصينية الضخمة، وفى ذلك توصلت شركة "تلكوم" الإسرائيلية إلى عقد لتزويد الصين بأجهزة تستخدم فى آلات التليفون إلى جانب إنشاء مؤسسة عائلة "فارتهايمر" مصنعا لمحركات الطائرات النفاثة فى الصين، وكذلك زودت شركة "رادا" الإسرائيلية الصين بالخدمات اللازمة لصيانة الطائرات.[٨٥]

وكانت إسرائيل أرسلت فى عام ١٩٨٩ وفدا من خبراء الأكاديمية الإسرائيلية للعلوم يضم خبراء زراعيين إلى بكين ، وإبان زيارة الرئيس الإسرائيلى السابق "فايتسمان" للصين فى ١٩٩٩/٤/٢٦ سعى لتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين واصطحب معه وفدا كبيرا

من رجال الأعمال الإسرائيليين من شركات متخصصة ، وعبر المسئولون الصينيون عن ارتياحهم لتطور العلاقات ليس على المستوى الاقتصادى فقط بل وكذلك فى الميادين السياسية والعلمية والتقانية والثقافية والزراعية ، وعبر الرئيس الصيني عن تقديره لمواقف الحكومات الإسرائيلية الملتزمة بسياسة "صين واحدة" ورفض تل أبيب إقامة اتصالات رسمية مع تايوان ، ولكنه حذر الإسرائيليين من التمادى فى العلاقة مع زعماء التبت الروحيين وعلى رأسهم "الدالاى لاما" لأنهم يطالبون بالإنفصال من الصين، وكانت تل أبيب استقبلت زعيم التبت مرتين خلال عام ١٩٩٩.(٨٦) وأسفرت زيارة الرئيس الإسرائيلى عن التوصل إلى خمسة اتفاقات فى مجال التعاون التقانى بين البلدين بقيمة ٥٠ مليون دولار، إلى جانب اتفاق فى مجال الاتصالات بقيمة ٤ر١١ مليون دولار . وقد وصلت الصادرات الإسرائيلية إلى الصين إلى حوالى ١٩٠ مليون دولار ، فى حين بلغت وارداتها من بكين ٣٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٨، وفى أبريل ١٩٩٩ زار وفد يمثل ١٥ شركة صينية إسرائيل للتباحث فى شأن إقامة مشروعات مشتركة فى ميادين الاتصالات ومحطات الطاقة.(٨٧)

يضاف إلى ذلك ما قامت به إسرائيل من إعداد مزرعة نموذجية لها فى الصين لتقديم خبرتها فى المجال الزراعى ، وكان رئيس الوزراء السابق "نتنياهو" زار بكين فى أواخر مايو ١٩٩٨ وافتتح مركزا للتدريب الزراعى أقامته إسرائيل فى جامعة بكين الزراعية ، وقد أثمر التعاون الزراعى عن حصول شركة "نطاخيم" الزراعية الإسرائيلية على عقد يتم بموجبه تطوير أنظمة الرى فى أخد أقاليم الصين وبقيمة ٤٠ مليون دولار ويعد من أضخم الصفقات التى توصلت إليها شركة إسرائيلية مع الصين. ويعتمد الجانبان على الاستثمارات المشتركة فى ضوء نقص التمويل عندهما ، فبجانب ما سبق تتولى شركتان إسرائيليتان هما "جاليت" و"إى.سى.أى" مد الصين بمعدات وأجهزة لقياس مناسيب المياه فى نهر "هيانج تسه" فى منطقة داخلية فقيرة ، إلى جانب المساعدة الفنية لمشاريع الرى وشبكة الأنابيب التى تقدمها إسرائيل للصين.(٨٨)

وفى مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية مع اليابان يحتل التعاون فى ميدان الصناعات الالكترونية الدقيقة وزنا خاصا، وعادة ما

تتألف الوفود التى تقوم بزيارات متبادلة من مسئولين رسميين عن الصناعة والتجارة إلى جانب أصحاب شركات الكمبيوتر والألكترونيات ، وزادت قيمة المبادلات التجارية باستمرار حتى وصلت إلى مليارى دولار عام ١٩٩٦،[٨٩] وتزيد عن ذلك فى السنوات الأخيرة .

ويعتبر التعاون الاقتصادى والاستثمارى الذى يعرضه المسئولون ورجال الأعمال الإسرائيليون على البلاد التى ترفض إقامة علاقات دبلوماسية مع تل أبيب إحدى القنوات الهامة للتغلب على غياب تمثيل دبلوماسي وكقاعدة تحفز التعاون وتمهد لقيام هذا التمثيل ، وعادة ما تلجأ إسرائيل إلى أطراف ثالثة أو شركات مرتبطة بها بشكل أو بآخر ولكنها تطرح نفسها كشركات غربية لتعزيز علاقات اقتصادية وتجارية ، وتتبع إسرائيل هذا الأسلوب مع إندونيسيا كمثال فى ضوء الرفض الشعبى الواسع هناك لإقامة علاقات سياسية ، وقد تجلى ذلك فى مواجهة دعوة الرئيس الإندونيسى عبد الرحمن واحد الذى أعلن قبل فوزه فى انتخابات أواخر عام ١٩٩٩ عن رغبته فى إقامة علاقات دبلوماسية مع تل أبيب . وإزاء الاحتجاجات الواسعة على تلك الرغبة عبر عن عدم الممانعة فى إقامة علاقات اقتصادية وتجارية، قدرت الاستثمارات الإسرائيلية في اندونيسيا بما لا يقل عن ٢٠٠٠ مليون دولار فى إندونيسيا من خلال شركات مسجلة فى هولندا أو الولايات المتحدة. كما توجد قنوات غير مباشرة تبرز فى روابط الشركات الإسرائيلية ، فقد قام مديرو مؤسسة "دكسكار" فى إندونيسيا وبعلم الرئيس الإندونيسى بزيارة إسرائيل وخصوصا شركة "أ.فلد" الإسرائيلية التى تمثلها هناك وتستورد منتجاتها، وجاءت الزيارة فى ديسمبر ١٩٩٩ بعد اللقاء الذى عقد إبان مؤتمر سياتل فى الولايات المتحدة لمنظمة التجارة العالمية بين وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلى ونظيره الإندونيسى.[٩٠] وتعمل مؤسسة "دكستا" فى عدة ميادين من أهمها الصناعات الكيماوية واستيراد المواد الخام والكيماوية . وعبر مسئولو الشركة عن الرغبة فى الاستثمار فى إسرائيل والتعاون فى مجالات الزراعة والاتصالات والتكنولوجيا العالمية والبنية التحتية والكيماوية.[٩١]

وتحتفظ إسرائيل بعلاقات وثيقة مع تايلاند ، إذ تعد هذه الدولة مصدرا رئيسيا لتزويد تل أبيب بالعمالة وخاصة فى القطاع الزراعى ،

إذ يبلغ عدد العمال التايلانديين ٢٤ ألف ، كما لا يقل رقم المبادلات التجارية بينهما عن نصف مليار دولار(٩٢) .

وبالنسبة لجمهوريات آسيا الوسطى والتى تعانى من التخلف الاقتصادى والثقافى ونقص التمويل للاستيراد أو للاستثمار فإن إسرائيل تركز على اختراق هذه البلدان من خلال سياسة النفس الطويل التى تقوم فى أحد جوانبها على خلق استثمارات مشتركة أو منفردة هناك تدر ربحا بعد مدة متوسطة أو طويلة . ومثال ذلك ما قامت به الشركة التى يملكها رجل الأعمال الإسرائيلى "يوسى ميمان" من استثمارات كبيرة فى تركمانستان ويعمل بها "نمرود نوفك" المستشار السياسى السابق لرئيس الحكومة الأسبق بيريز ، والذى يحتفظ بعلاقات وثيقة مع الرئيس التركمانى "نيازوف" الذى سبق له زيارة إسرائيل عام ١٩٩٥ حيث وقع على اتفاقيات لتشجيع التبادل السياحى والثقافى والتعاون الاستثمارى . وقد أنشأت الشركة المذكورة مشروعات زراعية وصوبات زجاجية للاستزراع فى تركمانستان وتقدر القيمة الاجمالية لاستثماراتها بما لا يقل عن نصف مليار دولار فى قطاع معامل التكرير بتحديث وتوسيع هذه المعامل فى مدينة "كرسنفدسك" . ومن ناحية أخرى تقوم شركة "مرحاف" الإسرائيلية بتمويل حملة كبيرة للعلاقات العامة فى الولايات المتحدة لدعم شئون تركمانستان هناك وتحسين صورتها خاصة وأنها تعد ذات موقع استراتيجى هام فهى تقع فى منطقة غنية بالطاقة والغاز ويمر بها طريق الحرير التجارى الجديد وتقع بالقرب من إيران . فهذه الدولة تحاول تقديم نفسها كدولة إسلامية معتدلة لجذب الولايات المتحدة للاستثمار فى حوض بحر قزوين والذى يضم إحتياطيات ضخمة من البترول والغاز ، ويعد ملتقى طرق بريا يربط أوروبا بالصين والهند(٩٣) . ومن جانبها فإن إسرائيل التى وفد إليها الكثير من يهود الجمهوريات الآسيوية الإسلامية وتحاول استقدام ما تبقى هناك من نحو ٥٠ ألف يهودى ، تربط هذه الورقة بالسعى لدى الولايات المتحدة لكى تدعم الأخيرة علاقاتها مع تلك الجمهوريات.

ثالثا : تداخل الدبلوماسية والسياسة مع التجارة :

سياسة النفس الطويلة سالفة الذكر تنفذها إسرائيل بمرونة عالية منذ بداية التسعينات من القرن العشرين من خلال عدم الوقوف عند اتصالات

ولقاءات سرية فقط أو علاقات تجارية واقتصادية غير مباشرة ، وإنما بالجمع بين تلك الوسائل وبين أساليب أخرى مثل زيارات كبار رجال السياسة والأمن والاستخبارات وكذلك استثمار علاقاتها مع الولايات المتحدة فى اختراق دول معينة تمثل لإسرائيل أسواقا استهلاكية واسعة لمنتجاتها وكذلك لإضعاف النفوذ العربى الذى كان يعتبر إلى وقت قريب تقليديا فى هذه الدول ومنها جمهوريات آسيا الوسطى والهدف العام هو تنفيذ ما سبق أن ذكره بن جوريون فى الخمسينات من أن الطريق الآخر لضمان أمن إسرائيل يتحقق من خلال إنشاء علاقات صداقة مع جميع الدول والأمم . وإلى جانب ما سبق الحديث عنه قامت السفارة الإسرائيلية فى واشنطن بنشاطات دعائية واتصالات مكثفة لصالح أذربيجان للدفاع عن شئونها فى الكونجرس الأمريكى ، حيث تعتبر هذه الجمهورية مفتاح المنطقة بأكملها فى نظر الإسرائيليين وهى الأقرب ل"الشرق الأوسط" وتمتلك احتياطيا كبيرا من النفط والغاز وحدوداً سياسية طويلة مع إيران وهى تعانى من اضطرابات، حيث يعد ثلث الإيرانيين من أصل آزرى ويتمركزون حول الحدود بين البلدين ويمكن لإسرائيل أن تثير لديهم مزاعم عن سوء المعاملة من قبل الأغلبية الفارسية بما يخدم السياسة الإسرائيلية المعادية بشدة لإيران والهادفة إلى إثارة القلاقل وهز استقرارها السياسى الداخلى . وقد سبق لرئيس الوزراء الإسرائيلى السابق نتنياهو أن زار باكو عاصمة أذربيجان فى أغسطس ١٩٩٧ والتقى بالرئيس "حيدر عالييف" الذى وعد بفتح سفارة لبلاده فى تل أبيب (٩٤) .

وقد أبدى مسئولو شركة تأمين مخاطر التجارة الخارجية الإسرائيلية الرغبة فى تأمين صفقات تصدير واستثمارات تقوم بها شركات إسرائيلية فى دول آسيا الوسطى والقوقاز. ومن الجدير بالذكر أن وزير الصناعة والتجارة الإسرائيلى فى حكومة باراك "ران كوهين" وهو صاحب خبرة كبيرة فى الاستثمارات والعلاقات الخارجية ، قد أجرى لقاءات متعددة مع رئيس البنك الأوروبى لتطوير دول شرق أوروبا ودول الكومنولث الذى يضم معظم جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق بما فيها جمهوريات آسيا الوسطى ، أسفرت عن إنشاء صندوق مشترك بين البنك الأوروبى سالف الذكر وإسرائيل يمكن الشركات

الإسرائيلية الصغيرة والمتوسطة من الاشتراك فى مشروعات فى مجالات مختلفة فى هذه الدول ، وقد نجحت أربع شركات إسرائيلية كبيرة بالفعل فى الاشتراك فى مشروعات فى كازاخستان وأذربيجان ورومانيا ، يساهم البنك الأوروبى بما لا يقل عن ٥٥٠ مشروعا وباستثمارات بنحو ١٣ مليار دولار ، ويسهم اشتراك الشركات الإسرائيلية الصغيرة والمتوسطة فى هذه الاستثمارات فى زيادة الصادرات الإسرائيلية لهذه الدول.[٩٥] وفى هذا الإطار يشار إلى أن نحو ٧٠٪ من صادرات إسرائيل الصناعية تدخل فيها مكونات متقدمة تقانيا ، كما أن المنتجات الإسرائيلية المتقدمة تمثل أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات الإسرائيلية لدول الاتحاد الأوروبى و ٤٠٪ من مجموع الصادرات لدول آسيا .

يضاف إلى اختراقات إسرائيل لجمهوريات آسيا الوسطى أيضا توصل شركة "سيلفر جولدن" الإسرائيلية إلى إتفاق مع حكومة قيرغيزستان بالحصول على حق امتياز للبحث عن المعادن النفيسة فى واحدة من أكبر مناطق المناجم فى العالم ، إذ يتم فيها استخراج حوالى ٢٣ نوعا من المعادن النفيسة مثل الذهب والبلوتنيوم والتيتانيوم، ومن جانب آخر تتولى شركة إسرائيلية أخرى تسويق الذهب عن طريق بنك روتشيلد فى لندن ، ويقدر أن تصل كمية الذهب المستخرجة من المنجم فى السنة الأولى أى بعد عام ١٩٩٩ تاريخ توقيع العقد ، إلى عشرة أطنان وتصل قيمتها فى الأسواق العالمية إلى نحو ٩٠ مليون دولار[٩٦].

لقد أدى التدهور فى مكانة وقدرات الدول العربية بعد حرب الخليج الثانية وعجز الحكومات العربية وفى نفس الوقت عزوفها الظاهر عن الانطلاق إلى جمهوريات آسيا الوسطى وتنمية مختلف أنواع العلاقات معها لإبعادها عن النفوذ الإسرائيلى والانفراد التركى بها، إلى جانب أن هذه الجمهوريات تبحث عن المساعدات التكنولوجية والاستثمارات الكبيرة لتطوير قدراتها الاقتصادية والإنتاجية الواعدة .. أدى كل ذلك إلى أن تتخذ هذه الجمهوريات مواقف فى سياساتها الخارجية والدولية تبتعد تدريجيا عن الحد الأدنى من الدعم الذى تعودت عليه الأقطار العربية والإسلامية لقضاياها وهمومها، ومثال ذلك عدم تضامن غالبية هذه الدول مع المشروع المصرى لإخلاء المنطقة من

مناطق وأقاليم ودول كانت تعتبر حتى وقت قريب مصادر تأييد تقليدية للمواقف وللحقوق العربية فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى سواء فى حالات المواجهة والصدام أو فى حالات التسوية السلمية ومن جانب آخر فقد سعت إلى اختراق أسواق خارجية وبلدان وتجمعات ومنظمات إقليمية ودولية كانت تعانى من حالة شديدة العزلة والعداء من جانبها ، ومثال ذلك جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الست إلى جانب دول القوقاز ودول البلقان وشرق أوروبا . وقد غطت التحركات والسياسات الخارجية مختلف مجالات التعاون والشراكة تقانيا وأمنيا واستخباريا وسياسيا واقتصاديا .. الخ ، وتركزت الجهود فى هذا الإطار فى السعى لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة أو مكاتب تجارية وقنصلية . هذا إلى جانب اتباع سياسة النفس الطويل التى استلزمت أن تعمل إسرائيل عبر شركاتها ومؤسساتها العاملة فى مجال التطوير التقانى للصناعات المدنية والعسكرية وخصوصا الصناعات الألكترونية الدقيقة والبرمجيات والأدوية والأجهزة الكهربائية ، إلى جانب استثمار ما حققته من تطوير فى الصناعات الجوية والعسكرية لأجهزة الرادار والتجسس والرؤية والمراقبة والاستطلاع وجمع المعلومات فى الأسلحة الأمريكية والسوفيتية ونجحت إلى حد كبير فى تصدير الخبرات المتقدمة تقانيا فى هذه الصناعات إلى الدول التى تحتل مكانة متميزة فى بعض الأقاليم والمناطق مثل جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى ، إلى جانب تركيا ، واختراق القارة الأفريقية لمتابعة تنفيذ سياسة شد الأطراف.

هوامش الفصل الثامن

١- أمنون بارزيلاى، "التفوق التكنولوجى الإسرائيلى يتراجع" ، هـآرتس ١٩٩٩/١١/٢٢، مختارات إسرائيلية (القاهرة : مركز الدراسات السياسـية والإستراتيجية بـالأهرام)، العدد ٦١، يناير ٢٠٠٠، ص ٦٠.

2- http. www. Israel – nfa. Gov. :

٣- ورد فى : أنطوان زحلان ، "الإمكانات البشرية والثاقنيـة الإسرائيلية"، ملـف "العرب فى مواجهة إسرائيل :الإمكانات الإسرائيلية"، المستقبل العربى ، العدد ٢٥٨، أغسطس/آب ٢٠٠٠، ص ١٢٥.

٤- المرجع السابق، ص ص ١٢٦ – ١٢٧.

٥- ورد فى : المرجع السابق ، ص ١٢٩.

٦- دافار، ١٩٩٦/٣/٢٩، مختارات إسرائيلية، العدد ١٧، مايو ١٩٩٦، ص ٣٦.

٧- المرجع السابق ، ص ٣٦.

٨- لواء د. أحمد عبد الحليم ، "العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية ومستقبل التسوية" ، ملف الأهرام الإستراتيجى (القاهرة :مركز الدراسات السياسية والإسـتراتيجية بـالأهرام)، العدد ٥٧، سبتمبر ١٩٩٩، ٨٩.

٩- الأهرام ، ٢٠٠٠/٩/٢٥ .

١٠- الأهرام ، ٢٠٠٠/٧/٥ .

١١- أمنـون بـارزيلاى ، "الكل يسـافر إلـى تركيـا : تقريـر عـن العلاقـات الإسـرائيلية – التركيـة" ،هـآرتس ١٩٩٧/١٢/٨، مختـارات إسـرائيلية ، العدد ٣٨، فـبراير ١٩٩٨، ص ٤٢.

١٢- يوسى ملمان ، "خبراء إسرائيليون ساعدوا تركيـا فـى مكافحـة المتمرديـن الأكـراد"، هـآرتس ١٩٩٩/٢/١٧، مختـارات إسـرائيلية، عـدد (٥١) مـارس ١٩٩٩، ص ص ٣٣ – ٣٤.

١٣- المرجع السابق ، ص ٣٤.

١٤- المرجع السابق ، ص ٣٤.

١٥- جلال معوض ، "التعاون العسكرى التركى – الإسرائيلى" ، المستقبل العربى ، العدد ٢٣٧، نوفمبر/تشرين الثانى ١٩٩٨، ص ص ٧ – ٨.

١٦- ورد فى المرجع السابق ، ص ٨ .

١٧- أمنون بارزيلاى ، مصدر سابق ، ص ٤٢.

أسلحة الدمار الشامل ومن السلاح الذرى عند التجديد لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية NPT ، والأكثر من ذلك امتناعها عن التصويت عن كل القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية كما حدث إبان الدورة ال ٥٢ للجمعية العامة والتى تؤكد على الحقوق العربية فى القدس والمرتفعات السورية عام ١٩٩٦، وزاد على ذلك إقدام بعض هذه الدول على خطوات مخالفة لقرارات الشرعية الدولية كما أعلنت قرغيزيا على لسان رئيسها "عسكر أكاييف" فى عام ١٩٩٣عن استعداد بلاده لنقل سفارتها إلى القدس المحتلة ، مما أثار احتجاج بعض سفراء الدول العربية والإسلامية فى روسيا عندما كانوا يقومون برعاية مصالح بلادهم فى قرغيزيا أيضا.[٩٧]

يضاف إلى ذلك استضافة كازاخستان لمؤتمر تأسيسى على مستوى الخبراء يجسد تبنيها مبادرة لتأسيس منظمة تشبه منظمة الأمن والتعاون الأوروبى ، وذلك فى مايو ١٩٩٩، وبعنوان "التفاعل وبناء الثقة فى آسيا" ، ثم مؤتمر آخر على مستوى وزراء الخارجية لستة عشر دولة فى سبتمبر ١٩٩٩ فى نفس الدولة من أجل تنشيط إطار إقليمى جديد بين دول من آسيا والشرق الأوسط أغلبها دول إسلامية إلى جانب روسيا والهند و الصين وإسرائيل .[٩٨] ومن المثير للانتباه أن المبادرة هذه تتنكر لأبسط الحقوق العربية فيما يتصل بالصراع العربى - الإسرائيلى ، إذ تدعو إلى التفز مباشرة إلى إجراءات بناء الثقة بين العرب والإسرائيليين دون حل قضايا الصراع الجوهرية ، مما يعنى فى واقع الأمر الإبقاء على الوضع الراهن الذى يتسم بالهيمنة الإسرائيلية .

وفى الختام يمكن القول أن إسرائيل تمكنت إلى حد ملموس وبقدر عال من المناورة والتكتيك أن تستوعب المتغيرات السياسية والاقتصادية والتقانية والأمنية على المستويات العالمية والإقليمية وهذا الأمر مكنها من اختراق مواقع جديدة فى خارطة التفاعلات على صعيد الدوائر المؤثرة استراتيجيا على تحركاتها وسياساتها الداخلية والخارجية وحيث تتابع تنفيذ ملامح استراتيجية تحقيق الأمن القومى بدوائرها التى سبق أن حددها رجال السياسة والمؤسسة العسكرية وعبر عنها "أرييل شارون" بأنها تمتد من باكستان إلى شمال أفريقيا . وفى ذلك استهدفت التحركات الخارجية إضعاف النفوذ والتواجد العربى والإسلامى فى

18- Steve Rodan, "Turkey Wants More Arms from Israel", Jervsalem post, 27 January 1997.

19- Ohra Bengio & Gen Ozcan, "Changing Relations : Turkey – Israeli – Arab Triangle" , Perceptions (Istanbul , Turkey) , vol.v, no.1, (March – May 2000), P. 142 .

٢٠- مقال سفران فى جريدة معاريف الإسرائيلية فى ١٩٩٣/٣/٥، ورد فى : هيثم الكيلانى ، "الأمن القومى العربى فى إطار العلاقات العربية – الإقليمية "، شؤون عربية، العدد ٨٠، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٤، ص ١٣١.

٢١- ورد فى : مأمون كيوان، "التعاون العسكرى التركى – الإسرائيلى والتحول إلى نظام إقليمى" ، شؤون الأوسط ، العدد ٧٦، أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٨، ص ٢١.

٢٢- الأهرام ، ١٩٩٧/١٢/١.

٢٣- ورد فى : هيثم الكيلانى ، "البعد الأمنى لمعاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية – الإسرائيلية" ، فى : د.سمعان فرج الله (محرر) ، مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى" ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٨، ص ١٢١.

٢٤- ورد فى : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

٢٥- الأهرام ، ١٩٩٩/٤/١٥ .

٢٦- القدس العربى (لندن) ، ١٩٩٩/٧/١٤.

٢٧- الحياة (لندن) ، ١٩٩٩/٨/٢٢ .

٢٨- رفيف دروكر ، "غاضبون علينا" ، معاريف ١٩٩٨/٤/٢٧، مختارات إسرائيلية ، العدد ٤٢، يونيو ١٩٩٨، ص ٣٣.

٢٩- المرجع السابق ، ص ٣٤ .

٣٠- ورد فى : أمجد جبريل ، "العلاقات الإسرائيلية – الاسيوية" ، فى : د. نادية محمود مصطفى ، د.سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) ، أمتى فى العالم : حولية قضايا العالم الإسلامى – ١٩٩٩، القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٣٥.

31- Michael Brecher, Decisions in Israel's Foreign Polic, London : Oxford University press, 1974, pp. 111, 12 .

٣٢- ورد فى : د. بكر مصباح تنيرة ، "تطور سياسة الصين الشعبية من الصراع العربى – الإسرائيلى" ، المستقبل العربى ، العدد ١١٨، ديسمبر/كانون الأول ١٩٨٨، ص ص ٦٥ – ٦٦ .

٣٣- ورد في : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

٣٤- أمنون بارزيلاى ، "قصة العلاقات الدفاعية لإسرائيل مع الصين : إختراق سور الصين" ، هآرتس ١٩٩٩/٢/٥، مختارات إسرائيلية ، العدد ٥١، مارس ١٩٩٩، ص ص ٣٥ - ٣٨ .

٣٥- المرجع السابق ، ص ٣٨ .

٣٦- لواء د. محمد نبيل فؤاد ، "الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط" السياسة الدولية ، العدد ١٤٠ ، أبريل/نيسان ٢٠٠٠، ص ٢١٧.

٣٧- تميم هانى خلاف ، "إسرائيل والصين : تقارب استراتيجى جديد" ، السياسة الدولية، العدد ١٤١ ، يوليو ٢٠٠٠، ص ص ١٦٢ - ١٦٣.

٣٨- المرجع السابق ، ص ١٦٤، أنظر أيضا : أسامة فاروق مخيمر ، "العلاقة بين الصين الشعبية وإسرائيل" ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٨، أبريل/نيسان ١٩٩٢، ص ٢٦٠ وما بعدها .

٣٩- أمنون بارزيلاى ، "قصة العلاقات الدفاعية لإسرائيل مع الصين" ، مصدر سابق ، ص ٣٨.

٤٠- المرجع السابق ، ص ٣٧.

٤١- أمنون بارزيلاى ، "ألا من مشتر لفكرة عظيمة" هآرتس ٢٠٠٠/٤/٢٥، مختارات إسرائيلية ، العدد ٦٦، يونيو ٢٠٠٠، ص ٧٨.

٤٢- أمنون بارزيلاى ، "العلاقات الإسرائيلية - الصينية" ، هآرتس ١٩٩٨/٥/٢٥، مختارات إسرائيلية ، العدد ٤٣، يوليو ١٩٩٨، ص ص ٢٣ - ٢٤.

٤٣- أربيه أجوزى ، "الصناعة الجوية لباراك" ، يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٠/٥/١، مختارات إسرائيلية ، العدد ٦٦، يونيو/حزيران ٢٠٠٠، ص ٧٢.

٤٤- الحياة اللندنية ، أعداد متفرقة من أبريل ٢٠٠٠.

٤٥- اسحاق بن حورين ، "صفقة صينية وتحذير أمريكى" ، معرايف ٢٠٠٠/٤/١٤، مختارات إسرائيلية ، العدد ٦٦، يونيو ٢٠٠٠، ص ص ٧٢ - ٧٣.

٤٦- الأهرام ، ٢٠٠٠/٧/١.

٤٧- ب.ر. كومارا سوامى ، "الهند وإسرائيل : شراكة إستراتيجية متنامية "، (مركز بيجين - السادات للدراسات الاستراتيجية) ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٥١، مارس ١٩٩٩، ص ص ٣٩ - ٤٠.

٤٨- عبد العظيم حماد ، "إسرائيل فى كشمير" الأهرام ، ٢٠٠٠/٩/٢٥.

٤٩- ب.ر. كومارا سواى ، مصدر سابق ، ص ٤١ .

٥٠- أمنون بارزيلاى ، "إسرائيل تقوم بتحديث طائرة هندية فى نطاق صفقة الحرب الألكترونية" ، هآرتس ١٩٩٩/١٢/٢، مختارات إسرائيلية ، العدد ٦١، يناير ٢٠٠٠، ص ٦١.

٥١- يوسى ملمان ، "الهند ترغب فى تعاون نووى مع إسرائيل" ، هآرتس ٢٠٠٠/٦/١٦، مختارات إسرائيلية، العدد ٦٨، أغسطس/آب ٢٠٠٠، ص ص ٧٢ -٧٣.

٥٢- اليكس فيشمان ، "إسرائيل تبيع أسلحة للهند ضد رغبة أمريكا" ، يديعوت أحرنوت ٢٠٠٠/٦/١٨، مختارات إسرائيلية، العدد ٦٨، أغسطس/آب ٢٠٠٠، ص ٧٣.

٥٣- القدس العربى (لندن) ، ١٩٩٩/٦/٩.

٥٤- القدس العربى ، ١٩٩٩/٧/٢٧.

٥٥- ورد فى : أمجد جبريل ، مرجع سابق ، ص ٤٣٦.

٥٦- أمنون بارزيلاى ، "كوريا الجنوبية اكتشفت الأسلحة الإسرائيلية " ، هآرتس ٢٠٠٠/٣/١٢، مختارات إسرائيلية ، العدد ٦٥، مايو/أيار ٢٠٠٠، ص ٤٦.

٥٧- المرجع السابق ، ص ٤٧.

٥٨- مختارات إسرائيلية ، العدد ٤٣، يوليو/تموز ١٩٩٨، ص ٤٤.

٥٩- رونى سينى ، "تقرير عن علاقات إسرائيل بكوريا الجنوبية" ،هآرتش ١٩٩٧/٤/٦، مختارات إسرائيلية ، العدد ٣٠، يونيو/حزيران ١٩٩٧، ص ص ٢٧ -٢٨.

٦٠- الأهرام ، ١٩٩٩/٨/٢٣.

٦١- أربيه أجوزى ، "القيط معراخوت تقوم بتحديث طائرات مقاتلة لسلاح الطيران" ، يديعوت أحرنوت ٢٠٠٠/٥/٢٢، مختارات إسرائيلية ، العدد ٦٨، أغسطس/آب ٢٠٠٠، ص ٧٠.

٦٢- القدس العربى (لندن) ، ١٩٩٩/٧/٢٠.

٦٣- القدس العربى (لندن) ، ١٩٩٩/٢/١.

٦٤- دانى شالوم ، "مثلث المشاكل : إسرائيل - الصين - تايوان" هتسوفيه ٢٠٠٠/٣/٢٦، مختارات إسرائيلية ، العدد ٦٥ ، مايو/أيار ٢٠٠٠، ص ٤٧.

٦٥- أمنون بارزيلاى ، "العلاقات الإسرائيلية - الكرواتية" هآرتس ١٩٩٨/١/١٧، مختارات إسرائيلية ، العدد ٣٨ ، فبراير/شباط ١٩٩٨، ص ص ٤٣ -٤٤.

٦٦- المرجع السابق ، ص ٤٤.

٦٧- عامى تينجر، "الصناعة الجوية تنافس على تحديث طائرات سوفوى ٢٢ فى بولندا"، معاريف ٢٠٠٠/٥/٢١، مختارات إسرائيلية ، العدد ٦٨، أغسطس/آب ٢٠٠٠، ص ٧٥.

٦٨- أمنون بارزيلاى ، "رافائيل تفوز على لوكهيد مارتين" ، هآرتس ٢٠٠٠/٥/٧،

مختارات إسرائيلية ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

٦٩- الأهرام ، ٢٠٠٠/٩/٢٠.

٧٠- يوسى ملمان ، "خبراء إسرائيليون ساعدوا تركيا فى مكافحة المتمردين الأكراد" مرجع سابق ، ص ٣٤ .

٧١- نجلاء سالم ، "النزاع اليمنى – الأرتيرى حول أرخبيل جنيش" ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٤، أبريل/نيسان ١٩٩٦، ص ص ١٥٩ – ١٦٠ .

٧٢- المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

٧٣- مختارات شعيب ، "العلاقات الإسرائيلية – الأريترية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، السياسة الدولية ، العدد ١٣١، يناير/كانون الثانى ١٩٩٨، ص ٢٢٥ .

٧٤- المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .

٧٥- أنظر فى ذلك : د.إبراهيم محمد العنانى ، "أثيوبيا ومدى الالتزام باتفاقيات الانتفاع بمياه النيل"، السياسة الدولية ، العدد ١٢٩، يوليو/تموز ١٩٩٧، ص ص ٥٥ – ٥٨ .

٧٦- أنظر فى ذلك : يوسف صايغ ، "الإمكانات الإقتصادية الإسرائيلية" ، ملف : العرب فى مواجهة إسرائيل ، الإمكانات الإسرائيلية ، المستقبل العربى ، مصدر سابق ، ص ص ١٠٠ – ١٠٤ .

٧٧- المرجع السابق ، ص ١٠٦ .

٧٨- ورد فى : جلال معوض ، "التعاون العسكرى التركى – الإسرائيلى" ، مصدر سابق، ص ١٩.

٧٩- الأهرام ، ١٩٩٩/٩/٨.

٨٠- الحياة ، ١٩٩٩/٧/١٦، يوسف صايغ ، مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

٨١- القدس العربى (لندن) ، ١٩٩٩/٣/٢٨.

٨٢- القدس العربى ، ١٩٩٩/١٢/٨.

٨٣- الأهرام ، ١٩٩٩/١٠/٢٦.

٨٤- الحياة اللندنية ، ١٩٩٩/٩/١٦.

٨٥- أمنون بارزيلاى ، "العلاقات الإسرائيلية – الصينية" ، هآرتس ١٩٩٨/٥/٢٥، مختارات إسرائيلية ، العدد ٤٣، يوليو/تموز ١٩٩٨، ص ٢٦.

٨٦- أمجد جبريل ، مصدر سابق ، ص ٤٣٩.

٨٧- الأهرام ، ١٩٩٩/٤/٢٦.

٨٨- أمنون بارزيلاى ، "العلاقات الصينية – الزراعية" ، هآرتس ١٩٩٨/٥/٢٥، مختارات إسرائيلية ، العدد ٤٣، يوليو/تموز ١٩٩٨، ص ٢٣، أيضا : ألوف بن، "كيف

صفقات مع الصين دون إغضاب أمريكا" ، هآرتس ٢٠٠٠/٤/١١، مختارات إسرائيلية ، العدد ٦٦، يونيو ٢٠٠٠، ص ٧٠.

٨٩- أمجد جبريل ، مصدر سابق ، ص ٤٤٣ .

٩٠- الحياة ، ١٩٩٩/١٢/٦.

٩١- نافيت زومير ، "لأول مرة : شركة كبيرة من إندونيسيا تخطط للاستثمار في إسرائيل" ، يديعوت أحرنوت ١٩٩٩/١٢/٥، مختارات إسرائيلية ، العدد ٦١، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، ص ٥٨.

٩٢- القدس (العربي) ، ١٩٩٧/٧/٢٠.

٩٣- يوسي ملمان ، "الفناء الخلفي لروسيا وإيران" ، هآرتس ٩٨/٤/٧، مختارات إسرائيلية ، العدد ٤١، مايو/أيار ١٩٩٨، ص ٤٣.

٩٤- نفس المصدر ،ص ٤٤ .

٩٥- حديث كوهين مع جريدة هآرتس في ١٩٩٩/١١/٢٢، مختارات إسرائيلية ، العدد ٦١، يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠، ص ص ٥١ -٥٢.

٩٦- نفيت زومير ، "شركة إسرائيلية تحصل على حق امتياز للبحث عن المعادن في قيرجيستان" ، يديعوت أحرنوت ١٩٩٩/٢/٨، مختارات إسرائيلية ، العدد ٥١، مارس/آذار ١٩٩٩، ص ٤٦.

٩٧- د. إبراهيم عرفات ، "توازنات القوى الإسلامية حول آسيا الوسطى" ، في : د.نادية مصطفى ، د. سيف الدين عبد الفتاح (إشراف) ، أمتي في العالم ، مرجع سابق، ص ٤٠٤.

٩٨- المرجع السابق، ص٤١٤ .


G.P.
المطبعة الذهـبية
ت : ٥٩٢٦٧٨٩

الصراع العربي الإسرائيلي

يسعى هذا الكتاب إلى تقديم دراسة تشريحية للمؤسسات والمجتمع الإسرائيلى، كما يركز على شبكة علاقات إسرائيل الخارجية فى محاولة لتقديم دراسات علمية دون تهوين أو تهويل على النحو الذى يفيد القارئ والمتخصص، وأيضاً صانع القرار فى الإحاطة بكافة الأبعاد الخاصة بالمشروع الصهيونى الذى أفرز «إسرائيل» ككيان إستيطانى إحتلالى.

وتتبنى الدراسة نظرية الصراع الاجتماعى الممتد والتى تفيد بأن هذه النوعية من الصراعات تتسم بسمات خاصة تجعلها تستعصى على التسوية بمجرد توقيع إتفاقات بين القيادات السياسية، إذ تلعب المتغيرات الديموجرافية، أى البشر، دوراً رئيساً فى كافة التفاعلات الخاصة بالصراع، وتظل كذلك حتى بعد تسويات القيادات السياسية وتدخلات الأطراف الخارجية.

من هنا يبدأ الكتاب بدراسة حول «البعد الديموجرافى فى مسيرة الصراع ودوره المستقبلى»، ويأتى بعد ذلك التعامل مع الوقائع الخاصة بالكيان الصهيونى، فيتناول الفصل الثانى «الاقتصاد الإسرائيلى من النشأة على قاعدة المساعدات إلى طموحات الهيمنة الإقليمية».

ويتناول الفصل الرابع «التعليم فى إسرائيل: معضلات البقاء والدمج والهيمنة»، قضية الدور الجوهرى الذى لعبته وتلعبه منظومة التعليم فى الدولة الصهيونية.

أما الفصل الخامس فيتناول «النظام السياسى الإسرائيلى» والتأكيد بداية على النشأة غير الطبيعية للدولة على أيدى عدد من العصابات والمنظمات الإرهابية.

ويعالج الفصل السادس «المؤسسة العسكرية الاسرائيلية: القدرات والأدوار الاستراتيجية».

أما الفصل السابع فيتناول قضية «العلم و إسرائيل: الواقع ونظرة على المستقبل».

وأخيراً يتناول الفصل الثامن «علاقات إسر



ميريت
للنشر والمعلومات

الغلاف: أحمد اللباد